EAIFE

أبحاث المؤتمر الدولي الرابع

للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي(إيفي)

الاستقلال الاقتصادي للدول الإسلامية بين الواقع والواجب

الفهرس

م	اسم البحث	المشارك	رقم الصفحة
المحور الأول	الاستقلال والتبعية في الدول الإسلامية بين اعتبارات السياسات النقدية والشركات متعددة الجنسيات ومتطلبات التنمية المستدامة		
1	دور انخفاض سعر الفائدة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي في تركيا	د. زيد أحمد محمد العركي	11
2	السياسة النقدية في الدول الإسلامية بين التبعية والاستقلال	أ. إبراهيم الدالي	19
3	دور الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق التبعية الاقتصادية بالدول الإسلامية ومواجهة ذلك لتحقيق الاستقلالية	د. خالد شاهين	45
4	الشركات المتعددة الجنسيات وسؤال التحرر الاقتصادي مظاهر الهيمنة وسبل الانعتاق	أ. هشام البداوي	53
5	أثر التبعية على التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي	أ. إبراهيم محمود آل حرم	67
المحور الثاني	دور الحكومات والمؤسسات الخاصة في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية بالدول الإسلامية		
6	النظيم القانوني للمالية الإسلامية كأساس لاستقلاليتها: نموذج الصكوك	أ.د. مفتاح بوجلال	78
7	الاستقلال الاقتصادي في الدول الإسلامية بين النظرية والتطبيق	د. حسن العليوي	88
8	إحياء الأرض الموات وتصور معاصر للاستفادة منه في تحقيق الاستقلال الاقتصادي	أ. علي عثمان	97
9	برنامج الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية	أ. عبد الرحمن باجندوح	112
10	تفعيل دور المهن الطبية والصحية لدعم الاستقلال الاقتصادي في الدول الإسلامية	أ. رشد زيدان	127

الفهرس

م	اسم البحث	المشارك	رقم الصفحة
المحور الثالث	دور مؤسسات الزكاة والوقف في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية بالدول الإسلامية		
11	دور المؤسسات المالية في تعزيز التنمية المستدامة (مؤسسة الزكاة نموذجا)	د. هشام عمر حمودي	140
12	الزكاة ودورها في الاستقلال الاقتصادي (الجانب الخيري والاجتماعي نموذجا)	أ. كوثر الشتواني	152
13	الزكاة والوقف وأثرهما في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للدول الإسلامية	أ. خديجة سنهوب	160
14	دور الوقف في تحقيق التمكين الاقتصادي ومواجهة التبعية الاقتصادية للاحتلال الصهيوني في قطاع غزة	أ. محمد أبو لطيفة أ. بلال الاغا	169
15	مؤسسات الوقف ودورها في الاستقلالية الاقتصادية (تمويل المشروعات الناشئة نموذجا)	أ.صفية الصريمي	181
16	الوقف النقدي أداة للاستقلال الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر	أ. منى عثمان	191
المحور الرابع	التكامل الاقتصادي والاستقلال الاقتصادي في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية ومقاصد الاقتصاد الإسلامي		
17	التكامل الاقتصادي بين المؤسسات المالية الإسلامية ودوره في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية الدول الإسلامية	د. احمد الاريسي	204
18	الوحدة والتكامل الاقتصادي المشهود والمنشود بين الأقطار الإسلامية	أ. فراس صفصف	211
19	الاستقلالية والتبعية: رؤية قرآنية	أ.د كمال حطاب	220
20	الاستقلال الاقتصادي في ضوء القرآن الكريم	أ. صالحة علام أ. ريم جاموس	230
21	التوجيهات النبوية ودورها في الاستقلالية الاقتصادية	أ. هاجر الشتواني	252
22	دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق مقاصد الاقتصاد الاسلامي(مقصد الاستقلال الاقتصادي)	د. نبيل البابلي	259
23	الاستقلال الاقتصادي كمقصد من مقاصد الاقتصاد الإسلامي	أ. احمد سيف الإسلام	276

اللجنة العلمية

أ.د/ هشام قريسة	جامعة الزينونة-تونس
أ.د/ عبد المطلب أربا	جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم- تركيا
أ.د/ خالد الصافي	جامعة الكويت
أ.د/ هلال درويش	جامعة الجنان-لبنان
أ.د/ بشار العجل	جامعة الجنان-لبنان
أ.د/ إلياس دردور	جامعة الزينونة-تونس
أ.د/ مثني الوائلي	جامعة الإمام جعفر الصادق- العراق
أ.د/ أحمد الهرش	جامعة أنقرة- تركيا
أ./د. سهيل حوامدة	جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم- تركيا
أ.د/ أشرف شرف الدين	الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا
د. مفتاح عليلش	جامعة مصراته
د. سامي ساسي	جامعة ليبيا المفتوحة
د. أمل عمري	رئيس الجمعية التونسية للمالية الإسلامية
د. خالد شاهين	جامعة ماردين أركتلو
د. شريف إبراهيمي	باحث في الاقتصاد الاسلامي
د. فخري الصهبي	البنك المركزي الليبي
د. عماد عبد السلام	البنك المركزي الليبي

اللجنة الفنية

د. نبيل البابلي
الأستاذ إسماعيل حميد مجاهد
الأستاذ مصطفى الزبرة
الأستاذة سارة الصاوي

أبحاث المؤتمر الدولي الرابع
للأكاديمية الاوربية للتمويل والاقتصاد الإسلامي (ايفي)

الاستقلال الاقتصادي للدول الإسلامية بين الواقع والواجب
٢٧-٢٨ أغسطس ٢٠٢٢م

الجهات الراعية

الأكاديمية الأوربية للتمويل والاقتصاد الإسلامي (إيفي)

من نحن:

الأكاديمية الأوربية للتمويل والاقتصاد الإسلامي (إيفي) هي مؤسسة تعمل على تقديم خدمات التعليم المستمر والتدريب والاستشارات والبحوث والتحكيم في مجال التمويل والاقتصاد الإسلامي، في كل من تركيا والمملكة المتحدة.

رؤيتنا:

أن يكون لنا التميز والريادة في التعليم المستمر والتدريب والاستشارات والبحوث والتحكيم في مجال التمويل والاقتصاد الإسلامي.

رسالتنا:

نلتزم بتقديم خدمات تعليمية وتدريبية واستشارية وبحثية وتحكيمية واعتماد للشهادات المهنية والبرامج والمؤسسات التدريبية في مجال التمويل والاقتصاد الإسلامي وفقا للمعايير العالمية للجودة، بما يوفر الكفاءات المؤهلة علميا ومهنيا، ويسهم في تحقيق التكامل بين المؤسسات التدريبية، وينمي الجوانب البحثية، ويعزز دور التحكيم، بصورة تلبي متطلبات التنمية المستدامة.

أهدافنا:

- تأسيس وتنفيذ شهادات مهنية وبرامج تدريبية احترافية تحمل حقوق ملكية وعلامات مسجلة وفق المعايير العالمية لبناء الاقتصادي الصالح.
- تأسيس مظلة متكاملة ومنظومة شبكة بيانات بين المدربين والمستشارين ومؤسسات التدريب والاستشارات الأعضاء بالأكاديمية.
- اعتماد عضوية المدربين والمؤسسات التدريبية في الأكاديمية وفق المعايير الموضوعة، وتقديم ما يلزم من دعم لهم.
- اعتماد الشهادات المهنية والبرامج التدريبية لأعضاء الأكاديمية وفقا للمعايير الموضوعة من قبل الأكاديمية.
- إعداد وتأهيل المدربين مهنيا وفقا للمعايير العالمية، وإتاحة الفرصة أمامهم لاستخدام الأدوات التدريبية للأكاديمية.
- تعزيز استخدام التقنيات الحديثة في التدريب والاستشارات.
- التحكيم في المنازعات المصرفية والمالية.
- إعداد دراسات الجدوى وتقديم الخدمات الاستشارية.
- تنظيم الاجتماعات والمحاضرات والمؤتمرات والندوات وورش العمل والمنتديات الإلكترونية.
- إصدار ونشر البحوث والدراسات والنشرات والمطبوعات والتراجم.
- تشجيع الجهود البحثية والتدريبية والاستشارية المشتركة.

شركاؤنا:

- وقعت أكاديمية إيفي اتفاقيات تعاون واعتماد مشترك مع جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم بتركيا، وجامعة الجنان بلبنان، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.
- تمتلك أكاديمية إيفي شبكة وكلاء في العديد من الدول الإسلامية.
- لمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني www.eaife.org

ضيوف شرف المؤتمر

أ.د علي محي الدين القرداغي
الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين

أ.د عبد الرحمن يسري
أستاذ الاقتصاد بجامعة الإسكندرية بمصر

أ.د معبد الجارحي
أستاذ الاقتصاد بمعهد الاقتصاد الإسلامي بجامعة انقرة بتركيا

أ.د ابراهيم اوزجوشار
جامعة ماردين أورتوكلو- تركيا

أ.د عبد اللطيف بو عزيزي
رئيس جامعة الزيتونة بتونس

أ.د سالم فتحي يكن
رئيس مجلس أمناء جامعة الجنان بلبنان

د سعيد بو هراوة
كبير الباحثين ومدير قسم البحوث بالأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (اسراء) ماليزيا

أ.د عبد المجيد العمري
مدير إدارة الترويج بمعهد البنوك الإسلامية للتمويل

رؤساء الجلسات

أ.د عبد الباسط قوادر
مدير المعهد العالي لأصول الدين
بجامعة الزيتونة بتونس

أ.د برهان الطريقي
عميد كلية العلوم الاقتصادية سابقاً
بجامعة صفاقس بتونس

أ.د كمال حطاب
أستاذ الاقتصاد الإسلامي
والمصارف الاسلامية

أ.د خالد المطيري
أستاذ الفقه المقارن بجامعة
الكويت

أ.د معز المجولي
أستاذ الفقه الإسلامي بجامعة
الزيتونة بتونس

كَلِمَة أ.د / أَشْرَف دَوَابَه رَئِيس اَلْمُؤْتَمَر
وَرَئِيس اَلْأَكَادِيمِيَّة اَلْأُورُبِّيَّة لِلتَّمْوِيلِ وَالِاقْتِصَادِ اَلْإِسْلَامِيِّ (إيفي)
٢٧ – ٢٨ أُغُسْطُس ٢٠٢٢م

بِسْمِ اللَّهِ والْحَمْدِ لِلَّهِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اَللَّهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَمِنْ وَالَاهُ.. أَمَّا بَعْدُ:

سَعَادَةُ اَلسَّادَةِ وَالسَّيِّدَاتَ اَلْحُضُورُ اَلْكِرَامُ، أُحَيِّيكُمْ بِتَحِيَّةِ اَلْإِسْلَامِ فَسَلَامٌ مِنْ اَللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتِهِ وَبَرَكَاتِهِ، يَسُرُّنِي أَنْ يَجْمَعَنَا هَذَا اَلْمُؤْتَمَرِ اَلدَّوْلِيِّ اَلطَّيِّبِ اَلْمُبَارَكِ لِلْأَكَادِيمِيَّةِ اَلْأُورُبِّيَّةِ لِلتَّمْوِيلِ وَالِاقْتِصَادِ اَلْإِسْلَامِيِّ (إيفي)، بِحُضُورِ هَذِهِ اَلنُّخْبَةَ اَلطَّيِّبَةِ اَلْمُبَارَكَةِ مِنْ اَلْعُلَمَاءِ وَالْبَاحِثِينَ، فِي دَوْرَتِهِ اَلرَّابِعَةِ.

سَعَادَةُ اَلسَّادَةِ وَالسَّيِّدَاتَ اَلْحُضُورُ اَلْكِرَام

فِي ظِلِّ مَا يَشْهَدُهُ اَلْعَالَمُ مِنْ صِرَاعَاتٍ اِقْتِصَادِيَّةٍ وَعَسْكَرِيَّةٍ وَمُسْتَقْبَلٍ مَنْظُورٍ لِتَغَيُّرَاتٍ جَذْرِيَّةٍ، لَاسِيَّمَا مَا أَفْرَزَتْهُ اَلْحَرْبُ اَلرُّوسِيَّةُ اَلْأُوكْرَانِيَّةُ، مِنْ حِصَارٍ اِقْتِصَادِيٍّ بِاسْتِخْدَامِ سِلَاحِ اَلسُّوَيْفْتْ اَلْمَالِيِّ وَمُصَادَرَةُ اَلْأَمْوَالِ فَضْلاً عَنْ اِرْتِفَاعِ أَسْعَارِ اَلْمَوَادِّ اَلْأَسَاسِيَّةِ وَفِي مُقَدِّمَتِهَا اَلْقَمْحَ مِمَّا اِسْتَدْعَى جُهْدًا مُبَارَكًا مِنْ اَلْحُكُومَةِ اَلتُّرْكِيَّةِ لِلتَّدَخُّلِ لِمُعَالَجَةِ اَلْأَمْرِ مِنْ خِلَالِ تَوْقِيعِ اِتِّفَاقِيَّةِ تَصْدِيرِ اَلْحُبُوبِ اَلْأُوكْرَانِيَّةِ بَيْنَ رُوسْيَا وَأُوكْرَانْيَا فِي إِسْطَنْبُول، وَتَحَوَّلَ اَلِاتِّفَاقِيَّةَ إِلَى وَاقِعٍ مَشْهُودٍ عَلَى اَلْأَرْضِ

وَقَدْ كَشَفَتْ تِلْكَ اَلْأَزْمَةِ بِوُضُوحٍ عَنْ اَلْفَجْوَةِ اَلْغِذَائِيَّةِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ وَاعْتِمَادِ اَلْعَدِيدِ مِنْ اَلدُّوَلِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ عَلَى اِسْتِيرَادِ اَلْقَمْحِ بَدَلاً مِنْ إِنْتَاجِهِ وَفِي مُقَدِّمَتِهِمْ 6 دُوَلٍ إِسْلَامِيَّةً صَنَّفَتْ ضِمْنَ اَلدُّوَلِ اَلْعَشْرِ اَلْكِبَارِ فِي اَلْعَالَمِ اَلْمُسْتَوْرَدَةِ لِلْقَمْحِ، كَمَا أَنَّ اَلنِّقْطَ رَغْمَ اِرْتِفَاعِ سِعْرِهِ فَإِنَّهُ يَأْتِي دَائِمًا بِتَضَخُّمٍ مُسْتَوْرَدٍ نَتِيجَةَ اِعْتِمَادِ اَلدُّوَلِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ اَلنِّفْطِيَّةِ عَلَى اَلدُّوَلِ اَلْغَرْبِيَّةِ فِي تَلْبِيَةِ اِحْتِيَاجَاتِهَا نَتِيجَةَ اِسْتِسْلَامِهَا لِلِاقْتِصَادِ اَلرِّيعِيِّ.

وَمِنْ هُنَا تَبْدُو اَلْحَاجَةُ إِلَى اَلِاسْتِقْلَالِ اَلِاقْتِصَادِيِّ لِلدُّوَلِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ لَيْسَ عَلَى اَلْمُسْتَوَى اَلنَّقْدِيِّ أَوْ اَلْمَالِيِّ فَحَسْبَ بَلْ اَلْأَهَمُّ مِنْ ذَلِكَ هُوَ اِنْتِقَالُهَا مِنْ اَلِاقْتِصَادِ اَلرِّيعِيِّ إِلَى اَلِاقْتِصَادِ اَلْإِنْتَاجِيِّ اَلْهَيْكَلِيِّ اَلَّذِي يُلَبِّي حَاجَاتِ أَبْنَائِهَا مِنْ اَلْغِذَاءِ وَاللِّبَاسِ وَالدَّوَاءِ وَالسِّلَاحِ وَنَحْوِهَا، بِالتَّرْكِيزِ عَلَى اَلْقِطَاعِ اَلزِّرَاعِيِّ وَالصِّنَاعِيِّ لَاسِيَّمَا اَلصِّنَاعَاتُ اَلتَّحْوِيلِيَّةُ، وَاسْتِخْدَامِ فِي ذَلِكَ كَافَّةُ اَلْوَسَائِلِ اَلتِّكْنُولُوجِيَّةِ اَلْمَطْلُوبَةِ، وَوَضْعَ اَلْبَذْرَةِ اَلصَّحِيحَةِ لِمِيلَادِ اِتِّحَادٍ اِقْتِصَادِيٍّ إِسْلَامِيٍّ يُحَقِّقُ اَلتَّكَامُلَ فِيمَا بَيْنَهَا، وَيُلَبِّي اَلتَّطَلُّعَاتِ اَلْمَنْشُودَةَ لِلشُّعُوبِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ .

إِنَّنَا لَا نُنْكِرُ اَلْوَاقِعُ مِنْ خِلَالِ اَلِاخْتِلَافَاتِ اَلْمُفْتَعَلَةِ بَيْنَ اَلدُّوَلِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ، وَلَكِنَّنَا نَنْطَلِقُ مِنْ هَذَا اَلْوَاقِعِ لِتَحْسِينِهِ فَمَا لَا يُدْرَكُ كُلُّهُ لَا يُتْرَكُ جُلُّهُ، وَلَا بُدَّ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ مَوْضِعِ قَدَمٍ رَاسِخٍ فِي ظِلِّ عَالَمٍ يَنْطَلِقُ نَحْوَ اَلتَّعَدُّدِيَّةِ بَعِيدًا عَنْ اَلْأُحَادِيَّةِ اَلْقُطْبِيَّةِ.

وَالِاسْتِقْلَالُ اَلِاقْتِصَادِيُّ كَمَا هُوَ بِيَدِ اَلدَّوْلَةِ فَإِنَّ اَلْقِطَاعَ اَلْخَاصَّ وَالْقِطَاعَ اَلثَّالِثَ يُمْكِنُهُمْ اَلْمُسَاهَمَةَ بِفَعَّالِيَّةٍ فِي ذَلِكَ لَاسِيَّمَا مِنْ خِلَالِ تَوْجِيهِ اَلْقِطَاعِ اَلْخَاصِّ لِلْإِحْلَالِ مَحَلَّ اَلْوَارِدَاتِ وَتَنْمِيَةِ اَلصَّادِرَاتِ فَضْلاً عَنْ اَلتَّكَامُلِ بَيْنَ مُؤَسَّسَاتِ اَلْقِطَاعِ اَلْخَاصِّ وَكَذَلِكَ مُنَظَّمَاتُ اَلْعَمَلِ غَيْرَ اَلرِّبْحِيِّ فِي اَلْبُلْدَانِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ مَعَ وَضْعِ خَرِيطَةٍ اِقْتِصَادِيَّةٍ تَكَامُلِيَّةٍ بِخُطَّةِ اِسْتِرَاتِيجِيَّةٍ لِتَحْقِيقِ اَلِاسْتِقْلَالِ اَلِاقْتِصَادِيِّ فِي اَلسِّيَاسَاتِ اَلنَّقْدِيَّةِ وَالْمَالِيَّةِ وَالتِّجَارِيَّةِ وَالْهَيْكَلِيَّةِ وَفْقَ خُطُوَاتٍ مُتَدَرِّجَةٍ وَمُتَكَامِلَةٍ عَلَى اَلْمُسْتَوَى اَلْفَرْدِيِّ وَالتَّكَامُلِيِّ بَيْنَ اَلدُّوَلِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ.

سَعَادَةُ اَلسَّادَةِ وَالسَّيِّدَاتَ اَلْحُضُورُ اَلْكِرَامُ

عَقَدَتْ إِيفِي مُؤْتَمَرَهَا اَلْأَوَّلَ بِمَدِينَةِ إِسْطَنْبُول بِعُنْوَانِ (اَلْمَصَارِفُ اَلْإِسْلَامِيَّةُ بَيْنَ فِكْرِ اَلْمُؤَسِّسِينَ وَوَاقِعِ اَلتَّطْبِيقِ)، وَمُؤْتَمَرَهَا اَلثَّانِي كَذَلِكَ بِإِسْطَنْبُول بِعُنْوَانِ: (اَلْأَسْوَاقُ اَلْمَالِيَّةُ اَلْإِسْلَامِيَّةُ بَيْنَ اَلْوَاقِعِ وَالْوَاجِبِ)، وَمُؤْتَمَرَهَا اَلثَّالِثُ عَبْرَ اَلْفَضَاءِ اَلْإِلِكْتِرُونِيِّ بِعُنْوَانِ: (نَحْوَ نِظَامٍ نَقْدِيٍّ إِنْسَانِيٍّ عَادِلٍ).. وَيَأْتِي

مُؤْتَمَرُنَا اَلرَّابِعَ اَلَّذِي يَنْعَقِدُ لِمُدَّةِ يَوْمَيْنِ – أَيْضًا – عَبْرَ اَلْفَضَاءِ اَلْإِلِكْتِرُونِيّ بِعُنْوَانِ (اَلِاسْتِقْلَالُ اَلِاقْتِصَادِيُّ لِلدُّوَلِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ بَيْنَ اَلْوَاقِعِ وَالْوَاجِبِ) وَمِنْ خِلَالِ هَذَا اَلْمُؤْتَمَرِ نَسْعَى لِلْوُقُوفِ عَلَى وَاقِعِ اِقْتِصَادِيَّاتِ اَلدُّوَلِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ وَعَوَامِلُ اَلتَّبَعِيَّةِ اَلْخَاصَّةِ بِهَا، وَوَضْعَ آلِيَّاتٍ عَمَلِيَّةٍ لِلْخُرُوجِ مِنْ ضِيقِ اَلتَّبَعِيَّةِ إِلَى رِحَابِ اَلِاسْتِقْلَالِ لَاسِيَّمَا وَأَنَّ اَلدُّوَلَ اَلْإِسْلَامِيَّةَ تَمْلِكُ مِنْ اَلْمُقَوِّمَاتِ اَلْبَشَرِيَّةِ وَالْمَالِيَّةِ وَالْمَوَارِدِ اَلطَّبِيعِيَّةِ مَا يُحَقِّقُ لَهَا اَلِاسْتِقْلَالِيَّةُ وَالرِّيَادَةُ .

وَخِتَامًا فَإِنَّنِي أُجَدِّدُ شُكْرِي لِلسَّادَةِ وَالسَّيِّدَاتِ اَلْحُضُورُ عَلَى مُشَارَكَتِهِمْ فِي اَلْمُؤْتَمَرِ اَلَّذِي جَمَعَ نَحْوُ 40 عَالِمًا وَبَاحِثًا مِنْ 17 دَوْلَةٍ.. كَمَا أُجَدِّدُ شُكْرِي لِجَامِعَاتِ مَارْدِينْ أُورتُوكْلُو اَلتُّرْكِيَّةَ وَالزَّيْتُونَةِ اَلتُّونِسِيَّةِ وَالْجِنَانِ اَللُّبْنَانِيَّةِ وَالْجَامِعَةِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ اَلْعَالَمِيَّةِ وَالْأَكَادِيمِيَّةِ اَلْعَالَمِيَّةِ لِلْبُحُوثِ اَلشَّرْعِيَّةِ (إِسْرَاءْ) بِمَالِيزْيَا عَلَى دَوْرِهِمْ اَلْبِنَاءِ فِي دَعْمِ اَلْمُؤْتَمَرِ عِلْمِيًّا وَعَمَلِيًّا. كَمَا أَتَوَجَّهُ بِالشُّكْرِ كَذَلِكَ لِلَّجْنَةِ اَلْعِلْمِيَّةِ وَاللَّجْنَةِ اَلْفَنِّيَّةِ لِلْمُؤْتَمَرِ.. وَنَسْأَلُ اَللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَرْزُقَنَا اَلْإِخْلَاصُ وَحُسْنُ اَلْعَمَلِ، وَأَنْ يَكْتُبَ لِعَمَلِنَا اَلْقَبُولَ، وَيُلْهِمَنَا تَحْقِيقُ رِسَالَتِنَا لِبِنَاءِ اَلِاقْتِصَادِيّ اَلصَّالِحِ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اَللَّهِ وَبَرَكَاتِه.

بحوث المؤتمر

المحور الأول: الاستقلال والتبعية في الدول الإسلامية بين اعتبارات السياسات النقدية والشركات متعددة الجنسيات ومتطلبات التنمية المستدامة

البحث الأول: دور انخفاض سعر الفائدة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي في تركيا

د. زيد أحمد العزكي [1]

١. المقدمة:

سعت تركيا الى ان تكون من أوائل دول العالم اقتصاديا، حيث تحتل المرتبة 16 اقتصاديا وتهدف للتقدم أكثر، وللوصول الى أهدافها تحتم عليها التخلص من التدخلات الخارجية الساعية للسيطرة على العالم، لذا يُعد الاستقلال الاقتصادي من أساسيات الوصول الى قمة قائمة الدول الاقتصادية في العالم.

حيث يقصد بالاستقلال الاقتصادي التحرر من السيطرة والهيمنة الخارجية على دول الاقتصاديات الناشئة، فتسعى الدول المسيطرة الى عدم السماح للاقتصاديات الناشئة بالاستقلال وتسعى جاهدا بعرقلة أي محاولات للنهوض والاستقلال الاقتصادي. تركيا من الدول التي حققت مكانية عالية بين اقتصاديات العالم المتقدم، لذا تواجه محاولات كثيرة لكبح تقدمها الاقتصادي، إلا انها قررت مواجهة تلك المحاولات وهو ما أسمته الصحف العالمية بان تركيا تشن حرب الاستقلال الاقتصادي[2].

تتطلب عملية الاستقلال الاقتصادي توفير العديد من المقومات منها الثروة البشرية بكفاءات عالية وكذا مقومات مادية تتمثل بتوفير البيئة المناخية المناسبة والقدرة الاستيعابية للسوق وتوفير الكفاءات الاقتصادية والمالية والقدرة على الابتكار والتطوير. وبالمقابل هناك العديد من المعوقات التي قد تمنع تحقيق الاستقلال الاقتصادي يجب تجاوزها. تركيا يتوفر لديها العديد من المقومات والتي من خلالها تستطيع ان تحقيق الاستقلال الاقتصادي، الا انه لديها معضلة وتعد بمثابة حجر عثرة تقف أمام مقوماتها المادية، تتمثل هذه المعضلة بارتفاع أسعار الفائدة، لذا قررت تلك مواجهة هذه المعضلة ومكافحتها لتحقيق هدفها المعلن وهو الاستقلال الاقتصادي.

في هذه الدراسة سوف تناقش دور خفض أسعار الفائدة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي في تركيا من خلال معرفة دور خفض أسعار الفائدة على زيادة الاستثمارات، ودور خفض أسعار الفائدة على معدلات التضخم، وعلى معدلات البطالة وسعر الصرف، وكذا التعرف على المقومات المطلوبة لتحقيق هدف الاستقلال المنشود وكذا التعرف على المعوقات التي تواجه تركيا.

٢. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بتناولها لموضوع هام وهو الاستقلال الاقتصادي، والذي أصبح هدفا أساسيا للعديد من الدول وعلى رأسها تركيا، حيث أعلنت الحكومة التركية عن سعيها لتنفيذ خطة اقتصادية هادفة للاستقلال الاقتصادي عن التعبية للنظام العالمي، وذلك من خلال توفير مقومات الاستقلال الاقتصادي والذي يتطلب توفيرها، لذا اتجهت الحكومة نحو تخفيض سعر الفائدة، لذا تتضمن أهمية الدراسة معرفة دور تخفيض سعر الفائدة في توفير البيئة الملائمة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي المنشود، والتوصل الى نتائج لتحديد المقومات الأساسية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وكذا دور حفض أسعار الفائدة في مقومات الاستثمار. والذي من خلاله تتضح الرؤية للحكومة وتتمكن من اتخاذ القرارات اللازمة والمساندة لدعم الاستثمار ومشاريع القطاع والتي ستسهم في معالجة المشاكل الاقتصادية كالتضخم والبطالة.

٣. مشكلة الدراسة:

تتمثل الإشكالية في التساؤل الرئيسي: ما مدى مساهمة خفض سعر الفائدة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي في تركيا؟ وينبثق من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما دور خفض أسعار الفائدة على زيادة الاستثمارات؟
- ما دور خفض أسعار الفائدة على معدلات التضخم؟
- ما دور خفض أسعار الفائدة على معدلات البطالة؟

٤. فرضيات الدراسة:

استنادا إلى تساؤلات مشكلة الدراسة تكمن فرضية الدراسة الى وجود مساهمة فعالة وإيجابية في خفض سعر الفائدة في تحقيق الاستقلال

1: أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة غازي عنتاب، تركيا.

2 : France 24: "Erdoğan Ekonomik Bağımsızlık Savaşı Başlattı", https://www.yenisafak.com/dunya/france-24-erdogan-ne-pahasina-olursa-olsun-ekonomik-bagimsizlik-savasi-baslatti-3726735. 21.Dec.2021.

الاقتصادي في تركيا، نتيجة لانخفاض سعر الفائدة سوف تودي إلى انخفاض تكلفة الاستثمار وبدورة سوف تزيد من حجم الاستثمارات لاسيما الصناعية والإنتاجية وبالمقابل سوف سيكون الأثر الإيجابي في انخفاض معدلات التضخم وكذا انخفاض معدلات البطالة وتوفير فرص العمل.

٥. اهداف الدراسة:

يُعد الهدف الأساسي والمعلن للحكومة التركية تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن تبعية النظام الاقتصادي العالمي الغربي، من خلال تنفيذها خطة اقتصادية مرسومه، وانطلاقا من ذلك تهدف الدراسة الى معرفة مدى مساهمة خفض أسعار الفائدة على تحقيق الاستقلال الاقتصادي في تركيا من خلال دراسة مايلي:

- معرفة دور خفض أسعار الفائدة على زيادة الاستثمارات.
- معرفة دور خفض أسعار الفائدة على انخفاض معدلات التضخم.
- معرفة دور خفض أسعار الفائدة على انخفاض معدلات البطالة.
- التوصل الى استنتاجات وتوصيات قد تساعد صناع القرار في وضع السياسة اللازمة لتحقيق المقومات الاقتصادية اللازمة.

٦. منهج الدراسة:

استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي الاستقرائي باعتباره ملائما لمتغيرات الدارسة المتغير المستقل المتمثل بسعر الفائدة والمتغيرات التابعة المتمثلة (حجم الاستثمارات، معدل التضخم، معدل البطالة). لتحديد الجوانب المتعلقة بالاستقلال الاقتصادي، والمفاهيم الأساسية للمقومات الاقتصادية. وبالاستعانة على البيانات الصادرة من هيئة الإحصاء التركية وتحليها لسعر الفائدة للفترة 2014-2022 وكذا بيانات معدلات التضخم والبطالة للفترة 2018-2022 وهي الفترة التي شهدت تذبذبت ملحوظة.

٧. الدراسات السابقة:

١.٧. دراسة (عبد الحميد بن عبد الرحمن، عمراني قمار)، هدفت هذه الدراسة الى معرفة متغيرات الحرية الاقتصادية وأثرها على تدفق الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، وبالاستعانة بطريقة الانحدار المتعدد التدريجي، توصلت الدراسة الى وجود علاقة إحصائية ذات دلالة إيجابية بين مؤشر الانفاق الحكومي وتدفق الاستثمارات الأجنبية، وكذا وجود غلاقة إيجابية بين مؤشر حرية التجارة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[3]

٢.٧. دراسة (لبنى بوطمين)، هدفت هذه الورقة البحثية الى معرفة أثر اعتماد الفائدة على الاقتصاد بشكل عام على الاستثمار بشكل خاص، توصلت الدراسة إلى ان سعر الفائدة باعتبارها تكلفة على رأس المال فإنها تخفض من كفاءة الاستثمار من خلال تأثيرها على مدخلات الإنتاج فتزيد من تكلفة الإنتاج وبالتالي التأثير على خفض الأرباح.[4]

٣.٧. دراسة (Zaid Alazaki)، هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر القروض المصرفية وسعر الفائدة على التضخم في عُمان للفترة ٢٠١٩-٢٠٠١، حيث استعانت الدراسة بالبيانات الربعية وأجرئت الاختبارات الإحصائية، وتوصلت الى عدم وجود علاقة توزان طويلة الاجل بين القروض المصرفية، سعر الفائدة، وبين التضخم، كما أظهرت النتائج الى وجود تأثير ضعيف عند مستوى 10٪ بين سعر الفائدة والتضخم.[5]

٤.٧. دراسة (Badiea & other)، ناقشت هذه الدراسة تأثير الفائدة الحقيقي على النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الناشئة، حيث استعانت الدراسة بنموذج البانل داتا مستخدما بيانات ٣٨ دولة للفترة ١٩٩٦-٢٠١٥، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية متعددة بين سعر الفائدة الحقيقي والنمو الاقتصادي من خلال الاستثمارات المحلية والأجنبية، ورأس المال البشري، والانفتاح التجاري، وسعر الصرف، والتضخم، وعدم الاستقرار السياسي، كما توصلت الدراسة الى ان معدل الفائدة يتم تحديده خارجيا في الاقتصاديات العابرة. لذا اوصت الدراسة الى خفض سعر الفائدة لاسيما للدول النامية لمساهمة ذلك في تحقيق معدل نمو اقتصادي أسرع.[6]

٥.٧. دراسة (Fındık Alper)، هدفت هذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين معدلات سعر الفائدة الاسمي معدلات التضخم في تركيا للفترة ١٩٧٣-٢٠١٦، وذلك وفقا لصحة فرضية فيشر، وبالاعتماد على البيانات السنوية لفترة الدراسة، توصلت الدراسة الى وجود علاقة تكامل مشترك بين أسعار الفائدة الاسمية ومعدلات التضخم في تركيا، حيث إن زيادة معدل التضخم بنسبة ١٪ تزيد من معدل الفائدة الاسمي

3: عبد الحميد بن عبد الرحمن، عمراني قمار، أثر متغيرات الحرية الاقتصادية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2016، مجلة أفاق البحوث والدراسات، العدد الثاني، المجلد١، جوان ٢٠١٨، الجزائر. صفحة ١١-٢٨.

4: لبنى بوطمين، أثر اعتماد ألية الفائدة على كفاءة الاستثمار، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة الجزائر، المجلد ٣٣، العدد ١، ٢٠١٩. صفحة ٧٧٥- ٨٠٢.

5: Zaid alazaki, The Impact of Bank Loans and the Interest Rate on Inflation in Oman, Journal of Human Sciences, Oum El Bouahi University, Vol 08, N:03, December, 2021.

6 : Badiea Shaukat, Qigui Zhu, M. ljax Khan. Real interest rate and economic growth: A statistial exploration for transitory economies, Physica A Statistical Mechanics and its Applications, Vol 534, November 2019.

بنسبة 0.77٪، وعلية يمكن القول ان فرضية فيشر صحيحة في تركيا، إلا ان مستوى الكفاءة ضعيف.[7]

٨. الاستقلال الاقتصادي ومقوماته:

يُعد الاقتصاد أحد أهم مقومات استقرار واستقلال الدول، فحسب القوة الاقتصادية التي تتمتع بها الدول يمكن حينها تصنيف هذه الدول اما ان تكون دولة قوية وتصبح مهيمنه على الدول الأخرى أو أن تكون خاضعة للهيمنة الخارجية وتسلب منها ادارتها لدولتها، لذا تسعى عدد من الدول ولاسيما تركيا في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وأعلنت ذلك دخولها فيما أسمته في حرب الاستقلال الاقتصادي.

١.٨. مقومات الاستقلال الاقتصادي:

أن الخوض في هذه الحرب يتطلب توفير كافة الإمكانيات والمقومات الأساسية للاستقلال الاقتصادي، لذا يمكن تحديد عناصر مقومات الاستقلال الاقتصادي على النحو التالي:

- **المقومات البشرية**

يكمن العنصر البشري أحد أهم عناصر الإنتاج (العنصر البشري، الأرض، رأس المال، التنظيم) باعتبارها من أهم أدوات مقومات تحقيق الاستقلال الاقتصادي باعتباره الأداة الفعالة، حيث بلغ عدد سكان تركيا 83 مليون نسمه [8]حسب تعدد عام 2020، وبذلك تمتلك تركيا قوة بشرية تمثل قاعدة أساسية تبنى عليها قوة اقتصادية كبيرة، كما لا يقتصر توفر عناصر الإنتاج بالكم وانما بالكفاءة، حيث تمثل ما نسبة 59 ٪ من إجمالي السكان من الفئة العمرية 15 سنة إلى 54 سنة علاوة على انخفاض نسبة الامية حيت لا تتعدى نسبة 3 ٪ [9]. وحسب إحصائية أبريل 2022 تمثل نسبه العاملين 36 ٪ إلى إجمالي عدد السكان، كنا تمثل ما نسبته 75 ٪ إلى إجمالي الفئة العمرية 15سنة إلى 54 سنة[10].

- **المقومات المادية**

تندرج تحت المقومات المادية العديد من العناصر الأساسية الواجب توفرها لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، ويمكن تصنيف المقومات المالية كما يلي:

- توفير البيئة المناخية المناسبة لجذب الاستثمارات الخارجية بدون أي صعوبات باعتباره من اهم مقومات الاقتصاد، توفر تركيا المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الخارجية والمحافظة على رؤوس الأموال، من خلال تنفيذها للعديد من مشاريع البنية التحتية كالطرق والطاقة، كما أن لتركيا القدرة على تذليل الصعوبات وتوفر الامن والاستقرار وكذا القوانين الداعمة والمشجعة للاستثمار، وتسهيل الإجراءات اللازمة، حيث وقعت العديد من الاتفاقيات في إطار دعم المستثمر الأجنبي. علاوة على تقديم العديد من التسهيلات للمستثمر الأجنبي كالإعفاء الضريبي.
- الموارد الطبيعية: لا تقل أهمية المواد الطبيعية عن العنصر البشري، باعتباره من العناصر الأساسية للإنتاج، فمن خلال توفير الموارد الطبيعية تمكن الدولة من الحد من الاستيراد لتلك العناصر وتحسين الميزان التجاري، والذي بدورة سوف يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة.
- توفر القدرة الاستيعابية للسوق: من أسباب نجاح المشاريع الاستثمارية وجذب الاستثمارات وجود قدرة في السوق لاستيعاب تلك المشاريع وتنوعها في كافة القطاعات، ومن خلال ضمان القدرة الاستيعابية للسوق سوف تخلق فرص استثمارية جديدة ومنافسة كبيرة مما ينعكس إيجابيا على تنفيذ المشاريع لكافة القطاعات بشكل مستدام. حيث تتميز تركيا بتعدد الأسواق المحلية والإقليمية نتيجة موقعها الجغرافي المميز والذي يربط بين قارتي أسيا وأوروبا.
- القدرة على الابتكار والتطوير: أن مواكبة التطوير التكنولوجي يُعد من أساسيات متطلبات تحقيق الاستقلال الاقتصادي وذلك من خلال القدرة على الابتكار والتطوير في كافة المجالات وعدم الإبقاء على الاليه المتبعة، كوننا نعيش في تطوير تكنولوجي مستمر، فامتلاك هذه الامكانية سوف تمكن من نجاحات العملية الاستثمارية والاقتصادية. [11]

7: Fındık Alper, Analysis of the Relationship Between Inflation and Nominal Interest Rate in Turkey: Bayer-Hanck Cointegration Test, 3nd International Congress on Political, Economic and Social Studies, (ICPESS),9-11 Nov. 2017.

8: Türkiye Nüfusu il ve İlçelere Göre Nüfus Bilgileri, https://web.archive.org/web/20210417190 725/https://www.nufusu.com.

9: https://www.milliyet.com.tr/egitim/turkiyede-illere-gore-okur-yazarlik-2234272.

10: İşgücü İstatistikleri, https://www.tuik.gov.tr/, Nisan 2022.

11: أحمد ذكر الله، حوار مع مجلة عربي 21، ٦- ديسمبر-٢٠٢١ https://arabi21.com/story/1402520/

- توفر الكفاءات الاقتصادية والمالية: أن امتلاك الدولة الخبرات والكفاءات الإدارية في الجانب المالي والمصرفي والاقتصادي، يسهم بشكل كبير في نجاح الاستثمارات والتمكين الاقتصادي، حيث يتم اللجوء إليهم في الحصول على الاستشارات في المجالات الاستثمارية والاقتصادية قبل واثناء تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

٩. معوقات الاستقلال الاقتصادي

تواجه تحقيق الاستقلال الاقتصادي العديد من المعوقات والتي تقف امام الدول التي تسعى للوصول الى الهدف المنشود في التمكين والاستقلال الاقتصادي، وتتمثل هذه المعوقات على النحو التالي:

- سعر الفائدة

تُعد سعر الفائدة من أدوات السياسة النقدية التي يلجا اليها البنك المركزي لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية، حيث تلجأ السلطة النقدية برفع وخفض سعر الفائدة وفقا للوضع الاقتصادي التي تعيشه البلد. كما أنه من خلال نظام سعر الفائدة استطاع النظام المالي العالمي الهيمنة على اقتصاديات دول العالم كونه نظاما قائما على المضاربة من خلال إبقاء أسعار الفائدة مرتفعة[12]. هناك من ينظر إلى أن ارتفاع سعر الفائدة بانه أداة استقطاب لرؤوس الأموال الأجنبية إلا ان هذه النظرة تعتبر قاصرة وخاطئة، فبزيادة سعر الفائدة سوف تزيد أعباء التكلفة التمويلية سواء على القطاع الحكومي في حين الاقتراض لسد عجز الموازنة، وكذا زيادة تكلفة تمويلية على القطاع الخاص. وبذلك فإن ارتفاع سعر الفائدة عبارة عن مؤشر سلبي للوضع الاقتصادي ويعكس عن الجمود في العملية الاستثمارية والإنتاجية.

- التضخم

يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والملوس في المستوى العام للأسعار[13]، فنتيجة لارتفاع أسعار الفائدة ارتفعت تكاليف الاقتراض والذي انعكس على ارتفاع تكلفة عناصر الإنتاج وارتفاع المستوى العام للأسعار. ويعبر الارتفاع المستمر في حال ارتفع معدل التضخم عن خانتين عشريتين. فباستمرار تزايد معدلات التضخم ينتج عنه دخول الاقتصاد في حلقة مفرغة. لذا يدعو عدد من الاقتصاديين الى ضرورة رفع سعر الفائدة لكبح ارتفاع معدلات التضخم، الا انه في الواقع بان النظر الى رفع سعر الفائدة كونه يقلل من عرض النقود ويحجم منح الائتمان ومن ثم خفض التضخم هي تمثل نظرة جزئية مؤقتة لا تغني عن حل ولا تحقق استقرارا، بل الوقوع في دائرة التبعية وعدم التحرر منها، كون هذه الأداة تعد من أدوات السياسة النقدية الوقتية[14]. كما أن هناك من يرى بان التضخم يعبر عن تضخم الدخل النقدي او عنصر من عناصر الدخل النقدي كالأجور والارباح والذي بدورة سينعكس سلبيا على ارتفاع معدلات البطالة.

- البطالة

البطالة تعبر عن عدم الحصول على فرصة عمل على الرغم من توفر القدرة والبحث المتواصل للعثور على العمل، وهي ظاهرة اقتصادية ناتجة عن أسباب عدة منها ارتفاع أسعار الفائدة وكذا ارتفاع معدلات التضخم، والذي كان لارتفاع سعر الفائدة أثر سلبي من خلال ارتفاع التكاليف على تمويل المشاريع الاستثمارية، منعكس بذلك عن تخوف المستثمرين لعدم تحقيق أرباح تفوق معدلات سعر الفائدة، مما يقلل من تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية والذي سوف يؤثر بدوره على انخفاض عدد الوظائف ويزيد معدل البطالة.

- سعر الصرف

تُعد استقرار سعر الصرف من أساسيات تشجيع الاستثمار، وعلى العكس من ذلك التذبذب والانخفاض المستمر لسعر صرف العملة المحلية بالعملات الأجنبية تعد من الأسباب الرئيسية لهروب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية. حيث تنعكس الظواهر الاقتصادية على سعر الصرف وقيمة العملة، كما تؤثر ظاهرة التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار الى انخفاض قيمة العملة المحلية كما تؤثر ارتقاع معدلات البطالة الى انخفاض قيمة العملة المحلية. الشكل1 يوضح التغيرات الحاصلة لسعر صرف الليرة التركي مقابل الدولار.

12: زيد العزّي، علاقة القروض الاستهلاكية وبطائق الائتمان وسعر الفائدة بالتضخم في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية من خلال البيانات الربعية للفترة 2019-2007، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد 2 عدد 3، 2020، 78-95.

13: خالد الوزني، أحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، الطبعة الحادي عشر. ٢٠١٤، ٢ ٢٤٩.

14: اشرف دوابه، سعر الفائدة والتضخم، مجلة عربي 21، بتاريخ 12 يناير- ٢٠٢٢, https://arabi21.com

الشكل 1: تذبذبات سعر صرف الليرة التركية مقابل الدولار للفترة 2018-2022

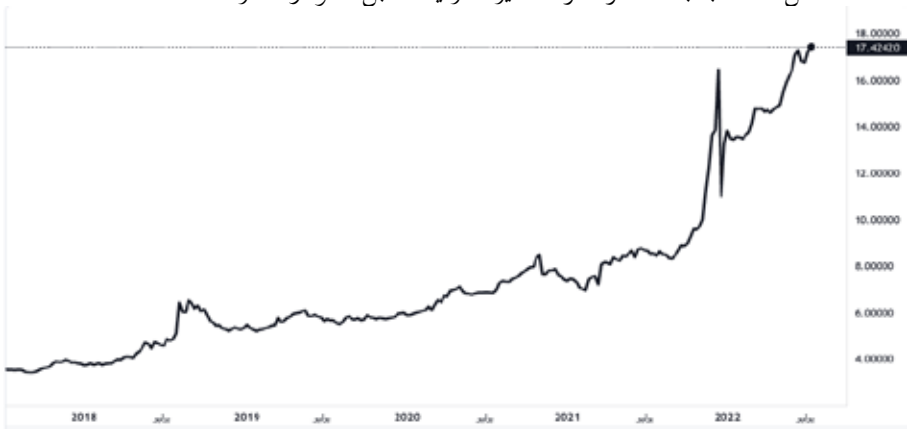

المصدر: https://www.investing.com/currencies/usd-try

نلاحظ من خلال الشكل بان سعر الصرف لليرة التركية واجهة تذبذبا متواصل منذ 2019 مع ارتفاع بشكل كبير أواخر عام 2021 نتيجة ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة.

- الفساد المالي والإداري

الفساد المالي والإداري من العوائق الرئيسية التي تقف في تنفيذ خطط الاستقلال الاقتصادي، نتيجة اتخاذ قرارات تعاكس تشجيع العمليات الاستثمارية وتسعى الى التلاعب بالاقتصاد القومي لتحقيق أهداف شخصية او تنفيذا لأجندات خارجية هدفها محاربه النمو والتحرر والنهضة الاقتصادية من خلال دوائر التلاعب بالمضاربات بالعملة.

١٠. أسعار الفائدة ودورها في الاستقلال الاقتصادي في تركيا

شهدت أسعار الفائدة في تركيا تذبذبا وارتفاع ملحوظ، يوضح الشكل 1 التغيرات الحاصلة خلال 10 أعوام، حيث وصلت أسعار الفائدة في تركيا الى نسبة 24 ٪ في النصف الثاني من عام 2019 في حين كانت سعر الفائدة في حدود 5٪ في عام 2014.

شكل 2: أسعار سعر الفائدة في تركيا للفترة 2014-2022

المصدر: https://www.tuik.gov.tr

حيث رافق التذبذب والارتفاع الكبير في أسعار الفائدة الى اختلافات بين وجهات النظر بين الحكومة التركية والبنك المركزي التركي حول الاليه المتبعة لإدارة أسعار الفائدة، حيث كانت تبرر سياسة إدارة البنك المركزي السابقة ارتفاع سعر الفائدة كوسيلة للكبح التضخم واستقطاب رؤوس الأموال الاجنبية، بينما ترى الحكومة ان ارتفاع أسعار الفائدة هو عائق امام الاستثمار الإنتاجي الحقيقي وترى أن ارتفاع سعر الفائدة الى هذا الحد هو مبالغ فيه فقد سبب التضخم وانخفاض قيمة الليرة التركية. لذا ضغطت الحكومة التركية على البنك المركزي التركي على تخفيض أسعار الفائدة، وقد تم تخفيض أسعار الفائدة بقرارات متتالية حتى وصل الى 14٪. ولسعر الفائدة تداعيات على الاقتصاد التركي، نجدها من خلال المؤشرات التالية:

- حجم الاستثمارات والنمو الاقتصادي

كان المبرر لرفع أسعار الفائدة لأغراء المستثمرين الأجانب الى تحويل أموالهم الى تركيا، ويصبح سعر الفائدة المرتفعة بمثابه سنارة يتم استقطاب هذه الأموال كون نسبة الفائدة تفوق معدلات الأرباح في بلدان المستثمرين الاجانب، إلا انه في الوقع فان المستثمرين في هذه الحالة يحصلون على أرباح

اعتمادا على توليد المال للمال من دون المساهمة في عمليات الإنتاج والاستثمار الحقيقي، وانما أدت الى حدوث ركود اقتصادي في البلد نتيجة عدم وجود مشاريع تحقق أرباحا عالية تفوق أسعار الفائدة والتي تمثل تكلفة الاستثمار، حيث لجئ أصحاب رؤوس الأموال المحليين الى توجيه أموالهم نحو الايداعات المصرفية كونها تحقق نسبه فائدة عالية تفوق أي ربح ممكن تحقيقية ناهيك عدم وجود مخاطر على خلاف فيما لو تم استثمارها مباشرة في استثمارات حقيقية حيث سوف ترافقها مخاطر الخسارة او عدم تحقيق الربح المنشود. وبذلك ارتفعت تكلفة هذه الأموال الخارجية كم انخفضت العملية الإنتاجية مسببة بذلك الركود الاقتصادي. ومن ناحية أخرى نتيجة لخفض أسعار الفائدة تحققت أهداف مباشرة تحويل المستثمرين من الاستثمار في الودائع الى توجيها في الاستثمارات المباشرة حيث دخلت 1.2 مليار دولار الى سوق أسهم بورصة إسطنبول خلال شهر واحد من خفض أسعار الفائدة،[15] وهو ما تسعى الية الحكومة التركية بان توجه الأموال نحو الاستثمارات الحقيقية والتي تسهم في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال زيادة الإنتاجية.

- معدلات التضخم

وفقا لنظرية العرض والطلب على السلع يحدث تقلبات في المستوى العام للأسعار، حيث يؤدي انخفاض الكمية المعروضة من السلع ويقابله ارتفاع في الكمية المطلوبة الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وانخفاض المعروض السلع يعود لانخفاض الإنتاجية وذلك بسبب ارتفاع سعر الفائدة والتي أدت الى العزوف عن الاستثمار الحقيقي وزيادة الإنتاج إضافة الى ارتفاع التكاليف لمن يقوم في العملية الإنتاجية وينعكس مباشرة في ارتفاع الأسعار وارتفاع معدلات التضخم، وهو ما حدث في تركيا حيث ارتفع معدل التضخم كما في الشكل 3 بمعدلات عالية جدا ابتداء من عام 2019 حتى بلغت ذروتها لتصل الى معدل 74 ٪ لعام 2022 وتعد أعلى نسبة وصلت اليها معدلات التضخم في تركيا منذ اكثر من 20 عام.

شكل :3 معدل التضخم في تركيا للفترة 2018-2022

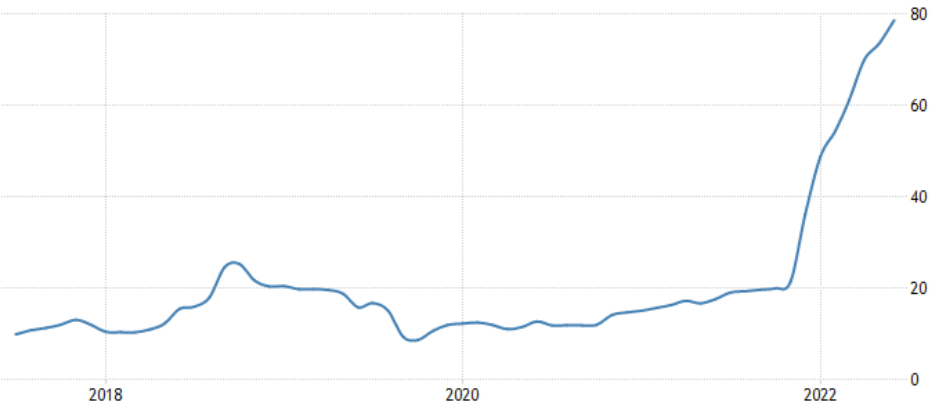

المصدر: https://www.tuik.gov.tr

وهناك من يربط الارتفاع الكبير في معدلات التضخم الى انخفاض أسعار الفائدة، إلا انه في الحقيقة يعود ارتفاع معدلات التضخم لأسباب عدة وتراكمية ابتداء من ارتفاع أسعار الفائدة ووصولا لعام 2022 نظرا للتضخم الذي يشهده العالم، إضافة الى توقيت انخفاض أسعار الفائدة وكذا هبوط في قيمة العملة المحلية. إلا انه حين قررت الحكومة خفض أسعار الفائدة هي تعلم بان معدلات التضخم سوف يرتفع ولكنها قررت الدخول في حرب الاستقلال الاقتصادي وكذا لوبي الفائدة، على أمل ان ترى نتائج إيجابية خلال الأشهر القادمة نتيجة الزيادة الإنتاجية والذي سينعكس على خفض معدلات التضخم. وفي الوقت نفسه تسعى الحكومة على التخفيف من اثار ارتفاع معدلات التضخم عبر تخفيض معدلات الضرائب وزيادة الحد الأدنى للأجور.

- معدلات البطالة

انعكس الأثر السلبي لارتفاع أسعار الفائدة على ارتفاع معدلات البطالة نتيجة عدم التوسع في الاستثمارات الحقيقية والدخول في مشاريع حيوية وانتاجية التي تتطلب أيدي عاملة بل على العكس كان هناك عزوف عن هذه المشاريع وانخفاض عدد المشاريع الجديدة نظرا لانخفاضيه الأرباح الممكن جنيها من هذه المشاريع مقارنه بمقدار سعر الفائدة السوقي، حيث إن قلة الاستثمارات والتشغيل سوف يؤدي الى الركود ومنها تدريجيا الى ارتفاع معدلات البطالة وبدوره ينعكس بشكل سلبي ومباشر على النمو الاقتصادي.[16]

الشكل 4 يوضح معدلات البطالة للفترة 2018-2022حيث نلاحظ ارتفاع ملحوظ منذ عام 2019 والذي رافق ارتفاع معدلات أسعار

15: أحمد ذكر الله، مرجع سابق، https://arabi21.com/story/1402520/

16: محمد الخضر، عوامل انخفاض قيمة الليرة التركية ودور البنك المركزي، نون بوست، https://www.noonpost.com/content/35108

الفائدة.

الشكل4: معدلات البطالة في تركيا للفترة 2022 - 2018

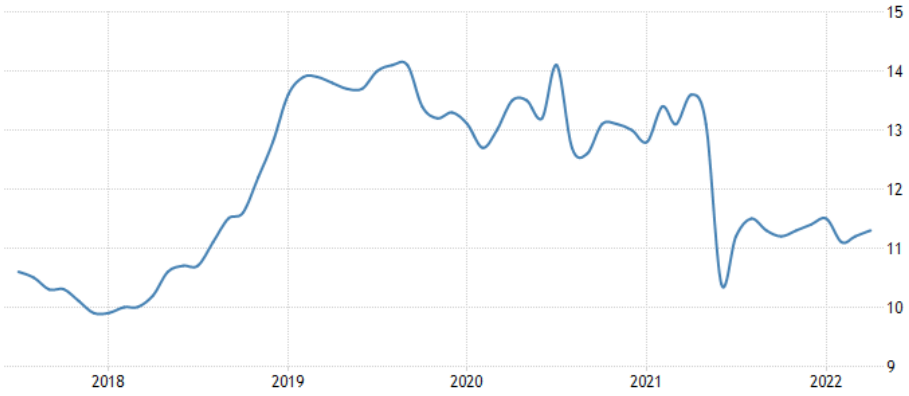

المصدر:https://www.tuik.gov.tr

ومع انخفاض أسعار الفائدة سوف يتوجه المستثمرين بسحب أموالهم من البنوك وتوجيهها نحو المشاريع التي سوف تحقيق ربحية تفوق أسعار الفائدة، كما تتطلب تنفيذ هذه المشاريع الى إيدي عاملة وسيرتفع الطلب عليها ويزيد بذلك فرص العمل في المجتمع.

١١. النتائج والتوصيات:

عزمت الحكومة التركية على الخوض فيما أسمته «حرب الاستقلال الاقتصادي» للتخلص من العواقب التي تقف أمامها من التقدم الاقتصادي، لأجل ذلك قررت التخلص من التدخلات الخارجية والتي تسعى بشكل دائما السيطرة على اقتصاديات الدول، أن الاستقلال الاقتصادي يتطلب توفير عدد من المقومات والتي تسهم في تحقيق الاستقلال والمتمثلة بالمقومات البشرية والمادية. تركيا لا تواجه إشكالية في توفر هذه المقومات لاسيما البشرية، الا انها تواجه معوقات للمقومات المادية، وأهم مسبب رئيسي لهذه المعوقات يتثمل بارتفاع معدلات أسعار الفائدة، لذا قررت مواجهة ذلك وقررت تخفيض معدلات أسعار الفائدة بعد أن وصل الى نسبة 24 ٪ في عام 2019 وتعد نسبة مغالاة جدا فيها، لذا قرر البنك المركزي التركي تخفيضها بعد خلافات في وجهات النظر بين الحكومة وإدارة البنك المركزي السابق، حيث تم تخفيضها على ثلاثة مراحل وصولا الى 10 ٪، كان قرار إدارة البنك المركزي السابقة في رفع سعر الفائدة كأداة لاستقطاب رؤوس الأموال الخارجية وكبح للتضخم إلا ان النتائج عن ذلك القرار هو تحمل أعباء تكاليف تمويلية سواء على القطاع الحكومي او القطاع الخاص، كما كان لارتفاع سعر الفائدة أثار سلبية على الوضع الاقتصادي العادي نتيجة الجمود في العملية الاستثمارية وعدم الدخول في المشاريع الإنتاجية كون الأرباح المتوقعة من هذه المشاريع والمعرضة لمخاطر الاستثمار لن تتجاوز نسبة الفائدة السوقية والخالية من المخاطر، وقد نتج عن هذا العزوف الركود الاقتصادي و والذي أدت الى ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم .

أدت قرارات خفض أسعار الفائدة الى نتائج إيجابية حيث أجبرت المستثمرين الى التوجه نحو الاستثمارات المباشرة حيث دخلت 1.2 مليار دولار الى سوق أسهم بورصة إسطنبول خلال شهر واحد من خفض أسعار الفائدة، والذي بدورة ساهم في زيادة الطلب على الايدي العاملة مما خفض من معدلات البطالة. كما رافقت خفض أسعار الفائدة ارتفاع في معدلات التضخم بشكل كبير وكذا انخفاض في سعر الصرف لليرة التركية وهي نتيجة متراكمه للفترة التي رافقت فترة ارتفاع أسعار الفائدة.

لذا توصي الدراسة التوجه نحو الاستثمار الإنتاجي الفعال والذي يحقق المزيد من الإنتاجية مما سوف يحقق توازن السوق وزيادة الكمية المعروضة والذي بدورة سوف تنخفض معدلات التضخم، وفي الوقت نفسه ان تنفيذ مشاريع إنتاجية سوف توفير فرص العمل وانخفاض معدلات البطالة. كما توصى الدارسة مراعاة معالجة الارتفاع الكبير لمعدلات التضخم من خلال دعم الحكومة للسلع الرئيسية بدلاً من توجه الحكومة بزيادة الحد الأدنى للأجور. وتوصي البنك المركزي التركي الاستمرار في تخفيض أسعار الفائدة التدريجي حال تحسن الاقتصاد لتحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والاستقلال الكامل للاقتصاد.

المراجع:

أحمد ذكر الله، حوار مع مجلة عربي 21، ٦- ديسمبر-٢٠٢١

https://arabi21.com/story/1402520/

- أشرف دوابه، سعر الفائدة والتضخم، مجلة عربي 21، بتاريخ 12 يناير- ٢٠٢٢

https://arabi21.com

- خالد الوزني، أحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، الطبعة الحادي عشر. ٢٠١٤، ٢ ٢٤٩.

- زيد العزكي، علاقة القروض الاستهلاكية وبطائق الائتمان وسعر الفائدة بالتضخم في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية من خلال البيانات الربعية للفترة 2007-2019، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد 2 عدد 3، 2020، 78-95.
- عبد الحميد بن عبد الرحمن، عمراني قمار، أثر متغيرات الحرية الاقتصادية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2016، مجلة أفاق البحوث والدراسات، العدد الثاني، المجلد١، جوان ٢٠١٨، الجزائر. صفحة ١١-٢٨.
- محمد الخضر، عوامل انخفاض قيمة الليرة التركية ودور البنك المركزي،

https://www.noonpost.com/content/35108

- لبنى بوطمين، أثر اعتماد ألية الفائدة على كفاءة الاستثمار، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة الجزائر، المجلد ٣٣، العدد ١، ٢٠١٩. صفحة ٧٧٥- ٨٠٢.

- Badiea Shaukat, Qigui Zhu, M. ljax Khan. Real interest rate and economic growth: A statistial exploration for transitory economies, Physica A Statistical Mechanics and its Applications, Vol 534, November 2019.
- Fındık Alper, Analysis of the Relationship Between Inflation and Nominal Interest Rate in Turkey: Bayer-Hanck Cointegration Test, 3nd International Congress on Political, Economic and Social Studies, (ICPESS),9-11 Nov. 2017.

- France 24: «Erdoğan Ekonomik Bağımsızlık Savaşı Başlattı», https://www.yenisafak.com/dunya/france-24-erdogan-ne-pahasina-olursa-olsun-ekonomik-bagimsizlik-savasi-baslatti-3726735. 21.Dec.2021.

- Zaid alazaki, The Impact of Bank Loans and the Interest Rate on Inflation in Oman, Journal of Human Sciences, Oum El Bouahi University, Vol 08, N:03, December, 2021.

Türkiye Nüfusu il ve İlçelere Göre Nüfus Bilgileri, https://web.archive.org/web/20210417190725/https://www.nufusu.com.

- https://www.milliyet.com.tr/egitim/turkiyede-illere-gore-okur-yazarlik-2234272.

İşgücü İstatistikleri, https://www.tuik.gov.tr/, Nisan 2022.
https://www.tuik.gov.tr

البحث الثاني: السياسة النقدية في الدول الإسلامية بين التبعية والاستقلال

إبراهيم الدالي، طالب دكتوراه، بقسم الاقتصاد إسلامي، بجامعة إسطنبول صباح الدين زعيم

1- مقدمة:

لما كانت السياسة النقدية من الأهمية بمكان لدى السلطات النقدية ممثلة بالبنوك المركزية، لأنها تعتبر حجر الزاوية في تحقيق الاستقرار النقدي، والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فإن هذا البحث ينصب أساساً على دراسة السياسة النقدية التي تنتهجها البنوك المركزية، وتحاول التعرف على الأدوات المستخدمة من قبل البنوك، وخصوصاً البنوك المركزية في الدول الإسلامية، وهذه الأدوات التي قد تكون فعالة ومؤثرة في الشق التقليدي من البنوك التجارية، لكن عند تطبيقها على الشق الإسلامي من البنوك فنجد بأن هذه الأدوات قد لا تتمتع بنفس الفعالية والتأثير، وهذا يدعونا للتساؤل عن مدى شرعية هذه الأدوات من وجهة نظر المصارف الإسلامية، ومدى جدواها من الناحية الاقتصادية.

لكن إذا عدنا إلى جذور هذه الإشكالية، فسنجد بأن هذه الأدوات هي في الأساس وليدة النظام الاقتصادي الغربي القائم على مبادئ قد تتناقض كُلياً مع قيم النظام الاقتصادي الإسلامي، وأن الكثير من السلطات النقدية في الدول الإسلامية لا تستطيع النأي بنفسها عن هذه السياسات، ما يعني بأن السلطات النقدية في الكثير من الدول الإسلامية لا تتمتع بالحد الأدنى من التحكم في هذه السياسات، أي أن النظام الاقتصادي الغربي له تأثير بالغ في هذا الخصوص.

ولذلك، فإنه من اللازم البحث عن أسباب هذه الظاهرة، وانعكاساتها على واقع عمل السلطات النقدية في الدول الإسلامية، ومن ثم اقتراح الحلول والأفكار التي يمكن أن تساهم في انتزاع القرار السيادي للبنوك المركزية، حتى تؤدي دورها المنوط بها في تحقيق ما تصبو إليه الدول الإسلامية من السيادة والاستقلال.

2- مشكلة البحث:

يهيمن النظام الاقتصادي الغربي في العديد من دول العالم على النظام المصرفي بشكل عام، وينعكس أثر هذه السياسة في التحكم بسياسات السلطات النقدية في هذه الدول، ومنها الدول العربية والإسلامية بطبيعة الحال، وتعمل العديد من المصارف في الدول العربية والإسلامية ضمن هذه البيئة، وبالتالي فإن النظام الغربي يفرض على السلطات النقدية في هذه الدول ما يراه من وجهة نظره من أدوات للتحكم في السياسات النقدية في معظم هذه الدول، وفي ظل هذا الحال يدور هذا التساؤل الذي يلخص مشكلة هذا البحث في:

كيف يمكن للسلطات النقدية في الدول الإسلامية أن تتحرر من تبعيتها للنظام الاقتصادي الغربي، وسياساته النقدية؟

3- أهداف البحث:

يهدف البحث إجمالاً إلى تحقيق الآتي:

- تقديم لمحة موجزة عن السياسة النقدية وأهدافها وأدواتها.
- معرفة مدى ملاءمة أدوات السياسة النقدية للنظام الاقتصادي الإسلامي.
- تسليط الضوء على ما يعنيه مفهوم تبعية السياسة النقدية ومظاهر هذه التبعية.
- التعريف بأهم الخطوات التي يمكن اتباعها من قبل الدول الإسلامية من أجل التحرر من تبعية السياسة النقدية في هذه الدول وسُبل الوصول إلى الاستقلال الاقتصادي المنشود.

4- أسباب اختيار البحث:

1- هناك جدل قائم يدور حول تبعية النظام الاقتصادي السائد في الدول الإسلامية للنظام الاقتصادي الغربي، وبالتالي فإن هذا يلقي بظلاله على محاولات النظام الاقتصادي الإسلامي للخروج من ربقة التبعية للنظام الاقتصادي الغربي، وتأتي هذه الدراسة كمساهمة بحثية للبحث عن الأسباب، ومن ثم البحث عن أفكار وحلول ملائمة تسهم في انتزاع السلطات النقدية في هذه الدول لقرارها الاقتصادي المستقل بعيداً عن تأثير المؤسسات الاقتصادية الغربية.

2- تسليط الضوء على أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الدول الإسلامية، ومعرفة مدى ملاءمتها للنظام الاقتصادي الإسلامي، ومدى جدواها في تحقيق أهداف السياسة النقدية التي ينشدها الاقتصاد الإسلامي.

3-ومن الأسباب المهمة لاختيار هذا البحث هو أن مشكلة البحث لها علاقة مباشرة بالسياسة النقدية، والسياسة النقدية تعتبر من الأهمية بمكان لأنها متعلقة بمسألة الاستقرار الاقتصادي للدول الإسلامية.

3- منهجية البحث:

لتحقيق أغراض الدراسة سيتم استخدام المنهج الاستقرائي الوصفي للوقوف على مفهوم السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الغربي وأهداف هذه السياسة وأدواتها، من خلال القيام بدراسة بحثية مكتبية في مراجع وأدبيات السياسة النقدية وأدواتها باعتبارها من وسائل الاستقرار النقدي الذي يقود إلى الاستقرار الاقتصادي، ثم مقارنة أدوات تلك السياسة مع ما يهدف إليه النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال النظر في الدراسات التي تناولت خصوصية النظام الاقتصادي الإسلامي ومظاهر التبعية المتعلقة بالسياسة النقدية، واستخدام المنهج التحليلي للحصول على نتائج علمية بطريقة موضوعية.

4- تحليل الأدبيات المتعلقة بالبحث:

حاول الباحث التعرف على الدراسات التي تعرضت للسياسة النقدية من حيث التبعية والاستقلال، لكن يبدو أن هذا الموضوع –وبحسب ما وصل إليه الباحث من أدبيات سابقة– مازال بكراً، ولذلك فإن هذه الدراسات التي يتم عرضها في هي التي يمكن وصفها بأنه قريبة من موضوع البحث محل الدراسة، وهي كالتالي:

(أ) تأثير السياسة النقدية باستخدام المعروض النقدي الإسلامي وغير الإسلامي على النقد الأجنبي في الأردن، 2021)Adham[17] & HARTINI

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن. باستخدام تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات مختارة خلال الفترة 1980 حتى 2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي .ARDL مستعينة بالمعروض النقدي الإسلامي وغير الإسلامي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين عرض النقود M2 وعرض النقود الإسلامية IMS والاستثمار الأجنبي المباشر، وكان تأثير العرض النقدي الإسلامي إيجابياً على الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما كان تأثير المعروض النقدي غير الإسلامي سلبياً على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، وبالرغم من أن هذه الدراسة قارنت بين المعروض النقدي الإسلامي وغير الإسلامي، لكنها لم تتعرض لمسألة البيئة التي تعمل فيها السياسة النقدية في ظل النظام النقدي السائد في الأردن.

(ب) وجهات النظر الإسلامية المقارنة في المال والسياسة النقدية والرفاهية الاجتماعية، 2018[18]، Choudhury

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة وضع الفكر الاقتصادي في نموذج تحليلي عام يقارن فيه الفكر الاقتصادي الإسلامي المتعلق بالمال والسياسة النقدية لكن الباحث لم يتمكن من عمل مقارنات عملية يمكن الاستشهاد بها في هذا الخصوص، لاسيما وأن موضوع السياسة النقدية الذي يظهر من خلال عنوان الدراسة لم ينل حظه من الدراسة والبحث والمقارنة، وإنما ركزت على المعاني الفلسفية للاقتصاد بشكل عام مستنداً إلى ما يسميه الباحث بالقانون الوجودي الإسلامي الأساسي لوحدة المعرفة وفق منطلقات فلسفية مثيرة للجدل يحاول ربطها بقانون التوحيد الإلهي، غير أن أشار في خاتمة الدراسة من الإشارة إلى بعض الأدوات في السياسة النقدية والتي يمكن أن تسهم في عمل فارق وهو الاستثمارات القائمة على المشاركات والمضاربات في الاقتصاد الإسلامي والتي يمكن أن تكون بدائل لبعض أدوات السياسة النقدية، ومما يعاب على هذه الدراسة هو محاولة إلباس الفكر الاقتصادي الإسلامي لباس الفكر الوجودي بطريقة تفتقر إلى الموضوعية العلمية.

(ت) نذير، عبد الرزاق، السياسات النقدية في الاقتصاد الإسلامي كأداة لمعالجة التقلبات الاقتصادية، 2016)[19]

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على دراسة أدوات السياسة النقدية في النظام الاقتصادي التقليدي، ومدى إمكانية تطويع هذه الأدوات لتتوافق مع الاقتصاد الإسلامي، والبحث عن مقاربات مناسبة في هذا الخصوص، وتوصلت الدراسة إلى أن النظام الاقتصادي التقليدي ليس على رأي واحد في مسألة تصميم وتنفيذ السياسة النقدية ومدى صلاحيتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن الكينزيون يرون أهميتها في معالجة التقلبات الاقتصادية في حين يرفض الكلاسيكيون والنقديون أي دور للسياسة النقدية في كبح أي تقلبات اقتصادية يمكن أن تحدث للنظام الاقتصادي، لكن يؤخذ على هذه الدراسة أنها وهي تطرح البدائل التي يمكن أن يقدمها الاقتصاد الإسلامي فإنها تقدم مبادئ عامة وليست حلول عملية تفصيلية، أي أن الحلول التي تم تقديمها في هذه الدراسة مثل إمكانية الاستفادة من مؤسسات الزكاة والقرض الحسن، فهذه المبادئ هي مبادئ جيدة، لكنها تحتاج إلى تفصيل أكثر في كيفية تطبيق هذه المبادئ في الواقع العملي وفق آلية واضحة المعالم.

---

17 Adham Taher Mohmmad Alessa و Hartini Mohammad, "The Impact of Monetary Policy Using Islamic Or Non-Islamic Money Supply on Fdi In Jordan (1980-2018)", AZKA International Journal of Zakat & Social Finance, 15 103–73 ,2021 سبتمبر, https://doi.org/10.51377/azjaf.vol2no2.61.

18 M.A Choudhury, "Comparative Islamic perspectives in money, monetary policy, and social", Journal of Economic Cooperation and Development 39, 62–143 :(2018) 1 عدد.

19 عبدالرزاق نذير، «السياسات النقدية في الاقتصاد الإسلامي كأداة لمعالجة التقلبات الاقتصادية» (رسالة دكتوراه غير منشورة، بسكرة– الجزائر، جامعة محمد خيضر, 2016). http://thesis.univ-biskra.dz/3745/ ,

(ث) شاويش، وليد مصطفى، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2011)[20]:

اشتملت هذه الدراسة على محورين: المحور الأول: تناول فيه الباحث النظام النقدي في الإسلام من منظور تاريخي وتوثيقي، أما المحور الثاني فقد تناول الباحث أدوات السياسة النقدية بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي الوضعي، ويهدف هذا البحث في الأساس إلى دراسة السياسة النقدية بوصفها جزءاً من مهام السلطة النقدية التي تضطلع برسم السياسات الاقتصادية النقدية، ويعالج كذلك مشكلة التناقض الذي يحصل عند تطبيق أدوات السياسة النقدية المقتبسة أصلاً من النظام الغربي القائم على الربا على النظام المصرفي الإسلامي. ويخلص البحث إلى وضع تصور لأدوات سياسة نقدية مقبولة شرعاً ضمن نظام نقدي إسلامي يراعي الضوابط الشرعية التي تسير عليها المصارف الإسلامية وفي نفس الوقت تُساهم في الحفاظ على الاستقرار النقدي للدولة.

(ج) عبادة، إبراهيم عبدالحليم، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي، 2011)[21]:

اشتملت هذه الدراسة على خمسة مباحث، تناول فيها الباحث مفهوم السياسة النقدية، وأسس السياسة النقدية وأهدافها في اقتصاد إسلامي، وأساليب السياسة النقدية في الاقتصاد الرأسمالي، والانتقادات الموجهة للسياسات النقدية التقليدية، والحلول والبدائل المقترحة لأساليب السياسة النقدية التقليدية. وتوصلت هذه الدراسة إلى إمكانية وضع مقترحات وبدائل مثل نسبة الأرباح الموزعة، وتغيير نسبة الاحتياطي النقدي، كما خلصت الدراسة إلى أن هناك أساليب غير الأساليب الكمية يمكن أن تكون أكثر نجاعة من غيرها من الأساليب لإدارة السياسة النقدية بكفاءة واقتدار.

(حسين، يوسف الفكي، السياسة النقدية في الإطار الإسلامي، التجربة السودانية خلال الفترة من 1997 وحتى 2008م، 2010)[22]:

تضمنت هذه الدراسة الحديث عن آليات السياسة النقدية غير المباشرة المتاحة في النظام المصرفي التقليدي، والمقارنة بين الآليات الكمية والآليات النوعية التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم بالسياسة النقدية.

وخلص الباحث إلى العديد من الأمور أهمها، بأن بنك السودان المركزي استطاع وبجهد مشترك مع الهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية أن يبتكر آلية تتوافق مع الأسس الشرعية لإدارة السيولة من خلال عمليات السوق المفتوحة، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة توصلت الدراسة إلى أن السلطات النقدية في السودان استطاعت أن تتغلب على العديد من الصعوبات التي اكتنفت الجيل الأول من آليات إدارة السيولة باستحداث جيل ثان من الآليات تميزت هذه الآليات بالمرونة والتنوع.

1. **(فهمي، حسين كامل، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، 2006)**[23]:

اشتملت هذه الدراسة على عمل تقييم ومراجعة أدوات السياسة النقدية المطبقة حالياً من قبل البنوك المركزية في البلدان الإسلامية للتعرف على ما يمكن الاعتداد به منها، وما يجب إنكاره وإلغاؤه، وتطرق الباحث إلى أن بعض المتخصصين بشؤون الاقتصاد الإسلامي في مجال السياسات النقدية حاول إثبات أن معدل الربح كمتغير اقتصادي يمكن أن يحل محل سعر الفائدة في إدارة السياسة النقدية في الدول الإسلامية، وهذا الحل قد يكون من الناحية النظرية صحيحاً لكنه لا يحل المشكلة، لأنه لا يُراعي الواقع العملي لأساليب التمويل الأكثر استخداماً في المصارف الإسلامية وهي المرابحة، وبالتالي فإن هذه الحلول قد لا تكون ناجعة من هذه الناحية.

وخلصت الدراسة إلى أنه ونتيجة لاختلاف طبيعة الأحكام التي تحكم أسس التعامل المصرفي الإسلامي عن القواعد المصرفية التقليدية فإن الكثير من الأدوات النقدية التقليدية لا تصلح في شكلها الحالي للتطبيق على النظام النقدي الإسلامي، وأن الأدوات المقترحة من بعض الباحثين المهتمين بقضايا الاقتصاد الإسلامي لا تصلح هي الأخرى للتطبيق في ظل الهيكل المصرفي الإسلامي القائم حالياً، كما حاول الباحث اقتراح بعض الأدوات التي يمكن أن يطبقها البنك المركزي وتتوافق مع المصارف الإسلامية، منها على سبيل المثال تغيير معدل الربح على عمليات المضاربة والمشاركة مع شركات مختلفة، وتنظيم عمليات البيع المؤجل (التقسيط) بإصدار قرارات ولوائح تستهدف تنظيم هذا البيع بحيث يسمح بالتوسع في هذا النشاط أو الحد منه بحسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد من كساد أو تضخم.

الإضافة التي يقدمها البحث:

من الواضح بأن معظم هذه الدراسات الآنفة الذكر تطرقت لمدى مشروعية أدوات السياسة النقدية التي يتم تنفيذها لاسيما ما يتعلق منها بالمصارف الإسلامية، لكن هذه الدراسات لم تحاول الخوض في مسألة تبعية النظام المصرفي في عمومه للنظام الاقتصادي الغربي الرأسمالي، وأن معظم هذه السياسات لا تخرج عن حدود هذا النظام، وهذا ما تحاول التركيز عليه هذه الدراسة، وهو في كيفية التفكير بالخروج من عباءة النظام الاقتصادي

20 وليد شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي, 1 ط (هرندن، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي, 2011).

21 إبراهيم عبد الحليم عبادة، «السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي», في الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التيسير (الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية – الجزائر, 2011).

22 يوسف الفكي حسين، «السياسة النقدية في الإطار الإسلامي – التجربة السودانية خلال الفترة 1997-2008م», في المؤتمر الدولي بكلية العلوم الإدارية (الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور إسلامي, جامعة الكويت – الكويت, 2010).

23 حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي (جدة، السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية, 2006).

الغربي في العموم، و في مسألة السياسات النقدية بشكل خاص، وما هي الوسائل التي يمكن أن تساعد في الخروج من هذا التخبط الذي تعيشه الدول الإسلامية في تطبيقها للسياسات النقدية، وهذا الازدواج الحاصل نتيجة التبعية المفرطة للأنظمة الاقتصادية الغربية، وما هي البيئة التي يمكن أن تساعد في التفكير بحلول من أجل التخلص من هذه المشكلة، وماهي الآليات التي يمكن تسهم في خلق واقع جديد يعمل على تهيئة أرضية ملائمة لتطبيق وتنفيذ آليات الاقتصاد الإسلامي، وخصوصاً ما يتعلق بتنفيذ السياسات النقدية التي تتوافق مع هذا النظام الذي ينشد التميز والاستقلال.

1 المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها

في هذا المبحث نحاول التعرف على مفهوم السياسة النقدية وأهدافها، حيث أن البنك المركزي كجهة إشرافية ورقابية على البنوك له سلطة عليا على البنوك بشقيها التقليدية والإسلامية، والبنك المركزي يهدف في المقام الأول إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي، ومن أجل ذلك يستخدم بعض الأساليب والأدوات للوصول إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية.

1.1 مفهوم السياسة النقدية:

تُعرف السياسة النقدية ضمن النظام الاقتصادي الرأسمالي بأنها تشمل جميع القرارات والإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي[24]. أو هي التدابير والإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لإدارة كمية النقود وتنظيم عملية إصدارها، بما يمكّنها من سرعة وسهولة تداول الوحدات النقدية وتنظيم عملية السيولة العامة للاقتصاد لتحقيق أهداف معينة[25].

والسياسة النقدية بهذه التسمية، ليست مصطلحاً قديما جداً، إذ أنه لم يظهر إلا في القرن التاسع عشر[26]، لكن الاهتمام بهذه السياسة من عدمه مر بمراحل عدة، وتطورات مختلفة، فقد بدأت السياسة النقدية في مرحلتها الأولى وكانت تهدف فقط إلى حماية العملة من التقلبات التي يمكن أن تؤثر على مستوى الأسعار، ثم تطور هذا المفهوم مع ظهور الأفكار الكينزية إثر الأزمة العالمية التي حدثت في عام 1929م حيث قللت كثيراً من قدرة السياسة النقدية في تحفيز الطلب الكلي، ورأت أن هذا ليس من اختصاص السياسة النقدية وإنما هو من اختصاصات السياسات المالية، وبعد هذه المرحلة أي خلال فترة بداية الخمسينيات من القرن العشرين تراجع دور السياسة المالية، وفشلت في محاربة التضخم الذي زادت وتيرته عقب الحرب العالمية الثانية، وصارت السياسة النقدية هي الأجدر والأقدر على تحقيق ما يصبو إليه المتحكمون بالسياسة الاقتصادية لأنها تتحكم في العرض النقدي، أما المرحلة الأخيرة فهي التي تزعمها الاقتصادي الأمريكي (والتر هللر) الذي قال بأنه لابد من المرج بين أدوات السياستين المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي[27]. والسياسة النقدية تقوم في المقام الأول على خفض معدل التضخم وخلق بيئة اقتصادية كلية سليمة تؤدي إلى النمو والتنمية المستدامين[28].

1.2 أهداف السياسة النقدية:

بالرغم من الجدل الدائر بين الاقتصاديين حول أهداف السياسة النقدية، لكن هناك الحد الأدنى من هذه الأهداف، والتي يمكن أن يكون حولها شبه اتفاق بين الكتاب في هذا المجال، وهذه الأهداف تنقسم إلى أهداف نهائية، وأهداف وسيطة.

1.2.1 الأهداف النهائية:

1. الحفاظ على الاستقرار النقدي، ويقصد به استقرار المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، واستقرار سعر صرف النقد مقابل العملة الأجنبية[29].
2. تحقيق مستويات مرغوبة من الدخل عند التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية[30].
3. تحقيق الاستقرار في الأسعار لاحتواء تحركات الأسعار التي يمكن أن تؤدي إلى التضخم[31].

1.2.2 الأهداف الوسيطة:

1- تحقيق معدلات نمو مرغوبة للعرض النقدي، وخاصة عرض النقود بمعناه الضيق (M1)، ويقصد به ذلك المعدل الذي يتواءم مع نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي[32].

24 كريا الدوري ويسري السمراني، البنوك المركزية والسياسات النقدية (عمان، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع, 2006)، ص.185

25 حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك (عمان، الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع, 2002)، ص.142

26 عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود والنظريات النقدية، ط2 (بغداد: مطبعة العاني, 1970)، ص.370

27 محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، ط1 (عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع, 2011)، ص.30

28 Kevin S Nell, "Money, Inflation and Growth in South Africa" (Ph-D Thesis, Kent, UK, Economics at the University of Kent at Canterbury, 2020), P28.

29 البنك المركزي الأردني، «أهداف السياسة النقدية», تاريخ الوصول 18 يونيو، 2022، https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=16.

30 محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي (عمان، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي, 2018)، ص.481

31 ديش فاطمة الزهرة، «دور السياسات النقدية والمالية في الحد من الأزمات الاقتصادية» (دكتوراه، الجزائر، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان, 2018), ص.38

32 الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ص.481

2- توازن ميزان المدفوعات، فهي تلعب دوراً كبيراً في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات من خلال رفع سعر إعادة الخصم، الذي يجعل البنوك تعمل على رفع أسعار الفائدة على القروض، وهذا يعمل على انخفاض حجم الائتمان[33].

3- تنظيم النمو الاقتصادي، بخلق نوع من التوازن بتحديد مستوى الكتلة النقدية عند مستوى قريب من معدل النمو الاقتصادي بعيداً عن التضخم من ناحية ومن ناحية أخرى بعيداً عن تعطيل التبادل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في نهاية المطاف[34].

من خلال هذا المبحث نستخلص بأن السياسة النقدية تعني التدابير والإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل السلطات النقدية للتحكم في عرض النقود، وأن أهداف هذه السياسة تختلف باختلاف المراحل الاقتصادي التي تمر بها البلد من ازدهار أو ركود، وبالتالي فإنه يترتب على ذلك أن يقوم البنك المركزي باتخاذ أدوات السياسة النقدية التي تتناسب مع المرحلة نفسها.

2 المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية ومدى ملاءمتها للنظام المصرفي الإسلامي

2.1 أدوات وأساليب السياسة النقدية

بعد أن تعرفنا على مفهوم السياسة النقدية وأهدافها في المبحث السابق، في هذا المبحث نحاول التعرف عن قرب على أدوات وأساليب السياسة النقدية، ولكن هل هناك تعريف لأدوات السياسة النقدية؟ نعم، يمكن تعريف أدوات السياسة النقدية كالتالي:

أدوات السياسة النقدية: هي الوسائل المختلفة التي تستعين بها السلطة النقدية في إدارة وحجم المعروض من النقود من خلال تدابير وإجراءات سيادية تهدف إلى تعظيم أهداف معينة[35]، وهذه الأساليب تنقسم إلى قسمين: أساليب كمية، وأساليب نوعية أو كيفية[36].

وبالنسبة لتسمية هذه الأدوات وتقسيمها، فهناك تسميات متعددة لهذه الأدوات، لكن أغلب التصنيفات تعتبر أن التقسيم هو في الأساس يعتمد على كون هذه الأدوات مباشرة أو غير مباشرة في التأثير على السياسة النقدية.

2.1.1 الأدوات غير المباشرة:

2.1.1.1 سعر إعادة الخصم Rediscount Rate

هذه الأداة يمكن تعريفها بأنها سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي مقابل إعادة خصم الحوالات التي لدى البنوك التجارية، أو تلك الفائدة التي يحصل عليها البنك المركزي على القروض والسلف التي يمنحها للبنوك التجارية[37].

ويعرفها آخر بأنها عبارة عن السعر الذي يخصم به البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقدم إليه من البنوك التجارية، أو الذي يعيد به خصم أوراق سبق أن خصمتها هذه البنوك لعملائها[38].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرقاً بين مصطلحين هما: سعر الخصم، وسعر إعادة الخصم، فالأول هو الفائدة التي يتم اقتطاعها من قبل البنوك التجارية من قيمة الأوراق التجارية عندما يسلمها إلى المستفيد منها قبل حلول موعد استحقاقها، فهذا المبلغ يمثل الفائدة عن المدة الفاصلة من تاريخ الاقتطاع وتاريخ الاستحقاق، علماً بأن هذه الفائدة تتحدد بناء على نسبة معينة، وهذه النسبة تسمى سعر الخصم، أما المصطلح الثاني وهو سعر إعادة الخصم، فهو مدار هذا البحث، ويدخل ضمن الأدوات الكمية في السياسة النقدية، وهو ما تم تعريفه في الفقرة السابقة.

وتستخدم السلطات النقدية هذه الأداة لأنها أداة لها فعاليتها في عرض النقود، فهذه الأداة لها تأثيرها على قدرة البنوك في توليد الائتمان[39].

وهذا الأسلوب استخدمته السلطات النقدية في إنجلترا سنة 1839م، ولذلك يعتبر من أقدم الأساليب الكمية، وهناك علاقة تربط سعر الخصم الذي تتقاضاه البنوك التجارية مقابل خصم الأوراق التجارية التي تقدمها للعملاء وبين سعر إعادة الخصم الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم تلك الأوراق نفسها، والتي تقدمها البنوك التجارية بغرض توفير السيولة اللازمة.

ففي حالة التضخم ترفع السلطات النقدية سعر إعادة الخصم فترتفع أسعار الفائدة في السوق النقدي، وهذا بحد ذاته يعمل على الحد من الائتمان، أما في حالة الانكماش فتعمل السلطة النقدية على تخفيض سعر إعادة الخصم، وعلى إثرها تنخفض أسعار الفائدة، وهنا في هذه الحالة يزيد الإقبال على الائتمان من قبل عملاء البنوك التجارية، ويترتب على ذلك بعدها زيادة الاستهلاك.

---

33 القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، ص.23

34 كاميليا بوكرة، «تأثير استقلالية البنوك المركزية على فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة، الجزائر» (ماجستير، أم البواقي، الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية, 2011)، ص.24

٣٥ فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، ص.١٤

36- لابد من الإشارة هنا إلى أن بعض الاقتصاديين يقسمون تلك الأدوات أو الأساليب إلى أدوات مباشرة وغير مباشرة، فالأدوات المباشرة هي الأدوات النوعية أو الكيفية، أما الأدوات غير المباشرة فهي الأساليب أو الأدوات الكمية.

37 محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ط9 (القاهرة: دار النهضة العربية, 1981)، ص.295

38 فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، ص.16

39 الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ص.491

وبالرغم من فعالية هذه الأداة من الأدوات والأساليب الكمية التي تلجأ إليها السلطات النقدية، كونها وسيلة إما للتوسع في الائتمان أو كبح جماحه، لكنها أيضاً تعرضت لجدل كبير حول فاعليتها، فقد نادى الاقتصادي (ملتون فريدمان) باستبعادها، لأنها تتأثر بالمناخ الإعلامي السائد، فإذا سار الإعلام يوجه الناس على تخفيض نفقاتهم وتأجيلها للمستقبل، فإن سياسة سعر الخصم ستفشل في تحقيق أهداف البنك المركزي بسبب تأثير الإعلام المضاد، بالإضافة إلى ذلك فإن فريدمان يدعو إلى ضرورة أن تحذو البنوك التجارية حذو البنك المركزي في الاستراتيجيات التي يضعها من أجل ضمان فعالية هذه الأداة، وخصوصاً تلك البنوك التي تعتمد على البنك المركزي في توفير أموالها، أما البنوك التي ليست بحاجة للاستلاف من البنك المركزي فإن هذه الأداة لن تكون ذا تأثير يذكر تجاه هذه البنوك[40].

ويرى الاقتصادي أفندي بأن البنك المركزي عندما يطبق هذه الأداة يحدث نوع من التناقض بين الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، بمعنى أن التحكم في عرض النقود يكون على حساب عدم التحكم في سعر الفائدة، والتحكم في سعر الفائدة سيكون على حساب عدم التحكم في عرض النقود[41].

هذا يعني بأنه وبالرغم من أن معظم الاقتصاديين يتفقون على فعالية هذه الأداة من بين الأدوات والأساليب الكمية لكنه في المقابل مازال الجدل يحتدم حول تأثيرها، بل أن بعضهم كما تمت الإشارة سابقاً يدعو إلى استبعادها نظراً لأنها تؤثر فقط على بعض البنوك دون البعض الآخر.

2.1.1.2 السوق المفتوحة Open Market Operations

يُقصد بهذه الأداة، قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية من تلقاء نفسه في السوق المالي والنقدي، ولذلك يحتفظ بمحفظة السندات الحكومية ذات الآجال المتفاوتة، وتسمى عادة المحفظة الاستثمارية[42].

وهذه الأداة نظراً لأهميتها يصطلح عليها الاقتصاديين ويسمونها بـ(سياسة) السوق المفتوحة، بالرغم من أنها أداة من أدوات السياسة النقدية، وهي تستهدف التأثير على عرض النقود، فعندما يريد البنك المركزي زيادة العرض النقدي فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية مثل السندات الحكومية أو أذونات الخزانة، وبالتالي يزيد العرض النقدي من خلال النقود التي يدفعها إما للأفراد أو للمؤسسات المالية.

وعندما يريد البنك المركزي كبح جماح العرض النقدي فإنه يقوم ببيع هذه الأوراق المالية مثل السندات الحكومية أو أذونات الخزانة، وعن طريق هذه العملية تنخفض السيولة النقدية عند الأفراد، وتزداد ما بحوزة البنوك من هذه الأوراق المالية.

وتستخدم البنوك المركزية هذه الأداة للتغلب على التقلبات التي تحدث بسبب حجم المعروض النقدي، فإذا واجهت الدولة حالة من حالات التضخم فإن البنك المركزي يقوم ببيع أذونات الخزانة لفترات مختلفة وبسعر فائدة أعلى من السعر السائد في السوق، فتقوم البنوك برفع سعر الفائدة الدائنة على الودائع، حتى لا يذهب المودعون لشراء أذونات الخزانة، وهذا يؤثر على التكاليف وهامش سعر الفائدة مما يجعلها ترفع سعر الفائدة (المدين) على القروض التي تمنحها لعملائها، فيتأثر بذلك حجم الطلب سلبياً، ومن ناحية أخرى يمكن للبنك المركزي بيع كميات كبيرة من السندات الحكومية حتى ينخفض سعرها في السوق، وهذا يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة عليها، وفي هذه الحالة فارتفاع أسعار الفائدة الدائنة على الودائع يؤدي إلى تراجع قدرة البنوك على منح التسهيلات والقروض[43].

لكن هل هذه السياسة فعالة بشكل مستمر ودائم؟

الجواب: إن نجاح سياسة السوق المفتوحة يتوقف على وجود أوراق مالية كافية في السوق للدرجة التي تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق في حالة البيع أو الشراء[44].

هذه السياسة تكون فعالة بشكل مستمر ودائم فقط في المجتمعات المتقدمة التي يتوفر فيها أسواق مالية متقدمة، أما في المجتمعات النامية فإن هذه السياسة لا تكون فاعلة، نظراً لتخلف المؤسسات المالية في هذه البلدان[45]، ويتوقف نجاح عمليات السوق المفتوحة على عدة عوامل[46]:

- حجم وطبيعة السوق النقدية.
- توفر أذونات الخزانة والأوراق المالية التي يمكن تداولها.
- مدى تلاقي مصالح البنوك التجارية مع البنك المركزي.
- توفر الوعي المصرفي والائتماني.

40 القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، ص.27

41 الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ص.491

42 أحمد رمزي ومحمد عبدالعال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولرة وفاعلية السياسة النقدية، تحليل رياضي قياسي (القاهرة: المكتب العربي للمعارف, 2014)، ص.59

43 فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، ص.16

44 أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، ط3 (القاهرة: دار النهضة العربية, 1975)، ص.379

45 الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ص889-.490

46 مصطفى شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي (الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع, 1982)، ص251-.251

شكل (1) تأثير عمليات السوق المفتوحة على عرض النقود

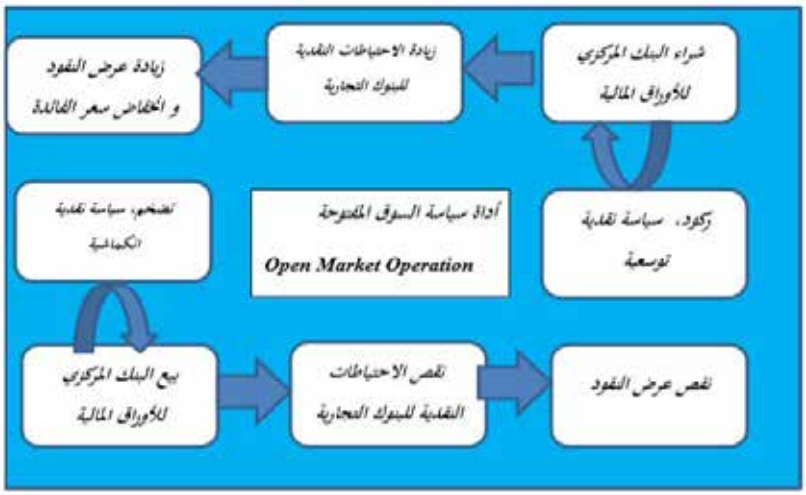

المصدر: السمهوري، محمد سعيد، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق، ط1، الأردن، 2012، ص202[47]

2.1.1.3 نسبة الاحتياطي القانوني Required Legal Reserve Ratio

وهذه الأداة من أهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي، وهي عبارة عن نسبة يحددها البنك المركزي على كل الإيداعات التي تتلقاها البنوك التجارية، ويتم إيداع هذه النسبة من الأرصدة في البنك المركزي.

وهذه الأداة تعتبر أيضاً من الأدوات الكمية التي يستخدمها البنك المركزي ليحقق بها أكثر من هدف، فمن أهداف هذه الأداة التحكم في عرض النقود أولاً، وكذلك مراقبة الائتمان، فعندما يرغب البنك المركزي تنفيذ سياسة انكماشية لعلاج التضخم، فإنه يقوم برفع هذه النسبة، وعندما يريد أن ينتهج سياسة توسعية من أجل الحد من الكساد فإنه يقوم بتخفيض هذه النسبة، وعندها يكون لدى البنوك التجارية القدرة على الإقراض بشكل أكبر.

وهذه الأداة كونها من أدوات السياسة النقدية إلا أنها في نفس الوقت أداة من أدوات الرقابة على الائتمان لعدة عناصر، أهمها[48]:

- أنها وسيلة مباشرة، وتحقق نتائج فورية بمجرد إصدار التوجيهات، وبالتالي تقلل من الوقت اللازم لظهور أثرها على البنوك التجارية.
- لا تحتاج إلى سوق واسعة ومتقدمة، ولذلك فهي مناسبة للاستخدام في الدول النامية.
- لكن بعض الاقتصاديين له رأي آخر في هذه الأداة، ويرى أن أثرها محدود، لعدة موانع، أهمها[49]:
- وجود فائض احتياطي لدى بعض البنوك التجارية، وبالتالي فإن تغيير نسبة الاحتياطي لن يؤثر على النشاط الائتماني للبنوك.
- إذا لم يتغير طلب الائتمان في نفس الاتجاه الذي تريده السلطات النقدية فإن تخفيض نسبة الاحتياطي تصبح غير مجدية، وخاصة في فترات الكساد.

وتعتبر هذه الأداة من الوسائل الكمية للتحكم بحجم السيولة من ناحية، ومن ناحية أخرى تعتبر من الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي للرقابة على الائتمان.

وأفضل طريقة لنجاح البنك المركزي في إشرافه على هذه الأدوات واختيار الأداة الأكثر فعالية هي المزج المناسب لكل الوسائل الكمية حتى تتسم الرقابة والإشراف بالفعالية اللازمة على البنوك التجارية، خصوصاً في البلدان النامية التي تفتقر للأسواق المالية والنقدية المتطورة[50].

47 محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك, ط1 (الأردن: دار الشروق, 2012), ص.202

48 سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك (القاهرة: دار النهضة العربية, 2002)، ص575-.576

49 شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ص254-.255

50 عبد الحميد القاضي، السياسة النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية (القاهرة: مصر المعاصرة, 1974)، ص15-.16

2.1.1.4 نسبة السيولة:

وهذه الأداة هي عبارة عن نسبة يمكن قياسها عن طريق احتساب الأصول السائلة لدى البنك إلى مجموع التزاماته، ويقوم البنك المركزي بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة في شكل أصول عالية السيولة لضمان وحماية حقوق المودعين[51].

وهذه النسبة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية قد تختلف من بلد لآخر ومن وقت لآخر، ويهدف البنك المركزي من خلال هذه الأداة إلى التحوط لمواجهة الطلبات المفاجئة التي يمكن أن تطرأ على البنك من قبل المودعين.

وهذه النسبة قد تختلف من بنك مركزي لآخر، ويمكن احتسابها كالتالي[52]:

معدل السيولة = (القروض الممنوحة) / (إجمالي الودائع).

وهذه الأداة تعتبر من الأدوات المهمة لأنها تتعلق بتنظيم نسبة السيولة التي لابد للبنوك التجارية من التقيد بها للحفاظ على رصيد سائل لدى هذه البنوك، وفي نفس الوقت فإن البنوك التجارية تعتبر السيولة من المسائل الحساسة، لأن البنوك تحتاج إلى أن توازن بين هدفي الربحية والسيولة في أنشطتها المختلفة، لكن فرض هذه النسبة من قبل البنك المركزي يحاول التقليل من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك التجارية تجاه عملائها.

2.1.2 الأدوات والأساليب المباشرة:

تعتبر الأدوات والأساليب المساعدة من الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية ولكن ليس على نطاق واسع كسابقاتها من الأدوات، وذلك نظراً لمحدودية تأثيرها قياساً بالأدوات الكمية، لكنها لا تزال تستخدم في العديد من البلدان.

وقد بدأ استخدام هذه الأدوات في إنجلترا منذ عام 1924م بهدف مساندة السياسة الاقتصادية التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها[53].

2.1.2.1 ومن هذه الأدوات والأساليب:

أسلوب الإقناع الأدبي: وهو عبارة عن التوجيهات والنصائح التي يوجهها البنك المركزي للبنوك التجارية من خلال اللقاءات مع مسؤولي هذه البنوك، من أجل إقناع هؤلاء المسؤولين بأهداف البنك المركزي التي يريد تحقيقها من أجل التحكم بالسياسة النقدية أو الائتمان[54].

ويلجأ البنك المركزي لهذا الأسلوب نظراً لما يتمتع به من مكانة في الجهاز المصرفي، ولما يؤديه من دور في خدمة الاقتصاد القومي، وقد يكون عبارة عن تصريحات يدلى بها البنك المركزي أو توجيهات ونصائح عامة، فضلاً عن الاجتماعات التي يعقدها مع ممثلي المصارف لتبادل الرأي والمشورة في شؤون النقد والائتمان[55].

أسلوب التعليمات: ويلجأ البنك المركزي لإصدار التعليمات من أجل إلزام البنوك ضمن سياسته النقدية للحفاظ على الاستقرار النقدي في حال تعذر استجابة البنوك لأسلوب الإقناع الأدبي[56].

ويلجأ البنك المركزي لهذا الأسلوب من الأساليب المباشرة حينما تكون الأساليب الأخرى غير مجدية، ويعتبر هذا الأسلوب من الأساليب شديدة الحدة، لأنه عبارة عن توجيهات، وحينما تصدر هذه التوجيهات ينبغي على البنوك التجارية الالتزام والتقيد بالتنفيذ.

أسلوب العلانية: وفيه يقوم البنك المركزي بنشر بيانات عن حالة الاقتصاد القومي وما يتلاءم معه من سياسة معينة ثم يعرضها أمام الجمهور، حتى يكون قادراً على كسب ثقة الرأي العام والبنوك وذلك بغية إقناعها في دعم ومساندة السياسة النقدية[57].

وهذا الأسلوب يعتبر من الأساليب المباشرة، وقد يكون في بعض الأحيان من الأساليب التي تؤثر تأثيراً إيجابياً في خدمة السياسة النقدية للبنك المركزي، لأن الأرقام التي تظهر أمام الجمهور تعمل على خلق وعي مجتمعي عام، هذا الوعي يتحول إلى ممارسات عمل في العديد من البنوك التجارية التي تحاول أن تسهم بشكل أو بآخر من أجل إنجاح السياسة النقدية.

2.2 السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي

في هذا المبحث، سنعرج قليلاً على مفهوم السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، وسنتعرف على ما إذا كان يختلف هذا المفهوم عن السياسة النقدية في الاقتصاد الرأسمالي.

---

51 M.C. Vaish, Money, Banking and International Trade, ط 8 (Delhi, India: New Age International (P) Limited, 1985), P308-309.

52 صالح الأرباح، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1 (بنغازي: دار الكتب الوطنية, 1991)، ص.111

53 القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، ص.32

54 محيي الدين الغريب، اقتصاديات النقود والبنوك (القاهرة: دار الهنا للطباعة, 1979)، ص.92

55 نبيل ذنون الصائغ، الائتمان المصرفي (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية, 2018)، ص.44

56 عبادة، «السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي»، ص.10

57 Chaman Jain, Contemporary monetary economics theory & policy (New York: Graceway Pub. Co, 1981), P222.

2.2.2.1 السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي:

بالرغم من أن هذا المصطلح لا يستخدم على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية الإسلامية، كون السياسة النقدية هي في الأصل مصطلح اقتصادي نشأ في بيئة رأسمالية غربية خالصة، لكن المطالبات من قبل الاقتصاديين الإسلاميين لأن تكون هناك سياسة نقدية تلتزم بالضوابط الشرعية مازالت مستمرة، وأن يكون هناك هيكل جديد يربط المصارف الإسلامية بالسلطة الإشرافية، ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في هذا المجال، لأننا بحاجة إلى صياغة سياسة نقدية منضبطة تتماشى أدواتها مع مقاصد الشريعة ولا تشوبها شوائب الربا.

وفي هذا السياق يشير الدكتور القره داغي بأنه لابد من وضع خطط مرحلية للسياسة النقدية وأدواتها في إطار خطة استراتيجية لإصلاح النظام النقدي[58].

وهذه السياسة النقدية المنضبطة بضوابط الشرع لا يمكن صياغتها إلا في مكانها الصحيح، أي السلطة النقدية أو البنك المركزي الإسلامي.

تعريف السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي:

هناك بعض الكتاب حاولوا تعريف السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير بغرض الرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيق الأهداف التي تصبوا إليه الحكومات[59].

لكن هذا التعريف يكاد أن يتطابق مع مفهوم السياسة النقدية في الاقتصاد الرأسمالي، وبالتالي فهو لا يفرّق بين النظام الرأسمالي والإسلامي، وهذا غير صحيح.

ونستطيع القول بأنه يمكن تعريف السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير تتخذها السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي الإسلامي، بما يحقق أهداف الاستقرار النقدي المنضبط بالضوابط الشرعية.

ولكن إلى الآن لا يوجد كيان بهذا المسمى (بنك مركزي إسلامي) أصلاً في كل البلدان العربية والإسلامية، ولذلك من الصعب الحصول على أدبيات خاصة بمصرف مركزي إسلامي يعمل ضمن الضوابط الشرعية، ويحاول أن ينآى بنفسه عن الدخول في السياسات النقدية التي تشوبها شوائب الربا. ولذلك لم يتمكن الباحث من الحصول على مفردات وأدبيات سياسة نقدية تفصيلية تستخدم أدوات محددة، لكن هناك بعض الأبحاث حاولت ذكر أهم الخطوط العريضة التي يُفترض أن يلتزم بها البنك المركزي ويلتزم بضوابط الشرع، و من هذه المبادئ[60]:

1- ضمان استقرار المستوى العام للأسعار.
2- ضمان الاستقرار المالي والنقدي.
3- ضمان توفير الأموال والموارد الاقتصادية اللازمة لعملية النمو والتطور الاقتصادي للمجتمع.

2.2.1 علاقة المصارف الإسلامية بالبنك المركزي

في هذا المطلب سنحاول التعرض للعلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي، إذ أنه من المعروف في ظل النظام المصرفي السائد حالياً في معظم البلدان الإسلامية فإنه لا يوجد بنك مركزي إسلامي متخصص بمتابعة شؤون المصارف الإسلامية وإنما يتم الإشراف على هذه المصارف من قبل البنك المركزي (التقليدي) فهو بنك البنوك، وهو أعلى سلطة بالنسبة لهذه البنوك، حيث أنه يجمع في سلطته هذه بين الرقابة على هذه البنوك وكذا الإشراف عليها.

ولذلك، ومن خلال استقراء النظم المتبعة في معظم البلدان الإسلامية فإن المصارف الإسلامية تخضع في هذه البلدان لسلطة البنك المركزي (التقليدي) إلا ما ندر، بالرغم من المطالبات الواسعة للعدد من الاقتصاديين الإسلاميين في هذا الخصوص. فالمصارف الإسلامية تتقيد بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي في كل شؤونها، وهي ليست بالخيار في ذلك، بل عليها التقيد بتعليمات هذا البنك لأنها تحت سلطته، ولا تستطيع المصارف الإسلامية ممارسة أي نشاط إلا بتصريح من البنك المركزي.

وهناك صور للعلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي، هذه الصور يمكن إيجازها في التالي[61]:

النموذج الأول، وهو النظام المالي الإسلامي، والنموذج الثاني وهي الأنظمة التي تأخذ بعين الاعتبار مبادئ الشريعة الإسلامية، والنموذج الثالث وهي الأنظمة التي لا تأخذ بعين الاعتبار مبادئ الشريعة الإسلامية.

ويمكن تفصيل هذه النماذج كما يلي:

---

58 علي محيي الدين القره داغي، حقيبة الدكتور علي القره داغي الاقتصادية، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر، ط1 (بيروت: شركة دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع, 2010)، ك 2، ج1، ص.584

59 نصبة مسعودة، «دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها في الاقتصاد الإسلامي», مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، عدد 33 (2014): ص.209

60 حسين، «السياسة النقدية في الإطار الإسلامي – التجربة السودانية خلال الفترة 1997-2008م."

61 حربي عريفات وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، مدخل حديث، ط1 (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع, 2010)، ص295-.296

النموذج الأول: النظام المالي الإسلامي، إذ أنه وفي ظل هذا النظام تكون كل البنوك تعمل ضمن الضوابط الشرعية، وهذا النظام يمكن رؤيته بوضوح في بعض البلدان التي حاولت تطبيق النظام المالي الإسلامي مثل باكستان والسودان وإيران. إذ أنه وفي ظل هذا النظام يُفترض أن يوجِّه البنك المركزي سياسته النقدية لتوليد نمو في عرض النقود يكون مناسباً لتمويل النمو الممكن في الناتج الوطني في الآجال المتوسطة والطويلة في إطار الأسعار المستقرة وأهداف الإسلام الاجتماعية والاقتصادية الأخرى[62].

أما النموذج الثاني، وهي الأنظمة التي تأخذ بعين الاعتبار مبادئ الشريعة الإسلامية، فهي تصدر تراخيص للمصارف الإسلامية لممارسة أنشطتها المختلفة، وتسن القوانين التي تنظم عمل هذه المصارف، وبالتالي فإن علاقة هذه المصارف بالبنك المركزي منضبطة بالقانون الذي ينظم هذه العلاقة إلى حد كبير، ويمكن رؤية هذا النموذج في بعض الدول العربية مثل الكويت، وإلى حد ما في اليمن.

أما في النموذج الثالث فهنا تكون العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي في الغالب غير واضحة المعالم، لأن المصارف الإسلامية تكون ملزمة بتطبيق القوانين، وهذه القوانين لا تفرق بين البنوك التجارية والمصارف الإسلامية، ومن أمثلة هذا النموذج ما هو موجود في كثير من الدول العربية والإسلامية.

2.3 مدى ملاءمة أدوات السياسة النقدية لعمل المصارف الإسلامية

نتناول في هذا المبحث مدى ملاءمة أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي حيال المصارف الإسلامية، وسنتعرض لمشروعية هذه الأدوات، وهل هي خالية من الإشكاليات الشرعية، أم أنه تشوبها شوائب ومحذورات شرعية؟.

ولكي يتم اختبار كفاءة أدوات السياسة النقدية ومدى ملاءمتها للمصارف الإسلامية، ينبغي أن نقارن أهداف السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي التقليدي مع أهداف البنك المركزي (الإسلامي) إن كان هناك بنك بهذا المسمى، وهذا الأخير بالطبع غير موجود.

وحتى تكون المقارنة التي نقوم بها منطقية لابد أولاً من مقارنة الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي التقليدي مع الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي (الإسلامي)، لكن، ونظراً لأن البنك المركزي (الإسلامي) غير موجود أصلاً، لذلك سنقتصر في هذا المبحث على مقارنة أدوات السياسة النقدية الصادرة من بنك مركزي يعمل في إطار بيئة لا تكترث للضوابط الشرعية، وأقصد هنا البيئة الحالية وهي البيئة التقليدية التي تحكم العالم الآن.

وسنقوم بتحليل الأدوات غير المباشرة والمباشرة التي يستخدمها البنك المركزي، وسنرى مدى تلاؤم هذه الأدوات مع البنوك الإسلامية:

2.3.1.1 مدى ملاءمة الأدوات غير المباشرة لطبيعة عمل المصارف الإسلامية

2.3.1.2 سعر إعادة الخصم:

وقد عرفنا في المبحث الثاني هذه الأداة، ومضمونها، وتأثيرها على السياسة النقدية، ولكننا هنا بصدد معرفة مدى ملاءمة هذه الأداة لطبيعة عمل المصارف الإسلامية.

فالمعروف أن علاقة هذه الأداة هي علاقة مباشرة بالأوراق التجارية وخصمها ثم إعادة خصمها في البنك المركزي، أي أن طبيعة عمل هذه الأداة يعتمد على أخذ الفائدة كما أسلفنا في المبحث الثاني، وسنحاول هنا معرفة ما إذا كان هناك شوائب تشوب هذه الأداة من الناحية الشرعية، وهي كالتالي:

من وجهة نظر المصارف الإسلامية تعتبر هذه النسبة المخصومة والمحصلة سابقاً أو لاحقاً شكلاً من أشكال الفائدة، أي الربا، وقد تحسب هذه الفائدة ضمن الأقساط الشهرية المحسوبة لترجيع قيمة القرض كاملة، وبحسب النظرية المصرفية الإسلامية فإن نسبة الخصم لا تعد أجرة، لأن المال في ذاته لا يؤجر، وليس هناك ما يجعله عقد وكالة، بل هو قرض بفائدة بشكل صريح[63].

والفائدة هي عين الربا، والربا محرم شرعاً، قال تعالى: (وأحلَّ الله البيع وحرَّم الربا)(البقرة:275).

والمصارف الإسلامية لا تتعامل بنظام الفائدة، ويمتنع بحسب النظرية الفقهية أخذ وعطاء الفائدة على النقود، ولا ترخص الشريعة أي محاولات للتعاطي أو التكييف مهما كانت مبرراته المعاصرة[64].

ولمزيد من الإيضاح حول هذه المسألة من الناحية الشرعية فإنه لابد من ذكر التفاصيل التي تكتنف هذه العملية، فعملية خصم الأوراق التجارية بين البنك وعميله تمثل عقداً يقوم المصرف بتعجيل الدفع لحامل الورقة مبلغا لم يحل أجله بعد مقابل اقتطاع نسبة معينة من أصل قيمة الورقة على أمل استيفاء البنك القيمة كاملة عند حلول الأجل[65].

وفي نفس الوقت ما ينطبق على البنوك التجارية ينطبق على البنك المركزي فيما يقوم به من إعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة إليه من قبل البنوك، فالمبلغ المقتطع كفائدة يأخذها البنك في عملية إعادة الخصم مقابل تعجيل الدفع قبل أن يحين موعد الاستحقاق هو زيادة يحصل عليها البنك دون

62 محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام، ترجمة سيد سكر، ط2 (الأردن: دار البشير للنشر والتوزيع, 1989)، ص.166.

63 حمزة عبد اللطيف القراري، المصارف الإسلامية النظرية والتطبيق، ط1 (المملكة المتحدة: أكاديمية أكسفورد العليا, 2016)، ص116-.117

64 المرجع السابق، ص.116

65 علي جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية (القاهرة: دار النهضة العربية, 2008)، ص.729

عوض، ويصبح حكمها حكم ربا النسيئة المحرم شرعاً، للحديث الذي رواه مسلم: (لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلا بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها غائبا بناجز)[66].

وخلاصة القول هنا أن هذه الأداة تنطوي على محاذير شرعية، وهذه المحاذير تتمثل بالفائدة التي تؤخذ أثناء عملية الخصم وإعادة الخصم، والفائدة تعتبر هي عين الربا، ومن المعلوم بأن الربا مُحرّم، وإذا كانت هذه الأداة يتركز عملها في الأساس على الربا فهي إذن ليست ملائمة للتعامل بها مع المصارف الإسلامية، وبالتالي فإن هذه الأداة وجودها كعدمها فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية بخصوص السياسة النقدية، أي أنها حيادية تجاه المصارف الإسلامية، ولا يمكن أن تؤدي هذه الأداة دورا مؤثراً وفعالاً في تحقيق أهداف السياسة النقدية تجاه هذه المصارف.

2.3.1.3 السوق المفتوحة:

ومضمون هذه الأداة كما أسلفنا هو التوجيه لتنظيم عملية عرض النقود، والتأثير في السيولة، وعن طريق هذا الأسلوب يستطيع البنك المركزي أن يحُدَّ أو يوسّع من عمليات الائتمان وكذا عرض النقود،

لكنه حتى إذا أردنا معرفة تأثير هذه الأداة في المصارف التقليدية غير الإسلامية سنجد أن هذه الأداة قد تكون ذا تأثير فعال في تحقيق أهداف السياسة النقدية فقط حين ترتفع نسبة التعامل بهذه الأوراق، أعني السندات، وأذونات الخزانة، أي أن تأثير هذه الأداة يكون مؤثراً في الدول التي تستخدم هذه الأدوات، أما في الدول النامية فإن التعامل بهذه الأوراق والسندات لا يكون بكثرة، وبالتالي فإن تأثيرها هنا يكون ضعيفاً.

أما بالنسبة للمصارف الإسلامية فمن المعروف بأن هذه الأداة من أدوات السياسة النقدية تتضمن التعامل بأذونات الخزانة والسندات، وهذه الأدوات تتضمن محذورات شرعية، والفقهاء يحرمون التعامل بهذه السندات لما تنطوي عليه من فوائد ربوية:

ففي هذا الخصوص، وبالنسبة للسندات، فالآراء الفقهية لا تختلف على حكم هذه السندات «سواء أصدرتها الشركات أو أصدرتها الحكومة إنما تلتزم بأداء فوائد ربوية إلى من يحملها»[67].

وأما بالنسبة لأذونات الخزانة، وهي التي يصدرها البنك المركزي فهي في نظر العديد من الفقهاء لا يختلف حكمها عن حكم السندات الآنفة الذكر، وكيفيتها تتمثل في التالي:

تُعرض هذه السندات على البنوك لتشتريها على أساس المزايدة، فالسند الذي قيمته 1000 دولار مثلاً يتضمن التزام البنك المركزي بأداء ألف دولار إلى حامله عند حلول أجله، فتجري في شرائه المزايدة فيما بين البنوك، فتُباع هذه السندات إلى من عرضه أكثر، . . . فهذه السندات ربوية من أصلها، حيث إن المقرض يلتزم فيها بأداء مبلغ القرض وزيادة، فلا يخفى حرمة تداولها[68].

إذن، ومن خلال آراء الفقها حول التعامل بهذه الأداة يتبين أن هذه الأداة واستخدامها يتناقض تماماً مع الضوابط التي تلتزم بها البنوك الإسلامية، وبالتالي فإن فعاليتها في تحقيق أهداف البنك المركزي ضمن سياسته النقدية تكون غير مجدية، إذن، هذا الأسلوب وبهذه الكيفية لا يتلاءم مع المصارف الإسلامية.

وعوضاً عن هذه الأداة يمكن التعامل بأرصدة فعلية، فيتم السماح بالتعامل مع شهادات الاستثمار الخاضعة للربح والخسارة، والتي تمثل قيمة حقيقية ولها حصصاً في منشآت اقتصادية حقيقية وليست وهمية وفقاً لنسب الربح أو الخسارة[69].

2.3.1.4 الاحتياطي القانوني:

هذه الأداة كما أوضحنا سابقاً بأنها تقوم على إصدار السلطة النقدية التعليمات التي تقضي إما بزيادة أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني بما يتناسب مع السياسة النقدية، فالبنك المركزي يهدف من خلال هذه الأداة إلى ضمان أموال المودعين، أي أن هذا الإجراء قد يكون مفيداً عندما يطبق على البنوك التقليدية، لكن في المصارف الإسلامية فإن هذا الأسلوب قد يكون مفيداً في حالة الحسابات الجارية، أما تطبيقها على الودائع الاستثمارية فإنها ستؤدي إلى تجميد جزء كبير من أموال المصارف الإسلامية، فالأموال المودعة في هذه الحسابات معظمها قائم على صيغ استثمارية كالمضاربات والمشاركات، ومعروف بأن المصرف الإسلامي لا يضمن هذه الودائع الاستثمارية القائمة على المضاربات والمشاركات إلا في حال التعدي والتقصير، وحين يُطلب من المصارف الإسلامية الاحتفاظ بنسبة عالية من هذه الأموال لدى البنك المركزي فإن هذا يؤدي إلى حرمان المصارف الإسلامية من حقها في استثمار تلك الأموال ومن الحصول على أرباح بسبب هذا التجميد، وبالتالي يتضرر المودعون وكذلك البنك من جراء زيادة هذه النسبة نتيجة لتدني الأرباح التي يحصلون عليها بسبب هذه السياسة. أما في البنوك التقليدية، ففي حال قيام البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي فإن هذه البنوك تعمل على رفع تكاليف الإقراض، أي أنها ترفع نسب الفائدة على القروض، وهذا يؤدي بالضرورة إلى التأثير على قدرة هذه البنوك على منح التسهيلات الائتمانية نتيجة إحجام العديد من العملاء في هذه البنوك بسبب ارتفاع فائدة هذه القروض.

66 محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، الجامع الصحيح، ط1 (بيروت: دار طوق النجاة, 1422)، ج3، ص74، رقم 2177، باب بيع الفضة بالفضة.

67 محمد تقي الدين العثماني، بحوث في قضايا فقهية معاصرة (دمشق: دار القلم, 2013)، ج2، ص.25

٦٨ المرجع السابق.

69 عبد الفتاح دحمان وبن عبدالعزيز سفيان، «فعالية أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي»، دراسات اقتصادية، عدد 20 (2012): ص.130

نستخلص من مناقشة هذه الأداة، بأنها وإن كان حولها جدل من حيث إلزام المصارف الإسلامية بهذه النسبة على الودائع الاستثمارية، أعني مدى شرعية هذا الإلزام الذي يكون من قبل البنك المركزي للمصارف الإسلامية، فإن فرض هذه النسبة وبالأخص على الودائع الاستثمارية في هذه المصارف يعد غير ملائم لهذه المصارف، لأنه كما أسلفنا يحرم هذه المصارف من الكثير من الأرباح نتيجة لتجميد تلك المبالغ في خزانة البنك المركزي.

2.3.1.5 نسبة السيولة:

عرفنا في المباحث السابقة بأنه ومن خلال هذه الأداة فإن البنك المركزي يفرض على البنوك بشقيها التقليدي والإسلامي الاحتفاظ بنسبة معينة من مقدار السيولة، وذلك بغية مساعدة المصارف حتى لا تقف عاجزة في الحالات التي يتزايد عليها طلبات السحب من قبل المودعين عن تلبية طلبات العملاء.

وتطبيق هذه النسبة على المصارف الإسلامية من قبل المصرف المركزي لا غبار عليه من الناحية الشرعية، طالما أن الهدف من وراء ذلك هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة[70].

ومما يجدر ذكره هنا بأن السلطة النقدية في بعض الدول العربية بدأت بالتفريق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بخصوص بسط ومقام هذه النسبة، وهذا يحسب لصالح البنوك المركزية عندما تتفهم الفرق بين البنك التقليدي والبنك الإسلامي، حيث أن الأنشطة التي يقوم بها البنك الإسلامي تختلف بشكل كبير عن الأنشطة الإقراضية التي يقوم بها البنك التقليدي.

2.3.1 مدى ملاءمة الأدوات المباشرة لطبيعة عمل المصارف الإسلامية

بعد أن تعرفنا على الأدوات والأساليب غير المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في السياسة النقدية، نعرض هنا بشكل موجز الأدوات والأساليب المباشرة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، وسنعرف ما إذا كانت هذه الأدوات والأساليب تتفق مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية أم لا؟

أسلوب الإقناع الأدبي: وهذا الأسلوب كما أسلفنا يقضي بأن تتبع السلطة النقدية وسيلة الإقناع للقائمين على هذه البنوك بأنه لابد من مساهمة هذه البنوك في تحقيق أهداف السياسة النقدية التي ينشدها البنك المركزي، وهذه الأداة لا تنطوي على معاملات وإجراءات تتناقض مع مبادئ المصارف الإسلامية، فلا غبار على هذه الأداة.

أسلوب التعليمات: وهذا الأسلوب يتضمن إصدار التوجيهات والتعليمات من السلطة النقدية إلى البنوك بشقيها التقليدي والإسلامي، هذه التوجيهات والتعليمات تطلب من القائمين على هذه البنوك ضرورة العمل على تحقيق السياسة النقدية، ومن خلال هذا الأسلوب يتبين بأن هذه الأداة كسابقتها ليس هناك إشكال شرعي يدور حولها.

أسلوب العلانية: وهذا الأسلوب أيضا كما أسلفنا يتضمن نشر بيانات عن الاقتصاد في البلد، من أجل المساهمة في تحقيق أهداف السياسة النقدية، وعندما يتم تطبيق هذا الأسلوب مع المصارف الإسلامية فلا غبار عليه من الناحية الشرعية.

هذه الأساليب الثلاثة المباشرة، والتي يتعامل البنك المركزي بها مع البنوك الإسلامية وغيرها من البنوك التقليدية، ونلاحظ بأن هذه الأساليب كلها ليس عليها أي إشكال يتعلق بالضوابط الشرعية التي تراعيها المصارف الإسلامية، فهذه الأساليب نستطيع أن نقول عليها بأنها عبارة عن إجراءات إدارية يتخذها البنك المركزي حيال المصارف بشقيها الإسلامي والتقليدي، ومن وجهة نظر الضوابط التي يراعيها الاقتصاد الإسلامي فهذه الإجراءات لا تدور حولها شبهة من شُبه الربا، وبالتالي فهي خالية من أي محذور شرعي.

3 المبحث الثالث: السياسة النقدية في الدول الإسلامية بين التبعية والاستقلال

تم التوضيح في المباحث السابقة مفهوم السياسة النقدية وأهدافها وأدواتها، وكذا الأدوات التي تتلاءم مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي والأدوات التي لا تتلاءم معه، وذلك من خلال تحليل تلك الأدوات استناداً إلى ما يتم تطبيقه في المصارف الإسلامية في العديد من الدول الإسلامية مع مثيلاتها في المصارف التقليدية، وفي هذا المبحث نتناول مفهومي التبعية والاستقلال فيما يخص السياسة النقدية، والهدف من الاستقلال، والبدائل المقترحة للخروج من تبعية السياسة النقدية في الدول الإسلامية للسياسات الاقتصادية المتبعة في النظام الرأسمالي الغربي، وهذا ما سيتم بيانه في المطالب الآتية:

3.1 مفهوم التبعية

ينصرف مفهوم التبعية في المجال الاقتصادي عموماً إلى خضوع اقتصاد متخلف لدولة أو إقليم لاقتصادٍ متقدمٍ لدولة أخرى، وهذا الخضوع يتمثل بالتغيرات التي تحدث في الاقتصاد المتقدم سواء كانت تلك التغيرات في القرارات أم في الممارسات التي تصدر عنه، ويكون ذلك نتيجة لما يتميز به الاقتصاد المتقدم من السطوة المالية والتجارية والتكنولوجية، وتنعكس آثار تلك القرارات والتغيرات سلباً على الاقتصاد الوطني عندما تحدث تأثيرات إقليمية أو دولية دون أن يكون للاقتصاد الوطني يد في تلك الأسباب[71]، ويقصد بالتبعية الاقتصادية أيضاً بأنها حالة تتشكل في المجال الاقتصادي بين بلدين يتوقف فيه اقتصاد بلدٍ نامٍ على توسع اقتصاد بلد آخر متقدم، ويكون اقتصاد الدولة النامية تحت طائلة الخضوع لاقتصاد الدولة

70 عمار أحمد عبد الله، أثر التحول المصرفي في العقود الربوية، ط1 (الرياض، السعودية: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع, 2009)، ص.596.

٧١ حامد الجبوري، «التبعية الاقتصادية للاقتصادات المتقدمة – مقالات», http://fcdrs.com/economical/830. ٢٠١٧,

المتقدمة[72].

ويبدو أن هناك إشكالية وحساسية حول مناقشة هذه الموضوعات من الناحية الأكاديمية والعلمية، فهناك غياب واضح للدراسات التي تتعلق بالتبعية الاقتصادية منذ زمن، وهذا ما لاحظه الباحث Sunkel حين قال بأنه حتى علماء الاجتماع يرفضون الاهتمام بالتبعية كموضوع للبحث، ويتابع قائلاً: لذلك ليس من المفاجئ رفض عالم الاجتماع تحمل المسؤولية عن تقديم المعلومات والتحليل والتفسيرات الموضوعية لمشكلة تثير قلقًا خطيرًا للمجتمع مثل مشكلة التبعية والاعتماد على الخارج[73]، وقد يكون هذا التجاهل مقصوداً، لأن إثارة مسائل التبعية الاقتصادية في العديد من الأوساط العلمية والأكاديمية قد يثير الكثير من الحساسيات لدى أصحاب القرار، حيث أن عواقب إثارة مثل هذه الموضوعات لا تصب في مصلحة الدول صاحبة النفوذ الاقتصادي التي تهيمن على اقتصاديات دول العالم الثالث.

من مظاهر التبعية في السياسة النقدية:

من أهم مظاهر التبعية في موضوع السياسة النقدية المتبعة في الكثير من الدول حول العالم ومنها الدول الإسلامية هو محاولة تطبيق القرارات والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في الدول الغربية وعلى رأسها السلطة النقدية في الولايات المتحدة المتمثلة بالفدرالي الأمريكي، ومحاولة التأثير على سياسات الدول الأقل نمواً، والتأثير هنا ليس بالضرورة أن يكون مفروضاً بالقوة من قبل الفيدرالي الأمريكي على سبيل المثال، ولكن التبعية تتجلى في بعض القرارات التي تصدر من الدول التابعة ذاتها، فالمتتبع لواقع الحال في العديد من الدول الإسلامية يجد بأن العمل المصرفي بشقيه التقليدي والإسلامي في هذه الدول محكوم من قبل البنوك المركزية، والبنوك المركزية محكومة من قبل النظام الاقتصادي الرأسمالي الغربي، إذ أنه وبالرغم من تواجد المصرفية الإسلامية في كثير من الدول الإسلامية إلا أن النظام المصرفي الإسلامي لازال يعمل في حاضنة اقتصادية محكومة بالنظام الرأسمالي الغربي، وهذا يعني بأنه مازال يعمل على الهامش المسموح له التحرك فيه فقط، وبالتالي فإن حركته مازالت محدودة، والتأثير الذي يمكن أن يحدثه أيضاً على الاقتصاد العالمي أيضاً لا يزال محدوداً.

والمتتبع كذلك للأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية للتحكم في مسألة الاستقرار النقدي يرى بأن هذه البنوك تركّز كثيرا على استخدام أداة سعر الفائدة، وإذا كان استخدام هذه الأداة هو الأساس في النظام المصرفي الغربي وفقاً لمنطلقاتهم التي ينطلقون منها، فسعر الفائدة بالنسبة لهم هو المحرك الرئيسي للاقتصاد، لكن الدول الإسلامية التي يقطنها أغلبية مسلمة يعتقدون اعتقاداً جازماً بأن سعر الفائدة هي الربا المحرم، لكن السلطات النقدية في الكثير من الدول الإسلامية لا تعير هذا الموضوع أي اهتمام، ضاربة معتقدات الناس عرض الحائط، أي أن غالبية الناس لا يرتضون بأن يكون سعر الفائدة الربوية هو المحرك الرئيسي لعملية التحكم بالاستقرار النقدي.

ومعظم الأدوات التي تستخدمها السياسة النقدية تتفرع من سعر الفائدة، والتي تعتبر في الأساس وليدة النظام الاقتصادي الغربي، ولذلك فهي تتسم بشيء من الفعالية النسبية فقط حين يتم تطبيقها على النظام المصرفي التقليدي، وبالرغم من ذلك فهناك من يعتبر سعر الفائدة ليس مبدأ متفقاً عليه حتى بين الاقتصاديين الغربيين، فقد كان من أبرز الذين أظهروا عوار هذه الأداة في فترة مبكرة، Tookeالذي يوصف بأنه أب النظرية النقدية ومؤسس مدرسة Tooke المصرفية[74]، و كان ذلك في أواخر القرن التاسع عشر، فقد قال بأن الزيادة في سعر الفائدة تعمل على زيادة التضخم، لأن زيادة سعر الفائدة تعمل على زيادة تكلفة الإنتاج.[75]

ولذلك فإن المتتبع لتفاصيل هذا الأمر لا يجد جواباً شافياً لماهية الدوافع التي تجعل السلطات النقدية في العديد من الدول الإسلامية تعمل على محاكاة وتقليد النظام الاقتصادي الغربي في سياساته النقدية، فهل هو نوع من الارتهان؟ أم أن هذه السلطات لا تمتلك خياراً آخر يمكن استخدامه عوضاً عن هذه الأداة الربوية؟

وحتى يتم تقريب هذه المسألة، نشير هنا إلى هذا المثال وهو من الواقع، ويعتبر مثالاً حياً لأحد أشكال ومظاهر التبعية من قبل الدول الإسلامية للنظام الاقتصادي الغربي، والتي تتمثل بربط السياسة النقدية للدول الإسلامية بالسياسة النقدية للفدرالي الأمريكي، فالجميع بات يشاهد ما يحدث هذه الأيام من اضطرابات اقتصادية يعيشها العالم في ظل المستجدات التي طرأت بعد نشوب الحرب الروسية الأوكرانية، وما نتج عنها من آثار اقتصادية، فلقد شهدنا في هذه الفترة بأن نسبة التضخم زادت في الولايات المتحدة في هذه الفترة بدرجة غير مسبوقة، فقد وصلت نسبة التضخم

---

72 Theotonioe Dos Santos, "The Structure of Dependence", The American Economic Review 60, 2 عدد (1970): P231, https://www.jstor.org/stable/1815811.

73 Osvaldo Sunkel, "National development policy and external dependence in Latin America", The Journal of Development Studies 6, (د.ت) 1 عدد: P24, https://doi.org/: http://dx.doi.org/10.1080/00220386908421311.

74 Atiq-ur Rehman, "Revival of Legacy of Tooke and Gibson: Implications for Monetary Policy", Journal of Central Banking Theory and Practice 4, (2015 مايو، 1) 2 عدد: P38, https://doi.org/10.1515/jcbtp-2015-0008.

75 T. Tooke, A History of Prices, and the State of the Circulation, from 1793 to 1837, 7 م (London, UK: Longman, Orme, Brown, Green, and Longmans.1838 ,), P637.

فيها إلى 8.6%، ويعتبر هذا بمثابة زلزال اقتصادي لم يحدث في أمريكا منذ 1981م[76]، لاسيما بعد ارتفاع أسعار النفط، والتي أثرت على الكثير من الأسواق، مما جعل الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة بنسبة 0.5 %[77]، وكل هذه المستجدات تحدث ربما في أماكن بعيدة جغرافياً نسبياً عن البلدان الإسلامية، إذ أنه والحال هكذا فمن المنطقي الدول الإسلامية التي تشهد استقراراً اقتصادياً نسبياً أن يكون لها نهج اقتصادي لا يرتبط بشكل كلي بالنظام الغربي، حيث أن بعض هذه البلدان لديها من الموارد الاقتصادية ما يجعلها تستطيع المناورة بعيداً عن الضغوطات الغربية، لكنها تأبى إلا أن تكون تابعة، فبالرغم من أن هذا الارتفاع في أسواق النفط يوثر سلباً على الدول المستوردة دون الدول المصدّرة، ودول الخليج العربي في الغالب مستفيدة من هذا الارتفاع، لكن الغريب في الأمر أن نجد أن معظم السلطات النقدية في دول الخليج العربي المصدّرة للنفط تحذو حذو الفيدرالي الأمريكي في رفع نسبة الفائدة، وهذا المثال يعتبر مثالاً حياً للتبعية العمياء للسياسات النقدية الغربية، وربط عملة هذه الدول بالدولار الأمريكي هي التي جعلت السلطات النقدية في هذه الدول تخضع لإرادة القوى الاقتصادية الغربية، فقامت معظم البنوك المركزية في دول الخليج برفع سعر الفائدة في نفس اليوم الذي رفع فيه الفدرالي الأمريكي بمقدار ثلاثة أرباع نقطة مئوية[78]، وهذا يعتبر مظهراً من مظاهر هذه التبعية.

ومن المظاهر التي يمكن الإشارة إليها في هذا الخصوص هو التساهل في المعاملات المحرمة من قبل القائمين على المؤسسات المالية الإسلامية، وهذا يعد أمراً مثيراً للقلق والريبة، بل إن هذا التساهل وصل إلى مرحلة التماهي مع المؤسسات الرأسمالية الغربية، ويعتبر نذير شؤم لهذه المؤسسات، ويؤذن بخراب هذه المؤسسات الإسلامية في قادم الأيام إن هي استمرت في هذا التساهل في المعاملات المحرمة، لذلك فإن النظام الاقتصادي الإسلامي كلما اقترب من آداب الشرع وضوابطه كلما كان أهلاً للبقاء والاستمرار، أي أن النظام الاقتصادي الإسلامي بمؤسساته المختلفة كلما كان مستقلاً بأخلاقه وقيمه ومبادئه فإنه في هذه الحالة يكتب له الديمومة والاستمرار، أما إذا حاول التماهي مع النظام الاقتصادي الغربي بأي شكل من الأشكال، سواء تمثل هذا التماهي بالتغاضي عن قليل الربا في بعض المعاملات، أو بقبول بعض الاتفاقيات بين المؤسسات المالية التي تتهاون وتتساهل في بعض المحظورات الشرعية مثل قبول بعض المعاملات التي تشوبها شوائب عقود الهندسة المالية مثل الخيارات، والعقود المستقبلية وغيرها، أو مثل عقود التمويل التي تكتنفها العديد من الشوائب مثل التورق المنظم، فإن مثل هذه الممارسات فبالإضافة إلى أنها غير مشروعة فلها آثار سلبية على الاقتصاد، كونها تصنع اقتصاداً فقاعياً قائماً على تبادلات صورية في أسواق السلع دون وجود أي دور حقيقي وعملي لها في الواقع الاقتصادي[79]، و قد تُفضي هذه المعاملات في النهاية إلى ذوبان مؤسسات الاقتصاد الإسلامي في مؤسسات الاقتصاد الغربي بالتدريج، مما يعمل على فقدان المؤسسات المالية الإسلامية مشروعيتها، فما وجدت هذه المؤسسات إلا لتقدم البديل المشروع للمؤسسات المالية الغربية، وإلا فما الداعي لوجود المؤسسات المالية الإسلامية إن كانت ستطبق نفس المنتجات التمويلية التي يستخدمها النظام الغربي، ومن هنا تأتي أهمية السعي لإقامة مؤسسات اقتصادية مستقلة عن النظام الغربي بكل آلياتها وسياساتها، ومنها سياستها النقدية، وهذا هو بيت القصيد في هذه الدراسة.

3.2 استقلال السياسة النقدية

3.2.1 مفهوم استقلال السياسة النقدية:

من المهم الإشارة إلى ما يعنيه هذا المصطلح عند الاقتصاديين، فالسياسة النقدية المستقلة وبحسب ما اطلع عليه الباحث من الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع يمكن أن يقال بأن السياسة النقدية المستقلة لها معنيين: المعنى الأول وهو المعنى الفني، وهذا المعنى هو الذي يتبناه النظام الاقتصادي الغربي السائد الآن في هذ العصر في الأوساط الاقتصادية، أما المعنى الثاني، وهو المعنى الشامل للسياسة النقدية، وهو المعنى الذي يتجاوز المعنى التقليدي للسياسة النقدية، وهو الذي تبحثه هذه الدراسة، وسيتم توضيح هذين المعنيين في الأسطر التالية بشيء من التفصيل.

---

76 Reuters, "Americans feel the heat as U.S. annual inflation posts largest gain since 1981 | Reuters", تاريخ الوصول 21 يونيو، 2022, https://www.reuters.com/markets/us/soaring-gasoline-food-prices-boost-us-consumer-inflation-may-2022-06-10/.

77 US Federal Reserve, "Federal Reserve Issues FOMC Statement", Board of Governors of the Federal Reserve System, 2022 تاريخ الوصول 21 يونيو، https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases/monetary20220615a.htm.

78 Saudi Central Bank, "Saudi Central Bank Decision on Repo and Reverse Repo Rate", تاريخ الوصول 24 يونيو، 2022, https://www.sama.gov.sa/en-us/news/pages/news-762.aspx; Central Bank of Kuwait, "15.06.22 | Press Release | CBK Raises the Discount Rate by a Quarter Percentage Point", 2022 تاريخ الوصول 24 يونيو، https://www.cbk.gov.kw/en/cbk-news/announcements-and-press-releases/press-releases/2022/06/202206151241-cbk-raises-the-discount-rate-by-a-quarter-percentage-point; "CBB Raises Key Interest Rate by 75 basis points | CBB", 2022 تاريخ الوصول 24 يونيو، https://www.cbb.gov.bh/media-center/cbb-raises-key-interest-rate-by-75-basis-points/.

79 ياسر الحوراني وهناء الحنيطي، «أحكام التورق المنظم وآثاره الاقتصادية»، دراسات علوم الشريعة والقانون 44، عدد 1 (2017): ص.239

المعنى الأول: استقلال السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الغربي يعني انفراد البنك المركزي في تحديد الأهداف التي يتوصل بها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي[80]، وقد أصبح استقلال البنك المركزي على نحو متزايد موضوعًا مهمًا للنقاش بين صانعي السياسات، والمهتمين بالصناعة المالية، والهدف من منح الاستقلالية للبنوك المركزية هو عزلها عن الضغوط السياسية أثناء اتخاذ القرارات المتعلقة بأسعار الفائدة المعيارية، وتدعم المنظمات الدولية مثل بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بقوة استقلالية البنك المركزي هذا الرأي بقوة[81].ويسعى البنك المركزي لتحقيق الاستقلال من خلال عدة وسائل، أهمها استخدام مقاييس موثوقة للتضخم، ومؤشرات اتجاه الضغوط على التضخم المستقبلي، و يمكن أن تشمل هذه المؤشرات هوامش الأسعار الإجمالية، وتقديرات الفجوة بين الإنتاج الفعلي والمحتمل، وتقديرات استخدام القدرات في قطاع التصنيع، ومقاييس نمو العمالة بالنسبة لاتجاه نمو القوى العاملة المقدر[82]، ولا يعني هذا بأن يكون هناك انفصال تام بين البنك المركزي والحكومة وإنما يكون هناك اتفاق على أن يكون هناك تناغم وانسجام بينهما فيما يخص السياسة الاقتصادية للدولة، ومن خلال هذا العرض الموجز نرى بأن الكثير من الباحثين في الشأن الاقتصادي، لاسيما السياسة النقدية يحصر مسألة استقلال السياسة النقدية في مفهوم استقلالية البنك المركزي عن السياسة العامة للدولة، ومن هؤلاء Friedman[83]، وهذا الفهم هو نفسه الذي ينادي به معظم الاقتصاديين الغربيين، والكثير من الأدبيات البحثية عندما تناقش مسألة استقلال السياسة النقدية فإنها تشير إلى هذا المعنى[84].

ومسألة استقلال البنك المركزي هو عامل حاسم للتنمية الاقتصادية المستدامة للبلدان، ويجب أن يتم هذا الاستقلال فيما يتعلق بالغرض والأداة الاقتصادية والسياسية، فيما يتعلق بالغرض واستقلال الأداة، يجب أن تكون البنوك المركزية مستقلة في اختيار الأهداف أو الأهداف الرئيسية التي تتخذ كأساس في السياسات[85].

المعنى الثاني: وهو ما نحن بصدده في هذه الدراسة، وهو ما يمكن تعريفه من خلال الهدف الذي تسعى إليه السياسة النقدية المستقلة، فالسياسة النقدية المستقلة التي ينشدها الاقتصاد الإسلامي تتجاوز المعنى الأول الموضح في الفقرة السابقة لتصل إلى كل ما يتعلق بالسياسة النقدية، بدءا من تبني الدولة للنظام الاقتصادي الإسلامي الذي يضع ضوابط ومحددات للتعاملات المالية الداخلية والخارجية للبنك المركزي، مروراً بالأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لكبح جماح التضخم، ثم أخيراً بانتهاج سياسة نقدية مستقلة عن الإملاءات الخارجية التي يمكن أن يتعرض لها البنك المركزي، لاسيما من المؤسسات الغربية المماثلة للتحكم في العرض النقدي، وتحديد سعر صرف العملة المحلية أمام العملات القيادية.

إذن، فالسياسة النقدية المستقلة التي ينشدها النظام الاقتصادي الإسلامي لا تكتفي فقط بما هو موجود في النظام الاقتصادي الغربي، من الحفاظ على استقلالية البنك المركزي عن تدخّل الحكومة والسياسيين في عمل البنك، ولكن نظرة الاقتصادي الإسلامي هي نظرة شاملة، تتجاوز الاقتصاد لتصل إلى السياسة التي يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً وحاسماً في استقلال قرارات البنك المركزي.

ويمكن فهم استقلال السياسة النقدية في هذا الإطار بالتحرر من الخضوع للنظم الاقتصادية الأخرى، سواء كانت غربية أو شرقية، لاسيما تلك التي تستخدم الأدوات التي لا تتلاءم مع قيم الاقتصاد الإسلامي من ناحية، وكذلك تلك الأدوات التي يتم استخدامها بإيعاز من الدول النافذة في إطار الاستعمار الاقتصادي من ناحية أخرى.

وبناء على ذلك، فالسياسة النقدية المستقلة لها علاقة بمجال الاقتصاد السياسي، بمعنى أن يكون قرار الدولة في انتهاج السياسة الاقتصادية المستقلة بعيداً عن إملاءات الأنظمة الاقتصادية في الدول الأخرى، وأن تنآى بنفسها عن سياسات الدول صاحبة النفوذ الاقتصادي، بمعنى أن تعطي الدولة

---

80 خلف الجبوري، «دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية»، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، عدد 23 (2011): ص.72.

81 Ranajoy Ray Chaudhuri, Central Bank Independence, Regulations, and Monetary Policy: From Germany and Greece to China and the United States (New York: Palgrave Macmillan US, 2018), P9, https://doi.org/10.1057/978-1-137-58912-5.

82 M. Goodfriend و E. Prasad, "A Framework for Independent Monetary Policy in China", CESifo Economic Studies 53, (2007 مارس، 1) عدد 1: P12, https://doi.org/10.1093/cesifo/ifm001.

83 B. M. Friedman, "Monetary Policy", International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences, 2001, P9976.

84 See: Ilian Mihov و Anne C. Sibert, "Credibility and Flexibility with Independent Monetary Policy Committees", Journal of Money, Credit, and Banking 38, 46–23 :(2006) 1 عدد, https://doi.org/10.1353/mcb.2006.0021; See: John W. ROBINSON, "INDEPENDENT MONETARY POLICY IN A VERY OPEN ECONOMY: Challenges, Costs and Benefits", Social and Economic Studies 45, 41–5 :(2022) 2/1 عدد.

85 Hasan Dinçer و Serhat Yüksel, Monetary Policies and Independence of the Central Banks in E7 Countries: Advances in Finance, Accounting, and Economics (IGI Global, 2020), Pxii, https://doi.org/10.4018/978-1-7998-1643-0.

استقلال السياسة النقدية الأولوية القصوى[86].

3.2.2 استقلال السياسة النقدية . . تجارب تحتاج إلى تقييم:

بعد أن تمت الإشارة إلى مفهوم استقلال السياسة النقدية، فإن الهدف الأسمى من استقلال السياسة النقدية هو المحافظة على مقدرات وثروات الدول الإسلامية التي يتم إهدارها بانتهاج سياسات نقدية لا تتماشى مع السياسة الاقتصادية التي تريدها الدول الإسلامية، ويتم إهدارها أيضاً من خلال ما يتم تبديده من ثروات الدول الإسلامية من قبل أصحاب القرار السياسي في هذه البلدان في سبيل استرضاء الدول الغربية النافذة، فالعديد من السلطات النقدية في هذه الدول لا تستطيع الابتعاد عن إملاءات مؤسسات النظام الاقتصادي الغربي، فتجدها تتبع نفس سياسات المؤسسات النقدية الغربية، ولا تستطيع أن تختط لنفسها خطاً آخر أو يبتعد قليلاً عن النظام الاقتصادي الغربي.

لكن في المقابل يجب أن لا يتم إهمال البيئة التي تعمل فيها البنوك المركزية في معظم دول العالم، وليس فقط في الدول الإسلامية، وهي بيئة النظام الاقتصادي الرأسمالي التي تقوده الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها، وبالتالي فإن الأدوات التي يستخدمها هذا النظام هي الأدوات التي تتوافق معه فقط، وهذا النظام لا يرى العالم وموارده الاقتصادية إلا بعين واحدة، حتى عند رؤيته للمؤسسات المالية فإنه لا يرى فقط إلا القطاع المصرفي التقليدي، ولا يرى القطاع المصرفي الإسلامي بالرغم من انتشاره في الكثير من دول العالم، ولذلك، فإن المسؤولية كبيرة على السلطات النقدية في الدول الإسلامية التي لديها إرادة في التحرر من هذه التبعية أن تمسك بزمام المبادرة بالتفكير بالخروج من ربقة الاستعمار الاقتصادي، وعمل الدراسات اللازمة لتحقيق هذا الهدف ولو حتى على مراحل مختلفة، وهذا التحرر يستلزم من السلطات الاقتصادية عموماً والسلطات النقدية على وجه الخصوص المزيد من الجهد، لأن مسألة الخروج والتمرد على النظام الاقتصادي الغربي ليس سهلاً، بل يحتاج إلى المزيد من الدراسات والتجارب، حيث أن النظام الاقتصادي الغربي لديه العديد من المؤسسات الدولية التي يفرض بها سياساته النقدية والمالية على معظم دول العالم، وهذه المؤسسات هي البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية، وهذه المؤسسات بالرغم من أنها أُسست بهدف معالجة الآثار الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية إلا أن ما تطبقه هذه المؤسسات في واقع الأمر شيء آخر، فهي في الظاهر تمد يد العون للبلدان التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات، لكنها في جوهرها ما هي إلا أداة بيد الدول الكبرى، ويتم رسم سياساتها وفقاً لمصالح هذه القوى، ويعود السبب الرئيس في ذلك أن هذه المؤسسات الدولية كانت ولا تزال تعمل لصالح الاقتصاد الرأسمالي الغربي[87]، ولصالح الاقتصاد الأمريكي على وجه الخصوص، ولا تخدم اقتصاديات البلدان النامية.

تجارب على المستوى الدولي والإسلامي:

نستعرض في الأسطر التالية تجارب بعض السلطات النقدية في كل من روسيا وتركيا للسياسة النقدية، وعلى الرغم أن هذه التجارب ليست هي التجارب التي ننشدها في هذا البحث، لكن يتم إيراد هذين المثالين فقط للاستشهاد بهما على أنه يمكن للسلطات النقدية في الكثير من البلدان التي تدور في فلك النظام الرأسمالي الغربي محاولة المناورة، ولو كانت هذه المناورة في حدها الأدنى، والهدف من إيراد هذين المثالين هو استخلاص ما يمكن استخلاصه من هذه التجارب في إطار موضوع الدراسة.

روسيا:

من المعروف بأن النظام الاقتصادي في الاتحاد الروسي تخلى عن النظام الاشتراكي وانتقل إلى اقتصاد السوق[88] منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وأصبح جزءا من النظام الاقتصادي الرأسمالي الغربي، وأصبحت السلطة النقدية في الاتحاد الروسي تنتهج أدوات السياسة النقدية التي تعتمد على التحكم في أسعار الفائدة ارتفاعاً وانخفاضاً.

والملاحظ في الآونة الأخيرة إبان الحرب الروسية الأوكرانية بأن الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا يحاولون استخدام العديد من الوسائل في هذه الحرب ضد روسيا، فقد فرضت دول الغرب بقيادة الولايات المتحدة وأوروبا على روسيا عقوبات اقتصادية أثرت في بداية الحرب الروسية الأوكرانية على العملة الروسية، حيث أن الروبل الروسي كان قد وصل في بداية العقوبات إلى الحضيض، فقد وصل سعر الدولار الأمريكي بتاريخ 7 مارس 2022م إلى 143 روبل[89]، ما يعني بأن العقوبات الغربية آتت أكلها في بداية الأمر في تخفيض قيمة الروبل أمام الدولار إلى أبعد حد، لكن بعد أن استخدمت روسيا سلاحي النفط والغاز في هذه المعركة الاقتصادية فقد استطاع الروبل الروسي المقاومة والصمود إلى الآن واستطاع

---

86 Goodfriend و Prasad, "A Framework for Independent Monetary Policy in China", P2.

87 مهند مهيدي، «دور صندوق النقد الدولي في ترسيخ مفهوم العولمة الاقتصادية: الدول النامية نموذجا»، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، عدد 18 (2017): ص.94.

88 Michear Burawoy, "Transition without Transformation: Russia's Involutionary Road to Capitalism", East European Political & Societies 15, عدد 2 (2001): P271, https://doi.org/10.1177/0888325401015002004.

89 AP NEWS, "Kremlin Demands Rubles for Gas, EU Leaders Push Back", AP NEWS, 31 مارس, 2022, https://apnews.com/article/russia-ukraine-putin-business-germany-europe-039156dc49ded4754877a3a9c99eaa52.

القائمون على السياسة النقدية في البنك المركزي الروسي الصعود بالروبل أمام الدولار، ووصل سعر الدولار اليوم 53 روبل[90]، حينما فرضت روسيا على دول الاتحاد الأوروبي تحويل المدفوعات لقاء الغاز الروسي بالروبل.

ومن وسائل الحرب الاقتصادية التي تستخدمها الدول الغربية تسخير التحالفات والتكتلات، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، ويقوم بفرض العقوبات على الدول التي لا تنصاع لأوامره ونواهيه، فبالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على روسيا في بداية الحرب الروسية الأوكرانية، فقد فرضت أيضاً الدول الصناعية السبع قراراً بمنع الدول من استيراد الذهب الروسي[91]، من أجل أن تقطع تلك الدول على روسيا مورداً اقتصادياً هاماً من مواردها ألا وهو تصدير الذهب، فروسيا تعد من أكبر الدول المنتجة للذهب في العالم حيث بلغت قيمة صادراتها من الذهب في العام 2021 ما يقرب من 15.5 مليار دولار[92]،

وما نريد الوصول إليه من هذا المثال بأن الهيمنة الغربية على النظام النقدي والسياسة النقدية ربما بدأت بالتلاشي، صحيح أن النظام الاقتصادي الروسي يستخدم نفس آليات السياسة النقدية للنظام الرأسمالي الغربي، لاسيما أسعار الفائدة، وأسعار إعادة الخصم، وسياسة السوق المفتوحة، وغيرها من أدوات السياسة النقدية، لكن اللافت في هذه الأحداث هو بروز الصوت الروسي عالياً ضد التسلط الاقتصادي الغربي، وهذا قد يمثل على المدى البعيد ابتعاداً ضئيلاً عن النظام الاقتصادي الرأسمالي الغربي، لاسيما إذا تبعته تحالفات اقتصادية مع الصين. وهذا يعني بأن الخروج من تبعية النظام الاقتصادي الغربي ليس بالأمر السهل، لكنه ليس بالمستحيل لاسيما إذا وُجدت الإرادة لدى قادة الدول الإسلامية التي تمتلك موارد اقتصادية متنوعة تستطيع من خلالها الصمود في وجه الدول الغربية.

تركيا:

وتكمن أهمية السياسة النقدية كونها أصبحت وفقاً لعدد من الباحثين مرتبطة بشكل غير مباشر بتوزيع الدخل من خلال التضخم الذي يتم التحكم به من خلال السياسة النقدية، ولذلك فإن توزيع الدخل وارتباطه بالتضخم يعتبر مصدر قلق للكثير من الاقتصاديات اليوم[93]. أضف إلى ذلك بأن النظام الاقتصادي الغربي هو في الأساس يتكئ على نظام نقدي يعتمد على هيمنة الدولار على اقتصاديات العالم، بل يعتمد على اقتصاد قائم على النقود الورقية المقومة بالدولار، وبالتالي فإن أدوات السياسة النقدية التي يفرضها النظام الاقتصادي الرأسمالي تكون محكومة بهذه المعطيات وبهذه البيئة، ولا تؤتي ثمارها إلا في ظل هذه البيئة، فإذا ما حاولت دولة من الدول أن تتخذ بعض الخطوات التي من شأنها الابتعاد ولو قليلاً عن هذه السياسة، فإنها تكون في هذه الحالة معرضة للكوارث الاقتصادية، بل قد تتعرض عُملتها للانهيار أمام العملات القيادية، لاسيما أمام الدولار، وأقرب مثال على ذلك عندما قام البنك المركزي التركي بتخفيض أسعار الفائدة من 18% إلى 16%[94] في أواخر عام 2021م، فإنه وعلى إثر هذا القرار بدأ سعر الليرة التركية بالانخفاض أمام الدولار، فبدل أن كان الدولار يساوي 9.5 ليرة تركية، أصبح سعر الدولار بتاريخ 17 ديسمبر يساوي 16.4 ليرة تركية لتفقد الليرة ما نسبته 72% من قيمتها خلال أقل من شهرين، وهذا ما نجم عنه زيادة في التضخم، وارتفاع مستمر في السلع والمنتجات، وتبع ذلك ارتفاع في تكاليف المعيشة.

فمن خلال هذا المثال نستنتج بأن سعر الفائدة كأحد أدوات السياسة النقدية إذا ما حاولت السلطات النقدية في دولة من الدول، لاسيما في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي لأي سبب من الأسباب، إذا ما حاولت السلطات النقدية تحييد هذه الأداة أو تجاهلها، فإنها ستعاني من عدم استقرار في عملتها، وربما ينعكس ذلك سلباً على الوضع الاقتصادي في هذا البلد، وهذا يثبت بأن تصميم هذه الأدوات كان حلاً فقط لهذا النظام، وبالتالي فإنه من الصعب على السلطة النقدية التي تعمل ضمن هذا النظام وهذه البيئة أن تنأى بنفسها عن هذه البيئة، لاسيما وأن الاقتصاد التركي في أساسه مندمج مع الاقتصاد العالمي.

فتخفيض أسعار الفائدة للتخلص من الربا في ظل نظام اقتصادي خاضع للوصاية من قبل النظام الاقتصادي الغربي الذي يعمل في الأساس وفقاً لنظام سعر الصرف العائم من خلال موازنة عوامل العرض والطلب لن يكون أمراً سهلاً، بل ربما يكون بالغ الصعوبة، لأن النظام النقدي الراهن لا

90 اليوم هو الأربعاء 23 يونيو 2022م.

91 Bloomberg, "G-7 Ban on Russia Gold Imports Seen as 'Largely Symbolic' -", 2022 ,تاريخ الوصول 27 يونيو, https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-06-27/ban-on-new-gold-imports-from-russia-seen-as-largely-symbolic#xj4y7vzkg.

92 Diksha Madhok, "The world's richest nations are banning gold imports from Russia", CNN Business, تاريخ الوصول 28 يونيو، 2022, https://www.cnn.com/2022/06/27/business/russia-gold-import-ban-g7-intl-hnk/index.html.

93 Muhamed Zulkhibri, Turkhan Ali Abdul Manap, و Aishath Muneeza, Islamic Monetary Economics and Institutions: Theory and Practice (Switzerland: Springer International Publishing, 2019), P55.

94 Türkiye Cumhuriyet Merkez Bankası, "TCMB - Faiz Oranlarına İlişkin Basın Duyurusu (2021-45)", تاريخ الوصول 24 مايو، 2022, https://www.tcmb.gov.tr/wps/wcm/connect/TR/TCMB%20TR/Main%20Menu/Duyurular/Basin/2021/DUY2021-45.

يساعد على ذلك.

3.3 خطوات مقترحة للخروج من التبعية:

في هذا المطلب سيتم التطرق لأهم الخطوات المقترحة للسلطات النقدية للتحرر من التبعية لسياسات النظام الاقتصادي الغربي، لاسيما السلطات النقدية في البلدان الإسلامية التي تريد فعلاً أن تسلك طريقاً مغايراً للطريق الذي يسلكه النظام الاقتصادي الغربي، لكن لابد من التنبيه بأن الحلول لن تكون مجتزأة ولا ترقيعية، بل عبارة عن منظومة متكاملة، تبدأ من امتلاك الإرادة في الاستقلال، مروراً ببناء مؤسسات نقدية تضاهي المؤسسات النقدية الغربية وتكون نداً لها، وأخيراً بالتعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية في الجوانب الاقتصادية عموماً، وفي السياسة النقدية خصوصاً، ويمكن تفصيل هذه الطرق في هذا المطلب بالآتي:

3.3.1 أولاً: امتلاك القرار الاقتصادي

بما أن العالم الآن يعيش اقتصاد السوق الحر منذ الثمانينيات من القرن الماضي، ولذلك أصبح تأثير الدول في النشاط الاقتصادي في ظل هذا النظام محدود جداً، وكان هذا ردة فعل على النظرية الاشتراكية التي تقدس التخطيط المركزي التي مارستها الدول الاشتراكية في القرن الماضي[95]، وهذا عمل على المدى البعيد على انتزاع السيادة الاقتصادية من الدول بذريعة ترك المجال لمسألة العرض والطلب والمنافسة الحرة للسلع والخدمات، وكذا تحرير الأسعار من القيود.

ولذلك فإن امتلاك القرار الاقتصادي في الكثير من الدول الإسلامية في ظل هذه الظروف لا يخلو من الصعوبة، حيث أن هذا العصر يتميز بنشوء التكتلات والاتحادات السياسية والاقتصادية، كالاتحاد الأوروبي، والأبيك، والآسيان، وهذا كله لتحقيق مصالح اقتصادية للدول الأعضاء، كما أن العلاقات متعددة الأطراف التي تتجاهل الحدود الجغرافية كالشركات العابرة للحدود جعلت مسألة السيادة في الشأن الاقتصادي أمراً أكثر تعقيداً، فعلى سبيل المثال ميزانية شركة مايكروسوفت تزيد عن الدخل القومي للعديد من الدول الآسيوية والأفريقية، وبالتالي فإن تدخل هذه الشركات في الشؤون الداخلية للدول واختراق سيادتها عن طريق أساليب التجارة يجعل هذه الدول عرضة للخضوع للدول الكبرى[96].

وهذه التحديات جميعها ينبغي للدول الإسلامية أن تجعلها في الحسبان، وتعتبرها دافعاً للتعاون فيما بينها، لأنه لا خيار لها إلا التكامل الاقتصادي، وهذا التكامل هو الذي سيساعد هذه الدول على امتلاك القرار الاقتصادي على المدى البعيد.

فلابد أولا أن نبحث عن كيفية الوصول إلى نظام اقتصادي مستقل، أعني بأنه لابد من البحث عن كيفيه الوصول إلى نظام إقتصادي مستقل عن التبعية للغرب، وهذا بالطبع يستحيل حدوثه في هذه الأيام على الأقل لأن الظروف العالمية لا تساعد على ذلك، إلا اذا توحدت بعض الدول الإسلامية الكبرى، وبدأت بالتفكير بإمكانية إنشاء تكتل اقتصادي، يبدأ بممارسه مهامه في نطاق إقليمي ثم يتوسع شيئاً فشيئاً على المدى البعيد إلى أن يصبح كتلة اقتصادية لها وزن على المستوى الدولي، وفي هذه الحالة نستطيع ان نتحدث عن اختراق اقتصادي، أعني يمكن الحديث بعد ذلك عن نظام اقتصادي مستقل يكون له سياسات نقدية مستقلة لا تخضع للنظام الاقتصادي الغربي، ويمكن القول بأن هناك ارهاصات وأحداث في العالم اليوم تساعد على الأقل في التفكير بهذه الطريقة، لاسيما بعد خروج العالم من جائحة كورونا وما وتبعها من استقطابات دولية نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية، وما نشهده من تشكل تحالفات خفية بين روسيا والصين، وبالتالي فان هذه فرصة ذهبية لتطبيق مثل هذه الأفكار، لكن كل هذه الأفكار لابد لها من إرادة وقرار، والإرادة والقرار غالباً يكون بيد السياسيين، وبالتالي لا يمكن الحديث عن اقتصاد مستقل بدون أن يكون هناك كيان سياسي مستقلة عن التبعية الغربية، وهذا يقودنا للتساؤل التالي، وهو: هل الدول الإسلامية أصلاً مستقلة سياسياً حتى تستطيع أن تحرر اقتصادياتها ومواردها؟ حيث أن الاقتصاد لا ينفصل عن السياسة، والسياسة لا تنفك عن الاقتصاد، لأنهما متلازمان.

3.3.2 ثانياً: بناء المؤسسات النقدية

من المعروف بأن النظام النقدي السائد في هذا العصر هو النظام التعويم الحر الذي ساد منذ انهيار اتفاق اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods عام 1971م، بعد أن كان الدولار مرتبطاً بالذهب من قبل الفدرالي الأمريكي، حيث كانت أونصة الذهب تعادل 35 دولاراً، أصبح الدولار غير مرتبط بالذهب، وصار النظام النقدي السائد في العالم يعتمد على سياسة التعويم.

وفي ظل هذه الأزمات الاقتصادية التي يعيشها العالم، بدأنا نشهد العديد من الانهيارات الاقتصادية في العديد من دول العالم، فقد بدأت بعض دول العالم الثالث تعاني من أزمات غير مسبوقة، بل إن بعض الدول أعلنت عدم قدرتها على سداد ديونها الخارجية، أي أنها على وشك الإفلاس، مثل سريلانكا فقد نقلت وكالة Fitch Rating للتصنيف بأن إفلاس سريلانكا قد بدأ بالفعل، ولم تعد قادرة على سداد ديونها الخارجية [97]، وبالنسبة

---

95 طاهر كنعان وحازم رحاحلة، الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية، ط1 (الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2016)، ص.25.

96 ياسر بسيوني، الحكومة العالمية وحكومة الدولة المعاصرة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، ط1 (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي, 2013)، ص.46.

97Fitch Rating, "Fitch Downgrades Sri Lanka to 'C'", 13 أبريل, 2022, https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch-downgrades-sri-lanka-to-c-13-04-2022.

لتونس نقلت وكالة رويترز عن بنك ستانلي مورجان الأمريكي بأن تونس أصبحت على وشك الإفلاس[98]، أما لبنان فبعد أن أعلن عدم مقدرته على سداد ديونه أصبح أيضاً على وشك الإفلاس[99]، وهناك مؤشرات على أن بعض الدول الإسلامية ربما تلحق في المستقبل القريب، وقد تعلن عن عدم قدرتها على سداد ديونها ما يعني بأن الأزمة التي يعيشها العالم هذه الأيام لا يستطيع أحد أن يغمض عينيه ويتجاهلها.

وهذا ينذر بأزمة تلوح في الأفق، بل إن الأزمة لم تعد مالية فقط وإنما تجاوزت ذلك، وأصبح العالم يتوقع حدوث مجاعة، فقد أعلنت روسيا وأوكرانيا والهند تعليق صادراتها من القمح، وفي هذا الخصوص نشرت مجلة الإيكونوميست تقريراً يحذر من خطر مجاعة قادمة يعيشها العالم نتيجة هذه الحرب، حيث أن روسيا وأوكرانيا تزودان العالم بـ28٪ من القمح المتداول عالمياً، و 29٪ من الشعير، و 15٪ من الذرة، و 75٪ من زيت عباد الشمس، وبحسب التقرير فإن أسعار القمح ارتفعت منذ بداية هذا العام 2022م بنسبة 53%، بعد أن أعلنت الهند تعليق صادراتها من القمح بسبب موجة الحر الشديد[100].

فهذه الأزمات التي يعيشها العالم على الصعيد الاقتصادي منذ أكثر من نصف قرن تدل على أن هناك إشكاليات متراكمة يزداد أثرها السلبي يوماً بعد يوم، وتتحمل تداعيات هذه الأزمات غالباً الدول منخفضة الدخل، حيث أنها تكون ضحية تنفيذ سياسات اقتصادية خاطئة قد لا تتوافق مع طبيعة اقتصاديات هذه البلدان، فمن المعروف بأن هذه البلدان ومنها البلدان الإسلامية تقع ضمن هذه الفئة التي تعتبر منخفضة الدخل باستثناء اقتصاديات دول الخليج العربي، وإلا فإن العديد منها تعاني من الكثير من الاختلالات الهيكلية منذ زمن، ولا يتسع المقام لسرد الأسباب الأخرى التي تؤثر بشكل سلبي أيضاً على تباطؤ النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

والنظام الاقتصادي الرأسمالي الغربي، ونظامه النقدي أصبح يشار إليه بأنه أحد هذه الأسباب الرئيسية في هذه الأزمات، فلا هو قادر على تصحيح اختلالاته بنفسه، ولا هو سمح بإنشاء أنظمة اقتصادية مغايرة وموازية له في مناطق أخرى من العالم.

3.3.2.1 النظام النقدي السائد . . إحياء مقترح بديل:

بعد أن تمت الإشارة في الفقرات السابقة بعض المتغيرات السياسية التي تحدث هذه الأيام، وكيف أنها تؤثر تأثيراً بالغاً على اقتصاديات دول أخرى، وذلك بسبب اندماج الاقتصاد العالمي، تجدر الإشارة إلى أن الأحداث والمستجدات الدولية تلقي بظلالها على الجوانب الاقتصادية،

إضافة إلى ذلك ما يمكن استحضاره الآن هو أن العالم صار مهيئاً لأن يصبح عالماً متعدد الأقطاب من الناحية الاقتصادية أكثر من أي وقت مضى، ولا يمكن إغفال ما يدور في كواليس الحرب الاقتصادية الباردة التي تدور رحاها بين الولايات المتحدة والصين. كل هذه الأحداث إذا ضممناها إلى بعضها تشير إلى أن هناك تشرذم اقتصادي على المستوى العالمي بدأ يلوح في الأفق، وما يؤكد هذا الرأي هو التصريح الذي أدلت به مديرة صندوق النقد الدولي حينما عبرت عن قلقها من وجود حالة من التباطؤ الاقتصادي، بل إنها قالت بأن الاتجاه نحو التشرذم الاقتصادي صار قوياً[101].

وفي هذا السياق يرى Edward Alden الأستاذ الزائر في جامعة Western Washington بأن استمرار المشاكل الحالية التي يعيشها العالم، والتضخم، ونقص الغذاء والطاقة، وفقاعات أسعار الأصول في الولايات المتحدة، وأزمة الديون في البلدان النامية وتأثير الأزمة الاقتصادية عقب جائحة كورونا، كل هذا قد شكل عمليات إغلاق واختناقات في سلسلة التوريد، ولذلك فإن هذه ربما تكون أسوأ أزمة، لاسيما وأن البنوك المركزية لا تستطيع طباعة القمح والبنزين، ولذلك فإن سلسلة الحظ السعيد هذه قد تنكسر أخيرًا هذه المرة[102]، وهذا التصريح له دلالاته وأبعاده، لاسيما عبارة (البنوك المركزية لا تستطيع طباعة القمح والبنزين، because central banks can't print wheat and gasoline)، فهذا يعني ضمنيا بأن النظام النقدي الرأسمالي السائد الذي دأب على طباعة أوراق الدولار طوال العقود والسنوات الماضية بدون أي أن يتحمل تبعات هذا العبث النقدي بدأ يدرك بأن طباعة أوراق الدولار ربما آتت أكلها في مرحلة من المراحل لكن الحال هذا لن يدوم طويلاً، بمعنى أن هذا النظام النقدي الذي تعوّد على الحلول السهلة بطباعة الدولار لحل المشاكل الاقتصادية فإن القمح والبنزين لا يمكن بحال من الأحوال طباعتهما كما تُطبع أوراق الدولار، وهذا يعني بأن النظام النقدي القائم على الدولار قد يواجه تحديات في المستقبل القريب.

98 Reuters, "Tunisia heading for default on current trajectory - Morgan Stanley | Reuters", 2 مارس, 2022, https://www.reuters.com/article/tunisia-debt-morganstanley/tunisia-heading-for-default-on-current-trajectory-morgan-stanley-idINL5N2VO4SL.

99 Reuters, "Declaring It Cannot Pay Debts, Lebanon Sets Stage for Default", Reuters, 7 قسم, 2020 مارس, Banks, https://www.reuters.com/article/us-lebanon-crisis-idUSKBN20U0DH.

100 The Economist, "The coming food catastrophe", The Economist, 1 مايو, 2022, https://www.economist.com/leaders/2022/05/19/the-coming-food-catastrophe.

101 Reuters, "IMF's Georgieva: 'Trend of fragmentation is strong' | Reuters", 2022 مايو 26 تاريخ الوصول, https://www.reuters.com/markets/europe/imfs-georgieva-trend-fragmentation-is-strong-2022-05-25/.

102 Edward Alden, "Why This Global Economic Crisis Is Different", Foreign Policy, 2022 يونيو 19 تاريخ الوصول, https://foreignpolicy.com/2022/06/14/inflation-stock-market-economic-crisis-trade-wto-ukraine-energy-food-shortages-fed-central-banks/.

وهذه التحديات تفرض على الدول الإسلامية التفكير في إيجاد طرق بديلة للدفع بين هذه الدول على الأقل في المدى القريب، ويمكن الاستفادة من الممارسات التي تتبعها الصين وروسيا في مسألة اعتماد تبادل السلع والمنتجات بالعملات المحلية عوضاً عن الدولار، فهذه الطريقة يمكن أن تكون في البداية خياراً عملياً وواقعياً لعمليات الدفع بين هذه الدول.

أما إذا كان التفكير بحلول استراتيجية فإنه لابد من إنشاء عُملة حقيقية بين الدول الإسلامية تستند على اقتصاد حقيقي، وليس على نقود ورقية هشة لا تستطيع الصمود في وجه الرياح والعواصف الاقتصادية، وهذا ما ينبغي أن تكون عليه العملة النقدية التي يمكن التفكير بها من خلال هذه الدول. وفي هذا السياق يمكن التذكير بالفكرة التي طرحها نجم الدين أربكان قبل عقود من الآن، ألا وهي فكرة الدينار الذهبي الإسلامي[103]، فهذه الفكرة إذا تم تنفيذها وتفعيلها من قِبل دُول إسلامية عِدة فإنها ربما تسهم في إعادة التوازن الاقتصادي للعديد من الدول الإسلامية، لاسيما بعض الدول الإسلامية التي لها وزن اقتصادي قوي، مثل السعودية وتركيا وإيران ومصر وباكستان وماليزيا، فهذه الدول لديها مقومات وموارد اقتصادية قوية تؤهلها للعب دور محوري في هذا الخصوص، وإذا توفر الجو الملائم لإنجاح هذه الفكرة، فإنه قد تنضم بعد ذلك دول إسلامية أخرى إلى هذا التكتل المنشود، لكن الشيء الأهم في هذه الفكرة هو توفر الإرادة السياسية للخروج من هذه التبعية الاقتصادية، فإذا ما توفرت الإرادة فلن تعدم الحيلة.

وفي حال استطاعت الدول الإسلامية أخذ زمام المبادرة في استعادة قرارها في شؤونها الاقتصادية فإنها في هذه الحالة تستطيع تطبيق مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي كما ينبغي أن يكون، لأن إيجاد وتوفير البيئة الحاضنة لهذا الاقتصاد لا تقل شأناً عن الاهتمام بالموارد الاقتصادية التي يمكن أن تسهم في النهضة الاقتصادية.

3.3.3 ثالثاً: التكامل الاقتصادي

يرى العديد من الباحثين بأن التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية يعمل على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي في هذه الدول، لاسيما وأن هناك مؤسسة قائمة تجمع شتات الدول الإسلامية وهي منظمة المؤتمر الإسلامي، وهذا يعتبر من أهم الأسباب التي تصب في النهاية في صالح استقلال القرار الاقتصادي فيما يخص السياستين النقدية والمالية، حيث أن العديد من الدول النامية ومنها الدول العربية ذات الاقتصاديات الضعيفة تعاني من استغلال يتمثل بخروج جزء كبير من فوائضها الاقتصادية لتذهب إلى الدول الصناعية من خلال التجارة غير المتكافئة[104]، ولذلك يتحتم على الدول الإسلامية العمل على إحياء مبدأ التكامل الاقتصادي، ومن أهم مظاهر هذا التكامل المنشود ما يأتي[105]:

- رفع حجم التجارة البينية في دول العالم الإسلامي من خلال تمويل الصادرات والواردات، وتدعيم محفظة البنوك الإسلامية، ومساعدة الدول الإسلامية الأقل نمواً من أجل المشاركة في الأنشطة والفعاليات والمعارض التي تنظمها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.
- إطلاق المشاريع التي تحد من الفقر، من أجل مساعدة البلدان الأقل نمواً من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، من أجل زيادة إنتاجها الزراعي لاسيما منتجات الحبوب التي من شأنها دعم الأمن الغذائي.
- تقديم المعونات والتمويلات للدول الإسلامية التي تعمل على تطوير البنية التحتية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

أما ما يتعلق بالتكامل في المجال البحثي الذي يخدم استقلال القرار الاقتصادي فإن أهم المؤسسات التي تعمل في هذا المجال هي مؤسسة البنك الإسلامي للتنمية، والتي تعتبر مؤسسة مالية إسلامية دولية، وأنشطتها تتجاوز الأبحاث والدراسات الاقتصادية إلى تمويل وتنفيذ العديد من المشاريع التنموية التي تصب في نهاية المطاف في إحداث نوع من التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، وهذا يعتبر الخطوة الأولى في انتزاع القرار الاقتصادي للدول الإسلامية من يد الدول الغربية.

وقد تظهر بعض العوائق التي تتعلق بوجود بعض الإشكاليات مثل اختلاف القوانين واللوائح التي تنظم التجارة بين هذه الدول، لكن هذه المسائل الإجرائية يمكن التغلب عليها بالتوافق والتنسيق في حال توفرت الرغبة والإرادة، بل إنه يمكن إنشاء مناطق للتجارة الحرة بين هذه الدول، والتنسيق في الإجراءات الجمركية، وهذا من شأنه تذليل الصعوبات التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الحد الأدنى من التكامل الاقتصادي بين هذه الدول.

---

103 نجم الدين أربكان، الزعيم التركي نجم الدين أربكان يتحدث إلى مجلة «المجلة»، إلياس حرفوش, 1989, https://2u.pw/ZMt6F.

104 إسماعيل صبري والسيد ياسين، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات، تحقيق أسامة أمين الغولي، ط1 (بيروت – لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية, 1998) , ص.362

105 نعيمة أوعيل، «دور الاستثمار الإسلامي في تحرير الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية، حالة البنك الإسلامي للتنمية», مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي) 1 (2014): ص.54

4 النتائج والتوصيات

4.1 النتائج

من خلال ما تم عرضه في هذا البحث نجد بأن السياسة النقدية والتي تعني التدابير والإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل السلطات النقدية للتحكم في عرض النقود فإن أهداف هذه السياسة تختلف باختلاف المراحل الاقتصادية التي تمر بها البلد من ازدهار أو ركود، وبالتالي فإنه يترتب على ذلك أن تقوم البنوك المركزية باتخاذ أدوات السياسة النقدية التي تتناسب مع المرحلة نفسها.

أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي ضمن وظائفه في تحقيق أهداف السياسة النقدية، ومن خلال تحليل ومناقشة تلك الأدوات من زاوية الاقتصاد التقليدي نجد بأن السلطات النقدية تتخذ العديد من هذه الأدوات، وهي عبارة عن سعر إعادة الخصم، والسوق المفتوحة، ونسبة السيولة، وهذه تندرج تحت الأدوات غير المباشرة، أما الأدوات المباشرة فتنحصر فقط في الإقناع الأدبي، والتعليمات، وأسلوب العلانية.

من خلال ما تم عرضه في البحث، نجد بأن:

- الاقتصاد الإسلامي في تعريفه للسياسة النقدية فإنه لا يختلف كثيراً عن تعريف الاقتصاد الرأسمالي لهذه السياسة من حيث المفهوم.

- علاقة البنك المركزي في النظام الاقتصادي الإسلامي لها ثلاثة نماذج أو أشكال، الأول: وهو النظام الإسلامي الذي تكون فيه كل البنوك تخضع للضوابط الشرعية، أما الثاني فيكون البنك المركزي الرأسمالي هو الذي يشرف على البنوك الإسلامية من خلال قانون ينظم عمل هذه البنوك، أما النموذج الثالث فتكون العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي غير واضحة المعالم، لأن البنوك تكون ملزمة بتطبيق القوانين التي لا تفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

- يجد الباحث بأنه ومن خلال عرض وتحليل أدوات السياسة النقدية التي تتبعها السلطات النقدية بأن:

❖ هناك أدوات تتلاءم مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية مثل: نسبة السيولة، والإقناع الأدبي وأسلوب التعليمات، والعلانية، لأنها لا تشتمل على محاذير شرعية، وهذه الأدوات لا غبار عليها في تطبيقها على المصارف الإسلامية.

❖ بالمقابل هناك أدوات لا تتلاءم مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية وهي كالتالي:

❖ أداة سعر إعادة الخصم، حيث يعتمد أساس عملها على الفائدة التي تؤخذ أثناء عملية الخصم وإعادة الخصم، والفائدة تعتبر هي عين الربا، ومن المعلوم بأن الربا مُحرّمٌ شرعاً، ولذلك تعتبر هذه الأداة غير متلائمة مع المصارف الإسلامية.

❖ بالنسبة لأداة السوق المفتوحة، فمن المعروف بأنها تتضمن العديد من الأدوات المالية مثل السندات وأذونات الخزانة، وهذه الأدوات المالية لا تتعامل بها المصارف الإسلامية أساساً لأنها تشتمل على الربا المحرم شرعاً، وبالتالي فهي غير متلائمة مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية.

❖ بالنسبة للاحتياطي القانوني، فإن هذه الأداة وإن كان حولها جدل من قبل الاقتصاديين الإسلاميين من ناحية إلزام البنوك الإسلامية بهذه النسبة، فإن فرض هذه النسبة على البنوك الإسلامية –وبالذات حينما تكون هذه النسبة عالية– على الودائع الاستثمارية فإن هذا الإجراء يعمل على حرمان البنوك الإسلامية من أرباح نتيجة تجميد تلك المبالغ في البنك المركزي، وهذا يؤثر بشكل سلبي على أرباح المصارف الإسلامية التي كان يمكن أن تجنيها في استثمار تلك الأموال التي تجمدها في البنك المركزي.

❖ حين يستخدم البنك المركزي هذه الأدوات التي لا تتلاءم مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية فإن المصارف الإسلامية لن تتفاعل مع هذه الأدوات التي لا تتلاءم مع طبيعة نشاطها، وبالتالي فإن فعالية هذه الأدوات على السياسة النقدية على هذه المصارف تكون منعدمة التأثير، ولذا كان لزاماً على البنوك المركزية البحث عن أدوات بديلة لمثل هذه الأدوات تتلاءم مع البنوك الإسلامية.

- من أهم مظاهر تبعية السياسات النقدية في الدول الإسلامية للسياسات النقدية في الدول الغربية هو محاولة العديد من الدول الإسلامية تقليد ومتابعة سياسات السلطات النقدية للدول الغربية، مثل متابعة العديد من الدول الإسلامية لسياسة الفدرالي الأميركي في رفع أسعار الفائدة.

- آلية تخفيض أسعار الفائدة للتخلص من الربا وإن كانت خطوة في الاتجاه الصحيح لكن عندما يتم تطبيق هذه الآلية في ظل نظام اقتصادي يخضع للوصاية والتبعية للنظام الاقتصادي الغربي، فإن هذه الآلية قد لا تؤتي ثمارها كما هو مأمول بسبب النظام النقدي السائد وغير العادل في العالم، والذي لا يعتمد على اقتصاد حقيقي بل على اقتصاد يقوم على نقود ورقية تستمد قوتها فقط من قوة الدولة التي تصدر تلك الأوراق.

- الخروج من التبعية إلى استقلال السياسة النقدية في العديد من الدول الإسلامية ليس بالأمر السهل، لكنه ليس مستحيلاً إذا تم تنفيذ بعض الخطوات التي تتمثل بامتلاك القرار الاقتصادي، وهذا لا يتأتى إلا باستقلال القرار السياسي، وبناء مؤسسات نقدية إسلامية يكون من مهامها إصدار عملة نقدية إسلامية حقيقية تكون مخزناً حقيقياً للقيمة، ووسيطاً للتبادل بين الدول الإسلامية، بالإضافة إلى تطبيق أسس وآليات التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، وهذ من شأنه تعزيز البنية التحتية للاستقلال الاقتصادي بصورة عامة، واستقلال السياسات النقدية على وجه الخصوص.

4.2 التوصيات:

- يوصي الباحث بالاهتمام بالموضوع محل الدراسة، ويدعو الباحثين للكتابة في هذا الموضوع من كافة الزوايا والأبعاد المختلفة، حيث أن الدراسات المتعلقة بتبعية واستقلال السياسة النقدية في الدول الإسلامية مازالت شحيحة.

- ينبغي على البنوك المركزية أن تتفهم الفروقات بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية، وألا تساوي بينها، لا سيما ما يتعلق ببعض أدوات السياسة النقدية التي لا تتلاءم مع طبيعة عمل هذه المصارف التي تلتزم بالضوابط الشرعية، مثل إعادة سعر الخصم، والسوق المفتوحة، حيث أن هذه الأدوات– وكما أوضحنا في ثنايا البحث – تنطوي على الفائدة التي تعتبر من قبيل الربا المحرم شرعاً.

- من أجل مراعاة هذه الفروقات بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية فيما يتعلق بتطبيق أدوات السياسة النقدية، فإنه يتحتم على البنك المركزي البحث عن بدائل فعالة للأدوات التي لا تتلاءم مع المصارف الإسلامية، ولابد لهذه البدائل أن تتوافق مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية، بأن تكون هذه البدائل خالية من الفائدة والربا.

- يوصي الباحث السلطات النقدية في البلدان الإسلامية بإيلاء هذا الموضوع اهتماماً وعناية خاصة بالبحث والدراسة، والبحث عن القواسم المشتركة بين هذه البلدان، لاسيما وأن التحديات الدولية تفرض على السلطات النقدية في البلدان الإسلامية التنسيق من أجل التكامل والتعاون فيما بينها بما يخدم طموحات الشعوب في هذه البلدان الإسلامية.

- المستجدات التي يعيشها العالم هذه الأيام من تغيير في موازين القوى الاقتصادية، وانشغال الدول الكُبرى ببعضها يُحتّم على السلطات النقدية في الدول الإسلامية اقتناص الفرص التاريخية، وفتح قنوات التعاون والتنسيق وتوحيد الجهود فيما بين هذه الدول بما يؤدي إلى الوصول إلى الاستقلال الاقتصادي المنشود.

المراجع:

القرآن الكريم.

- أربكان، نجم الدين. الزعيم التركي نجم الدين أربكان يتحدث إلى مجلة «المجلة». إلياس حرفوش, 1989. https://2u.pw/ZMt6F.
- الأرباح، صالح. اقتصاديات النقود والبنوك. ط1. بنغازي: دار الكتب الوطنية, 1991.
- الأفندي، محمد أحمد. الاقتصاد النقدي والمصرفي. عمان، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي, 2018.
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة. الجامع الصحيح. ط1. 9 م. بيروت: دار طوق النجاة, 1422.
- البنك المركزي الأردني. «أهداف السياسة النقدية». تاريخ الوصول 18 يونيو، 2022. https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=16.
- الجبوري، حامد. «التبعية الاقتصادية للاقتصادات المتقدمة – مقالات», 2017. http://fcdrs.com/economical/830.
- الجبوري، خلف. «دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية». مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، عدد 23 (2011): 69–95.
- الحوراني، ياسر، وهناء الحنيطي. «أحكام التورق المنظم وآثاره الاقتصادية». دراسات علوم الشريعة والقانون 44, عدد 1 (2017): 231–45.
- الدوري، كريا، و يسري السمراني. البنوك المركزية والسياسات النقدية. عمان، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع, 2006.
- الزهرة، ديش فاطمة. «دور السياسات النقدية والمالية في الحد من الأزمات الاقتصادية». دكتوراه، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان, 2018.
- السمهوري، محمد سعيد. اقتصاديات النقود والبنوك. ط1. الأردن: دار الشروق, 2012.

- السيد علي، عبدالمنعم. دراسات في النقود والنظريات النقدية. ط2. بغداد: مطبعة العاني, 1970.
- الصائغ، نبيل ذنون. الائتمان المصرفي. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية, 2018.
- العثماني، محمد تقي الدين. بحوث في قضايا فقهية معاصرة. دمشق: دار القلم, 2013.
- الغريب، محيي الدين. اقتصاديات النقود والبنوك. القاهرة: دار الهنا للطباعة, 1979.
- القاضي، عبدالحميد. السياسة النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية. القاهرة: مصر المعاصرة, 1974.
- القراري، حمزة عبد اللطيف. المصارف الإسلامية النظرية والتطبيق. ط1. المملكة المتحدة: أكاديمية أكسفورد العليا, 2016.
- القره داغي، علي محيي الدين. حقيبة الدكتور علي القره داغي الاقتصادية، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر. ط1. بيروت: شركة دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع, 2010.
- القطابري، محمد ضيف الله. دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية. ط1. عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع, 2011.
- أوعيل، نعيمة. «دور الاستثمار الإسلامي في تحرير الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية، حالة البنك الإسلامي للتنمية». مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (جامعة الوادي) 1 (2014): 48–57.
- بسيوني، ياسر. الحكومة العالمية وحكومة الدولة المعاصرة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة. ط1. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي, 2013.
- بني هاني، حسين. اقتصاديات النقود والبنوك. عمان، الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع, 2002.
- بوكرة، كاميليا. «تأثير استقلالية البنوك المركزية على فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة، الجزائر». ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية, 2011.
- جامع، أحمد. النظرية الاقتصادية. ط3. القاهرة: دار النهضة العربية, 1975.
- حسين، يوسف الفكي. «السياسة النقدية في الإطار الإسلامي – التجربة السودانية خلال الفترة 1997–2008م». في المؤتمر الدولي بكلية العلوم الإدارية. جامعة الكويت – الكويت, 2010.
- خليل، سامي. اقتصاديات النقود والبنوك. القاهرة: دار النهضة العربية, 2002.
- دحمان، عبدالفتاح, و بن عبدالعزيز سفيان. «فعالية أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي». دراسات اقتصادية، عدد 20 (2012): 120–37.
- رمزي، أحمد, و محمد عبدالعال. العلاقة التبادلية بين معدلات الدولرة وفاعلية السياسة النقدية، تحليل رياضي قياسي. القاهرة: المكتب العربي للمعارف, 2014.
- شابرا، محمد عمر. نحو نظام نقدي عادل، دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام. ترجمة سيد سكر. ط2. الأردن: دار البشير للنشر والتوزيع, 1989.
- شافعي، محمد زكي. مقدمة في النقود والبنوك. ط9. القاهرة: دار النهضة العربية, 1981.
- شاويش، وليد. السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي. 1 ط. هرندن، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي, 2011.
- شيحة، مصطفى. الاقتصاد النقدي والمصرفي. الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع, 1982.
- صبري، إسماعيل، و السيد ياسين. العرب والعولمة، بحوث ومناقشات. تحقيق أسامة أمين الغولي. ط1. بيروت – لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية, 1998.
- عبادة، إبراهيم عبد الحليم. «السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد إسلامي». في الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التيسير. المركز الجامعي بغرداية – الجزائر، 2011.
- عبد الله، عمار أحمد. أثر التحول المصرفي في العقود الربوية. ط1. الرياض، السعودية: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع, 2009.
- عريفات، حربي، وسعيد جمعة عقل. إدارة المصارف الإسلامية، مدخل حديث. ط1. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع, 2010.
- عوض، علي جمال الدين. عمليات البنوك من الوجهة القانونية. القاهرة: دار النهضة العربية, 2008.
- فهمي، حسين كامل. أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي. جدة، السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية, 2006.
- كنعان، طاهر، وحازم رحاحلة. الدولة واقتصاد السوق: قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية. ط1. الدوحة، قطر:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2016.

- مسعودة، نصبة. «دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها في الاقتصاد الإسلامي». مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، عدد 33 (2014).
- مهيدي، مهند. «دور صندوق النقد الدولي في ترسيخ مفهوم العولمة الاقتصادية: الدول النامية نموذجا». مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، عدد 18 (2017): 93–118.
- نذير، عبد الرزاق. «السياسات النقدية في الاقتصاد الإسلامي كأداة لمعالجة التقلبات الاقتصادية». رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر, 2016. http://thesis.univ-biskra.dz/3745/.

- Alden, Edward. "Why This Global Economic Crisis Is Different". Foreign Policy. تاريخ الوصول 19 يونيو، 2022. https://foreignpolicy.com/2022/06/14/inflation-stock-market-economic-crisis-trade-wto-ukraine-energy-food-shortages-fed-central-banks/.
- AP NEWS. "Kremlin Demands Rubles for Gas, EU Leaders Push Back". AP NEWS, 31 مارس، 2022. https://apnews.com/article/russia-ukraine-putin-business-germany-europe-039156dc49ded4754877a3a9c99eaa52.
- Bloomberg. "G-7 Ban on Russia Gold Imports Seen as 'Largely Symbolic' –". تاريخ الوصول 27. يونيو، 2022. https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-06-27/ban-on-new-gold-imports-from-russia-seen-as-largely-symbolic#xj4y7vzkg.
- Burawoy, Michear. "Transition without Transformation: Russia's Involutionary Road to Capitalism". East European Political & Societies 15, 90–269 :(2001) 2 عدد. https://doi.org/10.1177/0888325401015002004.
- "CBB Raises Key Interest Rate by 75 basis points | CBB". 2022 تاريخ الوصول 24 يونيو، https://www.cbb.gov.bh/media-center/cbb-raises-key-interest-rate-by-75-basis-points/.
- Central Bank of Kuwait. "15.06.22 | Press Release | CBK Raises the Discount Rate by a Quarter Percentage Point". 2022 تاريخ الوصول 24 يونيو، https://www.cbk.gov.kw/en/cbk-news/announcements-and-press-releases/press-releases/2022/06/202206151241-cbk-raises-the-discount-rate-by-a-quarter-percentage-point.
- Choudhury, M.A. "Comparative Islamic perspectives in money, monetary policy, and social". Journal of Economic Cooperation and Development 39, 62–143 :(2018) 1 عدد.
- Diksha Madhok. "The world's richest nations are banning gold imports from Russia". CNN Business. 2022 تاريخ الوصول 28 يونيو، https://www.cnn.com/2022/06/27/business/russia-gold-import-ban-g7-intl-hnk/index.html.
- Dinçer, Hasan, و Serhat Yüksel. Monetary Policies and Independence of the Central Banks in E7 Countries: Advances in Finance, Accounting, and Economics. IGI Global, 2020. https://doi.org/10.4018/978-1-7998-1643-0.
- Fitch Rating. "Fitch Downgrades Sri Lanka to 'C'", 13 2022 أبريل، https://www.fitchratings.com/research/sovereigns/fitch-downgrades-sri-lanka-to-c-13-04-2022.
- Friedman, B. M. "Monetary Policy". International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences, 2001, 9976–84.
- Goodfriend, M., و E. Prasad. "A Framework for Independent Monetary Policy in China". CESifo Economic Studies 53, 41–2 :(2007 مارس، 1) 1 عدد. https://doi.

org/10.1093/cesifo/ifm001.
- Jain, Chaman. Contemporary monetary economics theory & policy. New York: Graceway Pub. Co, 1981.
- Mihov, Ilian, و Anne C. Sibert. "Credibility and Flexibility with Independent Monetary Policy Committees". Journal of Money, Credit, and Banking 38, 46–23 :(2006) 1 عدد. https://doi.org/10.1353/mcb.2006.0021.
- Mohmmad Alessa, Adham Taher, و Hartini Mohammad. "The Impact Of Monetary Policy Using Islamic Or Non-Islamic Money Supply On Fdi In Jordan (1980-2018)". AZKA International Journal of Zakat & Social Finance, 15 103–73 ,2021 سبتمبر. https://doi.org/10.51377/azjaf.vol2no2.61.
- Nell, Kevin S. "Money, Inflation and Growth in South Africa". Ph-D Thesis, Economics at the University of Kent at Canterbury, 2020.
- Ray Chaudhuri, Ranajoy. Central Bank Independence, Regulations, and Monetary Policy: From Germany and Greece to China and the United States. New York: Palgrave Macmillan US, 2018. https://doi.org/10.1057/978-1-137-58912-5.
- Rehman, Atiq-ur. "Revival of Legacy of Tooke and Gibson: Implications for Monetary Policy". Journal of Central Banking Theory and Practice 4, 58–37 :(2015 مايو، 1) 2 عدد. https://doi.org/10.1515/jcbtp-2015-0008.
- Reuters. "Americans feel the heat as U.S. annual inflation posts largest gain since 1981 | Reuters". 2022 يونيو، 21 تاريخ الوصول. https://www.reuters.com/markets/us/soaring-gasoline-food-prices-boost-us-consumer-inflation-may-2022-06-10/.
- ———. "Declaring It Cannot Pay Debts, Lebanon Sets Stage for Default". Reuters, 7 مارس، 2020, قسم Banks. https://www.reuters.com/article/us-lebanon-crisis-idUSKBN20U0DH.
- ———. "IMF's Georgieva: 'Trend of fragmentation is strong' | Reuters". 26 تاريخ الوصول مايو، 2022. https://www.reuters.com/markets/europe/imfs-georgieva-trend-fragmentation-is-strong-2022-05-25/.
- ———. "Tunisia heading for default on current trajectory - Morgan Stanley | Reuters", 2 2022 مارس. https://www.reuters.com/article/tunisia-debt-morganstanley/tunisia-heading-for-default-on-current-trajectory-morgan-stanley-idINL5N2VO4SL.
- ROBINSON, John W. "INDEPENDENT MONETARY POLICY IN A VERY OPEN ECONOMY: Challenges, Costs and Benefits". Social and Economic Studies 45, 41–5 :(2022) 2/1 عدد.
- Santos, Theotonioe Dos. "The Structure of Dependence". The American Economic Review 60, 36–231 :(1970) 2 عدد. https://www.jstor.org/stable/1815811.
- Saudi Central Bank. "Saudi Central Bank Decision on Repo and Reverse Repo Rate". 2022 يونيو، 24 تاريخ الوصول. https://www.sama.gov.sa/en-us/news/pages/news-762.aspx.
- Sunkel, Osvaldo. "National development policy and external dependence in Latin America". The Journal of Development Studies 6, 48–23 :(د.ت) 1 عدد. https://doi.org/: http://dx.doi.org/10.1080/00220386908421311.
- The Economist. "The coming food catastrophe". The Economist, 1 2022 مايو. https://

www.economist.com/leaders/2022/05/19/the-coming-food-catastrophe.
- Tooke, T. A History of Prices, and the State of the Circulation, from 1793 to 1837. 7 م. London, UK: Longman, Orme, Brown, Green, and Longmans.1838 ,.
- Türkiye Cumhuriyet Merkez Bankası. "TCMB - Faiz Oranlarına İlişkin Basın Duyurusu (2021-45)". 2022 ،مايو 24 تاريخ الوصول. https://www.tcmb.gov.tr/wps/wcm/connect/TR/TCMB%20TR/Main%20Menu/Duyurular/Basin/2021/DUY2021-45.
- US Federal Reserve. "Federal Reserve Issues FOMC Statement". Board of Governors of the Federal Reserve System. 2022 ،يونيو 21 تاريخ الوصول. https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases/monetary20220615a.htm.
- Vaish, M.C. Money, Banking and International Trade. 8 ط. Delhi, India: New Age International (P) Limited, 1985.
- Zulkhibri, Muhamed, Turkhan Ali Abdul Manap, و Aishath Muneeza. Islamic Monetary Economics and Institutions: Theory and Practice. Switzerland: Springer International Publishing, 2019.

البحث الثالث: الشركات متعددة الجنسيات في الدول الإسلامية، والتبعية الاقتصادية، وسبل المواجهة

د خالد شاهين، أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة ماردين أرتوكلو، تركيا

مقدمة:

تعتبر الشركات متعددة الجنسية والشركات الصناعية والمؤسسات المالية والخدمية العملاقة من السمات المعاصرة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي أصبح يضع اقتصاديات الدول الإسلامية في حالة تبعية كاملة لهذا النظام الاقتصادي العالمي، حيث تمثلت هذه التبعية في زيادة حجم التبادل التجاري الدولي ليصل إلى حدود ٩-١٠ تريليون دولار مع نهاية القرن الماضي، وتمثلت أيضاً هذه التبعية في ظهور أساليب وأشكال إدارة أعمال دولية جديدة تستخدمها هذه الدول المتقدمة مما يجعلها أكثر سيطرة وإحكام قبضتها على اقتصاديات الدول الإسلامية عامة، والعربية خاصة، حيث أصبح اقتصاديات هذه الدول الإسلامية تابعة بكل مؤسساتها الإنتاجية والمالية والخدمية، مما يجعلها غير قادرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية وخاصة أسواق الدول المتقدمة نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع الشركات العالمية العابرة للقارات والشركات متعددة الجنسيات ومنتجاتها من النواحي المختلفة، مثل الجودة والسعر والإمكانات والأساليب التسويقية والتمويلية وغيرها.

لكن وبالرغم من هذا الواقع المؤلم الذي يحتاج إلى تغيير جوهري ومدروس على أسس علمية وموضوعية فإنه لا مهرب أمام شركات هذه الدول الإسلامية من إيجاد المخرج الذي يمكنها من الخروج من هذه التبعية البغيضة، وكيفية تحقيق الاستقلالية والتحول إلى الأسواق الخارجية وخاصة الأجنبية منها نظرا لوجود طاقات إنتاجية كبيرة معطلة وغير مستغلة وفوائض إنتاجية صناعية وزراعية لم يتم تسويقها بشكل أمثل، ناهيك عن توقع زيادة احتدام المنافسة مع هذه الشركات الخارجية متعددة الجنسيات والعابرة للقارات، حتى في الأسواق المحلية وخاصة بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتوقيع اتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوربي والتطبيق الكامل لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتفاقيات الثنائية مع العديد من الدول العربية والأجنبية والتي ستجعل أسواقنا الداخلية مفتوحة ومكشوفة أمام كافة التبادلات التجارية وأشكال التسويق السائدة في عالمنا المعاصر، مما يزيد من هذه التبعية الاقتصادية ويصعب حصول الاستقلالية عنها.

وهذا ما ترصده هذه الورقة في كيفية إحكام تبعية هذه الشركات متعددة الجنسيات والعابرة للقارات، لاقتصاديات الدول الإسلامية عامة والعربية خاصة، ووضع تصور لأبعاد استراتيجية الخروج من هذه التبعية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في إلقاء الضوء على دور الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق السيطرة والتبعية على اقتصاد الدول الإسلامية، وسبل مواجهة هذه التبعية والخروج منها لتحقيق الاستقلالية عنها.

أسئلة البحث:

يحاول هذا البحث الإجابة على التساؤل التالي:

«ما هو دور الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق السيطرة والتبعية على اقتصاد الدول الإسلامية، وسبل مواجهة هذه التبعية للخروج منها وتحقيق الاستقلالية عنها؟

ويمكن أن نفصل هذا التساؤل إلى أسئلة فرعية كالتالي:

1. ماهية الشركات المتعددة الجنسيات، وما هي خصائصها، وما هي عوامل انتشارها وأهدافها؟
2. ما مدى تأثير الشركات المتعددة الجنسيات وكيفية السيطرة وفرض التبعية على اقتصاديات الدول الإسلامية والعربية؟
3. ماذا يتوجب فعلة لمواجهة هذه التبعية والخروج منها؟

أهداف البحث:

1- التعرف على ماهية الشركات متعددة الجنسيات وما هي خصائصها، وما هي عوامل انتشارها وأهدافها.

2- إلقاء الضوء على مدى تأثير الشركات متعددة الجنسيات وكيفية سيطرتها وفرض تبعيتها على اقتصاديات الدول الإسلامية والعربية.

3- محاولة الوصول إلى رؤية واضحة لوضع تصور دفاعي للتصدي لهذه التبعية والخروج منها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الآتي:

- إلقاء الضوء على التطورات العالمية في منظمات الأعمال الدولية (الشركات متعددة الجنسيات).
- كشف جوانب التأثير وكيفية التبعية الاقتصادية التي تفرضها الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول الإسلامية.
- سبل وطرق التخلص من واقع هذه التبعية الاقتصادية تدريجياً وفق حلول بدائل إبداعية ابتكارية تساهم في تحقيق الاستقلالية

الاقتصادية للدول الإسلامية ووحدتها.

المنهجية المستخدمة:

يتبع الباحثين المنهج الاستقرائي التحليلي في هذه الورقة.

أولاً: ماهية الشركات المتعددة الجنسيات، وما هي خصائصها، وماهي عوامل انتشارها وأهدافها؟

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات هي أهم المنشآت الاقتصادية الخاصة في العالم والتي تؤثر على النظام الاقتصادي للدول، وهذا يعود بصفة أساسية إلى كبر حجم هذه الشركات وتعدد أنشطتها حول العالم، هذا من حيث الحجم أما من حيث مدى الانتشار فنجد أن الدولة تمارس سيادتها داخل حدودها السياسية فقط بينما الشركة متعددة الجنسيات تتحكم في كثير من الأنشطة الاقتصادية في عديد من الدول قد يزيد عددها على ٨٠ دولة وتنسق هذه الأنشطة على مستوى السوق الداخلي للشركة.

1- تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

تعددت وجهات النظر عند وضع تعريف ملائم للشركات متعددة الجنسيات، حيث أنها تساهم في الاقتصاد الدولي لكثير من الدول وتؤثر عليها، ولذلك اختلفت التعاريف طبقاً للخصائص المختلفة التي تم التركيز عليها عند صياغة كل تعريف، وسنتناول فيما يلي بعض المعايير الرئيسية التي تم استخدامها في وضع تعريف الشركات متعددة الجنسيات، ثم نعرض بعض هذه التعاريف بغرض التوصل إلى الخصائص الأساسية للشركات المتعددة الجنسية.

– المعايير المستخدمة في تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

يمكن تصنيف هذه المعاير إلى ثلاث نقاط أساسية كالآتي:

- **معايير تتعلق بهيكل المنشأة وتكوينها**

في هذا المعيار يتم الاهتمام على سبيل المثال بعدد البلاد التي تعمل بها المنشأة فإذا زاد عن عدد معين تصبح المنشأة متعددة الجنسية. وهناك بعض الكتاب يرى أن ممارسة الشركة لنشاطها في دولتين فقط يعتبر كاف لأن تعتبر الشركة متعددة الجنسية، وهناك عدد آخر من الباحثين يرى أنه من الواجب أن يكون الحد الأدنى للبلاد التي تعمل بها الشركة ستة حتى تصنف كشركة متعددة الجنسية. كذلك يرى البعض الاهتمام بملكية الشركة بمعنى أنه لكي تصنف الشركة كمتعددة الجنسية فلابد أن يشارك في ملكيتها أشخاص عديدون من جنسيات مختلفة وهناك من يضع اهتمام أكثر على الجنسيات المختلفة لأعضاء الإدارة العليا، فكلما تعددت جنسيات هذه المجموعة كلما أمكن اعتبار الشركة متعددة الجنسية.

- **معايير تتعلق بنسبة النشاط الدولي للمنشأة:**

تركز هذه المجموعة من المعايير على نسبة النشاط الدولي إلى إجمالي عمليات المنشأة مثال ذلك النسب التالية:

– نسبة المبيعات الدولية إلى إجمالي المبيعات.

– نسبة الدخل المحقق من العمليات الدولية إلى إجمالي دخل المنشأة.

– نسبة الأصول التي تملكها الشركة بالبلاد الأجنبية إلى إجمالي الأصول.

– نسبة العاملين الأجانب إلى إجمالي العاملين بالشركة.

ويلاحظ أن هناك صعوبة في الاتفاق على نسبة العمليات الدولية التي إذا حققتها الشركة يمكن تصنيفها كشركة متعددة الجنسية. فبعض الباحثين يرى أن هذه النسبة لا يجب أن تقل عن 10% والبعض الآخر يرى 20% وهو الحد الذي يجب الأخذ به، ونتيجة لذلك لا يوجد أساس موضوعي لتحديد هذه النسبة وبالتالي فهي تختلف طبقا لهدف الباحثين والظروف المحيطة بالبحث.

- **معاير تتعلق بسلوك الإدارة:**

وهذه المعايير تهتم بطريقة تفكير وسلوك الإدارة العليا للمنشأة بمعنى هل يفكر المديرين ويتصرفوا باعتبار أن السوق العالمي واحد متكامل أو ينظروا للأسواق نظرة محلية أو إقليمية محدودة، وهناك ثلاثة تصنيفات رئيسية في هذا المجال وهي كالآتي:

– الاتجاه نحو الذات Ethnocentric Attitude

ويقصد به أن الإدارة تنظر للأسواق العالمية من وجهة نظر الدولة الأم وتعتبر أن القيم والمعايير والأساليب الإدارية السائدة في دولة المنشأ هي الأساس ولابد أن تعمم في جميع مجالات أنشطتها حول العالم وبالتالي تتجاهل الفروق الموجودة بين الثقافات العالمية مثال ذلك أن تقوم الشركات الأمريكية بفرض أساليب الإدارة الأمريكية حول العالم.

– الاتجاه نحو الآخرين Polycentric Attitude

وفي هذه الحالة تهتم الإدارة العليا بالأساليب الإدارية للدولة المضيفة وتحاول تقليد هذه الأساليب واتباعها حرفياً دون أن تحاول التوفيق بين أساليب الدولة الأم وأساليب الدولة المضيفة ومثال ذلك الشركات الأمريكية العاملة في اليابان والتي تحاول اتباع أساليب الإدارة اليابانية حرفياً نظراً لاعتقادها أن هذه الأساليب متفوقة عن الأساليب الأمريكية.

- الاتجاه الدولي Geocentric Attitude

هذا الاتجاه يأخذ الحل المثالي بين الاتجاهين السابقين بمعنى أن الإدارة تبحث عن أفضل الأساليب والمفاهيم الإدارية الناجحة في الدولة الأم، وأيضاً تبحث عن المزايا الخاصة بالدولة المضيفة وتحاول أن تمزج الاثنين معاً بما يسمح للشركة بتحقيق التكيف مع البيئات المحلية المختلفة ودون أن تفقد عناصر لقوة الخاصة بثقافتها القومية ونظرياً يعتبر هذا الاتجاه هو أكثر الاتجاهات الثلاث ملائمة لإدارة الشركات متعددة الجنسيات.[106]

وبناءً على هذه المعايير يمكن تفهم التعريفات المختلفة للشركات متعددة الجنسيات طبقاً للخصائص المختلفة التي تم التركيز عليها عند صياغة كل تعريف، ومن هذه التعريفات ما يلي:

تعريف الشركات متعددة الجنسيات: (Multinational Enterprise)

- تعرف بأنها هي الشركات التي تخضع في ملكيتها تحت سيطرة جنسيات متعددة حول العالم، بحيث يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة أيضاً، وتمارس هذه الشركات نشاطاتها المختلفة في البلاد الأجنبيّة المختلفة، على الرغم من أن استراتيجياتها وخططها وسياساتها تكون موجهة للعمل في دولة معينة فيما تعرف باسم الدولة الأم، ولكن يتجاوز عمل هذه الشركات الحدود الوطنية الإقليمية للدولة الأم، ويتسع لدول أخرى تعرف باسم الدول المضيفة.[107]

- عرفها دافيد أدلمان بأنها «هي شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تتركز من خلال المركز الأم في إحدى الدول وتنقل نشاطاتها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها «[108]

- عرفها ريمون فرنون «الشركة المتعددة الجنسيات بأنها المنظمة التي يزيد رقم مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تملك تسهيلات أو فروع إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر»[109]

- وعرفها حسام عيسى بأنها «مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول كل منها نشاطاً إنتاجياً في دول مختلفة، تتمتع كل منها بالجنسية المختلفة، وتزاول كل منها نشاطاً إنتاجياً في دول مختلفة وتخضع لسيطرة شركة واحدة وهي شركة الأم، وهي التي تقوم بإدارة الشركات الوليدة كلها في إطار استراتيجية عالمية موحدة.[110]

- تم تعريف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها: «كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة، وتخطط لكل قراتها تخطيطاً شاملاً».[111]

- كما أن الأمم المتحدة وضعت لها تسمية عام 1974م تحمل اسم (الشركات عابرة القوميات) وأنشأت في الأمم المتحدة مركزاً بهذا الاسم يتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ثم أنشأت عام 1992م مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدراسة نشاط هذه الشركات.[112]

2- خصائص الشركات متعددة الجنسيات:

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

- تختص هذه الشركات بضخامة حجمها، كما أنها تتميز بتمثيلها لكيانات اقتصادية عملاقة، ومن المؤشرات التي تدل على ضخامة حجم هذه الشركات: حجم الاستثمارات، وحجم رأس المال، وتنوع الإنتاج، وارتفاع أرقام المبيعات وكذلك الإيرادات، بالإضافة إلى حجم الشبكات التسويقية التي تعمل لصالحها، وحجم الإنفاق العالي على البحث والتطوير، وكفاءة الهيكل التنظيمي والإداري.
- تختص هذه الشركات بالتنوع الكبير في الأنشطة، حيث تقوم سياسة الشركة على تنوع المنتجات التي تخرجها الشركة بهدف تقليل حجم الخسائر لأدنى درجة ممكنة، ففي حال حدوث الخسارة في أحد المنتجات التي تنتجها هذه الشركات يحدث ربح في المنتجات الأخرى، وبالتالي يسهم ذلك في تحقيق التوازن والربح العالي.
- من أهم الخصائص لهذه الشركات اتساع رقعتها الجغرافية داخلياً، كما أن من أكثر ما يميز هذا النوع من الشركات اتساع المساحة الجغرافية التي تغطيها خارجياً، بحيث توفر لها هذه الميزة إمكانيات هائلة في التسويق، وبالتالي تكون منتجاتها موجهة لعدد كبير من سكان العالم، ولعل استخدامها التكنولوجيا ووسائل الاتصالات الحديثة هو أحد العوامل المساعدة في انتشارها.
- المزايا الاحتكارية، حيث تكون هي الأولى والوحيدة والسباقة لأي نوع من الإنتاج؛ بهدف الحصول على الربح الوفير، وتكمن المزايا

106د. أشرف إمام سيف الدين، إدارة العمليات الدولية، قسم إدارة الأعمال – كلية التجارة – جامعة القاهرة، ص100

107 Tejvan Pettinger (30-3-2017), "Multinational Corporations: Good or Bad?" ،www.economicshelp.org, Retrieved 19-7-2018. Edited

108 موسى سعيد مطري وآخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2008، ص .179د

109 خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات في ضوء المعايير الدولية، دار البادية، الطبعة الأولى،2009، ص 135.

110 حسام الدين عيسى، الشركات متعددة الجنسيات، مؤسسة العامة للدراسات والنشر المعاصر، بيروت، لبنان، بدون سنة، ص 16.

111 بول هيرست وغراهام طومسون، ما العولمة الاقتصاد العالمي وامكانيات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسة عالم المعرفة، مطابع السياسية، الكويت، 2001.

112 عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998، ص 145.

الاحتكارية في كثير من الأحيان من خلال القدرة على توفير الاحتكار في أحد المجالات التالية: التمويل، والإدارة، والتكنولوجيا، وكذلك التسويق.[113]

- تعتمد على المدخرات العالمية في الأسواق العالمية عن طريق طرح الأسهم الخاصة بها في الأواق الناهضة وتستقطب رؤوس الأموال منها للاستثمار الأجنبي المباشر، على أن تلتزم كل شركة تابعة لها بتوفير أقصى تمويل لازم لها محلياً من خلال وسائل مختلفة.[114]
- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتعبة الكفاءات في مستوياتها الإدارية، حيث أنها لا تتقيد في التوظيف بتفضيل مواطن من دولة معينة على دولة آخري عند اختيار العاملين حتى في أعلى المستويات التنفيذية، وبذلك جنسية المنشأة في إدارتها ومستوياتها الإدارية المختلفة.[115]
- التركيز على الإدارة العليا كوحدة واحدة في وضع الخطة الاستراتيجية، ووحدة الاستراتيجيات المستخدمة، ووحدة الموارد المشتركة والتي تعتبر من العناصر الأساسية في فكر الشركات متعددة الجنسيات كأداة لإدارة هذه الشركات في تحقيق أهدافها ونواياها المستقبلية، حيث أن هذه الاستراتيجية المشركة تستوجب وجود شركة موجهة تقوم بتحديد الأهداف وتعمل على إنجازها وتقوم بتقييم النتائج، وذلك عن طريق ممارسة نوعاً من السيطرة على الوحدات المختلفة من أجل تحقيق خطتها الشاملة التي تمكنها من اقتناص الفرص، وزيادة الفوائد وتحقيق أعلى معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح، ومعدل الفائدة على رأس المال الذى يعد الميزة الأساسية للشركات متعددة الجنسيات.[116]

– إقامة التحالفات الاستراتيجية المختلفة؛ بهدف تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة، وتعزيز قدرتها التنافسية والتسويقية، بحيث تستفيد كل واحدة منها بالمزايا التي تملكها الأخرى.[117]

– التفوق والتطور التكنولوجي الذي يعد مصدراً أساسياً لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية، وذلك من خلال توفير العمالة المتخصصة، ورفع الاحتياجات التدريبية لكل العاملين في كل الأقسام المختلفة، ووضع الخطط التدريبية المناسبة لهم، الأمر الذي يسهم في تضيق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول المتقدمة والدول النامية.[118]

وبذلك فإن امتلاك التقدم التكنولوجي على كافة المنافسين ما هو ألا وسيلة لفرض سيطرتها على اقتصاديات الدول وأسواقها، حيث تلجأ هذه الشركات إلى الاتفاقيات الخاصة بمنح واستخدام البراءات والتي غالبا ما تتضمن ضغوطا اقتصادية وتجارية على المؤسسات والشركات الوطنية، بما يعيق ويقلل من حرية التصرف واستخدام وتطوير التكنولوجيا المستوردة.[119]

3- عوامل انتشار الشركات المتعددة الجنسيات وأهدافها:

يتضح لنا من الأسباب التي تفسر لنا ظاهرة توسع الشركات متعددة الجنسيات أنها تبحث دائماً عن أمرين مهمين، الأول هو أين مصادر المواد الأولية فتكون متاحة بسعر رخيص، والثاني هو الايدي العاملة الرخيصة والتي تتميز بدرجة ضعيفة من الحماية الاجتماعية لحقوقهم، وهذا بدوره يتوفر في معظم الدول النامية، وهذا ما يفسر توجه هذه الشركات الى التوسع والانتشار في الاستثمار بهذه الدول، معتمدة على قدرتها المالية والتكنولوجية الهائلة.[120]

ويمكن القول بأن أهم العوامل التي تساعد على تفسير انتشار الشركات متعددة الجنسيات تتركز في ثلاثة عوامل هي:

– تحرير السياسات المالية العامة للدول:

إن المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية وغيرها، ساهمت وبشكل كبير في تهيئة الأرضية في الدول النامية للشركات المتعددة الجنسيات من أجل القيام بانتشارها وتوسعها وغزو أسواقها، حيث نجد إنها تركز من خلال شروط منها المساعدات المالية للدول التي تعاني من أزمات اقتصادية، وعجز مالي على ضرورة الانفتاح على التجارة الدولية وتبني سياسة التحرير المالي، بدلا من سياسة الانغلاق، حيث تتضمن سياسة التحرير المالي فتح الأسواق المالية والسماح بدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة والغير مباشرة، واعطائها التسهيلات اللازمة للقيام بمشروعاتها الكبرى.[121]

113 "CHARACTERISTICS OF THE MULTINATIONALS", www.opentextbooks.org.hk,19-1-2016، Retrieved 19-7-2018. Edited.

114 عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق.

115 محمد محي مسعد، ظاهرة العولمة بين الأوهام والحقائق، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر 1999، ص61.

116 أحمد عبد العزيز وآخرون، شركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010، ص 124.

117 عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، مرجع سابق.

118 عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003، ص29.

119 محمد محي مسعد، ظاهرة العولمة بين الأوهام والحقائق، مرجع سابق.

120 علاء الدين ناطورية، العولمة وآثارها على دول العالم الثالث، دار زهران، عمان، الأردن، 2001، ص 67.

121 سيد طه البدوي، دور الشركات العابرة للحدود في في اجتذاب الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص 54.

- **التطور التكنولوجي والتغيرات المتسارعة:**

شكل التطور التقني والتكنولوجي بكل ما يحمله من تسارع في التغيرات العالمية في مجال الاتصالات والمواصلات من تزايدً في نشاطات هذه الشركات متعددة الجنسيات وسرعة انتشارها، وساهم بشكل كبير في انخفاض تكاليف النقل، فتطور الاتصالات والمواصلات ساهم سواء تعلق الأمر بنقل المواد الأولية والمنتجات الوسيطة أو بنقل المنتجات التامة الصنع، كما ساهم في نقل التكنولوجيا المعلوماتية، التي ساهمت أيضاً بشكل كبير في تطوير طرق الإنتاج، وساعدت الشركات في التقليص من المخاطر وتقاسم التكاليف مع الشركات المحلية في الدولة المستضيفة في إطار عقود الشراكة.

- **المنافسة العالمية المتزايدة:**

المنافسة العالمية المتزايدة تعتبر من العوامل الهامة في تزايد نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات وتوجهها نحو التوسع والانتشار، وذلك بسبب حدة الصراع على الأسواق المحلية تتجه تلك الشركات بنظرها إلى الأسواق الدولية، وخاصة في الدول النامية سعيا للاستفادة من الجوانب العديدة المرتبطة بإمكانيات تخفيض التكاليف التي تتحقق من الوصول للأيدي العاملة الرخيصة ومصادر المواد الأولية المنخفضة الثمن، مما يساعدها في زيادة الحصص السوقية لها، وبالتالي تحقيق أعلى نسب من العائد على الأموال المستثمرة.[122]

أهداف الشركات متعددة الجنسيات:

تتمثل أهدف الشركات متعددة الجنسيات في الآتي:

1- تعمل الشركات متعددة الجنسيات دائماً على تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة في مختلف دول العالم، عن طريق برامج الخصخصة التي تقوم بها حكومات تلك الدول، مما يؤدي إلى إهمال المصلحة العامة وتدهور بعض الخدمات العامة للمواطنين من الفئات الوسطى والدنيا، وزيادة نسبة الفقر وارتفاع نسبة الاحتكار للمشاريع مع ظهور حالة من التضخم.

2- تستهدف الشركات متعددة الجنسيات تعظيم الشراكات المقامة مع الشركات المحلية، مما يؤدي إلى عدم توفير إمكانيات التصنيع الحقيقي، حيث يكون هناك تباين واختلاف كبير بين كثير من الوحدات الإنتاجية لهذه الشراكات مع قطاعات الإنتاج القومي لهذه البلدان النامية، مما يؤدي إلى ضعف التكامل بينهما.

3- تستهدف الشركات متعددة الجنسيات تشجيع التطور الاقتصادي عبر قواعد النظام الرأسمالي العالمي، بالسلبيات التي عهدناها منه وهي أكثر من الإيجابيات، عن طريق إقامة بعض الصناعات ونقل التكنولوجيا الحديثة في البلدان النامية.[123]

4- تحقيق أقصى أرباح ممكنة، عبر أقصى استغلال لموارد هذه الدول المادية والبشرية.

5- تستهدف هذه الشركات جذب الأموال المستضعفة واستثمارها مباشرةً، من خلال الاقتصاد الرأسمالي الحر، حيث يتم تدوير الجزء الأكبر من عوائد هذا الاستثمار في الصناعات الرأسمالية عن طريق الاستثمار المباشر والغير مباشر. مما يؤدى إلى ضعف الشركات المحلية وعدم صمودها في المنافسة أمام الشركات متعددة الجنسيات.

6- فتح أسواق تنافسية جديدة لها عبر العالم في الدول النامية التي تقل فيها المنافسة، مع استنزاف موارد وثروات تلك الدول.[124]

ثانياً: تأثير الشركات المتعددة الجنسيات وكيفية السيطرة وفرض التبعية الاقتصادية على اقتصاديات الدول الإسلامية والعربية:

- أثرت الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول الإسلامية والعربية بشكل كبير، ومن هذا التأثير ما هو إيجابي وما هو سلبي، فقد كان لها دورا في تحقيق التنمية الشاملة في الدول النامية من خلال خلق فرص للعمالة، وتحسين مستوى الدخل، وارتفاع تحسين الإنتاجية، وكذا تنمية المنافسة المحلية، بكسر حدة الاحتكار المحلي لبعض الشركات الوطنية، وبالتالي زيادة حجم المنافسة بين الشركات العالمية سواء كانت وطنية أم أجنبية وهذا من الجانب الإيجابي، وعلى الوجه الآخر السلبي ظهرت بعض الآثار من خلال مساهمة تلك الشركات متعددة الجنسيات في عملية التنمية، حيث انها لا ترتبط بالتنمية الفعلية في الاقتصاد، لأنها لا ينتج عنها تطور حقيقي للنشاط الصناعي، كما أنها تعرض الصناعات الوطنية الناشئة في الدول النامية للخطر.[125]
- تتوقف درجة استثمار هذه الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الاقتصادية لهذه الدول بناءً على طبيعة الصناعات أو المجالات التي يتم الاستثمار بها، وعلى مستوى التقدم والنمو الاقتصادي لهذه الدول، أو قدرة هذه الأخيرة على توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات، حيث تتسابق هذه الدول الإسلامية والعربية النامية لتقديم الحوافز بهدف تشجيع عمل هذه الشركات، كالإعفاءات الضريبية، وتخفيض الرسوم الجمركية، وتحرير الشركات من القيود على تحويل أرباحها للبلد الأم، والسماح لها باستيراد ما يلزم من مواد

122 بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية المتعددة الجنسيات – حالة قطاع البترول، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2009، ص 73.

123 عمر صقر، مرجع سابق، ص 202.

124 سيد طه البدوي، مرجع سابق، ص 95

125 أحمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سابق، ص 127،128.

وسلع دون ضرائب أو رسوم.[126]

- غالبا ما تحصل الشركات متعددة الجنسيات على شروط استثمار مجحفة بحق الدول الإسلامية والعربية النامية في عدد كبير منها، يحقق أرباحا كبيرة للشركات المتعددة الجنسيات، ويهدد الاستقلال الاقتصادي لهذه الدول النامية، ويستنزف مواردها الوطنية ويضعف إمكانات التنمية الذاتية فيها، ويخفض معدل نمو دخل الأفراد بها.[127]
- أثرت الشركات متعددة الجنسيات على تدفق رؤوس الأموال بشكل كبير وضخم إلى الدول النامية لسد فجوة احتياج تلك الدول لتمويل مشروعاتها التنموية وبين حجم مدخراتها الحقيقية.[128] وتم ضخ رؤوس الأموال إلى الدول النامية خلال السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي حتى بلغت 62 بليون دولار، وبلغ مجموع أرباح تلك الأموال المحولة إلى 139.7 بليون دولار خلال الفترة نفسها، وهذا يعني أن كل دولار تم استثماره من هذه الشركات متعددة الجنسيات عاد عليها بأرباح 2.3 دولار.[129]
- تؤثر الشركات متعددة الجنسيات على ميزان المدفوعات في الدول الإسلامية والعربية النامية بشكل كبير حيث تحدث خلال كبير في توازن ميزان المدفوعات بسبب التحولات الرأسمالية اللازمة للاستثمار المباشر، يقابلها على الجانب السلبي تحويل عائد الاستثمارات القائمة، فضلا عما يؤدي إليه فروع هذه الشركات في زيادة التصدير والاستيراد، كما تؤثر الشركات المتعددة الجنسيات تأثيراً سلبياً على نمط استهلاك المجتمعات في الدول المضيفة، حيث تخلق أنماط جديدة للاستهلاك لدى أفراد المجتمع (مجتمع استهلاكي) مما يجعلها تقلل من السلوك الادخاري للمجتمع الذي بدوره يقلل من النمو الاقتصادي الحقيق لتلك الدول، بالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي لا يعني بالضرورة تشيد مشروع جديد، وإنما الاستيلاء على مشاريع وطنية أحيانا، وقد أكدت إحدى الدراسات أن الشركات المتعددة الجنسيات تربح سبعة دولارات مقابل كل دولار واحد تستمره في الدول النامية، ويتم تحويلها كلها إلى الدول الكبرى ويتجمع الفائض بيد قلة على حساب فئات ملايين المحرومين.[130]
- تؤثر الشركات متعددة الجنسيات تأثيراً سلبياً على هيكل الأجور والتشغيل، حيث تستفيد من التدني في أجور العمال بالدول الإسلامية والعربية النامية وغالباً ما يتم ممارسات لا أخلاقية بحقوق الانسان كالحريات والعدالة والمساواة، ومع الأسف الشديد يتم هذا بمساعدة بعض أفراد من مديري إدارة الموارد البشرية من هذه الدول النامية ممن يتقربون إلى الإدارة العليا في هذه الشركات متعددة الجنسيات بظلم إخوانهم العاملين في وضع هيكل أجور متدني، هذا بالإضافة إلى ضعف المهارات التقليدية لدى العاملين بسبب التكنولوجيا المستخدمة.[131]
- يظن البعض من رجال الاقتصاد بأن الشركات متعددة الجنسيات أنها تؤثر تأثيراً ايجابياً على الدول النامية بقل وتوزيع وإنتاج التكنولوجيا الحديثة، وهذا ما يتعارض مع الواقع المرصود من نشاطات هذه الشركات في نقل التكنولوجيا المتقادمة التي قررت الاستغناء عنها في الدول الأم، كما تحصل على ثمن باهظ لما تقدمه من معرفة فنية، سواء كانت هذه المعرفة والتكنولوجيا ملائمة أو غير ملائمة لظروف وبيئة الاقتصاد الوطني، والمجتمع وقيمة الحضارية السائدة في تلك الدول المضيفة، وهذا ما أدى آثار سلبية على اقتصاديات تلك الدول النامية وخضوعها إلى الدول الأم صاحبة هذه الشركات متعددة الجنسيات في قرارتها الاقتصادية ومن ثم السياسية.[132]

ثالثاً: ماذا يتوجب فعلة لمواجهة هذه التبعية والخروج منها:

مما سبق يتضح لنا كيفية السيطرة من الشركات متعددة الجنسيات بحجمها الكبير وضخامة رؤوس أموالها وتوسع أنشطتها وتفوقها التكنولوجي والتقني على اقتصاديات الدول المضيفة، ومن ثم السيطرة على قرارتها السياسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فهي تحاول نقل نشاطها من الدول الأم إلى الدول المضيفة من خلال فروعها، وتتوغل في أسواق تلك الدول المضيفة وتغرقها بالسلع الاستهلاكية التي توجه سلوك المجتمعات فيها إلى أن تكون مجتمعات استهلاكية أكثر منها إنتاجية، كما تسعى إلى فك القيود واطلاق الحريات لحركة رؤوس الأموال خارج حدود الدول دون رقابة أو قيد، لذا يتوجب علينا محاولة الوصول إلى رؤية واضحة لوضع تصور دفاعي للتصدي لهذه التبعية والخروج منها.

ويقترح الباحثين بعض التوصيات التي ممكن أن يتشكل منها تصوراً استراتيجياً مبدئياً للخروج من هذه التبعية فيما يلي:

1- التصدي للشركات متعددة الجنسيات في استغلالها للثروات والموارد الطبيعية للدول المضيفة بأسعار زهيدة، وذلك بأن يتم بيعها لها وفق الأسعار العالمية المتعارف عليها لتلك الموارد، وتكون الاستفادة لهذه الشركات بسهولة استخراج هذه الثروات وقلة ثمن نقلها بالإضافة

126 هدرسون جون، هرند مارك، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة منصور طعمة ومحمد علي عبد الصبور، دار المريخ، السعودية، 1987، ص 234.
127 هانز بيتر مان، هارالد شومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس على، مراجعة رمزي زكي، عالم المعرفة، الكويت، 2003، ص 20.
128 عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 305.
129 زكي رمزي، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، دار الرازي، بيروت، لبنان، 1989، ص 35.
130 أحمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سابق، ص 129.
131 عبد السلام أبو قحف، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، منشورات الجلي، ط2، بيروت، لبنان، 2003، ص 464.
132 عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 130.

إلى جودتها المتميزة في بعض الإمكان.

2- حفظ حقوق العاملين المحلين بتلك الشركات وفق هيكل أجور يتناسب ويقترب مع الكفاءات والخبرات الفنية العالمية، وضمان العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات مع العاملين الأجانب لهذه الشركات.

3- التأكد من أن المشروعات والاستثمارات المقامة من الشركات متعددة الجنسيات والتكنولوجيا المستخدمة في الدول المضيفة تتناسب مع بيئة هذه البلدان المضيفة، وتتوافق مع احتياجاتها الاقتصادية التي تحقق لها نمواً اقتصادياً حقيقياً يعود بالنهاية على زيادة معدلات النمو، وزيادة الدخل القومي لدى هذه البلدان.

4- عدم السماح للشركات متعددة الجنسيات بمخالفة القوانين والتشريعات للدول المضيفة بحجة تقديم التسهيلات والمساعدات لها، كمخالفة قوانين الاستثمار الأجنبي أو السياسات الضريبة والتجارية المتعلقة بالعمل وسياسات الأسعار أو القانون الداخلي الخاص بالتعويض في حالة التأميم، مما يفتح مجالاً كبيراً للرشوة والفساد الذي يؤدى إلى نهب وسرقة ثروات وموارد الدول المضيفة.

5- عدم السماح للدول الأم للشركات متعددة الجنسيات بالتدخل المباشر أو الغير مباشر في القرارات الاقتصادية أو السياسية للدول المستضيفة بما يتوافق مع مصالحها الخاصة.

6- التأكيد على قبول هذه الشركات متعددة الجنسيات بقبول اللجوء للمحاكم المحلية للبلدان المضيفة في حالات النزاع، وعدم اللجوء للمحاكم الدولية.

7- دعم الصناعات المحلية من حكومات الدول المضيفة بامتيازات تجعلها تستمر في الحفاظ على حصة سوقية في الأسواق المحلية تساعدها على النمو والاستمرارية.

8- تفعيل القوانين والإجراءات التي تحقق الرقابة والمتابعة لحركة رؤوس الأموال الضخمة خارج حدود البلاد المضيفة.

9- الاشتراط على الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل بالدول المضيفة بتعزيز حصتها في المسؤولية المجتمعية بالمساهمة الاختيارية لهذه الشركات في التنمية المجتمعية من خلال تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية الاقتصادية والاجتماعية مثل حماية البيئة، الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية أو مجالات تنمية أخري، التعليم الفني، التدريب والبحث العلمي.

المصادر والمراجع

- أشرف إمام سيف الدين، إدارة العمليات الدولية، قسم إدارة الأعمال –كلية التجارة – جامعة القاهرة.
- موسى سعيد مطري وآخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2008.
- خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات المتعددة الجنسيات في ضوء المعايير الدولية، دار البادية، الطبعة الأولى،2009.
- حسام الدين عيسى، الشركات متعددة الجنسيات، مؤسسة العامة للدراسات والنشر المعاصر، بيروت، لبنان، بدون سنة.
- بول هيرست وغراهام طومسون، ما العولمة الاقتصاد العالمي وامكانيات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسة عالم المعرفة، مطابع السياسية، الكويت، 2001.
- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1998.
- محمد محي مسعد، ظاهرة العولمة بين الأوهام والحقائق، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر 1999.
- أحمد عبد العزيز وآخرون، شركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010.
- عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2003، ص29.
- علاء الدين ناطورية، العولمة وآثارها على دول العالم الثالث، دار زهران، عمان، الأردن، .2001
- سيد طه البدوي، دور الشركات العابرة للحدود في في اجتذاب الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005.
- بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية المتعددة الجنسيات – حالة قطاع البترول، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،.2009
- هدرسون جون، هرند مارك، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة منصور طعمة ومحمد علي عبد الصبور، دار المريخ، السعودية،

1987.

- هانز بيتر مان، هارالد شومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس على، مراجعة رمزي زكي، عالم المعرفة، الكويت، 2003.
- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
- زكي رمزي، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، دار الرازي، بيروت، لبنان، 1989.
- عبد السلام أبو قحف، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، منشورات الجلي، ط2، بيروت، لبنان، 2003.
- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.
- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 130.

البحث الرابع: الشركات المتعددة الجنسيات وسؤال التحرر الاقتصادي
(مظاهر الهيمنة وسبل الانعتاق)

د زيد أحمد العزكي، جامعة غازي عنتاب، وهشام البداوي، طالب دكتوراه جامعة صباح الدين زعيم

1. المقدمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى، وآله وصحبه ومن اقتفى، أما بعد:

تعتبر الشركات متعددة الجنسية من أهم كيانات الاقتصاد العالمي، ويقدر عددها الآن بعشرات الالآف، كما أنها تحتل موقعا أكثر قوة لم تعرفه من قبل، وتسيطر على الاستثمار الأجنبي المباشر، تستحوذ الشركات المتعددة الجنسيات، على 80٪ من مبيعات العالم، كما أن إنتاج 600 شركة فقط، منها يقارب 25٪ من القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالميا [133]، لذلك ترتهن رقاب الملايين من البشر، للقمة العيش منها، وبما تجود به أيدي تلك الشركات، بل وترتهن سياسة العديد من الدول وحكوماتها، لقرارات ومصالح تلك الشركات،

والدول الإسلامية، والاقتصادات الإسلامية ليست استثناء من تلك الهيمنة، والشواهد كثيرة على ذلك...لذلك فالحاجة إلى التحرر من التبعية تلك، أولى الأولويات لخير أمة أخرجت للناس، وتحرير الاقتصاد من التبعية واجب، بل هو من أوجب الواجبات، ومقدمة وشرطا في معادلة تحرير الأمة، وما يتم الواجب به، فهو واجب.

2. أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في كونه يتطرق إلى أحد المواضيع المهمة والاستراتيجية، في معادلة تحرير الأمة والمتمثل في الانفكاك من قيد التبعية الاقتصادية، والتأسيس لاقتصاد الكفاية والاعتماد على الذات، فمن لا يملك قوت يومه لا يملك قراره واستقلاله، والأحداث الجارية شاهدة على ارتهان خبز عدد من الدول الإسلامية لمعادلات حرب روسيا على أوكرانيا الجارية رحاها.

لذلك، وبعون من الله تعالى، سنسلط الضوء على أوجه هيمنة الشركات تلك، ثم نعرض مقترحات والتي من شأنها، توفير حلول ومقترحات وإجابات لضرورات الانعتاق من اقتصاد التبعية، هذا فضلا عن العائد الاستراتيجي، الذي يضمن تنافسية أفضل ومستقبلا أرحب للاقتصادات المحلية المرتكزة لاقتصاد التمكين والكفاية.

3.مشكلة الدراسة

في ظل الهيمنة الاقتصادية المتسارعة للشركات المتعددة الجنسيات، والتي ترزح تحت ثقلها اقتصادات الدول النامية، وبما فيها اقتصادات الدول الإسلامية، صار لزاما البحث عن الوسائل والخطط الاستراتيجية للانعتاق من ربقة تلك الشركات، وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ماهو دور الشركات متعدد الجنسيات في التبعية الاقتصادية، وما هي سبل التحرر الاقتصادي ؟

كما تندرج تحت هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المقدمات الآنية والمقاصدية، لأفق للتحرير الاقتصادي؟
- ماهي مظاهر هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا؟
- ماهي الحلول والبدائل المقترحة، في أفق الانعتاق من سياسات التبعية الاقتصادية؟

4.أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى:

-توضيح المقدمات المقاصدية للتحرير الاقتصادي،

- التعريف بالشركات المتعددة الجنسيات، وبيان مظاهر هيمنتها الاقتصادية.
- اقتراح بدائل وحلول عملية، يمكنها المساهمة في إيجاد مداخل للتحرر من الهيمنة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات.

5.أسباب اختيار موضوع الدراسة:

-شعور الباحث بأهمية الموضوع والحاجة الملحة إليه، في ظل الهيمنة المطلقة للشركات العابرة للقومية، مقابل انتكاس الاقتصادات الإسلامية؛ وارتهانها لسياسة تلك الشركات.

- أهمية الموضوع باعتبار التحرير الاقتصادي المرتقب للاقتصادات الإسلامية، وبما هو مقدمة لتحرير الأمة الشامل.

6.منهج الدراسة

بالنظر إلى طبيعة الموضوع ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والإحاطة بمختلف جوانبها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف حيثيات الدراسة وتطورها، وكذا المنهج الاستقصائي لعرض معطيات الدراسة، من مظانها.

133خيرة بلي، تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية،2021

7.الدراسات السابقة:

جل الدراسات السابقة، تعرضت لتوصيف واقع الشركات المتعددة الجنسيات، من حيث أهميتها والحاجة إليها، في حين أغفلت الكلفة الإنسانية لتلك الشركات..، في حين ذهبت دراسات أخرى إلى بيان الوجه الثاني لتلك الشركات، دون، بحثها في جانب المقترحات العملية، التي تتجاوز الحديث عن والتوصيف، إلى المساهمة في اقتراح الحلول والبدائل العملية، وهو موضوع دراسة الباحث.

وفيما يلي عرض لأبرز الدراسات، التي تعرضت للموضوع:

1.7 كتاب (جون ميدلي، ترجمة بدر الرفاعي، 2011) بعنوان:» نهب الفقراء، الشركات عابرة للقومية واستنزاف موارد البلاد النامية «[134]

تتميز هذه الدراسة، بالغنى المعرفي والكم المعلوماتي، باعتبار الكاتب عمل أكثر من 10 سنوات في عدة شركات عابرة للقومية، مما جعله على دراية تامة بخفايا هذه الشركات، وهو ما يعطي كتابه أهمية خاصة. قدم الكاتب في مطلع كتابه نقدا لأسلوب تقييم الأنشطة الاقتصادية بشكل عام، ورأى أن التكلفة الرئيسة التي تقوم عليها الشركات العابرة للقومية هي التكلفة الإنسانية.

لذا سعى الباحث، للارتكاز على هذه الدراسة من جانب إبراز صورة هاته الشركات، بخلاف ما يروج له البعض..، مع اقتراح إجراءات عملية تلامس واقع المجتمعات الإسلامية، وتفي بغرض التحرر من قيود تلك الشركات.

2.7 دراسة (خيتاوي، 2017م) بعنوان: « الشركات المتعددة الجنسيات، والعلاقات الدولية»

ركزت هذه الدراسة بعد تعريف الشركات المتعددة الجنسيات وأهدافها وآلياتها، على جشع تلك الشركات العابرة للقومية، مع بيان أن ما تعطيه باليد اليمنى، تأخذه باليد اليسرى أضعافا مضاعفة، لكن هذه الدراسة اقتصرت على وصف واقع الحال، دون التطرق لحلول وسبل الانفكاك من قبضة هذه الشركات

لذلك، سعى الباحث لاقتراح بدائل وطرق للتخلص من تلك الشركات المهيمنة.

3.7 دراسة (أبن شايب، سعدي، 2019) بعنوان: دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة» [135]

أكدت هذه الدراسة، حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى المرافقة والاصطحاب من خلال، الاهتمام بحاضنات الأعمال، وقد بين الباحث جانبا مهما مما يجب أن تضطلع به هذه الحاضنات من مسؤوليات اتجاه هذه المشاريع، لكنها أغفلت من جانب آخر، الاهتمام بالمشاريع المتناهية في الصغر باعتبارها مكملا أساسيا للمشاريع الصغيرة، والمتوسطة.

وقد أبرز الباحث القيمة المضافة لهذه المشروعات، بديلا استراتيجيا للشركات المتعددة الجنسيات.

8.أهم ما يميز الدراسة عن الدارسات السابقة

جاءت هذه الدراسة للمساهمة في إبراز الوجه الآخر للشركات المتعددة الجنسيات متجاوزة في ذلك ما تذهب إليه عادة بعض الدراسات الأكاديمية من حيث توصيف تلك الشركات بالنفع والإيجابية ...، حيث تطرقت إلى توضيح وجوه من أوجه الهيمنة، مع بيان الحاجة إلى التحرر من ربقتها، ومن خلال بيان الحاجة إلى التحرر من ربقتها ثم الإجابة عن سؤال الكيف، من خلال طرح بدائل وحلول خلافا للدراسات السابقة، مرتكزة إلى مباحث مختصرة ومركزة تحقيقا لأهداف الدراسة.

9.خطة الدراسة

في ضوء ما تقدم، قسم الباحث الدراسة إلى ثلاثة مباحث، فتناول في المبحث الأول مقدمات من أجل التحرر الاقتصادي، ثم في المبحث الثاني تناول الدراسة مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للقومية مع بيان خصائصها، ثم بين بعدها، مظاهر هيمنة تلك الشركات على اقتصاديات الدول النامية، ومنها اقتصاديات الدول الإسلامية، وفي مبحث ثالث تم التطرق لطرح بدائل للتحرر الاقتصادي من قبيل الحاجة للاهتمام بالحاضنات والمسرعات المالية بماهي مشاتل للشركات الناشئة، وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمتناهية في الصغر، في أفق التحرر والتمكين الاقتصاديين.

المبحث الأول: مقدمات من أجل التحرر الاقتصادي

في خضم الحديث المتزايد، عن بناء اقتصاد القوة، والذي تدعو إليه الحاجة في سياق الدعوة إلى الاستقلال الاقتصادي للاقتصادات الإسلامية، فإنه لابد من مقدمات أصيلة تفتل في حبل التحرر الاقتصادي المنشود

1. التقوى والصلاح مفاتيح الكفاية الاقتصادية

يرتبط مفهوم الكفاية الاقتصادية، في الفقه الإسلامي، بحضور الاسباب الشرعية، الواجب إتيانها، وهي من باب الحكمة البشرية، التي يطلب للمؤمن، البحث عنها، واستقصاء مضانها، إذ الحكمة ضالة المؤمن، أنى وجدها، فهو أولى بها، كما ترتبط الكفاية في الآن ذاته، بالتوكل على الله تعالى، وطلب التوفيق و العون منه وطرق أبواب فضله تعبدا وافتقارا، وهو جانب أساس في معادلة الكفاية الاقتصادية.

لذلك، فمن عوامل نمو الاستثمار إلى جانب العمل والأخذ بالأسباب طاعة الله تعالى بالاستغفار، وتقوى الله بصلة الارحام، والمحافظة بصفة عامة

134جون ميدلي، نهب الفقراء، الشركات عابرة للقومية واستنزاف موارد البلاد النامية، ترجمة بدر الرفاعي، ط1، 2011، ص53

135 ابن شايب، سعدي « دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «من مجلة التنمية الاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 4االعدد06، 2019

على شعائر الإسلام، وقد قرن الله تعالى في العديد من آيات القرآن الكريم بين الاستغفار وتقوى الله وجلب الارزاق، لأن في ذلك كفاية له من كل مؤونة، وفتح لأبواب الرزق من حيث يحتسب العبد، ومن حيث لا يحتسب، وتحقيقا للبركة والرفاه، وإلى هذا أشار القرآن الكريم في قوله تعالى :« فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا « [136]وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه يمتعكم متاعا حسنا إلى أجل مسمى ويؤت كل ذي فضل فضله «[137] إن الله بلغ أمره، قد جعل الله لكل شيء قدرا «[138]، وقوله تعالى» ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض «[139] .

وعن عبد الله بن عباس عن النبي ﷺ أنه قال :من لزم الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجا، ومن كل ضيق مخرجا، ورزقه من حيث لا يحتسب» [140]وعن ثوبان، أن رسول الله ﷺ قال :« إن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه»[141]

كما أن صلة الأرحام وسيلة فعالة من وسائل بسط الرزق ففي الحديث: «من سره أن يبسط له في رزقه أو ينسأ له في أجله فليصل رحمه».[142]

كما أن المحافظة – عموما – على شعائر الإسلام من وسائل توسيع الأرزاق والبركة فيها، فالمستثمر المسلم في ظل نظرته للدنيا بأنها مزرعة للآخرة ومسؤوليته عن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، لا تشغله استثماراته عن واجباته الدينية، عن ذكر الله، وعن الصلاة وإيتاء الزكاة والحج، وبر الوالدين، وصلة الأرحام، والإحسان إلى الناس، ومراعاة حقوق الأخوة في الإسلام، وحقوق الجيران، والقناعة بالحلال، وعدم التطلع إلى الحرام، والإثراء على حساب الآخرين ...إلخ.

فالمستثمر المسلم لا يشغله معاشه عن معاده، فيكون عمره ضائعا وصفقته خاسرة، وما يفوته من الربح في الآخرة لا يفي به ما ينال في الدنيا، فيكون اشترى الحياة الدنيا بالآخرة، فالعاقل ينبغي أن يشفق على نفسه، وشفقته على نفسه بحفظ رأس ماله، ورأس ماله دينه وتجارته فيه، يقول معاذ بن جبل في وصي ''إنه لا بد لك من نصيب في الدنيا وأنت إلى نصيبك من الآخرة أحوج، فابدأ بنصيبك من الآخرة فخذه، فإنك ستمر على نصيبك من الدنيا فينظمه لك انتظاما، قال الله تعالى «ولا تنس نصيبك من الدنيا»[143]

2. حفظ المال بين مقاصد الشريعة ومطالب الشريعة

حفظ المال من قوام كليات الشريعة، فهو أحد الضروريات الخمس التي جاءت الشريعة برعايتها، وهي :حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وحفظ المال من الأهمية بمكان لباقي الضروريات لقدرته على المساهمة في تحقيقها، فالمال فضلا عن أهميته في تحقيق أركان الإسلام، فالصلاة تحتاج إلى ملبس لسد العورة؛ ومسجد للصلاة فيه، والمال هو من يوفر ذلك، والزكاة قوامها على المال، وسهم المؤلفة قلوبهم في الزكاة له قدرة كبيرة على تأليف القلوب والدخول في الإسلام، والصيام يحتاج للمال إفطارا وسحورا، والحج من موجباته الاستطاعة وفي مقدمتها الاستطاعة المالية ..لمالية... إلخ[144] .

وأصل حفظ المال، من قوله تعالى :«يأيها الذين امنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالبطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم»[145] وقول النبي ﷺ في خطبة حجة الوداع :«إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا ا شهركم هذا في بلدكم هذا» [146]وقوله :«لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس « [147]وقوله :« من قتل دون ماله فهو شهيد»[148]

وهو تنويه بشأن حفظ المال وحافظه، وعظم إثم المعتدي عليه، وإذا كان ذلك حكم حفظ مال الأفراد، فحفظ مال الأمة أجل وأعظم.

ونظام نماء الأموال وطرق دورانها هو معظم مسائل الحاجيات كالبيع والإجارة والسلام ...والمقصد الأهم هو حفظ مال الأمة وتوفيره لها، وأن مال الأمة لما كان كلا مجموعها، محصول حفظه يكون بضبط أساليب إدارة عمومه، ويضبط أساليب حفظ أموال الأفراد، وأساليب إدارتها، فإن حفظ المجموع يتوقف على حفظ جزئياته، الأمة؛ لأن منفعة .وإن معظم قواعد التشريع المالي متعلقة بحفظ أموال الأفراد، وآيلة إلى حفظ مال المال الخاص عائدة إلى المنفعة العامة لثروة الأمة، فالأموال المتداولة بأيدي الافراد تعود منافعها على أصحابها، وعلى الأمة كلها، لعدم انحصار الفوائد المنجزة إلى

136 سورة نوح الأية 10-12
137سورة هود الأية 3
138سورة الطلاق الأية 2-3
139سورة الأعراف الأية 196
140رواه أبو داود لحديث المذكور رواه أبوداود (1518) والنسائي في الكبرى 118/6
141 رواه ابن ماجه (4022)، والنَّسائي في''الكبرى'' 6/118 ، وأحمد277 /5)
142 حدبث متفق عليه.
143سورة القصص الآية :77
144أشرف دوابه، الاقتصاد الإسلامي في ضوء مقاصده، دار المقاصد 2014،
145سورة النساء: الآية 29
146أخرج البخاري ومسلم
147متفق عليه
148أخرجه مسلم

المنتفعين بدوالها، وقد أشار إلى ذلك قوله تعالى:»ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما «[149]، فالخطاب للأمة أو لولاة الأمور منها، وأضاف الأموال إلى ضمير غير مالكيها؛ لأن مالكيها عناهم السفهاء المنهي عن اتيانهم إياها، وقوله» التي جعل الله لكم قيما «، يزيد الضمير وضوحا ويزيد الغرض تبيانا؛ إذ وصف الأموال بأنها مجعولة قياما لأمور الأمة.[150]

هذه الأموال التي أمرنا شرعا بالحفاظ عليها من التبذير، ومن سفه السفهاء، هي من صميم الأموال، المملوكة لأصحابها، وفي حوزة مالكيها، فالاهتمام ينصرف للحفاظ عليها وجوبا حالا ومآلا ومقصدا، لذلك فحفظ هاته الأموال من جملة مقاصد الشريعة.

وفي مقابل ذلك، هناك من أموال الأمة والأفراد ما ليس في اليد، وحكمه في يد الآخرين، ولا تجري عليه الصيغة الحفاظية لمقاصد الشريعة، بل يأتي بصيغة مطالب الشريعة، التي تلزم ولاة الأمور، وعموم الأمة بالاجتهاد لاسترداد مقدرات الأمة أموالا وأعيانا، ومن جملة هاته الأموال، ما تستنزفه الشركات المتعددة الجنسيات، تحت عناوين عدة، من قبيل الخصخصة إضافة لما يتم تهريبه وإيداعه في المصارف الأجنبية.... فهذا يأتي في سياق مطالب الشريعة

يقول الأستاذ عبد السلام ياسين رحمه الله، « فجدير بنا أن نعبر عن مقاصد الشريعة في صيغ مطلبية لا حفاظيه، فنقول: مطالب الشريعة هي كذا وكذا. وجدير بنا ونحن نخطط لإنزال أحكام الشرع منازل الشرف والعزة وننظر إلى الأمر الإلهي من زاوية الطلب لا من زاوية الحفظ، أن نذكر الوسائل التربوية والعلمية والمادية الجهادية القادرة على تحقيق مطالب الشرع. وأن نبحث عن الكيان الجماعي المكلف بالنهوض إلى هذه المطالب، وعن طريقه وأولويات ما يطلب، وعن العراقيل في وجهه، وعن العالميات الجاهلية التي تتحدى عالمية الإسلام وتنازعه في بقائه، وعن مراحل الطلب وثقل الحمولة وسرعة الزمان.[151]

3. المشكلة الاقتصادية بين مفهومي الندرة والوفرة

في هذه الفقرة نورد ما تفرد به الاقتصاد الإسلامي، مما ليس له نظير عند أية مدرسة اقتصادية، من خلال تحليل لرائد وخبير، في الاقتصاد الإسلامي، الدكتور عيسى عبده إبراهيم.

يقول رحمه الله «ليست الندرة أصلا من أصول الخلق وإنما هي مجرد ظاهرة ترجع إلى أسباب يدركها كل اقتصادي على قليل من التأمل، وأهم هذه العوامل التي تؤدى إلى وجود هذه الظاهرة وتعميقها ما يلي:

أ-عجز الإنسان عن الإفادة بما في الأرض من طيبة خدمة ..ذلك أن الإنسان وإن تجمع في تنظيم ناجح يظل محدود القدرة فهو لا يستطيع مثلا أن يفيد بما في الأرض من شجر ومع ذلك يقل المعروض من الشجر ومن الماء، بسبب عجز الإنسان عن الإحاطة وعن التنظيم إلى المستويات الكافية لاستيعاب ما خلقه الله للجنس البشرى

ب – في هذا المخلوق الآدمي قدر من الغرور وهو عادة يبالغ في تقدير ذاته وقيمته ولذلك يميل إلى التباطؤ والدعة بقصد التقليل من تضحياته، وبعبارة موجزة إذا استطاع أن يقعد عن طلب الرزق نهائيا وأن ينهم في الوقت ذاته بكل ما يرغب فيه فإنه لا يتردد ..ولعل معظم الناس على هذه الحال إلا من فهم الأمانة ومعنى تقوى الله وقليل ما هم ..إذن يقعد الناس عن طلب الرزق طلبا للراحة ويتنافسون في الحصول على المزايا ومن ثم تكون الندرة.

ج- يتلف الناس كثيرا مما ينتجونه بتوجيهه إلى مالا يسهم في الرفاهية الاقتصادية كإنشاء أجهزة الدمار وأدوات التخريب كالأسلحة بأنواعها وهي مشهورة ..وبما ينفقون في مشروعات غيرها أولى بالتقديم كغزو الفضاء، وبما يثيرون من حروب باغية يدعى القادة والساسة أنها حروب دفاعية والحق أنها اعتداء وظلم، كما هو ثابت في تاريخ الامبراطوريات القديمة والمعاصرة هذا كله إتلاف لجانب مما يتم إنتاجه رغم قلته النسبية.

وبعد هذا كله يبقى قدر من السلع والخدمات يتظالم الناس في قسمتها فتجد التزيد في ناحية إلى حد الإتلاف وتجد الحرمان في نواح أخرى إلى حد الهلاك جوعا ..ولقد بلغت الجرأة بعلماء الاقتصاد حدا مذهلا عندما نراهم يبررون إتلاف المحاصيل بقصد المحافظة على مستويات الأسعار وضمان أكبر احتكار يمكن الوصول إليه.

وفي مقابل ذلك، نجد أفواجا من يعدون بالملايين يعيشون إما عند مستوى الكفاف وإما تحت الأوبئة ..وبانتشارها تعم الناس جميعا، ومن مترفين ومحرومي ..قال تعالى:» يأيها الناس إنما بغيكم على أنفسكم متاع الحياة الدنيا ثم إلينا مرجعكم بما كنتم تعملون»

يخلص مما تقدم أن الندرة النسبية ظاهرة لا شبيهة فيها ..فهي قائمة، ولكن أسبابها التي تقدم ذكرها تنفى أن تكون أصلا من أصول الخلق .أي أن تكون من ضوابط الخلق، وتم التنبيه إلى أن الوفرة التي نريدها هي وفرة مطلقة ووفرة نسبية كما أن الندرة التي نراها ظاهرة اقتصادية هي ندرة نسبية وحسب وعلاجها أو تخفيفها ميسور إذا أحسن الناس التصرف بأن يبذلوا الجهد غاية الجهد في سبيل كسب المعاش، ... وإذا حرصوا على العدل في التوزيع ..والتوزيع اصلاح اقتصادي مستقر يراد به إعطاء كل عامل من عوامل الإنتاج جزاءه العادل ..ومن ثم ينتفي التظالم الذي أشرنا إليه.[152]

149سورة النساء: الآية 5

150أشرف دوابه، مرجع سابق ص41

151عبد السلام ياسين، نظرات في الفقه والتاريخ، دار لبنان للطباعة والنشر، ط1، 2007 ص 78

152 عيسى عبده، الاقتصاد الإسلامي، مدخل ومنهاج، دار الاعتصام، ص 49-50-51-52

لذلك،» فرزق الله تعالى من موارد الأرض يحقق الكفاية للجميع، ويقضي على الفقر، إذا حفظ المال العام من السرقة والغلول وأكله من أصحاب السلطة وأقربائهم وندمائهم، وأثبتت بالتالي إمكانية تحقق سنة التغيير إذا تغيرت النفوس وتجردت للحق»[153]، ولا مجال حينها للحديث عن المشكلة الاقتصادية، خصوصا من جهة النقاش حول الندرة والوفرة.

وفي هذا السياق فالشركات المتعددة الجنسيات، عامل أساس من عوامل تحقيق الندرة من خلال ما تمارسه من سياسات ظالمة وغير منصفة، بل عاملا من عوامل الفقر والتفقير وذلك ما سنفصله في المبحث التالي.

المبحث الثاني

مظاهر نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للقومية

اختلفت تسميات هذه الشركات العملاقة، فسميت بالشركات عبر الوطنية أو القومية والشركات العالمية والمشروع المتعدد الجنسيات، وورد في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة 21 تسمية للشركات المتعددة الجنسيات.

وتشير التقديرات أن عدد الشركات المتعددة الجنسيات يناهز 65 ألف شركة حول العالم وقرابة 850 ألف شركة أجنبية تابعة لها، وحازت الدول المتقدمة على نسبة 77% من إجمالي الشركات المتعددة الجنسيات، فمن حيث ضخامة حجم تلك الشركات فهي تستحوذ على أكثر من 80% من إجمالي مبيعات العالم، ومن حيث حجم الإيرادات فإن أكبر 500 شركة متعددة الجنسية وصل إجمالي إيراداتها إلى ما يقارب 50 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

لذلك، وقبل الحديث عن مظاهر هيمنة هذه الشركات، لابد من وقفة لتحديد مفهوم وبيان خصائص هذه الشركات.

1. مفهوم «الشركات المتعددة الجنسيات»

واجه القانون الدولي صعوبات كثيرة في صوغ تعريف قانوني دقيق ومتوازن ومستقر للشركات متعددة الجنسيات، أو كما يُطلق عليها أحياناً «الشركات عبر الوطنية» أو «عابرة القوميات» أو «عالمية النشاط».

والسبب حسب وجهة نظر أحد الخبراء القانونيين، «Alaimpelle »: هو أن الشركات متعددة الجنسيات غير موجودة كفئة قانونية، وإنما تعتبر بالنسبة للقانون مجرد طرف تابع للدولة التي تحمل جنسيتها، كما أضاف أنه يمكن استخلاص تعريفها القانوني من التشريعات الوطنية للدولة الأم أو الدولة التي توجد بها مقرها».[154]

لذلك سنقتصر على تعريف تأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة، وتعريف من وجهة نظر اقتصادية وتعريف ثالث جامع، وهو خلاصة عدد من التعريفات في الموضوع.

فقد عرفت الأمم المتحدة، هذه الشركات عام 1974 وأطلقت عليها اسم الشركات عابرة القوميات بأنها:

– «كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطًا شاملًا».

– «الشركة متعددة الجنسيات هي مشروع وطني، يملك ويراقب العديد من الفروع الموزعة في العديد من الدول، هذه الشركات التي هي وراء العديد من المشروعات الكبرى تقوم بالنشاط في المجال الصناعي، وهذه الملاحظة تبعث إلى القول بأن ظاهرة تعدد الجنسيات يرتبط بالطبيعة الاحتكارية الاقتصادية للدولة التي تتبعها هذه الشركات»[155]

– «كيان اقتصادي متعدِّد النشاطات والبنيان ويهدف إلى تحقيق الربح، وهو يتألَّف من الشركة الأم أو المركز وعدد من الشركات الفرعية الأخرى المتواجدة في أقاليم عدد من البلدان، وتعمل كل منها على أنها شخصية اعتبارية مستقلة وفقاً لقوانين الدولة التي تتمتَّع بجنسيتها أو تعمل على أراضيها، ولكن ترتبط هذه الشركات الفرعية فيما بينها وبالشركة الأم بعلاقات استراتيجية مشتركة تتعلَّق خصوصاً بطبيعة الملكية أو بأسلوب الرقابة على قراراتها وأنشطتها وبالتأثير المتبادل فيما بينها.» [156]

2.خصائص «الشركات المتعددة الجنسيات»

بناء على التعريفات السابقة، يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص المميزة للشركات العابرة للقومية، ويمكن تحديدها فيما يلي:

1.2 ضخامة الحجم وتنوع الأنشطة والانتشار الجغرافي :

تتميز الشركات متعددة الجنسيات، بكونها شركات ضخمة الحجم، لما تضمه من كيانات اقتصادية عملاقة مقارنة بالشركات الأخرى، سواء من حيث رأس مالها الذي يفوق المليارات، أو من حيث رقم اليد العاملة التي تقوم بإدارة هذه الشركات أو قياسا بحجم أعمالها ومبيعاتها

153المنهجية المقاصدية، نحو إعادة صياغة معاصرة للاجتهاد الإسلامي، جاسر عودة، دار المقاصد ط1-2021، ص13.

154سهيلة زوين، «النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات « رسالة ماجستير في القانون، الجزائر، 2018 ص 2

155 الشركات المتعددة الجنسيات والعلاقات الدولية، مجلد 1، صفحة 15، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع،

156الموسوعة العربية " الموسوعة القانونية." تمت زيارة الموقع بتاريخ12/07/2022 http://arab-ency.com.sy/law/details/25831

والإيرادات التي تحققها إضافة إلى تنوع أنشطتها في دول متعددة، وهو الهدف الرسمي للإدارة الأم، قصد تعاظم وتراكم أرباحها، أما حسابات الخسارة فذاك شأن لم يعد يعنيها في الغالب الأعم، بقدر ما يعني الشركات المحلية سواء منها المتوسطة أو الصغيرة... تتميز الشركات متعددة الجنسيات بكبر مساحة السوق كونها تمارس نشاطها خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات هائلة.

2.2 التبعية الاقتصادية للشركة الأم:

تخضع مجموع الشركات إلى الشركة الأم، ويعني ذلك وحدة في القرارات الاقتصادية الصادرة على مستوى المجموعة يصدرها مجلس إدارة الشركة الأم وتخضع لها وتنفذها الشركات الفروع، وقد نتج عن هذه التبعية الاقتصادية لبعضها بالشركة الأم استراتيجية واحدة يرسم خضوعها مجلس إدارة الشركة الأم، فهو الذي يحدد مناطق التوزيع الإنتاج ومجالات الاستثمار مع ترك بعض الحرية للشركات الفروع في تنفيذ هذه الاستراتيجيات العامة.

3.2المزايا الاحتكارية:

تتميز هذه الشركات بالصفة الاحتكارية، ويرجع ذلك إلى هيكلة السوق الذي تعمل فيه، حيث يأخذ شكل احتكار القلة في الغالب الأعم، إذ تقوم باحتكار التكنولوجيا الجديدة والمهارات الفنية والإدارية من أجل الاستجابة لمتطلبات السوق والحد من دخول منافسين جدد، بل وتستقوي أحيانا بحكومات ومنظمات دولية، من خلال سن قوانين على المقاس بما يخدم مصالحها ونفوذها، كما سيتم بيانه لاحقا.

4.2 التخطيط الاستراتيجي للإدارة :

إن التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة الشركات متعددة الجنسيات من منظور أنه المنهج الملائم الذي يضمن تحقيق ما تهدف إليه هذه الشركات، والتعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل فهي تسعى بذلك لاقتناص الفرص، وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح، ووصولا للهيمنة المطلقة، إذ يتم إعداد خطط استراتيجية لمعظم الشركات في المراكز السياسية ويترتب على ذلك أن قواعد التخصيص، ووضع الاهداف الخاصة بكل شركة تابعة لخدمة استراتيجياتها.

3. مظاهر الهيمنة الاقتصادية

إن غالبية الدراسات والأبحاث التي تناولت الشركات العابرة للقومية بالبحث والتحليل تمت من قبل خبراء اقتصاديين من خارج هذه الشركات، بمعنى أنها تمت من قبل مراقبين خارجيين، وغالبا ما يتم تقييم الأنشطة الاقتصادية من منظور مالي، وتحسب التكاليف بناء على أساسيات علم المحاسبة، إلا أنه دائما ما تغفل التكلفة الرئيسة الهامة، وهي التكلفة الإنسانية، وفي مقابل أن أنشطة الحكومات الاقتصادية تخضع لمراقبة وتقييم دوري، إلا أن هذا التقييم لا تخضع له الشركات العابرة للقومية أبدا، فهي تمارس أنشطتها في ظل غياب شبه تام للمراقبة والتقييم بل في أحيان كثيرة تستغل نفوذها المالي، وقوتها الاقتصادية للضغط على حكومات الدول النامية لسن تشريعات تدعم الخصخصة مما يعزز أرباحها ويزيد فقر هذه الدول.

ويشير الدكتور محمد يوسف علوان[157] المختص في القانون الدولي وشؤون النفط إلى أنه «يسمح حجم الشركات متعددة الجنسيات لها بالتفاوض على قدم المساواة مع الدول المضيفة ودول الأصل، إذ تفوق المبيعات السنوية لشركة مثل أكسون إجمالي الناتج القومي لعدد كبير من الدول. وفي سنة 1971 – على سبيل المثال – كان رقم أعمال شركة جنرال موتورز 28 مليار و300 مليون دولار، وهو رقم يفوق الناتج القومي الصافي لمائة عشرة دولة من بين المائة والست والثلاثين دولة الأعضاء في الأمم المتحدة وقتئذ».[158]، هذا كان قبل 50 عاما، أما الآن فالوصف فوق الحد والعد!!

كل ذلك تعمله تلك الشركات، من خلال تقديم صورة مقبولة للرأي العام، من خلال تقديمها صورة تظهرها وكأنها تقوم بمهمة جلية، وتنفق كثيراً من الأموال من أجل تحقيق هذا، مما ينسب إليها فضائل النمو والتطور...، وبينما يتهمها البعض، بأشد التهم وينسب إليها أكبر الجرائم، ولعل السبب في ذلك هو كون نشاط هذه الشركات لا يقتصر على المجال الاقتصادي فقط، بل يتعداه إلى درجة التدخل في الشؤون الداخلية للدول المضيفة، ومن الأمثلة البارزة على ذلك–على سبيل المثال لا الحصر– تدخلات شركة الفواكه المتحدة (UNITED FRUIT) في أمريكا الوسطى وشركة (ITT) للاتصالات في جمهورية شيلي وغيرها، وهي تلجأ إلى رشوة المسؤولين في الدول المضيفة للتوصل إلى إبرام صفقات ملائمة معها[159]

1.3 هيمنة الشركات الزراعية: من الانتاج إلى التجارة.

نسلط الضوء من خلال هذا المبحث، على جانب مهم، من جوانب هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات، لاعتبار حساسيته وخطورته الاستراتيجية، ولتعلقه باستقرار الدول وأمنها الغذائي، خصوصا وأن أزمة الغذاء العالمية، تطل من جديد بسبب حرب روسيا على أوكرانيا الجارية، مما يدعو من الاقتصادات الإسلامية إلى التحرر والاستقلالية الشاملة.

تعد الزراعة باعتبارها عملية توفير الغذاء، النشاط الحيوي الذي يوفر للناس حاجات الحياة الأساسية، خصوصا الفقراء منهم، والدليل على خطورته، كون 800 مليون شخص يعانون من نقص حاد في الغذاء، ونصف البشرية من الجياع الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم.

157

158 الشركات المتعددة الجنسيات والعلاقات الدولية، مجلد 1، صفحة 39، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع

159مرجع سابق صفحة 40.

في مقابل ذلك، نجد الشركات عابرة القومية، تستحوذ على ثلثي (2/3) التجارة العالمية، كما تسيطر 5 شركات منها على 90٪ من تجارة الحبوب عالميا، و6 شركات منها تتحكم في75٪ من سوق المبيدات العالمي، كما تسيطر 3 شركات على 85٪ من سوق الشاي العالمي...لذلك، فهي تتحكم في كل جزء من سلسلة الغذاء، من البذور إلى المستهلكين، كما أن هناك موجة من الاندماجات والتحالفات التي جرت بهدف تركيز قوة السوق في يد عدد قليل من الشركات، سواء بدعم من منظمة التجارة العالمية، أو بدعم من الصناديق السيادية، كصندوق النقد الدولي، والبنوك الدولي، في مقابل تلكؤ حكومات البلاد النامية على الانفاق لأجل التنمية الزراعية، كما نتج عن تلك الهيمنة الشرسة مجموعة من النتائج، التي نذكرها على سبيل المثال لا الحصر:[160]

-تفاقم الفقر، لتأثير سياسة تلك الشركات على أسعار الغذاء.

-تحول صناعة البذور الى ذراع من أذرع صناعة التكنولوجيا الحيوية، وفي يد قلة من الشركات العابرة القومية، مع استقوائها على الفلاحين ببراءة الاختراع، التي ظهرت أول مرة، في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تهدد أرزاق الملايين من الفلاحين، محدودية الموارد، خصوصا المنتجات الأساسية: الأرز، الذرة، القمح، وفول الصويا، وهي تشكل 70٪ من المحاصيل عالميا، وتستحوذ عليها 6 شركات.

-التدمير الصعب: فالبذور لا تنتج إلا مرة واحدة، وهي معطلة وعقيمة جينيا، وتسمى ببذور الانتحار، وتم تعليقها في 2000و 2006، ولكن الأبحاث جارية في هذا الموضوع المدمر،

الفواكه والخضراوات والزهور: تفضيل بعض الشركات إنتاج بعض المحاصيل على أخرى من أجل تحقيق الربح السريع، يؤدي إلى نقص في بعض المواد الغذائية الأساسية، وتهديد استدامة الزراعة، مما يؤثر سلبا على الوضع الغذائي للمجتمعات النامية، وهذ غيض من فيض، وإلا فالقائمة طويلة، لانتهاك الشركات عابرة القومية التي تسيئ استخدام سلطاتها، فتستغل وضعها المهيمن دون اعتبار لاحتياجات المجتمع التي تعمل فيه، ولا تبذل جهدا كبيرا لتحسين أوضاعه، أو حتى وقف انتهاكاتها، سواء تعلق الأمر بالمواطنين أو بالبيئة، كما تضاعف مقابل ذلك ثراؤها الفاحش، وأدى لتعاظم أرباحها التي تتجاوز في الغالب الأعم، الناتج المحلي لبعض الدول.

2.3 الكلفة الصحية البيئية للشركات العابرة للقومية

باعتبار الحجم الكبير، للتكلفة الإنسانية والاجتماعية لهذه الشركات فإننا سنتعرض لنماذج وأمثلة على سبيل المثال لا الحصر، من مثل:

– أغذية الأطفال: عرف نهاية القرن العشرين ظهور بعض الشركات التي قامت بالترويج لبدائل لبن الأمهات والأغذية المكملة الأخرى، واستثمرت العديد من الأموال في الإعلانات، وذلك لإقناع الناس باستهلاك التغذية الصناعية رغم ما لها من أضرار، فصار عدد كبير من الأمهات يلجأ إلى الألبان المصنعة عوض إرضاع أطفالهم بطريقة طبيعية، مما أدى إلى تراجع في كثير من البلاد الصناعية والنامية فيما يخص التغذية الطبيعية. ورغم أن الأبحاث أثبتت أن الرضاعة الطبيعية تعطي التركيبة الغذائية الصحيحة، والأجسام المضادة والكريات البيضاء اللازمة لحماية الجسم من الأمراض، وأن نسب ذكاء الأطفال الذين يرضعون لبن الأم أعلى من نظرائهم، إلا أن إقبال الأمهات على الحليب الصناعي والأغذية المصنعة الأخرى في ازدياد مستمر. وهذا يوضح أن الشركات الكبرى التي تسعى إلى تحقيق الأرباح لا تكترث لا بالقيم، ولا بالمبادئ، ولا بالقوانين، ويصعب التغلب عليها رغم الانتهاكات الواسعة التي تقوم بها. وللحد من نشاطاتها ينبغي نشر الوعي بين الناس، وحشدهم للاعتماد على أنفسهم، والضغط على حكوماتهم من أجل معاقبة كل شركة ممارساتها غير قانونية.[161]

–الآثار السلبية لإنتاج المشروب الغازي كوكاكولا: تدعي شركة كوكاكولا بأنها تلتزم بأعلى المعايير الأخلاقية، لكن إنتاج لتر واحد من كوكاكولا يحتاج إلى ثلاثة لترات من الماء، وهذا أمر مخيف خاصة عندما يتم إنتاج هذا المشروب في الدول الفقيرة التي تفتقر إلى الماء، والأخطر من هذا كله أن هذه الشركة تستولي على المياه الجوفية للتجمعات البشرية كي تتمكن من توفير ما يكفي من الماء، مما يؤدي إلى نقص حاد في المياه وتدهور البيئة، كما أن التخلص من مخلفات الشركة غير المعالجة في الحقول المحيطة بمصانعها، وأنهار المنطقة يؤدي إلى تلوث المياه والتربة.

– قيام بعض الشركات بإنتاج منتجات تستعمل فيها المبيدات دون الاستعانة بأي ملابس واقية، يؤدي إلى إصابة العاملين والعاملات بأمراض مزمنة، كأمراض الجلد والجهاز التنفس، ووضع أطفال مصابين بعيوب خلقية، فزراعة الزهور مثلا تحتاج إلى كثير من المياه، ولأنه تستخدم فيها كثير من المبيدات فهي تؤدي إلى تلوث التربة، واستنزاف خصوبتها، وتلوث مصادر المياه الجوفية، وإصابة العاملين بأمراض مزمنة إذا لم يتخذوا الاحتياطات اللازمة.

–القطن: في إنتاج القطن في الهند مثلا، يتم استخدام الأطفال، فيعملون وهم مقيدون، ومعظمهم من البنات، وتعرف هذه الظاهرة بظاهرة استرقاق الأطفال.

– زيت النخيل: تهدد الشركات عابرة القومية بوقوع أكبر كارثة تغير بيئي بحقول زيت النخيل، لأنها مشبعة بالكربون، وصناعة زيت النخيل يسهم ب 4 في المائة من الانبعاثات الحرارية العالمية، وتعد بساتين نخيل الزيت من الأسباب الرئيسة لتدمير الغابات في إندونيسيا وماليزيا.

أكبر عشر شركات ربحا هي :(فايزر – جونسون أند جونسون – جلاكسو سميث كلاين – هوفمان لا روش – نوفارتيس – استرازينكا – سانوفي

160جون ميدلي، نهب الفقراء، الشركات عابرة للقومية واستنزاف موارد البلاد النامية، ترجمة بدر الرفاعي، ط1، 2011، ص53.

161جون ميدلي، مرجع سابق.

افنتيس – ميرك – وايت – أمجن)

قيمة أكبر خمس شركات منها، تعادل الناتج المحلي لكل بلاد إفريقيا جنوب الصحراء مجتمعة، كما أن حجم سوق الأدوية عام 2006 يعادل 644 مليار دولار ويتضاعف هذا الرقم كل عشر سنوات، أي في سنة 2022، يفترض أن يكون قد تجاوز بكثير التريليون دولار، في مقابل مأساة كون الثلث من البشرية لا يحصلون على الأدوية الأساسية.[162]

فكما يصرح» فردريك هدلاند»،[163] فالأدوية ليست منتجات عادية، والواجب إحاطتها بمبادئ أكثر أخلاقية من غيرها من المنتجات، كما أن الوضع القانوني للأدوية مخز كما يذكر «سوزان جورج»، ويكفي أن نبين أن 10 بالمئة فقط من الاستثمار العالمي يتم توجيهه، للأبحاث المتصلة بالأمراض التي تؤثر على 90 بالمئة من سكان العالم!، كما أن من 15 إلى 20 بالمئة من عوائد الشركات السنوية تنفقها على تسويق منتجاتها والدعاية لها أي أكثر مما تنفق على اكتشاف أدوية جديدة، وغالبا ما يقع الأطباء أسرى التسويق بسبب الهدايا والرشاوي والمغريات والمنح: غالبا ما تكون منح الدواء أدوية قاربت صلاحيتها على الانتهاء وتكون نظير إعفاءات ضريبية، دون الحديث عن المنتجات المسحوبة من الأدوية يتم سحبها في البلاد الغربية لأنها غير آمنة في حين لا يتم ذلك في البلاد النامية.

3.3 الكلفة من جوانب أخرى

تؤثر الشركات المتعددة الجنسيات، بشكل عميق على أنماط الاستهلاك في المجتمع المضيف وتشكل القيم الاستهلاكية حيزاً كبيراً في مجمل نظام القيم الثقافية في هذا المجتمع حيث تغرس هذه الشركات فيماً تتوافق مع معايير الاقتصاد المدول، ولكنها تتعايش مع منظومة القيم التقليدية التي يغديها الدولة وتكون النتيجة هي التوتر الناشئ عن التناقض التام بين المكونات المختلفة للممارسة الثقافية في المجتمع.

– تتميز الدول التي تستقطب استمارات الشركات بمستوى شديد الارتفاع من عدم المساواة ومن عدم التكافؤ الشديد في مستويات النمو الأقاليم والمناطق وهذه كلها امور تدفع نحو التحلل القومي

– استعانة الشركات بموظفين أجانب للإدارة العليا تتضمن ولائهم ولسرية العمل والمعلومات يفيد عن رقابة الدولة المصدقة.

– من أخطر الآثار السلبية للشركات متعددة الجنسيات تتمثل في التشوه الثقافي وخلق اتجاهات متناقضة في سلوكيات المواطنين.

– التهرب الضريبي والجمركي : كثيراً ما تحاول الشركات التهرب من سداد الضرائب بكافة أنواعها وبذلك تفقد الدولة المضيفة جزء من إيراداتها السيادية على الرغم من حصول هذه الشركات على الطاقة والعمالة بأقل الأسعار.

– بعض الشركات تعمل على تدبير احتياجاتها من النقد الأجنبي من السوق المحلية مما يؤدي إلى أحداث خلل في سعر صرف العملة الوطنية ومعنى هذا أن تمويل الاستثمارات في الدول المضيفة لا يتم إلا بصورة محدودة من خلال التحويلات الرأسمالية الفعلية من الدولة الأم إذ تستطيع الشركات المتعددة الجنسية تمويل عملياتها في البلدان المضيفة عن طريق الاقتراض من السوق المحلية

– تعمل على استقطاب أفضل العناصر بإغراء العلماء والفنيين المبدعين للعمل لديها على حساب الصناعة الوطنية مما يعمل على استمرار تخلف المنتج الوطني وقد كان لهذا التوجه دور في هجرة العقول الوطنية النابغة إلى الخارج.

– قيام هذه الشركات بنقل بعض الصناعات إلى خارج الدولة الأم للتخلص منها كما هو الحال في الصناعات الملوثة للبيئة والتمتع بالميزات الشبه متوافرة احياناً كمصادر الطاقة والعمالة الرخيصة وإن كانت بعض الشركات تعتمد على التكنولوجيا الموفرة للجهد الإنساني مما يعمق من مشكلة البطالة[164].

المبحث الثالث:

منافذ الانعتاق، بلوغا لاقتصاد التمكين والكفاية

1.مداخل وأساسيات بين يدي التحرر الاقتصادي

1. 1. تحرير الإرادات من «نخلة الغالب»

عبارة «نِخْلَةُ الغالب» صاغها ابن خلدون رحمه الله وأودعها ملاحظته الثاقبة المشهورة التي تقول: إن المغلوب يقلد الغالب، ولنسمع كلامه.

قال رحمه الله في المقدمة: «فصل في أن المغلوب مولَع أبدا بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيّه ونحلته وسائر أحواله وعوائده، والسبب في ذلك أن النفس أبدا تعتقد الكمال فيمن غلبها وانقادت إليه، إما لنظره بالكمال بما وقَر عندها من تعظيمه، أو لما تُغالط به من أن انقيادها ليس لغلب طبيعي، إنما هو لكمال الغالب. فإذا غالطت بذلك واتصل لها حصل اعتقادا، فانتحلت جميع مذاهب الغالب وتشبهت به.«

كلمات نتأملها لنكشف المداخل النفسية من تعظيم الغالب لقوته، ثم الانقياد له، ثم مغالطة النفس وإقناعها أن الغالب القوي أكمل، ثم رسوخ كل ذلك عقيدة، ثم انتحال جميع مذاهبه والتشبه به والاقتداء في الشعار والزي وسائر الأحوال والعوائد. ونزيد نحن: والثقافة والسياسة التابعة

162جون ميدلي، مرجع سابق

163جون ميدلي، سابق

164محمد نبيل الشيمي، المركز الديمقراطي العربي الشركات المتعددة الجنسية والدول النامية منافع ومآخذ"، 2016 https://democraticac.de/?p=26786، بتاريخ 2022/07/15

والاقتصاد الاستعماري وتبرج النساء وتفسخ الأخلاق. إلى آخر الأوبئة.[165]
إنما قطع حبال الجاهلية هجرة نفسية شاقة، فطام عن الشهوات والمألوفات، بحيث لا نستورد بضاعة إلا من الضروريات، لا نأكل إلا ما نحرث، لا نرهن مستقبلنا لقاء إرضاء الحاجات الترفيه التي صنعتها فينا معاشرة الجاهلية. ودون هذا خرط القتاد، دونه جهاد متدرج وصبر طويل. قطع حبال الجاهلية استقلال إرادي في تجارتنا، وماليتنا، وصناعتنا، وتعليمنا، بحيث لا نلبس إلا ما نسجت أيدينا، ولا نساوم على حريتنا لاقتناء الجهاز الحربي اللازم، والجهاز الصناعي الأساسي الضروري لإقلاع اقتصادنا، والأدوية الضرورية لصحتنا، بل نتعامل مع غيرنا ندا لند، تعامل أكفاء لا تابعين. تلك هجرة شاقة، تتم في النفوس أولا، ويتبعها الفطام التدريجي عن رخاوة الحياة الطفيلية التي تعيشها الشعوب المغلوبة الخاملة على مائدة الغرب.[166]

لقد كان لابتعاد المسلمين عن اتباع المنهج الإسلامي في العديد من نواحي حياتهم في العصر الحديث سواء في التشريع، أو التعليم، أو الإعلام، أو المؤسسات بالغ الأثر في سيادة وتمكن التبعية المصرفية في البلدان الإسلامية، فقد كان من نتيجة ذلك أن تقبلت الدول الإسلامية الأساليب الربوية المخالفة لأحكام دينها، وانبهرت بها بالرغم من حصول هذه الدول على استقلالها، وتملكها لسلطة القرار في يدها. ولقد عبر المفكر الإسلامي محمد إقبال عن هذا المفهوم بقوله: «إن أجدر ظاهرة ملاحظة في التاريخ الحديث السرعة الهائلة التي يتحرك بها عالم الإسلام نحو الغرب.''
وقد ساعد على ذلك خلو الساحة في البلاد الإسلامية من الفكر الإسلامي في مجال المعاملات، لدرجة جعلت الكثير من أبناء هذه البلاد يعتقدون تمام الاعتقاد بأن الوسيلة المثلى لتنمية المجتمعات الإسلامية واللحاق بركب التقدم المادي لا تتأتى إلا خلال نقل الوسائل، والأدوات، والأجهزة التي استخدمت على أرض هذا المنهج الغربي، وأن مجرد التفكير في رفض هذه الوسيلة واستبدال وسائل أخرى بها يعتبر بمثابة تخلف؛ ورجعية؛ وجمود والحقيقة أن محاكاة الغرب ووهم ينطوي على افتراض خطير هو إمكان تقدم البشرية جمعاء وفق نموذج وحيد هو النموذج الغربي، وهو افتراض لا يحكم على الشعوب غير نموذج مقترح لتدعيم الاستثمار الأوروبية بالعقم فقط، ولكنه يتنافى أيضا مع قدرة البشرية على اصطناع اساليب حياة مختلفة ومتجددة تجعل من التقدم ظاهرة متشعبة وثرية بكل ما تسهم به عبقريات الشعوب وثقافاتها، كما أن جعل التقدم مرادفا لمحاكاة الغرب يعني تخلي بقية الشعوب عن تراثها الحضاري وقدرتها الإبداعية.[167]

2.1. تحرير الاجتهاد المقاصدي

يقول الفقيه المقاصدي الدكتور أحمد الريسوني، في موضوع تحرير الفتوى، والحاجة لاستقلالية المجتهدين: لم يشترط الأصوليون العدالة في المجتهد ليكون مجتهدا، ولكن بعضهم نصوا على أنها شرط في قبول اجتهاده، لا في الاجتهاد نفسه، هذه الصيغة المخففة في اعتبار عدالة المجتهد، ربما ترجع إلى كون العدالة بمفهومها السائد – الذي هو ضد الفسق – لم تكن في يوم من الأيام مشكلة على صعيد علماء الدين عامة، فكيف بالمجتهدين منهم؟
لكن اليوم عندنا مسألة أخرى – أو مشكلة أخرى – قريبة جدا من مسألة العدالة، أو هي جزء منها، وهي مسألة الاستقلالية ..أعني استقلالية العلماء والسلطة العلمية عن السلطة السياسية، وعن أي جهة أخرى، لقد ظل فقهاؤنا – من حين لآخر – يضعون شروطا وقيودا أو رخصا لم تكن من قبل؛ وذلك بسبب'' فساد الزمان، وتغير الأحوال''، وبناء على قاعدة تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من فجور، وهذا ينبغي ان يجري بضوابطه طبعا – على جميع الناس، عامتهم وخاصتهم، ومن ذلك أحوال العلماء والمجتهدين، وما يطرأ عليها من تغيرات.....
ويضيف فضيلته: «فمن هنا أصبح من الضروري الالتفات إلى مسألة الاستقلالية والتبعية لدى العلماء والمفتين والمجتهدين، وأصبح من اللازم اشتراط استقلالية العالم في آرائه ومواقفه واجتهاداته، لا سيما فيما له ارتباط وتأثر بسياسات دولته ومواقفها وعلاقاتها الداخلية والخارجية، وبعبارة وخلاصة شبه أصولية :من لم يكن مستقلا في فكره ورأيه ومواقفه فليس موثوقا في اجتهاده.لقد أصبح من المتعين التنصيص والتأكيد أن من شروط المجتهد: أن يكون مستقلا في اجتهاده، غير تابع ولا خاضع ولا متحيز، إلا لسلطة العلم وأدلته».[168]

3.1. إعداد النموذج الاقتصادي القدوة:

في إحدى المداخلات المهمة، في المؤتمر الدولي الأول لجمعية الاقتصاد والتمويل الإسلامي، أكد الدكتور معبد الجارحي من خلال عرضه لورقة حول مستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي والتحولات الاقتصادية الكبرى-رؤية استراتيجية أن «الهدف من تنظيم البحث والدراسة في حقل الاقتصاد الإسلامي، هو الإعداد المسؤول للخلف المؤهل لحمل مشعل الاقتصاد الإسلامي، وتخريج جيل جديد من المتخصصين في الاقتصادي الإسلامي كما طرح سؤال الكيف: كيف نؤسس هذا الجيل؟
كما أكد فضيلته على ضرورة تحرير الاقتصاد الإسلامي، وأن يقدم نظريته، التي تنفي النظريات الفائتة، والتي أسهمت في الفجوة والحلقة المفقودة في السياسات النقدية المبنية على سعر الفائدة، فنموذجهم هو أصل البلاء، والحاجة إلى نموذج اقتصاد كلي إسلامي، مختلف عن الاقتصاد الكلي الخاص برأسمالية السوق، الذي يرزح تحت الفجوات التي تكتنف النظام النيوليبرالي والمنبثق من نظرية فاسدة، والسعي لتطبيق نظام الاقتصاد

165عبد السلام ياسين تنوير المؤمنات، ص 22، المكتبة الإلكترونية https://siraj.net/ar، بتاريخ 15/07/2022
166عبد السلام ياسين، في الاقتصاد، البواعث الإيمانية والضوابط الشرعية، ص32، https://siraj.net/ar، 15/07/2022
167دور الاسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل، في المصارف الإسلامية، أشرف محمد دوابه، دار السلام ط1 ، 2006، ص 325
168علم أصول الفقه، في ضوء مقاصده ''أ.د أحمد الريسوني، دار المقاصد، ط 1، 2017، ص114-113-112

الإسلامي، في الدول الإسلامية، مما سيمكنه حالة تطبيقه بمعدلات نمو فائقة، قد تفوق ما يحدث في الصين[169].
كما يشترط لنجاح هذا النموذج، «الوحدة في ظل مظلة سياسية جامعة، ومظلة اقتصادية محفزة للتكامل الاقتصادي وخلق نظام نقدي يحيد الدولار، ونظام لنقل التعليمات المالية لا يكون أسيرا «للسويفت»، السلاح المالي البتار، وفتح الباب لانتقال العمالة، والاستفادة من الخبرات المتبادلة لصنع سلاحنا ودوائنا وغذائنا وكسائنا بأيدينا، وأن نضع تحت الأقدام العنصرية البغيضة التي تحولت إلى شعارات باسم المواطنة والجنسية، فجنسية الدين وكفاءة وأمانة العنصر البشري الإنتاجي أولى منزلة وأنفع إنتاجا».[170]

2. التمكين الاقتصادي، إعدادا لاقتصاد الكفاية.

مفهوم التمكين الاقتصادي لغة:

– في اللغة العربية، من «مكن» و»أمكنه من الشيء، جعل له عليه سلطانا وقدرة، والاقتصادي من قصد أي توسط فلم يفرط أو يفرط والاقتصاد علم يبحث في الظواهر الخاصة بالإنتاج والتوزيع، وعلى ذلك يكون التمكين الاقتصادي لغويا بمعني القدرة على الإنتاج والتوزيع.

مفهوم التمكين الاقتصادي اصطلاحا:

– حسب تعرف البنك الدولي :ما يؤدي إلى زيادة قدرة الأفراد أو المجموعات على تحديد خبراتها بفاعلية، وتحويل الخيارات لأفعال ونتائج.

– عرفته وكالة التنمية الدولية الكندية بأنه :سيطرة الفرد رجلا أو امرأة على حياته، وهذا يتضمن وضع الأجندة الخاصة، وتنمية المهارات، وزيادة الثقة بالنفس، وحل المشكلات، وزيادة إدراك الذات.

– عرفه"نبيوة" بأنه استراتيجية لتقوية الفقراء في حق تقرير مصـــرهم بأنفسهم، عبر المشاركة في اتخاذ القرار على المستوى المحلي، وما قد يواجه ذلك من تعارض المصالح بين بناء القوة والفقراء وتنظيمهم واتفاقهم حول أهداف ومصالح مشتركة، وتدعيم مشاركتهم في المنظمات الشعبية والحكومية ليتحولوا من متلقين للخدمات إلى مطالبين بها."

–وحسب تعريف الدكتور أشرف دوابه:» التمكين الاقتصادي يشير إلى أخذ الفرد فرصته في التنمية، فمن خلاله ينتقل الفرد من وضع الحاجة والمساعدة إلى وضع الاستقلال والاستغناء .ويمكن تعريفه بأنه :إكساب الأفراد المعارف والقيم والمهارات التي تؤهلهم للعمل مع السعي لتوفير فرص التمويل والتسويق اللازمة لممارسة أعمالهم ما يحقق حد الكفاية لهم».[171]

1.التمكين الاقتصادي، من خلال العناية بالمشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر

1.1 أهمية المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر:

تعتبر المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، بحق المصدر الرئيس لتقديم احتياجات المواطنين من السلع والخدمات، وترتبط بعلاقة تبادلية تجمع بين التشابك والتكامل بين كافة فروع الصناعات، فهي تمثل القنوات الأساسية في استهلاك ما تنتجه المشروعات الكبيرة من خامات ومواد وسيطة، وفي الوقت نفسه تمد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من قطع غيار وأجزاء ومكونات، مما يسهم في إثراء عملية التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا الإطار تشير الإحصاءات إلى أن: المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تسهم بنحو 66٪ من إجمالي الصادرات الصناعية لألمانيا، ونحو 47٪ من صادرات إيطاليا الصناعية، وفي اليابان تمثل هذه المشروعات نحو 30٪ من إجمالي الصادرات الصناعية، وتوفر منتجات وسيطة بنحو 20٪ من صادرات المؤسسات الكبيرة، ونحو 43٪ من المكونات الداخلة في صناعة السيارات وحدها، وتستوعب 84,4 % من إجمالي العمالة الصناعية. وفي الولايات المتحدة الأمريكية توفر المشروعات الصغيرة نحو 60% من حجم الوظائف، كما تمثل 50% من إجمالي الناتج القومي الأمريكي، وتمثل في استراليا نحو 85٪ من مجموعة الشركات الأسترالية ويعمل نها 45٪ من إجمالي القوى العاملة، وتسهم بنسبة 33% من إجمالي الناتج القومي. وفي مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي، و60% في التشغيل بالقطاع الرسمي، وتسهم تلك في توفير 4 من بين كل 5 فرص عمل جديدة يتم توفيرها في القطاع الرسمي حسب بيانات البنك الدولي.
وأبرزت دراسة لصندوق النقد العربي أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل نسبة كبيرة من المنشآت العاملة في القطاع الرسمي في الدول العربية، حيث تقدر نسبتها من إجمالي عدد المنشآت ما بين 80 و90٪، وتقدر نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع غير الرسمي بحوالي 90٪ من العدد الإجمالي لهذه المنشآت في الدول العربية."
كما أبرزت دراسة لمؤسسة التمويل الدولية أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تشكل نسبة كبيرة من المشروعات العاملة في القطاع الرسمي في عدد من الدول العربية، حيث تقدر نسبتها ما بين 90 و99٪ من إجمالي عدد المشروعات. وتمثل المشروعات المتناهية الصغر الغالبية العظمى في هيكل القطاع، حيث مثلت نسبة 94٪ من إجمالي المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، في حين شكلت نسبة المشروعات الصغيرة نحو 5.8%، أما المشروعات المتوسطة فقد شكلت نسبة ضئيلة مقارنة بالمشروعات الأخرى، وفي مصر تمثل المشروعات الصناعية الصغيرة

169معبد الجارحي "مستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي والتحولات الاقتصادية الكبرى-رؤية استراتيجية"–، ورقة علمية مقدمة لأشغال لمؤتمر المؤتمر الدولي الأول لجمعية الاقتصاد والتمويل الإسلامي-جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم –إسطنبول نونبر 2021.
170أشرف دوابه» دروس اقتصادية من الحرب الروسية الأوكرانية» مقالة في موقع عربي 21، منشورة بتاريخ 09 / 03 / 2022.
171أشرف دوابه، «التمويل الاجتماعي الإسلامي»، دار المدرس، ط 1، 2020، ص 37-38

والمتوسطة نحو 90% من إجمالي المشروعات، ويعمل بها نحو ثلثي القوى العاملة، وتسهم بنسبة 40% من إجمالي الناتج القومي كما أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، تسهم بنحو 82٪ من الابتكارات في الدول المتقدمة وهو ما يعكس أهمية التوجه نحو الابتكار واقتصاد المعرفة، لاسيما وأن العالم يشهد نقلة نوعية في تحول اقتصاديات الدول من اقتصاديات تعتمد غالبا على الموارد الطبيعية إلى اقتصاديات تركز على المعرفة والريادة والإبداع.[172]

2.1 حركية مصاحبة لإنشاء المؤسسات الصغيرة

تكمن حركية المرافقة في المساعدة القبلية والبعديّة لحاملي المشاريع، فعندما نتكلم عن إنشاء مؤسسة صغيرة، نتحدث عن جملة الم إلى فكرة المشروع وتجسيدها ومتابعتها .ومن هنا يبرز دور المرافقة في محاولة إيجاد الحلول، فمن المفترض أن يكون كل المحيط ملائم لتسهيل عملية تجسيد المشروع، ولكن هذا

لا يحدث دائما حيث غالبا ما يحمل رهانات وتعقيدات كبيرة للمقاول .ومن هنا يبرز دور المرافقة في تذليل تلك الصعوبات، سواء كان ذلك قبل أو بعد إنشاء المؤسسة.

وتدل العديد من الدراسات على الآثار الايجابية للمرافقة، وهذا من خلال المقارنة بين عينتين من المؤسسات إحداهما تمت مرافقتها والأخرى لم تتم مرافقتها، ثم تحديد الأثر .فقد أثبتت الإحصائيات في معظم الدول التي قامت بتنفيذ برامج الحاضنات تفوّق الحاضنات في رفع نسب نجاح المؤسسات الصغيرة، ففي الاتحاد الأوروبي وجد أن نسبة تبلغ % 88 بينما تبلغ هذه النسبة % 50 فقط في المشروعات التي بدأت خارج الحاضنات، واعتبارا لهذا النجاح المتميز في سياق البيئة الحاضنة ارتأينا اختيار حاضنات الأعمال كآلية من آليات المرافقة وذلك نظرا لما تكتسيه من أهمية في دعم ورعاية المؤسسات الصغيرة حتى تصل إلى بر الأمان[173].

3. العناية بالحاضنات ومسرعات الأعمال

ما تم الحديث عنه سابقا، بخصوص الحاجة الملحة للعناية بالمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية في الصغر، والاهتمام باقتصاد المعرفة، ودعم الابتكار يبقى أمنيات، وحبرا على ورق، مالم يتلق الرعاية والدعم الكاملين، من مؤسسات متخصصة، من مثل حاضنات الأعمال، ومسرعات الأعمال.

فحاضنات الأعمال تعتبر مؤسسات تقدم برنامج متكامل للشركات الناشئة، والمشاريع الجديدة في مراحلها الأولى، تساعدها على بلورة أفكارها في شكل منتج، أو خدمة وفق إطار زمني مرن ينتهي بإصدار المنتج النهائي.

كما أنها تساعد الشركات الناشئة القائمة على التكنولوجيا بكافة الموارد والدعم الضروري الذي تحتاجه الشركة الناشئة للتطور والنمو إلى شركة ناضجة، من دعم للبنية التحتية، ودعم تطوير التكنولوجيا والنموذج الأولي، والمساعدة البحثية، والمساعدة في الحصول على التمويل، والمساعدة في استشارات الأعمال، والمساعدة التسويقية، والقيام بكل ما هو ضروري لإنجاح الشركة الناشئة..كما أنها تعمل ضمن جدول زمني مفتوح يتنوع بين 3 أشهر وعامين أو أكثر ويتم التركيز في فترة الاحتضان على عمر الشركة الناشئة.

لذلك فحاضنة الأعمال ما هي إلا مكان محدد يعمل على استضافة المشروعات الجديدة حتى تصل إلى مرحلة النضج والاستقرار.

بخلاف حاضنات الأعمال التي تقدم برنامج متكامل للشركات الناشئة، والمشاريع الجديدة في مراحلها الأولى، يساعدها على بلورة أفكارها في شكل منتج، أو خدمة وفق إطار زمني مرن ينتهي بإصدار المنتج النهائي، فإن مسرعات الأعمال هي مؤسسات تقدم الدعم للشركات الناشئة النامية، والتي تجاوزت المراحل الأولى من تأسيسها، لكي يمنحها –بعد إثبات جدواها– إمكانية الوصول للإرشاد، والمستثمرين وغيرها من أشكال الدعم، لمساعدتهم على أن يصبحوا شركات مستقرة ومكتفية ذاتيًا[174].

وعلاقة بتطوير التكنولوجيا المالية، فإن الهيئات الرقابية تقدم الدعم المؤسسي لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة، من خلال برامج مسرعات الأعمال بالتعاون مع شركات القطاع الخاص لتسريع نمو شركات التكنولوجيا المالية الناشئة وخفض احتمالات حل الشركة الناشئة في المرحلة الأولى من إنشائها، وتستخدم الهيئات الرقابية برامج المسرعات هذه كأدوات لتحديد الاحتياجات الاستراتيجية والتحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في المنطقة، وتتمكن الهيئات الرقابية بصفتها جزءًا من بيئة التطوير من إصدار أو تحديث الأنظمة واللوائح الضرورية لدعم اعتماد التكنولوجيا المالية وتحقيق مستوى أفضل من الكفاءة الرقابية.

بينما تعمل المسرعات في إطار زمني محدد والذي يمتد عادةً بين ثلاثة وستة أشهر من خلال استقبال دفعات جماعية محددة بعدد معين من الشركات كل فترة، وخلال هذه الفترة تبني الشركات الناشئة شركاتها بدعم من الموجهين والتمويل الذي توفره المسرعة وفي نهاية البرنامج تحصل الشركات الناشئة على فرصة عرض شركاتها على مستثمرين من خلال يوم العرض النهائي بعد ذلك يجب أن تكون الشركة الناشئة جاهزة لجمع جولة أخرى من التمويل أو الانضمام لمسرعة أعمال أخرى ببرنامج أكثر تخصصًا.

---

172 أشرف دوابه، مرجع سابق ص 51-52

173الشريف ريحانو ريم بنوالة، حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة، نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات، 2017، ص 5

174 https://blog.mostaql.com/accelerators-vs-incubators/

– تجربة البحرين:

تعتبر البحرين من الدول السباقة في خلق وتبني قطاع الخدمات المالية الإسلامية، وراكمت بهذا الخصوص تجربة 40 سنة في هذا المجال، والبحرين كذلك، موطن لمجموعة من المؤسسات التنظيمية والبحثية الرائدة في العالم في قطاع التمويل الإسلامي،[175] وتعمل الآن بجد لخلق نظام متكامل داعم لشركات خدمات التكنولوجيا المالية، بهدف تطويرها وازدهارها.

وفي هذا السياق، وتتويجا لمسار من التجربة الرائدة، دشن «مركز خليج البحرين للتكنولوجيا المالية»، أعماله باحتفال أعلن فيه عن مجموعة من الشركاء المؤسسين، ومجموعة من الشركات الناشئة التي سيحتضنها، ويعد هذا المركز من أكبر مراكز تطوير التكنولوجيا في الشرق الأوسط وافريقيا وسيعمل بتنسيق مع مؤسسات قيادية في القطاع، والشركات الناشئة محليا واقليميا وعالميا لدفع عجلة النمو نحو الابتكار، وخلق فرص جديده للتطوير، كما توقع الرئيس التنفيذي لخليج البحرين «خالد سعدان» أن يصبح المركز من أكبر المؤسسات وأكثرها ريادة في العالم والمنطقة و مما قال: «هذا المشروع مدعوم ماليا ولوجستيا و تقنيا وفنيا وهناك أكثر من 30 شركه مصرفيه تدعمه منها «بنك البحرين الوطني»، «بنك البحرين والكويت» و»البنك الأهلي المتحد»، «بنك اثمار» و»بنك البركة»، و»بيت التمويل الكويتي» وشركات أخرى منها «مايكروسوفت»،.. والمشروع يدعم الابتكار ويزيد من مكانة البحرين، فمثلا المشروع «اعرف عميلك إلكترونيا» سيساعد على تطوير المنتجات وسرعة توفير فرصة ايجابية بالبحرين في القطاع المالي»[176]

المقاطعة الاقتصادية، أرضية لتوطين البدائل

يُعرّف مونرو فريدمان (Monroe Freidman) المقاطعة الاستهلاكية بأنها «محاولة من قبل طرف أو أكثر لتحقيق أهداف معينة، من خلال حثّ المستهلكين على الامتناع عن القيام بمشتريات محددة في السوق»[177]

وفي القرن الماضي قاطع الزعيم الهندي غاندي العادات والمنتجات البريطانية، وحمل الهنود علي ذلك، حتي أعلنت بريطانيا سحب آخر جندي إنجليزي من الهند سنة1947 م ..،وفي حرب أكتوبر1973 م حققت المقاطعة الاقتصادية العربية من خلال سلاح البترول نصرا فريدا، حتي قال الملك فيصل– رحمه الله – قولته الشهيرة لكسينجر وزير الخارجية الأمريكي الذي جاء يساومه حينذاك » : إننا على استعداد أن نعيش بالتمر والماء وفي الخيام على أن لانفرط في حقوقنا.« وفي أيامنا هذه مازلنا نجد فرنسا تقاطع ليل نهار ليس البضائع الأمريكية فحسب، بل اللغة الإنجليزية، والأفلام الأمريكية، والوجبات الأمريكية».[178]

وفي 2 سبتمبر/أيلول 2020، ظهرت أول تدوينه تحمل وسم «مقاطعة المنتجات الفرنسية»، بعد إعادة نشر مجلة «شارلي إيبدو» الرسوم «المسيئة» للنبي ﷺ ورفضِ فرنسا إدانة المجلة، أو انتقادها وبدأت الحملة تشتد وتقوى وعَظُم انتشارها في أكتوبر/تشرين الأول إلى أن تصدّرت وسومها قائمة الأعلى تداولا في كثير من الدول العربية، واتفق المقاطعون على إطلاق وسوم يومية، يحمل كل يوم رقمًا جديدًا، وكان يوم 28 أكتوبر/تشرين الأول 2020 أول يوم يستخدم فيه وسم مقاطعة المنتجات الفرنسية..

وبيّنت دراسة بعنوان «إعلانات المقاطعة الاقتصادية للمنتجات الأجنبية وتأثيرها على المستهلك العربي»: دراسة وصفية مقارنة على عينة من المستهلكين المصريين والسعوديين حول إعلانات المقاطعة الاقتصادية للمنتجات الأجنبية وتأثيرها على المستهلك العربي، باستخدام منهج المسح وأداة الاستبيان، من عينة من المجتمع المصري والسعودي، أن مواقع التواصل الاجتماعي تصدّرت وسائل الإعلام الجديد في معرفة إعلانات المقاطعة للمنتجات الأجنبية، وأن 77 % من المبحوثين يؤيدون إعلانات المقاطعة الاقتصادية لأسباب دينية بالدرجة الأولى، ثم سياسية فاقتصادية ثم ثقافية واجتماعية وأخيرًا رياضية. وأكد 81 % من أفراد عينة الدراسة أنهم تأثروا بإعلانات المقاطعة على مواقع التواصل الاجتماعي.»[179]

كل هذه الحقائق تؤكد أهمية سلاح المقاطعة الاقتصادية، في تحييد دور الشركات المتعددة الجنسيات، بما لها من قاعدة مهمة من الزبائن في الدول الإسلامية، ومن خلاله يمكن توطين الاقتصادات المحلية، وإعطاء الأولوية للمشروعات المحلية، في أفق التحرير الاقتصادي المنظور إن شاء الله.

الخاتمة:

سلطت الدراسة الضوء، على الجوانب الشبه الخفية، والمظلمة، من حياة الشركات العابرة للقومية، أو المتعددة الجنسية، وظهر جليا، حجم التكلفة الإنسانية، والاجتماعية والاقتصادية، لسياساتها المجحفة، في حق الدول النامية، لكن أمام هذه الشعوب فرصة الانعتاق من سياستها بشروط ذاتية واخرى موضوعية، جرت الإشارة إليها، في حدود ما يسمح به البحث، ودون الإحاطة بغوائل القضية.

لكن حسبنا أن نضع الأصبع، على مفصل، بل موصل، من مواصل بناء قوة الاقتصاد الإسلامي، والذي ينبغي أن يتحرر من أبجديات وادوات

175أيمن وبودراع، مرجع سابق ص 153.

176د. بودخيل د. زيرمي «تطور الأسوق المالية وثورة الفينتك الرقمية في خدمة القطاع المالي: اعتماد التكنولوجيا المالية لتطوير الأسواق المالية الإسلامية العربية» الإمكانات والاستفادة من التجارب العالمية، ص50 -51.

177تحليل الشبكات الاجتماعية: مقاطعة المنتجات الفرنسية نموذجا، مركز الجزيرة للدراسات، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية العدد 10، 2021، ص 18

178أشرف دوابه، نحو جهاد اقتصادي لتحرير الأقصى دار المدرس 2019، ص42-43-،45.

179تحليل الشبكات الاجتماعية: مقاطعة المنتجات الفرنسية نموذجا، مركز الجزيرة للدراسات مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية العدد 10، 2021، ص 20

الاقتصاد الليبيرالي، الذي يرزح تحت ثقل الازمات المتتالية، ففاقد الشيء. لا يعطيه،
وقد تعالت، مجموعة من الاصوات من الغرب نفسه، بضرورة الرجوع بمبادرة الاقتصاد الإسلامي، « وفي مقدمتهم، «كينز»و «وسيمون» اللذان أشارا، إلى أن التقلبات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الرأسمالي المعاصر، ترجع بالأساس إلى التقلبات الطارئة في سعر الفائدة .كما أشار في نفس السياق الاقتصادي الفرنسي» موريس آلي»، إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة الليبرالية المتوحشة، واعتبر أن الوضع على حافة بركان، ومهدد بالانهيار...واقترح للخروج من الأزمة شرطين أساسين، تعديل معدل الفائدة الى الصفر، وتعديل معدل الضريبة إلى 2%، وهو ما يتوافق مع إلغاء الربا، ونسبة الزكاة المقررة في الاقتصاد الإسلامي.[180]

التوصيات:

خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

-ضرورة إنهاء حرب الاستنزاف، والقتل غير الرحيم، الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات، بالسعي التحرر الاقتصادي عنها.

-الحاجة إلى بناء الإرادات، و القطع مع «نخلة الغالب»، بما هو عائق نفسي وتاريخي، يحول دون القومة الاقتصادية، والنهوض الحضاري، لخير أمة أخرجت للناس.

-الحاجة الملحة، في الاستقلال الاقتصادي، حد التمكين والكفاية أولا، ثم التطلع لاقتصاد القوة لاحقا. استراتيجيا.

-الاعتناء بالوسائط، من قبيل حاضنات الأعمال، ومسرعات الأعمال، باعتبارها مشتلا، لبناء وإنبات المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر.

-التنبيه إلى ضرورة، الاهتمام باقتصاد المعرفة، والعناية بمسرعات الأعمال، من أجل النهوض بالشركات الناشئة، وتطوير التميز الابتكار.

-تفعيل المقاطعة الاقتصادية، بما هي من مقدمات القطع مع اقتصاد التبعية، وميلاد الاقتصادات الوطنية الحرة والمستقلة، بما هي معالم لاقتصاد الكفاية والتمكين والقوة.

-الحاجة للتكتلات الاقتصادية الإسلامية، لتمريض وتدبير المراحل الانتقالية عند، فك الارتباط مع الشركات المتعددة الجنسيات، باعتبار أن لها من القوة السياسية والنفوذ ما يمكن أن تعرقل به، التجارب الناشئة اقتصاديا.

قائمة المراجع والمصادر

- أشرف دوابه، ''التمويل الاجتماعي الإسلامي''، دار المدرس، ط 1، 2020، ص 38-37
- أشرف دوابه، الاقتصاد الإسلامي في ضوء مقاصده، دار المقاصد ط 1، 2014، ص40
- معبد الجارحي» مستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي والتحولات الاقتصادية الكبرى-رؤية استراتيجية-»، ورقة علمية مقدمة لأشغال لمؤتمر المؤتمر الدولي الأول لجمعية الاقتصاد والتمويل الإسلامي-جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم- إسطنبول نونبر2021.
- عبد السلام ياسين، في الاقتصاد، البواعث الإيمانية والضوابط الشرعية، ص32،
- أيمن، بودراع، التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة إلى الابتكار تجربة المصارف الثلاثة Bahreïn ALGO، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 70 العدد: 03، 2018.
- الشريف ريحانو ريم بونوالة، حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة، نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات، 2017، ص 16-17
- جون ميدلي، نهب الفقراء، الشركات عابرة للقومية واستنزاف موارد البلاد النامية، ترجمة بدر الرفاعي، ط1، 2011، ص53
- خيرة بلي، رسالة ماجستير، بعنوان: تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية،2021، ص65
- ابن شايب، سعدي « دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة «من مجلة التنمية الاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 4االعدد06، 2019
- عيسى عبده، الاقتصاد الإسلامي، مدخل ومنهاج، دار الاعتصام، ص 49-50-51-52
- المنهجية المقاصدية، نحو إعادة صياغة معاصرة للاجتهاد الإسلامي، جاسر عودة، دار المقاصد ط1-2021، ص13
- سهيلة زوين، «النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات « رسالة ماجستير في القانون، الجزائر، 2018 ص 2.
- الشركات المتعددة الجنسيات والعلاقات الدولية، مجلد 1، صفحة 15، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع،
- لموسوعة العربية '' الموسوعة القانونية.'' تمت زيارة الموقع بتاريخ12/07/2022
- جون ميدلي، نهب الفقراء، الشركات عابرة للقومية واستنزاف موارد البلاد النامية، ترجمة بدر الرفاعي، ط1، 2011، ص53.
- محمد نبيل الشيمي، المركز الديمقراطي العربي الشركات المتعددة الجنسية والدول النامية منافع ومآخذ''،2016، بتاريخ 15/07/2022

180أشرف محمد دوابة، الأزمة المالية العالمية، رؤية إسلامية، ط1، 2009 ص 108

عبد السلام ياسين، تنوير المؤمنات، ص 22، المكتبة الإلكترونية https://siraj.net/ar، بتاريخ 15/07/2022
دور الاسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل، في المصارف الإسلامية، أشرف محمد دوابه، دار السلام ط1 2006، ص 325
علم أصول الفقه، في ضوء مقاصده، أ.د أحمد الريسوني، دار المقاصد، ط 1، 2017، ص114-113-112

- أشرف دوابه» دروس اقتصادية من الحرب الروسية الأوكرانية» مقالة في موقع عربي 21، منشورة بتاريخ 09 / 03 /2022
- الشريف ريحانو ريم بنوالة، حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة، نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات، 2017، ص 5
- تحليل الشبكات الاجتماعية: مقاطعة المنتجات الفرنسية نموذجا، مركز الجزيرة للدراسات، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية العدد 10، 2021، ص 18

قائمة الروابط الإلكترونية

https://siraj.net/ar/read?id=1062&page=22&q=
https://blog.mostaql.com/accelerators-vs-incubators
http://arab-ency.com.sy/law/details/25831
https://democraticac.de/?p=26786

البحث الخامس: أثر التبعية على التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي

إبراهيم محمود آل حرم، طالب دكتوراه، جامعة صباح الدين زعيم

المقدمة

تعد قضية التبعية والتدخل الأجنبي في دول الخليج العربي الغنية بالموارد النفطية ودورها في تأخر التنمية الشاملة والمستدامة من القضايا الملحة؛ خصوصا عند الحديث عن التنمية المستدامة كقضية أساسية تطمح لها الشعوب الخليجية والعربية، وتقع هذه الورقة ضمن المحور الأول والمتمثل في السياسات الاقتصادية (النقدية– المالية– التجارية– الهيكلية) في الدول الإسلامية بين الاستقلال والتبعية، ويتمثل الإطار العام للبحث في دراسة واقع الدول الخليجية من حيث التبعية للدول الأجنبية ودراسة أسباب هذه التبعية التاريخية والمعاصرة، مع دراسة مظاهر التبعية للوصول إلى الحلول العملية لحل هذه المشكلة التي تعيشها الدول الخليجية.

- **أهمية البحث**

وتكمن أهمية البحث في عدة مسائل تعود على الباحث في سد ثغرة من بحثه تتمثل في فهم أسباب تخلف الدول الخليجية عن تحقيق التنمية المستدامة بالرغم من الموارد المالية الكبيرة.

وأهمية هذا البحث بالنسبة للباحثين تكمن في وجود بحث علمي يبحث في أسباب التبعية التي تعيشها دول الخليج ودورها في عرقلة تحقيق التنمية المستدامة.

وأهمية هذا البحث على المجتمع تكمن في وجود بحث علمي يطرح آليات عملية يمكن تطبيقها لحل مشكلات التبعية التي تؤدي إلى تخلف التنمية في دول مجلس التعاون الخلجي.

- **أهداف البحث**

ويحقق البحث هدف أساسي وأهداف فرعية أخرى وهي:

- يهدف البحث لدراسة العلاقة بين التبعية والتنمية المستدامة وتأثير كل منهما على الآخر.
- ويهدف البحث إلى دراسة واقع التبعية في دول الخليج، وأسبابها وأهم مظاهرها.
- يهدف البحث إلى وضع حلول عملية تساهم في الحد من التبعية عبر تحقيق التكامل الاقتصادي.

- **مشكلة البحث**

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيسي للمشكلة والذي يتمثل في:

ما دور التبعية في تأخر التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي بالرغم من الموارد النفطية الكبيرة؟

ليجيب على فرضية أن للتبعية دور مهم في تخلف التنمية المستدامة في مجلس التعاون الخليجي.

- **منهج البحث**

المنهج الوصفي التحليلي: سيعتمد البحث على هذا المنهج في وصف وتحليل واقع التبعية التي تعيشها دول الخليج العربي وتأثيراتها على التنمية المستدامة، والبحث عن حلول عملية للتخلص من التبعية نحو تحقيق الاستقلال عبر تحقيق التنمية المستدامة.

1. تاريخ التبعية في دول مجلس التعاون وأسبابها.

1.1 الاستعمار والتبعية

كان للنفط دوراً بارزاً في اهتمام الدول الغربية في منطقة الخليج، واستمر هذا الاهتمام حتى بعد الاستقلال الشكلي الذي منحته بريطانيا لدول المنطقة، حيث أن مصادر النفط الخليجية كان لها دور حيوي في صناعات أكثر البلدان الغربية واقتصاداتها، كما أن استثمار أموال النفط في الدول الغربية ساهم في ازدهار الأقطار الغربية واقتصاداتها،[181] لذلك نجد أن الدول الاستعمارية أعادت صياغة الاستعمار بشكله الجديد بحيث تحقق المصالح السياسية والاقتصادية من غير عمليات عسكرية، ويعد الشكل الجديد من الاستعمار والمتمثل بالتبعية أحد أهم أسباب الفشل الذي تعاني منه دول الخليج في التنمية المحلية، وذلك بسبب التأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية الخارجية على سياسات التنمية الوطنية،[182] حيث سلمت الأنظمة الحاكمة زمام أمورها للدول الغربية التي تعهدت بتوفير الحماية الداخلية والخارجية لها من أي تحديد محتمل، في الوقت الذي تعهدت فيه هذه الأنظمة بضمان وحماية المصالح الأجنبية وتقديمها على المصالح الوطنية، فالعلاقة هنا هي علاقة بين القوى الأجنبية وبين الأنظمة الحاكمة وليست علاقة بين

181 محمد رضا، صراع الدول والقبيلة في الخليج العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، (1997م)، 45.

182 Hamza ATEŞ, Muharrem ES, Yüksel BAYRAKTAR, DEPENDENCY THEORY: STILL AN APPROPRIATE TOOL FOR UNDERSTANDING THE POLITICAL ECONOMY OF THE MIDDLE- EAST?, İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi, Cilt: 19, kocaeli, Eylül 2005 Sayı: 2, 249.

الدولة بكل مكوناتها وبين القوى الخارجية،[183] حيث يشير مفهوم التبعية إلى العلاقات غير المتكافئة بين الدول الضعيفة والنامية وبين الدول القوية والمتقدمة وما يتبعها من تأثيرات خارجية على سياسات التنمية الوطنية في الدول الضعيفة.[184]

2.1 النظم الحاكمة والتبعية

تبعية الأنظمة الخليجية للخارج قبل وبعد الاستقلال ليست بالأمر الخفي كما صرح بذلك وزير الخارجية القطري السابق حمد بن جاسم –في أحدث مقابلة له– بأن الأوامر التي تأتي عبر الوفود الأمريكية للمنطقة لا يمكن رفضها سواء قبل الاستقلال أو بعد الاستقلال، حيث كانت الأوامر تأتي لتنفذ؛ وكان ذلك تعقيباً على سؤاله عن سبب المشاركة والدعم في الحرب ضد الاتحاد السوفيتي في أفغانستان في سبعينيات القرن الماضي، لأن التدخل الأجنبي هو أساس العلاقة بين أنظمة الخليج وبين الولايات المتحدة والتي تستخدم مصطلحات أقل حدة كالحليف والصديق، حيث إن الحليف الخليجي لأمريكا هو الذي ينفذ الأوامر والطلبات الأمريكية.[185]

فطبيعة العلاقة القائمة على التبعية بين أنظمة الخليج والغرب هي نتيجة من نتائج الاستعمار البريطاني الذي ترك أنظمة حكم شمولية لا تتمتع بإجماع شعبي ولا تمتلك شرعية داخلية، وإنما هي عوائل حاكمة ركزت جميع السلطات بيدها، وحمتها بقوة الثروة النفطية على حساب المجتمع، بحيث أصبحت هذه العوائل فوق المجتمع لا وكيلة عنه في إدارة شؤنه، لذلك أصبح ضمان وجودها واستمرارها يتطلب حماية خارجية على الدوام، سواء من مخاطر الداخل أو مخاطر الخارج، بحيث اعتبرت بريطانيا ومن بعدها أمريكا –عبر مبدأ كارتر لمنطقة الخليج– مسألة حماية أمن أنظمة الخليج الغنية بالنفط من ضمن نطاق أمنها القومي، وكان تعزيز حماية هذه الأنظمة ضروري للوصول والتحكم بالموارد النفطية التي تحقق مصالح المستعمر ومصالح هذه الأنظمة في البقاء، كما صرح بذلك السفير البريطاني في الكويت جي إن جاكسون حين اعتبر أن أي نظام بديل في الكويت سيكون أسوأ بكثير من أسرة الصباح، وإن كانت بريطانيا ستستطيع أن تحصل على النفط من النظام البديل ولكن بالكاد أن يكون بنفس السعر الذي يحصلون عليه من النظام الحالي،[186] واعتبر الرئيس الأمريكي أن أي اعتداء من قبل أي قوة للسيطرة على منطقة الخليج سوف يعتبر اعتداءً على المصالح الحيوية الأمريكية وسيرد عليه بأي وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية،[187] واعتبر مستشار الأمن القومي زبغنيو بريجينسكي أن شحنات نفط الخليج ستكون عامل حسم في انتصار القوات الغربية أو هزيمتها في حال وقوع مواجهة واسعة في أوروبا أو غيرها.[188]

وإذا أحسنا الظن بأن هذه الأسر الحاكمة كانت مجبرة على تقديم هذه التنازلات الكبيرة في ظروف الانتقال من الاستعمار المباشر إلى الاستقلال، وفي ظل سيطرة القوى العظمى وتعارض مصالحها مع المصالح الوطنية، إلا أن هذه الأنظمة لم تعزز شرعيتها خلال ما يزيد عن خمسين سنة عبر إحداث شراكة مع شعوبها، بل عمقت هذه الفجوة من خلال القمع والاستبداد، ولم تستثمر الإيرادات الضخمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية الشاملة، وإنما لاتزال بحاجة إلى القوى الأجنبية في توفير العلاج والغذاء والسلاح والتكنولوجيا والصناعة؛ بالرغم من أن بداياتها كانت تميل إلى التسامح مع أفراد الشعب وإشراكهم في إدارة شؤون البلاد وتقبل اختلافاتهم، نتيجة لشكل النظام القبلي قبل تشكل الدول الحديثة الذي تتوزع فيه السلطات والثروات في المجتمع، حيث كانت الحاجة لباقي فئات المجتمع تجبرهم على الجلوس مع شعوبهم لترسيخ قواعد الحكم والمضي في خطوات عملية في النمو والتنمية، لذلك كان الجيل الأول من الحكام أكثر تسامحاً مع الشعوب وأكثر قرباً في حين أن الفجوة تعمقت في الجيل الثاني والثالث، والذي نشأ في ظل حكم فردي مطلق يملك جميع السلطات ويتحكم بكافة الثروات،[189] هذه الفوقية التي يتعامل بها الجيل الجديد من الحكام في الخليج. فصلتهم عن محيطهم وعمقت تواصلهم ولجوئهم إلى الأجنبي لتعزيز حمايتهم وإن كانت موجودة من قبل ذلك، فالتبعية للأجنبي والحماية الخارجية لا تمنح بالمجان لذلك كانت أنظمة الحكم في الخليج تضحي بمصالح شعوبها ودولها في سبيل حماية المصالح الأجنبية، وفي حوادث متكررة شهدت خفض الإنتاج أو زيادته بحسب إرادة الأجنبي بغض النظر ما إذا كان هذا الخفض في الإنتاج أو زيادته قد ينعكس سلباً أو إيجاباً على الميزانيات الخليجية أو المخزون النفطي للأجيال القادمة.

3.1 النفط والتبعية

فمن صور التبعية التي تعيشها دول الخليج هي التبعية في النفط؛ والاعتماد في الإنتاج النفطي على الدول الأجنبية؛ التي تمتلك تكنولوجيا البحث والاستكشاف والاستخراج والتكرير والاستيراد، حيث أن الطلب على النفط يعتمد على السياسات والظروف في البلدان الصناعية كما أن عوائد النفط تستثمر في النظام المصرفي الدولي وهو ما يعزز التبعية للدول الغربية،[190] بالإضافة إلى أن التحكم بأسعار النفط من خلال الشركات النفطية

183 سميث، سايمون–سي، الكويت في عهد عبدالله السالم، ترجمة بدر المطيري، ط1، (بيروت: جسور للترجمة والنشر، 2018م)، 274.

184 ATEŞ, ES, BAYRAKTAR, DEPENDENCY THEORY, 249.

185كيف تكون صديق للأمريكان، مقابلة قناة المحور في برنامج الصندوق الأسود مع حمد بن جاسم، تقديم عمار تقي، https://youtu.be/4rYJI_w7buk (10.03.2022).

186 –سميث، الكويت في عهد عبد الله السالم، 277.

187 رضا، صراع الدول والقبيلة، 47.

188 رضا، صراع الدول والقبيلة، 45.

189 جاسم الحريري، مستقبل الحريات في الإمارات، عمان: دار الجنان، ط1 (2020م)، 96.

190 ATEŞ, ES, BAYRAKTAR, DEPENDENCY THEORY, 255.

التي كانت تمتلك حق الامتياز النفطي، والضغط السياسي الذي تمارسه القوى الغربية له شواهد كثيرة منذ بداية الإنتاج النفطي في المنطقة العربية، حيث قامت خطة مارشال الأمريكية لإعادة إعمار أوروبا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية على النفط العربي حين ضاعفت الشركات النفطية الإنتاج من دون أن يكون للدول المنتجة دور في قرار الزيادة أو التخفيض، حيث ارتفع إجمالي انتاج كل من السعودية والكويت والعراق والإمارات وإيران من حوالي 1.7 مليون برميل يومياً في 1953م إلى 13.3 مليون برميل في 1970م، ثم إلى 20.5 مليون برميل في 1973م، وشهدت هذه الفترة انخفاضاً كبيراً في أسعار النفط لدعم إعادة إعمار أوروبا على حساب التنمية في الدول المنتجة.[191]

وحتى في مرحلة ما بعد تأميم النفط عبر الشركات الوطنية، كان لضعف الموقف التفاوضي للحكومات الخليجية التي لا تستمد شرعيتها من شعوبها دور في جعلها عرضة للابتزاز والضغوط الخارجية، لذلك نجد أن سياساتها تخدم أجندة الدول المستهلكة، حيث تكررت الضغوط الأمريكية على الدول الخليجية على مدار الخمسين سنة الماضية؛ ففي عام 1976م حين قررت منظمة أوبك زيادة أسعار النفط بنسبة 10٪ تبعتها زيادة بمقدار 5٪ في 1977م، خالفت كلاً من الإمارات والسعودية هذا الإجماع واكتفتا بزيادة قدرها 5٪ فقط للحصول على رضا الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت، وفي عام 1979م زادت السعودية انتاجها من النفط إلى 9.5 مليون برميل برغبة وضغط أمريكي أدى إلى تفكك السياسة السعرية لمنظمة أوبك، وكان وزير الطاقة الأمريكي حينها يفسر تصرف الحكومة السعودية بأن سياسات التسعير والإنتاج السعودي يحكمها اعتبارات سياسية وحرص على الاستقرار السياسي والمالي للدول الغربية، وإلا فإن إنتاجها ما لا يزيد عن 5 مليون برميل يعتبر كافياً لتلبية احتياجاتها من العملة الأجنبية.[192] ويشير المراقبون بأن سياسة الإنتاج السعودية كانت أحد أسباب انهيار أسعار النفط في الثمانينيات والذي انعكس سلباً على ميزانيات دول الخليج التي عانت من العجوزات لدرجة أنها عجزت عن تسديد رواتب الموظفين.

وبات من الملاحظ أنه في كل أزمة تمر بها الدول المستهلكة للنفط خلال الخمسين سنة الماضية تتدخل القوى العظمى للضغط على الدول المنتجة لاتخاذ قرارات لصالح الدول المستهلكة على حساب مصالح الدول المنتجة، وآخرها أزمة الحرب الروسية الأوكرانية التي تمر في هذه الأيام في 2022م حيث نرى بشكل واضح ومباشر الخطاب السياسي للحكومة الأمريكية والخطاب الإعلامي في الصحف الأمريكية والتي تطالب الرئيس بالضغط على حلفاء أمريكا لمنع ارتفاع أسعار النفط حيث سيساهم في زيادة التضخم في الدول الغربية، وفي خطوات عملية استضاف الرئيس الأمريكي جو بايدن أمير قطر حتى يقوم بسد العجز من الغاز الطبيعي لأوروبا في حال تم فرض عقوبات على روسيا تتعلق بالنفط والغاز الذي تعتمد عليه الدول الأوروبية بنسبة تصل إلى 30-40٪،[193] كما أن مكالمة وزير الخارجية الأمريكي مع وزير الخارجية الإماراتي أسفر عنها زيادة إنتاج الإمارات من النفط من غير التنسيق مع منظمة أوبك بعد ارتفاع الأسعار إلى ما يقارب 139 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار النفط إلى 112 دولار للبرميل، حيث أشارت المصادر إلى أن الإمارات التي امتنعت عن التصويت ضد روسيا في مجلس الأمن قد غيرت موقفها بشأن زيادة الإنتاج بسبب الضغط الأمريكي وأن هذا القرار لم يتم بعلم أوبك أو السعودية.[194] وفي نهاية جولة الضغوط الأمريكية وافقت منظمة أوبك بلس على زيادة الإنتاج في فصل الصيف.[195]

4.1 المعرفة والتبعية

ولعل من أسباب فشل دول الخليج في استثمار الموارد النفطية، هو فشلها في إعداد مواردها البشرية المحلية إعداداً يمكّنه من القيام بإدارة واستثمار الموارد النفطية، وفشلها في إيجاد بدائل مناسبة سواء على المستوى الميداني أو على المستوى الإداري، في حين أن الاعتماد على العنصر الأجنبي بات هو الخيار الاستراتيجي في عمليات التنمية الشاملة والمستدامة التي تتم في دول الخليج، حيث أن غياب التكنولوجيا المحلية وعدم استثمار الريع النفطي في تطويرها، أنتج مشاريع تكنولوجية مشوهة مثل مشاريع الفضاء كمسبار الأمل الإماراتي، ومشاريع الأقمار الصناعية الخليجية، ومشاريع الطاقة التي تسعى لتطويرها بعض دول الخليج.

ويظهر في جوانب المعرفة أن الحكومات الخليجية لا تسعى لتطوير العناصر المحلية، ويأتي غياب التكنولوجيا المحلية كنتيجة طبيعية لضعف مخرجات التعليم ومحدودية الإمكانات المحلية، ومع هذا نجد أن هناك حالة من الاندفاع نحو المشاريع التكنولوجية، والذكاء الاصطناعي، ومشاريع الطاقة المستدامة في دول الخليج والدول العربية على تباين بينها بهدف التنويع الاقتصادي، حيث يتم هذا الاندفاع بطريقة غير سليمة بحسب النموذج المنطقي والتسلسلي لبناء المشاريع العلمية، والذي يجب أن يبدأ في تكوين وإعداد الأساسات ثم تنطلق في البناء إلى الأعلى.

191 اليوسف، يوسف خليفة، الاقتصاد السياسي للنفط، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018م)، 166-167.

192 اليوسف، يوسف خليفة، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م).، 158.

193 Qatar, US and Russia supply 70% of Europe's gas, study find, (28.02.2022) https://www.middleeastmonitor.com/20220228-qatar-us-and-russia-supply-70-of-europes-gas-study-find/ (12.03.2022).

194 Timothy Puko, Ukraine War Pushes Biden Toward Venezuela, Iran and Saudi Arabia in Oil Hunt, (10.03.2022), https://www.wsj.com/articles/ukraine-war-drives-u-s-hunt-for-more-oil-to-help-tame-rising-prices-11646935216 , (11.03.2022).

195 أسعار النفط: اتفاق «أوبك بلس» على زيادة الإنتاج لشهرين (02.06.2022م) https://www.bbc.com/arabic/business-61675274 (13.06.2022).

ولعل من أهم سمات هذه المشروعات أنها تقوم على التكنولوجيا المستوردة، فدول الخليج عبارة عن مستخدم لهذه التكنولوجيا وليست منتج ومصنع لها، حيث يتم استثمار الريع النفطي في استيراد التكنولوجيا بدل انتاجها، وهذا ما يدفع للتفريق بين تكنولوجيا الأقمار الصناعية وتطبيقات الأقمار الصناعية، فالدول العربية تستفيد فقط من التطبيقات ولا علاقة لها بالتكنولوجيا،[196] ومن أهم المشاريع التي يتم الترويج لها هي مشاريع الأقمار الصناعية، والتي تصنع وتطلق من خارج هذه الدول، كمشروع مسبار الأمل والقمر الصناعي القطري والسعودي، حيث تقوم الدول الخليجية بتمويل المشاريع التي يكون عائدها الأكبر للدول التي تمتلك تكنولوجيا تصنيعها.

والأمر ذاته ينطبق على مشاريع الطاقة والمتمثلة بمشاريع الطاقة الشمسية ومشاريع الطاقة النووية التي تخطط لها أكثر من دولة وباشرت الإمارات العمل فيها، بالإضافة إلى كون التصنيع والتكنولوجيا مستوردة نجد أن أغلب القائمين عليها من الأجانب، ولا يختلف الحال في مشاريع الذكاء الاصطناعي وغيرها من المشاريع التكنولوجية والتحول الرقمي المنشود، ولعل أهم الملاحظات على هذه المشاريع ما يلي:

أولا: عدم وجود بنية علمية وأكاديمية، فالقاعدة التي يجب أن تبنى عليها المشاريع الصناعية والتكنولوجية هي المؤسسات البحثية والقواعد الأكاديمية والكوادر العلمية، فبناء المشروعات التكنولوجية ما هو إلا نتيجة لوجود بنية علمية وأكاديمية ومؤسسات بحثية رصينة، حيث يتم إعداد المشروعات ودراستها بشكل علمي بما يتناسب مع البيئة التي ستنفذ فيها، وهو مالا يحدث في دول الخليج، حيث جاء في تقرير حلف شمال الأطلسي حول القدرات الفضائية العربية، أنه نتيجة لغياب الأصول العلمية والمعرفية فإن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تطلب من الشركاء أصحاب الخبرة شراء الأقمار الصناعية وتطويرها داخلياً وخارجياً، كما أنها تستعين بالأبحاث العلمية والفضائية من جامعات خارجية للوصول إلى تكنولوجيا الفضاء في أقصر وقت،[197] وبالرغم من إنشاء بعض الدول لمراكز أبحاث ومؤسسات جامعية لدعم وتكوين القاعدة العلمية والمعرفية في السنوات الأخيرة، إلا أن التجارب مع دول الخليج والتي فشلت خلال خمسين سنة في إعداد مثل هذه القواعد العلمية لا يعطي دافع من الأمل بأن تكون هناك نتائج إيجابية خصوصا وأن السياسات المتبعة لا تسير وفق نظام علمي ومنهجي سليم.

ثانياً: عدم وجود بنية اقتصادية وصناعية صلبة، ونتيجة لعدم وجود قطاع صناعي قوي، فإن أبرز سمة مشتركة بين المشاريع التكنولوجية في منطقة الخليج أنها تعتمد على الإيرادات النفطية بشكل مباشر، في حين أن العائد من المشروعات لا يكون مباشراً سواء على الإيرادات أو على الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى أنها لا تمتلك القدرات المحلية القادرة على تصنيع التكنولوجيا، وإن كانت تعد بها للمستقبل إلا أنه حتى هذا اليوم يتم إبراز العناصر المحلية في الواجهات الإعلامية، ولكن الواقع يكشف ضعف في هذا الجانب، وهو التحدي الأبرز الذي ذكره تقرير حلف شمال الأطلسي حيث أشار إلى أنه يمكن لدول الشرق الأوسط أن تحرز تقدماً في استيراد الصناعة التكنولوجية في ظل صراع الأقطاب بين روسيا والصين والغرب، إلا أن الطموحات الكبيرة للدول الفضائية الناشئة تصطدم بالقدرات المحلية المحدودة من حيث التصنيع،[198] حيث يتصدر قطاع الفضاء الأوروبي تصنيع الأقمار الصناعية وخدمات الإطلاق التي تستعين بها الدول العربية لتصنيع وإطلاق أقمارها الصناعية الخاصة.[199]

ثالثاً: عدم وجود بنية مؤسسية ثابتة، فكما تبين من غياب الإدارة الرشيدة والمؤسسات السليمة في دول الخليج، يلاحظ أن مشاريع الفضاء والتكنولوجيا تحتاج لبنية مؤسسية سليمة، بالإضافة إلى إدارة رشيدة أهم سماتها المشاركة والمراقبة والمسائلة، لأن طبيعة المشاريع الاستراتيجية تمثل عبئ طويل الأمد إذا لم تكن مجدية، كما أنها تمثل إضافة نوعية تحتاج إلى إدارة صحيحة في حال كانت ناجحة، حيث تكلف ميزانيات مالية ضخمة، بالإضافة للآثار السياسية والاجتماعية والبيئية الكبيرة، وتستلزم قبل الانطلاق بها أن تخضع لدراسات من كافة النواحي العلمية والاقتصادية والسياسية والبيئية وأن تحصل على موافقات من جميع هذه الجهات، وهو ما لا يحصل في دول الخليج، حيث يتم إنشاء وتخصيص مثل هذه المشروعات بقرار فردي، ويمكن أن تواجه مثل هذه المشروعات الإلغاء أو التغيير رغم الميزانيات الكبيرة التي صرفت بقرار فردي دون مسائلة أو مراقبة من الشعب أو من أصحاب الاختصاص، فأهم الأسس التي يجب أن تبنى عليه المشاريع هي البنية المؤسسية والإدارة الرشيدة لها، فكما أن غياب الإدارة الرشيدة هو أحد عوامل فشل إدارة الموارد النفطية، فإنه يعد أيضاً أحد عوامل فشل الاستثمار في المشروعات المستقبلية التي تنفذ عبر العوائد النفطية.

2. أشكال وصور التبعية الاقتصادية في دول مجلس التعاون

وعند النظر في مؤشرات التبعية الاقتصادية نجد أن دول الخليج تعاني في كافة المؤشرات بداية من مؤشرات الصادرات والواردات ومؤشرات الانكشاف الاقتصادي ومؤشرات الاستثمار الخارجي ومؤشرات الهيكل الاقتصادي.[200]

---

196 العرب يتسابقون إلى الفضاء.. فهل وصلوا إلى تطبيقات الأقمار الصناعية ؟، مقابلة مع رئيس قسم القبة السماوية في مكتبة الإسكندرية عمر فكري مع وكالة الأناضول (2017-11-15).

197 Middle east and north Africa space capabilities & security challenges, NATO Strategic Direction South Hub, Italy 27&28 october 2021, 4-5.

198 space capabilities & security challenges, 6.

199 space capabilities & security challenges, 20.

200 إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989م)، 133.

1.2 هيكل الصادرات والواردات والانكشاف الاقتصادي

ونلاحظ أن جوهر وأساس التبعية في دول الخليج والتي تشترك بها مع الدول العربية الأخرى هو الانكشاف الاقتصادي على الدول الغربية المصنعة، حيث يقوم البناء الاقتصادي على تصدير المواد الخام واستيراد الحاجات المصنعة من الخارج، فنجد في هيكل الصادرات والواردات أن المواد الخام تسيطر على الصادرات، والمواد المصنعة هي التي تشكل النسبة الأكبر من الواردات، كما أن تركز الواردات الأساسية من دول صناعية معينة يعزز التبعية لهذه الدول.[201]

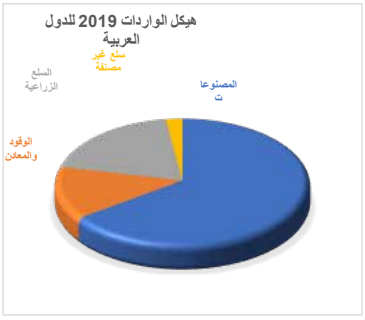

شكل 1: هيكل الصادرات والواردات للدول العربية 2019م.

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد، صندوق النقد العربي ٢٠١٩م

وتأتي هذه التبعية نتيجة فشل دول الخليج بالرغم من مواردها المالية الضخمة خلال السنوات الماضية في تحقيق تكامل وتعاون عربي وخليجي للوصول إلى الاكتفاء الذاتي سواء في مجالات الصناعة والتكنولوجيا أو في مجالات الزراعة والصناعات الغذائية أو حتى في مجالات الصناعات العسكرية، وهو ما يجعلها أسيرة خلف الدول الأجنبية تحقق مصالحها على حساب مصالح شعوبها.[202]

ويجدر الإشارة إلى أن من نتائج الخلل الهيكلي والانكشاف الاقتصادي الذي تعاني منه دول الخليج أدى إلى حدوث ضغوط تضخمية داخل الدول الخليجية، وذلك لأن العلاقة التكاملية هي التي تحكم العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية للحد من الضغوط التضخمية وجعل الطلب الكلي مساو للعرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني،[203] حيث إن العوامل الخارجية تتمثل في سعر الصرف الفعلي والاسمي والتضخم لدى الشركاء التجاريين؛ كما تشير الدراسات التجريبية إلى أن العوامل الخارجية المتمثلة في التضخم المستورد وسعر الصرف هي التي تؤدي دوراً رئيسياً في تحديد التضخم في السعودية، وهما المحركان الرئيسيان له، وهو ما ينطبق على باقي دول الخليج المتشاركة في البناء الهيكلي لاقتصاداتها المحلية.[204]

وعودةً إلى العوامل الخارجية المتمثلة في سعر الصرف الإسمي والأسعار العالمية، نجد أن الخلل الهيكلي والإنتاجي الذي تقوم عليه دول الخليج، والقصور في القطاع الصناعي والزراعي (أعراض المرض الهولندي)، يؤديان إلى أن تعتمد اعتماداً كبيراً على السلع المستوردة، ويعني ذلك أن ارتفاع الأسعار لدى الشركاء التجاريين ينتقل عبر قناة الواردات، ويضع ضغوطاً تدفع إلى ارتفاع التضخم المحلي، ولذلك فإن معدلات التضخم في دول الخليج له علاقة قوية بالشركاء التجاريين.[205]ويعتبر عدم التوازن القطاعي بين القطاعات الإنتاجية، والقطاعات الخدمية، بالإضافة للخلل السكاني المتمثل في الزيادة الأجنبية التي تفرض زيادة في الطلب على السلع والخدمات، تؤدي إلى نوع من التضخم وزيادة في الأسعار يذهب ضحيتها المواطن كونه أقلية في بلده، ففي الوقت الذي كانت الدول الخليجية تقدم دعم للمواطنين على السلع الأساسية، بدأت الحكومات في رفع هذا الدعم ليتشارك المواطن الذي يمثل 10٪ من السكان، كما في الإمارات وقطر مع الأجنبي الذي يمثل 90٪ من عدد السكان، حيث أظهرت العديد من الدراسات الأثار السلبية للدعم، ومع ذلك فإن إعادة رفع الدعم بشكل غير مدروس قد يخلق سلبيات أكبر في ظل الأوضاع الحالية.[206]

ومن القضايا الملفتة في قضايا الاستيراد التي تعزز التبعية للدول الغربية هي مسائل الاعتماد الكبير على السلاح المستورد وعدم تطوير بنية صناعية ودفاعية تحقق نوع من الاكتفاء الذاتي في صناعة السلاح، ففي الإنفاق الجاري يحتل الإنفاق العسكري مراتب متقدمة، حيث تشير الإحصائيات خلال عقدين من الزمان أن دول الخليج تحتل المراتب الأولى في الإنفاق العسكري، المتمثل في شراء واستيراد الأسلحة حيث تحتل عُمان المرتبة الأولى عالمياً في الإنفاق العسكري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وتليها السعودية في المرتبة الثانية عالميا، ثم الكويت الرابعة عالمياً، والإمارات الخامسة عالمياً،

201 نادر الفرجاني، هدر الإمكانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط6، (2001م)، 81.

202 ATEŞ, ES, BAYRAKTAR, DEPENDENCY THEORY, 255.

203 البرهماتي، حياة، أسباب التضخم في الأوراق النقدية، ط1 (دمشق: دار القلم، 2015م)، 313.

204 السعودية في تقرير القضايا المختارة لعام 2017م، 24.

205 السعودية في تقرير القضايا المختارة لعام 2017م، صندوق النقد الدولي، (واشنطن: 2017م): 25.

206 Romeo pacudan, mahani hamdan, Electricity tariff reforms, welfare impacts, and energy poverty implications, Energy Policy 132 (2019), 332

كما تقدّر ذلك بيانات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في أحدث بياناتها.

جدول 1: الإنفاق العسكري في دول الخليج 2020م (مليون/دولار)

	قطر	البحرين	عمان	الإمارات	السعودية	الكويت	العالم
الإنفاق العسكري	--	١,٤٠٤	٦,٧٢٩	٢٣,٥٦١	٦١,٨٦٦	٧,٧٥٣	--
نسبة من الناتج المحلي	٤٪	٤,٢٪	١١٪	٦٪	٨,٤٪	٦,٣٪	٢,٤٪
نسبة من إنفاق الحكومة	--	١٢,٢٪	٢١,٩٪	١٩,٩٪	٢١,٩٪	١٠,٤٪	٦٪

*بيانات صادرة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، بيانات البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية

ويتضح من الجدول 1 ارتفاع معدلات الانفاق العسكري في دول الخليج بحسب البيانات والتقارير الخارجية، حيث أن الانفاق العسكري يتمثل بصورة أساسية على شراء واستيراد الأسلحة من الدول المنتجة والمصنعة، حيث فشلت الدول الخليجية في تحقيق التقنية والتكنولوجيا اللازمة في صناعة السلاح، بالرغم من أنها تعد هي الأكثر إنفاقاً على السلاح على مستوى العالم.

2.2 خلل الهيكل الاقتصادي

تعتبر الصناعة مرتكزاً أساسياً للتنمية، فتعدد الأنشطة الاقتصادية والمكانة المتزايدة التي تأخذها الصناعة يعبر بشكل حقيقي عن التنمية التي تصحح الهياكل الاقتصادية، حيث أن التغيير الهيكلي هو شرط أساس لتحقيق التنمية الاقتصادية،[207] وعند النظر إلى القطاعات الإنتاجية في دول الخليج، نجد الخلل الهيكلي ونجد أن النفط يستحوذ على النسبة الأكبر من الإنتاج المحلي، في حين أن الإنتاج الصناعي والزراعي منخفض جداً، بل ويتضاءل أمام حجم الإنتاج النفطي والصناعات النفطية، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على أداء الاقتصاد العام بسبب التقلبات في الأسعار، وفي قراءة لحجم القطاع الإنتاجي لدول الخليج ومساهماته في الناتج المحلي الإجمالي نجد ما يلي.

جدول 2: مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الإجمالي 2019م (٪)

		الكويت	البحرين	قطر	عمان	السعودية	الإمارات
الصناعات الاستخراجية	١٩٩٩	٣٥,٧	٤,٦	٣١,٥	٣٢,٣	٢٧,٠٤	١٤,٦
	٢٠١٩	٤٤,٨	١٥	٣٤,١	٣٤,٨	٢٧,٨	٢٥
الصناعات التحويلية	١٩٩٩	١١	١٩	٣١,٩	٤,٣	١٠,٣	٨,٥
	٢٠١٩	٦,٩	١٧,٩	٨,٦	١٠,٥	١٢,٥	٨,٧
الزراعة والتنمية الريفية	١٩٩٩	٠,٤	٠,٨	٠,٣	٢,٩	٥,٦	٢,٣
	٢٠١٩	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٢,٤	٢,٢	٠,٧

* التقرير العربي الموحد 2020، صندوق النقد العربي، بيانات البنك الدولي.

من الجدول 2: نجد الخلل الإنتاجي لدول الخليج واضحاً، حيث إن الصناعات الاستخراجية أثرت بشكل واضح في قطاعي الصناعة والزراعة، وجعلتها تنحسر بشكل كبير، حيث تشير الأرقام أنه كلما زاد الاعتماد على الموارد النفطية كلما كان هناك انحسار في القطاعات الصناعية والزراعية، وهو ما لاحظه العديد من الباحثين وأُطلق عليه ما يسمى بالمرض الهولندي، ويتكون هذا الانخفاض نتيجة لعاملين الأول تأثير حركة الموارد؛ فحين يزدهر قطاع الموارد النفطية فإنه يجتذب القوى العاملة ورأس المال إليه، ويبعدهما عن القطاع الزراعي والصناعي، وبالتالي ترتفع تكاليف الإنتاج فيهما، أما العامل الثاني فيتمثل في تأثير الانفاق، حيث تتدفق الأموال من قطاع الموارد النفطية إلى الدولة، فيرفع معها سعر الصرف الحقيقي للعملة، وهو ما يجعل سعر الصرف الحقيقي أعلى، ويجعل استيراد السلع الزراعية والمواد المصنعة أرخص تكلفة من تصنيعها محلياً، فيخسر القطاعان الصناعي والزراعي نتيجة لذلك بسبب منافسة الموارد المستوردة.[208]

ويجدر الإشارة إلى أن الواقع في القطاعات الإنتاجية لدول الخليج لم يكن جيداً قبل اكتشاف النفط، حيث كانت اقتصاديات المنطقة معتمدة على

207دوابة، أشرف، التنمية، ط1، (تركيا: دار المدرس للنشر والتوزيع، 2019م)، 16.

208روس، مايكل، نقمة النفط، ط1، (قطر: منتدى العلاقات العربية الدولية، 2014م)، 91.

مصدر انتاجي وحيد أيضا، وكان يتمثل في انتاج اللؤلؤ والذي أدى انحساره إلى حدوث انهيار اقتصادي كبير لم يتم تداركه إلا بعد اكتشاف النفط، وكانت المنطقة قبل النفط تعاني من انحسار تجارة اللؤلؤ؛ التي كانت تعد مصدر الثروة الوحيد لسكان الخليج والتي انهارت مع ظهور اللؤلؤ الصناعي في فترة العشرينيات والثلاثينيات،[209] لذلك يمكن القول بأن النفط ساهم في عدم نمو هذه القطاعات وبقائها محدودة ضمن صناعات بسيطة، كما أن الصناعات الاستخراجية لا تمثل قاعدة إنتاجية، حيث إن الاعتماد على النفط بهذه الصورة المتمثلة في الحصول على إيراداته وإنفاقها إنفاقاً استهلاكياً؛ يعني في مجمله أن هذه الدول لا تنعم بقاعدة صناعية قادرة على العطاء والتطور ذاتيا، خصوصاً وأن القطاع الزراعي في الكثير من هذه الدول لا تتوفر له الفرصة لأن يكون مساهم فعال في النشاط الإنتاجي.[210]

وتبقى مسألة مهمة فيما يخص صناعة البتروكيماويات، والتي بدأت بعض دول الخليج الاهتمام بها في الفترات الأخيرة، والتي قد تكون نواة لبناء قاعدة إنتاجية إن أتيحت لها فرص النجاح، وذلك عبر اكتساب التقنية والمعرفة الإدارية وتوطينها وتطويرها وهو ما يزال بعيد المنال في دول الخليج، حيث إن التقنية لاتزال مستوردة، وكوادرها في أغلبها أجنبية، وانتاجها ضئيل يستهلك محلياً في الغالب، حيث إن توطين المعرفة التقنية سيساهم في بناء القدرات المحلية التي تساهم مع عوامل أخرى كالبناء المؤسسي، والتخطيط الاستراتيجي، والبحث العلمي في بناء اقتصاد صناعي متنوع، ومع ذلك تبقى مسألة الصناعات البتروكيماوية كهدف لبناء قاعدة إنتاجية مرتكزها الصناعة غير كافية، لارتباطها الوثيق بالنفط المعرض للنضوب، أو الاستغناء عنه مع السعي العالمي الحثيث لإيجاد بدائل أخرى له.[211]

3.2 الاستثمار الخارجي

وفي ظل التراجع الذي تشهده حركة التبادل التجاري والاستثمار بين الدول العربية، نجد أن الدول الخليجية تستثمر معظم فوائضها النفطية في أمريكا الشمالية وأوروبا عبر صناديقها السيادية، وهو ما يعزز تبعيتها للدول الغربية في نفس الوقت، فأكبر صندوق سيادي خليجي قبل أزمة 2008م كان جهاز أبوظبي للاستثمار، حيث كانت تبلغ أصول استثماراته تريليون دولار انخفضت إلى 395 مليار دولار في 2009م بسبب أزمة الرهن العقاري، حيث كانت معظم استثماراته في سندات الخزانة الأمريكية، وهذه الخسائر الضخمة فرضت على إدارات الصناديق السيادية تغيير استراتيجياتها نحو تنويع الاستثمارات من حيث الجغرافيا وطبيعة الاستثمارات، حيث نمت أصوله في 2019م عبر الفوائض النفطية إلى أن بلغت 800 مليار دولار ثم عادت وانخفضت إلى 649 مليار في 2021م، إلا أن الملفت للنظر أن أوروبا وأمريكا لازالت تمثل ثلاث أرباع استثمارات الصندوق في الخارج، هذا بالرغم من أن استراتيجية الصندوق تغيرت بعد أزمة 2008م والتي تقضي بتنوعين الاستثمار الخارجي من حيث المكان والنوع، إلا أن السرية التي تحاط بهذه الصناديق يجعل الأرقام حولها تقديرية، وسياساتها الاستثمارية غير مفهومة وغير واقعية.[212]

وهذا الأمر لا يقتصر على صندوق أبو ظبي للاستثمار وإنما يشمل معظم الصناديق السيادية الخليجية، ففي الكويت يتم استثمار كافة أموال الصندوق في الخارج خصوصا في أوروبا وأمريكا الشمالية ومؤخراً في الصين، وقد يكون صندوق جهاز الاستثمار القطري هو الأكثر تنويعاً من حيث تركز 21٪ من استثمارات الصندوق على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا فيما لا يعلم نسب الاستثمارات الأخرى في الدول الأجنبية.[213]

3. التحول من التبعية إلى التكامل

إذا كانت التبعية تعني تأثير أحد الطرفين على الأخر بحيث يكون أحدهما تابعاً للآخر فإن التكامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل يعني وجود تأثير من كلا الطرفين بحيث يكون كل منهما تابعاً ومتبوعاً في نفس الوقت،[214] ولا يمكن اعتبار العلاقة بين الدول النامية والدول المتقدمة هي علاقة اعتماد متبادل في الاقتصاد، وإنما هي علاقة تبعية، حيث تعتمد الدول النامية على الدول المتقدمة في حوالي ثلثي وارداتها في حين أن اعتماد الدول المتقدمة على الدول النامية لا يتجاوز 5٪ من وارداتها،[215] لذلك تعد قضايا الوحدة والتكامل الاقتصادي من أكثر القضايا التي تشغل فكر الكثيرين من أبناء الوطن العربي والإسلامي لكونها إحدى أهم سبل التنمية الشاملة التي تحقق الرفاه العام، وتصنع المنعة والقوة، وتحد من التبعية للدول الأجنبية، حيث كانت مبادرات الوحدة بين الأقطار العربية تلقى ترحيباً وقبولاً بين أبناء المنطقة، ورفضاً وممانعة من القوى الخارجية، وذلك ما أدى إلى تباطؤ عمليات الاعتماد المتبادل وفشل الكثير من خطوات التكامل والوحدة بين دول المنطقة،[216] وإن كان هناك

209الفارس، محمد الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل 1862-1965م، ط2، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015م)، 87.

210أسامة عبد الرحمن، المثقفون والبحث عن مسار، ط1 (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987م)، 142.

211عبد الرحمن، المثقفون، 142-143.

212 Franchois Aissa Touazi, Gulf Sovereign Wealth Funds, (France: Foundation for Strategic Research, FRS, April 2019): 3-4.

213 Touazi, Gulf Sovereign Wealth Funds, 5-6.

214سعيد النجار، الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالإشارة إلى الواقع العربي، المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بعنوان الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، 15-16 مايو 1989م، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990م): 15.

215المرجع السابق، 47.

216محمد شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986م)، 754-755.

تجارب ناجحة نسبياً كالتجربة الإماراتية لكنها لا ترقى لتأسيس واقع تنموي شامل ومستدام، حيث يمكن لدول الخليج الغنية بالموارد النفطية أن تحقق قفزة نوعية في التنمية الشاملة عبر تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي فيما بينها وبين باقي الدول العربية؛ من خلال الاستثمار المباشر في القطاعات الإنتاجية في الدول العربية وتبادل الخبرات والكفاءات.

1.3 الإدارة الرشيدة.

لعل من أهم العوامل السلبية التي كان لها الدور في عرقلة تحقيق تكامل اقتصادي بين البلدان العربية تمثلت في الواقع السياسي العربي الذي يختص بسمة الاستبداد السياسي وانعكاسه سلباً على البنية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى نمط الإنتاج السائد الذي أنتج ضعف في فاعلية الأجهزة والمنظمات التي عهد إليها الإشراف على عملية التكامل الاقتصادي في الوطن العربي، بالرغم من أن التكامل كان سيحقق لهذه الأنظمة فوائد سياسية واقتصادية وسيحد من الغضب الشعبي بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية وسيقلل من البطالة نتيجة لقيام المشاريع الاستثمارية، ولكن بسبب قصر النظر الذي تختص به القيادات العربية فإن ملف التكامل الاقتصادي لايزال يعاني من الخلل في الإدارة والتمكين منذ ما يقارب القرن من التفرق والانكفاء القطري وسوء الإدارة.[217]

حيث يتطلب تحقيق التكامل الاقتصادي إجراء إصلاحات داخلية في الدول الخليجية والدول العربية على حد سواء، فمن أهم مقومات الحكم الرشيد التي تضمن سلامة إدارة السياسات هي المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، والمحاسبة الشعبية لأداء الحكومات، والرقابة على المال العام، وعلى نتائج السياسات الاقتصادية، حيث يؤدي ذلك إلى وجود سياسات اقتصادية رشيدة، وإلى وجود رقابة عامة تقضي على أوجه القصور والفساد في مختلف القطاعات والهياكل المؤسسية، ويشمل الحكم الرشيد بحسب التعريفات المختلفة مواضيع متعددة، تتمثل في الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمشاركة الفعالة، والشراكات المتعددة مع الجهات الفاعلة، والتعددية السياسية، والعمليات والمؤسسات الشفافة الخاضعة للمساءلة، وقطاع عام يتصف بالكفاءة والفعالية والشرعية، والوصول إلى المعارف والمعلومات والتعليم، والتمكين السياسي، والمساواة، والاستدامة، والمواقف والقيم التي تعزز المسؤولية والتضامن والتسامح.[218] بالإضافة لبعد النظر لدى النظم الحاكمة، لذلك وجب أن يكون هناك حكمة وحنكة في إدارة الموارد الطبيعية بحيث تجتمع الدول المنتجة على وحدة تفكير وتنظيم وتوحيد الأساليب لحل المشكلات المتعلقة بالأسواق العالمية، وهذا يتطلب إدارات رشيدة تراعي مصالح شعوبها ومصالح حلفائها من الدول الأعضاء.[219]

2.3 الاستثمار الأمثل للموارد.

يعد الخلل في بناء الهياكل الاقتصادية أهم سبب مباشر للخلل التنموي في دول الخليج، لذلك فإن إعادة بناء هذه الهياكل بطريقة صحيحة سيكون أهم الإصلاحات التي سيقوم بها أي نظام يريد أن يحقق الاستثمار الأمثل للموارد في سبيل الوصول لتنمية شاملة ومستدامة في دول الخليج.

ويتم إعادة بناء الهياكل الاقتصادية

أولا: من خلال تقوية القطاع الخاص ومنحه دور حقيقي في الاقتصاد الإنتاجي، حيث يتم ذلك برفع يد الدولة عن القطاع الخاص وتشجيع أفراد المجتمع على الانخراط فيه عبر التسهيلات والدعم المباشر وغير المباشر والمتمثل في التمويل من المال العام، وحثهم على العمل في القطاعات الإنتاجية والمتمثل في الصناعات المتوسطة والثقيلة، والصناعات التكنولوجية، والزراعة كمورد غذائي أساسي، بالإضافة لصيد السمك والاهتمام بالثروة الحيوانية والتشجيع عليها.

ثانيا: من خلال دعم القطاعات الإنتاجية وتزويدها بالموارد البشرية المتمكنة معرفياً وتكنولوجياً، ويمكن أن يتم ذلك عبر الشراكات بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص، لتحديد حاجة سوق العمل ضمن خطة استراتيجية لتنمية القطاعات الإنتاجية، بحيث يجد كل متخصص من الموارد البشرية المؤهلة مكان له في سوق العمل الإنتاجي، يتناسب مع مؤهلاته ومع تخصصه الدراسي والعملي، وبهذه الخطوة يمكن استغلال الموارد البشرية واستثمارها في نمو القطاعات الاقتصادية المتنوعة، وتنميته بحيث يكون فعالاً في الدورة الإنتاجية والاقتصادية.

ثالثاً: الموازنة بين القطاعات الخدمية والإنتاجية، بحيث لا تطغى القطاعات الخدمية على معظم القطاعات التجارية في القطاع الخاص كما هو الحاصل الآن، بالإضافة للحد من القطاع العقاري الذي أصبح أحد أسباب خلل في التركيبة السكانية، من خلال بناء الوحدات السكنية ومنح الإقامات الدائمة لمن يتملكها في مقابل إحداث خلل ديمغرافي في البلدان الخليجية يهدد الأمن القومي لها.

رابعاً: تفعيل عائدات الموارد الطبيعية في القطاعات الإنتاجية من غير مشاركة الدولة، وذلك عبر استقلالية الصناديق السيادية التي يجب أن تكون مكان تجميع العائدات النفطية واستثمارها للمجتمع وللأجيال القادمة، بحيث تديرها لجنة مستقلة يتم اخيارها من المجتمع، الذي يفرض الرقابة عليها عبر البرلمان وعبر مؤسسات المجتمع المدني، بحيث تقوم استثمار هذه العوائد بما يعود بالنفع المجتمع، من خلال تهيئة الأرضية والأسس للقطاعات الإنتاجية من بنية تحتية وكفاءات بشرية، واستثمارات نوعية طويلة المدى بإدارة مجتمعية، كما يجب أن تتمتع الصناديق السيادية بشفافية عالية وخطط

217شقير، الوحدة الاقتصادية، 749-750.

218الحكم السديد، المفوضية العام لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، https://www.ohchr.org/AR/Issues/Development/GoodGovernance/Pages/AboutGoodGovernance.aspx

219الطريقي، عبد الله، الأعمال الكاملة (البترول ومصير الانسان العربي)، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م)، 127.

استثمار استراتيجي يحفظ حق الأجيال القادمة ولا يهدر حقوق الجيل الحالي.

خامساً: إصلاح الخلل السكاني بحيث يتم تخفيض عدد الأجانب ورفع نسبة المواطنين بنسبة لا تقل عن 50٪، واستبدال الأيدي العاملة الأجنبية التي لا تمت لتاريخ ولا لثقافة المجتمعات العربية والمسلمة بالخليج بالكفاءات والخبرات العربية والمسلمة، وذلك من خلال منح الجنسية للكفاءات العربية، ودمجها في المجتمعات الخليجية، وإزالة الفوارق العنصرية بين كل من ينتمي لثقافة ودين وقيم المجتمعات الخليجية.

3.3 التكامل الاقتصادي مع الدول العربية.

وعند النظر إلى واقع الاستثمارات الخليجية في الدول العربية وطبيعة هذه الاستثمارات، نجد أنها لا ترقى لأن تحقق الاعتماد المتبادل فضلاً عن الاكتفاء الذاتي العربي، سواء على مستوى الموارد الطبيعية أو على مستوى الإنتاج الصناعي والزراعي الذي تتميز به دول عربية لا تملك السيولة النقدية التي تملكها دول الخليج.

جدول 3: مساهمة التجارة بين دول الخليج بالإضافة للدول العربية من إجمالي التجارة الخارجية (2017–2019).

	الصادرات			الواردات		
	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
الإمارات	٧,٧	٨,٣	٨,٣	٩,٣	٩,٨	٩,٦
السعودية	١٦,٩	١٣,١	١٤,٧	١٢,٦	١٣,٩	١٢,٨
قطر	٨,٣	٥,٠	٤,٢	١٣,٨	٦,٢	٥,٧
الكويت	٥,٠	٣,٨	٤,٥	١٨,٥	١٩,٨	٢٠,٧
عمان	٢٣,١	٢١,٣	٢١,٢	٤٨,١	٥٣,٩	٥٦,٣
البحرين	٣٢,٤	٣٣,٤	٣٣,٥	٢٨,٩	٣٦,٩	٣١,٩

المصدر: التقرير العربي الموحد، صندوق النقد العربي (2019م).

ومن خلال الجدول السابق يمكن أن نلاحظ مدى تراجع التبادل التجاري بين الدول العربية وبين دول الخليج، ولعل من أهم الأسباب التي فاقمت مثل هذا التراجع بين دول المنطقة هو عدم وجود رغبة لدي النخب الحاكمة في التكامل الاقتصادي لأسباب تتعلق بالمزايا والمنافع الشخصية التي تحققها هذه النخب من الوضع الحالي، بالإضافة إلى أن الدول العربية تمتلك بنية اقتصادية مشوهة من أبرز مظاهرها قيام الوطن العربي بتصدير عوامل الإنتاج إلى الخارج واستيراد مزيد من عوامل الاستهلاك إلى الداخل، وبذلك أصبحت البلدان العربية استهلاكية غير منتجة تعتمد على الواردات الأجنبية في معظم احتياجاتها؛ بالرغم من الإمكانيات التي تتميز بها هذه المنطقة من العالم سواء من حيث الموارد البشرية والإمكانات والقدرات أو من حيث الموارد الطبيعية والبيئية التي تساعد على تكوين قطاع انتاجي زراعي وصناعي كبير، في حال تم إدارتها بشكل صحيح.

بالإضافة للاستثمار الواردات المالية الضخمة التي تحصل عليها دول الخليج في استثمارات تخدم جميع دول المنطقة وتساهم في تحقيق التنمية الشاملة والرفاهية للمواطن العربي،[220] كما أن استثمار الموارد البشرية العربية التي تهاجر إلى الدول الغربية يمكن أن يحقق نهضة صناعية ضخمة في حال كان هناك مشاريع يمكن أن توظف هذه الإمكانات والقدرات بشكل صحيح وفعال، حيث تشير التقارير إلى أن معدلات هجرة العقول العربية إلى الخارج يعد أهم نتائج الفساد السياسي وتزايد القمع وانتشار البطالة وفشل التنمية في الدول العربية وازدهارها في الدول المستضيفة، والتي تبحث عن أصحاب القدرات والمهارات الجاهزة لتحقيق نهضة اقتصادية في بلدانهم التي ينتقلون إليها حديثاً.[221]

لعل من أهم أسباب التبعية التي تعاني منها الدول الخليجية والعربية هي الاعتماد على الدول الغربية في الاستثمارات الخارجية وفي الواردات، ويمكن للتكامل الاقتصادي بين دول الخليج والدول العربية أن يحد من التبعية، وأن يحقق الإنتاجية، والاكتفاء الذاتي في دول الخليج وفي الوطن العربي، من خلال تكامل الموارد المتوفرة في العالم العربي والإسلامي، فالدول الخليجية التي تمتلك الموارد المالية الكبيرة، وتعاني من نقص في الموارد البشرية يمكنها أن تتشارك مع الدول العربية والإسلامية الأخرى التي تمتلك موارد بشرية كبيرة، بالإضافة إلى أراض زراعية وموارد طبيعية مختلفة، وهذه الاستراتيجيات وتكامل القوى يمكنه أن يحقق بناء قطاعات إنتاجية قوية تجعل الدول الخليجية والعربية تتخلص من التبعية المستمرة للغرب المستعمر، وذلك يتطلب تصحيح علاقة السلطة بالمجتمع في كافة دول المنطقة، وتكريس نظام وأمن ودفاع وسياسات مشتركة في إطار دول الخليج وعلى مستوى العالم العربي والإسلامي.[222]

220شقير، الوحدة الاقتصادية، 749–750.

221حسين الأسرج، هجرة الكفاءات العربية، (ميونيخ: أرشيف جامعة ميونيخ، 2016م): 6

222علي الكواري، النفط والتنمية والحاجة إلى الإصلاح، ط1 (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021)، 234.

الخاتمة

تمر المنطقة العربية والخليجية بحالة من التبعية تأتي نتيجة للتأخر في عمليات التنمية، كما أن التبعية تساهم في تأخر عمليات التنمية، فهي علاقة تبادلية عكسية بين التنمية والتبعية وكلاهما يؤثر في الآخر تأثيراً إيجابياً أو سلبياً، فكلما حققت الدول تنمية شاملة ومستدامة كلما قللت من التبعية، حيث أن التنمية الشاملة والمستدامة تساهم في عمليات التحرر من التبعية للدول الأجنبية، وكلما كانت التبعية كبيرة كلما أثرت سلباً على عمليات التنمية، فحتى تتحرر الدول العربية والخليجية من التبعية يجب عليها أن تسلك طرق واضحة نحو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي تجعلها في غنى عن القوى الأجنبية عبر مشاركة شعوبها في إدارة الدولة والاقتصاد والمجتمع، فكل عمليات النمو الاقتصادي والاستثمارات التي تقوم بها الدول الخليجية والنهضة المعمارية إذا لم تؤدي إلى امتلاك وسائل انتاج الغذاء والسلاح والدواء والتكنولوجيا فإنها تضل عمليات نمو لا ترقى لأن تحقق عمليات تنمية حقيقية تحرر الدول الخليجية من التبعية الأجنبية.

النتائج:

- تمر المنطقة العربية والخليجية بحالة من التبعية نتيجة للتاريخ الاستعماري في المنطقة، ولطبيعة الأنظمة التي لا تستمد شرعيتها من شعوبها بل تستمدها من القوى الأجنبية.
- كان للتبعية في دول الخليج دور مباشر في التأخر في عمليات التنمية الشاملة والمستدامة.
- كما أن التبعية كانت سبباً في تأخر التنمية في دول الخليج، فإن تأخر التنمية ساهم في استمرار التبعية وتفاقمها، حيث أن التنمية الشاملة والمستدامة تساهم في عمليات التحرر من التبعية للدول الأجنبية.
- يمكن للدول الخليجية عبر تحقيق التكامل مع الدول العربية أن تحقق تنمية شاملة ومستدامة تساهم في تحرر الدول العربية من التبعية.
- من متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة ومن متطلبات التحرر من التبعية وتحقيق التكامل الاقتصادي هو جود قيادات ونظم سياسية ذات رؤية وبعد نظر وتستمد شرعيتها من شعوبها.

التوصيات:

- يوصي البحث الشعوب الخليجية بضرورة الضغط على حكوماتها لتحقيق الحكم الرشيد والمشاركة الشعبية والإصلاح الاقتصادي والتكامل العربي.
- يوصي البحث الحكومات الخليجية بضرورة المبادرة للإصلاح السياسي القائم على الحكم الرشيد، والإصلاح الاقتصادي القائم على تصحيح الخلل الهيكلي لتحقيق تنمية مستدامة تحد من التبعية للخارج.
- كما يوصي البحث أصحاب القرار بالاستثمار الأمثل للموارد عبر المشاركة الشعبية في الرقابة والمحاسبة على الموارد العامة، وتحقيق التكامل الاقتصادي مع العالم العربي والإسلامي.
- قام البحث بدراسة بعض عوائق تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ويوصي الباحثين وأصحاب الاختصاص بضرورة التوسع في دراسة أهم العوائق التي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وتقديم الحلول العملية لتجاوزها.

المصادر والمراجع:

- محمد رضا، صراع الدول والقبيلة في الخليج العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، (1997م)، 45.
- سميث، سايمون-سي، الكويت في عهد عبد الله السالم، ترجمة بدر المطيري، ط1، (بيروت: جسور للترجمة والنشر، 2018م)

كيف تكون صديق للأمريكان، مقابلة قناة المحور في برنامج الصندوق الأسود مع حمد بن جاسم، تقديم عمار تقي، https://youtu.be/4rYJI_w7buk (10.03.2022).

جاسم الحريري، مستقبل الحريات في الإمارات، عمان: دار الجنان، ط1 (2020م)، 96.

اليوسف، يوسف خليفة، الاقتصاد السياسي للنفط، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018م).

اليوسف، يوسف خليفة، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م).

أسعار النفط: اتفاق «أوبك بلس» على زيادة الإنتاج لشهرين (02.06.2022م) https://www.bbc.com/arabic/business-61675274 (13.06.2022).

العرب يتسابقون إلى الفضاء.. فهل وصلوا إلى تطبيقات الأقمار الصناعية ؟، مقابلة مع رئيس قسم القبة السماوية في مكتبة الإسكندرية عمر فكري مع وكالة الأناضول (15-11-2017).

إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989م)، 133.

- نادر الفرجاني، هدر الإمكانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط6، (2001م)، 81.
- السعودية في تقرير القضايا المختارة لعام 2017م، صندوق النقد الدولي، (واشنطن: 2017م): 25.

- روس، مايكل، نقمة النفط، ط1، (قطر: منتدى العلاقات العربية الدولية، 2014م).
- الفارس، محمد الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل 1862-1965م، ط2، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015م).
- أسامة عبد الرحمن، المثقفون والبحث عن مسار، ط1 (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987م).
- سعيد النجار، الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد بالإشارة إلى الواقع العربي، المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بعنوان الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، 15-16 مايو 1989م، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990م): 15.
- محمد شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986م)، 754-755.
- الحكم السديد، المفوضية العام لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، https://www.ohchr.org/AR/Issues/Development/GoodGovernance/Pages/AboutGoodGovernance.aspx
- الطريقي، عبد الله، الأعمال الكاملة (البترول ومصير الانسان العربي)، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م).
- حسين الأسرج، هجرة الكفاءات العربية، (ميونيخ: أرشيف جامعة ميونيخ، 2016م)

- Franchois Aissa Touazi, Gulf Sovereign Wealth Funds, (France: Foundation for Strategic Research, FRS, April 2019).
- Romeo pacudan, mahani hamdan, Electricity tariff reforms, welfare impacts, and energy poverty implications, Energy Policy 132 (2019).
- Middle east and north Africa space capabilities & security challenges, NATO Strategic Direction South Hub, Italy 27&28 october 2021.

Timothy Puko, Ukraine War Pushes Biden Toward Venezuela, Iran and Saudi Arabia in Oil Hunt, (10.03.2022), https://www.wsj.com/articles/ukraine-war-drives-u-s-hunt-for-more-oil-to-help-tame-rising-prices-11646935216 , (11.03.2022).

Qatar, US and Russia supply 70% of Europe›s gas, study find, (28.02.2022) https://www.middleeastmonitor.com/20220228-qatar-us-and-russia-supply-70-of-europes-gas-study-find/ (12.03.2022).

- Hamza ATEŞ, Muharrem ES, Yüksel BAYRAKTAR, DEPENDENCY THEORY: STILL AN APPROPRIATE TOOL FOR UNDERSTANDING THE POLITICAL ECONOMY OF THE MIDDLE- EAST?, İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi, Cilt: 19, kocaeli, Eylül 2005 Sayı: 2.

المحور الثاني: دور الحكومات والمؤسسات الخاصة في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية بالدول الإسلامية

البحث الأول: التنظيم القانوني للمالية الإسلامية كأساس لاستقلاليتها: نموذج الصكوك

الأستاذ الدكتور مفتاح بوجلال، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية الجزائر

مقدمة

إذا كانت المالية الإسلامية وفق مبادئها الأساسية وقواعدها التفصيلية، المأخوذة من شريعة الإسلام، تمثل نموذجا مناسبا لتحقيق استقلالية اقتصاد الدول الإسلامية، في ظل الهيمنة الواسعة لقواعد التمويل الغربي عبر العالم، منذ نهاية القرن التاسع عشر (19) ميلادي، فإن هذا النموذج يحتاج بالضرورة في الوقت الحالي إلى إطار قانوني مدعم ومكمل، في ظل نظام الدولة الحديثة والنظام الدولي أو العالمي الحديث. إن دول العالم الإسلامي، على غرار غيرها من دول العالم، التي خضعت تاريخيا لموجات الاستيطان والاستغلال المرفقة بمحاولات التدمير المادي والمعنوي للمقومات الحضارة، ولاعتبارات سياسية واقتصادية فرضتها التبعية، تبنت منذ إنشائها أو تحصيل استقلالها السياسي، ووفق صيغ مختلفة مختارة أو مفروضة، بناء منظومات سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية، تحاكي صورة العالم الغربي، بكل ما يفرزه من إيجابيات ومن سلبيات، أهمها استمرار تلك التبعية المفروضة وعدم زوالها، لاسيما في شقها الاقتصادي.

انطلاقا من ذلك، حاولت وتحاول العديد من الدول الإسلامية الوصول إلى الاستقلالية التي تسمح لها بتحقيق ذاتيتها وفرض وجوها، خاصة بعد تبلور نظرية الاقتصاد الإسلامي والنجاح الذي حققته بعض التجارب في العالم الإسلامي، لاسيما من خلال صياغة قوانين و/أو تنظيمات تتناول المالية الإسلامية وكيفياتها أو آلياتها، لعل من بين أهمها قانون الصكوك الإسلامية في كل من إندونيسيا وتونس ومصر، أو قانون الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا، والتي صدرت جميعها في فترات متقاربة في مستهل هذا القرن، خاصة بفعل الأزمات المتلاحقة التي أضحت تمز العالم، وأصبحت تدعو بدون شك إلى إعادة النظر في النموذج الغربي.

لقد كانت ماليزيا لأسباب مختلفة ومتعددة من أهم الدول الإسلامية السباقة إلى إدراج نظام مالي يحترم قواعد الشريعة الإسلامية ضمن منظومتها القانونية المتعلقة بالمالية، من خلال وضع قانون خاص بالخدمات المالية الإسلامية[223] كما سبق ذكره، أو بتعديل قانون البنك المركزي[224] في اتجاه توسيع مجال المالية الإسلامية. وبحكم القرب الجغرافي، فقد جنحت إندونيسيا إلى محاكاة التجربة الماليزية، وقامت هي كذلك بإصدار نصوص تشريعية تتبنى المالية الإسلامية، تطبق حتى في شأن المالية العامة، كقانون سندات الدولة الموافقة للشريعة[225]. أما عن الدول الإسلامية الناطقة بالعربية، وبغض النظر عن أن الكثير منها تمارس المالية الإسلامية، دون أي غطاء قانوني واضح يضمن الأمن القانوني الذي يمكن أن تفتقده[226]، فإن غيرها توصلت إلى تجاوز هذه العقبة – التي تفرضها بلا شك ممارسات المالية التقليدية– ونجحت في وضع قوانين للمالية الإسلامية، كما هو الحال عليه وكما ذكر أعلاه، في تونس بموجب قانون الصكوك الإسلامية[227]، فضلا عن قانون الصناديق الاستثمارية الإسلامية[228]، وكذا مصر بقانون الصكوك السابق[229] والصكوك السيادية المعمول به في الوقت الراهن[230]. ومع ذلك، فإن قوانين الصكوك المذكورة، التي من المفترض أنها معيار وجود واستقلالية نموذج المالية الإسلامية إلى جانب نماذج المالية التقليدية، يظهر أنها تتضمن أيضا في صيغتها مستويات معينة من التبعية للمالية التقليدية.

إن الإشكالية التي تطرح في إطار فكرة مساهمة المالية الإسلامية في تجسيد الاستقلالية الاقتصادية للدول الإسلامية، تكمن في المنظور القانوني، في التساؤل عن حقيقة تحقيق التنظيم القانوني الذي يؤطر المالية الإسلامية، لخصوصيتها واستقلاليتها، عن قواعد تنظيم المالية التقليدية المفروضة والسائدة في الوقت الراهن. وبالتالي، تكمن أهمية هذه الدراسة في معاينة مدى استقلالية التنظيم القانوني للمالية الإسلامية بالنظر لمميزاتها، عن المالية التقليدية

223- Islamic Financial Act 2013 (Act 759), publication in the Gazette, 22 March 2013.

224- Central Bank of Malaysia Act 2009, (Act 701), publication in the Gazette, 3 September 2009, Date of coming into force 25 November 2009.

225- Law of Republic of Indonesia number 19 year 2008, concerning State Sharia Bonds, State Gazette number 70 Year 2008.

226- François GUÉRANGER, Finance islamique, Une illustration de la finance éthique, Dunod, Paris, 2009, p. 218.

227- القانون عدد 30 لسنة 2013، المؤرخ في 30 جويلية 2013، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، المؤرخ في 2 أوت 2013، العدد 62، الصفحة 2613.

228 – القانون عدد 48 لسنة 2013، المؤرخ في 9 ديسمبر 2013، يتعلق بصناديق الاستثمار الإسلامية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية المؤرخ في 10 ديسمبر 2013، العدد 98، الصفحة 4092.

229- القانون سنة 2013، بإصدار قانون الصكوك، الصادر في مارس 2013.

230- القانون رقم 138 لسنة 2021، بإصدار الصكوك السيادية، الجريدة الرسمية المصرية العدد 32 مكرر (أ)، المؤرخة في 15 أغسطس 2021، الصفحة 5.

ضمن المنظومة القانونية للدولة الإسلامية الحديثة.

وعليه، فهدف البحث هو دراسة قانونية مقارنة تحليلية ونقدية، لقانون الصكوك الإسلامية كنموذج للمالية الإسلامية في ظل قواعد القانون المالي التقليدية، من خلال الفرضيتين التاليتين : (**أولا**) – مستوى تبعية التنظيم القانوني للصكوك الإسلامية لقواعد نظام المالية التقليدية، و(**ثانيا**) – جوانب استقلاليته وتميزه عن قواعد نظام المالية التقليدية.

أولا/ مستوى تبعية التنظيم القانوني للصكوك الإسلامية

ابتداء وعلى غرار ما يجري به العمل في شأن معظم عمليات المالية الإسلامية، يتم تقرير إصدار واكتتاب وتداول الصكوك الإسلامية، بنفس قواعد التنظيم المقررة للأوراق أو السندات المالية، وكأن الأمر يتعلق في مجال القانون بطريقة استعمال نموذجية موحدة، تسري على السوق المالية، من حيث المضمون والهيكل على السواء، مما يعكس مستوى التبعية المجسدة قانونا في فيما يخص الصكوك في مجالات تكييفها القانوني، وفي الهيكل التنظيمي الموضوع لتحقيقها.

أ/ تكييف الصكوك وموضوعها

يعد تحديد المفهوم والتكييف أول خطوة في طريق المعالجة القانونية والشرعية للمالية الإسلامية عموما وللصكوك الإسلامية على وجه الخصوص. وفي هذا المضمار، تستعين أغلب دول العالم الإسلامي بالمعايير التي توفرها النماذج والقواعد القانونية السارية في المالية التقليدية، لكن ضرورة تطبيق المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية وتجسيد قواعدها التفصيلية، يقتضي أيضا الاستعانة بالصياغة القانونية لتجسيد المضمون الشرعي، بغرض تحديد طبيعتها القانونية، لإدراجها في إطار النظام القانوني المناسب.

أ.1/ الصكوك كسندات مالية

تعتبر قوانين معظم الدول الإسلامية، الصكوك كقيم أو سندات أو أوراق مالية، مجسدة في وثائق محررة أو تسجيل (الكتروني) في حساب لمؤسسة مصرفية عادة، ممثلة لحصص متساوية القيمة لحق في موجودات أو أصول. إنه على العموم، التعريف أو المفهوم الذي يتبناه كل من القانون التونسي للصكوك الإسلامية[231] أو القانون المصري للصكوك السيادية[232] الساري المفعول في الوقت الحالي[233]. هذا يعني أن الصكوك تصنف ابتداء ضمن السندات المالية المعروفة في إطار المالية التقليدية، والمتمثلة في سندات رأس مال وسندات دين، بمختلف أنواعها المعروفة سابقا أو المستحدثة لاحقا، بفعل ما يسمى بـ»آلية التوريق» (Securitization/Titrisation) المعمول بها ابتداء ومنذ منتصف القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية[234]. تجب الإشارة في هذا السياق، إلى أن القانون الإندونيسي من جهته، يعرف ما يسميه بـ»سندات الدولة الموافقة للشريعة» (State Sharia Bonds) أو الصكوك، بأنها «سندات دين» مصدرة على أساس مبادئ الشريعة[235]. علاوة على ذلك، فإن الصكوك حتى وإن كان من المفروض أنها تراع القواعد الشرعية، فإن إصدارها يستجيب وفقا لنصوصها المؤطرة لأغراض التمويل، لاسيما إن كان الأمر يتعلق بأعباء الميزانية أو لتحقيق مشاريع تنمية (عامة)[236]، مراعاة قواعد المالية العامة، وفي هذه الحالة بالتحديد، يفرض تطبيق قواعد الميزانية العامة ذات الأساس التقليدي، ما لم تكن هذه القواعد الأخيرة واردة صراحة وبشكل منفصل في قانون الصكوك ذاته، كما هو الحال عليه في القانون الإندونيسي[237].

تأخذ بنفس المفهوم أو التكييف القانوني كذلك، الدول الإسلامية التي لا يتوفر لديها قوانين أو نصوص تشريعية خاصة تحديدا بالصكوك، وإنما مجرد

231 – الفصل الأول من القانون عدد 30 لسنة 2013، السابق ذكره.

232– المادة 1 من القانون رقم 138 لسنة 2021، السالف ذكره : « الصكوك السيادية «أوراق مالية» حكومية اسمية متساوية القيمة وقابلة للتداول، تصدر لمدة محددة، لا تتجاوز ثلاثين عاما، وتمثل حصصا شائعة في حقوق منفعة الأصول وفقا لما تحدده نشرة الإصدار ».

233– مع العلم أن أول قانون مصري للصكوك، صدر منذ مارس 2013، وأن هذا الأخير، خلافا لقانون سنة 2021، لا يقتصر على الصكوك الحكومية أو السيادية، بل يتضمن أيضا وفي نفس الوقت قواعد صكوك المشروعات الخاصة، كما هو شأن قانون الصكوك الإسلامية التونسي، المذكور أعلاه.

234– Thierry GRANIER et Corynne JAFFEUX, La titrisation, aspects juridiques et financiers, Economica, 2e édition, 2004, n°1.1.1, p. 13.

235 – Article 1 of Law of Republic of Indonesia number 19 year 2008, concerning State Sharia Bonds : « In this Law referred to as: 1. state Sharia Bond hereinafter abbreviated to as State Sharia Bond (State Sharia Bond (SBBN)) or can be referred as Sukuk, are bonds issued by state based on Sharia principles … ».

236– Article 1 of Indonesian Law 2008, concerning State Sharia Bonds: « SBSN issued in order to finance the Budget of the State, including finance of development projects ».

237– Articles 7, 8 and 9 of Law of Republic of Indonesia number 19-year 2008, concerning State Sharia Bonds.

نصوص تنظيمية، تعالج حالة هذه السندات، كما هو الحال عليه في ماليزيا[238]، أولى وأكبر الدول في حجم تعاملها بالصكوك الإسلامية[239]. كما تأخذ بهذا المفهوم القانوني أيضا الهيئات الدولية القائمة على وضع ضوابط المعاملات المالية والتجارية الإسلامية، كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ضمن المعايير الشرعية المعتمدة في شأن المالية الإسلامية[240]. كما أن جميع هذه النصوص التشريعية والتنظيمية والمعايير، تضيف إلى تكييف الصكوك كأوراق مالية، ارتباطها بالأصول التي أصدرت على أساسها.

أ.2/ الصكوك والأصول المصدرة على أساسها

يقوم إصدار الصكوك الإسلامية كسندات مالية بغرض عرضها للاكتتاب على أساس عقد (مالي) مكتوب، يسمى عقد الإصدار أو الاكتتاب، يتضمن طبقا لقواعد القانون المالي (التقليدي)، التزامات وحقوق الجهة المصدرة في مواجهة المكتتبين حاملي السندات. تتمثل البيانات الرئيسية لهذا العقد، المعروضة فيما يسمى وثيقة الإصدار في القانون التونسي[241] أو نشرة الإصدار في القانون المصري[242]، حسب الحالة، في : – المبلغ الإجمالي لرأس المال المعروض للاكتتاب، – القيمة الاسمية للسندات المعروضة، – تاريخ بداية ونهاية أجل الاكتتاب، – قائمة المتدخلين في عملية الاكتتاب، – الضمانات العينية أو الشخصية المقررة، – شروط الاسترداد قيمة الصكوك، تحديد الجهة التي تنتقل إليها ملكية الموجودات الصكوك والجهة المخولة باستثمارها عند الاقتضاء.

إن هذه البيانات أو المعطيات التي يغلب عليها بدون شك الجانب المالي، تمهل مسألة شرعية جد هامة في شأن التعامل بالصكوك، ألا وهي أن لمالكي أو حاملي السندات شرعا، حقا مباشرا على الأصول التي يرتكز عليها الإصدار(actifs sous-jacents)، من حيث وجودها واستغلالها، حتى ولو كانت تلك الأصول بيد شركة (استثمار) ذات غرض خاص، أو شركة تسيير في الحالة التي تأخذ فيها تلك الأصول شكل صندوق مشترك للتوظيف. ولعل الاهتمام بهذه المسألة في عقد الإصدار، يحدد مدى تبعية عملية إصدار الصكوك في قانون الدول الإسلامية المعنية به، للقواعد المتبعة في مجال المالية التقليدية.

في هذه الحالة، وبالرجوع إلى المعايير الشرعية الموضوعة من طرف الهيئات المختصة، وعلى الرغم من كونها لا تتمتع بالطابع الإلزامي المقرر للنصوص التشريعية والتنظيمية، فإنه يجب أن يتم النص في على عقد الإصدار ونشرة الإصدار، على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ليس فقط بمناسبة عملية إصدار الصكوك وإنما خلال كامل فترة وجودها. ذلك أنه وبغض النظر عن نوع العقد المعتمد على أساسه الإصدار، فإن الأصول المترتبة عنه ملكية مشتركة للأصول والشائعة للموجودات التي تنشأ عنها، يجب أن تكون موافقة لقواعد الشريعة، ولا يجوز استبعاد الهيئة المخولة بالرقابة الشرعية ولا مالك الصك نفسه من التدخل في مراقبة الأصول الموضوعة لدى شركة الغرض الخاص أو شركة التسيير في حالة الصندوق المشترك الآتي بيانها أدناه[243].

أما عن اقتصار حق المكتتب مالك الصك في حق الانتفاع (المالي) من استغلال الموجودات أو إجباره على التنازل على الصك، في حالة تقرير الاسترداد المعجل وبالقيمة التي تحددها جهة الإصدار، كما هو مقرر في قانون الصكوك السيادية المصري[244]، فهو مخالف لما تقرره القواعد الشرعية في شأن علاقة مالكي أو حاملي الصك بموجودات الإصدار في حالة تحقيقه، علما وأنه ليس لهؤلاء ولا حتى لممثلهم في حال اختياره، حق الاطلاع على وثائق المشروع التي تكون أصولهم سببا في وجوده، إذ ينحصر دورهم بموجب القانون الصكوك السيادية، وعلى غرار أي مستثمر مالي، على تقديم الأموال وانتظار عوائدها إن وجدت.

يتعين أيضا على الإصدارات المعروضة على الجمهور أو الصادرة في سوق مالية نظامية، مراعاتها للقواعد القانونية المطلوبة في تنظيم السوق المالية[245]،

238- Suruhanjaya Sekuriti, Suecurities Commission, Malaysia, Guidelines on Issuance of Corporate Bonds and Sukuk to Retail Investors, SC-GL/5-2015 (R5-2019), p.10: « Sukuk means certificates of equal value evidencing undivided ownership or investment in the assets using Shariah principles and concepts endorsed by SAC (Shariah Advisory Council) ».

239- أبو بكر توفيق فتاح وحسام الدين الصيفي، الصكوك الاستثمارية الإسلامية بين ماليزيا ومصر: دراسة فقهية مقارنة، المجلة العالمية للدراسات الفقهية والأصولية، المجلد 1، العدد 1، 1439 هـ/2017 م، ص.21.

240 – مع الإشارة إلى أن هذه المعايير، تحاول مع ذلك بيان استقلاليتها. أنظر، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، النص الكامل للمعايير الشرعية التي تم اعتمادها حتى صفر 1439 هجري – نوفمبر 2017 ميلادي، المعيار الشرعي رقم (17)، صفحة 463، تعريف صكوك الاستثمار: «هي وثائق (مالية) متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله. وتعرف هذه الصكوك في هذا المعيار بالصكوك الاستثمارية تمييزا لها عن الأسهم وسندات القرض».

241 – الفصل 8 من القانون عدد 30 لسنة 2013، السابق ذكره.

242 – المادة 1 – 13 من القانون رقم 138 لسنة 2021، المذكور أعلاه.

243 – الفقرة (ب.1.2).

244 – المادة 11 من نفس القانون.

245 – الفصل 8 من القانون عدد 30 لسنة 2013، السابق ذكره.

وهو ما يفيد أن نطاق التبعية القانونية لقواعد المالية التقليدية، يمتد كذلك وبالتأكيد عبر مراعاة قواعد تنظيم السوق المالية.

ب/ نظام سوق الصكوك

يتقرر اكتتاب وتداول الصكوك الإسلامية، طبقا لقوانينها الخاصة، وفق نفس القواعد المقررة للأوراق المالية أو القيم المنقولة، ليس فقط من حيث كيفية التعامل معها، ولكن أيضا فيما يخص الهيكل الموضوع لهذا التعامل، بمعنى أنه يتوجب في هذا الخصوص، تدخل هيئات السوق المالية، ابتداء من الجهة المصدرة والمؤسسات المالية المرافقة للإصدار، مرورا عبر هيئة الرقابة على السوق المالية وكذا شركة تسيير البورصة في الحالة التي يجري التعامل بالصكوك في سوق أو أسواق مالية نظامية داخلية[246] أو دولية.

ب.1/ الصكوك وقواعد سير السوق

لا تتوفر الصكوك الإسلامية – لغاية الوقت الحالي على الأقل– على سوق خاص بها، وباعتبارها سندات مالية، فإنه يتم التعامل بها داخل سوق مالية موحدة للاكتتاب والتداول، أو في سوق أولية وثانوية على التوالي، إذا تعلق الأمر بسندات ذات إصدار عمومي، كما هو شأن الصكوك الحكومية أو السيادية، على غرار سندات الدين الحكومية. انطلاقا من هذه الوضعية، فإن معظم القوانين والتنظيمات الخاصة بالصكوك في الدول الإسلامية، تقضي صراحة باحترام عمليات إصدار وتداول الصكوك لقواعد تنظيم وسير إجراءات السوق المالية (التقليدية)، كما تنص على ذلك صراحة أحكام قانون الصكوك التونسي[247] أو قانون الصكوك السيادية المصري[248]. وبالتالي، فإنه وفي ظل غياب أحكام خاصة بسوق مالية مصاغة على أساس قواعد الشريعة الإسلامية في تنظيم السوق، تظل التبعية للنظام المالي التقليدي على هذا المستوى تامة، من حيث المضمون كما من حيث الهيكل التنظيمي.

ب.2/ الصكوك والمتدخلون التقليديون في سوق الصكوك

تتدخل في عمليات السوق المالية، عدة كيانات خاصة وعامة تتولى سير العمليات والإشراف عليها ومراقبة مدى مراعاتها للقواعد الائتمان، من خلال تأمين شفافية السوق وحماية المكتتبين أو المستثمرين بالدرجة الأولى، وهذا في الحقيقة، بغرض ضمان نجاح السوق، ومن ثم نجاح المتدخلين فيه وعلى رأسهم البنوك والمؤسسات المالية بكافة أشكالها وأنواعها. إن أهم الهيئات التي تشكل هيكل السوق المالية، إلى جانب شركة إصدار الصكوك، التي تتشكل عادة في ظل غياب أحكام أو ضوابط خاصة، وفق النماذج المقررة في المالية التقليدية، البنوك أو المؤسسات المالية، كمودع لديه أو كوسيط، لاسيما بالنسبة للإصدارات في الأسواق المالية الدولية.

ب.2.1/ شركة الاستثمار والصندوق المشترك للصكوك

تتم الاستثمارات المالية التقليدية، إما عن طريق شركات استثمار أو عن طريق صناديق مشتركة للاستثمار، كما هو معمول في معظم الدول الغربية[249]، وكذا الإسلامية التي تمارس الاستثمارات المالية عن طريق ما يسمى بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة[250]. أما فيما يخص المالية الإسلامية، وفي شأن الصكوك، فإنه يعهد لشركة إصدار الصكوك أو شركة التصكيك السيادي كما تسمى في القانون المصري[251]، استثمار الأصول المترتبة عن الاكتتاب. مع العلم أنه وفق قواعد قانون المالية التقليدية، تتولى شركة أموال ذات غرض خاص (Special Purpose Vehicle)، عملية إصدار الصكوك، وفق نفس كيفية إصدار الشركات لسندات الدين (Bonds/Obligations)، لكنها تقوم بعد ذلك باستثمارها لفائدة مالكي الصكوك، بصيغة المفوض أو الوكيل، كما هو معمول ضمن أحكام القانون المصري[252] أو القانون الإندونيسي[253]، المتعلقة بالسندات السيادية

246 – أنظر في هذا الشأن وعلى سبيل المثال في الجزائر، المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23 مايو 1993، يتعلق ببورصة القيم المنقولة، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية المؤرخة في 23 مايو 1993، العدد 34، ص.4. بالمقارنة مع النص التشريعي في القانون الماليزي :

– LAWS OF MALAYSIA (Act 671), Capital Markets and Services Act 2013, incorporating latest amendment up to 28 December 2012.

247 – الفصل 26 من القانون عدد 30 لسنة 2013، المذكور أعلاه.

248 – المادة 9 من القانون رقم 138 لسنة 2021، المذكور أعلاه.

249– كما هو شأن نموذج القانون الفرنسي، الذي تأخذ عنه بصفة مباشرة أو غير مباشرة، معظم الدول العربية :

- Articles L.214-2 à L.214-23-1 Code monétaire et financier français.

250 – كما في الجزائر مثلا، ضمن الأمر رقم 96-08 المؤرخ في 10 يناير 1996، يتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، الجريدة الرسمية المؤرخة في 14 يناير 1996، العدد 03، ص.19. مع الإشارة أن الجزائر لم تضع لحدّ اليوم، قوانين أو نصوص تشريعية خاصة بمعالجة المالية الإسلامية، وقد اقتصر الأمر فقط على نظام وتعليمة للبنك المركزي يتعلقان بالصيرفة الإسلامية. أنظر على التوالي: النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية المؤرخة في 24 مارس 2020، العدد 16، الصفحة 32. وتعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 2 أبريل 2020 المعرّفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحدد للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

251– المادة 15 من قانون الصكوك السيادية المصري، السالف ذكره.

252 – للإشارة، فإن هذه الشركة في القانون المصري الحالي المتعلق بالصكوك السيادية، بتسميتها المعروفة بشركة «التصكيك» السيادي. أنظر المادة 15 من القانون رقم 138 لسنة 2021، السالف ذكره، علاوة على المادة 11 من لائحته التنفيذية، السالف ذكرها.

253– Articles 14 and 15 of Indonesian Law n°19-year 2008, concerning State Sharia Bonds.

أو الحكومية[254]. كما يمكن أن يتحقق الاستثمار أيضا بصيغة المضارب، لكن في هذه الحالة الأخرى، ستنشأ من الناحية القانونية عن عقد المضاربة شركة بين أصحاب الصكوك والشركة ذات الغرض الخاص، ولهذا السبب، فإن أغلب قوانين الصكوك في الدول الإسلامية، تفضّل آلية الوكيل المأخوذة عن المالية التقليدية.

في المقابل، هناك من الدول الإسلامية من تأخذ بآلية صندوق التوظيف الجماعي، كما هو معمول به في قانون الصكوك التونسي، ليصبح صندوقا مشترك للصكوك[255]، يتشكل من خلال جمع الأصول المترتبة عن اكتتاب الصكوك، بحيث يتم تأسيسه باتفاق بين شركة التصرف والمؤسسة المصرفية المودع لديها الأصول المدفوعة[256]، على غرار النموذج القانوني المالي التقليدي، السائد على هذا المستوى. يمكن كذلك أن تشكل الأصول الناتجة عن اكتتاب الصكوك، رأس مال شركة تجارية، يتم استثمار أموالها في مشاريع يقررها المكتتبون، لكن في هذه الحالة، تصبح الصكوك المكتتبة عبارة عن أسهم لهذه الشركة، ويصبح أصحاب الصكوك شركاء بجميع الآثار المترتبة عن هذه الصفة. إن مثل هذه الوضعية غير مقررة في قوانين الصكوك الإسلامية السارية في الوقت الحالي، ذلك أن القوانين التجارية في معظم الدول الإسلامية المأخوذة عن نموذج القانون الفرنسي أو الانكليزي، تميز بموجب قواعد إجرائية مختلفة، بين النشاط التجاري والنشاط المالي المحض، وهو ما يؤكد أيضا تبعية النموذج القانوني للمالية الإسلامية للنموذج المعروض من طرف المالية التقليدية.

ب.2.2/ البنوك والمؤسسات المالية

على غرار ما يجري العمل به في المالية التقليدية، تعطي قوانين صكوك الإسلامية، مكان مهما لتدخل البنوك التقليدية في العمليات المرتبطة بالمالية الإسلامية، دون أن تأخذ بعين الاعتبار في إطار هذه العمليات، وجوب مراعاة هذه البنوك لقواعد أو مبادئ الشريعة الإسلامية. وفي هذا السياق، تقضي أحكام قانون الصكوك التونسي[257] مثلا، أنه يكون المودع لديه أصول اكتتاب الصكوك، بنكا بمفهوم القانون المتعلق بمؤسسات القرض. يتولى البنك المودع لديه في سياق مهامه الموافقة لقواعد المالية التقليدية، التأكد من مطابقة القرارات التي تتخذها شركة التصرف للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها في السوق المالية[258]. وعلاوة على ذلك، يتم تداول الصكوك في القانون التونسي، إما ببورصة الأوراق المالية بتونس[259]، أو ببورصات أجنبية بالنسبة للصكوك المصدرة بالعملة (الأجنبية)[260].

نفس القواعد تطبق فيما يخص الصكوك الحكومية أو السيادية، إذ تقضي أحكام القانون المصري[261] على سبيل المثال، بأنه تحفظ هذه الصكوك التي تطرح داخل الإقليم المصري لدى شركة الإيداع والحفظ والقيد المركزي (Clearing). إن هذه الأخيرة عبارة عن شركة مشكلة أساسا من بنوك ومؤسسات مالية العاملة في مجال الأوراق المالية[262]، فضلا عن أنه يجب أن تقيد بالبورصة المصرية للأوراق المالية[263]. أما الصكوك السيادية التي تطرح خارج الإقليم، فإنها تحفظ بأحد البنوك الدولية المعنية بالإيداع والحفظ والقيد المركزي[264]. وبالرجوع إلى القانون الإندونيسي، فإنه تناط مهمة الإيداع والحفظ للبنك المركزي الإندونيسي[265]، علما وأنه يمكن لهذا الأخير، أن يطلب من الوزير المكلف بالمالية، تعيين طرف آخر يكون عادة مؤسسة مالية، تتولى مهمة المؤتمن المركزي على الصكوك، شأنها في ذلك شأن بقية السندات المالية الأخرى المتداولة في السوق المالية.

ثانيا/ جوانب استقلالية التنظيم القانوني للصكوك الإسلامية

أما على صعيد جوانب الاستقلالية، فإن التعامل مع الصكوك كسندات مالية، حتى وإن كانت تراع فيه قواعد سير وهيكل السوق المالية، إلا أنها تتميز مع ذلك، بخصوصيات لا تتوفر في المالية التقليدية تمنحها استقلالية تتحقق في الوقت الراهن، بشكل أساسي على مستوى الهيكل التنظيمي للمالية الإسلامية، بتقرير وجود ما يسمى بهيئة الرقابة الشرعية ؛ من خلال دورها كهيئة إشراف على عملية إصدار الصكوك والتعامل بها طبقا لمبادئ أو لقواعد الشريعة الإسلامية. وكذا من خلال تطبيق هذه القواعد والاستناد عليها بمناسبة تنفيذ العملية وكذا في حالة التنازع للبت في شرعيتها عند الاقتضاء، لتشكل بذلك مصدرا قانونيا قائما بذاته.

---

254 – مع العلم أن قانون الصكوك المصري السابق لسنة 2013، لا يميز بين الصكوك الحكومية والخاصة في شأن إصدارها من طرف الشركة ذات الغرض الخاص.

255 – الفصل 10 وما بعده من القانون عدد 30 لسنة 2013، السابق ذكره.

256 – الفصل 15 من نفس القانون.

257 – الفصل 21 من القانون عدد 30 لسنة 2013، السابق ذكره.

258 – الفصل 22 من نفس القانون.

259 – الفصل 26 الفقرة 1 من نفس القانون.

260 – الفصل 26 الفقرة 2 من نفس القانون.

261 – المادة 8 من القانون رقم 138 لسنة 2021، المذكور أعلاه.

262 – وفق المادة 19 من القانون رقم 93 لسنة 2000، المتعلق بالإيداع والقيد المركزي للأوراق والأدوات المالية.

263 – المادة 8 من القانون رقم 138 لسنة 2021، السالف ذكره.

264 – المادة 9 من القانون رقم 138 لسنة 2021، المذكور أعلاه.

265– Article 21 of Indonesian Law n°19-year 2008, concerning State Sharia Bonds.

ج/ خصوصية الهيئة الشرعية

تعتبر ما يسمى الهيئة الشرعية أو مجلس الشريعة (Sharia Board) حسب الحالة، من بين أهم الهيئات التي تجسد استقلالية قواعد المالية الإسلامية، على اعتبار أن مثل هذه الهيئة التي تتولى أساسا الإشراف على مراعاة المشروع المالي لمبادئ أو قواعد الشريعة الإسلامية، غائبة عن الهيكل التنظيمي للمالية التقليدية، حتى ولو كانت هذه الأخيرة، تكريسا لما سمي بمبادىء الحوكمة أو الحكم الراشد (Principles of governance)، تلجأ إلى وضع قواعد لضبط الإدارة العامة وهيئات رقابية على أعمال المديرين في تسيير وإدارة شركات المساهمة مشروع مالي بالنسبة لجماعة حاملي الأسهم[266]. تقرر جميع النصوص التي تتناول الصكوك الإسلامية السيادية منها والخاصة، وجود هيئة شرعية عمومية و/أو خاصة، تتمثل مهمتها في التأكد من مراعاة تطبيق مبادئ أو قواعد الشريعة الإسلامية في التعامل بالصكوك الإسلامية.

ج.1/ تكوين الهيئة الشرعية

تقرر أحكام القانون التونسي[267]، أنه فيما يخص إصدار صكوك إسلامية لفائدة الدولة أو بضمان منها أو لفائدة الجماعات المحلية، تتولى الوزارة المكلفة بالمالية، تكوين ما يسمى بهيئة الرقابة الشرعية، للنظر في الجوانب الشرعية والفتوى والتدقيق الشرعي لإصدار تلك الصكوك (العمومية). كما تقوم جهة إصدار صكوك (الخاصة) كذلك بتعيين هيئة شرعية، تقوم أيضا بالنظر في الجوانب الشرعية والفتوى والتدقيق الشرعي. تتكون هذه اللجنة من ثلاثة (3) أعضاء على الأقل، يتم اختيارهم على أساس كفاءاتهم وخبراتهم في ميدان فقه المعاملات الإسلامية، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط[268]، ضمانا بدون شك للحياد المطلوب في تكوينها.

في القانون المصري[269] وفيما يخص الصكوك السيادية تحديدا، يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء، بناء على عرض من وزير المالية، بتشكيل لجنة الرقابة[270] ونظام عملها وتحديد مقرها والمعاملات المالية لأعضائها. تتكفل هذه الهيئة بالتحقق في التعامل بالصكوك السيادية منذ إصدارها وحتى استرداد قيمتها بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وغير ذلك من الاختصاصات المنصوص عليها في قانون الصكوك السيادية، والتي يجوز أن يكلفها بها رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض من الوزير المكلف بالمالية، تبعا لما جاء به أحكام اللائحة التنفيذية[271]. تتشكل هذه اللجنة المختصة عموما بالتحقق من توافق إصدار الصكوك السيادية حتى استرداد قيمتها مع مبادئ الشريعة الإسلامية[272]، من رئيس من ذوي الخبرة الاقتصادية، وستة (6) أعضاء غير متفرغين، على أن يكون من بينهم ثلاثة (3) أعضاء من ذوي الخبرة في مجال التمويل، وعضو قانوني، يرشحهم وزير المالية، واثنان (2) من ذوي الخبرة في الشريعة الإسلامية، يرشحهما الأزهر الشريف، الذي يمكن له أيضا وبالتشاور مع وزير المالية، أن يرشح خبير أجنبي في التمويل الإسلامي[273]. تكون مدة عضوية هذه اللجنة، ثلاث (3) سنوات، لكنها وعلى خلاف القانون التونسي كما ذكر أعلاه، قابلة للتجديد دون أي قيد[274]. في المقابل، لا يتناول القانون الإندونيسي المتعلق بسندات الدولة الموافقة للشريعة، عبر أحكامه، مسألة الهيئة الشرعية، وإنما ينص فقط على وجوب أن يسبق قرار إصدار هذه السندات، طلب وزير المالية لفتوى أو شهادة مطابقة السندات لمبادئ الشريعة، من الهيئات المخولة بتقديم الفتوى المتعلقة بمفاهيم الشريعة[275]، والمقصود بها مجلس العلماء الإندونيسي أو أية وكالة أخرى معينة من طرف الحكومة. بالمقارنة مع القانون الماليزي، فإن هذا الأخير، يتميز بمقتضى النص التشريعي المتعلق بالبنك المركزي الماليزي[276]، بأنه يجيز لهذه الهيئة المشرفة كما في قوانين معظم دول

266- نشأت نظرية قواعد الحكم الراشد المعروفة حاليا، على يد أستاذة القانون وفي مجال إدارة شركات الأموال بالولايات المتحدة الأمريكية، خلال بداية الثمانينات (80) من القرن الماضي :

American Law Institute, principles of Corporate Governance: Analysis and recommendation, 2001. André TUNC, Le gouvernement des sociétés anonymes, le mouvement de réforme aux Etats-Unis et au Royaume-Uni, Revue internationale de droit comparé, janvier – mars 1994, p. 59.

267 – الفصل 27 من القانون عدد 30 لسنة 2013، السابق ذكره.

268 – الفصل 29 الفقرة 3 من القانون عدد 30 لسنة 2013، السابق ذكره.

269 – المادة 19 الفقرة 2 من القانون رقم 138 لسنة 2021، المذكور أعلاه.

270 – مع الإشارة إلى أن قانون الصكوك السيادية المصري، يكتفي بتسميتها «هيئة الرقابة» دون أن يضيف إليها وصف «الشرعية»، بالمقارنة مع قانون الصكوك السابق لسنة 2013، الذي كان ينص في مادته 20 على إنشاء هيئة شرعية مركزية لإصدار الصكوك، تسمى اختصارا «الهيئة الشرعية».

271 – المادة 18 من اللائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء المصري رقم 1574 لسنة 2022، الجريدة الرسمية – العدد 17 تابع (أ) في 28 أبريل 2022، ص.2.

272 – المادة 1 من القانون رقم 138 لسنة 2021، المذكور أعلاه.

273 – المادة 19 الفقرة 1 من نفس القانون.

274 – المادة 19 الفقرة 2 من نفس القانون.

275- Article 25 of Indonesian Law n°19-year 2008, concerning State Sharia Bonds: « In order issuance of SBSN, Minister asked fatwa or declaration of SBSN conformity to the Sharia principles to institutions that have authority in determining fatwa concerning Sharia concepts ».

276- Article 51. (1) of Central Bank of Malaysia Act 2009.

العالم، على النشاطات المصرفية والمالية في الدولة الداخلية منها والخارجية، إنشاء مجلس استشاري للشريعة (Shariah Advisory Council)، يؤمن موافقة كافة المهام والنشاطات المصرفية والمالية التي يتولاها البنك المركزي، لقواعد الشريعة الإسلامية[277]، ولعل من بينها تولي الإشراف على عمليات إصدار الصكوك السيادية. ويجوز للملك أن يعين كأعضاء في المجلس الإستشاري للشريعة، بناء على رأي الوزير وبعد استشارة البنك المركزي، كل الأشخاص أصحاب الكفاءة في الشريعة الإسلامية أو من لديهم معارف أو خبرة في ميادين الصيرفة والمالية والقانون أو كل التخصصات الأخرى ذات الصلة[278]. يمارس عضوية الهيئة الاستشارية مهامه وفقا لشروط عقد التعيين، وتكون عضوية الهيئة الاستشارية قابلة للتجديد مرة واحدة[279]. وإذا كان الشخص المعني قاضيا في المحكمة العليا أو محكمة الاستئناف أو محكمة فيدرالية أو محكمة استئناف شرعية لكل ولاية أو إقليم فيدرالي، فإنه يتعين على البنك المركزي استشارة رئيس المحكمة المعنية[280]. للعلم، فإن القانون الماليزي[281]، يتميز عن بقية قوانين الدول الإسلامية المعنية بتنظيم المالية الإسلامية، بأنه يخول هذه الهيئة الاستشارية تحديد إجراءاتها بصفة ذاتية، وهو ما يفيد بالتأكيد الاستقلالية الواسعة على جميع الهيئات الأخرى بما في ذلك البنك المركزي نفسه، في أدائها لمهامها وممارستها لصلاحياتها المقررة بقوة القانون.

وعلاوة على هذه الهيئة الشرعية المنشأة على مستوى البنك المركزي الماليزي، يتعين على كل كيان يمارس عمليات الصيرفة والمالية الإسلامية، ومنها إصدار الصكوك الإسلامية للمشروعات الخاصة، كما في القانون التونسي السالف ذكره، إنشاء لجنة شريعة[282] (Shariah Committee)، يتولى البنك المركزي الموافقة على تعيين أعضائها، وفق شروط الكفاءة وكذا الحياد المفروض على أعضائها، وعلى اللجنة بكاملها خلال ممارستها لمهامها[283].

ج.2/ مهام وصلاحيات الهيئة الشرعية

تتولى الهيئة الشرعية في القانون التونسي، علاوة على البت في كافة الجوانب الشرعية لعملية إصدار الصكوك والفتوى والتدقيق الشرعي[284]، تقديم تقرير سنوي، وتقارير دورية إذا طلب منها ذلك، لمجلس الإدارة أو لمجلس المراقبة حسب الحالة[285]، في شركة التصرف، تبين فيه مدى التزام الشركة في معاملاتها بأحكام المعايير الشرعية[286]. هذا يعني أن مهام الهيئة الشرعية، تمتد ابتداء من التحضير اللازم لإصدار الصكوك إلى غاية إنهاء العملية بتسديد الصكوك المصدرة، لتكون قراراتها في هذا الشأن ملزمة طبقا للقانون[287]، مما يفيد أنها غير قابلة لمنازعتها أو الطعن فيها من أية جهة كانت. تختص لجنة الرقابة وفق أحكام قانون الصكوك السيادية المصري بـ :« 1- إجازة الأصول محل التصكيك بما يفيد توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، 2- إجازة نشرة الإصدار وجميع صيغ التعاقدات الخاصة بإصدار الصكوك السيادية بما يفيد توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، 3- التحقق من استمرار التعامل في الصكوك السيادية وحتى استرداد قيمتها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، سواء بنفسها أو بناء على التقارير الدورية التي تطلبها من الجهات المعنية. ولرئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص تكليف اللجنة بأي اختصاصات أخرى وفقا لأحكام هذا القانون »[288]. وفي هذا السياق، أضافت اللائحة التنفيذية لهذا القانون، مهمة إقرار الضوابط المتعلقة بالتصكيك ونشرة الإصدار وجميع صيغ التعاقدات الخاصة بإصدار الصكوك السيادية داخل إقليم الدولة وخارجها، بما يفيد توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية[289]. أما القانون الماليزي[290]

277- Article 73. (1) of Central Bank of Malaysia Act 2009: « The Bank may, in giving effect to its objects, carrying out its functions or conducting its business or affairs under this Act or any other written law, put in place such arrangements or take such measures as may be approved by the Shariah Advisory Council to ensure that such functions, business or affairs are in accordance with the Shariah

278- Article 53. (1) of Central Bank of Malaysia Act 2009.

279- Article 53. (3) of Central Bank of Malaysia Act 2009.

280- Article 53. (2) of Central Bank of Malaysia Act 2009.

281- Article 51. (2) of Central Bank of Malaysia Act 2009.

282- Article 30. (1) of Islamic Financial Services Act 2013: « A licensed person shall establish a Shariah Committee for purposes of advising the licensed person in ensuring its business, and affairs and activities comply with Shariah ».

283- Articles 31. and 32. of Islamic Financial Services Act 2013 (Act 759).

284 – الفصلان 27 و28 من القانون عدد 30 لسنة 2013، السابق ذكره.

285 – يعني بحسب ما إذا كانت الشركة خفية الاسم (anonyme) المعنية المعروفة في القانون التونسي، ذات مجلس إدارة أو ذات مجلس مراقبة. أنظر الفصل 188 من القانون عدد 93 لسنة 2000، المؤرخ في 3 نوفمبر 2000، يتعلق بإصدار مجلة الشركات التجارية.

286 – الفصل 29 الفقرة 2 من القانون عدد 30 لسنة 2013، المذكور أعلاه.

287 – الفصل 29 الفقرة 1 من نفس القانون.

288 – المادة 20 من القانون رقم 138 لسنة 2021، المذكور أعلاه.

289 – المادة 18 من اللائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء المصري رقم 1574 لسنة 2022، المذكور أعلاه.

290 - Article 52. (1) of Central Bank of Malaysia Act 2009.

فيولي المجلس الاستشاري للشريعة مهام التحقق من موافقة القانون الإسلامي لكل مسألة مالية تعرض في مجال العمليات المالية الإسلامية، وتقديم قراراته في شأنها، كما يتكفل بإسداء المشورة للبنك المركزي حول كل مسألة متعلقة بالشريعة في نشاطات المالية الإسلامية ونشاطات ومعاملات البنك، فضلا عن تقديم الاستشارات الشرعية لكل مؤسسة مالية إسلامية أو كل شخص وفقا للقانون، وهذا بالإضافة إلى المهام الأخرى التي يحددها له البنك المركزي في شأن التعاملات المالية.

د/ إلزامية وأولوية القواعد الشرعية للصكوك

تقوم أيضا استقلالية التعامل بالصكوك كآلية للتمويل، بالمقارنة مع الأدوات المالية المستخدمة في المالية التقليدية، على أساس توافقها مع المبادئ والقواعد الشرعية التي تحكمها لاسيما في حالة التنازع في شرعية المعاملة[291]، أو شرعية الأحكام والقرارات الإدارية والقضائية الخاصة بها، بل وحتى النصوص القانونية نفسها السارية عليها. إن تجسيد استقلالية التنظيم القانوني للصكوك، يستدعي الوقوف على إلزامية تطبيق القواعد الشرعية التي تحكم الصكوك، وعلى أولوية تطبيقها في مواجهة غيرها من القواعد، خاصة ما يخالفها منها.

د.1/ إلزامية تطبيق القواعد الشرعية

تنص جميع القوانين التي تنظم الصكوك أو بالعمليات المالية في الدول الإسلامية، على معيار إلزامية موافقتها لمبادئ أو قواعد الشريعة الإسلامية. لكنها تختلف هذه القوانين مع ذلك، في كيفية ومدى هذه الإلزامية. أما القانون التونسي فهو ينص على وجوب إصدار الصكوك الإسلامية في إطار عقد وفق المعايير الشرعية وتطبيقا لقاعدة الغنم بالغرم[292]، وأن هيئة الرقابة الشرعية تتولى البت أو النظر في الجوانب الشرعية والفتوى والتدقيق الشرعي لعملية الإصدار. هذا يعني أن مراقبة تطبيق الجوانب الشرعية والتدقيق الشرعي وكذا الفتوى فيها، يسري على عقد الإصدار وعملية إصدار الصكوك الإسلامية الخاصة[293] والعمومية لفائدة الدولة أو الجماعات المحلية[294]، وتكون قراراتها في ذلك ملزمة[295]. وتتولى هيئة الرقابة الشرعية، عند الاقتضاء، تقديم تقارير دورية وتقرير سنوي، حول مدى التزام شركة التصرف في معاملاتها بأحكام المعايير الشرعية[296]. إن مثل هذا الإجراء فضلا عن كونه رادعا أمام جنوح هيئات إدارة الشركة إلى مخالفة القواعد الشرعية، خلال طيلة أجل الصكوك، فإنه يمكن أيضا أن يشكل وثيقة يستند عليها لتوقيع الجزاء المناسب في حالة مخالفة القواعد الشرعية المعمول بها. في نفس سياق إلزامية تطبيق القواعد الشرعية، يدرج القانون المصري ضمن إجراءات صحة عملية إصدار الصكوك السيادية، حصولها على إجازة لجنة الرقابة للأصول محل التصكيك ونشرة الإصدار وجميع صيغ التعاقدات الخاصة بإصدار تلك الصكوك، بما يفيد توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية[297]. هذا يعني أن القانون المصري المعمول به حاليا، يضع عمليا معيار الإلزامية على مستوى إجراءات إصدار الصكوك السيادية. كما يقرر كل من القانون الإندونيسي[298] والقانون المصري[299] الساري المفعول حاليا[300]، عقوبات جزائية توقع بمناسبة ارتكاب أفعال محددة في التعامل مع الصكوك. لكن مع الإشارة إلى أنه وإن كان القانون المصري السابق للصكوك، يشترط لتحريك الدعوى الجنائية، طلب كتابي من رئيس الهيئة الشرعية، بالإضافة إلى ممثل جماعة مالكي الصكوك بغض النظر عن كونها عمومية أو خاصة[301]، فإن النص الحالي، أضحى يشترط حصرا طلبا كتابيا من وزير المالية.[302] إن مثل هذه الجرائم الخاصة التي يمكن تكييفها بالتعزيرية شرعا، تطرح أمام القضاء الجزائي، وهو يتمتع في إطار الدولة الحديثة بالتنظيم القانوني اللازم للتحقيق في الجريمة وحكم وتوقيع العقوبة الجزائية المناسبة. للعلم، فإن القوانين التي لا تتضمن مثل تلك الجرائم الخاصة، يقتصر فيها الأمر فقط على تطبيق النصوص الجزائية المتعلقة بسندات مالية مسماة، إن كان معمولا بها في مجال المالية الإسلامية، إعمالا للقاعدة الشرعية والقانونية المعروفة، والتي مفادها أنه «لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.»[303]

أما القانون الماليزي، فهو يلزم تطبيق القواعد الشرعية بموجب قانون الخدمات المالية الإسلامية[304]، بحيث أنه يوجب على القاضي أو المحكم خلال

---

291 – مفتاح بوجلال، التنازع في شرعية التمويل الإسلامي، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد العاشر (10)، العدد الأول، يونيو 2019، صفحة 9.

292 – الفصل الأول من القانون عدد 30 لسنة 2013، السابق ذكره.

293 – الفصل 27 من نفس القانون.

294 – الفصل 28 من نفس القانون.

295 – الفصل 29 الفقرة 1 من نفس القانون.

296 – الفصل 29 الفقرة 2 من نفس القانون.

297 – المادة 20 من القانون رقم 138 لسنة 2021، المذكور أعلاه.

298 – Article 30 of Indonesian Law n°19-year 2008, concerning State Sharia Bonds.

299 – المادة 22 وما بعدها من القانون رقم 138 لسنة 2021، المذكور أعلاه.

300 – وهي أيضا الوضعية التي كانت مقررة ضمن نص المادة 28 وما بعدها من قانون الصكوك المصري السابق، لسنة 2013.

301 – المادة 30 من قانون الصكوك لسنة 2013.

302 – المادة 24 من القانون رقم 138 لسنة 2021، المذكور أعلاه.

303 – عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى 1426 هـ- 2005 م، صفحة 70، فقرة 84: «توجب الشريعة لاعتبار الفعل جريمة أن يكون هناك نص يحرّم هذا الفعل، ويعاقب على اتيانه، وهذا هو ما نسميه اليوم الركن الشرعي للجريمة».

304- Islamic Financial Services Act 2013 (Act 759), Date of publication in the Gazette 22 Mars 2013.

النظر في منازعة متعلقة بالأعمال المالية الإسلامية، وهو ما يتضمن التعامل بالصكوك، وبمناسبة مسألة تتعلق بالشريعة، أن يأخذ بعين الاعتبار كل قرار منشور للمجلس الاستشاري للشريعة أو إحالة هذه المسألة عليه من أجل البت فيها مباشرة[305]. وعليه، فإن كل قرارات المجلس الاستشاري للشريعة إلزامية وتتمتع حجيتها في مواجهة المؤسسات المالية الإسلامية ولجانها الشرعية، وكذا القضاء والتحكيم بمناسبة إحالة المسألة الشرعية على ذلك المجلس[306].

د.2/ أولوية القواعد الشرعية في تطبيقها

يقصد بأولوية القواعد الشرعية في هذا السياق، أن حجيتها تسري على الصكوك كبقية العمليات المتعلقة بالمالية الإسلامية ابتداء، وأنه يستبعد كل ما يخالفها نتيجة لذلك. وفق هذا المعيار، يتميز القانون الماليزي بالمقارنة مع قوانين معظم الدول الإسلامية، المتعلقة بالمالية الإسلامية عموما وبالصكوك المذكورة في هذه الدراسة (القانون التونسي للصكوك الإسلامية والقانون المصري للصكوك السيادية والقانون الإندونيسي لسندات الدولة الموافقة للشريعة)، بأنه يمنح لقرارات المجلس الاستشاري للشريعة كهيئة استشارية وتقريرية وقضائية، حجيتها في مواجهة كافة المؤسسات المالية الإسلامية العاملة على إقليم الدولة، وكذا هيئات القضاء والتحكيم[307]، وهي ذات أولوية في التطبيق على أي قرار آخر صادر عن لجان الشريعة الأخرى[308]. وهذه الميزة هي من بين أهم المؤشرات التي تقرر مستوى استقلالية المالية الإسلامية عن المالية التقليدية في ماليزيا.

الخاتمة

يظهر إذن من خلال هذه الرؤية العامة لجوانب التبعية ومواضع الإستقلالية التي يمكن لمسها في قوانين الصكوك الإسلامية و/أو النصوص التشريعية المؤطرة للمالية الإسلامية، أن هذه الأخيرة لا تزال تتميز بتبعيتها لنموذج المالية التقليدية المرسخ في المنظومة القانونية للدول الإسلامية في صياغتها الحديثة، كما هو الحال عليه في كل من القانون التونسي والمصري والإندونيسي للصكوك، ليس فقط على مستوى الهيكل التنظيمي وإنما أيضا على مستوى المضمون، هذا على الرغم من التفاوت الموجود بين هذه الأمثلة، والذي تصنعه بدون شك أسباب سياسية واقتصادية مختلفة ومتعددة.

لكن في المقابل، هناك أيضا تجارب قانونية مميزة لإدراج واندماج الإطار القانوني للمالية الإسلامية، كما في النموذج الماليزي، الذي أضحى يشكل بمقتضى التطور الذي عرفه، كيفية متميزة لمعالجة مسألة التبعية للمالية التقليدية، بواسطة آليات قانونية، يمكن أن تبن على أساساها نظرة جديدة لتصور المالية الإسلامية، بما تحمله من خصائص قابلة للتطبيق، كتعايش مفروض أو كبديل مطلوب، لتحقيق وجودها الذاتي ولما لا فرض نفسها في ميعاد لاحق.

لعله وبعد الاطلاع على مستوى التبعية ومواضع الاستقلالية الواردة في هذه الدراسة، يمكن استخلاص وتلخيص أهم التوصيات الرامية إلى تحقيق استقلالية التنظيم القانوني للمالية الإسلامية عن المالية التقليدية، في النقاط التالية :

- وضع نصوص ذات طبيعة سامية في سلم التدرج القانوني، كأن تكون ذات طبيعة دستورية أو عضوية أو تشريعية، منظّمة للمالية الموافقة للشريعة الإسلامية، لاسيما في شقها العمومي، المتعلق بموارد الدولة ومصروفاتها المرفقية والاستثمارية، أو في شقها الخاص بالصيرفة والتمويل.
- تقرير خصوصيات المالية الإسلامية في حالة إدراج نصوصها ضمن المنظومة القانونية التقليدية.
- إلزام أسبقية العمل بالقواعد الشرعية وأولوية تطبيقها في حالة التعارض مع غيرها من القواعد الأخرى في تنظيم المالية الإسلامية، بغض النظر عن مصدر تلك القواعد أو طبيعتها.
- تجنب الاعتماد على المؤسسات أو الكيانات المالية التقليدية، ومعاييرها الخاصة في التعامل بالمالية الإسلامية،
- تصميم سوق مالية مخصصة للتعاملات الموافقة للشريعة الإسلامية.
- إنشاء هيئة شرعية على مستوى قمة الهيكل التنظيمي المصرفي والمالي في الدولة، مشكلة من فقهاء الشريعة بشكل رئيسي، علاوة عن مختصين في المالية والقانون بالضرورة، يعهد لها بالرقابة القبلية والبت في كافة الطعون المتعلقة بالتمويل الإسلامي، سواء أكانت ذات طبيعة حكومية أو إدارية أو قضائية.
- تحقيق استقلالية الهيئة الشرعية في شأن هيكلها ونظام عملها، بواسطة اعتماد الانتخاب في التعيين والضبط الذاتي للآداء، على سبيل المثال.

---

305 – يتوجب طبقا لأحكام قانون البنك المركزي أو أي قانون آخر، أن تقدم طلبات الرأي أو القرار إلى المجلس الاستشاري عن طريق أمانته:
Article 56 of Islamic Financial Services Act 2013.

306– Article 57 of Islamic Financial Services Act 2013.

307– Article 57 of Islamic Financial Services Act 2013.

308– Article 58 of Islamic Financial Services Act 2013.

- إن تحقيق الاستقلالية يستدعي بالضرورة وفي الوقت الراهن، استكمال بناءها القانوني، من خلال الاستعانة بالتوصيات المذكورة، ما لم توجد أفضل منها، إذ لا مناص من عودة تطبيق مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات والاقتصاد، ولا تهم الصياغة والهيكل الداعم لها، طالما تحققت في النهاية مقاصدها في عمارة الأرض، « **ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ** » **(سورة الجاثية، الآية 18)**.

قائمة المصادر

أهم النصوص القانونية والتنظيمية:

- القانون عدد 30 لسنة 2013، المؤرخ في 30 جويلية 2013، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، المؤرخ في 2 أوت 2013، العدد 62، الصفحة 2613.
- القانون رقم 138 لسنة 2021، بإصدار الصكوك السيادية، الجريدة الرسمية المصرية العدد 32 مكرر (أ)، المؤرخة في 15 أغسطس 2021، ص.5.
- قرار رئيس مجلس الوزراء المصري رقم 1574 لسنة 2022، بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الصكوك السيادية الصادر بالقانون رقم 138 لسنة 2021، الجريدة الرسمية – العدد 17 تابع (أ) في 28 أبريل 2022، ص.2.

- Law of Republic of Indonesia number 19-year 2008, concerning State Sharia Bonds, State Gazette number 70 Year 2008.
- LAWS OF MALAYSIA (Act 701), Central Bank of Malaysia Act 2009, publication in the Gazette, 3 September 2009.
- LAWS OF MALAYSIA (Act 759), Islamic Financial Services Act 2013, publication in the Gazette, 22 March 2013.
- Suruhanjaya Sekuriti, Suecurities Commission, Malaysia, Guidelines on Issuance of Corporate Bonds and Sukuk to Retail Investors, SC-GL/5-2015 (R5-2019).

أهم المراجع والمقالات الفقهية:

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، النص الكامل للمعايير الشرعية التي تم اعتمادها حتى صفر 1439 هجري – نوفمبر 2017 ميلادي.
- أبو بكر توفيق فتاح وحسام الدين الصيفي، الصكوك الاستثمارية الإسلامية بين ماليزيا ومصر : دراسة فقهية مقارنة، المجلة العالمية للدراسات الفقهية والأصولية، المجلد 1، العدد 1، 1439 هـ/2017 م، ص.21.
- مفتاح بوجلال، التنازع في شرعية التمويل الإسلامي، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد العاشر (10)، العدد الأول، يونيو 2019، صفحة 9.
- عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، مؤسسة الرسالة ناشرون، الطبعة الأولى 1426 هجري-2005 ميلادي.
- Alain COURET et autres, Droit financier, Dalloz, 1re édition, 2008.
- Thierry GRANIER et Corynne JAFFEUX, La Titrisation, Aspects juridiques et financiers, Economica, 2e édition, 2004.
- François GUÉRANGER, Finance islamique, Une illustration de la finance éthique, Dunod, Paris, 2009.

البحث الثاني: الاستقلال الاقتصادي في الدول الإسلامية (بين النظرية والتطبيق)
دراسة تحليلية نقدية

إعداد: الدكتور حسن حسين عليوي

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

يعد الاستقلال الاقتصادي بالنسبة لدولنا الإسلامية ضرورة لابد منها من أجل التحرر والتخلص من التبعية للدول الأخرى، ويرتبط هذا الاستقلال الاقتصادي بالاستقلال السياسي، لذلك فإنَّ من نافلة القول الادعاء بأنَّ الدول العربية والإسلامية (الدول النامية) تنعم بالاستقلال الاقتصادي فضلاً عن الاستقلال السياسي، وتظهر هذه التبعية أيضاً كلما اهتزت أركان الدول الغربية بحرب أو مرض أو مشكلة، لنجد أثر ذلك ينتقل مباشرة لدولنا كالأثر الذي تركه فيروس كورونا، والحرب الروسية الأكرانية والتي ألقت بظلالها على الدول النامية، وأصبحت تنذر بشؤم الأزمة الغذائية، والعجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، والاعتماد على المساعدات الخارجية، أو الاقتراض من صندوق النقد الدولي، بحيث أصبحت الدول النامية رهينة الدين الخارجي الكبير، والفوائد الربوية التي تزيد يوماً بعد يوم، وبالتالي أداة استنزاف للموارد الاقتصادية مهما كانت متوفرة، وبالنتيجة فإنَّ الأمر له كبير الأثر في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية، والاستغلال السياسي والتخلف وعدم الاستخدام الأمثل للموارد، ولا تزال وستبقى دولنا الإسلامية تقبع تحت سيطرة الاقتصاديات العالمية، وإنَّ الخروج من هذه التبعية يحتاج للعمل الدؤوب من المخلصين خدمة للشعوب المظلومة الواقعة تحت سلطة الاستعمار ووكلائه، ومساهمة في تحرر البلاد والعباد، والارتقاء بالأمة في مدارج السمو والرفعة.

أولاً: أهمية الموضوع:

تأتي أهمية الموضوع من خلال النقاط الآتية:

1-تسليط الضوء على جانب أساسي من الجوانب التي يعاني منها المواطن المسلم في الدول الإسلامية.

2- لهذا الموضوع علاقة بالأمن الغذائي العالمي وأثره على سياسات الدول، ومصادرة القرارات وابتزاز القرار السياسي.

3- يشرح البحث أسباب تخلف دولنا الإسلامية وتأخرها، والحلول المناسبة لتجاوزها.

4- يبين مدى خطورة التبعية التي تعاني منها دولنا الإسلامية وتأثرها بالمتغيرات المعاصرة.

5- يبين البحث الأثر الذي تركه فيروس كورونا، وحروب المنطقة.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع:

1- إن موضوع الاستقلال الاقتصادي يحتم علينا اقتراح الحلول من أجل الخروج من التبعية.

2- قلة الكتابات التي تساهم في إثراء هذا الموضوع.

3- لمحاولة كسر القيود المفروضة، وتقديم البديل المقبول المتمثل في نظام الاقتصاد الإسلامي، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية المنشودة.

4- لتقديم لبنة جديدة في مشروع تحرر الأمة وخلاصها من الظلم والتبعية.

ثالثاً: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في التساؤلات الآتية التي تتطلب حلا واقعيا ناجعا:

1-هل يمكن الاستجابة للدعوات المتكررة بضرورة إعادة هيكلة النظم الإسلامية، وطرق تعاملها مع مسائل التنمية، والاهتمام بمسألة الاستقلال الاقتصادي.

2-كيف السبيل للتخلص من أسباب التبعية على المستويات كافة.

3-هل باستطاعة المتخصصين في حقل الاقتصاد تقديم مشروع تنموي إصلاحي ينهي أزمات هذه الأمة ومعاناتها، ويفرض واقعاً جديداً يعطي العدالة والحرية والكرامة، وينهي التبعية المذلة، ويعمل على فك الارتباط بالدول المتحكمة، مع ضرورة إيجاد البدائل اللازمة والنافعة لأفراد الأمة بما يحقق التحرر، والاستفادة من الطاقات، والموارد والتكنولوجيا والتخلص من كل مظاهر الذلة والهوان.

رابعاً: أهداف البحث:

تتجلى الأهداف في النقطتين الآتيتين:

1-إظهار أهمية الاستقلال الاقتصادي وانعكاساته الإيجابية على واقع الدول الإسلامية

2- بيان المعوقات التي تعترض هذا الاستلال وضرورة تقديم حلول منطقية واقعية لتحقيقه

خامساً: منهج البحث:

هناك مناهج متعددة في البحث:

1. **المنهج الاستقرائي:** حيث قام الباحث باستقراء المصادر الأصلية، فيما يتعلّق بالاستقلال الاقتصادي، والسياسي، والتبعية، وإمكانية حدوث ذلك، وفك الارتباط بالدول الأخرى، وعوامل الاكتفاء الذاتي، والأمن الغذائي.
2. **المنهج الاستنباطي:** عن طريق استنباط الحكم الشرعي من دليله حيث وجد.

المبحث الأول: ماهية الاستقلال الاقتصادي:

لابد من البدء في تعريف أهم المصطلحات الاقتصادية المتعلقة بهذا البحث وهي الاستقلال الاقتصادي، والسياسي والتبعية.

المطلب الأول: تعريف الاستقلال الاقتصادي.

أولاً: الاستقلال في اللغة: يأتي بمعنى الاِعْتِمَادُ عَلَى النَّفْسِ، وَالاِسْتِبْدَادُ بِالأَمْرِ، وَهُوَ بِهَذَا الْمَعْنَى يُرَادِفُ الاِسْتِبْدَادَ، غَيْرَ أَنَّهُ يُخَالِفُهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ إِطْلاَقَاتِهِ اللُّغَوِيَّةِ، فَيَكُونُ مِنَ الْقِلَّةِ، وَمِنَ الاِرْتِفَاعِ[309] واسْتَقَلَّ الْقَوْمُ مَضَوْا وَارْتَحَلُوا.[310]

ثانياً: الاقتصاد في اللغة: فيأتي بمعنى التوسط بين شيئين دون إفراط ولا تفريط.[311]

والاستقلال الاقتصادي:

هو الحالة التي يكون الشعب فيها قادر على الوقوف على قدميه دون مساعدة طرف آخر.[312]

و يبدو أنّ هذا التعريف جعل من الجماهير هي صاحبة القرار في تقرير مصيرها دون تدخل من الغير.

المطلب الثاني: تعريف الاستقلال السياسي:

أولاً: السياسة في اللغة: تعني القيام على الشيء والتصرف فيه بما يصلحه.[313]

ثانياً: الاستقلال السياسي في الاصطلاح:

هو حق الدولة في أن تمارس صلاحياتها الداخلية والخارجية بدون تبعية لسلطة دُولية مع وجوب مراعاة القانون الدُولي واحترام التزاماتها الاتفاقية.[314]

فالاستقلال السياسي يعني أن تكون الدولة متمتعة بالسيادة القانونية داخل الحدود وخارجها، وذلك يعتبر شرطاً ضرورياً للاعتراف بها.

والذي يبدو أن ما نراه اليوم من استقلال سياسي للدول العربية ما هو إلا استقلال صوري يكرس بقاء السيطرة على الدول، ويصادر قرارها، ويجعل منها أداة تسخير وخدمة للدول الكبرى التي تسيطر على المال والقروض والسلاح والاستثمار والتكنولوجيا.[315]

من أجل ذلك كانت الحاجة ماسة في الدول الإسلامية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي فضلاً عن الاستقلال السياسي؛ لأنَّ الاستقلال السياسي شرط أساسي لتحقيق للاستقلال الاقتصادي.[316]

المطلب الثالث: تعريف التبعية:

أولاً: التبعية لغة:

(تَبِعَهُ) مَشَى خَلْفَهُ أَوْ مَرَّ بِهِ فَمَضَى مَعَهُ، وَأَتْبَعَ غَيْرُهُ. وَ (التَّبَعُ) يَكُونُ وَاحِدًا وَجَمْعًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا} [إبراهيم: 21] وَجَمْعُهُ (أَتْبَاعٌ) وَ (تَابَعَهُ) عَلَى كَذَا (مُتَابَعَةً) وَ (تِبَاعًا) بِالْكَسْرِ وَ (التِّبَاعُ) أَيْضًا الْوَلَاءُ.

ثانياً: التبعية في الاصطلاح:

هي خضوع اقتصاد بلد ما للتغيرات الحادثة في بلد آخر، بفعل ما تملكه الدولة المسيطرة من إمكانات السيطرة والانتفاع من موارد واقتصاديات البلد التابع.[317]

---

309 **الموسوعة الفقهية الكويتية**، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت، 166/3 مادة استقلال.

310 **مختار الصحاح**، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت. ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص 259، مادة قلل.

311 حماد، نزيه، **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، دار القلم دمشق، ط 2008م، مادة سياسة، ص 251.

312 http://www.alwasatnews.com/news/1233210.html من مقال للدكتور جعفر الصايغ على الشابكة.

313 حماد، نزيه، **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، دار القلم دمشق، ط 2008م، مادة قصد، ص 72.

314 http://www.alwasatnews.com/news/1233210.html. من مقال للدكتور جعفر الصايغ على الشابكة.

315 انظر: العيسوي، إبراهيم، **قياس التبعية غي الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية _ د.ت، ص 13.

316 http://www.alwasatnews.com/news/1233210.html من مقال الدكتور جعفر الصايغ، وانظر دوابة، أشرف، **الاقتصاد الإسلامي (مدخل ومنهج)**، دار السلام –القاهرة، ط: 2010م، ص 26.

317 شقير، محمد لبيب، **جامعة الدول العربية، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية**، ط 1958م، ص 45، وانظر المرزوقي، عمر بن فيخان، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة الرشد، الرياض، ط 2006م، ص11؛ وعجيمة، محمد عبد العزيز، ويسري، عبد الرحمن، **التنمية الاقتصادية**، دار

والتخلص من التبعية لا يعني الانغلاق وقطع العلاقات والانعزال عن بقية الدول؛ لأن ذلك ليس ممكناً؛ بل يدل على التحرر من مظاهر الاستغلال والجهل والتخلف التي تفرضها هذه الدول على التابع، وإقامة علاقات متكافئة بين الدول على أساس احترام السيادة، وتبادل المصالح بما يحقق الفائدة للطرفين دون إفراط ولا تفريط.[318]

ومن آثار هذه التبعية:[319]

1- التأثر بالحروب والنزاعات التي تقع بين الدول.
2- مشاكل كبيرة جداً في تحقيق التنمية والاكتفاء الذاتي.
3- استنزاف العملات الأجنبية التي تعتمد عليها الدول التابعة.
4- اللجوء إلى الاستدانة من الدول الكبرى على أن يتم الوفاء عن طريق الفوائد مما يؤدي إلى التضخم والعجز عن السداد.
5- العجز عن شراء المواد الأساسية التي تحتاجها الدول التابعة.
6- غرس قيم التفرقة والجهل والنزاعات بين الدول.
7- منع الشعوب من الحصول على أبسط الحقوق في الأمن والغذاء والتعليم.[320]
8- سيطرة القرار السياسي والسيادي للدول المتحكمة بما يراعي مصالحها.

المطلب الرابع: موقف الإسلام من الاستقلال الاقتصادي:

دعا القرآن الكريم، والسنة المطهرة المسلمين لقيادة الأمم، والاستقلال عن الغير، وأن تكون للمسلم شخصية مستقلة لها حضورها وخصوصيتها، والآيات والأحاديث في ذلك كثيرة.

1- فقال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: 110].

قال في تفسير الطبري: عن أبي هريرة رضي الله عنه: كنتم خير أمة أخرجت للناس قال: كنتم خير الناس للناس، تجيئون بهم في السلاسل، تدخلونهم في الإسلام.[321]

2- وأن يكونوا أقوياء غير تابعين لأحد ولا مستضعفين:

قال تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: 28].

وهذا لا يعني عدم جواز التعامل والاستفادة من الخبرات الأخرى، وإنما يعني الالتزام بما يوافق مصلحة المسلمين وقوتهم فلا نقوي شوكتهم على حساب المسلمين، ولا نبيعهم السلاح الذي يستخدم ضد المسلمين فيما بعد مثلاً، ولا نعينهم على معصية الله فنصدر إليهم الأشياء المحرمة كالخمر ولحم الخنزير مثلاً، و لا نستورد منهم ما فيه ضرر على المسلمين.[322]

وهذا من نوع الموالاة التي نهانا الشرع عنها إذا كانت على حساب المسلمين.[323]

3- ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: 102]. فمن مظاهر هذا التعاون والاعتصام الوحدة والتكامل الاقتصادي، والاستقلال الاقتصادي.

4-كما يوجد في القرآن الكريم نموذجاً فريداً كخطة سبعية نصح بها يوسف الصديق عليه السلام أهل مصر حينما وقعوا في أزمات إقتصادية متلاحقة:

قال تعالى في سورة يوسف: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ [يوسف: 47-49].

والمعنى أن أهل مصر يزرعون أرضهم بالقمح فتمر عليهم سَبْع سنين مخصبات، ثم يأتي بعد ذلك سَبْعَ سِنِينَ مجدبة مُتَوَالِيَةً مُتَتَابِعَةً، والخطة أن

الجامعات المصرية، ط 1979م، ص 30.

318 المرزوقي، عمر بن فيخان، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، ص 14.

319 الفرا، محمد علي، **مشكلة الغذاء في الوطن العربي والأزمة الاقتصادية العالمية**، ط 1985/1، ص 73.

320 شافعي، محمد زكي، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 1983م، ص 59.

321 **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، محمد بن جرير الطبري (ت. ٣١٠هـ) دار التربية والتراث – مكة المكرمة، بدون تاريخ نشر، 102/7.

322 المرزوقي، عمر بن فيخان، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، ص 236-237؛ والطريقي، عبد الله، **الاستعانة بغير المسلمين في الفقه الإسلامي**، ط1999/1، ص 522.

323 المرزوقي، عمر بن فيخان، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، ص 95-98؛ رشيد، عبد الوهاب، **التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية**، ص 21؛ وبيضون، توفيق سعيد، **التجارة الخارجية الدولية والإقليمية للأقطار العربية، عهد الإنماء العربي**، بيروت، ط1986/1، ص 18.

يحافظوا على مخزون القمح فِي سُنْبُلِهِ كي لا يسرع إليه التَسَوُّسُ وَلِيَكُونَ أَبْقَى، إِلَّا قَلِيلًا مَا تَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ، وهو ما عبر عنه بقوله: أَيْ مِمَّا تَحْبِسُونَ لِتَزْرَعُوا، لِأَنَّ فِي اسْتِبْقَاءِ الْبَذْرِ تَحْصِينُ الْأَقْوَاتِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ احْتِكَارِ الطَّعَامِ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ.

ويبقى الأمر كذلك حتى يأتي الفرج بعد ذلك، وهو ما عبر الله عنه بقوله على لسان سيدنا يوسف عليه السلام: «فيه يُغاثُ النَّاسُ» يُمْطَرُونَ «وَفِيهِ يَعْصِرُونَ» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَعْصِرُونَ الْأَعْنَابَ وَالدُّهْنَ، وَقِيلَ: «يَعْصِرُونَ» أَيْ يَنْجُونَ، وَهُوَ مِنَ الْعُصْرَةِ، وَهِيَ الْمَنْجَاةُ.[324]

وتعتبر الْآيَةُ أَصْلٌ فِي الْقَوْلِ بِالْمَصَالِحِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي هِيَ حِفْظُ الْأَدْيَانِ وَالنُّفُوسِ وَالْعُقُولِ وَالْأَنْسَابِ وَالْأَمْوَالِ، فَكُلُّ مَا تَضَمَّنَ تَحْصِيلَ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ فَهُوَ مَصْلَحَةٌ، وَكُلُّ مَا يُفَوِّتُ شَيْئًا مِنْهَا فَهُوَ مَفْسَدَةٌ، وَدَفْعُهُ مَصْلَحَةٌ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ مَقْصُودَ الشَّرَائِعِ إِرْشَادُ النَّاسِ إِلَى مَصَالِحِهِمُ الدُّنْيَوِيَّةِ، لِيَحْصُلَ لَهُمُ التَّمَكُّنُ مِنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَعِبَادَتِهِ الْمُوَصِّلَتَيْنِ إِلَى السَّعَادَةِ الْأُخْرَوِيَّةِ، وَمُرَاعَاةُ ذَلِكَ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَحْمَةٌ رَحِمَ بِهَا عِبَادَهُ، مِنْ غَيْرِ وُجُوبٍ عَلَيْهِ، وَلَا اسْتِحْقَاقٍ.[325]

وفي السنة:

من أولى الأعمال التي قام بها النبي صلى الله عليه وسلم إبان الهجرة المباركة أن أقام سوقاً بالمدينة، ووضع له ضوابط وأسس للتعامل، بما يضمن العدالة وتحقيق المصلحة والابتعاد عن الغش والاحتكار والربا، واحترام الحرية الفردية، وجعله مستقلاً وخاضعاً للشريعة الإسلامية.[326]

وهذا التصرف إن دل على شيء فإنما يدل على أنَّ من الأسس المهمة في بناء الدولة الإسلامية المعاصرة: إنشاء السوق الإسلامي الذي يحقق العدالة ويحارب الربا، ويقر المعاملات المبنية على الأسس الاقتصادية الإسلامية، وهذا هو الذي أرسى قواعده رسول الله صلى الله عليه وسلم، للأمة المسلمة من استقلال اقتصادي، وإقرار للعلاقات التي تقوم بين الناس على أسس عادلة ومنتظمة دون إفراط ولا تفريط.

المبحث الثاني: نماذج إسلامية حول الاستقلال الاقتصادي

المطلب الأول: من أعمال الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان:

عندما تولى الخلافة في العصر الأموي الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان سعى جاهداً لتوحيد الدولة الإسلامية حتى سمي ذلك العام الذي تولى فيه قيادة الدولة بعام الجماعة الثاني سنة (77) للهجرة، وذلك أسوة بعام الجماعة الأول في سنة (41) للهجرة عندما تولى الخلافة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه بعد بيعة الحسن بن علي له رضي الله عنهم جميعاً، ومن الأشياء التي قام بها الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، وسعى لتحقيقها صبغ الدولة الإسلامية باستقلالية وتفرد في الشؤون الإدارية والفنية والمالية، وكان يرى أنّ من ضرورات هذه الاستقلالية ضرب العملات العربية الإسلامية الخاصة بالدولة الإسلامية ضرورة لازمة لتدعيم البناء الاقتصادي والسياسي القومي، واستمر هذا العمل حوالي أربع سنوات وعلى مراحل متعددة إلى أن انتهى من الإصلاح النقدي، ولذلك فإنه أول من ضرب النقود الرسمية عربية مستقلة عن الشارات المسيحية،[327] وأوجب التعامل بها مع إبطال التعامل بالنقود الأجنبية.[328]

وهذه التجربة التي قام بها الخليفة الأموي يمكن الاقتداء بها من قبل رؤساء وأمراء الدول الإسلامية في هذا العصر من أجل التّحرر من ربقة التبعية الاقتصادية والسياسية، وهذا ليس على مستوى دولة عربية صغيرة فقط بل على مستوى العالم الإسلامي.

المطلب الثاني: تجربة الرئيس المصري محمد مرسي:

يعتبر الرئيس المصري محمد مرسي أول رئيس مدني منتخب في عام 2012م، ولقد كانت هناك توجهات اقتصادية له أراد أن يطبقها خلال سنوات حكمه، وقد كان الاقتصاد المصري قبل توليه للحكم اقتصاداً ريعياً منذ حوالي 60 سنة، حيث يعتمد هذا الاقتصاد على الدعم الخارجي المشروط، وعلى الرغم من كثرة الموارد الموجودة في بلاد النيل، والتي تؤهلها لتكون رائدة في ذلك ومستقلة إلا أن الواقع لم يتغير في تحقيق التنمية والاكتفاء الذاتي، ولم يبق الرئيس المصري مرسي أكثر من عام واحد، وخلال ذلك عمل جاهداً لإعادة بناء الاقتصاد المصري من أجل أداء دور مصر الدولي والإقليمي، فمن الأشياء التي أراد تحقيقها كسر الاعتماد على كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، وذلك بالتوجه إفريقياً وباتجاه دول أمريكيا الجنوبية، والصين والهند و روسيا، من أجل خلق تنوعاً في العلاقات وإنهاء الإملاءات الأمريكية، ومن الأمور التي أعلن عنها تكراراً مكافحة الفساد كما جاء في خطاب 6 تشرين الثاني 2012م، وفتح ملفات الفساد وملاحقات المفسدين، وكان هناك حملات منظمة تستهدف إصلاحاته الاقتصادية والسياسية، وقد صرح بأنه يسعى لإنتاج ما تحتاجه مصر من الغذاء والدواء والسلاح، وهذه الثلاثية هي منجم الذهب الذي تعول عليه

---

324 **الجامع لأحكام القرآن**، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، 9/203-206.

325 **الجامع لأحكام القرآن** للقرطبي، 9/203-206.

326 دوابة، أشرف، **الاقتصاد الإسلامي (مدخل ومنهج)**، ص 26.

327 حلاق، حسان، **تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي**، دار الكتاب اللبناني، بيروت (د.ط)، ص 50-51.

328 درويش، هلال، **اقتصاديات نقدية (تاريخ–حركة –تشريع)** دار المعرفة–بيروت، ط 2008م، ص 104-105؛ وسالم، السيد عبد العزيز، **تاريخ الدولة العربية**، دار النهضة بيروت، ط 1971م، ص 92.

الدول للسيطرة على السوق المصرية.[329]

ومصر تستورد 60% من حاجاتها الغذائية، وتحصل على المعونة الإمريكية التي تستخدمها أمريكا كالجزرة والعصا، وتقدر المعونة بـ 1.2 مليار دولار سنوياً، وهي أكبر مستورد للقمح من روسيا وقد ظهر أثر ذلك جلياً في الحرب الروسية الأكرانية وحصول صعوبات كبيرة بسبب الحرب، وقد حاول الرئيس مرسي تحقيق اكتفاء ذاتي من منتوج القمح.[330]

وقد حرص الرئيس محمد مرسي –رحمه الله– على محاولة تحقيق الاستقلال الغذائي وذلك عندما حضر بنفسه يوم حصاد القمح بقرى بنجر السكر في برج العرب في الإسكندرية، معلناً تحقيق الاكتفاء الذاتي خلال أربع سنوات. وقد نجح في السنة التي حكم فيها في زيادة إنتاج القمح بنسبة 30% عن العام السابق ليصل إلى 9.5 مليون طن،[331] ومن ثم جاء الانقلاب العسكري على أول رئيس منتخب ديمقراطياً ليحطم آمال المصريين، بل وكل المسلمين بغدٍ مشرق وجميل.

المطلب الثالث: التجربة الماليزية المعاصرة

تعد ماليزيا من أكثر دول العالم ازدهاراً وتقدماً، ففي سنة 2010م احتلت ماليزيا المركز العاشر عالمياً في التنافس العالمي، والمركز السادس والعشرين في تقرير المنافسة العالمية من المنتدى الاقتصادي، والمركز الخامس والثلاثين في مؤشر (k.o.f) العالمي.[332]

وقد لخص رئس الوزراء الماليزي مهاتير محمد أسباب النهضة في:[333]

1- إزالة العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية.

2- الاعتماد على الموارد الذاتية ورفض الاقتراض الخارجي.

3- الاهتمام بالقضاء على البطالة في المجتمع وتوفير التعليم الجيد للمواطنين.

4- الاستغناء في البداية عن العمالة الأجنبية والاكتفاء بالعمالة المحلية من أجل خفض مستوى البطالة.

والذي يبدو لي أن من أهم العوامل التي مكنت لها بعدها عن الصراع العربي الإسرائيلي، وعن أماكن تركز النفط، وبناء العلاقات وفق المصالح الوطنية.[334]

وقد اتبع مهاتير محمد خطط غير تقليدية وغير مقبولة من قبل المؤسسات المالية العالمية، ولكنها في النتيجة أنقذت البلاد من الأزمات المالية في التسعينيات من القرن المنصرم، وقد رفض رئيس الوزراء الماليزي نصائح المؤسسات المالية الدولية لتحرير العملة وتخفيض سعر الصرف، والانكماش الاقتصادي، وركز على عمليات المضاربة على العملة الماليزية، والتحكم بسعر الصرف، واتبع سياسة التوسع الاقتصادي لبث الثقة بين المستثمرين، فحقق نجاحان غير مسبوقة ولم يعتمد على قروض صندوق النقد الدولي.[335]

المطلب الرابع: التجربة التركية المعاصرة

تعد التجربة التركية رائدة في هذا المجال فقد بلغت مكانة كبيرة في التجربة الاقتصادية حتى وصلت للمرتبة ستة عشرة في النمو الاقتصادي في العالم، وبلغ حجم الاستثمار الخارجي أرقاماً كبيرة تصل لأكثر من 100 مليار دولار.

ومن الأسباب التي ساهمت في النهضة التركية:

أنها استفادت من النهضة الأوربية المحاذية لها جغرافياً، والمتداخلة معها اجتماعياً؛ ولأنها قدمت مقاربة جديدة لمفهوم العلمانية حتى تصبح مقبولة لدى الشارع التركي مقاربة بعيدة عن العلمانية الأوربية فهي دعوة إلى العلم وتحرير عقل الإنسان وتفكيره، ورفض سياسة الإلغاء للآخر واكتشاف الحياة وتسخيرها لمصلحة الإنسان.[336]

واليوم تتعرض الليرة التركية لتقلبات كثيرة وانخفاض مستمر مما حدا بوزارة الخزينة والمالية في تركيا في 2021/12/16م عن إقرار نموذج يشجع على زيادة الإنتاج والصادرات، وتنسيق عمل السياسات النقدية والمالية، وتشجيع الاستثمار، وخفض معدلات التضخم.

وقد صرح الرئيس أردوغان باتباع سياسية تثبيت سعر الصرف، وتخفيض الضرائب، وتعويض المدخرين عن ارتفاع أسعار الصرف عند سحب مدخراتهم، كما وعد بمعالجة التضخم واستقلال تركيا بعيداً عن صندوق النقد الدولي؛ وهذا ما دفع الأتراك للمسارعة إلى إبقاء الأصول بالليرة التركية مع حفظ المدخرات بالدولار، وتحويل حوالي مليار دولار إلى الليرة التركية، وارتفعت قيمة الليرة التركية بنسبة 33% لتصل إلى حوالي 13 ليرة مقابل

329 **التوجهات الاقتصادية ودورها في عزل مرسي**، عبد الحافظ الصاوي، بحث منشور على الشابكة، الجزيرة/https://www.aljazeera.net/ebusiness/2013/7/24.

330 انظر: الجزيرة/https://www.aljazeera.net/ebusiness/2013/7/24.

331 https://al-omah.com/ –أشرف–دوابة–بحث –**دروس–اقتصادية–من الحرب الروسية الأكرانية**.

332 إسماعيل، محمد صادق، **التجربة الماليزية (مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية)**، دار العربي–القاهرة، ط 2014م، ص 16.

333 إسماعيل، محمد صادق، **التجربة الماليزية (مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية)**، ص 57.

334 إسماعيل، محمد صادق، **التجربة الماليزية (مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية)**، ص 45.

335 https://www.aljazeera.net/blogs/2021/12/29 بحث **معالم حرب الاستقلال الاقتصادي التي يخوضها التي يخوضها أردوغان**، أحمد درويش.

336 غول، محمد زاهد، **التجربة النهضوية التركية**، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض–بيروت، ط2013/1م، ص 89.

الدولار، وكانت قد وصل سعر صرفها في نفس اليوم إلى حوالي 19 ليرة مقابل الدولار.
وقد صرح الرئيس التركي قائلاً: إنَّ تركيا تخوض حرباً اقتصادية من أجل الاستقلال، ولن تخضع للضغط، ونعرف الألعاب التي يتم لعبها حول سعر الصرف وأسعار الفائدة وارتفاع الأسعار من قبل أولئك الذين يريدون إخراج بلادنا من المعادلة.[337]
وقال أيضاً: بمجرد تولينا السلطة وضعنا خطط صندوق النقد الدولي جانباً وسددنا ديونه في أيار/مايو من عام 2013م، وارتفع احتياط النقد الأجنبي من 27،5 مليار دولار إلى 127 مليار دولار... دخلنا في مشكلات منذ توقفنا عن الاستدانة من صندوق النقد، وأصبحوا يتبعوننا منذ ذلك اليوم.[338]

وقد بلغت قيمة الاستثمارات الدولية المباشرة التي دخلت تركيا خلال عام 2021م: 14 مليار دولار بزيادة 79% بعام 2020م، وبلغت حصة تركيا من الاستثمارات الدولية المباشرة خلال العام الفائت 0.9% بحسب بيان مكتب الاستثمار لرئاسة الجمهورية.[339]

المبحث الثالث: نماذج إسلامية مقترحة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي

المطلب الأول: إنشاء السوق الإسلامية المشتركة:

إقامة هذه السوق هو نوع من التعاون الذي دعانا الإسلام له، ونوع من التكتل الذي لابد منه لمواجهة الأسواق الأخرى، والتحديات التي تعصف بالمسلمين، حيث يتحقق داخل هذه السوق عوامل التكامل والانكفاء عن الدول الأخرى التي تريد لهذه الحالة الإسلامية المسيطر عليها أن تستمر.

وكذلك إقامة المشروعات المشتركة بين أكثر من دولة إسلامية من شأنها توسيع القاعدة الإنتاجية التي تعتبر قاعدة مهمة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي في الدول الإسلامية، حيث أن تلك المشروعات تساهم في تحويل الموارد الاقتصادية من الأنشطة التقليدية المرتبطة بالأسواق الخارجية إلى أنشطة محلية مرتبطة بالمنهج الإسلامي.[340]

ومن الأمور المهمة أن السوق المشتركة تساهم في إعادة توزيع عناصر الإنتاج بشكل تكاملي، وذلك يؤدي إلى التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي، ويجب أن تتحقق الإرادة السياسية حتى تتمكن هذه التكتلات من تحقيق الأهداف المنشودة.[341]

فلابد من الاستفادة من هذه المكانة في تحسين شروط التفاوض في الملفات المهمة بين الدول، وفي خفض الاستيراد وزيادة الصادرات بما يتوافق مع الشروط الممكنة.[342]

ومن العوامل الضرورية لقيام السوق المشتركة:

1- التخلف والتجزئة والتمزق السياسي والاقتصادي، والسوق تكون الحصن الذي يحفظ الدول العربية من التغيرات.

2- وجود الكيان الصهيوني في فلسطين الحبيبة، والذي يشكل تهديداً حقيقياً للدول العربية والإسلامية خصوصاً بعد الحروب التي وقعت في الدول العربية بدءاً من حرب الكويت 1991م مروراً باحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وتسليمها لإيران، وقيام الربيع العربي في معظم الدول العربية وانتقاله إلى دول الجوار، ومن ثم ما رافق ذلك من ثورات مضادة سعت للقضاء على حلم الشعوب في أن تنال حقوقها المغتصبة من العدو البعيد وقبله العدو القريب.

3- نحن نعايش الحرب الروسية والتي أثبتت بدون أي موارية التبعية، والارتباط الذي تعيشه الدول الإسلامية بدول الغرب والتي أثرت سلباً فجعلت مشكلة الغذاء تظهر مرة أخرى وبشكل أوسع وأكبر دون إيجاد حلول قريبة يمكن أن تساعد في الخروج من الأزمات المتتالية للدول، فحصل من جرائه نكسات في الغذاء والمأوى.

4- ظهرت على السطح مسألة التطبيع مع العدو الصهيوني من بعض الدول العربية والإسلامية، ومحاولات إنقاذه من كل خطر وجودي يساهم في استئصاله، والدعوة لإدخاله في السوق الأوسطية الخبيثة التي يسعى العدو للدخول إليها والترويج لها، كي تصبح مقبولة في دول المنطقة وتستفيد من موارد النفط والغاز، والموارد المائية والطبيعية التي يتمتع به الشرق الأوسط، مع العلم أنه لم يتغير شيء لأنّ العدو هو هو لم يتغير، ولاتزال كذلك محاولات الإنهاء للسوق العربية واستبدالها بسوق اليهود، أو سوق الشرق أوسطية.

---

337 https://www.fj-p.org/334055، دوابة أشرف، **مستقبل سعر صرف الليرة التركية**، 2 ديسمبر 2021م، بوابة الحرية والعدالة.
338 https://www.fj-p.org/334055، دوابة أشرف، **مستقبل سعر صرف الليرة التركية**، 2 ديسمبر 2021م، بوابة الحرية والعدالة.
339 **مكتب الاستثمار لرئاسة الجمهورية** على الشابكة.
340 إبراهيم، عبد الرحمن زكي، **السوق الإسلامية المشتركة هدف نهائي للتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**، مجلة آفاق الاقتصادية، عدد 54، نيسان 1993م، ص 133.
341 المرزوقي، عمر بن فليحان، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، ص 299، وجامعة الدول العربية، **دراسات في تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادي العربي**، ص 366.
342 شلبي، إسماعيل، **السوق العربية والإسلامية المشتركة، البنوك الإسلامية**، عدد 33، ط: 1404، ص 16.

المطلب الثاني: السعي لإقامة التكتلات الاقتصادية الإسلامية

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هل التكتلات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة ضرورة أم رفاهية؟[343]

وللجواب على ذلك أقول: لقد أصبح هذا العصر يسمى عصر العولمة، أو عصر الاتصالات، أو عصر التكتلات الاقتصادية، وهذه التحولات تشير إلى ضرورة أن يعي قادة العالم الإسلامي حجم المتغيرات حولهم، وأن يتجهوا بالضرورة لبناء تكتل واحد يجمع ما افترق من الأمة الإسلامية على غرار الاتحاد الأوربي الذي يسعى الآن للتكتل مع دول أمريكيا الشمالية مشكلاً قوة اقتصادية وعسكرية كبيرة مبنية على التكنولوجية والعلم، وكذلك هناك متأسياً بتكتل حديث المنشأ يتألف من دول الصين واليابان والكوريتين مشكلاً قوة كبيرة في معظم المجالات بالإضافة للعدد السكاني الكبير.

والدول الإسلامية تمتلك كثيراً من مصادر الثروة الطبيعية وأبرزها النفط والغاز، والأيدي العاملة، والموارد المائية إلا أنَّ هناك سوء توزيع وتنظيم، وسيطرة من الدول المتقدمة على كثير من هذه الدول، فالتعاون الذي يجب أن يتم بين الدول الإسلامية ليس خياراً أمامها، ولا مظهراً من مظاهر التعاون فيما بينها، وإنما هو ضرورة وجودية وحتمية في آن واحد وتفرضه طبيعة المرحلة ومتغيرات العالم الجديد الذي يتشكل الآن.

ويجمع هذه الدول أحكام شرعية ربانية، أثبتت مسايرتها لكل المتغيرات في الماضي والحاضر.

ولقد أصبحت التكتلات الاقتصادية الدولية اليوم مظهر من مظاهر السيطرة، والعمل المشترك كالاتحاد الأوربي والذي يعتبر شريك استراتيجي للدول العربية، وتنتقل رؤوس الأموال والاستثمارات بين الاتحاد الأوربي نفسه وبين الدول الأكثر غنى كالمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا إلى الدول الأقل غنى كالبرتغال وإسبانيا، وإلى دول شرق أوربا، وتستفيد هذه الدول من تدفق الأموال العربية إليها بسبب عدم وجود الاستثمار الأمثل في الدول النامية، ووجود الفرص الكثيرة والبدائل هناك. [344]

المطلب الثالث: إنشاء بنك إسلامي وعملة إسلامية مستقلة

ظهرت العديد من المطالبات بضرورة إنشاء بنك إسلامي مستقل للدول الإسلامية، وهو ما طالب به رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الدكتور علي داغي، وهذا الطلب وإن كان على مستوى بلد كقطر إلا أنه يمكن أن يكون نواة لعمل أكبر كع بقية الدول الإسلامية.[345]

وكذلك العمل على إنشاء عملة إسلامية لها استقلالية، وذلك من خلال ضرب عملة جديدة من الدينار الذهبي يكون بديلاً عن الدولار.[346]

وقد ظهرت دعوات جادة من بعض الكتاب والاقتصاديين المعاصرين لإنشاء عملة من الذهب (دينار ذهبي) خاصة بالعالم الإسلامي، وهي إحدى الخطوات الهامة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي.[347]

ولأنّ المتأمل في واقع التعامل بالأوراق النقدية كالدولار مثلاً أو اليورو يعلم يقيناً أنّ هذا الورق النقدي آيل للاندثار من أجل ذلك وجب على العلماء المسلمين التفكير الحقيقي في البديل من أجل تحقيق العدلة وحفظ الحقوق، وعلى الدول الإسلامية التفكير في هذا البديل وقد يكون البديل العودة للتعامل بالدينار الذهبي.[348]

فمشروع العملة الإسلامية الموحدة مشروع حضاري واقتصادي، واعتماده من أجل أداء الحقوق والالتزامات، وهذا سيجعل الدينار مقياساً ثابتاً تتقوم به الأشياء ويطمئن الناس للتعامل به، ويكون وعاء مناسباً للادخار، وهذا يشجع على زيادة الاستثمار.

الخاتمة

فقد توصل الباحث إلى أهم النتائج الآتية:

- أهمية إحداث انفراجه في العلاقات السياسية الدولية مع دول العالم الإسلامي؛ لأن ذلك يدفع باتجاه الاستقلال الاقتصادي.
- وجود المخلصين من أهم المهمات لقيادة معركة الاستقلال في دول عالمنا الإسلامي.
- يجب وضع التجربة الماليزية والتجربة التركية ودراستها، واستخلاص العبر.
- لابد من إنشاء سوق إسلامية مشتركة تأسياً بالتجربة الأوربية وغيرها.
- لابد ونحن في معركة الاستقلال من العمل على ابتكار طريقة خاصة في إنشاء عملة جديدة.

343 انظر الزعتري، علاء الدين، **التكامل الاقتصادي الإسلامي خيار استراتيجي للعالم الإسلامي**، بحث على الشابكة، http://alzatari.net/researches/view.

344 عبد الونيس، أحمد، الرشيدي، أحمد، **في دلالات الوحدة الأوربية وآثارها المحتملة بالنسبة على مستقبل التكامل بالاقليمي العربي**، شؤون عربية العدد 169، ص 107.

345 https://alqaradaghi.com/84511 موقع الشيخ على الشابكة.

346 المرزوقي، عمر بن فليحان، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي**، ص 282-380.

347 انظر بوشلاغم، صلاح، **ثمنية الأوراق النقدية، الإشكال الفقهي والبديل المستقبلي** (بحث مقدم لمجلة إسراء الدولية المالية الاسلامية، المجلد الحادي عشر يونيو 2020م، العدد الأول، ص 118-119.

348 انظر عليوي، حسن، **أثر تحقيق المناط في المعاملات الإلكترونية المعاصرة**، ص 154.

- وجود التكتلات الإسلامية والعلاقات الأخطوبوطية ضرورة لحماية العالم الإسلامي.
- التخلص من التعامل بالأنظمة الرأسمالية المتعاملة بالربا والفوائد أولى عوامل الاستقلال الاقتصادي.
- إنشاء عملة إسلامية بالدينار الذهبي وتكون فائدتها أن تكون بديلاً عن الدولار، وتحقق الريادة والاستقلالية.
- الاستقلال الاقتصادي لن يتحقق في الدول الإسلامية بدون استقلال سياسي يسبقه.
- معظم مشاكل العالم العربي والإسلامي بسبب وجود الكيان الصهيوني في الشرق الأوسط.
- من الأسباب التي تمتع الاستقلال الاقتصادي والسياسي وجود الكيان الصهيوني.
- وجود العملاء والمأجورين سبب أساسي في منع تحرر الشعوب.
- من أسباب نجاح التجربة الماليزية بعدها عن الكيان الصهيوني.
- من أسباب الحرب على تركيا وجودها الجيو استراتيجي القريب من الشرق الأوسط.

ومن أهم التوصيات التي يوصي بها الباحث:

- البحث عن المخلصين من أجل قيادة معركة الاستقلال في دول عالمنا الإسلامي.
- إقامات دورات تثقيفية من أجل بيان خطورة المرحلة التي تمر بها الدول النامية.
- الدعوة لربط الجوانب الاقتصادية بالجوانب السياسية لأنهما كالجناحين في معارك الأمم.

المصادر والمراجع

- الطريقي، عبد الله، الاستعانة بغير المسلمين في الفقه الإسلامي (د.ت)، ط1. 1999م.
- بيضون، توفيق سعيد، التجارة الخارجية الدولية والإقليمية للأقطار العربية، عهد الإنماء العربي، بيروت، ط1: 1986م.
- مجلس الشورى، مصر، ورقة عمل عن أداء مصر الاقتصادي مع دول السوق الأوربية المشتركة –نظرة مستقبلية (د.ط.ت).
- المرزوقي، عمر بن فيخان، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد، الرياض، ط 2006م.
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة 1970–1980م.
- زكي، رمزي، حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر، مطبوعة مكتبة مدبولي.
- الفرا، محمد علي، مشكلة الغذاء في الوطن العربي والأزمة الاقتصادية العالمية، ط1: 1985.
- دوابة، أشرف، الاقتصاد الإسلامي (مدخل ومنهج) دار السلام –القاهرة، ط: 2010م.
- اليافعي، محمد بن سالم بن عبد الله الدهشلي اليهري، نحو صندوق خليجي للزكاة –المعوقات والحلول، جامعة اليرموك، عمان 2013م.
- شحاته، حسين، التطبيق الإلزامي للزكاة (دراسة لأهم الآثار المالية والاقتصادية)، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط 2011م.
- القرضاوي، يوسف، فقه الزكاة، مكتبة وهبة–القاهرة، ط 1994م.
- دليل المكلف في ضوء متطلبات فريضة الزكاة والنظام الضريبي السعودي، مصلحة الزكاة والدخل، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الرياض، ط2: 1992.
- غول، محمد زاهد، التجربة النهضوية التركية، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض–بيروت، ط1: 2013م.
- الشريف، يوسف، نجم الدين أربكان، مسيرة ناجحة محتواها محطات فشل/مجلة المعرفة السعودية، العدد (90).
- العلاف، إبراهيم خليل، نحن وتركيا دراسات وبحوث، الموصل، منشورات جامعة الموصل، ط1: 2008م.
- رضوان وليد، موقف التيار الإسلامي والعلماني في تركيا من القضية الكردية، دار النهج حلب، ط: 2008.
- معوض، جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت– ط1: 2007م.
- أوغلو، أحمد داوود معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم.
- الزقلعي، عبد الحميد/مشكلة الديون الخارجية للبلدان العربية ومنطلقات مواجهتها، ندوة المديونية الخارجية للدول العربية، عمان 1986م، منتدى الفكر العربي.

- **–المصادر الإلكترونية:**

1-https://almuslimalmuaser.org/ مجلة المسلم المعاصر، عدد/25،بحث موجود على الشابكة، أحمد حسين صقر.

2- http://alzatari.net/researches/view/193#_ftn1، الزعتري، علاء الدين، التكامل

3- https://www.youtube.com/watch?v=8yWRvdNugt0 من إعداد عبير العدوي/إنتاج أحمد صياد، المصدر وكالات على الشابكة.

4-https://mortafaq.com/ تأثير-حرب-روسيا-وأوكرانيا-على-الاقتصاد العالمي.

5- https://www.prc.ps نهاية العولمة، أثر الحرب الروسية في أوكرانيا على الاقتصاد العالمي، آدم بوسن، رئيس معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، مجلة فورين أفريز الأمريكية على الشابكة.

6- https://al-omah.com/ -أشرف-دوابة-بحث -دروس-اقتصادية-من الحرب الروسية الأكرانية.

7- https://www.fj-p.org، دوابة أشرف، مستقبل سعر صرف الليرة التركية،2 ديسنمبر 2021م، بوابة الحرية والعدالة.

8- https://www.aljazeera.net ebusinessالجزيرة2013/7/2/، التوجهات الاقتصادية ودورها في عزل مرسي، عبد الحافظ الصاوي، بحث منشور على الشابكة.

البحث الثالث: إحياء الأرض الموات وتصور معاصر للاستفادة منها في تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

علي عثمان، باحث الدكتوراة، بجامعة اسطنبول صباح الدين زعيم

المقدمة:-

كانت الأرض ومازالت عنصراً مهما من عناصر الإنتاج في مجالات الزراعة والصناعة والإسكان وسائر مجالات العمران، وشكلت العنصر الأهم في هيكلة الاقتصاد بما يلبي حاجات الناس مما استودعه الله عزوجل فيها من خيرات ((وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواءً للسائلين))(1)

وقد أحترم الإسلام غريزة حب التملك في الإنسان، وجعلها دافعاً لإعمار الأرض حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم: (من أحيا أرضاً ميتةً فهي له)(2)، وظل مبدأ إحياء الأرض الموات معمولاً به في الدولة الإسلامية إلى أن تم تعطيله في العصور المتأخرة.

ولما كانت الدول الإسلامية عامرة بالإمكانات التي تؤهلها للإستغناء بدرجة كبيرة عن إستيراد غذائها من غيرها، بما تمتلكه من أراض شاسعة غير مستغلة، وبموارد مياه كافية، وأيدي عاملة يسهل معها تحقيق الاستقلال الاقتصادي في مجال الزراعة والأمن الغذائي، وقد قال السرخسي: أكثر مشايخنا على أن الزراعة أفضل من التجارة لأنها أعم نفعاً(3)، حتى قال العلماء: إن الزراعة من فروض الكفاية، لأن أمر الدين والدنيا والمعايش كلها لا تقوم إلا بها، وكل ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فإن تركها كل الناس أثموا، وإن فعلها بعضهم سقط الحرج والإثم عن الباقين(4)

وتأتي هذه الورقة البحثية لمعالجة مشكلة كيفية العودة إلى تطبيق نظام إحياء الأرض الموات، دون صدام مع الواقع، مبينةً ماهيته وأهميتهُ وكيف يمكن الاستفادة منه في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتخلص من التبعية الاقتصادية في الدول الإسلامية، لا سيما في مجال الغذاء وقد لاحت في الأفق بوادر أزمات ناشئة جراء الحرب الأوكرانية الروسية، كشفت خطورة الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء، وقد جاءت هذه الورقة البحثية في ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: بعنوان: التعريف بإحياء الأرض الموات

وتناول التعريف اللغوي والاصطلاحي له، ومشروعيته ومزاياه وحكمه وأنواعه وشروطه، ومدى إهتمام الفقه الإسلامي به، وآراء الفقهاء فيه، وما يرتبط به من الموضوعات كالإقطاع والخراج والاحتجار.

المبحث الثاني: بعنوان: التبعية الاقتصادية وآثارها السلبية

وتناول كيف نشأت التبعية الاقتصادية، والأساليب التي أتبعتها الدول الكبرى للسيطرة الاقتصادية، والآثار السلبية التي نتجت عن التبعية الاقتصادية.

المبحث الثالث: بعنوان: تصور معاصر لاستخدام إحياء الأرض الموات في تحقيق الاستقلال الاقتصادي

وتناول كيف يمكن الموائمة بين الفقه الإسلامي والتشريعات المعمول بها في العصر الحديث، من خلال وضع تصور يوازن بين دور الدولة والأفراد والمؤسسات، لاستغلال الأرض الموات في تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء للمجتمع، وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

---

(1) سورة فصلت، الآية: 10.

(2) سنن الترمذي، حديث رقم: 1379، وهو حديث حسن صحيح.

(3) محمد بن الحسن الشيباني، كتاب الكسب بشرح السرخسي ص 64.

(4) الوصابي، محمد بن عبدالرحمن ، البركة في فضل السعي والحركة، دار المعرفة، بيروت، 1398هـ - 1978م، ص9.

أهمية البحث:-

تنبع أهمية هذا البحث من وجود أراضي موات بمساحات شاسعة في بلادنا الإسلامية، ورغم كثرة الثروات في هذه الأراضي إلا أنها لم تستغل بعد في زيادة الرقعة الزراعية وانتشار العمران بالقدر المناسب لما تعانيه بلادنا لاسيما في وقتنا الحاضر بعدما تبين خطورة الاعتماد على الغير في الغذاء والتي أظهرتها الحرب الروسية الأوكرانية كما تنبع أهمية البحث من حاجة بلادنا إلى حلول إقتصادية نابعة من خبراتنا وتجاربنا التاريخية، لا مما يمليه على بلادنا صندوق النقد وغيره، وإذا كنا نريد تحقيق الاستقلال الاقتصادي فمن أهم خطواته عودة العمل بمبدأ إحياء الأرض الموات بصورة تتناسب مع العصر ومتطلباته ومتغيراته، وهذا ما يوجب على الدول إعادة النظر في سيطرتها على الأراضي الموات وضرورة عمل دراسات وأبحاث للتعرف على مكنونات الأرض الموات وحسن استغلال ثرواتها، ويحتاج أيضاً إلى بحوث علمية ودراسات مكثفة في هذا الاتجاه من الباحثين، وتعاون بين الدولة والمجتمع بتبني فكرة الاستقلال الاقتصادي، وعودة الوعي لأفراد المجتمع بمنهج الإسلام في إحياء الأرض الموات وتبصير الأفراد بحقوقهم وواجباتهم نحو أوطانهم.

مشكلة البحث:-

تكمن مشكلة البحث في أن دول العالم الإسلامي تستورد أهم موادها الغذائية من غيرها وخاصة القمح وقد كشفت الحرب الأوكرانية الروسية خطورة الاعتماد على الغير في الغذاء الرئيسي، يحدث هذا رغم توفر إمكانات الاعتماد على الذات في توفير الغذاء، فرغم أن العالم الإسلامي يمتلك من الأرض مساحة 31.5 مليون كم^2 بما يعادل 21% من مساحة اليابسة، إلا أنه تبلغ مساحة الأرض المنزرعة 259 مليون هكتار فقط بما يعادل 17.5% من مساحة الزراعة في العالم، وتقدر المساحة المزروعة في العالم الإسلامي بثلث المساحة القابلة للزراعة(1)، غير أن تعطيل العمل بمبدأ إحياء الأرض الموات والذي كان سبيلاً لتحقيق الكفاية من الغذاء من قبل، وبعدما حدثت التبعية الاقتصادية وتبعتها التبعية السياسية والثقافية لدول هي أصلاً تكن عداءً لعالمنا الإسلامي، حتى صارت بلادنا مستسلمةً لهذه التبعية وصدق فيها قول الشاعر:

ومن العجائب والعجائب جمةٌ قرب الدواء وما إليه وصولُ

كالعيسُ في البيداءِ يقتلها الظما والماءُ فوقَ ظهورها محمولُ

تأتي هذه الورقة البحثية في اتجاه السعي نحو تخليص بلادنا من التبعية الاقتصادية، من خلال عودة العمل بمبدأ إحياء الأرض الموات، ويمكن تلخيص مشكلة البحث في طرح السؤال الرئيسي التالي:

- هل يمكن إيجاد صيغة معاصرة للعمل بمبدأ إحياء الأرض الموات، تسهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

1 – كيف يمكن التعرف على ماهية إحياء الأرض الموات في الفقه الإسلامي؟

2 – كيف حدثت التبعية الاقتصادية، ونتائجها السلبية؟

3 – كيف يمكن عودة العمل بمبدأ إحياء الأرض الموات، وإسهامه في تحقيق الاستقلال الاقتصادي؟

---

(1) محمد محمود السرياني، الوجيز في جغرافيا العالم الإسلامي، دار عالم الكتب، ط1، 2009، الرياض.

أهداف البحث:-

يهدف البحث بصفة عامة إلى إظهار قابلية العمل بمبدأ إحياء الأرض الموات في كل العصور من خلال تتبع الفقه الإسلامي وبيان مرونته ومزاياه في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وإمكانات استغناء الأمة الإسلامية عن غيرها في ضروريات الحياة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1 – التعرف على إحياء الأرض الموات في الفقه الإسلامي ومناقبه.

2 – الإلمام بأبعاد التبعة الاقتصادية وخطورتها.

3 – وضع آلية لعودة العمل بمبدا إحياء الأرض الموات تتناسب مع العصر الحديث.

منهج البحث:-

اتبع البحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي في تتبع آراء الفقهاء في حكم إحياء الأرض الموات ومشروعيتها وطرقها وشروطها واستنباط الراجح منها والذي لا يصادم الدولة الحديثة، وكذا المنهج الوصفي في بيان التبعية الاقتصادية نشأتها وأسبابها، وتحديد آثارها السلبية، كما تتبع المنهج الاستقرائي والتحليلي لواقع الدولة الحديثة وقوانينها ونظمها وفلسفة التعامل فيها مع أبناء شعبها وكذا المجتمع بمكوناته وثقافته وأخلاقه واتجاهاته عند وضع آليات لعودة العمل بمبدأ إحياء الأرض الموات.

الدراسات السابقة:-

1 – جميل أكبر، الفصل الثاني من رسالة دكتوراة بعنوان عمارة الأرض في الإسلام مقدمة إلى معهد ماساتشوستس للتقنية:

وفيه تناول موضوع إحياء الأرض الموات والإقطاع فيها، وبين أقوال الفقهاء وبين أن من فوائد الإحياء الحث على العمل وحافز الثواب في تمليك الأرض فضلاً عن ثواب الآخره كما بين مزايا الإحياء وكيف ينشيء أن مجتمع عزيز مشيراً إلى المسألة النفسية والاقتصادية فيه، كما تناول حقوق الإرتفاق وقول المذاهب فيها، وقد ذهب في العموم في دراسته إلى مثالية المعمول به في الدولة الإسلامية القدمية وبين أن صعوبة تطبيق الشريعة لا يعني أنها ليس فيها الحلول المثلى لكافة مشاكل أمتنا.

2 – يوسف الشريفين، وإبراهيم عيادة، ومحمد عبابنة، إحياء الأرض الموات في النظام المالي الإسلامي: تقدير فقهي اقتصادي إسلامي، بحث منشور في مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، العدد الحادي عشر:

وتناول البحث التحجير في الفقه الإسلامي والأرض الموات وخلاف الفقهاء في طبيعة وتكييف إحيائها وضوابط وشروط الإحياء، وبين أن مقاصد التشريع الإسلامي من إباحة التملك عن طريق الإحياء إصابة هدفين:

الأول: فتح الباب للمعدمين من الأمة للتلمك، وفي هذا توزيع عادل للثروة.
الثاني: زيادة الرقعة المزروعة مما يؤدي إلى وفرة الغذاء.
وأخيراً تناول الآثار الاقتصادية لإحياء الأرض الموات وهي:

- تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المبدأ القائم على العدالة التوزيعية.
- المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي وتفعيل الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري.
- تخفيف البطالة في المجتمع.

3 – محمد السبحي، إحياء الأرض الموات في الشريعة الإسلامية، بحث مقدم لكلية الحقوق جامعة طنطا – مصر، للمؤتمر العلمي الثاني بعنوان (القانون والاستثمار)، الطبعة الأولى، 2015م:
وقد تناول البحث تعريف إحياء الأرض الموات لغةً واصطلاحاً، وأنواع الأراضي الموات، وطرق إحيائها، والاحتجار، والإقطاع، وشروط ملكية الأرض بالإحياء، وحقوق الارتفاق، وقد تناول الموضوع من الناحية الفقهية وبين آراء الفقهاء واختلافها دون التطرق لمسائل العصر الحديث كما بين محاسن الشريعة والعمل بها على وجه مجمل.
4 – عبدالله الرميحي، بحث بعنوان التبعية الاقتصادية بين المستغِل والمستغَل، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية:
وبين البحث ماهية التبعية الاقتصادية وكيف تنشأ وآثارها السلبية، وتوصل إلى أن التنمية في أغلب الدول النامية هي صورة إنعكاسية للتطور بالدول المتقدمة وأنها لا تضيف للناتج المحلي أو القومي لها، أي أنها تنمية بلا تقدم، وأما التخلف فهو ناشئ عن سعي الدول النامية لجمع الثروات من خلال بيع مواردها الطبيعية للدول الرأسمالية التي تخزنها للمستقبل.
إضافة هذا البحث:–
تعتبر إضافة هذا البحث هي وضع آلية تتناسب مع معطيات العصر الحديث لتطبيق مبدأ إحياء الأرض الموات، واضعاً في الاعتبار الواقع ومراعياً لعدم الصدام مع التشريعات القانونية المعمول بها في دولنا الإسلامية، منسقاً بين دور الدولة في توجيه العمران لتجنب العشوائية فيه ومنع التنازع بين الناس على الملكية، ودور المجتمع في تحقيق حرية منضبطة للتملك تحترم نظام الدولة وقوانينها، وليس من المبالغة أن نقول أن الحرية في الدولة الإسلامية القديمة في إحياء الأرض الموات كانت منضبطةٌ بالشريعة وذلك نظراً لتكون أعراف في المجتمع جعلت مراعاة حقوق الغير من أولويات كل من يريد إحياء أرض ميتةً، ولما كانت عودة هذه الأعراف تحتاج إلى زمن طويل وعمل كثير، ونظراً لأن عملية تنظيم العمران من قبل الدولة أصبحت من الأمور المستقرة في العصر الحديث كانت هذه الإضافة من الأهمية بمكان لعودة العمل بمبدأ إحياء الأرض الموات بطريقة متوازنة مقبولة ومتدرجة تسهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، والذي عاشت فيه أمتنا عصوراً طويلة في عزةٍ ومنعةٍ ومكانةٍ عالية.

المبحث الأول: التعريف بإحياء الأرض الموات

1.1 تعريف إحياء الأرض الموات:

الموات في اللغة: ضد الحياة، أي لا روح فيها، والأرض الموات هي الأرض التي لم تحيى بعد، وهي الأرض التي ليس لها مالك، ولا بها ماء، ولا عمارة، ولا ينتفع بها، وسميت مواتاً لأنها خلت من العمارة والسكان(1)
والإحياء لغةً: جعل الشيء حياً، وإحياء الأرض بث الحياة فيها بالإحاطة أو الزرع والعمارة، ونحو ذلك، تشبيهاً بإحياء الميت وبث الروح فيه(2)
وإحياء الموات في الاصطلاح الشرعي: فقد عرفه الحنفية «التسبب للحياة النامية ببناء أو غرس أو كرب (حراثة) أو سقي»، وهذا يعني أن الإحياء أن يجعل الأرض صالحة للزراعة والسكن، وأن الأرض الموات هي التي لا ينتفع بها، لانقطاع الماء عنها، أو لغلبته عليها، وليست مملوكة لأحد، وتكون خارجة عن البلد(3)
وقد عرفها علماء المذاهب الأخرى بتعريفات يضيق المقام بذكرها، فضلاً عن أنها لا تختلف كثيراً في مضمونها عن تعريف الأحناف.

2.1 مشروعية إحياء الأرض الموات:

الأدلة كثيرة على مشروعية إحياء الأرض الموات، وأكتفي البحث بالأدلة الآتية:
1.2.1 من السنة: عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما أن النبي صلي الله عليه وسلم قال: (من أحيا أرضاً ميتةً فهي له)، وفي لفظ آخر (من أحاط حائطاً على أرض فهي له)(4)
2.2.1 من إجماع الصحابة: سار العمل عليها ولم يخالف في ذلك أحد، قال عروة: قضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خلافته به، وقال عامة الفقهاء والأمصار على أن الموات يملك بالإحياء، وإن اختلفوا في شروطه(5)
3.2.1 وأما المعقول: فإن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده، والناس بحاجة إلى التوسع في البناء والزراعة مع النمو السكاني، وفي عصرنا هذا

نلاحظ أنه لما تم تعطيل العمل بإحياء الأرض الموات برزت ظاهرة التصحر، وهي تراجع مساحات الأراضي المنزرعة في العالم ويظهر ذلك بصورة واضحة في الكثير من البلاد الإسلامية كمصر والجزائر والسودان، ففي مصر مثلاً تتراجع مساحة الأراضي الزراعية بمعدل ألف متر كل ساعة(6)

---

(1) الفيروزبادي ج1 – ص158.

(2) المصدر السابق ج4 – ص321.

(3) حاشية بن عابدين ج6 – ص431.

(4) رواه أحمد، وأبو داود والترمذي وصححه، الشوكاني 340/5.

(5) البخاري 32/2.

(6) بحث إحياء الأرض الموات في الشريعة الإسلامية، مقدم للمؤتمر العلمي الثاني بكلية الحقوق جامعة طنطا – مصر، بعنوان القانون والاستثمار سنة 2015، إعداد أ.د. محمد عبدربه السبحي، ص10 بتصرف.

3.1 مزايا الإحياء:(1)

لعل ذكر مزايا الإحياء يدلل على مشروعيته أيضاً، حيث أن القاعدة هي (حيثما وجدت المصلحة فثم شرع الله)، ويمكن حصر بعض مزايا إحياء الأرض الموات في التالي:

ا – توفير المساكن للمحتاجين وحل أزمة الإسكان.

ب – نماء الثروة وتوفير القوت وتخفيف الفقر.

ج – المساهمة في القضاء على البطالة.

د – فتح مورد لبيت المال يعين الدولة على القيام بواجباتها.

هـ – يحقق التوزيع العادل لمصادر الإنتاج للأفراد والأمة.

و – يزيل عيوب النظام الإقطاعي الذي يستغل الفلاحين مما يقلل من الفوارق الطبقية والاجتماعية بين الناس.

ز – يساعد على إسقاط فرض الكفاية عن الأمة، ويحقق لها الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

4.1 حكم إحياء الأرض الموات:

تفيد الأدلة السابقة في مشروعيت الإحياء بإمكانية وصفه بالإباحة، وأن حكمه التكليفي هو الإباحة عند الجمهور، وخالف في ذلك الشافعية وقالوا أن الإحياء مندوب، لوجود الحث عليه والترغيب فيه، وأنه يحقق مقاصد الشريعة، مما يجعله مناطاً للثواب والأجر من الله تعالى، وهذا هو حد المندوب الذي طلب الشارع فعله طلباً غير جازم، ويثاب فاعله ولايعاقب تاركه(2)

وذهب العلامة الشيخ محمد أبو زهرة إلى إعتباره واجباً على القادر عليه(3)، ولعله أستند إلى ظواهر الأحاديث وإلى الحكمة من التشجيع عليه.

ويرى البحث أن الراجح هو رأي الجمهور لأن الندب أو الوجوب إنما يكون في المبذول فيه المشقة أو شيئاً منها، ويقعد عنه الطبع، أما التملك فغريزة في النفس محببة مدفوع إليها كل الناس بفطرتهم.

5.1 الأرض الموات القابلة للإحياء:

بين العلماء أنواع الأرض الموات القابلة للإحياء بعبارات دقيقة، ليكون الأمر واضحاً لا التباس فيه، لأن الأراضي على أنواع وصفات، ولا تصلح جميعها للإحياء، لذا نذكر الحالات المتفق على صلاحيتها للإحياء ثم المختلف فيها.

ا– المتفق عليها: أتفق الفقهاء على أنها الأراضي التي لا مالك لها ولا يوجد فيها اختصاص لفرد أو جماعة، وليس فيها أثر عمارة أو انتفاع سابق، كما أتفقوا على أن الأرض المملوكة بأي سبب من أسباب الملك المشروعة لا يجوز إحيائها، وكذا الأرض التابعة لأرض مملوكة، وإنما ينحصر حق الإنتفاع في هاتين الحالتين بالمالك أو المختص بالأنتفاع.

---

(1) محمد الزحيلي، إحياء الأرض الموات ص17 و 18 بتصرف.

(2) مغني المحتاج 361/2.

(3) أبو زهرة ص45.

ب– المختلف فيه: وهي الأرض الدارسة والتي فيها آثار وبيان الاختلاف كالتالي:

1 – **الأرض الدارسة:** وهي التي ملكها شخص بالإحياء ثم تركها حتى درست وعادت مواتاً، فاختلف الفقهاء في جواز إحياءه على ثلاثة أقوال:

الأول: عدم الجواز، وهو قول الشافعية والحنابلة وسحنون من المالكية وقول الإمام محمد بن الحنفية.

الثاني: تملك بالإحياء، وهو القول الراجح عند المالكية والإمامية.

الثالث: الأرض المملوكة بالإحياء أو غيره وبعيدة من العمران، تعتبر أرض ميتة وتملك بالإحياء اللاحق، وهو رأي أبو يوسف من الحنفية، وهو الراجح عندهم(1)

2– **الأرض التي فيها آثار:** وفيها قولان:

الأول: أنها تملك بالإحياء لزوال الملك السابق، وعدم حرمة ملك الجاهلية، ولأن الرسول صلى الله عليه وسلم سماها (عاديه) نسبةً لقوم عاد، كنايةً عما تقادم ملكه ثم أباح تملكها فقال: عادي الأرض لله ولرسوله، ثم هو يعد لكم، فمن أحيا شيئاً من موتان الأرض فله رقبتها(2)

وهذا رأي الجمهور والقول الأظهر عند الشافعية، واستثنى الحنابلة في قول لهم مساكن ثمود، فإنها لاتحيى، لتبقى العظة والاعتبار والبكاء(3)، للحديث الصحيح، عن ابن عمر قال: لما مر النبي صلى الله عليه وسلم بالحجر قال: لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم، أن يصيبكم ما أصابهم إلا أن تكونوا باكين، ثم أقنع رأسه وأسرع السير حتى أجاز الوادي(4)

الثاني: أنها لا تملك بالإحياء لثبوت الملك القديم عليها، والملك لا يزول بالتقادم، لأن الأرض المملوكة في الجاهلية، وفيها آثار البناء والعمران لا تعتبر مواتاً، فلا يطبق عليها أحاديث إحياء الموات، وهذا هو القول الثاني عند الشافعية(5)

ويرى البحث ترجيح القول الأول في حالات والثاني في حالات أخرى، فعندما يكون البناء ظاهراً وعلامة تدل على الأمم السابقة، يرجح القول الثاني، وعنما تكون الأرض شبه خربة ولكن بها آثار بسيطة لا يمكن الإنتفاع بها أو حتى الاتعاظ بها أو حتى استغلالها في السياحة بمفهومها المعاصر فيرجح البحث القول الأول.

ج– الأرض المملوكة لمجهول: وهي التي كانت عامرة في العهد الإسلامي، من قبل مسلم أو ذمي، ولكن لم يعرف مالكها ولا وارثه بعد زمن طويل، وفيها قولان أيضاً:

الأول: أنها لا تملك بالإحياء، وهو قول الشافعية والحنابلة في الصحيح عندهم، وقول محمد بن الحسن، وقال الشافعية: تعتبر هذه الأرض مالاً ضائعاً، وأمرها إلى الإمام، وقال الحنابلة: تعتبر هذه الأرض فيئاً، وهي بمنزلة ما جلا عنه الكفار خوفاً من المسلمين، فتوزع في المصالح العامة، واستدلوا بعدم جواز إحيائها، بما ورد في الحديث (من أحيا أرضاً مواتاً في غير حق مسلم، فهي له) –

---

(1) ابن عابدين 432/6.

(2) رواه البيهقي عن طاووس مرسلاً وعن ابن عباس موقوفاً (الفتح الكبير 221/2).

(3) الماوردي ص190.

(4) البخاري 60/1.

(5) الخطيب، مغني المحتاج 363/2.

فالحديث قيَّد الإحياء بكونه في حق المسلم وقال محمد بن الحسن: لا تكون هذه الأرض مواتاً وإن لم يعرف مالكها تكون لجماعة المسلمين، ولو ظهر لها مالك ترد إليه، ويضمن الزارع النقصان(1)

الثاني: تملك بالإحياء لأنها أصبحت أرضاً مواتاً، وهذا قول أكثر الحنفية والمالكية ورواية عن أحمد والإمامية(2)

ويرى البحث ترجيح قول محمد بن الحسن والشافعية

6.1 طرق إحياء الأرض الموات في الشريعة:

نص الفقهاء على بعض الأعمال التي يثبت بها الإحياء على سبيل المثال وليس الحصر، ويبقى المرجع في ذلك إلى العرف والعادة، واختلاف الزمان والمكان.

فقال الحنفية: يكون الإحياء بالبناء أو الغرس أو الحرث أو السقي، كما يتم بالأعمال التمهيدية لهذه الأمور، كإقامة السد، أو حبس ماء السيول، أو إقامة الجسر على النهر، أو شق القناة والترعة، أو إلقاء البذور، أو بناء الصور، أو التحوط بالأحجار، وغير ذلك(3)

وقال المالكية: يكون الإحياء بأحد أمور سبعة هي:
1 – تفجير الماء من بئر أو عين. 2 – إذالة الماء من الأرض المغمورة به.
3 – إقامة بناء على الأرض. 4 – غرس الشجر.
5 – حرث الأرض وتحريكها وتهيئتها للزراعة.
6 – قطع الشجر والحشائش والأعشاب بقصد تملك الأرض ووضع اليد عليها.
7 – تسوية الأرض وكسر الأحجار منها وتعديلها.
أما التحوط بخط أو حجارة فلا يكون إحياءً، وكذا إذا حفر بئرا للماشية ولم يعلن أو يظهر ملكية الأرض المحيطة بها فلا يملك إلا البئر وحريمها ولا يكون عمله إحياءً، وكذا إذا أزال العشب ولا يقصد التملك فلا يكون إحياءً(4)
وقال الشافعية: أن النبي صلى الله عليه وسلم أطلق الإحياء في الأحاديث، ولم يبين كيفية معينة، فيحمل الإطلاق على المتعارف عليه، وبذلك أرجعوا الكيفية للعرف(5)

---

(1) الخطيب، مغني المحتاج 362/2.
(2) الماوردي ص191.
(3) ابن عابدين 433/6.
(4) الدردير والدسوقي 69/4.
(5) موسوعة الفقه الإسلامي 34/4.

وعند الحنابلة روايتان:

الأولى: مثل قول الشافعية.

الثانية: وهي الأرجح عندهم أن الإحياء يتم بالتحويط وهو إقامة الجدار حول الأرض سواء أرادها للبناء أو للزرع أو الحظيرة للغنم أو الخشب بحيث يمنع الحائط ما ورائه، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (من احاط حائط على أرض فهي له)(1)، ويعتبر من الإحياء أن يجري الماء من النهر إلى الأرض أو يحفر لها بئرا أو يغرس الشجر أو يزيل الماء من الأرض المغمورة به كأرض البطائح، أما مجرد الحرث والزرع فلا يعتبر إحياء لأنه لا يراد للبقاء(2)
ومن المناسب هنا الإشارة إلى مصطلح يستخدمه الفقهاء، نتحدث عنه في عجاله لتتمة الأمر وهو:

7.1 الاحتجار: (أو الإحياء بالتحجير أو التحويط):

عرف القاضي عياض التحجير فقال: وهو ضرب حدود حول ما يريد إحياءه(3)
ومن الممكن أن يضع حولها أحجارا أو يغرز خشباً أو أسلاكاً شائكةً أو ما شابه أو يرسم خطاً، ومثل ذلك كل شروع في الإحياء يعتبر تحجيراً بالاصطلاح الفقهي، والتحجير للاعلام بالإحياء مشتق من الحجْر، وهو منع الغير من الأرض، أو من الحَجَر وهو وضع علامة من الأحجار حولها، وقد أتفق العلماء على أن التحجير لا يعتبر إحياءً، ولا يصلح سبباً للتملك، لكن المحتجر أحق بالأرض المحتجرة من غيره(4)، ومن الجدير بالذكر أن الشريعة حددت ثلاث سنوات كحد أقصى للاحتجار وذلك عند الحنفية والشافعية والحنابلة استدلالاً بقول عمر رضي الله عنه: (ليس لمحتجر بعد ثلاث سنين حق)(5)
بعدها يحق للحاكم أخذ الأرض من الحتجر وإعطائها لغيره.

8.1 شروط الإحياء:

اشترط الفقهاء عدة شروط في إحياء الموات، بعضها يتعلق بالشخص المحيي وبعضها بالأرض المحياة وبعضها بكيفية الإحياء وثبوت الملك على النحو التالي:
أولاً: شروط المحيي: أكتفى الفقهاء بقولهم: يشترط فيه توفر الأهلية للتملك، وبالتالي أجازوه لكل من يملك المال، لأن الإحياء فعل يملك به الأرض كاصطياد الطير والحيوان، فيصح من المسلم والذمي، والكبير والصغير، والعاقل والمجنون، والحر والعبد، وهو قول الحنفية والمالكية والحنابلة(6)
ويلحق بالأهلية شرطان:

1 – فقد أتفق الفقهاء على اشتراط القصد العام للإحياء، لأنه تصرف شرعي تترتب عليه أحكام (إنما الأعمال بالنيات)، فيحتمل فيمن يحفر بئرا تسبيلها للنفع أو الملك. واختلف الفقهاء على اشتراط القصد الخاص بالإحياء بأن ينوي منفعة معينة كالبناء للسكن أو غيره، أو الزرع وغيره، وذلك على قولين:

---

(1) رواه أحمد وأبو داود، ابن حجر 62/3.
(2) كشاف القناع 212/4.
(3) الرصاع ص409.
(4) ابن عابدين 433/6.
(5) ابن قدامة 420/5.
(6) الكشاف 207/4.

الأول: لا يشترط القصد الخاص ويكفي القصد العام بالإحياء، وهو قول الحنابلة والمالكية والحنفية(1)
الثاني: يشترط القصد الخاص وهو قول الشافعية(2)، ويرجح البحث القول الثاني على قول الجمهور لاتفاقه مع التنظيم الحديث للأماكن والعمران.
2 – التوكيل في الإحياء: قد اتفق الفقهاء على أن الإحياء يقبل الوكالة(3)
ثانياً: شروط الأرض المحياة:
1 – ألا تكون ملكاً لمسلم أو ذمي، وهو مأخوذ من حديث (عادي الأرض لله ولرسوله، ثم هي لكم من بعد)، وهذا ما نص عليه الفقهاء(4)
2 – ألا تكون مستعملةً إرتفاقاً لأهل بلد، سواءً كانت داخل البلد أو خارجه، وقريبة من العمران أو بعيدة عنه.
3 – وهو شرط مختلف فيه، فالشافعية يقولون يشترط أن تكون في بلاد الإسلام(5)
وقال الجمهور: لا فرق بين بلاد الإسلام وغيره(6)
ويظهر الفرق بين إحياء الأرض لإصلاحها في الفقه الإسلامي، وبين قوانين الإصلاح الزراعي المطبقة في البلاد العربية، والتي نصت على وضع حد أعلى للملكية ثم الاستيلاء على الباقي لتوزيعه على الفلاحين، مما تسبب في أضرار كثيرة وأدى إلى تردي الإنتاج، في حين تركت الأرض البور والأراضي الميتة على حالها، كما يظهر الفرق بين إحياء الأراضي في الفقه الإسلامي القائم على إقرار الملكية الفردية وحمايتها، ومبادئ الاشتراكية التي طبقت في بعض البلدان بإلغاء الملكية الفردية وتمليك الأراضي لجمعيات تعاونية، أو تأميم الأراضي وتحويلها لملكية الدولة.
ثالثاً: شروط ثبوت الملك بالإحياء: اختلف الفقهاء في اشتراط إذن الحاكم لثبوت ملكية الأرض بالإحياء على ثلاثة أقوال:
الأول: الحنفية: اشترطوا الإذن سواءً كانت الأرض قريبة أم بعيدة من العمران، وهو قول الإمام أبي حنيفة وهو القول المعتمد في المذهب(7)، واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم: (ليس للمرء إلا ما طابت به نفس إمامه)(8)، واشترط صاحباه الإذن للذمي فقط.
الثاني: الشافعية والحنابلة والإمامية وصاحبي أبي حنيفة قالوا: لا يشترط إذن الإمام، واستدلوا بإطلاق الحديث (من أحيا أرضاً ميتةً فهي له)(9)
الثالث: المالكية: فقد اشترطوا الإذن في الأرض القريبة من العمران وفي البعيدة عندهم قول يوافق الحنفية(١٠) ... ويرى البحث أن الأنسب للعصر والراجح اليوم هو قول أبي حنيفة

---

(1) الدسوقي 7/4
(2) الخطيب، مغني المحتاج 365/2.
(3) الموسوعة الفقهية 249/2.
(4) إبن عابدين 432/6.
(5) الخطيب، مغني المحتاج 362/2.
(6) الدسوقي 64/4.
(7) رواه الطبراني عن معاذ وفيه ضعف.
(8) الخطيب، مغني المحتاج 361/2.
(9) الشوكاني 240/5، رواه الترمذي وصححه.
(10) الدسوقي 69/4.

9.1 الآثار المترتبة على الإحياء:

ونقصد بها الآثار الشرعية، وقد رتب الشرع والفقه أحكاماً نذكرها باختصار:
1 – تملك الأرض المحياة ملكية كاملة: وقد أختلف الفقهاء في ذلك إلى قولين:
الأول: الجمهور قالوا: بالملكية الكاملة.

الثاني: بعض علماء الحنفية، ونسب للبلخي، ورجحه محمد الباقر الصدر وقالوا: بملكية المنفعة فقط(1)
ويرى الباحث أنه رغم اتفاق القول الثاني مع القوانين المدنية المعاصرة إلا أنه يرجح رأي الجمهور لأنه يوافق قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بإطلاق الملكية، كما أنه يتفق مع الحكمة من الإحياء وهي الاستقرار والثبات فالفطرة البشرية تميل إلى حب التملك الكامل، كما أن البلخي قاس على الجلوس في الشارع وهو قياس مع الفارق.
2 – وظيفة الأرض المحياة: والمقصود ما يجب على الأرض للدولة من عُشر أو خراج، والمقصود بالعُشر الزكاة والخراج هو الإتاوة التي تدفع على الأرض بدل الأجرة أو هي الضريبة على الأرض بلغة العصر، وهو على الذمي باتفاق الفقهاء عند من يقول بجواز الإحياء منه، لأن الزكاة عبادة لا يكلف بها غير المسلم.
قال الكاساني: وإن أحياها ذميٌ فهي خراجية، كيفما كان بالإجماع(2).
واختلف الفقهاء في الأرض المحياة من المسلم على ثلاثة أقوال:
الأول: أنها يجب فيها الخراج مطلقاً سواءً كانت فتحت عنوةً أو صلحاً، وهو قول المالكية والإمامية، حيث يرى الإمامية أن الأرض للدولة، والمالكية يرون أن التي فتحت عنوة لا يملك المحيي رقبتها وتبقى وقفاً للمسلمين(3)
الثاني: لأبي يوسف وهو ينظر إلى أصل الأرض، فإن كانت عُشرية ففيها العُشر، وإن كانت خراجية ففيها الخراج، وإن احتفر بئرا أو شق قناةً ففيها العُشر(4)
الثالث: وهو للشافعية والحنابلة والراجح عند الحنفية: أن الأرض فيها العُشر مطلقاً(5)
ويرى البحث ترجيح القول الثالث لما فيه من مصلحة بالنظر لما حدث في التاريخ حيث تسبب العمل على غيره في مضار كثيرة أدت إلى تبوير الكثير من الأراضي، حيث ارتبط العُشر بالناتج الفعلي، وفيه رفقٌ بالناس.

---

(1) الصدر ص416.
(2) الكاساني 3854/8.
(3) الموسوعة الفقهية 250/2.
(4) الكاساني 3854/8.
(5) نفس الصفحة بالمصدر السابق.

---

3 – حريم الأرض المحياة: هو ما تمس الحاجة إليه لتمام الإنتفاع به، أو ما يحتاج إليه لمصلحة العامة والبناء، كحريم الدار، ومرافق القرية، وحريم البئر، ومسيل الماء للبيت، وسمي حريماً لحرمة التصرف فيه، والأصل في مشروعية الحريم أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للبئر حريماً فقال: (من حفر بئراً فله مما حوله أربعون ذراعا، عطنا لماشيته)(1)
أما مقدار الحريم ففيه تفصيل وهو يختلف حسب الزمان والمكان وطريقة الإنتفاع.
4 – المعادن في الأرض المحياة: أتفق الفقهاء على أن المعادن تكون للمحيي سواءً كانت ظاهرة أو باطنة(2).

10.1 الإقطاع وصلته بالإحياء:

1.10.1 الإقطاع لغةً: مصدر من القطع، وهو إبانة بعض أجزاء الجرم أي قطعه منه، وأقطعه الشيء أذن له في أخذه، قال الفيومي: وأقطع الإمام الجند البلد إقطاعاً، جعل لهم غلتها رزقاً، واستقطعته: سألته الإقطاع، وإسم ذلك الشيء الذي يقطع: قطيعة(3)
الإقطاع اصطلاحاً: وقد اختلف الفقهاء في وصفه على النحو التالي:
المالكية: تسويغ الإمام من مال الله شيئاً لمن يراه أهلاً لذلك، وقالوا إما أن يملكه أو يجعل له غلته(4)
الشافعية: هو ما يخص به الإمام بعض الرعية من الأرض الموات، وأفتي بعضهم بصحة وقف قطعةً من أراضي بيت المال على شخص.
الحنابلة: عرفوه بأنه تمليك وإذن بالتصرف في الشيء، والإقطاع يكون تمليكاً وغير تمليك(5)
وبذلك يكون كلاً من إحياء الموات والإقطاع سبباً من أسباب الملك، والفرق أن الأول بمبادرة من الفرد والثاني بمبادرة من الإمام، وهذه المقارنة لها قيمة عظيمة لأنها تبرز المقاصد العامة للشريعة.
ورغم أن القانون المدني فيه ما يتفق في الوسائل مع الفقه الإسلامي إلا أن كلاهما لم يتم تفعيله بما يخدم الإقتصاد بالشكل الجيد.
٢,١٠,١ مشروعية الإقطاع: استدل الفقهاء بما رواه وائل إبن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطعه أرضاً بحضرموت، وأرسل معه معاويه: أن أعطها إياه، أو أعلمها إياه(٦)
وتوجد أحاديث أخرى يضيق المقام بذكرها، وتجدر الإشارة إلى عمل الخلفاء من بعده بذلك.

(1) الإمام أحمد 494/2.
(2) الزحيلي 579/5.
(3) الفيومي 698/2.
(4) الدسوقي والدردير 68/4.
(5) الخطيب، مغني المحتاج 367/2.
(6) الشوكاني 351/5.

3.10.1 أنواع الإقطاع:

الأول: إقطاع التمليك: وهو إقطاع للرقبة، وقال الجمهور من الحنفية والحنابلة والأصح عند الشافعية بأن الإقطاع في الموات لا يثبت الملكية إلا بعد الإحياء حقيقةً ويصبح المقطع أحق من غيره بهذه الأرض كالمحتجر في الإحياء، وفصل المالكية في الراجح عندهم فقالوا: إن الإقطاع في موات أرض العنوة لا يفيد الملكية مطلقاً، لأنها وقف، وإنما يفيد الانتفاع والإمتناع فقط ولا يصح الإقطاع في أرض الصلح الموات لأنها ملك لأصحابها فلا يقطعها الإمام، لكن إن أقطع الإمام أرض مملوكة لبيت المال فيثبت الملك فيه بمجرد الإقطاع.

وقال الجمهور كالمالكية في الحالة الأخيرة: إن كان الإقطاع في الأرض العامرة، ومملوكة لبيت المال، فإن إقطاعها يفيد ملك الرقبة باتفاق، لكن الشافعية اشترطوا توفر نية التمليك من الإمام، ويملك المقطع الأرض بالقبول والقبض(1)

ثانياً: إقطاع الإرفاق: وهو أن يعطي الإمام أحد الرعية مكاناً من أملاك الدولة أو بيت المال لزمن معين، على ألا يضر بأحد، وهذا لا يفيد بذاته ملك الرقبة بالإجماع، وهو إقطاع إجارة لا تمليك، ويفعله الإمام لما يراه من المصلحة كأن تكون الإجارة أوفر غلةً أو لأمر آخر(2)

ثالثا: إقطاع الاستغلال: وهو أن يعطي الإمام غلة الأرض لشخص سواءً كانت عشرية أو خراجية فيقطع له الإمام العُشر أو الخراج ليرتزق به، ويسميه بعض الفقهاء إقطاع انتفاع.

الخلاصة: نخلص مما سبق أن في الفقه الإسلامي سعةٌ في موضوع إحياء الأرض الموات، تجعل العودة إلى العمل به سهلة ميسورة دون تعارض بين مصالح الفرد والمجتمع والدولة، ولعل ما تم ترجيحة من آراء في هذا المبحث راعى ذلك، فقد اخترنا ترجيح:

- رأي الجمهور في حكم الإحياء، أنه مباح ولم نختر أنه واجب أو مندوب.
- وفي الأرض التي بها آثار اخترنا العمل بالرأي المجيز تملكها في حالات والرأي المانع في حالات أخرى، حسب قيمة الآثار الموجودة.
- وفي الأرض المملوكة لمجهول، رجح البحث أن تملكها الدولة ولو ظهر لها مالكٌ تُرد إليه وهو توفيق بين قول الشافعية ومحمد بن الحسن الشيباني.
- وفي شروط ثبوت الملك، رجحنا رأي أبي حنيفة باشتراط إذن الإمام (الدولة في عصرنا)، لغرض التنظيم وتوجيه العمران للصالح العام.
- وفي وظيفة الأرض رجحنا الرأي القائل بإخراج العُشر مطلقاً، وهو رأي الحنابلة والشافعية، والراجح عند الحنفية، لارتباطه بالإنتاج الفعلي، وفيه رفقٌ بالناس.
- وفي شروط المحيي رجحنا قول الشافعية على قول الجمهور، وهو اشتراط القصد من الإحياء، لاتفاقه مع التنظيم الحديث للعمران.
- هذا ولم نختر رأي محمد الباقر وبعض علماء الحنفية وأهمهم البلخي في جعل الإحياء يعطي حق انتفاع فقط، رغم مناسبته للتنظيم الحديث، لأننا نرى أن دافع النجاح في الإحياء يكمن في الملكية.

(1) الدردير والدسوقي 68/4.
(2) الموسوعة الفقهية 245/2.

المبحث الثاني: التبعية الاقتصادية وآثارها السلبية

بعد أن تعرفنا على إحياء الأرض الموات في الفقه الإسلامي وخلصنا إلى إمكانية العودة إلى العمل به في العصر الحديث، نتناول في هذا المبحث نشأة التبعية الاقتصادية والأدوات التي تمت بها والآثار السلبية لها، كتوطئة لوضع تصور معاصر للعمل بإحياء الأرض الموات من أجل التخلص من تلك التبعية وذلك في المبحث الثالث.

1.2 كيف نشأت التبعية الاقتصادية:

إن التدقيق والمراجعة للتاريخ المعاصر تثبت أن الاستعمار حرص على نهب ثروات الأمة وإصابتها بمرض التبعية عن تعمد وقصد وأن هذه ليست

اتهامات وافتراءات، فمع الثورة الصناعية في أوروبا ومع الاستعمار الذي اتخذ شكل الحروب والغزوات العسكرية والاحتلال وكان من أعماله «نزع ملكية الفلاحين وتحويل أراضيهم التي كانت مخصصة لمنتجات الاستهلاك الذاتي، إلى مزارع ضخمة تدار عن طريق، أو لحساب الشركات الأجنبية»(1) «وبعد أن كانت أوروبا أكبر مستورد للحبوب من البلاد العربية لشدة حاجتها إليها لإطعام سكانها الذين تركوا الزراعة وتحولو إلى الصناعة، وكان القمح سبباً لإحتلال فرنسا للجزائر عام 1830م»(2)

وقد رأى متخذوا القرارات والمخططون في الدول الاستعمارية أنه لابد من جعل الدول المستعمرة تابعة اقتصادياً لهم ورأوا أن التبعية لا تتم «إلا من خلال تحطيم مقومات الاقتصاد الأصلي، الذي كان يتسم بالاستقلال والاكتفاء الذاتي بالرغم من تخلف أدوات الإنتاج المستعملة من جهة، وإحلال مقومات الاقتصاد التابع الملحق، بالرغم من اتسامه بالحداثة والعصرية من جهة ثانية»(3)

2.2 أدوات صناعة التبعية:

وقد قامت الدول الاستعمارية بممارسات كثيرة لصناعة التبعية، منها:

1.2.2 استخدام الدول المستعمَرة مناطق تابعة: وذلك بإنتاج المحاصيل التي تحتاجها الدول المستعمِرة، دون النظر إلى حاجات هذه الدول، وتم إخضاع الدول المستعمَرة إلى نظرية تدعى بالتخصص الدولي التي تقوم على تخصص كل دولة أو منطقة في السلعة التي تحقق فيها ميزة نسبية، وهذا ما ذهب إليه مالك بن نبي، من أن العالم الثالث بعد أن نالته الصدمة الاستعمارية لم يعد سوى من يسَّخر لكل عمل يريده الاستعمار، فينتج المطاط في حقول الهند الصينية (فيتنام)، والفول السوداني في إفريقيا الاستوائية، والأرز في بورما، والتوابل والكاكاو في جاوة (إندونيسيا)، والخمور في الشمال الإفريقي(4)

وأدخلت الدول الاستعمارية ما يسمى بالمحاصيل النقدية (الزراعات التصديرية التي تحقق أرباحاً) وذلك على حساب المحاصيل الغذائية.

---

(1) رمزي زكي، كتاب الاعتماد على الذات بين الاحلام والنظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، طبعة 1987م، ص39.

(2) محمد علي الفرا، الوطن العربي في مواجهة التحديات، ملامح من مشكلة الغذاء في الوطن العربي، مجلة قضايا عربية، بيروت، عدد 7، عام 1980م، ص123.

(3) منير شفيق، الإسلام وتحديات الإنحطاط المعاصر، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، طبعة ثانية، 1987م.

(4) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ص7.

2.2.2 تدمير زراعة الحبوب في العالم النامي وفرض زراعات تصديرية بدلاً منها: واضطرت هذه البلدان مدفوعةً بالحاجة إلى «تأمين جزء متزايد من غذائها من السوق العالمية في ظل انفتاح تبعي على هذه السوق، يتيح لا استيراد فحسب، بل استيراد نمط غذائي بكامله لا علاقة له بمستوى تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج في البلدان المستوردة له»(1)

وليتابع الاستعمار الأمريكي ما بدأه الأوروبي، باستغلال وفرة إنتاج القمح عنده، فأغرى الساسة وخبراء العلوم الاقتصادية باستيراد القمح والطحين بأسعار ضربت السوق المحلية(2)

لقد أثبتت أزمة الحبوب الناجمة عن الحرب الجارية في أوكرانيا مع روسيا تعاظم دور الشركات الكبرى في ميدان الحبوب، والذي يعتبر أهم مادة غذائية في العالم الثالث، «ففائض الحبوب في الدول المصدرة له يعتبر ورقة ضغط ومساومة خانقة ويمثل خضوعاً مخيفاً لعدد من الدول المستوردة فالأولى تملك سلطة الغذاء التي يمكن اعتبارها أمقت من سُلطة البترول، والمضاربة الضاربة والفوضى المدهشة لسوق الحبوب العالمية بواسطة إرتفاع عجيب أو إنخفاض مُثير ومفاجئ للأسعار شاهد على دور هذه الشركات»(3)

٣,٢,٢ صندوق النقد الدولي: ويدخل صندوق النقد الدولي على الخط، حيث تعتبر الدول النامية من أكثر الدول أقتراضاً من الصندوق، وكثيراً ما تطلب هذه الدولة إعادة النظر في ديونها عند عجزها عن الوفاء بأقساطها أو تجاوزها معدلات الأمان أو وصولها إلى مستويات حرجة فيما يعرف بجدولة الديون، فيتدخل الصندوق بفرض سياسته التي تخدم الدول الكبرى من خلال سياسات الإصلاح الهيكلي والتثبيت الاقتصادي والتي يؤدي الإلتزام بها إلى مزيد من التبعية، ويعتبر القمح من أقوى الأسلحة التي تستخدمها الدول الكبرى وخاصةً الولايات المتحدة الأمريكية، وتسعى لتخفيض سعره بكل السبل وتعوض المزارعين لديها عن فرق السعر ليبقى ورقة ضغط، وقد هدد رئيس الولاليات المتحدة الأمريكية جيرالد فورد بهذا السلاح فقال: «من الآن فصاعداً لم تعد حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للتهديد بحملات الطائرات وبرجال البحرية من أجل تهدأة عالم ثالث كثير الحركة، فالترسانة الأمريكية تضم سلاحاً طبيعياً ورهيباً، وذا فاعليةٍ وبخاصةً الغذاء»(٤)، وهو ما أشار إليه تقرير المخابرات المركزية الأمريكية من أن الفائض الغذائي الذي تملكه أمريكا يعطيها عملياً قوة حياة وموت تسيطر بها على مصير جميع المعوزين(٥)، وأقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على اتباع

سياسة الترغيب والإغراء للدول التي تنتج القح والغذاء، لتزويدهم بها بأسعار منخفضة، فقد دعا وزير الزراعة الأمريكي جون بلوك المملكة العربية السعودية للتخلي عن تطوير زراعة القمح، على أن تحصل على حاجتها من بلاده بأسعار منخفضة بعد أن أصبح إنتاج السعودية يكفي استهلاكها المحلي، فأمدتها به بسعر ٧٥٠ ريال للطن بعد أن كانت تدفع للمزارعين ٣٥٠٠ ريال طن.

---

(1) كمال حمدان، التبعية والأمن الغذائي، معهد الإنماء العربي، بيروت، مجلة الفكر الاستراتيجي، عدد 1981، ص253.
(2) منير شفيق، الإسلام وتحديات الانحطاط المعاصر، ص159.
(3) عبدالهادي يموت، مشكلة الغذاء وأبعادها في البلدان العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، طبعة أولى، 1984م.
(4) فلاح سعيد جبر، أتفاقيات الجات ونظام الأيزو 9000 – 9004، قبرص، طبعة أولى، 1996م، ص23.
(5) حسين آغا وآخرون، بعض المسائل الاقتصادية في الأقطار النامية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، طبعة أولى، عام 1982م، ص52.

4.2.2 استخدام أسلوب الثواب والعقاب: اتخذت الدول الكبرى تقديم الغذاء كمساعدات للدول التي تدور في فلكها كمكافأة ورشاوى للحكام في مثل هذه الدول لتبقى سياستهم عصية على التغيير وكذا منع الغذاء عن الدول التي تريد معاقبتها عندما تحاول الخروج من فلكها، فقد كانت مصر من المتلقين الرئيسيين للمعونة الغذائية في أواخر الخمسينيات، وعندما تعارضت الإرادة السياسية للقيادة المصرية مع اتجاهات السياسة الأمريكية توقفت المعونة، وإبان حرب 1967 مع إسرائيل توقفت المعونات تماماً، واستمر هذا حتى منتصف السبعينيات، وتحسنت العلاقات في عهد السادات وأصبحت مصر متلقياً رئيسياً للمعونة الغذائية من جديد.

وقام البنك الدولي بدور يشبه ويكمل دور صندوق النقل الدولي، والخلاصة أن هذه الأدوات كانت ناجعة في تحقيق التبعية الاقتصادية بل والسياسية والاجتماعية وغيرها، ونتج عن ذلك آثاراً نتناولها على النحو التالي:

3.2 الآثار السلبية للتبعية الاقتصادية:

إن عدم توفر الغذاء في أي دولة يجعلها قابلة للاضطرابات، وأصبحت قضية توفير الغذاء «للمواطنين وعلى مدار العام وبأسعار اقتصادية وبكميات مناسبة من الأمور التي تحظى بعناية الحكومات، بغض النظر عن نهجها الاقتصادي والسياسي حتى أصبحت مؤشر العلاقات بين الحكومة ومواطنيها»(1)

لذلك كانت للتبعية الاقتصادية، لا سيما في توفير الغذاء آثار سلبية خطيرة على الدولة، منها:

1 – فقدان الولاء والانتماء: «فالبائس المحتاج لا يجد في صدره حماسةً للدفاع عن وطنه، والذود عن حرمات أمته، فإن وطنه لم يطعمه من جوع، ولم يؤمنه من خوف، وأمته لم تمد له يد العون لتنشله من وهدة الشقاوة»(2)، ويظهر هذا جلياً في الإحجام عن المشاركة السياسية في الإنتخابات والتعبير عن الرأي في أجلى حدوده.

2 – عدم الإستقرار الأمني: ويحدث لعدم قدرة الدولة على توفير حاجات المواطنين الغذائية بأسعار تناسب كافة الطبقات مما قد يحدث صراعاً طبقياً يؤدي إلى زعزعة الأمن.

3 – عدم الإستقرار الإجتماعي: ويظهر في صورة الإحتياج إلى المال من كل طريق لسد الحاجات فينتشر البغاء والرشاوى وغيرها من صور الكسب غير المشروع.

4 – عدم الإستقرار السياسي: فقد تلجأ الدول الكبرى إلى تغيير النظام السياسي باستخدام سلاح الغذاء كما بيننا سابقاً.

٥ – **تبديد جهود التنمية: يسعى المسؤولون والمواطنون** لتوفير ضرورات الحياة ولا يفكرون في التنمية، فالمسؤولين يضغطون الأسعار لصالح المستهلك، ولكن هذه السياسة تؤدي إلى إضعاف الحافز على الإنتاج وإلى مزيد من التدهور، وتكمن خطورة التبعية على التنمية في أمرين مهمين:

الأول: ضعف تكوين الأصول الزراعية والصناعية بالاعتماد على الإستيراد الرخيص.

الثاني: أستنزاف العملة الصعبة في الإستيراد مما يقلل القدرة على إستيراد السلع الإنتاجية.

---

(1) يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مؤسسة الرسالة، طبعة 10، ص19.
(2) عبدالناصر حريز، الإرهاب السياسي، مكتبة مدبولي، القاهرة، طبعة أولى، ص196.

المبحث الثالث: آليات التطبيق المعاصر لإحياء الأرض الموات

بعد أن تناولنا إحياء الأرض الموات في الفقه الإسلامي، ثم بيننا كيف حدثت التبعية للدول الاستعمارية والآثار السلبية التي نتجت عنها، نتناول هنا تصور لإعادة العمل بمبدأ إحياء الأرض الموات يتناسب مع العصر الحديث في تنسيق بين دور الدولة ودور المجتمع أفرادً ومؤسسات، على النحو التالي:

1.3 دور الدولة:

إن جعل ملكية الأرض الموات تؤول للدولة يعظم من دور الدولة وأهمية أخذها بزمام المبادرة في عودة العمل بمبدأ إحياء الأرض الموات، وينبغي بعد توفر النية الصادقة والقناعة الكاملة لدى المسؤولين والتي تنشيء تبني للفكرة الأخذ بخطوات عملية يمكن تلخيصها في الآتي:

1.1.3 عمل خرائط تفصيلية بالأض الموات:

إن على الدولة أن تتعرف على المقدرات التي في أرضها وتقوم بعمل مسح شامل لكافة الأراضي الموات وعمل دراسات جيولوجية تتعرف على مكونات التربة وأماكن وجود المياة الجوفية والمعادن وغيرها ثم بعد ذلك يتم تحديد المساحات التي ستستخدم في المجال المناسب لها، فهذه للزراعة وهذه للصناعة وهذه للمساكن وهذه لغير ذلك من الأغراض وهكذا، كما ينبغي أن يراعى أن تكون الصناعات القائمة على الإنتاج الزراعي قريبة من الأراضي الزراعية، كما يراعى اتباع كافة قواعد التخطيط العمراني الحديث كاتساع الشوارع والمساحات المتروكة للمستقبل بحيث لا يهدر حق الأجيال القادمة، كما يمكن أن تتفرع من هذه الخريطة العامة خرائط تفصيلية لكل منطقة، فمثلاً المنطقة الزراعية يتم تقسيمها إلى قطع أراضي بمساحات مناسبة كعشرة أفدنة للقطعة مثلاً، والمنطقة السكنية يتم تقسيمها إلى مساحات مناسبة كخمسمائة متر مربع مثلاً وهكذا.

2.1.3 توصيل المرافق والخدمات إلى الأراضي الموات:

تقوم الدولة بتوصيل المياة الخاصة بالزراعة بشق الأنهار أو الترع أو بعمل الآبار سواءً كانت ارتوازية(تخرج المياة من الأرض بمجرد دق الأنبوب)، أو بالآلة وذلك بالمنطقة الزراعية والصناعية، وهذا يتم وفق إمكانات الدولة، فإن كانت قادرة على إنهاء ذلك قبل الشروع في توزيع الأراضي، أو جمع كلفة توصيل المرافق والخدمات ممن تقبل طلباتهم لإحياء الأرض الموات والذي سنتكلم عنه **B.O.T** لاحقاً، كما يمكن إسناد أمر كهذا لشركات تقوم تنفيذه بنظام ال

على أن تنتفع هذه الشركات بالمشروع لمدة محددة ثم تأول ملكيته للدولة عن طريق تحصيل مقابل الخدمات والمرافق المقدمة من ملاك الأراضي، وبذلك تحتفظ الدولة بمواردها المالية فضلاً عن وجود مورد دائم من تحصيل الضرائب أو ما شابهها من رسوم بشكل دائم، كما تراقب الدولة تحصيلات الشركات وتضع اللوائح المنظمة التي تحفظ حقوق الجميع.

3.1.3 تلقي طلبات الإحياء ودراستها:

يتقدم طالبوا الحصول على قع الأراضي بطلبات على نماذج معدة لذلك من قبل الدولة ويمكن أن يرفق بها دراسة جدوى تبين العائد من تمليك الأرض، كما يحق للدولة تصنيف هذه الطلبات، وإعطاء أولوية للشباب مثلاً أو لفئات إجتماعة أو مهنية معينة، كل ذلك يدخل في تنظيم الإحياء وحسب تقدير الدولة للصالح العام، وتجدر الإشارة إلى ضرورة وجود رقابة تمنع المجاملات والرشاوى عند اختيارمن يستحق الحصول على قطعة الأرض.

وتجدر الإشارة إلى عدالة التوزيع في النظام الإسلامي التي تقدم آليات تضمن إعادة توزيع الدخل والثروة على نحو يتطابق مع عدل الإسلام "ويضمن النظام الإسلامي بمثل هذه العدالة مستويين من التوزيع، الأول: يكون على أساس المساواة التامة بين الأفراد وهذا يكون في الضروريات فالكل في حد الكفاية سواء في الإسلام، فيجب على الدولة الإسلامية توفير هذا الحد وتأمينه سواءً عن طريق الزكاة المفروضة أو تأمين فرص العمل المناسبة أو عن طريق الجغرافيا الإسلامية بالتكامل والتكافل عن طريق خمس الركاز أو عن طريق التوظيف(1). الثاني: هو مستوى التفاوت المقيد والمنضبط أو النسبي، بعد تحقيق المستوى الأول يكون التفاوت بين الأفراد في درجة اكتساب الدخل والثروة بشكل منضبط بأحكام الشريعة الإسلامية وهذا التفاوت يتسق مع الفطرة الإنسانية في حب المال والتملك وينسجم كذلك مع قانون التسخير الإلهي لقوله تعالى: (ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخريا)(2)

4.1.3 متابعة عملية الإحياء:

لابد من عمل نظام متابعة دوري لعملية الإحياء، ويتم من خلال المتابعة الميدانية ورفع التقارير وتذكير ملاك الأراض بالمدة المحددة للإحياء والتحذير من سحب الأراضي من أصحابها في حال انتهاء المدة المقررة دون إحياء والتي يفضل أن تكون ثلاث سنوات وهي المدة التي اتفق عليها فقهاء الشريعة والقانون، وفي حال انتهاء مدة الثلاث سنوات دون إحياء الأرض يتم سحبها وإعطائها لمستحقين آخرين، ومن الممكن أن تفرض الدولة غرامات على المتقاعسين، ويمكن إدراج ذلك في شروط التعاقد، ويمكن أن يسمى العقد بعقد ابتدائي لتمليك الأرض بعد إحيائها، وهنا يمكن تطبيق قاعدة المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً، ولا مانع هنا من إدراج أي شروط تراها الدولة مادامت لا تتعارض مع نصوص الحلال والحرام.

5.1.3 تمليك الأرض بعد الإحياء:

وتعد الجهة المختصة عقوداً لتمليك الأراضي وتكون قابلة للتسجيل بالشهر العقاري أو السجل العيني أو الطابو حسب التسمية المتبعة في كل بلد،

ويتم التسجيل بعد التأكد من إحياء الأرض الموات من خلال تقارير جهة المتابعة والتي ينبغي أن يراعى فيها إكتمال المباني وقابليتها للانتفاع بها وكذا ظهور صلاح الأرض للزراعة، والعبرة بذلك أن يكون قد تم خلال مدة الثلاث سنوات، ويتم التسجيل عند صدورقرار الإحياء دون انتظار اكتمال الثلاث سنوات(3)

6.1.3 التخطيط للاكتفاء الذاتي:

يتم تحديد الأهداف التي سيتم استخدام إحياء الأرض من أجلها بالنسبة للدولة، كالاكتفاء الذاتي من القمح مثلاً، ويتم عمل برنامج زمني يتناسب مع الواقع كأن يكون تحقيق الهدف خلال ١٠ سنوات، ويتم تحديد غلة كل قطعة أرض من الإنتاج كما يراعى توفير كافة الوسائل الحديثة للزراعة والري ويمكن توجيه البنوك الإسلامية بتوفيرها كما ينبغي توفير الإرشاد الزراعي لمكافحة الآفات التي قد تصيب المحصول وكذا طرق الحصاد السليمة بأحدث المعدات اللازمة، وقد يتطلب الأمر الاعتماد على الذات في تصنيعها وبالتالي فتح الآفاق للصناعات التي تخدم عملية الإنتاج.

(1) مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامي، بحث إحياء الأرض الموات في النظام المالي الإسلامي: تقدير فقهي اقتصادي إسلامي، العدد الحادي عشر، ص154.

(2) سورة الزخرف، آية 32.

3) يرجع إلى أقوال الفقهاء في طرق إحياء الأرض الموات في هذا البحث، ص6.(

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الفقهاء أجازوا أن يلزم الحاكم أصحاب الأراضي بزراعات معينة في ظروف معينة يحتاج إليها الناس، وأدخلوا ذلك في المصالح المرسلة، وهي التي لم تقيد بدليل اعتبار أو دليل إلغاء.

كما يمكن أن تتسلم الدولة المحصول من أصحاب الأراضي بسعر عادل، يحقق الربحية لهم، مع اعتبار إحتمال ارتفاع السعر عن السعر العالمي، وتبني الأمر على أنه مشروع قومي للانعتاق من التبعية للغير وتحمل ذلك لمدة معينة سيؤدي بعدها إلى انفراجة واسترداد لما قد تكون لم تتوفر عليه الدولة من أموال، فالأمر له ما بعده، وامتلاك عناصر الإنتاج ووجود نظام إنتاجي للسلعة الاستراتيجية يضمن استقرار الدولة وتحقيق الأمن الغذائي يستحق كل الدعم، وتحمل أي ضغوط يمكن أن تتعرض لها الدولة من الدول الكبرى التي تستفيد من إضعاف الدول التابعة لها وضمان استمرارية حاجتها إليها(1)

2.3 دور المجتمع (أفراد – مؤسسات أهلية – شركات):

إن الاستقلال الاقتصادي يتحقق عندما يحدث تعاون وانسجام بين الدولة والمجتمع، واستثمار غريزة حب التملك ''إن هناك غريزة في الناس لم يدرك أهميتها المخططون ومتخذوا القرارات في العصر الحديث، وهي المثابرة والعمل الجاد لاستصلاح ما يملكون''(2)

لذلك كان دور المجتمع سابقاً هو الدور الرئيسي في إيجاد الاستقلال الاقتصادي، وربما كان السبب الرئيسي في التبعية للغير هو إهمال هذا الدور ''إن مشكلة المسلمين ناتجة عن الإنزلاق التدريجي التاريخي البطيء لنماذج المسؤولية، والذي سلب الفرد حريته وإرادته وبالتالي إهتمامه بأحداث أمته ومشاركته في بنائها والتفكر في مسارها''(3)

ولا شك أن استعادة دور المجتمع تحتاج إلى وقت وعمل كثير، ينبع من عدة مبادئ أهمها:

1 – معرفة وإيمان بمبدأ إحياء الأرض الموات.

2 – همة عالية وصبر ومثابرة، ولسنا أقل من شعوب نهضت بعد عثرتها كالشعب الياباني بل نتميز عليهم بوجود عقيدة تجعل المسلم ينتظر ثواب الآخرة حتى ولو لم ينال ثواب الدنيا.

3 – شعور بالمسؤولية ناحية الوطن والأمة والأجيال القادمة.

4 – الالتزام باللوائح والقوانين المنظمة لعملية الإحياء أمر يثاب عليه المرء.

وكل هذا ينشيء استعداد للتضحية في سبيل تحقيق النجاح ويتحقق بسهولة من خلال العلم بأن ''من أكبر مقاصد الشريعة الانتفاع بالثروة العامة بين أفراد الأمة على وجوه جامعة بين رعي المنفعة العامة ورعي الوجدان الخاص، وذلك بمراعاة العدل مع الذي كد لجمع المال وكسبه، ومراعاة الإحسان للذي بطأ به جهده، وهذه المقصد من أشرف المقاصد التشريعية''(٤)

---

(1) يرجع إلى كيف تصنع التبعية في المبحث الثاني من هذا البحث، ص13.

(2) جميل أكبر، عمارة الأرض في الإسلام، ف2، ص64.

(3) المرجع السابق، ف4، ص153.

(4) إبن عاشور، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ص45.

وهذا يلخص التوازن المطلوب بين دور المجتمع ودور الدولة، ويراعي الواقع المعاصر، فلا يترك العنان للمجتمع إعتمادا على تأصل القيم الإسلامية فيه كما كان حادثاً في الدولة الإسلامية القديمة، ولا تحتكر الدولة كل شيء كما هو حادث في العصور الحديثة وبهذا يحدث الانسجام وتنجح التجربة الوليدة بمشيئة الله تعالى.

نتائج البحث:-

يمكن تلخيص أهم نتائج البحث على النحو التالي:

1 – إن تطبيق نظام إحياء الأرض الموات فيه من المزيا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة والمجتمع، وإدراك ذلك يجعل العودة للعمل به أمراً مقبولاً.

2 – يمكن أن يسهم إحياء الأرض الموات في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للدول الإسلامية.

3 – في الفقه الإسلامي مرونة تناسب كل عصر، وقد تبنى البحث ذلك على نحو واضح في ترجيح الآراء.

4 – تبني فكرة إحياء الأرض الموات من قبل الدولة، تمكنها من حل الكثير من مشكلاتها، إذا توفرت الإرادة الصادقة وتقديم الصالح العام على المصالح الشخصية والأهواء.

توصيات البحث:-

يوصي البحث بإنشاء هيئة تختص بإحياء الأرض الموات في كل دولة إسلامية وتتكون من إدارات مناسبة لتحقيق إدارة مثلى لعملية الإحياء، وفق خطة متكاملة تهدف إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي وحسن استغلال الموارد الطبيعية، كما يوصي بوضع تشريعات قانونية في هذا الإطار تناسب العصر ولا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، كما يوصي بأهمية عمل دراسات وأبحاث متنوعة حول أفضل استخدام للأرض الموات.

مراجع البحث

- أحمد بن حنبل، مسند الامام أحمد بن حنبل، طبعة 2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1398هـ – 1978م.
- البابرتي، محمد بن محمود، العناية على الهداية، على هامش فتح القدير.
- البخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، طبعة 1، م العثمانية ، مصر، 135هـ – 1932م.
- البهوتي، منصور بن ادريس، كشاف القناع، م الحكومة، مكة، 1394هـ.
- الترمذي، محمد بن عيسى، جامع الترمذي مع تحفة الأحوذي، طبعة 2، م المدني، مصر، 1383هـ – 1963م.
- حمادي، سعدون، نحو اصلاح زراعي اشتراكي، دار الطليعة، طبعة 1، بيروت، 1964م.
- الخطيب، محمد الشربيني، مغني المحتاج، م مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1377هـ – 1958م.
- الدردير، أحمد، الشرح الكبير، على هامش حاشية الدسوقي.
- الدسوقي، محمد، حاشية الدسوقي، م هيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، 1404هـ – 1984م.
- أبو زهرة، محمد، في المجتمع الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار، م مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- الشيباني، محمد بن الحسن، الكسب، بشرح أبي بكر محمد بن سهل السرخسي، ت سهيل زكار، طبعة 1، دمشق، 1400هـ – 1980م.
- الصدر، محمد الباقر، اقتصادنا، طبعة 2، دار الفكر، بيروت، 1387هـ – 1968م.
- – ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، طبعة 2، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1386هـ – 1968م.
- الفيروز بادي، مجدالدين، القاموس المحيط، المكتبة التجارية، مصر، 1332هـ – 1913م.
- الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير، طبعة 6، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1926م.
- الماوردي، علي بن محمد، الأحكام السلطانية، طبعة 2، م مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1386هـ – 1966م.
- موسوعة الفقه الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1389هـ.
- الوصابي، محمد بن عبدالرحمن ، البركة في فضل السعي والحركة، دار المعرفة، بيروت، 1398هـ – 1978م.
- الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، طبعة 2، 1406هـ – 1986م.
- – رمزي زكي، كتاب الاعتماد على الذات بين الاحلام والنظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، طبعة 1987م، ص39.
- محمد علي الفرا، الوطن العربي في مواجهة التحديات، ملامح من مشكلة الغذاء في الوطن العربي، مجلة قضايا عربية، بيروت، عدد 7، عام

1980م، ص123.
- منير شفيق، الإسلام وتحديات الإنحطاط المعاصر، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، طبعة ثانية، 1987م.
- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ص7.
- كمال حمدان، التبعية والأمن الغذائي، معهد الإنماء العربي، بيروت، مجلة الفكر الاستراتيجي، عدد 1981، ص253.
- منير شفيق، الإسلام وتحديات الانحطاط المعاصر، ص159.
- عبدالهادي يموت، مشكلة الغذاء وأبعادها في البلدان العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، طبعة أولى، 1984م.
- فلاح سعيد جبر، أتفاقيات الجات ونظام الأيزو 9000 – 9004، قبرص، طبعة أولى، 1996م، ص23. حسين آغا وآخرون، بعض المسائل الاقتصادية في الأقطار النامية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، طبعة أولى، عام 1982م، ص52.
- يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مؤسسة الرسالة، طبعة 10، ص19.
- عبدالناصر حريز، الإرهاب السياسي، مكتبة مدبولي، القاهرة، طبعة أولى، ص196.
- مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامي، بحث إحياء الأرض الموات في النظام المالي الإسلامي: تقدير فقهي اقتصادي إسلامي، العدد الحادي عشر، ص154.
- إبن عاشور، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ص45.
- محمد محمود السرياني، الوجيز في جغرافيا العالم الإسلامي، دار عالم الكتب، ط1، 2009، الرياض.

البحث الرابع: تقييم برنامج الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية

عبد الرحمن بن أحمد باجندوح، طالب دكتوراه، بجامعة الزعيم صباح الدين

مقدمة

تتوالى المشكلات الاقتصادية الدولية، وتترك آثارها السلبية على الجميع، بما فيها الدول العربية، حيث أن حكوماتها غير قادرة على مواجهة هذه التحديات المتجددة حيث لم تكن قد تعافت بعد من التداعيات السلبية لجائحة كورونا، التي ضربت الاقتصاد العالمي، خلال عامي 2019 و2020، فإذا بأزمة جديدة بداية سنة 2022 يشهدها العالم، حيث قام الدب الروسي بشن الحرب على أوكرانيا، مما تسببت تداعياتها على زعزعة الامن الاقتصادي العالمي، هذه الحرب التي أوجدت حالة من الهلع، فكانت أولى الضربات القاسية التي مُنيت بها الاقتصاديات النفطية العربية، هبوط أسعار النفط، يوم الجمعة 26 نوفمبر 2021 بنحو 10%، ثم بدأ يشهد سوق النفط المزيد من الهبوط، لتنهار بذلك أحلام تحسن الأوضاع الاقتصادية للدول النفطية العربية، لكي تتخفف من أعباء السنوات الثماني الماضية، والتي أوقعتها في عجز الميزانيات، والتوجه للاستدانة، واستنزاف احتياطيات النقد الأجنبي، أو السحب من أرصدة الصناديق السيادية، مع استمرار اعتماد الحكومات العربية على النهج التقليدي في النشاط الاقتصادي، من خلال الاعتماد على تصدير المواد الأولية كالنفط، والمحاصيل الزراعية أو المعادن، و نجد على رأسها المملكة العربية السعودية التي تعمل قيادتها جاهدة لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية المؤثرة على اقتصادها مثل فقدانها لعديد المصادر الرئيسية لاستيراد المواد الغذائية بعد الحرب الروسية على أوكرانيا وكذلك تأثرها بتقلبات سوق النفط العالمي من حيث الأسعار وكمية الإنتاج . (استراتيجية الامن الغذائي والخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني 2018-2020)

الإشكالية:

رغم أن المملكة العربية السعودية أحد أكبر الدول المصدرة للنفط، وشهدت خلال العقدين الماضيين بحبوحة مالية إلا أنها تفتقر للمناخ المناسب والأراضي الخصبة لإنتاج غذاءها لذلك تسعى جاهدة لوضع استراتيجيات متنوعة من أجل تحقيق أمنها الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي. (الكتاب الإحصائي 2020م وزارة البيئة والمياه والزراعة بالمملكة العربية السعودية)

السؤال البحثي:

ماهي الاستراتيجيات المتبعة من طرف المملكة العربية السعودية لتحقيق أمنها الغذائي في ظل تحديات التي يشهدها السوق العالمي.

الأسئلة الفرعية:

1- ما هو مفهوم الامن الغذائي وماهي مؤشراته وأبعاده؟
2- ماهي الإمكانيات الأساسية التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية في مجالي الزراعة والمياه؟
3- ما هو واقع السياسات المتبعة لتوفير الغذاء في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة وما هي الاستراتيجيات المستقبلية لمواجهة أزمة ارتفاع أسعار المواد الأساسية كالقمح وندرتها التي سطرتها المملكة العربية السعودية؟

أهمية البحث:

تتناول الدراسة موضوعا مهما يتعلق بالأمن الغذائي وسياسات تحقيق الاكتفاء الغذائي في المملكة العربية السعودية في ظل ندرة المياه والموارد الزراعية وصعوبة المناخ من جهة وتداعيات التحديات العالمية المختلفة كزمة كورونا 19 والحرب الروسية على أوكرانيا من جهة ثانيا، مما أدى الى ارتفاع أسعار المواد الأساسية وعلى راسها القمح وأدى أيضا الى تقلبات كبيرة في سوق النفط العالمي.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على عدة نقاط استراتيجية هامة أهمها:

1- تقييم أوضاع الغذاء في السوق العالمي والصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها المملكة العربية السعودية باعتبارها أحد الدول المستوردة للغذاء مع اتجاه أسعار الغذاء نحو الارتفاع وتقلبها في السوق العالمي.
2- استكشاف وضع القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية وامكانياتها وتطور الإنتاج ونسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والغذائية والفجوة الغذائية وتطورها خلال السنوات الأخيرة.
3- تحليل السياسات التنموية المستقبلية التي تساعد على تحقيق الأمن الغذائي.
4- تطوير الاستراتيجيات الخارجية للمملكة العربية لتوفير المواد الغذائية اللازمة.

المنهجية:

اعتمدنا في إعدادنا لهذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي أولا في عرض محاور البحث النظرية مما توائم تقديم اهم المفاهيم الرئيسية، وتحليل البيانات والإحصائيات، ومن ثم استخلاص جملة من النتائج وتقديم الاقتراحات.

مصادر البيانات الرئيسية

تستند هذه الدراسة على البيانات والاحصائيات المنشورة وغير المنشورة في المجلات والنشرات العالمية لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية والبنك الدولي وهيئة الغذاء والدواء السعودية، ونشرات التعداد السكاني في المملكة العربية السعودية ونشرات وزارة البيئة والمياه والزراعة السعودية ونشرات الموازنات التي تصدرها وكالة الزراعة لشؤون الأبحاث والتنمية الزراعية.

هيكل الدراسة:

أولا بعد تقديمنا لمقدمة تمهيدية وعرضنا للإشكالية الرئيسية قمنا بتقديم أهمية البحث واهداف البحث وتوضيح المنهجية المتبعة ومصادر البيانات الرئيسية

ثانيا تقديم الإطار النظري في المحور الأولى للبحث سنعرض المفاهيم الرئيسية لكل من الاستقلال الاقتصادي والامن الغذائي ومختلف الابعاد والمفاهيم المرتبطة بهما كمدخل عام للدراسة ثم في المحور الثاني سنقدم عرض عام حول الإمكانيات الرئيسية التي تعتمدها المملكة العربية السعودية لتوفير الغذاء من خلال عرض مجموعة من الاحصائيات المتعلقة بحجم الاستيراد الخاص بالمواد الغذائية وحجم المبالغ المالية المخصصة للتحقيق الامن الغذائي في المملكة.

ثالثا في المحور الاخير سنقوم بدراسة وتحليل مختلف السياسيات المستقبلية التي تضمنتها استراتيجية الامن الغذائي للملكة العربية السعودية وعرض اهم النقاط الرئيسية المشكلة لها.

رابعا سنقوم بالإجابة على التساؤل البحثي والخروج بجملة من الاستنتاجات والمقترحات.

1- الإطار النظري للدراسة

1.1 مفهوم الأمن الغذائي:

حسب لجنة الأمن الغذائي العالمي بهيئة الأمم المتحدة فإنه: يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة، وتتمثل الركائز الأربع للأمن الغذائي في: توافر الأغذية، وإمكانات الحصول عليها، واستخدامها، واستقرار الإمدادات منها. (لجنة-الامن-الغذائي-العالمي، 2017)

ويعنى مفهوم الأمن الغذائي أيضا حسب منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) عام 1996 في المادة 1 منه: «توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشيطة.«

ويُعبّر الأمن الغذائي عن « قدرة الدولة على توفير المستوى الغذائي الضروري عن طريق (الإنتاج المحلي والاستيراد من الخارج» (مراد.، 2010، صفحة 46)

كما عرف بأنه «الحالة التي تستطيع فيها جميع الأسر أن تحصل ماديا واقتصاديا على ما يكفيها من طعام، وألا يكون هناك ما يهددها بفقدان قدرتها الحصول على هذا الطعام» (البكري، 2015، صفحة 6)

1.1. تعريف الاستقلال الاقتصادي:

هو تأميم أو استرجاع الثروات وتحكم الدولة في مواردها الطبيعية وكيفية تسييرها دون ضغوط خارجية، ويعتبر مكمل للاستقلال السياسي من خلال قدرة البلد على التحكم واستغلال موارده وثرواته بما يخدم مصالح شعبه والتنمية المحلية فيه.

3 أنواع الأمن الغذائي:

لابد من التمييز ما بين مستويين للأمن الغذائي وهما:

أ. الأمن الغذائي المطلق:

يقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى من الأمن الغذائي مرادف لمصطلح الاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، غير أنه من الصعب جدا تحقيق هذه الوضعية، كما أنها لا تمكن الدولة الاستفادة من التجارة الدولية واستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها.

ب. الأمن الغذائي النسبي:

يعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أوجزئيا، فهو القدرة على توفير احتياجات المجتمع من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

4.1 مؤشرات الأمن الغذائي العالمي: (دوفي قرمية، 2021، صفحة 67)

يعكس مؤشر الأمن الغذائي العالمي الذي تصدره وحدة المعلومات الاقتصادية(EIU) وضعية الأمن الغذائي بالعالم، والذي يتوفر على أربعة مؤشرات للأمن الغذائي تساعد على توجيه سياسات الأمن الغذائي والتغذية وتحديد أولوياتها وكذا تقديم صورة شاملة أكثر دقة، عن حالة الأمن الغذائي في بلد

ما، تتمثل هذه المؤشرات في:

أ. مؤشر توفر الغذاء:

يعتبر التوفر بعدا هاما من أبعاد الأمن الغذائي، والذي يعكس إتاحة ما يكفي من الغذاء للأفراد، ولا يشترط بعد التوافر كمية الغذاء فقط، بل جودته أيضا وتنوعه، وتتضمن مؤشرات تقييم التوفر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات، وكذا متوسط إمدادات البروتينات ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي.

ب. مؤشر الحصول على الغذاء:

الحصول على الغذاء يعني إمكانية وصول الموارد الغذائية بشكل مناسب ومستمر للأفراد للحصول على نظام غذائي مغذ ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء من خلال الدخل، أسعار الغذاء والقدرة على تلقي الدعم الاجتماعي، كما يشمل أيضا إمكانية الحصول على الغذاء بالنظر إلى مدى توفر البنى التحتية للنقل والطرقات إضافة إلى معدل نقص التغذية.

ج. مؤشر استقرار الغذاء:

يعبر بعد الاستقرار على إمكانية الحصول الغذاء باستمرار دون أن يكون هناك مخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب أزمة معينة، بمعنى لكي يصل الأفراد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب أن يكون لديهم القدرة على الوصل إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات دون أن يكون هناك خطر فقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة للصدمات الاقتصادية أو المناخية أو الإحداث الموسمية، وعليه فإن مفهوم استقرار الغذاء يشمل بعد الإتاحة وبعد الوصول إلى الغذاء.

د. مؤشر الإستفادة من الغذاء:

تتوقف الاستفادة من الغذاء على نوعية الأغذية وكيفية إعدادها وتخزينها...وغيرها، ويضم بعد الاستفادة من الغذاء مجموعتين تشمل الأولى المتغيرات التي تحدد القدرة على الانتفاع من الأغذية (توفر التجهيزات المنزلية والحصول على المياه والصرف الصحي) أما الثانية فتحدد نتائج الانتفاع من الأغذية التي تظهرها العديد من الأمراض مثل هشاشة العظام، فقر الدم، عدد النساء في سن الإنجاب اللاتي يعانين من فقر الدم، القصور الغذائي لدى الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال والتقزم.

5.1 مراحل تحقيق الأمن الغذائي:

المرحلة الأولى الانتاج: إن أولى الخطوات هي توافر الغذاء عل مستو القطر، وأول خطوة لتحقيق ذلك هي زيادة الانتاج المحلي من الغذاء عن طريق الرفع من الانتاجية الزراعية اعتمادا على مدخلات تحفيز العرض المتمثلة في التكنولوجيا الزراعية(المكننة، المخصبات والمبيدات)، العمالة المؤهلة، الأرض واستصلاحها، شبكة المياه المخصصة للسقي، ويجب ان يؤخذ بعين الاعتبار كل التهديدات التي تضر بالإنتاج الزراعي مثل الجفاف والآفات والتغير المناخي.

المرحلة الثانية توزيع المنتوج والمحصول: حيث يوجه الانتاج الزراعي والحيواني عند حصاده الى عدة قنوات منها الأسواق الاستهلاكية والتجارة، ومنها كمدخلات لإنتاج الوقود الحيوي، كأعلاف للحيوانات.

المرحلة الثالثة توزيع الغذاء في السوق: عن طريق سلاسل الإمداد والتوريد (البنية التحتية والأسواق) للإنتاج الزراعي والحيواني (الغذائي) يكون هذا الغذاء متاحا ماديا لدى المستهلك (الوصول المادي) من خلال سلاسل العرض السوقية. وعن طريق السياسات الاقتصادية الكلية التي تضمن التشغيل للسكان الذين يكون الدخل، اضافة الى استقرار أسعار الغذاء يكون شرط الوصول الاقتصادي للغذاء قد تحقق

المرحلة الرابعة اللجوء الى الاستيراد: حيث يؤثر النمو الديمغرافي المتزايد على الطلب الغذائي من قبل السكان ففي اغلب الأحيان تلجأ الاقتصاديات الى الاستعانة بالتجارة الخارجية من اجل تلبية الطلب عند قصور العرض المحلي من الغذاء (انتاج زراعي وحيواني وتربية المائيات والصيد البحري).

المرحلة الخامسة معايير الأمن والسلامة: وعند اقتنائه من قبل العائلات واستهلاكه، مع ضرورة ان يكون هذا الغذاء مغذي وغني بالعناصر الأساسية المغذية وسليم من الناحية التغذوية والصحية وفق مبادئ الحفظ والنقل والتخزين التي تحترم معايير السلامة، اضافة الى حسن استهلاكه (طريقة التحضير والإعداد والتخزين داخل البيت) يمكننا أن نقول ان بعد استخدام الغذاء قد تحقق وبالتالي تحقق الأمن الغذائي على المستوى الوطني والعائلي.

2- الإمكانيات الرئيسية التي تعتمدها المملكة العربية السعودية لتوفير الغذاء

1.2 المساحة والتضاريس:

تبلغ مساحة المملكة حوالي مليوني كم2 وهو ما يمثل قرابة 70% من شبه الجزيرة العربية، تنوع تضاريس المملكة نظرًا لاتساع مساحتها فعلى امتداد البحر الأحمر سهل تهامة الساحلي الذي يبلغ طوله حوالي 1100 كيلومتر ويتسع عرضه ليبلغ 60 كيلومترًا في الجنوب، وتغطي الهضاب أكثر من نصف مساحة السُّعُودِيَّة، حيث تمتد الهضاب الغربية إلى الشرق من المرتفعات الغربية، تنتشر في السعودية العديد من الأودية والمجاري المائية، التي

تشكل معظمها خلال العصور المطيرة، وتتوزع على جميع مناطق المملكة، و تغطي الرمال نصف المنطقة الرسوبية في السعودية، وثلث مساحة شبه الجزيرة العربية، وتبلغ إجمالي مساحة الصحاري في المملكة 780000 كم2 تقريباً، يغلب الجفاف على أراضي البلاد الخالية من الأنهار أو المجاري المائية الدائمة. وبالرغم من أن الوديان الجافة المنتشرة في معظم الأنحاء تفيض بالمياه بعد العواصف المطيرة، إلا أن القيمة الفعلية للمياه ضعيفة، إما بسبب التبخر وإما بسبب التسرب إلى باطن الأرض.

2.2 الثروة الحيوانية:

تمتلك المملكة العربية السعودية ثروة حيوانية معتبرة نستعرضها من خلال:

الجدول رقم 01: أعداد الحيوانات المنتجة لسنة 2020 بالمملكة

النوع	ضان	ماعز	أبقار	طيور/دواجن	خيول	أرانب
المجموع	٢١,٧٢٤,٧٢٤	٦,٧٣٩,١٥٤	٣٠٢,٠٦٠	٥,٠١١,٣٥٢	٦٠,٧٠٦	٨٠,٢١١

المصدر: الكتاب الإحصائي 2020م وزارة البيئة والمياه والزراعة بالمملكة العربية السعودية https://www.mewa.gov.sa/ar/

الجدول رقم 02: نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية لسنة 2020:

المنتجات الحيوانية	لحوم حمراء	لحوم دواجن	ألبان طازجة	بيض المائدة
انتاج محلي	١٦٥,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	٢,٢٠٠,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠
المتاح للاستهلاك	٥٥٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	٢,٢٠٠,٠٠٠	١,٣٥٠,٠٠٠
نسبة الاكتفاء	٪٣١	٪٦٠	٪١٠٠	٪١١٦

المصدر: الكتاب الإحصائي 2020م وزارة البيئة والمياه والزراعة بالمملكة العربية السعودية https://www.mewa.gov.sa/ar/

3.2 الثروة الزراعية:

1.3.2 المحاصيل الزراعية

تعتبر الزراعة في المملكة العربية السعودية من أهم مصادر الدخل القومي السعودي حيث إنه يتم تصدير كميات كبيرة من المحاصيل إلى البلاد الأخرى، وقد استطاعت المملكة العربية السعودية أن تقوم بتطوير إنتاجها حتى بلغ إجمالي الناتج المحلي في العام الماضي حوالي 44 مليار ريال سعودي، وبذلك استطاع أن يُساهم في القطاع الغير النفطي بنسبة 6.6%، بينما ساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3%.

جدول رقم 03 المساحة المزروعة وإنتاج المحاصيل 2020

النوع	المساحة بالهكتار	الإنتاج بالطن
الفاكهة	٢٠٧,٣٦٩,٨	٢,٣٤٢,١٥٠,٢
الحبوب	٢٦٢,٦٢٢,٩	١,٢٥٤,٩٦٦,٦
خضروات مكشوفة	٨٨,٦٤٤,٢	٢,١١١,٠٢٨,٥
خضر محمية	٥,٨٩٥,٤	٥٨٤,٠٨٠,٥
أعلاف	٢٠٧,٣٨٧,٩	٤,٥٥٦,٦٦٣,٥
المجموع	٧٧١,٩٢٠,٢	١٠,٨٤٦,٥٩٥,٤

وقد قامت المملكة العربية السعودية في سبيل تحقيق الامن الغذائي بتقديم سياسات وبرامج تنموية بهدف زيادة المساحة المحصولية اشتملت على:

1- توزيع الأراضي على الشركات والمزارعين دون مقابل.

2- القروض الزراعية الميسرة.

3- تقديم العانات ودعم مدخلات الانتاج.

4- تحسين البنية التحتية.
5- السعر التشجيعي لاستلام القمح من قبل (المؤسسة العامة للحبوب) بدأ بسعر 3.5 ريالات للكيلوغرام الواحد، ثم انخفض بعد ذلك تدريجيا.
6- تشجيع إنشاء المشاريع المتخصصة والشركات الزراعية.
كما قامت الحكومة السعودية أيضًا ببذل مجهود كبير للتحسين من الزراعة ولذلك قامت بمشاريع الاستصلاح الزراعي حتى تستطيع تحويل جزء كبير من الأراضي الصحراوية إلى حقول زراعية، ونتيجة لكل هذا أصبحت الزراعة من أهم مصادر الدخل القومي وذلك يرجع إلى قدرة الحكومة على تحقيق الاكتفاء الذاتي للسكان وتصدير كميات كبيرة من المحاصيل إلى البلاد المجاورة مما أدى إلى التأثير على الاقتصاد السعودي.

2.3.2 الخضروات والفواكه

جدول رقم 04: كمية الخضروات والفواكه المفسوحة من قبل الحجر النباتي بالطن خلال سنة 2020

النوع	الخضروات	الفواكه	أنواع نباتية أخرى	المجموع
الإجمالي بالطن	١,١٢٦,٧٨٦	٢,١٨٨,٣٦٢	٧,٠٠٩,٣٨٢	١٠,٣٢٤,٣٥٠

المصدر: الكتاب الإحصائي 2020م وزارة البيئة والمياه والزراعة بالمملكة العربية السعودية https://www.mewa.gov.sa/ar/
أما الأراضي المؤجرة للإنتاج الحيواني والزراعي حتى عام 2020: 765 أرض مؤجرة من طرف الدولة لصالح مربي مواشي أو مزارعين

3.3.2 الزراعة العضوية

جدول رقم 05 الزراعة العضوية 2020 بالطن

نوع المحصول العضوي	النخيل	الحبوب	الفاكهة	الاعلاف	الخضار	النباتات الطبية
٢٠١٦	١١,١٢٦	١,٢٢٢	٣٢,١٩٤	٥,٨٤٢	٥,٥٧٣	٢٦٧
٢٠٢٠	١٦,٥٩١,٥٢	١,٧٣٠,٥٠	٦٢,٤٣٤,٤٣	١٠,٦٠٠,٤٠	٧,٠٩٩,٠٩	١٠٢,٨٧

نلاحظ الزيادة الكبيرة في الزراعة العضوية مما يؤكد الاستراتيجية الناجحة المتبعة في تطويرها خلال السنوات الأخيرة من طرف المملكة.

4.3.2 نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات النباتية بالمملكة لعام 2020 م

جدول رقم 06 نموذج لبعض المنتجات التي حققت فيها المملكة اكتفاء ذاتيا وأخرى لازلت متأخرة جدا فيها.

نوع المنتج	الإنتاج المحلي (طن)	المستورد (طن)	التصدير (طن)	الاكتفاء الذاتي (٪)
البطاطا	٥٦٢,٣٠٩,٨	٧٧,١٧٧	٥٥	٨٧,٩
الطماطم	٥٩٨,٧٧٤,٠	٢٢٧,١٥٨	١,٧٨٧	٧٢,٧
الخيار	١٨٤,٨٦٠,٣	٦,٧٩٦	٤,٥٦٥	٩٨,٨
الكوسا	٦٢,٥٣٢,٦	٢,٨٢٩	٢,٨٥٠	١٠٠,٠
الباذنجان	١٠٩,١٣٨,٢	٢٢١	٥,٢٣٨	١٠٤,٨
التمور	١,٥٤١,٧٦٩,٠	٣,٩٣٠,٣	١٥٦,٥١٠,٣	١١١,٠
الفاصوليا	١٠,٦٠١,٢	٨٢٩	٥,٠٥١	١٦٦,٢
الجزر	٢١,٩٩٣,٥	٧٠,٥٨٠	٥,٣٣٤	٢٥,٢
الحمضيات	١٠٩,٩٥٠,٨	١٠٩,٩٥٠,٨	١٩,٦٧٩,٦	١٣,٤
البصل	٢٥٩,٦٨٥,٧	٣٠٧,٨١٦	٧,٥٠٠	٤٦,٤
الموز	٢٠,٣٢٠,١	٥٣٥,٤٧٣,٦	١٦,٣٩٦,٥	٣,٨

المصدر جمعت من طرف الباحث بتصرف من الكتاب الإحصائي 2020م وزارة البيئة والمياه والزراعة بالمملكة العربية السعودية https://www.mewa.gov.sa/ar/

4.2 الثروة المائية والسمكية:

جدول رقم 07 يوضح عدد السدود والسعة التخزينية للمملكة العربية السعودية

السعة التخزينية	عدد السدود
٢,٣٣٤,٧٢١,٦٩٤ م٣	**٥٣٢**

جدول رقم 08 الثروة السمكية (إجمالي المصيد بالطن) 2020

مصدر الصيد	البحر الأحمر	الخليج العربي	استزراع أسماك	المجموع
عدد الأسماك بالطن	٢٣,٧٠١	٤١,٨٨٨	١٠٠,٠٠٠	١٦٥,٦٣٠

وفيما يخص استزراع الأسماك تكون عبارة عن استخدام التربة الاصطناعية التي تعتمد على الأحواض المصنوعة من الصوف الزجاجي والأنابيب بدلًا من استخدام التربة الطبيعية المتكونة من الطمي والطين، وتتم عملية الزراعة عن طريق ضخ المياه والمحاليل المزودة بالمغذيات المعدنية في الصوف الزجاجي وذلك من خلال الأنابيب، وكل هذا بهدف نمو النبات بشكل صحي.

وتعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق التي يمكن استخدامها في المملكة وذلك يرجع إلى مميزاتها الكثيرة مثل توفير الكثير من فرص العمل، والعمل على تحقيق فوائد كثيرة سواء كانت اقتصادية أو بيئية، وتوفير 90 % من استهلاك المياه في عملية الري التي تحدث في الزراعة التقليدية، العمل على حفظ الموارد المائية، الاستغناء عن الأسمدة وذلك حتى تنمو المحاصيل بشكل صحي.

5.2 نسبة الاكتفاء الذاتي من استهلاك الثروة السمكية:

جدول رقم 09 الاكتفاء الذاتي من المنتجات السمكية 2020

المنتجات الحيوانية البحرية	الاسماك	الروبيان ومشتقاته (جراد البحر)
الإنتاج المحلي	١٠٩,٩٧٩ طن	٥٥,٦٥١ طن
صافي الواردات	١٨١,٦٧٦ طن	٢,٧٠٥- طن
المتاح للاستهلاك	٢٩١,٦٥٥ طن	٥٢,٩٤٦ طن
نسبة الاكتفاء الذاتي:	٣٧,٧١ ٪	١٠٥,١١ ٪

المصدر جمعت من طرف الباحث بتصرف من الكتاب الإحصائي 2020م وزارة البيئة والمياه والزراعة بالمملكة العربية السعودية https:// www.mewa.gov.sa/ar/

وفيما يلي الشكل رقم 01 يوضح نمو الاستثمارات الزراعية ومساهماتها في الدخل الوطني في المملكة العربية السعودية[349]

349 الاقتصادية، جريد العرب الاقتصادية الدولية، https://www.aleqt.com/2021/06/22/article_2118481.html تم النشر يوم 22جوان2022. وتم الاطلاع يوم 21جويلية2022.

رقم	المؤشر	السعودية	الصين	مصر	تركيا	بريطانيا	USA
٠١	انتشار نقص التغذية (نسبة مئوية) (متوسط ٣ سنوات)	٣,٩٪	٢,٥>	5.4	٢,٥>	٢,٥>	٢,٥>
٠٢	عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية (مليون) (متوسط ٣ سنوات)	١,٣ مليون شخص	لم يبلغ عنها	5.4	لم يبلغ عنها	/	/
٠٣	متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية (نسبة مئوية) (متوسط ٣ سنوات)	١٣٦	١٣٧	141	156	١٣٣	149
٠٤	الناتج المحلي الإجمالي للفرد، توزيع القوة الشرائية، النشر (بالقيمة الثابتة للدولار الدولي لعام ٢٠١١)	٤٦٩٦٢,١	١٦٣٦١,٥	11763.3	28199.1	46406.5	62630.9
٠٥	تقلب الإمدادات الغذائية للفرد (كيلو كالوري / الحد الأقصى / اليوم)	٢٣	21	47	٣٢	19	29
٠٦	النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (نسبة مئوي	٩٩٪	93.8	99%	96.9	٩٩٪	٩٩٪
٠٧	عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم (تقديرات نموذجية) (مليون)	٠,١ مليون طفل	4.2	2.9	/	/	0.6
٠٨	النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم (تقديرات نموذجية) (نسبة مئوية)	٤,١٪	4.9	22.3	/	/	3.1
٠٩	عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من زيادة الوزن (تقديرات نموذجية) (مليون)	٠,٢ مليون طفل	٦,٩	2.2	/	/	1.7

١٠	النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من زيادة الوزن (تقديرات نموذجية) (نسبة مئوية)	٪٧,٥	٨,١	17.6	/	/	8.8
١١	معدل انتشار فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة)	٢٧,٥	١٥,٥	28.3	/	11.1	11.8
١٢	عدد النساء في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة) المصابات بفقر الدم (مليون)	٢,٣ مليون امرأة	٥٤	7	/	1.7	8.9

3- واقع التغذية في المملكة العربية السعودية حسب منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة2018-2020

جدول رقم 10 أهم المؤشرات المتعلقة بالأمن الغذائي سنوات 2018-2020

بالمقارنة مع خمس دول الصين، مصر، تركيا، بريطانيا، والولايات المتحدة الامريكية فيما يخص المؤشرات المنشورة.

المصدر: قام الباحث بجمع المؤشرات وتصنيفها في الجدول من موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة [350]

2.3 تقديرات عدد السكان واحتياجاتهم من الأغذية حسب دراسات سابقة خلال الفترة 2020-2025-2030[351]

جدول رقم 11: تقديرات عدد السكان واحتياجاتهم الغذائية

الاحتياجات من الدهون	الاحتياجات من البروتين (مليون غرام)	احتياجات الطاقة (مليون سعرة حرارية)	عدد السكان	السنة التقديرية
٨٨٩١٢٧	١٠٤٩٠٨٠	٤٢٣٠٨٢٨٨	٣١٢٨٥٥٩٠	٢٠٢٠
٩٤٤٤٠١	١١٤٠١٢٠	٤٥٩٧٩٥٣٠	٣٤٠٠٠٣٥٥	٢٠٢٥
١٠١٩٩٥٣	١٢٣١١٥٠	٤٩٦٥٠٧٧٥	٣٦٧١٥١٢٠	٢٠٣٠

المصدر: قام الباحث بجمع وتصنيف المعلومات في الجدول من المصدر (خالد نهار الرويس، 2011)

4- السياسات الزراعية الخارجية للمملكة العربية السعودية:

1.4 السياسات الزراعية التوسعية خارج المملكة:

ضمن خطط المملكة العربية السعودية ورؤيتها 2030 توسعت خلال السنوات العشر الماضية في مشروعاتها الزراعية خارج حدودها لتحقيق أمنها الغذائي وتوفير كميات المياه الشحيحة أصلاً، وتقليل نفقات الاستيراد.

حيث اشترت المملكة مساحات واسعة من الأرض في عدد من بلدان أفريقيا أو أمريكا اللاتينية أو حتى في الولايات المتحدة، بهدف إنتاج القمح والشعير والأرز والذرة وأعلاف الحيوانات. من خلال الخطوات التالية:

1.1.4 الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك)

شركة مساهمة سعودية مملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، تأسست في أبريل 2009، وبدأت أعمالها في 2012. يتركز نشاط الشركة في مجال الاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني في الدول التي تتمتع بمزايا نسبية، للمساهمة في توفير السلع الغذائية التي يتم الاستثمار في إنتاجها وتوريدها من الدول المستهدفة بالاستثمار.

350 https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS

351 خالد بن نهار الرويس، علي يوسف خليفة، **الامن الغذائي العربي السعودي**، مجلة العلوم الاقتصادية والزراعية والاجتماعية، العدد 2، جامعة المنصورة:2011، ص3-5، بتصرف الباحث

تمتلك «سالك» عدة شركات ومشاريع زراعية في أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية وغيرها، ولديها خطط توسعية لتلبية احتياجات السوق المحلية وفق رؤية السعودية 2030

من بين نشاطاتها الأخيرة استلمت **الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني** 60 ألف طن من القمح عالي الجودة القادم من أستراليا، في إطار التزام المملكة باستيراد 10% من واردات القمح من مستثمرين سعوديين بالخارج.

حجم الاستثمارات التي تقوم بها شركة سالك (سنة2021)[352]

تبلغ استثمارات سالك أحد عشر استثمارًا منها سبعة خارج المملكة وأربعة داخلها، فهي تتملك بالكامل كل من شركة كونتيننتال فارمز الأوكرانية، وشركة مريديان فارمز الأسترالية في حين تمتلك في شركة جي3 الكندية 75% وفي شركة منيرفا فودز البرازيلية 31% كما تمتلك 30% في شركة دعوات الهندية وفي شركة منيرفا فودز الأسترالية 35% وكذلك 13% في شركة همنغبيرد تكنولوجي البريطانية. أما الشركات المحلية فتمتلك (سالك) 16% من شركة المراعي و 20% من شركة نادك في حين تبلغ مليكتها في شركة الأسماك 40% كما تمتلك 50% من شركة الحبوب الوطنية.

مساهمة سالك في مجال الأمن الغذائي:

- توريد 355 ألف طن من القمح عبر ست شحنات ما يعادل 10% من استيراد المملكة للقمح.
- توريد 10 ألاف طن من اللحوم الحمراء.
- توريد 5 ألاف طن من الأرز.

2.1.4 تشجيع الاستثمار الزراعي في الخارج:

دعت المملكة مستثمري القطاع الخاص السعوديين الذين لهم أراض زراعية في الخارج إلى توريد 10% من الاحتياجات المحلية من القمح، وذلك في خضم تعثر حركة التوريد بسبب أزمة كورونا.

ولطالما شجعت السعودية المستثمرين من القطاع الخاص على ضخ الأموال في استثمارات زراعية في الخارج من أجل تعزيز الأمن الغذائي للبلاد، لكن ذلك لم تكن له نتائج ملموسة فيما يتعلق بواردات المؤسسة العامة للحبوب (الحكومية المكلفة بشراء واردات القمح) قبل الصفقة التي أبرمت في أبريل 2020، لشراء 355 ألف طن من القمح من مستثمري القطاع الخاص السعودي.

وتأتي الشحنة كجزء من صفقة لشراء 355 ألف طن من القمح الذي يزرعه السعوديون في الخارج، حيث تقوم الشركة التابعة لصندوق الاستثمارات العامة بشراء 10% من واردات القمح من المستثمرين السعوديين بالخارج.

2.4 الاستثمار الزراعي السعودي في السودان:

وترتكز معظم الاستثمارات السعودية في السودان على القطاع الزراعي، من أجل المساعدة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء بالتوازي مع المشاريع الاستثمارية التي تقوم بها بالقطاع في عدد من دول العالم.

ويحتل الاستثمار الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ذروة الاستثمارات والمشاريع الكبيرة التي تبنتها المملكة في السودان، ومن بينها المشاركة في مشروع مصنع سكر كنانة.

وتعد الاستثمارات السعودية بالسودان من أضخم الاستثمارات العربية وتحتل المرتبة الأولى، وتتركز هذه الاستثمارات في القطاع الزراعي، بحيث تعتبر أرض السودان من أخصب الأراضي في البلاد العربية الأفريقية بل الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بواقع 175 مليون فدان صالحة للزراعة. وتستثمر المملكة ما يقارب الـ 4 مليارات دولار سنة 2021، وتهدف إلى رفعها بحوالي 35 مليار دولار خلال رؤية المملكة 2030.

3.4 الاستثمارات الزراعية السعودية الخارجية الأخرى في إفريقيا:

جدول رقم 12 يوضح عدد مشاريع الاستثمارات الزراعية الخارجية للمملكة سنة2012.

مساحة المشاريع (ألف هكتار)	عدد المشاريع	الدولة
٩٥٨	١٦	كمبوديا
١١٩٠	٤٠٦	إثيوبيا
١٦٠٢	١٧	ليبيريا
٢٦٧٠	٤٠٥	موزمبيق
٧٩٣	١٣٢	نيجيريا

المصدر: البنك الدولي، 2012، تقارير منشورة

352 التقرير السنوي لوزارة البيئة والمياه والزراعة، المملكة العربية السعودية، 2021، ص170. https://www.mewa.gov.sa/ar/InformationCenter/DocsCenter/YearlyReport/Pages/default.aspx

4.4 نوع وحجم الاستثمارات الزراعية السعودية في الخارج سنة 2014:

مستوى الصفقات	الغايات المعلنة للمشاريع	الدول المضيفة
١٦ صفقة من بين هذه الصفقات تغطي مساحة ١,٧١٣,٣٥٧ هكتار خمس منها في اثيوبيا.	التصدير المباشر: للذرة، وفول الصويا، والعلف، والأرز، والروبيان، والموز، والاناناس، والخضار، والقمح، والدجاج.	إثيوبيا، السودان، السنغال، جنوب افريقيا، روسيا، الفلبين، الارجنتين، مصر، مالي، موريتانيا، نيجيريا، النيجر، باكستان، زامبيا

المصدر: مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورج تاون في قطر، مؤسسة قطر،2014، ص5.

5.4 استراتيجية الأمن الغذائي بين الإمارات والسعودية:[353]

تواجه منطقة الخليج نفس التحديات في الموارد المحدودة من الغذاء، ومن ضمن هذه التحديات الأمن الغذائي لذلك لابد من التعاون المشترك والعمل على توفير غذاء آمن ومستدام، وبأسعار مناسبة للجميع وفي الظروف كافة، من خلال النقاط التالية:

- دعم مشاريع الإنتاجية للثروة الزراعية والحيوانية والسمكية، والعمل على مشاريع مشتركة لتعزيز الأمن الغذائي المستقبلي للبلدين.
- تطوير وجلب أحدث تكنولوجيا المستقبل في ابتكار الحلول لتدعيم منظومة عمل مستدامة ومتكاملة، بما يعزز من مكانة البلدين في مؤشرات الأمن الغذائي العالمي.
- تطوير حلول فاعلة ومبتكرة، لرفع كفاءة وتنافسية الإنتاج من الأغذية، وتوفير قنوات الدعم للمعنيين في هذا القطاع، واستقطاب الاستثمارات اللازمة لإنشاء مشروعات تحقق الأمن الغذائي في البلدين، وتدعم النمو الاقتصادي بفاعلية.
- تشكيل إطارا شاملا لحوكمة مبادرات الأمن الغذائي المشترك والعمل على مختلف مبادرات إعداد الأجندة التنفيذية للبحث والتطوير، وأيضا وضع اللمسات الأخيرة على آلية تنفيذ الاستراتيجية المشتركة للأمن الغذائي.
- تدعيم التعاون مع الفاو، وهو ما تجلى في نهاية عام 2020، بعقد وزارة البيئة والمياه والزراعة السعودية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ورشة العمل الأولى لإطلاق مشروع «تعزيز البحث والتكنولوجيا والابتكار».
- تشجيع الاعتماد على الممارسات التكنولوجية المستدامة في الإنتاج، ودعم البحث والتطوير والابتكارات في مجالات الزراعة وصناعة الأغذية، ودعم كفاءة الناتج الإجمالي من خلال أجندة تنفيذية للأبحاث المشتركة بين البلدين للأمن الغذائي.

6.4 التعاون المصري السعودي لتعزيز الأمن الغذائي:

1.6.4 حجم التبادل التجاري:

وصل حجم التبادل التجاري إلى نحو 54 مليار ريال عام 2021، كأعلى قيمة له تاريخيًا، محققًا نموًا بنسبة 87% مقارنة بعام 2020، حيث بلغ حجم الصادرات السعودية للسوق المصري 38.6 مليار ريال والواردات المصرية للسوق السعودي 15.7 مليار ريال بنمو قياسي بلغت نسبته 60%، فيما يبلغ حجم الاستثمارات السعودية في مصر أكثر من 32 مليار دولار أمريكي، وذلك من خلال أكثر من 6800 شركة سعودية، أما الاستثمارات المصرية في السعودية فتبلغ 5 مليارات دولار من خلال أكثر من 802 شركة مصرية.

تبوأت مصر المرتبة الثانية في قائمة أكبر الدول التي تم إصدار رخص استثمارية لها بالمملكة عام 2020 بإجمالي 160 رخصة استثمارية، وجاءت في المركز الثاني من حيث المشروعات الجديدة بالمملكة، فقد بلغ عدد الصفقات الاستثمارية المبرمة خلال الربع الأول من 2022 حدود 11 صفقة استثمارية، فيما احتلت المملكة المرتبة الثانية من حيث الاستثمارات في مصر.

2.6.4 تقرير الاتفاقيات المصرية السعودية المتعلقة بالأمن الغذائي 2021:[354]

وعد الجانب المصري بموافاة الجانب السعودي بملف عن قطاع التمور في مصر وإسهامات الحكومة المصرية للنهوض بهذا القطاع، وكذلك الفرص الاستثمارية الواعدة عبر الطرق الدبلوماسية.

– انشاء مناطق لوجيستية مشتركة متخصصة في تخزين وتعبئة وتصنيع وتصدير التمور من كلا البلدين، وانشاء كيان مشترك لتسويق التمور للاستفادة من الاتفاقيات الدولية بكلا البلدين.

– التأكيد على التعاون وتسهيل حركة التصدير والتبادل التجاري بين البلدين لشحنات الفواكه والخضروات الطازجة على أن يقوم كل جانب بموافاة

353 محمد علي، https://al-ain.com/article/food-security-strategy-uae-and-saudi-arabia، 2021. بتصرف من الباحث.

354إسلام سعيد، اتفاقات مصرية سعودية لزيادة التعاون في 30 بندا أبرزها الصناعة وزيادة الصادرات، جريدة اليوم السابع،2021/06/14، https://www.youm7.com/5354195.

الجانب الآخر بالشحنات التي يتم رفضها في ميناء الوصول لاتخاذ الإجراءات التصحيحية حيال الشركات المخالفة.

– التأكيد على تفعيل دور ضباط اتصال من الجانبين وهما إدارة تقييم مخاطر الثروة الحيوانية، من الجانب السعودي، والإدارة المركزية للحجر الزراعي.

– تفعيل المنظومة الرقابية بين الجانبي ا للإشراف على جميع ارساليات الخضروات والفواكه الطازجة والمحاصيل الزراعية والبهارات المصدرة من جمهورية مصر العربية الى المملكة العربية السعودية..

– الدعوة للتعاون في الاستثمار في منشآت الاستزراع السمكي التي تعتمد على المياه البحرية والمياه الجوفية.

– الزيارات الدورية للاطلاع على الوضع الصحي والوبائي بالمزارع والمنشآت المصرية العاملة.

– التقيد بالمعايير المطلوبة لاعتماد مراكز التكافؤ الحيوي في جمهورية مصر العربية المتبقية حيث سبق وقامت الهيئة العامة للغذاء والدواء بزيارة جمهورية مصر العربية للوقوف على المراكز المصرية المدرجة في القائمة الخليجية.

5- الفجوة الغذائية ومعدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في المملكة العربية السعودية:

1.5 واقع الفجوة الغذائية في الوطن العربي:

تتأثر قيمة وكمية الفجوة من السلع الغذائية بالتطورات في إنتاج وأسعار وتجارة السلع الغذائية وفيما بين عامي 2019 – 2020 تأثرت التجارة الخارجية للسلع الغذائية في الوطن العربي بالإجراءات التجارية التي صاحبت تفشي فيروس كرونا 2019 م بما في ذلك تصاعد أسعار الأغذية العالمية. وعلى مستوى الوطن العربي أدت الزيادات التي شهدها إنتاج العديد من السلع الغذائية بين عامي 2019 و2020 وبطء حركة التجارة الدولية إلى تقليل حجم واردات الغذاء. وعلى الرغم من انخفاض حجم الواردات عامي 2019 و2020 م إلا أن قيمة فجوة السلع الرئيسية شهدت ارتفاعا طفيفاً من نحو (34.2) مليار دولارٍ إلى (35.3) مليار دولارٍ، ويعود ذلك بصفة رئيسية لارتفاع الأسعار الذي شهدته العديد من السلع الغذائية الرئيسة بسبب جائحة كورونا.

2.5 طريقة حساب الفجوة الغذائية:

تقدر الفجوة الغذائية عادة عن طريق الفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك الفعلي إن وجد وليس الاستهلاك الملائم (الاستهلاك وفقا لمنظمة الصحة العالمية، أو وفقا للاحتياجات الغذائية للجسم، وفقا لمتوسط نصيب الفرد على المستوى العالمي)، ففي بعض الأحيان يكون الاستهلاك الملائم من بعض السلع أقل من المتاح للاستهلاك أو الاستهلاك الفعلي وذلك في حالة وجود فقد أو إسراف في استهلاك هذه السلع، وفي حالات أخرى قد يكون هناك نقص في المتاح للاستهلاك أو الاستهلاك الفعلي كيفا وكما عن الاستهلاك الملائم.

3.5 التغير في مؤشر التغذية للمملكة العربية السعودية:

وفيما يلي مقارنة بين سنتي 2019-2020 بالنسبة للمملكة العربية السعودية فيما يخص مؤشر توفر الغذاء

مؤشر توفر الغذاء للمملكة العربية السعودية	٢٠١٩	٢٠٢٠	قيمة التغير
	٧٠,٧	٧٣	٢,٣

المصدر: حسبت من (الجامعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2020، ص21)

وفيما يلي مثال عن تطور انتاج واستهلاك والفجوة الغذائية ونسبة الاعتماد على الواردات من اللحوم الحمراء في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2016 – 2018)، (الكمية: بالألف طن) [355] في الجدول رقم 13

السنوات	الإنتاج المحلي	الاستهلاك المحلي	الفجوة الغذائية	ا لا حتيا جا ت ا لسنو ية	نسبة الاعتماد على الواردات
٢٠١٦	162.0	338.0	(176)	352.8	71.0
٢٠١٧	167.0	372.0	(205)	360.9	66.7
٢٠١٨	178.0	400.0	(222)	369.6	64.0

حيث تتمثل مخاطر الاعتماد على الواردات فيما يلي: عدم الاستقرار في أسعار الاستيراد تؤدي حتما إلى عدم الاستقرار في فاتورة الواردات الغذائية، واحتمال صعوبة تدبير الاحتياجات الاستهلاكية وتكوين المخزون الاستراتيجي نظرا لانخفاض المعروض العالمي من بعض السلع الغذائية، وتزداد حدة المشكلة في حالة الأزمات مثل الظروف الوبائية لجائحة كورونا المستجد وآثاره السلبية على الدول المستوردة الصافية للغذاء.

355 ممتاز ناجي محمد السباعي، وآخرون، **البعد الاقتصادي للأمن الغذائي للحوم الحمراء بالمملكة العربية السعودية**، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، المجلد21، العدد 02، ص91.بتصرف من الباحث.

4.5 بعض الإحصائيات المتعلقة بالمواد الغذائية من البنك الدولي[356]

جدول رقم 14 احصائيات البنك الدولي المتعلقة بالاستيراد والتصدير للمملكة سنوات 2018–2019–2020

المؤشر	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
واردات المواد الخام الزراعية (٪ من واردات السلع)	0,735120513	0,761273864	0,853366483
صادرات المواد الغذائية (٪ من صادرات السلع)	1,203930142	1,371812969	1,89739823
مؤشر إنتاج الغذاء (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦ = ١٠٠)	121,4300003	132,7799988	/
واردات المواد الخام الزراعية (٪ من واردات السلع)	0,735120513	0,761273864	0,853366483

مؤشر انتاج الغذاء: يغطي مؤشر إنتاج الغذاء المحاصيل الغذائية التي تعتبر صالحة للتناول والتي تحتوي على مغذيات. وتُستبعد القهوة والشاي لأنهما لا يحتويان على قيمة غذائية رغم صلاحيتهما للتناول.

5.5 استراتيجية الامن الغذائي للمملكة العربية السعودية:

تتضمن خمس أهداف رئيسية وهي

1- تحقيق نظام إنتاج غذائي محلي مستدام للسلع ذات الميز التفاضلية.
2- تحقيق تنوع واستقرار لمصادر الغذاء الخارجية.
3- ضمان الحصول على غذاء آمن ومغذ في المملكة.
4- تشجيع العادات الغذائية الصحية والمتوازنة.
5- بناء قدرات الجاهزية لمواجهة المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي، وتطوير نموذج عمل مؤسسي على المستوى الوطني.

وتضمنت الاستراتيجية أحد عشر برنامجا لتنفيذها وهي:

1) برنامج الإنتاج الزراعي المستدام.
2) برنامج صناعة الأغذية.
3) برنامج الحد من الفقد والهدر الغذائي.
4) برنامج تنفيذي للتغذية.
5) برنامج لشبكات الأمان الاجتماعي.
6) برنامج لسلامة الغذاء.
7) برنامج لنظام الإنذار المبكر.
8) برنامج إدارة حالة الطوارئ.
9) برنامج تنفيذي للمخزون الاستراتيجي من الغذاء.
10) برنامج تنفيذي للحوكمة.
11) برنامج تنفيذي لبناء القدرات.

وفيما يلي الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الدولية لسنة (2021): المتعلقة بقطاع الزراعة بالمملكة حسب تقرير الوزارة.

وقعت الوزارة عدداً من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجالات عمل الوزارة مع عدد من الدول عام 2021 م وهي:

1 – مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الثروة السمكية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية موريشيوس.

2 – البروتوكول الخاص بالتعديلات على مذكرة التفاهم في مجال إدارة المياه بين هذه الوزارة ووزارة الداخلية في جمهورية المجر، وتمت الكتابة للجانب المجري بقبول البروتوكول وفقاً للمادة (9) من هذه المذكرة واعتباره جزءاً ملحقاً في مذكرة التفاهم المشار إليها.

3 – مذكرة تفاهم بين المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في المملكة العربية السعودية وجامعة أوفا الحكومية لتقنية البترول في روسيا الاتحادية للتعاون في مجال تقنيات تحلية المياه وخطوط الأنابيب.

4 – مذكرة تفاهم بين المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تحلية المياه.

5 – تعديل النسخة النهائية الموقعة من مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في شأن إنشاء مكتب للعلاقات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

6 – توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة البيئة والمياه والزراعة وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

7 – البروتوكول الإقليمي الخاص بالتعاون الفني لاستعارة ونقل الخبراء والفنيين والأجهزة والمعدات والمواد في الحالات الطارئة.

356البنك الدولي، احصائيات الدول، المملكة العربية السعودية، https://data.albankaldawli.org/country/SA

الخاتمة:

رغم المجهودات الجبارة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية لتحقيق اكتفائها الذاتي من الغذاء، إلا أن ندرة المياه وسرعة انتشار الجفاف وكذلك الصعوبات المناخية الأخرى كقلة الأراضي الخصبة المستغلة، جعلت تحقيق الأمن الغذائي مرتبط إلى حد كبير بالاستيراد بدرجة كبيرة والاستثمار الزراعي السعودي خارج حدود المملكة رغم الصعوبات التي تواجهها في هذا المجال والتي من أهمها:

- نقص الخبرة السعودية في هذا المجال
- عدم الاستقرار السياسي في كثير من الدول التي تستثمر فيها المملكة
- نظرة المجتمع المحلي السلبية للمستثمرين الأجانب في قطاع الزراعة.

ورغم الأزمات التي يشهدها السوق العالمي مثل مخلفات أزمة فيروس كورونا وتداعيات الحرب على أوكرانيا إلا أن المملكة حققت اكتفاء غذائيا في كل من الألبان الطازجة، وبيض المائدة، والكوسا، والتين، والفاصولياء، والتمور، والباذنجان، والقرع، والخيار، والبطيخ.

ورغم كل هذه التحديات ساهمت المملكة العربية السعودية في دعم الشعوب المتضررة خلال الازمات الأخيرة التي شهدها العالم من خلال تدعيم الجهود العالمية لمواجهة هذه الجائحة بمبلغ 500 مليون دولار، إضافة إلى تقديمها 300 مليون دولار لمساعدة جهود الدول في التصدي للجائحة، فضلاً عن الجهود الإنسانية الكبيرة التي قدمتها للدول الأكثر احتياجاً لمواجهة الآثار السلبية للجائحة.

أهم المراجع والمصادر المعتمدة:

- استراتيجية الامن الغذائي والخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني بالمملكة العربية السعودية 2018 – 2020، وزارة البيئة والمياه والزراعة بالمملكة العربية السعودية.

الاقتصادية، جريد العرب الاقتصادية الدولية، تم النشر يوم 22جوان2022.وتم الاطلاع يوم 21جويلية2022. https://www.aleqt.com/2021/06/22/article_2118481.html

أمل عبد العزيز الهزاني، الأمن الغذائي السعودي والاستثمار في الخارج، مجلة الشرق الأوسط، العدد15561، 2021. https://aawsat.com/home/article/3064321

البنك الدولي، احصائيات الدول، المملكة العربية السعودية، https://data.albankaldawli.org/country/SA.

إسلام سعيد، اتفاقات مصرية سعودية لزيادة التعاون في 30 بندا أبرزها الصناعة وزيادة الصادرات، جريدة اليوم السابع،2021/06/14، https://www.youm7.com/5354195.

خالد بن نهار الرويس، علي يوسف خليفة، الامن الغذائي العربي السعودي، مجلة العلوم الاقتصادية والزراعية والاجتماعية، العدد 2، جامعة المنصورة:2011.

درويش مصطفى الشافعي، الامن البيئي والامن الغذائي من منظور اخر، مجلة الامن والحياة، العدد 366، الأردن: 2012.

رضا عبد الجبار الشمري، التحديات التي تواجه الامن الغذائي العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الثاني عش، العدد4، 2009.

ريهان محمد عطية، دراسة الامن الغذائي العربي (دراسة حالة: الامن الغذائي المصري للمنتجات الحيوانية والسمكية، كلية الزراعة سابا باشا، العدد 20، 2015.

صفاء صبح صبابحة، نسيم فارس برهم، التغير في الاستراتيجية المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 42، 2017.

الفاو، لجنة الامن الغذائي العالمي، احداث فارق في الامن الغذائي والتغذية، الدورة45، روما، إيطاليا:.2018.

الفاو، لجنة الامن الغذائي العالمي، لجنة الامن الغذائي العالمي واهداف التنمية المستدامة، الدورة44، روما، إيطاليا:.2017

المصدر جمعت من طرف الباحث بتصرف من الكتاب الإحصائي 2020م وزارة البيئة والمياه والزراعة بالمملكة العربية السعودية https://www.mewa.gov.sa/ar /

ممتاز ناجي محمد السباعي، وآخرون، البعد الاقتصادي للأمن الغذائي للحوم الحمراء بالمملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، المجلد21، العدد 02، ص91.بتصرف من الباحث.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير متابعة تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، الخرطوم، السودان:2018.

- Bickel, U., et al (eds.), Appetite for land- large-scale foreign investment in land, MISCEREOR, Aachen, Germany, 2010.
- Ahmed Saud Almuhanna, Economic Policies to Achieve Food Security in the kingdom of Saudi Arabia During the Period (1990- 2017) "wheat as a model", Journal of Economic,

Administrative and Legal Sciences, V3, issue13, KSA:2019.
- Action Aid UK, meals per gallon: the impact of industrial biofuels on people and global hunger.(2010) ,

البحث الخامس: تفعيل دور المهن الطبية والصحية لدعم الاستقلال الاقتصادي في الدول الإسلامية

رشد محمد سالم زيدان، طالبة ماجستير، جامعة صباح الدين زعيم

مشكلة البحث:

ان معظم الدول الاسلامية والتي تعرضت للاستعمار الغربي بهدف السيطرة على مواردها ومقدراتها وبعد ان نالت استقلالها السياسي واصبحت حرة في نظام حكمها لم تتمكن من تحقيق استقلال اقتصادي بالمعنى الكامل بما يجعلها مؤهلة للتحكم في قراراتها ضمن المفاهيم والقيم المجتمعية الخاصة بها. مما اورثها تشويها في البنية التنموية تسببت في عدم حصول التوازن المجتمعي. وان من اهم المجالات التي لاتزال التبعية واضحة ومسيطرة فيه هو القطاع الطبي والصحي لمعظم الدول الاسلامية. فالمناهج العلمية مستندة الى مثيلاتها في دول الغرب والصناعات العلاجية والدوائية محتكرة في الدول الاوربية وامريكا والاجهزة والمعدات تستورد من مصادر متعددة وحتى انظمة المعالجة وسير العمليات الجراحية مرتبط تماما بما يتم تنفيذه في تلك الدول، حتى لو تناقض مع الطبيعة الجغرافية للدول او التركيبة الجينية للمرضى مما اورث خللا ونقصا لابد من تداركه والمباشرة بإزالته بقدر الامكان. سيكون مهما ان تتعاون فئات المجتمع المختلفة لتغيير هذا الواقع. الجوانب التي يتم دراستها هي إمكانية انهاء التبعية في المجال الطبي والصحي والتي تؤدي بالنهاية الى الاستقلال الاقتصادي وتتمحور مشكلة البحث حول: (**الدور الذي يمكن ان يقوم به ذوي المهن الطبية والصحية في تحقيق الاستقلال الطبي والصحي بالدول الإسلامية**). سيتم اعتماد المباحث التالية:

المبحث الأول: – التعريف بالطب والمهن الطبية والصحية وتطور دورها المجتمعي باعتماد المنهج الوصفي والتاريخي.

المبحث الثاني: – اعتماد المنهج الاستقرائي لإظهار تأثير المهن الطبية والصحية في الاقتصاد وظاهرة تنامي الانفاق الصحي.

المبحث الثالث: – تبيان معاني الاستعمار والتبعية الاقتصادية ومفهوم الاستقلال الاقتصادي واهميته باعتماد المنهج الوصفي.

المبحث الرابع: – توفير مقترحات عملية تدعم توجه القطاع الطبي نحو الاستقلال بما يحقق فائدة مجتمعية.

اهمية البحث:

يأتي البحث في ظروف صحية متدهورة تمر بها معظم دول العالم بعد عامين من تفشي وباء كوفيد 19 وتواصل ظهور سلالات جديدة غير مشخصة من المرض وانتشار اوبئة أخرى لم يعهدها العالم من ذي قبل. وتكمن أهمية موضوع البحث في:

1- تحقيق ثلاثة من مقاصد الشريعة في حفظ النفس والعقل والنسل وهي جميعا ضمن أولويات ومهام القطاع الطبي والصحي وهو مسؤول عن الاهتمام بها ومتابعتها.

2- التركيز على قطاع الصحة والرعاية الطبية الحيوي والذي يتداخل مع حياة الانسان قبل خلقه وايجاده ويتابعه اثناء تكوينه ثم يتولى العناية به منذ لحظة ولادته وحتى وفاته. لذا فان البحوث والدراسات في هذا القطاع حيوية ومؤثرة في كل جوانب الحياة المجتمعية.

3- بيان دور ذوي المهن الطبية والصحية واللذين يشكلون اعدادا كبيرة في تحقيق استقلال طبي وصحي وتوفير اليات ومشاريع مبتكرة لتحقيق ذلك.

4- توضيح أهمية القطاع الطبي والصحي في الاقتصاد المجتمعي والتأثير المميز لهذا القطاع في الناتج القومي للدول وامكانية تغيير ميزان المدفوعات من خلال الدعم المحلي لهذا القطاع.

5- التوجه نحو مصادر تمويل جديدة داعمة للقطاع الطبي بدلا من اعتماده على سياسات التمويل في الأنظمة الحاكمة فهو رأسمالي أو اشتراكي او مختلط بحسب نظام الدولة لذا فان ابتكار وسائل جديدة لتمويله سوف تساهم حتما في خروجه من فلك التبعية وتدفع به نحو فضاء الاستقلال.

الدراسات السابقة:

توجد بعض الدراسات السابقة التي تطرقت الى موضوعي الاقتصاد والقطاع الطبي والصحي، ولكن لم يتم التطرق في هذه الدراسات الى دور ذوي المهن الصحية في دعم الاقتصاد الإسلامي وانصب معظم الاهتمام فيها الى بحث الجوانب الفقهية وكما موضح في الدراسات التالية:

1–دور الوقف في تحقيق الرعاية الصحية /مؤسسة زايد نموذج / رسالة ماجستير اقتصاد معاملات مالية / امنة بن عبد الله / جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي / الجزائر /2018.

تناولت الدراسة المساهمة الفاعلة للأوقاف الإسلامية في دعم الرعاية الصحية وكانت مؤسسة الشيخ زايد نموذجا للدراسة في انتشار المشاريع الخاصة بالرعاية الصحية ومدى الدعم المالي الممكن توفيره عن طريق الأوقاف. الدراسة ركزت على مصادر تمويل للمؤسسات الصحية ولم يتم التطرق الى العاملين في هذه المؤسسات ودورهم المجتمعي. ولكنها أفادت في توجيه الاهتمام الى مصادر تمويل ممكنة للمشاريع الصحية ضمن منظومة الأوقاف الإسلامية ودون اللجوء للقروض البنكية الخارجية.

2–احكام الوقف الصحي/ رسالة ماجستير في الفقه المقارن / الباحث يزيد بن حمد / جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية / / المملكة العربية

السعودية / 2015.

الدراسة تركزت بحكم تخصص الباحث في القضايا الفقهية الشرعية المتعلقة بالوقف الصحي واحكامه وأهدافه ومشروعيته والمصارف التي يمكن توجيه الأوقاف اليها وهو غني بالمعلومات الفقهية وجريء في طرح الأفكار والرؤى لتطوير القطاع الصحي. البحث كان مفيدا، ولكنه اقتصر على الأمور الفقهية والشرعية.

3-الرعاية الصحية للفرد في الفقه الإسلامي / أطروحة دكتوراه علوم إسلامية – قسم الشريعة / الباحث بن زيطة أحميده / جامعة الجزائر /2007. / جمهورية الجزائر

ركزت الدراسة على دور الفقه الإسلامي في المحافظة على صحة الانسان بالمفهومين الوقائي والعلاجي. وهدفت الرسالة الى إيضاح دور الإسلام في المحافظة على صحة الانسان ودحض الأفكار الغربية التي تود الغاء هذا الدور وتنسب الفضل فيه الى المجتمعات الغربية والنظم الحديثة.

4- العلاقة بين الحالة الصحية والانفاق الكلي على القطاع الصحي والنمو الاقتصادي في الأردن (1995 -2013) / بيان إبراهيم البلاس / رسالة ماجستير اقتصاد / جامعة اليرموك / الأردن / 2015.

The relationship between health status, total health expenditure and economic growth in Jordan (1995- 2013) -Al Balas, Bayan Ibrahim

البحث باللغة الإنكليزية وركز على التأثير الواضح للإنفاق الكلي على القطاع الصحي وعلاقة ذلك بمعدلات النمو في بلد الدراسة للفترة الزمنية المذكورة. ولكن لم يتم التطرق الى دور ذوي المهن الطبية والصحية ودورهم في الاقتصاد المجتمعي.

و**الخلاصة**: ان هذه البحوث تناولت موضوع البحث من احدى جوانبه وكانت مقتصرة على نطاق الباحث الفقهي او الاقتصادي ولم يتم الربط بين القطاع الصحي والطبي والدور المجتمعي لهذا القطاع وإمكانية المساهمة الفاعلة لمنتسبي هذا القطاع في عملية الاستقلال الاقتصادي. ان من المهم التركيز على موضوع البحث في الاستقلال الطبي والصحي في وقت لايزال العالم يعاني من تبعات وباء سابق ويعيش في ترقب من اوبئة قادمة مجهولة المصدر والتأثير وظهور بوادر ازمة اقتصادية عالمية وتغييرات جيوسياسية غيرت خارطة المبادلات التجارية وطرق الامداد العالمية. لقد أصبح من الواجب العقلي والشرعي البحث الجاد والمتواصل لتوفير الاحتياجات الطبية والصحية المحلية للدول الإسلامية والسعي نحو تشكيل منظومة طبية إسلامية يكمل بعضها بعضا. سيكون هذا البحث مهما لفتح آفاق بحثية للباحثين للتوسع في هذا الموضوع وتقديم مقترحات أخرى من مستويات اقتصادية إدارية ومجتمعية مهنية.

المبحث الأول: المهن الطبية والصحية ودورها المجتمعي

يقصد بذوي المهن الطبية خريجو كليات الطب وطب الاسنان والصيدلة اما ذوي المهن الصحية فهم خريجو كليات التمريض وكليات التقنيات الطبية والصحية والمعاهد الطبية الفنية واعداديات التمريض [357] . قد تتباين المؤهلات العلمية وسنوات الدراسة بحسب الأنظمة التعليمية في كل بلد، ولكنها تتشابه في طبيعة ونوع العمل.

نشوء المهن الطبية والصحية وتطورها في المجتمع

منذ بدء الخليقة وكما هي الحياة في تلك الازمان الغابرة كانت مهنة الطب بدائية وغير منضبطة وتخضع لتأثير المعتقدات والافكار المتنوعة لإنسان تلك العصور. وتقدمت مهنة الطب مع تقدم المجتمع البدائي نحو مجتمع الحضارات مثل بلاد ما بين النهرين، والحضارة الفرعونية، وحضارة الهند، والصين. وعند تفوق الحضارة الاغريقية واليونانية وسلوكها مسلك التجربة والتدوين ظهرت بوادر نهضة طبية نمت وترعرعت فيما بعد في ظل الحضارة العربية والاسلامية.[358] فقد وضع النبي محمد صلى الله عليه وسلم اساسا له بقوله: (تداووا عباد الله فان الله لم يضع داء الا وضع معه شفاء الا الهرم) رواه ابن ماجة واحمد وغيرهما عن ابن عباس رضي الله عنه. وفيه تمت الاشارة الصريحة الى التداوي واستعمال الاسباب والبحث عن المسببات واعمال المهارات للوصول الى الشفاء. وكان من تأثير هذا التوجيه ان تم اعتبار مهنة الطب من فروض الكفاية الواجب القيام بها للمتخصصين من اهلها فان لم يوجد المتخصصين أثم مجموع المسلمين لتقاعسهم عن تحقيق هذا الفرض. وهذه هي المرة الاولى في تاريخ البشرية التي تصبح العناية بالإنسان وصحته فرضا شرعيا واجب التنفيذ لا يحتمل التأجيل. فتسابق الاطباء والعلماء ولمعت نجوم في سماء الطب مثل ابن سينا وابن النفيس واصبحت مهنة الطب جزءا لا يتجزأ من منظومة الحكم الاسلامي فصار لكل خليفة طبيه الخاص وأصبح التسابق لبناء (البيمارستانات) أو المستشفيات من ابواب الطاعة ورضاء الخالق توقف له الاوقاف وترصد له الاموال ويشرف بمنصب ادارته اصحاب الثقة والامانة. ولم تكن مهمة هذه المؤسسات قاصرة على مداواة المرضى، بل كانت في نفس الوقت معاهد علمية ومدارس لتعليم الطب يتخرج منها المتطببون والجراحون[359] . كان للنهضة العلمية والطبية التي ظهرت في بلاد الاندلس بالغ الاثر في انتقال حصيلة فنون الطب وعلومه الى دول أوروبا والعالم اجمع حيث تميزت بالدقة والانضباط واعتماد التجربة العلمية والملاحظة المجردة ووضعت الضوابط لممارسة المهنة بكل صنوفها من اطباء وصيادلة ومصنعي ادوية وعارفين

357 قانون تدرج ذوي المهن الطبية والصحية العراقي / سنة التشريع 2000 رقم التشريع 6/ القوانين والتشريعات العراقية

358 مختصر تاريخ الطب العربي ج 1 / د. كمال السامرائي / دار النضال / 1990 / بغداد

359 تاريخ البيمارستانات في الاسلام / د. احمد عيسى / مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة / 2012

بالأعشاب ويرجع الفضل الاكبر لهذه الحقبة من التاريخ الاسلامي في تطور واتساع افاق مهنة الطب والعاملين بها وكان لحركة الترجمة نصيب كبير مما ساهم في انتقال العلوم والمعارف الطبية بين مختلف الشعوب والامم[360].

دور وواجبات المهن الطبية والصحية ازاء المجتمع

مع تطور الحياة وتعدد مناحيها وبروز نظام التخصصات ومع توجه العالم نحو وضع القواعد والضوابط لكل مهنة وتحديد الواجبات والمسئوليات لمن يتصدى لخدمة المجتمع وابنائه تنوعت اشكال وصنوف قواعد ممارسة مهنة الطب ودور ذوي المهن الطبية والصحية في المجتمع. وظهرت عدة انظمة وبروتوكولات تتحدث عما يجب وما لا يجب فعله وقننت السلوكيات والوظائف بحسب الجهة الواضعة لهذه الضوابط. فالأمم المتحدة عند سعيها لتثبيت الحقوق لبني الانسانية جميعا اهتمت بتثبيت حق الانسان في الصحة كنوع من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الاساسية ووفقا للعهد الدولي [361]اما منظمة الصحة العالمية فقد أكدت في دستورها على معايير المستوى الصحي المطلوب لكل انسان فاشترطت ان يكون التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه وضمان حصول كل شخص على رعاية صحية مقبولة وذات تكلفة ميسرة مع ضمان الجودة وفي الوقت المناسب [362].

وقد كان للدستور الاسلامي العالمي للأخلاقيات الطبية والصحية سبقا متميزا في تأطير هذه الحقوق والواجبات بالاطار الشرعي الاسلامي بما لا ينفك عن عقيدة المسلم الكلية في تكامل مناحي الحياة كافة الدنيوية والدينية وقد جعل هذا الواجب شاملا للفرد والمجتمع ومتضمنا بدءا للوقاية من الامراض ثم علاجها لا بل اضاف الاهتمام بالبيئة الطبيعية والمجتمعية كجزء من المهام الواجب مراعاتها .فقد تضمن الباب الرابع منه والمعنون (واجبات الطبيب تجاه المجتمع) في فقراته (44 , 45, 46, 47) تفصيلا لدور الطبيب واثره في المجتمع وربط هذا الدور بمرضاة الخالق جلا وعلا وتوجيه العاملين في هذا القطاع الى ضرورة مراعاة المصالح العليا للمرضى والاهتمام بمصلحة المجتمع الكلية . (على الطبيب ان يحرص على المحافظة على الموارد الصحية. البشرية منها والمادية وعلى استخدامها بالطريقة المثلى). اما الباب الخامس منه فقد تخصص في القضايا الاجتماعية وبالذات استثمار الموارد الصحية ووجه الى تفعيل كل الطاقات والامكانات من اجل اتخاذ القرارات الرشيدة في استخدام الموارد المتاحة لضمان تحقيق العدل والمساواة [363].

ان موضوع صحة الفرد والاهتمام بها اصبحت جزءا مهما من الحقوق القانونية التي كفلتها دساتير الدول وصارت بابا من ابواب البحوث العلمية لغرض توضيح مداها واهميتها [364].

المبحث الثاني: أثر الطب والمهن الطبية والصحية في الاقتصاد المجتمعي

ان مما لا شك فيه التأثير الواضح لكل المهن والوظائف وجميع النشاطات والاعمال في المردود الاقتصادي وحسابات الاقتصاد الكلي والناتج القومي للدول. ولكن تداخل عمل المهن الطبية والصحية مع حياة كل فرد في المجتمع منذ ولادته وحتى وفاته والاشراف والمتابعة لكل جزئية من جزئيات حياته سواء في التعليم او العمل او عند تكوين الاسرة يجعل هذه المهن اشد تأثيرا.

ان مهنة الطب هي من اكثر المهن تطورا ونموا وتعتبر من اكثر المهن جذبا وتأثيرا في المجتمع وهذا التداخل المستمر والمتواصل وما يترتب عليه من نفقات ومصروفات شخصية او عامة ووجود تكاليف ظاهرة في ميزانية الناتج القومي تستدعي التظافر المستمر للجهود في حال الرغبة لتوفير المصادر وتقليص الانفاق .لقد اصبح تعبير التدبير الحكيم والانفاق الرشيد متداولا في لوائح وزارات الصحة الحكومية وبروتوكولات العمل في المؤسسات الصحية الخاصة نظرا لتنامي الاستهلاك في موارد الخدمات الطبية والصحية سيما وان العالم بأجمعه عانى من ازمات وجوائح صحية . فمنذ الحرب العالمية الاولى وانتشار الانفلونزا الاسبانية وتسببها في الفتك بأعداد هائلة تراوحت بين 50 –100 مليون حالة وفاة واستمرار تعرض العالم لموجات من الاوبئة كالطاعون والتيفوئيد والكوليرا والحصبة ومن ثم الايدز والا يبولا وكان اخرها وباء الكوفيد 19 لذي لازالت اثاره وتداعياته على العالم باسره مما تسبب بتأثير واضح في اقتصاديات الدول والشعوب[365] ان كل العالم يبحث اليوم عن السبل الكفيلة بتوسيع الرعاية الصحية مع استمرار التراجع الحاصل في الموارد حتى في الدول الغنية ويتم توجيه العاملين في القطاع الطبي الى اتخاذ التدابير الاقتصادية الحكيمة من اجل تقديم الخدمة الصحية الممكنة للمرضى ومراعاة محدودية المصادر[366]ان الارتباط الواضح بين تقديم الرعاية الصحية من قبل ذوي المهن الطبية والصحية للمرضى والاوضاع الاقتصادية للمجتمع اصبحت في اولويات واضعي السياسات كون الصحة والمحافظة عليها امر مفروغ منه وان المجتمعات التي تعاني من الامراض وتبعاتها تعاني بالضرورة من اوضاع اقتصادية متردية .فالتكلفة الباهظة التي يضطر الفرد لدفعها بسبب الامراض هي جزء مهدور من مدخراته ومقتنياته في بعض الاحيان .وان بعض الاسر قد تعاني من الحاجة والعوز اذا تعرضت لطارئ طبي غير متوقع مما قد ينقلها من مستوى الكفاية الى مرحلة الفقر

360 تطور الطب في الاندلس منذ عهد خلافة بني امية وحتى نهاية عصر الموحدين / عطارد تقي عبود /كلية التربية للعلوم الانسانية / مجلة جامعة بابل / العلوم الانسانية / المجلد 21 العدد 3 / 2013

361 الامم المتحدة، سلسلة المعاهدات. موقع الامم المتحدة un.orgالالكتروني. (2022/6/20)

362 موقع منظمة الصحة العالمية .WHO.int (2022/6/20)

363 الدستور الاسلامي العالمي للأخلاقيات الطبية والصحية / منظمة الصحة العالمية / المكتب الاقليمي لشرق المتوسط / اللجنة الاقليمية لشرق المتوسط الدورة الثانية والخمسون ايلول 2005 /. https://APP.WHO.int) (2022/6/20)

364 الحق في الرعاية الصحية / رسالة ماجستير/كلية الحقوق / القانون العام / جامعة النهرين / العراق. بغداد / الباحث صفاء عباس كبة /2008

365 من الانفلونزا الاسبانية الى كوفيد 19: دروس من جائحة 1918 والحرب العالمية الاولى / سيدريك كوتر / مجلة الانساني / ايار , 12, 2020

366 مبادئ الاخلاقيات الطبية في المؤسسات الصحية العراقية / د. عبد السلام صالح سلطان/ منشورات وزارة الصحة العراقية 2017

لذا فان جميع الدول تأخذ بنظر الاعتبار وضع النفقات الطبية وتكاليف الرعاية الصحية وتأثيرها على الدخل العام عند وضع الميزانيات واجراء التقييمات للحسابات الاستراتيجية الشاملة للتنمية [367].

زيادة الانفاق الصحي وتوجه سوق الرعاية الصحية نحو القطاع الخاص

مع تصاعد وتيرة الانفاق في شتى مناحي الحياة شهد القطاع الصحي نموا متزايدا في حجم الانفاق وبصورة أسرع من باقي القطاعات الحياتية الاخرى وكان ذلك واضحا جدا حتى في بلدان ذات مدخولات منخفضة ومتوسطة [368].

ان هذه الزيادة في حجم الانفاق الصحي تباينت في مصادر هذا الانفاق وتنوعت بين الانفاق الحكومي المباشر لخدمات الرعاية الصحية الاولية والخدمات الطبية الضرورية وبين التمويل الذاتي للمؤسسات اعتمادا على الرسوم التي يتم استحصالها من المستفيدين. ومع ذلك فان الحاجة المتزايدة للخدمات الصحية وزيادة تكلفة الانفاق الصحي تقتضي زيادة مشاركة القطاع الصحي الخاص والاستثمارات في هذا المجال من قبل رؤوس الاموال دعما للتنمية المجتمعية. [369] ان هذه الزيادة في الانفاق الصحي لم تقتصر على دولة بعينها او اقليم بذاته، بل اصبحت احدى الظواهر المجتمعية الجديرة بالبحث والتقصي للوقوف على اسبابها ومعرفة كيفية الوصول الى توفير الموارد المطلوبة [370] ومن منطلق التأصيل العلمي لأي ظاهرة من الظواهر المجتمعية ولتنامي اهمية الاقتصاد في حياة الشعوب والتأثير المباشر على سياسات ونظم الدول بسبب الاوضاع الاقتصادية تمت دراسة ظاهرة الانفاق الصحي بشكل متسلسل ومتزايد وفي دول متعددة تباينت بين دول نامية ودول متقدمة. ان معظم هذه البحوث والدراسات رصدت وجود تداخل متزايد من القطاع الخاص في النظام الصحي المجتمعي. وقد اختلفت اسباب ذلك الى عوامل متعلقة بالبلد نفسه كانخفاض الانفاق العام او تخصيص موارد اقل للقطاع الطبي الحكومي من الميزانية العامة وذلك برجع الى تباين السياسات والاهداف التي تتبعها هذه الدول تجاه مواطنيها .وهناك اسباب اخرى تفردت بها بعض الدول ذات الاقتصاديات المتوسطة حول تحول القطاع الطبي الى عنوان للرفاهية ينشد فيه المواطن الحصول على خدمات متميزة بعيدا عن البيروقراطية الحكومية ومواعيد فحص وعلاج مؤجلة الى تواريخ بعيدة فتوجه سوق الخدمات الطبية الخاص وهو بطبيعة الحال يبحث عن المردود الاقتصادي المتزايد الى تنويع خدماته وتوفيرها بصورة اكثر ملائمة للاحتياجات والرغبات المجتمعية. [371]لذا فان بعض البحوث طالبت بإدراج موارد هذا السوق ومخرجاته ضمن عملية احتساب الناتج القومي بسبب الزيادة والنمو المطرد في هذا المجال. ونتيجة لذلك فان الخبرات الادارية والفنية والعلمية المتراكمة في هذا القطاع اصبحت لا تقل اهمية عن المتوفرة في القطاع العام مما يجعل امكانية الاستفادة منها مجدية في حال التحرك نحو مشروع او خطة عمل. ومن المساوئ لهذه الانفتاح ان تم التأثير بشكل او باخر على قرارات ذوي المهن الطبية والصحية عند اخذ القرار الطبي لاتباع بروتوكول علاجي معين او سلوك مسار خاص لإجراء العلاج. وقد تزايدت هذه التأثيرات الى الحد الذي استلزم وضع ضوابط وتعليمات وتوجيهات لمنع مثل هذه الممارسات الخاطئة وتفادي انتشارها [372] وقد اهتم بعض الباحثين بدراسة وتحليل الواقع الصحي في دول العالم الاسلامي وربط المعلومات الاحصائية بالتحليل للوصول الى العلاقة بين الدخل والخدمات الصحية والطبية لغرض تحديد السبل الكفيلة بتحسين هذا الواقع. [373]. وفيما يلي عدد من الجداول الإحصائية التي وردت في البحث المذكور والمقدم الى منظمة المؤتمر الإسلامي (جداول 1-2) ويمكن ملاحظة الزيادة الحاصلة في إنفاق دول منظمة التعاون الإسلامي على القطاع الصحي بين عامي 1990 و1998 وهي اخر إحصائية تمكنا من الوصول اليها حيث تضاءلت جهود التنسيق وتبادل المعلومات بين الدول الإسلامية ودخل البعض منها في متاهات الحروب والنزاعات المسلحة الامر الذي انعكس سلبا على الواقع الصحي وتراجع تقديم الخدمات الطبية فيها. ولكن مع ذلك استمرت الزيادة في الانفاق على القطاع الصحي في الدول المستقرة مثل السعودية حيث تجاوزت ميزانية وزارة الصحة للعام 2020 ما نسبته 7.82% من الميزانية العامة للدولة. (موقع وزارة الصحة السعودية (https:// www.moh.gov.sa.Budget

367 الاقتصاد الكلي والصحة: الاستثمار في الصحة من اجل التنمية الاقتصادية / تقرير اللجنة المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة

368 موقع منظمة الصحة العالمية / WHO.int/ 20 شباط 2019 /بيان صحفي / جنيف / who.int(2/7/ 2022.).

369 تمويل القطاع الصحي خيارات تمويل الرعاية الصحية في العراق د. علاء الدين العلوان. الصحة في العراق. الوضع الصحي الراهن والرؤى الجديدة /ط 2 WHO EMRO.emro.who.int/ (27/ 6/2022)

370 ظاهرة تزايد الانفاق الصحي في الجزائر، تطورها، اسبابها، ومتطلبات ترشيدها. الكاتب باركة محمد الزين. خلاصي عبد الاله / ASJP.cerist.dz/ 2017/12/10 (2022/6/29)

371 العلاقة بين الانفاق على الصحة والناتج المحلي الاجمالي في مصر / د. هاني محمد علي الدمرداش / مجلة التجارة والتمويل /العدد 2 يونيو 2017. /ekb.eg 29 (2022/6/https://caf.journals.ekb.eg)

372 الدستور الاسلامي العالمي للأخلاقيات الطبية والصحية / منظمة الصحة العالمية / المكتب الاقليمي لشرق المتوسط / اللجنة الاقليمية لشرق المتوسط الدورة الثانية والخمسون. ايلول 2005.https:/who.int. (2022/6/26

373 الصحة وقضايا الصحة العامة في البلدان الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي: العلاقة بين الدخل والصحة / انور هاقان قوناش / مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية / 2004 / sesric.org. https://www.sesric.org

جدول رقم 1 / النفقات الصحية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
المصدر: مستخرج من بيانات واردة في تقارير مختلفة صادرة عن منظمة الصحة العالمية

الانفاق الصحي للفرد (تعادل القوة الشرائية)	الانفاق الخاص على الصحة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	الانفاق العام على الصحة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	الانفاق العام على الصحة كنسبة من الانفاق الحكومي)	
١٩٩٠ – ٩٨	١٩٩٠– ٩٨	١٩٩٠ –٩٨	١٩٩٨	
٤٢,٥	٢,٢	١,٥	٦,٨	البلدان ذات المستوى المنخفض للتنمية البشرية
٢٧٦,١	١,٩	٢,٤	٧,٨	البلدان ذات المستوى المتوسط للتنمية البشرية
١٣٩٢,٤	١	١,٧	٧,٧	البلدان ذات المستوى المرتفع للتنمية البشرية

جدول رقم 2 / الانفاق العام على الصحة

المصدر: مستخرج من بيانات واردة في تقرير برنامج الأمم المتحدة حول التنمية البشرية .2001

المبحث الثالث: الاستعمار والتبعية الاقتصادية

لقد عانت معظم الدول الاسلامية ومنذ اواخر القرن الرابع عشر الميلادي من ويلات الاحتلال الاجنبي وتبعاته البغيضة التي مازالت تلقي بظلالها على كل زاوية من زوايا الحياة. وهي تشبه في ذلك معظم دول العالم التي تم احتلالها وجرت محاولات عدة لطمس هويتها وثقافتها باسم الاستعمار. ان اللفظ بذاته يحمل الكثير من الزيف والمخادعة. فالأصل القرآني للكلمة ورد في سورة هود الآية 61 (والى ثمود اخاهم صالحا. قال يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره

	الانفاق العام على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
	١٩٩٠	١٩٩٦ – ٩٨
منظمة المؤتمر الإسلامي		
البلدان ذات المستوى المنخفض للتنمية البشرية	١,٢	١,٢
البلدان ذات المستوى المتوسط للتنمية البشرية	١,٧	١,٧
البلدان ذات المستوى المرتفع للتنمية البشرية	٣,٦	٣,٨
كافة بلدان المنظمة	١,٧	١,٨
العالم		
البلدان ذات المستوى المنخفض للتنمية البشرية	غير متوفرة	١,٣
البلدان ذات المستوى المتوسط للتنمية البشرية	٢,١	٢,٣

البلدان ذات المستوى المرتفع للتنمية البشرية	٥,٢	٦,٢
افريقيا جنوب الصحراء	غير متوفرة	٢,٤
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٥,٢	٦,٢
كافة بلدان العالم	٤,٧	٥,٦

هو الذي انشاكم من الارض واستعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا اليه ان ربي قريب مجيب). وقد وردت تفاسير عدة للفظ القرآني (استعمركم) من قبل المفسرين سواء في الماضي او في التفاسير المعاصرة: ورد في تفسير ابن كثير (اي جعلكم فيها عمارا تعمرونها وتستغلونها) [374] وقال الطاهر بن عاشور (ومعنى الاعمار انهم جعلوا الارض عامرة بالبناء والغرس والزرع لان ذلك يعد تعمير للأرض حتى سمي الحرث عمارة لان المقصود منه عمر الارض) [2] اما الشيخ وهبة الزحيلي فقال (واستعمركم اي جعلكم عمارا تعمرونها ومنكم تستغلونها بالزراعة والصناعة والبناء والتعدين) [3]. والشيخ متولي شعراوي يقول (واستعمركم. وساعة ترى الالف والسين والتاء. فاعلم انها للطلب وهكذا يكون معنى كلمة استعمر هو طلب التعمير. ومن الخطأ تسمية البلاد التي تحتل بلاد اخرى :(دول الاستعمار) لأنهم كانوا يخربون. واستعمركم فيها اي طلب منكم عمارتها وهذا يتطلب امرين اثنين: ان يبقى الناس الامر الصالح على صلاحه او يزيدوه صلاحا) [4]. فهل تلاقت اي من هذه المعاني الربانية مع اهداف دول الاحتلال وهل فعلا سعت هذه الدول لإعمار اراضي واستثمار خيرات هذه البلاد واصلاح احوال اهلها؟ ان المآسي التي مرت بها الشعوب العربية والاسلامية من اسيا الى افريقيا وجزر المحيطات ولاتزال تمر بها وتدفع اثمانها ينفي كل النفي هذا المعنى فالاحتلال جاء ليمتص ثروات الشعوب وينقل خيراتها ومواردها الى بلاده فيعيد تصنيعها ثم يصدرها بأغلى الاثمان او ينشأ مصانع على اراضي هذه الدول ويستغل شعوبها بتشغيلهم في هذه المصانع بأبخس الاثمان ثم يقوم بنقل المنتجات الى بلاده ويحقق الارباح العالية من جراء ذلك .ان الاستنزاف المستمر للموارد والخيرات ومنذ ما يزيد على الستة قرون ترك بلاد المسلمين في عوز وفاقة في شتى مناحي الحياة . معظم هذه الدول تتوسل لتحصل على احتياجاتها الضرورية وتستدين وتقترض وبفوائد عالية قيدت وتقيد اجيالا من شعوبها لغرض توفير لقمة الخبز اليومية. فهل ما حصل كان بمحض صدفة افرزته الظروف اما كان بتخطيط ممنهج يسعى لإفقار هذه الشعوب واذلالها واشغالها بتوفير الحاجات الاساسية بدلا من السعي للتقدم والتطور؟ [5]

الاستقلال الاقتصادي واهميته للشعوب والمجتمعات:

كلمة الاستقلال حديثة الاستعمال في القواميس العربية اذ لم يكن معناها معروفا في المجتمع العربي ومن ثمة أدرجها علماء اللغة العربية وارباب المعاجم العربية في مصنفا تهم في الازمنة المتأخرة [375]. وفي التعريف الحديث تعني انفراد الدولة بإدارة شؤونها الداخلية والخارجية لا تخضع في ذلك لرقابة دولة اخرى او نفوذها [376]. اما كلمة اقتصادي فهي من جذر القصد ويقال للاعتدال والتوسط في اي شيء. والاقتصاد عند المعاصرين علم يدرس الظواهر الخاصة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك ويكشف عن القوانين التي تخضع لها ويعرض تبعا لذلك العوامل المؤثرة فيها من اجور واسعار واسواق، ونقد وتجارة داخلية وخارجية. ويردف عادة بالسياسي فيقال اقتصاد سياسي وذلك لتداخل سيرورته مع السياسة .يقال اقتصاديات البلدان العربية متضعضعة كاقتصاديات العالم الثالث [377]. ولو تم جمع الكلمتين في المصطلح الشائع (الاستقلال الاقتصادي)فيمكن ان يكون تعريفه بانه: المكمل للاستقلال السياسي اي قدرة البلد على التحكم واستغلال موارده وثرواته بما يخدم مصالح شعبه والتنمية المحلية فيه [378]. بعد انشاء الامم المتحدة في عام 1945 وسعيها في مجال انهاء الاستعمار وتثبيت ذلك في الفقرتين (1, 2) في ميثاقها والمتعلق ب (التسوية في الحقوق بن الشعوب وبان يكون لكل منها تقرير مصيرها) وباعتماد الجمعية العامة في عام 1960 (اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة) قرار الجمعية العامة 1514 (د- 15) تم منح الاستقلال لأكثر من ثمانين دولة واستمرت الجهود الرامية لمساعدة هذه الدول على تنظيم امورها واقامة انظمتها

374 [1] تفسير القران العظيم / الامام اسماعيل بن كثير / ج4 /ط2000 / دار ابن حزم / لبنان

[2] تفسير التحرير والتنوير / الامام محمد بن الطاهر بن عاشور / ج 12 / الدار التونسية /1984

[3] التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج / ا. د وهبة الزحيلي ج 12/ دار الفكر / 2009 / دمشق

[4] تفسير الشعراوي / خواطر محمد متولي الشعراوي / تفسير سورة هود / ج11 / اخبار اليوم

[5] الاستعمار الاوربي الحديث في افريقيا واسيا وجزر المحيطات / يحي بو عزيز / الجزائر / دار البصائر / ط 2009

375 ماذا يعني الاستقلال في زمن العولمة / محمد اديب السلاوي / / (2022/6/25)

376 سلسلة المعجم العربي المعاصر سلسلة 2 / قاموس الدولة والاقتصاد / هادي العلوي /دار الكنوز الادبية 1997 بيروت

377 معجم المصطلحات السياسية / عبد الوهاب علوب ط1/ 2011/ المركز القومي للترجمة / القاهرة)

378 موقع جامعة بير زيت / معنى الاستقلال الاقتصادي في المعاجم والانطولوجيا العربية ترجمة ومرادفات وتعريف ومصطلحات الانطولوجيا العربية)

المستقلة ولاتزال الامم المتحدة ومؤسساتها تمارس هذا الدور مع باقي الدول المستعمرة والى يومنا هذا[379] . ولكن وبالرغم من هذه الجهود وحصول العديد من الدول النامية على الاستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية فهي لاتزال بعيدة جدا عن مفاهيم الاستقلال الاقتصادي. فمعظمها لاتزال تعتمد وبشكل اساسي على الدول المتقدمة لتوفير احتياجات شعوبها الاساسية. لا يمكن اعتماد النجاح التنموي المحدود لهذه الدول مقياسا للتقدم الاقتصادي فان التحرك باتجاه استغلال موارد محددة فيها بشكل كبير وعدم استغلال باقي الموارد ادى الى اقتصاد مشوه وغير متوازن. ان استمرار هذه التبعية الاقتصادية يتحمله الطرفان. فالدول المتقدمة التي استغلت ثروات وموارد الدول النامية واخفت في معظم الاحيان الحقائق الخاصة بهذه الثروات لم تسع بصورة جادة الى تطوير وتنمية اقتصاد هذه الدول سيما انها كانت تابعة لها في النظام السياسي والاقتصادي لسنوات عديدة. اما الدول النامية فلم تبادر الى تقوية اقتصادها وايجاد منافذ للتنمية والاستثمار بما يمكنها من التخلص من الاستعمار واثاره ولهذا فقد كان من السهل السيطرة عليها والاستمرار بالتحكم في مواردها ونهب خيراتها[380]. ان مقولة المفكر الجزائري مالك بن نبي عن الاستعمار والتخلف بعد معركة تحرير الجزائر في القرن العشرين:(لتتخلصوا من الاستعمار عليكم اولا ان تتخلصوا من قابليتكم له) جديرة بالتفكر فيها وفهم معانيها[381]. وقد اوضح الباحث المصري الاستاذ (عادل حسين) في كتابه (الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية في جزئه الاول والذي تحدث عن فترة قصيرة في تاريخ الاقتصاد في مصر لا تتجاوز الخمس سنوات بين (1974 – 1979 قدم تفسيرا يكاد يكون نموذجا مكررا في معظم الدول العربية والاسلامية التي تحررت. وبسبب القواسم المشتركة بين هذه الدول في الماضي والحاضر. لقد كان واضحا تشريع الانظمة والقوانين الجائرة لحرمان الدول المستقلة حديثا من انشاء اقتصاد متطور وحرمانها من استثمار مواردها وتراكم ديونها ودخول صندوق النقد بحجة المساعدة وتوفير السيولة، ولكن في حقيقة الامر فان الوضع زاد سوءا ولأجل انتزاع الاستقلال الاقتصادي لابد من الثقة بالنفس والاعتماد على الذات وعدم الرضوخ للإملاءات الخارجية[382]

ان الاستقلال الاقتصادي لا يعني بالضرورة الاستغناء عن الاخرين وعدم الحاجة إليهم فالتبادل التجاري بين الدول هو قوام الحياة الاقتصادية العالمية. لا يمكن لأي دولة مهما اوتيت من قوة مالية واقتصادية ان تعيش بانعزال اقتصادي. ان مفهوم الاستقلال الاقتصادي يمكن تعريفه بإمكانية الدولة لتوفير الحاجات الاساسية من السلع والخدمات لأبناء الشعب من الانتاج المحلي دون الاضطرار الى اتباع نهج وسياسات قد لا تتوافق مع القيم والثوابت الخاصة بها، ولكنها تعتبر من الشروط والضوابط التي تشترطها الجهات المجهزة لهذه السلع والخدمات. ولقد اعتبر الاسلام ان تحقيق الاستقلال الاقتصادي هو شرط اساسي لتحقيق الاستقلالين السياسي والاجتماعي. وقد وجه ابنائه الى الضوابط الشرعية في اكتساب المال وتنميته واستثماره وانفاقه وقد كان التناسق المتوازن في تنويع الملكيات في الاسلام ووضع الضوابط والحدود لكل منها واسناد مهام اقتصادية للدولة وفرض نظام مراقبة وتفتيش للأسواق ومنع الغش والتلاعب والاحتكار وتحريم الربح الفاحش وايجاد موارد للضمان والتعاون المجتمعي كفيل بإحداث تقدم اقتصادي مستقل بعيدا عن كل تأثيرات خارجية.

لقد كان في توجيه نصوص شرعية للمسلمين تحث على الزراعة والصناعة والتجارة مفهوما واسعا لمعنى الاستقلال الاقتصادي. فالدولة التي يزرع ابناؤها ما يأكلون ويلبسون ما ينسجون تستطيع الوقوف طويلا على اقدامها دون الحاجة الى مساندة من مستعمر او محتل. ان التنويع المطلوب في توزيع المال واستثماراته يعكس بوضوح الفكر الاقتصادي الاسلامي الشامل. ان من الثوابت الفقهية الاسلامية ان (مالا يتم الواجب الا به فهو واجب) وما كان فرض كفاية إذا لم يقم به أحد اثم جميع المسلمين وصار بمرتبة فرض العين الواجب على كل منهم. فالزراعة والصناعة والتجارة ومهنة الطب والتعليم وكل المهن الاخرى إذا لم تجد من يقوم بها اثم الجميع لتقاعسهم عن واجبهم تجاهها. أقر الاسلام التمايز في كل منحى من نواحي الحياة.. في اكتساب المال وتنميته وانفاقه في ادارة شؤون الحياة، في توزيع المهام والمسئوليات، في تحقيق القوة والتمكن، وفي اعمار الارض والمحافظة عليها. وكان لابد ان يكون لهذا التمايز سمة واضحة في الاستقلال عن الاخر وعدم الرضوخ تحت وطأة الحاجة والضرورة الى ما يتعارض ونظامه السياسي والاقتصادي والفكري[383].

حاول العديد من الباحثين وضع الخطوط العريضة لخطوات الاستقلال الاقتصادي ويبقى لكل دولة اختيار ما يناسبها من مقترحات وافكار تتناسب واوضاعها وخصوصياتها. سيكون من البديهي ان يتصدر التعليم سلم الاولويات المطلوبة وهو بالضرورة سيؤدي الى توفير الخبرات لتشجيع صناعات اساسية واستراتيجية ومنها الصحة والطاقة. القطاع الزراعي هو القطاع الحيوي فلابد من توفير المنتجات الزراعية التي تحقق الامن الغذائي. تأهيل الكوادر العاملة في مختلف القطاعات بما يتناسب والثورة التكنولوجية والمعلوماتية الحاصلة في العالم اجمع[384].

379 الامم المتحدة وانهاء الاستعمار / un.org/ (2022/6/29)

380 دور التنويع الاقتصادي في الاستقلال الاقتصادي / مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية /حامد عبد الحسين الجبوري/ العدد 6801 / التاريخ 15-01 – 2018.

381 مالك بن نبي / قراءة في مفهومي التخلف والقابلية للاستعمار / arabi21 .com/ 25 يوليو 2020 (2022/6/29)

382 الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية 1974- 1979 / عادل حسين / مفهوم التبعية / الاستقلال

383 بناء المجتمع المسلم ونظمه / د. نبيل السّمالوطي /دار الشروق/ جدة / ط 3 / 1998 / الفصل الخامس / 12

384 الاستقلال الاقتصادي / مجلة الفلق الالكترونية – مازن المعولي (23 /2022/6)

مقترحات لتفعيل دور المهن الطبية والصحية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي:

خلال المباحث السابقة أمكن معرفة الثقل المجتمعي لذوي المهن الطبية والصحية سواء من حيث الاعداد الكبيرة لأصحاب هذه المهن او من حيث الطيف الواسع الذي يشغلونه او من حيث التفاعل اليومي المباشر والحيوي لكل منهم مع ابناء المجتمع مما يشكل ركيزة اساسية لإنجاح المقترحات. سيكون من المهم جدا السعي اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحرير القطاع الطبي من التبعية تفاديا لما قد يحصل من منع او التقليل لوصول المواد الطبية والصحية لأسباب ومبررات متعددة. ان التقلبات السريعة التي تجري على الساحة الدولية سواء ما كان منها متعلقا بأهداف سياسية او ظروف اقتصادية طارئة او تغييرات مناخية فرضت نتائجها على كل مفصل من مفاصل الحياة كالفيضانات والجفاف وظهور اوبئة جديدة تستدعي اعتبار الاستقلال الطبي من الضرورات الواجب تنفيذها من قبل الدول الاسلامية على الفور .ان ما حصل في بعض الدول الاسلامية والتي تمت مقاطعتها ومحاصرتها بموجب قرارات دولية جائرة لأهداف سياسية واهداف اقتصادية انعكست اثارها مباشرة على الشعوب الضعيفة والمغلوبة [385] .حيث تم منع الدواء والغذاء وكل مستلزمات الحياة من خلال حصار جائر تسبب في اعداد كبيرة من الوفيات بين الفئات الاضعف من المجتمع من نساء واطفال وكبار سن لابد ان يكون دافعا لكل الدول الاسلامية بضرورة تحقيق الاستقلال الطبي والاستقلال الاقتصادي بكل مناحيه للحفاظ على وجودها و حياة شعوبها وامنها واعتبار الامر من أولوياتها [386].

الضوابط والمرتكزات:

اولا: من المهم تشجيع تكوين دافع ذاتي وتمسك بالانتماء الوطني الاقتصادي بدلا من التبعية وإيجاد مشتركات لمصلحة مجتمعية من خلال تنفيذ البرامج والمشاريع الطبية والصحية واعتبار ذلك من الضرورات الشرعية الواجبة التنفيذ على الفور وليس على التراخي كونها من اساسيات الفهم العقدي للدين.

ثانيا: بسبب التباين بين الانظمة الحاكمة في الدول الاسلامية في سياساتها ونظمها في مفاصل الدولة ومؤسساتها الفاعلة فان المقترحات تعتمد بالدرجة الأولى على القطاع الطبي الخاص وتعتبره شريكا موثوقا بالإمكان التعامل معه للوصول الى تحقيق الاهداف سيما وان تحقيق المصلحة سيكون مهما بالنسبة للقطاع الخاص وسيكون من اولويات العمل دراسة جدوى لجميع الخطوات العملية والتأكد من فاعليتها ونجاحها بسبب الخبرة المتراكمة والمتطورة للقطاع الطبي والصحي فيه.

ثالثا: ان من المعلوم بالضرورة ان اشد واقوى مراحل التبعية الاقتصادية هو رهن ميزانية الدول الى قروض خارجية بشروط مجحفة وفوائد مرتفعة تضمن الحصول على اضعاف مبلغ القرض الاصلي بدعوى المساعدة في التنمية وتحقيق التمكين الاقتصادي ومساعدة الدولة على خفض الدين العام وما شابه من عروض مغرية في ظاهرها كالعسل، ولكن السم دس فيها. لذا فإننا نؤمن بان من اولويات الاستقلال الاقتصاد ي تخلص الدول من ارتهان ميزانياتها الى هذه القروض الربوية والظالمة والاتجاه نحو المؤسسات المالية الاسلامية بالمشاركة في برامج تمويلها الشرعية إذا لزم الامر ومرت الدولة في ضائقة مالية. سوف نركز في تقديمنا للحلول المقترحة على المؤسسات المالية الاسلامية كمصدر رئيسي للتمويل والدعم المالي [387] في تنفيذ برامج القطاع الطبي.

رابعا: الاستعانة بالقاعدة المجتمعية من المتطوعين لغرض خلق الارضية التنفيذية القادرة على احداث التغيير المطلوب. ان التواصل المستمر واليومي بين افراد الاطقم الطبية والصحية مع عموم فئات المجتمع سيكون داعما بشكل مؤثر. ان معظم الافكار والمعتقدات تستمد قوتها من اعداد مناصريها وقدرتهم على نقل الفكر الى واقع. ان الثورة التكنلوجية التي يعيشها العالم ووسائل التواصل وامكانية حشد المؤيدين بات من السهولة بمكان بحيث أصبح ممكنا مشاركة اعداد كبيرة من مناطق مختلفة في ابداء الراي او التعاطف مع القضايا المطروحة للنقاش او المواضيع التي تستجد في المجتمع.

الأهداف:

1- تحفيز الفكر الاستقلالي وتشجيع الابتعاد عن النمط التبعي في التفكير واتخاذ القرارات. فان الفكر والعقل هو منشأ التصرف وعند قناعة الانسان بفكرة ما فانه سيسعى الى تنفيذها وايجاد الوسائل والسبل الكفيلة بذلك.

2- ايجاد بنية تحتية طبية مستقلة قادرة على الاستجابة للاحتياجات المجتمعية واتخاذ القرارات بشأنها دون الاضطرار للاستجابة الى املاءات الاخرين المنطلقة من قيم ومفاهيم مغايرة.

3- نشوء كوادر طبية وصحية متطورة قادرة على الاستجابة للتحديات والكوارث الطبية وايجاد الحلول الملائمة والمتناسقة مع قيم ومفاهيم المجتمع.

4- العمل على ايجاد بيئة مناسبة للاستثمارات الطبية والتشجيع عليها بين الدول الاسلامية لضمان تحفيز الاقتصاد وايجاد فرص العمل للشباب العاطلين.

---

385 العقوبات الاقتصادية الدولية واثارها على حقوق الانسان. العراق وليبيا نموذجا / الباحثة زواغي نصيرة / دراسة ماجستير / جامعة اكلي محند ولحاج البويرة / كلية الحقوق والعلوم السياسية / قسم القانون العام / 2015.

386 تداعيات العقوبات الاقتصادية الدولية على حق الانسان في التنمية / حالة العراق نموذجا / الكاتب عبد القادر شاقوري / مجلة صوت القانون /.ASJP.asjp /cerist.dz (2022/ 6 /29).

387 التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي – د. عمر فيحان المرزوقي – مكتبة الرشد-2006

5- خلق قاعدة منتجات طبية (مواد صحية، امصال، لقاحات، ادوية) محلية قادرة على توفير الاكتفاء الذاتي ومتمكنة من تغطية الحاجة اوقات الازمات.

6- السعي نحو تأسيس سوق طبية اسلامية مشتركة تتولى التنسيق والتعاون فيما بينها لسد النقص الحاصل لدى البعض منها وتشجيع التكامل الطبي.

7- رفع الكفاءة الطبية العلمية للعاملين في القطاع الطبي والصحي وتزويدهم باخر مستجدات العلوم والمعارف الطبية وتشجيع البحوث والدراسات باللغات المحلية لضمان وصولها الى أكبر عدد من المستفيدين

8- ايجاد ابتكارات طبية وكشف منتجات دوائية جديدة تلبي الاحتياجات المطلوبة وتسعى الى تحديث الانظمة والوسائل المستخدمة.

9- السعي الجاد والحثيث لإنشاء المراكز البحثية المتطورة والخاصة بالعلوم الطبية والصحية مما له علاقة مباشرة بالأحكام الشرعية والتي اصبحت من ضروريات العصر.

10- اعادة الروابط بين المنظومة الصحية والمنظومة الخيرية الاسلامية ضمن مشاريع وقفية متخصصة تؤمن توفير دعم كافي ومتواصل للرعاية الصحية المجتمعية.

11- تشجيع المشاركة المجتمعية لتولي بعض المهام الطبية التطوعية والتي لا تحتاج الى مهارات عالية وتقليل الاعباء المادية والادارية على المجتمع نتيجة تنامي الفئات المحتاجة مع الزيادة المطردة في شح الموارد الخدمية والسلعية.

الوسائل والأدوات:

1- الاستعانة بمراكز التنمية البشرية المتوافرة في العديد من الدول الاسلامية والمراكز البحثية المنتشرة في الجامعات العلمية والمعاهد المختصة[388] لوضع بحوث وبرامج عملية مبسطة تعمق المفاهيم الاستقلالية وتشجع عليها.

2- تشجيع القطاع المالي الشرعي للدخول في استثمارات ومشاريع بنية تحتية صحية وفق المعايير والمواصفات الخاصة واعتماد منتجات شرعية لتامين الاستفادة المثلى من هذه الاستثمارات سيما وان الاستثمار من أولويات السوق المالي الإسلامي.[389]

3- دعم وتشجيع طلاب الدراسات الطبية والصحية واشراكهم في دورات فكرية لغرض زيادة وتحفيز الفكر الاستقلالي ونبذ التبعية في كل مفاصل الحياة وتشجيع المبادرات والانشطة الخاصة بتطوير المهارات الطبية.

4- تبادل المنافع في مجال تطوير الصناعات الطبية وتطويرها وذلك بإيجاد شراكات مع الدول التي تتمتع بثروات بشرية خصوصا فئات الشباب ولا تتوفر فيها المقومات المالية والعلمية مع الدول التي أحرزت نجاحا في مجال الصناعات الدوائية[390]

5- بالإمكان احداث توزيع جغرافي متوازن لإنتاج المواد والمستلزمات الصحية والطبية بما يمكن من انشاء قاعدة عريضة لهذه المنتجات وبحسب توفر المواد الأولية في كل بلد فيتم تقييم الصناعات بما يضمن اقل كلفة وأفضل جودة[391].

6- إذا تم تنفيذ الخطوات السابقة ستتوفر السلع والخدمات الطبية بما يضمن التكامل وليس التنافس بين الدول الاسلامية ويحقق مشروع تكاملي لسوق طبي اسلامي يضمن وصول المنتجات للمستفيدين ضمن ضوابط وقيم متشابهة مستقلة في الإطار الشرعي المقبول

7- ان العديد من الدول الاسلامية استثمرت كثيرا في ثروتها البشرية فتم ابتعاث الالوف المؤلفة الى الدول المتقدمة للوقوف على اخر التطورات والمستجدات الطبية. سيكون ضروريا انشاء شبكة للتواصل الطبي المعرفي بحسب الاقسام والتخصصات وسيتم توفير مبالغ هائلة من ميزانيات هذه الدول إذا تم الحصول على الشهادات والتخصصات داخليا. سيكون مفيدا اعتماد برامج الابتعاث العلمي بين المؤسسات التعليمية ذات العلاقة بما يساعد على توحيد الفكر والعلم

8- ان العلوم الطبية متجددة وتحتاج دوما الى تحديث منتجاتها وسلعها لذا فان وضع برامج تحفيزية ومسابقات تطويرية للأجهزة والمعدات الطبية من شأنها دفع عملية التطور خصوصا إذا تم تبني هذه الابتكارات من مؤسسات مالية شرعية وتمت رعايتها من المؤسسات التصنيعية ذات العلاقة بما يضمن توفيرها للدول بتكلفة اقل وتحقيق السبق العلمي.

9 – ان معظم شركات تصنيع الادوية والمصول واللقاحات هي شركات احتكارية تسعى الى تحقيق أكبر قدر ممكن من الارباح وتقوم بإخفاء المعلومات الخاصة بطرق واساليب التصنيع.[392] لذا سيكون مهما انشاء مراكز للبحوث والدراسات لغرض الوصول الى المعلومات المطلوبة ومن قبل باحثين محليين يتم التنسيق بينهم لتوفير الصيغ المطلوبة للتصنيع.

10- سوف يكون مهما التعاون بين الجهات الصحية والجهات الوقفية في الدول الاسلامية والتي تمثل جزءا مهما من عملية الدعم والرعاية الصحية

388 مراكز الأبحاث في الوطن العربي / د. نبيل عبد الرحمن / مجلة القافلة / أرامكو السعودية /2018

389 تحديات السوق المالي الإسلامي / د. جمال لعمارة. الأستاذة رايس حدة / جامعة محمد خيضر بسكرة /2006

390 واقع الصناعة الدوائية في البلدان العربية للفترة (2006 – 2015) / منصف بن خديجة / مجلة بحوث اقتصادية العدد 78 -79

391 الصناعة الدوائية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي: الإنتاج والاستهلاك والتجارة / منظمة التعاون الإسلامي / مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية – 29 / 9 / 2011

392 صناعة الادوية / صناعة الدواء -المعرفة https://www.marefa.org (2022/7/2)-m.marefa.org

كونها شاركت وبشكل فاعل خلال التاريخ الاسلامي في توفير متطلبات ومستلزمات العناية الصحية. بالإمكان الاستفادة من الجهات الوقفية لتشجيع ودعم العديد من البرامج والمشاريع التي تحقق الغايات والاهداف المنشودة.

وبالنظر الى التطور الحاصل في منتجات المالية الشرعية وكثرة التداول اليومي في سوق المال والاعمال لذا سيكون مهما الاستفادة من هذه المهارات والخبرات لإنجاح مشروع الاستقلال الطبي.

من المفيد جدا الاطلاع على تجارب دول مثل تركيا [393] وماليزيا واندونيسيا في هذا المجال حيث حققت انشطة صحية ومؤسسات متطورة ضمن شراكات تمويلية مع جهات خيرية وتطوعية [394].

11- الحث وتشجيع اجراء دراسات شرعية متعمقة لغرض الوصول الى الصيغة الافضل لتثبيت اتفاقيات الشمول الصحي للأفراد والمؤسسات ضمن الضوابط الشرعية واجتهادات الفقهاء. ان معظم الانظمة للتامين الصحي الحالية تتعارض واحكام الشريعة وتسببت في عزوف العديدين ممن هم في اشد الحاجة اليها من اصحاب الامراض المستعصية وكبار السن خشية ارتكاب محظورات شرعية. لذا سيكون مهما تولي احدى الجهات البحثية الاكاديمية الوصول الى منتج شرعي صحي يحقق الامان المطلوب الصحي لذوي الدخول المحدودة واللذين يشكلون الغالبية العظمى من المجتمع.

12- انشاء رابطة للمهن الطبية والصحية ضمن المؤسسات المعنية بشؤون العالم الاسلامي تتولى التنسيق بين اصحاب المهنة في مختلف البلاد الاسلامية وتتولى متابعة تنفيذ الاقتراحات السابقة وتسعى الى توفير قاعدة معلومات للعمليات الاستثمارية والتمويلية وجعلها متاحة للراغبين في التنفيذ وتقوم بإصدار نشرات ودوريات عن الاوضاع الطبية والصحية في دول العالم الاسلامي وتعلن عن التجارب والمشاريع الناجحة بهدف تكرارها واعادة انتاجها في اماكن ودول اخرى. ويمكن الاستفادة من جهود منظمة التعاون الإسلامي والحصول على دعم منها سيما وانه تقوم دوريا بإصدار تقارير منظمة حول الصحة والامراض، ولكنها تعمل على مستوى وزارات الصحة في الدول الإسلامية [395].

نتائج البحث:

وبعد فقد كانت المصادر لهذا البحث شبه معدومة ومحدودة كون القطاع الصحي العام لا يوفر البيانات والمعلومات للباحثين المستقلين. اما المؤسسات الصحية الخاصة فهي تضن بالمعلومات التي لديها منعا من تسربها للمنافسين وبغية الاستمرار في التفوق والريادة. لذا كان الاعتماد على المصادر المتاحة من المؤسسات الصحية الدولية عبر مواقعها الالكترونية المعتمدة.

يمكن اجمال النتائج لهذا البحث بما يلي:

- الاستقلال الاقتصادي مفهوم واسع وشامل لكل جوانب الحياة الإنسانية. وبرغم ان التعبير المستخدم للتعريف به لا يعدو ان يكون بضعة أحرف من مصفوفة اللغة العربية الثرية بمدلولاتها غير ان تغلغله وتشابكه واضح في كل تفاصيل الحياة المجتمعية وغاياتها ومفاهيمها.

- السعي لتحقيقه وتنفيذه يستدعي أولا السعي لتثبيت وتوضيح التمايز الفكري بين مفهوم الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الإسلامي والتطبيقات الحياتية لكل منهما. لا يمكن ان تبقى الدول الإسلامية في دوامة التصارع بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي ومحاولة إيجاد نظام يتوسط بينهما. ان الظروف العالمية تستدعي وقفة ثابتة وشجاعة من الدول الإسلامية وشعوبها لتحكيم التشريعات الإسلامية في الاقتصاد واعتمادها منهجا اوحدا للتعامل الاقتصادي لغرض تحرير الاقتصاد فكريا ومنهجيا قبل تحريره عمليا وسلوكيا.

- فئات المجتمع بأكمله لها أدوار مختلفة تستدعي التعاون والانجاز المتقن للوصول الى نظام اقتصادي مستقل قادر على توفير الاحتياجات المجتمعية ومستثمرا في البيئة الوطنية والمحلية ضمن خطة تنموية شاملة تسعى لتقليل البطالة والاستفادة من رؤوس الأموال المحلية والطاقات البشرية والأفكار المبدعة للشعوب.

- القطاع الطبي والصحي واحد من القطاعات المهمة والمؤثرة اقتصاديا والتي تملك الريادة المجتمعية لما يتمتع به افراد هذا القطاع من تواصل مباشر ومستمر مع مختلف شرائح المجتمع ضمن اليات ونشاطات حيوية تهم كل انسان بدءا من لحظة خلقه وحتى مماته لذا فهم قادرون على احداث تغيير اقتصادي ملموس حين يتم ادراجهم ضمن فعاليات ونشاطات تستهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

- لابد من الاعتماد على التمويل المحلي لغرض إنجاح مشاريع البنية التحتية الصحية وبالاعتماد على المؤسسات المالية الإسلامية لضمان عدم زيادة التكلفة بسبب الفوائد التي تترتب جراء القروض الدولية او من البنوك التقليدية. ان أي تخفيض في ميزانيات الانشاء والتجهيز تنعكس إيجابا على أسعار الخدمات الطبية المقدمة لاحقا وتشجع على التنافس بين المؤسسات الصحية مما يساهم بشكل مباشر في تحسين جودة الخدمات وتطويرها.

393 النظام الصحي والاغاثي في الدولة العثمانية / د. قيس اسعد شاكر حميدي /مجلة الجامعة العراقية / mabdaa.edu.iq. https://mabdaa.edu.iq / 2022/6/30 / 11 ص

394 الصحة وقضايا الصحة العامة في البلدان الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي: العلاقة بين الدخل والصحة / أنور هاقان قوناش / مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية / 2004 / sesric.org. https://www.sesric.org3

395 تقارير منظمة التعاون الإسلامي حول الصحة / 2011، 2013، 2015، 2017، 2019 / SESRIC – seric.org

- الاستقلال الطبي والصحي مهم لكل افراد المجتمع والسعي لتحقيقه يعتبر من الأولويات الواجب شرعا تحقيقها لما يتضمنه من علاقة مباشرة بحفظ النفس البشرية ودوام سلامتها فكما تسعى الدول لتحقيق الامن الغذائي فكذلك الامن الدوائي والطبي يعتبر من الضروريات المنقذة للحياة الواجب توفيرها محليا وعدم التهاون بها وتعريضها لتبعات التوفر السوقي والعرض الدولي والمحكوم بسياسات ونظم متضادة تتغير بحسب تغير مصالح دولها. لابد ان يكون هناك دروس مستفادة من جائحة كوفيد 19 والتي أشرت بوضوح الى مواقع الخلل في النظام الصحي لبعض الدول العربية والإسلامية حين أصيبت أنظمتها الصحية بالصدمة ولم تستطع توفير أسرة للمرضى او قناني الاوكسجين [396].

التوصيات:

- توجيه العناية والاهتمام الى تحويل موضوع الاستقلال الاقتصادي الى هاجس مجتمعي يتم توضيح مفاهيمه ووسائله ضمن برامج تعليمية تستهدف النشء الجديد بدءا من مراحل التعليم الأولية بأسلوب مبسط ومفهوم وتشجيع الحلقات الدراسية والدورات لمراحل الشباب وربط الموضوع بالمفهوم العقدي والوطني.

- التركيز على شرائح المجتمع المؤثرة والقادرة على التواصل والتفاعل المستمر وذوي المهن الطبية والصحية هم الفئة المستهدفة في هذا البحث ويمكن من خلالهم تكرار النشاطات والفعاليات لشرائح أخرى مجتمعية.

- ضرورة تواصل المؤسسات المالية الإسلامية مع الفئات المستهدفة بعقد لقاءات وحلقات نقاشية يتم من خلالها طرح الأفكار واستقبال المقترحات وتوحيد الجهود للوصول الى النتائج المرجوة ومواكبة الاحتياجات المجتمعية وابتكار وسائل تمويلية ضمن الأطر الشرعية قادرة على الإيفاء بالمتطلبات الطبية والصحية.

- حث الباحثين وتشجيعهم وتوفير بيئة تحفيزية لطرح أفكار إبداعية من خلال بحوث ودراسات في هذا المجال الحيوي والمهم وضرورة مشاركة الجهات الاكاديمية التعليمية في رفد المنظومة الطبية والمالية بتوجيهات عملية مساندة.

- تشجيع الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي على الاستفادة من تطبيقات الهندسة المالية الإسلامية لابتكار أدوات مالية وصيغ استثمارية وتمويلية تراعي خصوصية القطاع الطبي والصحي سيما وان معظم المنتجات المالية الحالية لاتزال غير منضبطة بالأطر الشرعية المالية. ان القطاع الصحي يواكب الانسان منذ لحظة وجوده ويشاركه في جميع مراحل حياته لذا فان الحاجة الى هكذا منتجات كبيرة ومتعددة الجوانب ولابد من توظيف المبتكرات المالية لخدمتها

مصادر ومراجع البحث:

- القرآن الكريم
- تفسير القرآن العظيم / الامام اسماعيل بن كثير ط 2000 / دار ابن حزم / لبنان / ج 4
- تفسير التحرير والتنوير /محمد الطاهر بن عاشور /الدار التونسية /1984 / ج 12
- التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج / ا.د. وهبة الزحيلي / دار الفكر / دمشق / ط. 10 / 2009 / ج 12
- تفسير الشعراوي / خواطر محمد متولي الشعراوي / تفسير سورة هود / ج 11 /اخبار اليوم
- الاخلاقيات الطبية في المؤسسات الصحية العراقية / د. عبد السلام صالح سلطان/ منشورات وزارة الصحة العراقية
- الاستعمار الاوربي الحديث في افريقيا واسيا وجزر المحيطات / يحيى بو عزيز / الجزائر / دار البصائر / ط 2009
- الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التبعية 1974- 1979 / عادل حسين / مفهوم التبعية / الاستقلال
- 9 التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي – د. عمر فيحان المرزوقي – مكتبة الرشد / 2006
- بناء المجتمع المسلم ونظمه / دراسة في علم الاجتماع الاسلامي / د. نبيل السّمالوطي /دار الشروق/ جدة /ط 3 / 1998 / الفصل الخامس
- تاريخ البيمارستانات في الاسلام / د. احمد عيسى / مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة / 2012

396 تقرير البنك الدولي / أحدث المستجدات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا –الافراط في الثقة. كيف تركت الانقسامات الاقتصادية والصحية منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا غير مهيأة لمواجهة جائحة كورونا / 7/ 10 / 2021. albankaldawali.org

- سلسلة المعجم العربي المعاصر سلسلة 2 / قاموس الدولة والاقتصاد / هادي العلوي /دار الكنوز الادبية 1997 بيروت
- مختصر تاريخ الطب العربي ج 1 / د. كمال السامرائي / دار النضال / 1990 / بغداد
- معجم المصطلحات السياسية / عبد الوهاب علوب ط1/ 2011/ المركز القومي للترجمة / القاهرة

البحوث والدراسات

- الحق في الرعاية الصحية رسالة ماجستير/ كلية الحقوق / القانون العام / جامعة النهرين/ العراق. بغداد / الباحث صفاء عباس كبة 2008/
- العقوبات الاقتصادية الدولية واثارها على حقوق الانسان. العراق وليبيا نموذجا / الباحثة زواغي نصيرة / دراسة ماجستير / جامعة اكلي محند ولحاج –البويرة / كلية الحقوق والعلوم السياسية / قسم القانون العام / 2015.

الاوراق البحثية

- تداعيات العقوبات الاقتصادية الدولية على حق الانسان في التنمية / حالة العراق نموذجا / الكاتب عبد القادر شاقوري / مجلة صوت القانون /. ASJP.asjp.cerist.dz 20 (/ 6/)2022
- دور التنويع الاقتصادي في الاستقلال الاقتصادي / مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية /حامد عبد الحسين الجبوري/ العدد 6801 التاريخ 15-01 – (2018 21 / 6/)2022
- مالك بن نبي/ قراءة في مفهومي التخلف والقابلية للاستعمار / arabi21 .com /25 يوليو 2020 23(/ 6 /2022
- الاستقلال الاقتصادي / مجلة الفلق الالكترونية – مازن المعولي / التاريخ / 2022/6/25
- **النظام الصحي والاغاثي في الدولة العثمانية /. د. قيس اسعد شاكر حميدي /مجلة الجامعة العراقية /** https:// .mabdaa.edu.iq mabdaa.edu.iq / (30 /2022/6)
- الصحة وقضايا الصحة العامة في البلدان الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي: العلاقة بين الدخل والصحة / انور هاقان قوناش مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية / 2004 / sesric.org. https://www.sesric.org 30(/6/)2022
- تطور الطب في الاندلس منذ عهد خلافة بني امية وحتى نهاية عصر الموحدين / عطارد تقي عبود /كلية التربية للعلوم الانسانية / مجلة جامعة بابل / العلوم الانسانية / المجلد 21 العدد 3 / 2013 22(/ 6 / 2022
- من الانفلونزا الاسبانية الى كوفيد 19: دروس من جائحة 1918 والحرب العالمية الاولى / سيدريك كوتر / مجلة الانساني المركز الاقليمي للإعلام اللجنة الدولية للصليب الاحمر. / ايار 12, 2020 /2/ قانون الحرب. ICRC .blogs icrc.org ا(26 / 6 /) 2022
- تمويل القطاع الصحي خيارات تمويل الرعاية الصحية في العراق د. علاء الدين العلوان. الصحة في العراق. الوضع الصحي الراهن والرؤى الجديدة. ط 2 / WHO EMRO.emro.who.int (27 /2022/6.)
- ظاهرة تزايد الانفاق الصحي في الجزائر، تطورها، اسبابها، ومتطلبات ترشيدها. الكاتب باركة محمد الزين. خلاصي عبد الاله / 2017/12/10 / ASJP.cerist.dz / (2022/6/29)
- العلاقة بين الانفاق على الصحة والناتج المحلي الاجمالي في مصر / د. هاني محمد علي الدمرداش / مجلة التجارة والتمويل /العدد 2 يونيو 2017/ ekb.eg /https://caf.journals.ekb.eg (2022/6/29)
- مراكز الأبحاث في الوطن العربي / د. نبيل عبد الرحمن / مجلة القافلة / أرامكو السعودية /2018
- تحديات السوق المالي الإسلامي / د. جمال لعمارة. الأستاذة رايس حدة / جامعة محمد خيضر بسكرة /2006
- واقع الصناعة الدوائية في البلدان العربية للفترة (2006 – 2015) / منصف بن خديجة / مجلة بحوث اقتصادية العدد 78 -79

- الصناعة الدوائية في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي: الإنتاج والاستهلاك والتجارة / منظمة التعاون الإسلامي / مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية – 29 / 9 / 2011

المواقع الالكترونية

- الامم المتحدة وانهاء الاستعمار / un.org(2022/6/29)
- (الامم المتحدة، سلسلة المعاهدات). موقع الامم المتحدة un.orgالالكتروني. (2022/6/20)
- موقع منظمة الصحة العالمية / WHO.int/ 20 شباط 2019 /بيان صحفي / جنيف (2/7 /2022)
- الدستور الاسلامي العالمي للأخلاقيات الطبية والصحية / منظمة الصحة العالمية / المكتب الاقليمي لشرق المتوسط / اللجنة الاقليمية لشرق المتوسط الدورة الثانية والخمسون. ايلول 26 (2022/6/2005.https:/who.int
- الاقتصاد الكلي والصحة: الاستثمار في الصحة من اجل التنمية الاقتصادية / تقرير اللجنة المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة قدمه الاستاذ جيفري داكس الى د. غروها لم بورتلاند المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية في 20/ ك 1 / 2001 / منظمة الصحة العالمية. المكتب الاقليمي لشرق المتوسط. App.who.int. (2022/6/26)
- **ماذا يعني الاستقلال في زمن العولمة / محمد اديب السلاوي /** الجمعة 5 اكتوبر 2018/ (28 /6/ 2022)
- موقع جامعة بير زيت / معنى الاستقلال الاقتصادي في المعاجم والانطولوجيا العربية ترجمة ومرادفات وتعريف ومصطلحات الانطولوجيا العربية).. birzet.edu / https://ontology.birzeit.edu. (2022/6/28)
- مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية / 2004 / https://www.sesric.org sesric.org. (2022/7/2)
- تقارير منظمة التعاون الإسلامي حول الصحة / 2011، 2013، 2015، 2017، 2019 seric.org – SESRIC / (2022/7/2)
- تقرير البنك الدولي / أحدث المستجدات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا –الافراط في الثقة. كيف تركت الانقسامات الاقتصادية والصحية منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا غير مهيأة لمواجهة جائحة كورونا / 7/ 10 / 2021. albankaldawali.org

المحور الثالث: دور مؤسسات الزكاة والوقف في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية بالدول الاسلامية

البحث الأول: دور المؤسسات المالية في تعزيز التنمية المستدامة (مؤسسة الزكاة نموذجاً)[397]

د. هشام عمر حمودي، ديوان الرقابة المالية الاتحادي /دائرة تدقيق المنطقة الاولى

منهجية البحث

المقدمة : لعل من ابرز ما تحققه المؤسسات المالية الزكوية هو الاستقلال الاقتصادي المنشود , فالإيرادات المتحققة هي ايرادات داخلية نتيجة تيارات مالية تجاوزت النصاب وتحققت معها شروط الخضوع الاخرى للتحاسب والمستفيد منها كذلك داخلي , فالدورة المالية متحققة بالكامل فضلاً ان هناك انواع اموال ظهرت الحاجة لها خصوصا بعد الحرب الروسية الاوكرانية وارتفاع اسعار المواد الغذائية وعلى راسها الحنطة فالزكاة العينية المتحققة من الزروع والثمار الان اهم من أخذها نقدا لحاجة الناس لها ولندرتها في بعض الصور .

اهداف البحث : يهدف البحث الى تسليط الضوء على الامور التالية :

1- اهمية المؤسسات المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي او اعاقته .

2- دور مؤسسات الزكاة المالية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي .

3- تطابق فلسفة التنمية المستدامة واهدافها مع عمل مؤسسات الزكاة واهدافها .

اهمية البحث : تنبع اهمية البحث من اهمية المحاور المبحوثة فالأزمات المتتالية هددت الاقتصاد وكذلك جعلت الاهداف العالمية للتنمية المستدامة في قلق من تطبيقها مما دفع الباحث الى طرح فكرة ان دور المؤسسات المالية وعلى راسها مؤسسات الزكاة هو في تعزيز التنمية المستدامة ومواجهة المشاكل المطروحة ولم اكن تقليدياً في طرح البحث من خلال التأصيل لكل مفردة فالجميع يعلم مكانة الزكاة بين المسلمين وتحاشيت الاسهاب كذلك في تناول الفقرات باستثناء الاهداف العالمية التي هي محور التطبيق للاستدامة .

مشكلة البحث : تكمن مشكلة البحث بما يلي :

ان ارتفاع حجم الفقر عالمياً وتنامي البطالة بشكل غير مسبوق خصوصاً بعد اجتياح وباء كورونا والحرب الروسية الاوكرانية كان لابد من التسارع في تطبيق التنمية المستدامة التي تحاول القضاء على الفقر بحلول عام 2030 وان عدم الاهتمام بمؤسسات الزكاة سيبدد من تلك المحاولات .

فرضية البحث : يبنى البحث على الفرضية التالية : (ان معالجة الفقر والبطالة والمشاكل المتولدة منهما وتحقيق الاستقلال الاقتصادي لأي دولة قائم على تفعيل مؤسسات الزكاة لديها ودعم الدولة والمجتمع لتلك المؤسسات) .

منهج البحث : يعتمد البحث في مناقشة فرضيته ومفرداته المنهج الوصفي من خلال القراءة المستفيضة للمصادر العربية المتاحة ومقالات الانترنيت فضلا عن المراجع الدينية التي تدعم اهداف البحث وفرضيته .

خطة البحث : انقسم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسة تناولت في داخلها كل ما يتعلق بمحاور العنوان ثم ابرز الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول: التنمية المستدامة

تحتاج الدول التي ترغب بتبني التنمية المستدامة الى اعادة النظر في مؤسساتها بصورة عامة , وان تعيد التفكير بنمط عمل تلك المؤسسات على مختلف مشاربها وان تمتلك مجموعة من المتطلبات لتحقيق وتعزيز التنمية المستدامة وهذه المتطلبات منها قانونية ومنها اقتصادية ومنها تقنية وغيرها وتحتاج كذلك الى خطوات يجب ان تُتخذ حتى تركب بمصاف الدول التي قطعت شوطاً وبدأت تقطف ثمار الاخضرار لديها حتى غدت لديها كل المصطلحات خضراء واصبحت قاب قوسين او ادنى من تحقيق جميع اهداف التنمية المستدامة من القضاء على الفقر والبطالة وتحقيق الامن الغذائي والضمان الاجتماعي والتامين الصحي وتبني التكنولوجيات النظيفة وغيرها من الاهداف ولغرض تسليط الضوء على هذا المبحث فقد تناولت الاتي

اولا : مفهوم التنمية المستدامة وبعدها التاريخي واسس الارتكاز :

عند دراسة البعد التاريخي للتنمية المستدامة فيجب العودة الى بدايات الاهتمام بالبيئة فهي امتداد لمحاربة تلوث البيئة مما يعني العودة الى القرن الثامن عشر والتاسع عشر اي مع ظهور الثورة الصناعية في اوروبا وما نجم عنها من تلوث وتسريب للمواد الكيميائية السامة مما ساهم في زيادة الوعي البيئي للمواطنين ودفعهم الى المطالبة والضغط على الحكومات والمنظمات والشركات باتخاذ التدابير الكفيلة للحد من التلوث , وهكذا توالت الاهتمامات وصدرت عشرات القوانين المختلفة الهادفة لحماية البيئة من التلوث وفي عام 1987 ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية حيث عرفت بانها « تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم »[398] ثم توالت الاعوام وتوالت كذلك الرؤى الخاصة بالتنمية المستدامة وكل جهة تُعطي مفهوماً يتناسب مع رؤيته لهذا المصطلح وقد يكون مفهوم البنك الدولي هو

397 البحث يدخل ضمن محورين من محاور المؤتمر وهما المحور الرابع (دور المؤسسات المالية في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية بالدول الاسلامية) والمحور الخامس(دور مؤسسات الزكاة والوقف والجمعيات الخيرية في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية بالدول الاسلامية)

398 (سليماني , حاجي, 2019 : 93)

اقرب لفكرة البحث خصوصاً عندما يكون الكلام حول المؤسسات المالية اذ افرد البنك الدولي مفهوماً ذكر فيه انها عملية متعددة الابعاد وتتكون من خمسة مكونات وهي كالاتي : [399]

1- راس المال النقدي : والذي يتمثل بالإدارة المالية السليمة والتخطيط الاقتصادي الملائم .
2- راس المال المادي : والمتمثل بالبنية التحتية والاصول الثابتة كالطرق والموانئ ومحطات التوليد .
3- راس المال البشري : والذي يتضمن صحة جيدة ومستويات تعليم مقبولة وتكوين كفوء للأفراد .
4- راس المال الاجتماعي : ويقصد به المهارات وقدرات الافراد وكذا المؤسسات.
5- راس المال الطبيعي : ويتمثل في قاعدة الموارد والخدمات الطبيعية كجودة الهواء وجمال المناظر .

ويرى (محمد) ان الاسس الثلاثة التي ارتكز عليها مفهوم التنمية المستدامة كانت كالاتي : [400]

1- التنمية الاجتماعية : اشباع حاجة الناس على حد سواء مثل الرعاية الصحية والسكن المناسب والغذاء والتعليم والمشاركة الشعبية .
2- الحماية البيئية : عدم استنزاف الموارد البيئية والحد من تلوث الماء والهواء والتربة .
3- التنمية الاقتصادية : الناس يستحقون افضل مستوى معاشي على نحو مستدام دون اسراف والاستفادة القصوى من الناتج المتوفر .

واخيرا ينطبق راي الباحث مع كثير من الباحثين الذين يروا ان التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحالي ولا تمس بحاجات الجيل القادم ويتم ذلك من خلال تظافر عدة عوامل ضمن منظومة ثقافة مجتمع متكامل جزء منها على الافراد والجزء الاكبر على المؤسسات المختلفة وعلى راسها المؤسسات المالية .

ثانياً : اخلاقيات التنمية المستدامة ومبادئها :

يجب ان يحكم عمل التنمية المستدامة مجموعة من الاخلاقيات اتضحت من خلال المفهوم الموضوع من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية , فالبيئة وعدم انتهاكها تمثل جانب اخلاقي والتفكير بالأجيال القادمة يمثل جانباً اخر ويمكن افراد الجوانب الاخلاقية بالتالي بحسب رؤية الباحث :

- ✓ النظرة المستقبلية (حقوق الاجيال القادمة) جانب اخلاقي
- ✓ العدالة الاجتماعية (تحسين فرص الاجيال القادمة) جانب اخلاقي
- ✓ ترسيخ المسؤولية الاجتماعية بين الجميع (المشاركة) جانب اخلاقي

اما المبادئ التي ممكن ان ترتبط بالتنمية المستدامة فهي كالاتي : [401]

1- التناغم بين التنمية والجانب الأيكولوجي .
2- التوجه المستقبلي من خلال الحفاظ على افق اخلاقي تلتزم به التنمية كعملية جارية .
3- المسؤولية الاجتماعية والعمل الجماعي والعمل على تقوية دوافع العون المتبادل والتعاون .
4- الطموح حيث ان الاجيال الحالية والقادمة بحاجة ماسة للتوصل لنوعية جيدة من الحياة .
5- المقدرة على التكيف والتأقلم من خلال اعادة التفكير والتخطيط في المشكلات الموجودة من جديد والتحديد الدقيق لعوامل عدم التأكد او المخاطر الحالية والمتوقعة .

ثالثاً : ثقافة التنمية المستدامة في صناعة الاهداف :

ان المتبني لتحقيق التنمية المستدامة يسعى الى تحقيق جملة من الاهداف وهذه الاهداف قد تكون محلية تتوافق مع الاهداف العالمية , فالبعض وضع شيء اسمه توطين الاهداف اي تحويلها من العالمية الى الوطنية وعموم الاهداف يجب ان تتناول بعض الجوانب التي تركز على نشر الثقافة المستدامة وهي كالاتي : [402]

1- تطبيق الاهداف سيحقق حياة افضل للسكان .
2- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة .
3- من اولويات التنمية المستدامة احترام البيئة الطبيعية .
4- يجب تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد .
5- ربط التكنلوجيا الحديثة بأهداف المجتمع .
6- احداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات واولويات المجتمع .
7- تحقيق نمو اقتصادي تقني .

399 (نبيل , منير , 2020 : 177)
400 (محمد , 2022 : 7)
401 (فاطنة , 2020 : 100)
402 (ابتسام , شريف بتصرف ,2020: 136)

رابعاً : الاهداف العالمية للتنمية المستدامة :

تم تبني اهداف التنمية المستدامة من قبل جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة مما يعني ان التنمية المستدامة يجب ان تنطبق على جميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء , في عام 2015 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة عمل تحت عنوان (تحويل عالمنا) تتكون من 17 هدفاً وهي بمثابة خطة عمل للجميع وكالاتي: [403]

1- القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان: داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها ان يُقضى على الفقر بحلول 2030 وان يتمتع جميع الفقراء بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية .

2- القضاء التام على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها انه ينبغي بحلول 2030 انهاء الجوع وانهاء جميع اشكال سوء التغذية والتركيز على مضاعفة الانتاجية الزراعية لأنها الحل الوحيد .

3- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها خفض النسب العالمية للوفيات[404] بمختلف الاعمار ووضع نهاية للأوبئة كالإيدز والسل والملاريا وضمان حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية .

4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها انه يتمتع الجميع بالتعليم .

5- المساواة بين الجنسين : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها ان يتم القضاء على جميع اشكال العنف ضد النساء ومنحهم فرصة اسوة بالرجال . [405]

6- ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها ان يحصل الجميع وبشكل منصف على مياه الشرب الصالحة وان يحصل الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية .

7- ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة وبتكلفة ميسورة : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها ان الجميع يتحصل على الطاقة وان يكون تعاون دولي من اجل تعزيز تكنلوجيا الطاقة النظيفة وتوسيع البنى التحتية .

8- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع وتوفير العمل اللائق للجميع : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والانتاج والسعي الى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي ووضع استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب والقضاء على البطالة

9- اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار: داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات وزيادة فرص حصول المشاريع الصغيرة على الخدمات المالية .

10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها اعتماد سياسات مالية وسياسات الاجور والحماية الاجتماعية وتحقيق قدر اكبر من المساواة مع تعزيز الاندماج الاجتماعي .

11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وامنة وقادرة على الصمود : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها اضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات اساسية وتوسيع المساحات الخضراء .

12- ضمان وجود انماط استهلاك وانتاج مستدام : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها تحقيق الادارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية والحد من انتاج النفايات من خلال اعادة التدوير .

13- اتخاذ اجراءات عاجلة لمكافحة تغيير المناخ واثاره من خلال تنظيم الانبعاثات وتعزيز التطورات في مجال الطاقة المتجددة : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الاخطار المرتبطة بالمناخ وتحسين التعليم الخاص بتخفيف مخاطر المناخ .

14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها منع التلوث البحري وتنظيم الصيد وانهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني .

15- حماية النظم الايكولوجية البرية وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ومكافحة التصحر : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها توفير النباتات في النظام الغذائي وتعزيز البحوث العلمية التي تخدم هذا المجال .

16- تشجيع اقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من اجل تحقيق التنمية المستدامة وتوفير امكانية الوصول الى العدالة للجميع مع بناء

403 (حمودي , 2021 , 9-12)

404 يرى الباحث ان هذا الامر ليس بمقدور احد ولكن من باب الاخذ بالأسباب والتوكل على رب الارباب (ﷻ) .

405 يرى الباحث ان ظهور هذا الهدف كان على خلفية المجتمعات الغربية وتعاملها السيء مع المرأة على عكس المجتمعات الاسلامية التي تلتزم بالتعليمات الربانية فالمرأة هي ام وجدة واخت وعمة وخالة وزوجة وبنت وكل التفاصيل التي قد لا نقبل بمساواتنا معها بل بتقديمهم على انفسنا في كثير من الامور ولعل ذكر هذا الهدف ضمن الاهداف وخصوصا ان مؤسسة الزكاة لا تقبل بتوزيع زكاة الشخص المعين على اصوله وفروعه وكذلك تخصم هذه النفقات من وعاء الزكاة باعتبارها نفقات واجبة الخصم .

مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة لعل من ابرزها تعزيز سيادة القانون والحد من الفساد والرشوة وغسيل الاموال .

17- احياء الشراكة العالمية من اجل التنمية المستدامة : داخل هذا الهدف هناك مقاصد عديدة منها تتعلق بأمور مالية كقيام البلدان المتقدمة بالمساعدة الانمائية الرسمية ومساعدة البلدان النامية ومنها تتعلق بأمور تكنلوجية واخرى بأمور لبناء القدرات والتجارة وغيرها من الامور الداعمة لأحياء الشركة العالمية .

لتحقيق الاهداف اعلاه يجب العمل على جميع الجبهات (الحكومات والمؤسسات الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني والاشخاص) لتحقيقها .

خامساً : المتطلبات العامة لتحقيق التنمية المستدامة :

يمكن حصر المتطلبات العامة التي يجب على الدول ان تتبناها اذا ارادت ان تحقق التنمية المستدامة لديها وهي كالاتي :[406]

1- القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية وذلك بحصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يتوفر من موارد مستقبلية .

2- التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة واولوياتها وذلك لترشيد الاستهلاك .

3- العمل على تلبية متطلبات الحفاظ على البيئة وحمايتها .

4- بناء تنمية اقتصادية رشيدة بتبني برامج اقتصادية مبينة على المعرفة .

5- العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم وتشجيع الابتكار .

سادساً : مبادئ تطبيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي :

لعله من المناسب وقبل الدخول الى المؤسسات المالية الاسلامية تناول الرؤية الاسلامية الموافقة للتنمية المستدامة وما هي ابرز المبادئ الحاكمة بذلك اذ هناك محاور ركز عليها الاقتصاد الاسلامي وهي من صلب عمل التنمية المستدامة وضمن تحقيق اهدافها العالمية ويمكن ادراج تلك المبادئ وكما يلي : [407]

1- **الاهتمام بالإنسان** : لما كان الانسان هو اساس التنمية المستدامة وهو غايتها والقائم بها وهو اهم عنصر من عناصر البيئة بل ان البيئة نفسها مسخره لخدمته وان من اهم مجالات المحافظة على الانسان هي (حفظ النفس , توفير الامن الغذائي والكسائي , تحقيق الامن النفسي , المحافظة على سلامه عقله , الحث على العمل وكسب القوت , والحث على طلب العلم والاخذ به)

2- **المحافظة على المال بتحري الحلال وتجنب الحرام** : اكل المال الحرام معصية والمعصية تنعكس على مختلف المعاملات الاقتصادية والتجارية سواء بين الافراد او الجمعات وهناك مجموعة من المحرمات التي حرمتها الشريعة الاسلامية في المعاملات المالية ومنها (تحريم الربا , تحريم الاحتكار , تحريم الاتجار في القروض , تحريم بيع ما لا يمتلكه الفرد , تحريم بيع الغرر , تحريم الاتجار في المحرمات) .

3- **الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والحفاظ عليها** : المحافظة على الموارد باعتبارها نعمة من الله (ﷻ) على خلقه فواجبهم ان يقوموا بشكرها ومن شكرها المحافظة عليها من التلف والخراب او التلوث او اي صور اخرى

4- **استغلال الموارد وفق اسس العدل والمساواة** : كل الاموال والموارد امانة عند الناس لاستعمالها في حدود المقاصد الربانية وحق الانتفاع بالموارد البيئية كالماء والنار والكلأ فضلا عن الموارد الطبيعية الاخرى فالمالك هو رب العزة (ﷻ) والمستخلف يجب ان يعمل وفق مراد المالك .

خلال ما سبق يتضح ان بناء تنمية اقتصادية لا يكون الا من خلال برامج اقتصادية , والبرامج لا تتم الا بوجود مؤسسات تدعم قيام وتطبيق تلك البرامج وابرز تلك المؤسسات هي المؤسسات المالية .

المبحث الثاني : المؤسسات المالية

تعد المؤسسات المالية العنصر الاكثر خطورة في ميدان العمل ضمن اي دولة على وجه الارض , فتلك المؤسسات هي من يدير الاموال وهي من يدبر الاموال كذلك فالمال عصب الحياة لأي اقتصاد في العالم ورب العزة (ﷻ)حذر الامة من مغبة التعامل السيئ مع الاموال وعندما ترى اقتصاديات دول تنهار فإنها لم تلتزم بالتعاليم الربانية فالجميع وخصوصاً من يمتلك الاموال يجب ان يدرك انه مستخلف على ذلك المال وليس المالك النهائي فالعمل يكون وفق مراد المالك وهذا الحال ينسحب كذلك على عمل المؤسسات المالية فيجب ان تحاط ببرواز عريض يمثل حدود العمل تحصيلاً وادارةً وتوزيعاً ثم الحرية التامة داخل ذلك الاطار العام وعند الخروج من ذلك الاطار يجب ان تتحمل تلك العواقب حكومةً وافراداً , ولغرض تسليط الضوء على ذلك فقد تناولت الاتي :

406 (محمد واخرون ,2020: 69)

407 (زغدود وهماش , 2019 : 19-20)

اولاً: مفهوم المؤسسات المالية:

تعد المؤسسات المالية من اهم المؤسسات الاقتصادية التي تساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي او اعاقته , وقد يكون من المناسب اعطاء مفهوم المؤسسات المالية بشكل عام ومن ثم الولوج الى المفهوم من وجه النظر الاسلامية فالمؤسسات المالية عموما هي تلك « المؤسسات الوسيطة التي تقوم بالوساطة بين من تزيد دخولهم على انفاقهم وبين من يرغب ان ينفق اكثر من دخله من خلال تحويل النقود من مستخدم الى اخر » .[408]

وقد لا يختلف المفهوم الاسلامي بحسب رؤية الباحث على انها كذلك مؤسسات وسيطة ولكنها تلتزم بالقالب الشرعي الذي يحرم الفائدة جملة وتفصيلا مع صور التحريم الاخرى منها الغش او التدليس وغيرها ويحلل صور عديدة اباحها الشارع الحكيم منها المضاربة والمرابحة والقرض الحسن وصور عديدة اخرى ولكل مؤسسة نشاطها الخاص بها .

ثانياً: انواع المؤسسات المالية:

تتعدد انواع المؤسسات المالية صغيرها وكبيرها وحكومية واهلية وتختلف صورها فمنها عالمية ومنها إقليمه ومنها محلية اي بعبارة اخرى منها من تؤثر في قرارات كثير من دول العالم بل قد تكون هي المتنفذ الحقيقي في تلك الدول .

ويمكن ابراز انواع عديدة للمؤسسات المالية الدولية والاقليمية والمحلية ومنها على سبيل الذكر لا الحصر : [409]

1- صندوق النقد الدولي .
2- البنك الدولي .
3- المؤسسات المالية الاقليمية (صندوق النقد العربي , المصرف العربي للتنمية الاقتصادية) .
4- سوق الاوراق المالية (البورصة) .
5- المصارف والبنوك على مختلف انواعها وعلى راسها البنك المركزي لكل دولة .
6- شركات التامين .
7- صناديق الاستثمار وصناديق الادخار وصناديق الائتمان .
8- مؤسسات وشركات الصيرفة .
9- صناديق التقاعد وبيوت التصفية .
10- مكاتب السماسرة على مختلف اشكالها وشركات التمويل .

ويرى الباحث ان الانواع عديدة ومنها ما يوافق شرعنا ومنها ما قد يتعارض معه , وهنا لست بصدد شرعنه الانواع ولكن فلسفة تلك المؤسسات اعلاه ووظيفتها الاساسية هي تحويل الاموال من الوحدات ذات الفائض المالي الى الوحدات ذات العجز المالي [410] , بل حتى مؤسسات الضرائب المختلفة هي كذلك مؤسسات مالية فهي تجبي الاموال من جهة وتحولها للدولة لتضعها في جهات اخرى , فالمؤسسات المالية هي جزء من النظام المالي الذي يخدم المجتمع ككل ويتكون من شبكة تشارك فيها الحكومة ورجال الاعمال والافراد وتنظم عملياته الحكومة .

والسؤال هو هل مؤسسات الزكاة مؤسسات مالية ؟ وينطبق عليها فلسفة المؤسسات المالية ؟

ان الاصل ان الزكاة تُجبى من قبل ولي الامر وولي الامر قد يفوض جهة تقوم بهذه المهام تحت مسمى (مؤسسة الزكاة) فالفلسفة متفقة بين مؤسسات الزكاة والمؤسسات المالية , فالذي ينظم العملية هي الحكومة المفوضة من ولي الامر وتقوم بتحويل الاموال من وحدات الفائض المالي (المكلف الزكوي) الى وحدات العجز المالي (المستحق الزكوي) .

وقد يعترض البعض على انها ليست مؤسسة مالية بحتة من عدة اوجه بحسب راي الباحث واوجه الاعتراض كالاتي:

1- ان صور الزكاة ليست كلها نقدية فهناك زكاة الانعام وزكاة الزروع والثمار وغيرها ولكن في تفصيل المؤسسات المالية بصورة عامة اشار الجميع انها ليست مؤسسات نقدية انما مؤسسات مالية والنقد جزء منها .
2- قد تختلف عن الضرائب لان الصبغة الان للضرائب عالميا على انها نقدية فقط ولكن من رحمة رب العزة (ﷻ) ان جعل الزكاة من عين المال وصنفه حتى لا يكون المكلف الزكوي امام محنة عدم توافر النقد لديه ليدفع للمؤسسة وكذلك علم الله(ﷻ)الازلي بحاجات الناس المختلفة فقد تكون الحاجة للحنطة اكبر من الحاجة للنقد او الحاجة الى الانعام اكبر من الحاجة للنقد كذلك وهكذا لسائر الاصناف او قد يتصرف المستحق الزكوي بالنقد في اوجه غير مشروعة ويفوت حاجة عائلته للحنطة مثلا او غير ذلك.
3- مجهولية المنفعة المتحققة لمؤسسة الزكاة , فالمؤسسات المالية لديها تيارات اموال تتحقق من فوائد وارباح وعمولات وغيرها من صور المنافع مع وجود القرض الحسن في تلك المؤسسات المالية ولكن بصور محدودة وهذا الاعتراض كذلك قد يدحض بان مؤسسة الزكاة

408 (حمد , 2012 , 188)
409 (ابراهيم , 2020 , 367-368) و (المياحي وجعفر , 2021 , 21)
410 (خوصة , 2015 , 9)

تحقق ايراد خاص بها يسمى (العاملين عليها) وهو يمثل جزء من ثمانية اجزاء تدفع لمستحقيها .[411]

واخيرا يرى الباحث ان مؤسسات الزكاة مؤسسات مالية تدار من قبل الدولة وتقوم بتحويل الاموال من جهة واحدة (المكلف الزكوي) الى جهات عديدة (الاصناف الثمانية) ولها نسبة من ادارة تلك الاموال .

ثالثاً: مفهوم مؤسسة الزكاة وانواعها:

قبل الولوج الى مفهوم المؤسسة وانواعها يجب تأسيس مسالة في غاية الاهمية وهي ان الزكاة اذا طبقت بشكل فردي لم تحقق ما تحققه المؤسسة لو طبقت بشكل مجتمعي , اي ان الذي فرض الزكاة واسس لها نظامها هو اعلم بحال البشرية وهو اعلم بما ينفعهم فالتطبيق الفردي اسقط اصناف مستحقة لا يستطيع احتواءها على خلاف التنظيم المؤسسي .

قد لا توجد تسمية موحدة لمؤسسات الزكاة في العالم الاسلامي فمنهم من يطلق عليها مؤسسة ومنهم من يطلق عليها بيت او ديوان او مصلحة او صندوق وهكذا فالتعدد لا يخرج كونها مؤسسة مالية زكوية تعرف بانها «كيانات قانونية تحت إشراف الدولة تتولى جمع الزكاة وإنفاقها في مصارفها المختلفة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية « .[412]

وقد تختلف الانواع بحسب رؤية الدولة لتلك الفريضة فالدور احيانا تتخلى عنه الدولة لتظهر جمعيات تقوم بالجمع او المساجد كما في واقعنا الحالي لكثير من الصور , الذي يحقق جميع الاهداف هو العمل المؤسسي المنبثق من الدولة التي ترى ان الزكاة فريضة يجب ان تتحقق بسلطانها على مواطنيها , ويمكن ادراج انواع مؤسسات الزكاة وكما يلي :[413]

1- **مؤسسات زكوية حكومية تابعة للدولة** : وهذه المؤسسات ترتبط بوزارة المالية والخزانة وتتعامل كأحد الادارات فيها الا ان لها ميزانية قائمة بذاتها منفصلة عن ميزانية الدولة وتكون في كثير من صورها الزامية .
2- **مؤسسات زكوية تابعة للجمعيات الخيرية** : وهذه المؤسسات تؤسسها افراد عن طريق جمعيات خيرية تابعة لهم اذ يخصص صندوق للزكاة ضمن اعمال تلك الجمعيات .
3- **مؤسسات زكوية خاصة** : وهذه المؤسسات عبارة عن صناديق زكاة تنشئ داخل الشركات والهيئات والبنوك والمصارف الاسلامية ولها لجان خاصة بها .

ويرى الباحث ان النوع الاول هو الموافق للمنهج الشرعي وهو المحقق للغايات المرجوة من تطبيق هذه الفريضة شريطة ان تكون الدولة جدية بالتطبيق كما في حال جمع الضرائب فالدول تتفنن في ادارة الضرائب .

رابعاً: اهداف مؤسسة الزكاة:

ولان مؤسسة الزكاة مؤسسة مالية يجب ان تحقق حزمة من الاهداف جراء تنظيم وتطبيق هذه الفريضة وهذه الاهداف منها ما يتعلق بالمكلف الزكوي ومنها ما يتعلق بالمستحق الزكوي ومنها ما يتعلق بالمجتمع ككل وكذلك منها ما يتعلق بالدولة الجابية والاهداف المتحققة كالاتي :[414]

1- الدولة تحظى بنصر الله (ﷻ) كما استنبط ذلك العلماء من قوله(ﷻ)(وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ*الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ) الحج-40-41.
2- تتحقق نظريات التكافل الاجتماعي بجميع صورها وتقلل التفاوت بين الطبقات وتسهم في الحفاظ على ترابط المجتمع فإنها تقوي الرابطة بين المزكي والمجتمع, فضلاً عن أن دفع الزكاة يكون بمثابة رابطة بين المزكي وبين خالقه (ﷻ)، كما أنها تربط الدين بالدولة وتربط الدين بالدنيا .
3- حفظ كرامة الفقير فان الزكاة ليست إحساناً فردياً يقوم به الأغنياء لصالح الفقراء فتنكسر قلوبهم وهم يأخذونها من يد الأغنياء , فاليد السفلى مذمومة في الإسلام وتلافياً لذلك أوكل الله (ﷻ) الأمر للدولة لتأخذ على عاتقها جمع الزكاة من الأغنياء وصرفها على الفقراء فلا يضفي عليها طابع المنة وفعل الجميل فالمؤسسة تقطع المنفعة أي لا تكون الزكاة مقابل منفعة للمزكي من المزكى عليه .
4- وجود مؤسسات الزكاة تقضي على التهاون في اخراج الزكاة وتضمن للأصناف حقها في الزكاة , فهي تحقق الجمع من الملتزم ومن المتهاون .
5- احصاء مؤسسات الزكاة لأعداد المستحقين للأصناف المهمة كالفقراء والمساكين وهؤلاء لا يسألون الناس إلحافاً فوجود مؤسسات الزكاة هي من تحصي ذلك.
6- وجود مؤسسة للزكاة يترتب عليه تنظيم توزيع الزكاة على خلاف اذا لم تكن بقالب مؤسساتي فقد يتنبه لفقير ولا يتنبه لآخر او ينتبه

411 لست هنا بصدد ذكر ما تحققه هذه الفريضة من منفعة التطبيق, فالمنافع لا يمكن حصرها بدء من رضا رب العزة(ﷻ)ومرورا بالمجتمع ككل , فالكل مستفيد من جراء تفعيل هذه المؤسسة المالية على خلاف المؤسسات المالية الاخرى فقد تكون الجهات المستفيدة محددة .

412 (شحاتة, 2004, 3)

413 (ذبيح بتصرف, 2015 , 99-100)

414 (عبد , 2016 , 139-140)

لصنف دون اخر .

7- وجود مؤسسة للزكاة تنمي الوعي الزكوي لدى المكلفين وكيفية التحاسب الزكوي .

8- وجود مؤسسة للزكاة لا يغفل صنف دون اخر او التركيز على صنف دون اخر بل هناك اصناف لا يمكن تقديرها الا بقالب مؤسساتي مثل المؤلفة قلوبهم وفي سبيل الله .

9- وجود مؤسسة للزكاة يخفف العبء عن الموازنة العامة للدولة بما تنفقه على البرامج المختلفة والتي تتفق مع بعض مصارف الزكاة .

10- وجود مؤسسة للزكاة يخفف الضرائب على الافراد بل قد تنتهي الضرائب على المسلمين لان الجابية هي الدولة وهي لديها قاعدة بيانات موحدة .

وهناك عشرات الاهداف الاخرى التي لا يمكن حصرها في البحث تحققها المؤسسة المالية الزكوية اذا ما تم تطبيقها وفق المنهج الشرعي الذي لا يأتيه الباطل بين يديه ولا من خلفه , ولعل دور مؤسسة الزكاة في تعزيز التنمية المستدامة هو غاية الهدف لذا سيتم افراد مبحث خاص بها بإذنه تعالى .

خامساً: مهام ومسؤوليات مؤسسة الزكاة:

هناك مجموعة من المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق ادارة مؤسسات الزكاة ومنها ما يلي :[415]

- إعداد كشوف تتضمن حصراً شاملاً للفقراء والأيتام.
- إعداد التقارير الدورية عن نشاطات اللجان التابعة للمؤسسة.
- الاتصال بالمؤسسات المحلية والخارجية والوزارات المعنية لتوفير الدعم للمؤسسة.
- إصدار النشرات الدورية للتعرف بأعمال ونشاطات مؤسسة الزكاة ومخططاته المستقبلية.
- عقد الاجتماعات الدورية لرؤساء لجان الزكاة للاطلا ع على نشاطاتهم.
- حث الأئمة والخطباء والوعاظ ببيان أهمية الزكاة ووجوب إخراجها وتسليمها لمؤسسة الزكاة باعتباره الهيئة الرسمية
- طبع ونشر الكتيبات والرسائل والمطويات المعرفة بأحكام الزكاة.
- إعداد الدراسات الهادفة لتطوير رسالة المؤسسة ليكون أداؤها فعالا في خدمة المجتمع.
- تزويد لجان الزكاة بالمعلومات الخاصة بالجهات الخيرية بعناوينها ليتم الاتصال بها حيث أن من مستلزمات العمل الجماعي الناجح التعاون فيما بينهم.
- تزويد لجان الزكاة بالمساعدات النقدية والعينية ومتابعة توزيعها حسب النصوص الشرعية.
- استلام الزكاة والتبرعات من التجار والمحسنين وتوزيعها على المستحقين.
- عقد المؤتمرات والندوات الإعلامية في المناسبات المختلفة وبخاصة في مواسم الحج.
- البحث مع المؤسسات المالية الإسلامية أفضل السبل لاستثمار بعض أموال الزكاة والإنفاق من أرباحها على المصارف المحتاجة.
- تقديم قروض لبعض العاطلين عن العمل للبدء في مشاريع صغيرة.
- تقديم مساعدات للحالات الطارئة مثل الحريق والزلازل والفيضانات.

سادساً: ابرز المعوقات التي تواجه مؤسسات الزكاة:

قد تواجه مؤسسات الزكاة في عالمنا الاسلامي كثير من المشاكل والمعوقات في العمل منها ما يخصها كمؤسسة ومنها ما يخص المجتمع الحاضن لها ويمكن ادراج بعض تلك المشاكل على سبيل الذكر لا الحصر وكما يلي : [416]

415 (حميش, 2008, 364)

416 (اليافعي بتصرف, 2013, 149-153)

- ضعف دور مؤسسات الزكاة في تطبيق الفريضة كما يجب .
- ضعف هيبة مؤسسات الزكاة في المجتمع المحيط .
- عدم مواكبة مؤسسات الزكاة للتقدم التكنلوجي .
- ضعف التنسيق بين مؤسسة الزكاة والمؤسسات الاخرى في نفس البلد لتكوين قاعدة بيانات موحدة حول المستحق والمكلف الزكوي
- ضعف الدولة في نشر العدالة الاجتماعية بالتوزيع العادل للثروات مع عدم ادراك ولاة الامور انهم مأمورين شرعا بجباية الزكاة وتفريقها على اصنافها .
- حرمان الاصناف المستحقة من الزكاة وزيادة الفجوة بين المتحقق والموزع .
- وجود فتاوى شاذة ترفض قيام الدولة بجباية الزكاة .
- ضعف دور العلماء في التركيز على الفريضة ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- ضعف دور العلماء في مناصحة ولي الامر وحثهم على تطبيق هذه الفريضة .
- منافسة المؤسسات الخيرية لمؤسسة الزكاة في جباية الزكاة وتفريقها .
- قلة الابحاث الشرعية والدراسات للمتغيرات التي حدثت بالمجتمع المسلم وفي جميع المجالات .

ويرى الباحث ان ركوب قارب التنمية المستدامة قد يزيد من بعض المعوقات والمشاكل التي تواجه مؤسسة الزكاة ولكن جميعها يمكن ان تتلافى اذا كان هناك جدية بالتطبيق من قبل ولي الامر مع اختيار كادر متميز وتهيئة المجتمع لدعم ذلك الكادر اي بعبارة اخرى يجب انجاح فكرة المؤسسة من قبل كل الاطراف لان ثمار تلك المؤسسة سيجنى من قبل الجميع وبدون استثناء

المبحث الثالث: دور مؤسسة الزكاة في تعزيز التنمية المستدامة

تلعب المؤسسات المالية الزكوية الدور المهم في تعزيز التنمية المستدامة ومن عدة جوانب, والذي يتبادر الى الاذهان احيانا ان التنمية المستدامة هي مصدرة من دول قد لا تلتزم المنهج الشرعي فهل علينا قبول ذلك .

ان المنهج الشرعي اتاح لنا قبول الجميل وترك القبيح , فلا يرفض اي امر مستورد بالكلية ولا يقبل بالكلية انما يوزن بميزان الشرع فنبي الرحمة (ﷺ) يتكلم بكلام جميل عن حلف عقد بالجاهلية وكان (ﷺ) من الشاهدين لذلك الحلف اي قبل البعثة عقد في مكة المكرمة في شهر ذو القعدة وهو موافق لشهر كتابة البحث , فالحلف كان لنصرة المظلوم ودفع الظلم وارجاع الحقوق الى اصحابها وترسيخ قيم التعاون والعدل والتضامن والنصرة , مما جعل رسول الله(ﷺ) يؤكد على أهميته ويظهر اعتزازه بالمشاركة فيه بقوله (ﷺ) « قَدْ شَهِدْتُ فِي دَارِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جُدْعَانَ حِلْفًا مَا أُحِبُّ أَنّ لِي بِهِ حُمْرَ النَعَمِ وَلَوْ أُدْعَى بِهِ فِي الْإِسْلَامِ لَأَجَبْتُ » [417] وهذا بحسب راي ينطبق على غالب التنمية المستدامة ففي بعض اهدافها القضاء على الفقر وخطط للقضاء على الجوع والارتقاء بالتعليم الجيد والحث على الزراعة وغيرها من الامور الحسنة .

ولغرض تسليط الضوء على هذا المبحث فقد تناولت الامر من جانبين وهما :

الجانب الاول: دور مؤسسات الزكاة في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة:

هناك دورة داخل مؤسسات الزكاة شبيها بدورة اي نظام للمعلومات من مدخلات وعمليات تشغيلية ومخرجات وتغذية عكسية ان استوجب الامر . وتتمثل مدخلات هذه المؤسسة بالاموال الزكوية التي تخضع لشروط عامة وخاصة اي عامة لجميع الاموال الزكوية ومن ثم خاصة لكل نوع من تلك الانواع , ثم تبدا العمليات التشغيلية داخل هذه المؤسسة متمثلة بالتحاسب الزكوي الذي يضم في داخلة احكام خاصة بكل نوع من انواع الاموال الزكوية وتوقيتات التحاسب ومن ثم استخراج حصة الزكاة من تلك الاموال لتبدا المخرجات وهي الاموال التي تخصص للأصناف الثمانية التي ذكرتها اية الصدقات ومن ثم اذا كان هناك اي معالجات مستقبلية عن طريق التغذية العكسية لمراحل المدخلات والعمليات .

هذه الدورة داخل مؤسسات الزكاة تعزز مفهوم التنمية المستدامة الذي يقوم على محاور عديدة تنطبق معها فلسفة هذه المؤسسة اذ يرى احد الباحثين[418] ان الاضرار بقدرة الاجيال القادمة قد تشتمل على «استنزاف الموارد الطبيعية او تلوث البيئة او بسبب الديون العامة التي تحمل عبئها

417 رواه الامام احمد في مسنده

418 (مطلك, 2021 , 1017)

الاجيال اللاحقة» ومن تلك المحاور على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي

- الموارد الطبيعية لها حكم خاص فهي تخضع لحصة زكاة كبيرة ليست كسائر حصص الزكاة فعندما ترى ان متوسط نسبة الزكاة لغالب انواع الاموال هي 2,5 % بل قد تنخفض الى اقل من 1 %كما في زكاة الاغنام وعندما ترى ان حصة الموارد الطبيعية هي 20 % من خلال زكاة الركاز(المعادن والذهب والفضة والنفط وغيرها) او 10% من خلال زكاة الزروع والثمار اذا كان السقي عثرياً من باطن الارض تتضح هنا الحكمة الالهية فكأنما رب العزة (ﷻ) يحدد من الاعتماد على الموارد الطبيعية او التعامل معها بعقلانية وليس بأنانية او باستنزاف وهذا من باب اخر وهو التفكير في الاجيال القادمة .

- تلوث البيئة مصطلح يدخل ضمنا في كثير من صور عمل المؤسسة فالشرط الاساسي لخضوع المال الزكوي للتحاسب ان يكون طيباً فالمال المؤذي لا يخضع للتحاسب , كما ان عمران الارض بكل صورها هو نقيض التلوث ومؤسسة الزكاة قائمة على ان العمران اذا تحقق تحقق معه التحاسب فالمال النامي يخضع والارض الزراعية اذا اثمرت خضعت وهكذا .

- السلامة من الديون وهذا الشرط مهم لخضوع اي مال زكوي للتحاسب انياً فتسديد الديون مقدم على استخراج حصة الزكاة وهذا يدعم ايضا فكرة عدم تحميل الاجيال القادمة من الديون .

الجانب الثاني: دور مؤسسات الزكاة تعزيز الاهداف الدولية للتنمية المستدامة:

قد لا يكون من المناسب مقارنة اي مؤسسة مالية اخرى بمؤسسة الزكاة وخصوصاً عندما يتعلق الامر بالهدف الاسمى والاول من الاهداف العالمية للتنمية المستدامة وهو القضاء على الفقر فحصيلة الزكاة قد ترصد بكاملها لهذا الامر الجلل الذي اذا فشا في مجتمع ما تهاوت معه كثير من الامور الاخرى كارتفاع نسبة الجريمة والتعدي على الحقوق واكل الاموال بغير حق والرشوة والفساد وغيرها من الامور التي لا تعد ولا تحصى .

عندما ارسل نبي الرحمة (ﷺ) سيدنا معاذ (رضي الله عنه) الى اليمن اوصاه بان تؤخذ صدقة من أغنياهم فترد الى فقرائهم وكأنها المشكلة الاكبر التي اذا عالجها ستعالج معها مشاكل اخرى متولدة منها حتى اشار البعض بان « الزكاة عندما كانت تؤخذ بتمام حقها وتصرف في مصارفها الفعلية كانت تساهم مساهمة فعالة في حل مشكلة الفقر واثارها الناجمة عنها في البلاد الاسلامية «.[419]

ومن هنا يمكن تناول بعض مؤشرات الاهداف العالمية التي تتسق مع مصارف الزكاة وغاياتها وكالاتي:

1- **الفقر المدقع وخط الفقر** : قسم رب العزة (ﷻ) في اية الصدقات مصارف الزكاة الى ثمانية اقسام واعطى الاولوية بحسب الترتيب الرباني فبدء بالفقراء ومن ثم المساكين , وعالم اليوم يقف امام مشكلة تحديد خط الفقر الذي يختلف باختلاف البلدان واحوالهم والاعجاز الرباني انه اعطى تمييز فالذي على الخط وتحته فقير والذي فوق ذلك الخط هو مسكين والاثنين لهم حصة من الزكاة وحسب الاولوية للفقير ومن ثم للمسكين ودور مؤسسات الزكاة في بناء قاعدة بيانات دقيقة تُحصي الاعداد وكيفية المعالجة فالإسلام يطبق حرفيا المقولة (لا تعطني سمكة بل علمني كيف اصطادها) فالذي جاء يطلب من رسول الله (ﷺ) مالا لم يعطه ما اراد بل انما ارشده الى ما هو افضل من ذلك وهو العمل ووضع له خطه وانتقل الرجل من مستوى الى مستوى افضل فالغاية تحويل المستحق للزكاة الى مكلف بدفعها اي تحويل الفقير الى كاسب فاليد العليا خير من اليد السفلى وكذا الحال ينطبق على المسكين ,الشاهد ان الدول عندما وضعت الاهداف العالمية للتنمية المستدامة رغبت بانه عندما يصل العالم الى عام 2030 قد تم القضاء على الفقر وهذا صعب التحقق بعيدا عن تفعيل مؤسسات الزكاة ولنا شاهدا بذلك ففي خلافة عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى وصل العالم الاسلامي وما يعول من دول الى عتبة الصفر فقير[420] بل تعدى ذلك الى معالجة مشاكل المديونية والزواج وغيرها .

2- **القضاء على الفساد والرشوة ومشاكل التفاوت بين الدخول** : تحاول هذه المؤسسة المالية تقليل التفاوت بين الدخول من خلال اخضاع الاموال الزكوية (الوحدات ذات الفائض المالي) الى التحاسب الزكوي وتحويل جزء منها الى المستحقين الزكويين (الوحدات ذات العجز المالي) وهذا يتم بشفافية عالية , المنهج الشرعي اعطى للعامل في تلك المؤسسة جزء من تلك الاموال على سبيل المعاوضة وليس على سبيل الحاجة فهو يحصن ذلك العامل من ان تمتد يده لتلك الاموال ويكفي في ذلك كيف تعامل رسول الله (ﷺ) مع جابي الزكاة الذي اخذ حصة فوق المقرر له واعتبرها نبي الرحمة (ﷺ) بمثابة رشوة وحالة فساد يجب ان تعالج على الفور فالمتضرر من الفساد جميع اطراف المعادلة بما فيهم المجتمع ككل .

ان احد الاهداف العالمية للتنمية المستدامة هو بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع تتحقق معها العدالة والقضاء على الفساد وهذا ينطبق بصورة كاملة على مؤسسات الزكاة .

3- **القضاء على الدين ومشاكل المديونية ضمن الاستقلال الاقتصادي** : قد تتوالد من مشاكل المديونية مشاكل كثيرة وعديدة لا يمكن حصرها واحصاءها فالمنهج الشرعي اخذ على عاتقه معالجة مشكلة المديونية على المستوى الفردي والجماعي فعلى المستوى

419 (سمينة ومريم , 2016 , 321)

420 (دباغ , 2010 , 197)

الفردي يمنع خضوع المال للتحاسب الزكوي اذا كان هناك مديونية وخصص جزء من اصناف الزكاة على المستوى الجماعي لسد هذه المشكلة فهو يعالج المنبع والمصب وفي تقرير حديث صادر من البنك الدولي[421] اظهر ان من ابرز معوقات النمو المستدام هي المديونية وان وجود المديونية تعني ان اهداف التنمية المستدامة في مهب الريح وارى ان مؤسسات الزكاة تحقق الاستقلال الاقتصادي لأنها تيارات داخلية وتصب كذلك بالداخل (ما يجمع في المدينة يوزع على اهلها)[422] وان سبب نشوء المديونية بحسب التقرير هي المديونية الخارجية

4- **القضاء على الرق والعبودية** : من الاهداف العالمية للتنمية المستدامة هو القضاء على الاتجار بالبشر والعبودية المختلفة وقد ترتقي مؤسسة الزكاة بين جميع المؤسسات المالية الاخرى بهذا الامر فقد اعتنى الاسلام ايما عناية بهذا الامر ورصد لمؤسسة الزكاة جزء من حصيلتها للقضاء على هذه الافة فالإسلام اول نظام في الدنيا عمل بكل الوسائل على تصفية الرق وإلغائه من دنيا الناس بالتدرج وعندما تكون لهم حصة في اية الصدقات فان الامر عظيم والخطر اعظم لذا استوجب المعالجة .

5- **الزراعة المستدامة واقامة بنى تحتية وتخفيف حدة البطالة**: في النظم الضريبية العالمية الحديثة تواجه مؤسسات الضرائب مشكلة انخفاض الايراد المتحقق من الضريبة , فسعر الضريبة العالي جعل المكلف اما يتجنبها بترك مزاولة العمل او يتهرب منها باي اسلوب يستطيع ان ينتهجه وهناك نظرية عالمية تسمى بنظرية «الضريبة تقتل الضريبة»[423] حسب منحنى لافر , ولان التشريع رباني للزكاة فان الشريعة السمحة اعطت التعليمات لمؤسسة الزكاة في ربط كل مال خاضع للزكاة مع نسبة الزكاة المقررة منه ولان رب العزة () اعلم بحال عباده من انفسهم فانه ربط الجباية بالتخفيف فالزكاة احيانا لا تتجاوز ال 1 % من المال كما في حال زكاة الاغنام اذا تجاوزت لدى صاحبها ال 300 راس وهكذا بل زكاة الزروع والثمار اذا كان بجهد اخذ نسبة وهي 5 % بل ان غالبية اموال الزكاة تكون نسبتها 2,5 % ولا يمكن مقارنتها باي شكل من الاشكال بنسب الضرائب العالية والمختلفة اي انه كلما ازداد جهد المكلف في تحصيل الاموال ازدادت كلف التحصيل لذلك المال فلا تكون الزكاة مرهقة كما في الضرائب , بل تدفع صاحبها الى الزراعة والاهتمام بالأرض وسائر انواع الاموال الخاضعة للزكاة لان سعر الزكاة منخفض وارى ان الزكاة عمل والعمل يساهم في القضاء على البطالة ويخفف من حدتها، وكل ما يذكر من اهداف عالمية حول بناء مجتمعات مستدامة وبنى تحتية وحصول الجميع على سكن وماء وتعليم وضمان صحي ووو الى غيرها من الاهداف كل هذا ضمن احصائيات مؤسسات الزكاة فالجميع امام المؤسسة اما مكلف او مستحق اي مكلف قد تجاوز هذه البنى التحتية ويدفع جزء من ماله او مستحق يجب ان يعطى من المؤسسة ليغطي هذه البنى والذي بين ذاك وذاك هو قد تجاوز مستوى الكفاف ولكن ليس مكلف بدفع الزكاة .

واخيرا فان مؤسسة الزكاة المالية يجب ان يُعتنى بها اسوة باي مؤسسة اخرى اذا ارادت الدولة تطبيق الاهداف العالمية للتنمية المستدامة وصور الاعتناء من خلال تكوين قاعدة بيانات للمكلف الزكوي شركات كانت ام افراد , فمؤسسات الضرائب قد تُخدم من جميع المؤسسات الاخرى فلا يمكن ان تكون لك معاملة منجزة اذا لم تجلب براءة ذمة من الضرائب او لا يمكن السفر اذا لم تجلب براءة ذمة من الضرائب فسياسة الدولة عندما تريد ان تدعم مؤسسة تجعل الجميع يدعمها فضلا عن الاعلام الموجهة لدعمها .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

- المؤسسات المالية هي اما ان تحفز النشاط الاقتصادي او تعيق تقدم ذلك النشاط لأهميتها .
- دور المؤسسات المالية وسيط في تحويل الاموال من جهة الى اخرى مقابل اجر مقدر .
- ينطبق مفهوم المؤسسات المالية على مؤسسة الزكاة حتى لو كان في بعض صورها عينية وليست نقدية خالصة كما في المؤسسات المالية المختلفة ومنها مؤسسات الضرائب الحالية .
- فلسفة التنمية المستدامة قائمة على محاربة ثلاثة امور وهي (استنزاف الموارد الطبيعية , الانتهاك البيئي , تنامي الديون العامة)
- هناك مجموعة من الاهداف العالمية للتنمية المستدامة عددها 17 هدفا والهدف الاول هو القضاء على الفقر بحلول عام 2030 .
- تنامي المديونية العالمية للدول قد يكون سببها الاساسي هي الديون الخارجية .

التوصيات :

- يوصي الباحث الدول الاسلامية التي ترغب بتطبيق الاهداف العالمية للتنمية المستدامة بان تتبنى وتفعل مؤسسات الزكاة لديها لأن هذه المؤسسات عالجت استنزاف الموارد الطبيعية بزيادة سعر الزكاة ولم تعتد بالمال المنتهك للبيئة ولم تخضعه للتحاسب وعالجت مسالة المديونية

421 (وليد صافي , 2022 , 1)

422 المؤسسة محكومة بمبدأ يسمى (محلية الزكاة) اي ما يجبى في مكان يوزع على اصناف ذلك المكان حصرا الا في حالات ضيقة.

423 (عبد , 2021 , 24)

على المستوى الفردي والجماعي .

- يوصي الباحث الى تعزيز مكانة المؤسسات المالية الزكوية في البلدان الاسلامية , فهذه المؤسسات تحقق الاستقلال الاقتصادي المنشود من خلال تكوين تيارات داخلية واعادة توزيعها في مكان تكوينها وتحاول ان تقلل من التفاوت في توزيع الدخول بشكل حقيقي.
- يوصي الباحث الدول الاسلامية بتبني مؤسسات الزكاة كمؤسسات مالية لا ترهق الموازنة لديها فهي تحول الاموال من جهة الى جهة اخرى مقابل حصة من اصل ثمان حصص موزعة من قبلها .
- يوصي الباحث بان تهتم مؤسسات الزكاة بتكوين قاعدة بيانات حول الفقر وحجمه وانواعه وضرره وخطره على المجتمع وان تحصد غالب الحصيلة للقضاء على الفقر لان الفقر يفتح ابواب شر كثيرة .
- يوصي الباحث بتكوين كارتل اسلامي حقيقي بين مؤسسات الزكاة في مختلف البلاد الاسلامية لان تلك المؤسسات تحفز النشاط الاقتصادي وتبني قاعدة بيانات حقيقية واحصائية للمكلف والمستحق .
- يوصي الباحث المراكز العلمية والبحثية في البلدان الاسلامية بان تتناول في بحوثها كل ما يتعلق بموضوع الزكاة والحكمة بان تكون في قالب مؤسسي مفوض من ولي الامر والاهداف التي تحققها والغايات من فرضها فالضريبة اشبعت بالبحوث والمعالجات والمؤتمرات وهي من صنع البشر ولا تعطي الثمرات التي تعطيها الزكاة وهي صنيعة ربانية .

قائمة المصادر

المصادر باللغة العربية

أولاً. القرآن الكريم

ثانياً. كتب الحديث

- احمد بن حنبل, 2009 , مسند الامام احمد بن حنبل , دار الكتب العلمية , بيروت , لبنان .

ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية :

- امنة خوصة , 2015 , النظام القانوني للمؤسسات المالية في الجزائر , رسالة ماجستير , جامعة العربي بن مهيدي , الجزائر .
- محمد بن سالم بن عبد الله اليافعي، ٢٠١٢, نحو صندوق خليجي للزكاة: المعوقات والحلول، تقدير اقتصادي إسلامي، رسالة ماجستير بجامعة اليرموك، الأردن
- محمد دمان ذبيح ، 2015 ، مؤسسة الزكاة ودورها الاقتصادي , اطروحة دكتوراه في الاقتصاد الاسلامي، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر

رابعاً: الدوريات (البحوث والمقالات) :

- ابتسام خطاف و شريف غياط , 2020 , التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة بين الواقع والتحديات , مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارية المعاصرة , جامعة ابن خلدون , المجلد 3 العدد 3 , الجزائر .
- بشير علوان حمد , 2012 , دور المؤسسات المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي في ظل ازمات الاقتصاد المعولم , مجلة دراسات محاسبية ومالية , المجلد 7 العدد 19 الفصل الثاني , العراق
- بوخاري فاطنة , 2020 , التنمية المستدامة في الجزائر بين النظرية والتطبيق , مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة , المجلد 5 العدد 1 , الجزائر .
- حكمت غازي محمد , 2022 , اثر توظيف استراتيجية الانشطة المتدرجة وفق ابعاد التنمية المستدامة في تحصيل طلاب الصف الرابع العلمي لمادة الفيزياء واتخاذهم القرار , مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية , المجلد 12 , العدد 1 , جامعة ذي قار , العراق .
- حميش, عبدالحق, 2008, تفعيل دور ديوان الزكاة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة, مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، المجلد 23، العدد 73، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت.
- دباغ, محمد , 2010 , دور الزكاة في محاربة الفقر في ضوء الاجتهاد الفقهي المعاصر, بحوث مؤسسات الزكاة في الوطن العربي –دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر–, الجزء الأول , الطبعة الأولى, مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع , عمان الأردن .
- سليماني الياس و حاجي كريمة , 2019 الادارة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة من خلال عرض التجربة الاماراتية , مجلة المقار للدراسات

الاقتصادية, مركز جامعة تندوف , العدد 4 , الجزائر.

- سهيل زغدود , ساعد هماش , 2019 , التنمية المستدامة من خلال القران والسنة ومبادئ تطبيقها في الاقتصاد الاسلامي , المجلة الدولية للتنمية المستدامة , المجلد 6 العدد 1 , مصر .
- عثمان احمد ابراهيم , 2020 , موقف العقيدة الاسلامية من التعامل مع المؤسسات المالية غير الشرعية , المجلد 16 , العدد 62, العراق .
- عزيزة بن سمينة , طبني مريم , 2016 , الزكاة كالية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية , مجلة افاق للعلوم , جامعة زيان عاشور بالجلفة , الجزائر .
- عمار فوزي المياحي , ليلى فوزي جعفر , 2021 , الرؤية القانونية لمعاملات المؤسسات المالية دوليا , مجلة العلوم القانونية , العدد الاول , العراق .
- محمد بودالي و يزيد تقرارت و موسى بوشنب , 2020 , التحفيزات الجبائية كاستراتيجية لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة مع الاشارة الى حالة الجزائر , مجلة دراسات جبائية , جامعة البليدة , المجلد 9 العدد1 , الجزائر .
- نبيل نوغي و منير بن عزوق , 2020 , الاطار التنظيمي للطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة , مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارية المعاصرة , جامعة ابن خلدون, المجلد 3 العدد 2 , الجزائر .
- هشام عمر حمودي , 2021 , المحاسبة البيئية والتطور المتسارع في خدمة التنمية المستدامة , مجلة البحوث الاقتصادية والاستراتيجية , العدد 3 , العجيلات , ليبيا

خامساً: المؤتمرات والندوات :

عبد هشام عمر حمودي , 2021 , دور الزكاة في تخفيف حدة الاقتصاد غير الرسمي , المؤتمر الدولي للاقتصاد الاسلامي , منصة اريد للعلماء والخبراء , ماليزيا

سادساً: الكتب :

- عبد هشام عمر حمودي , 2016 , استخدام نظام المعلومات المحاسبية وفقاً للمنهج المحاسبي الشرعي , جامعة الدول العربية , المنظمة العربية للتنمية الادارية , مصر .
- شحاتة, حسين حسين, 2004, أصول محاسبة مؤسسات الزكاة المعاصرة, الطبعة الأولى , دار النشر للجامعات, القاهرة, مصر.

سابعاً: مواقع الانترنت :

وليد صافي , 2022 , التنمية المستدامة وتحديات الديون والسيولة في البلدان النامية , https://www.iktissadonline.com/news/2022

البحث الثاني: الزكاة ودورها في الاستقلال الاقتصادي الجانب الخيري والاجتماعي نموذجا

كوثر الشتواني، طالبة دكتوراه، بجامعة صباح الدين زعيم

المقدمة

إن الدول العربية بالرغم من كفاحها الطويل من التبعية الاقتصادية بمختلف صورها لم تستطيع تحقيق التقدم الاقتصادي بعد، ويرجع ذلك الى عدم تمسكها بالتعاليم الدينية وقصورها في تحقيق الاستقلال الاقتصادي اضافة على سيطرة الغرب على شؤون العالم الاسلامي في شتى المجالات.

وعليه تعد الزكاة موردا ماليا من موارد الدولة الإسلامية وإحدى البدائل الاسلامية ووسيلة لتوحيد الأمة ومساعدتها في تحقيق استقلالها الاقتصادي وعلاج التبعية الاقتصادية لدول الغرب، وذلك بتقوية قدرتها الإنتاجية ودفعها الى التنمية والاستثمار. ورغم توفر مؤسسات الزكاة في أغلب الدول الإسلامية غير أنها لم تعطي أكلها ولم يظهر لها اثر واضح في القضاء على العديد من المشاكل التي تعاني منها الدول الإسلامية وعلى رأسها الفقر الذي من أسمى خصائص الزكاة إغناء الفقير.

يعتبر موضوع الزكاة موضوعا هاما وفعالا لكونه مصدر من المصادر التمويلية على جميع المستويات وفي وقتنا الحاضر أصبح لزاما علينا توضيح هذا الركن الذي يدين به أكثر من ربع سكان الارض.

وقد أجريت دراسة عام 2008 على مبالغ زكاة المسلمين في العالم الاسلامي، تبين أن قيمة الزكاة في العالم الإسلامي تبلغ 300 مليار دولار على أقل تقدير،[424] ولو أن الزكاة تجُمع وتُنفق بشكل جيد، لما كانت هناك مشاكل اقتصادية متنوعة بهذه الصورة المؤلمة، كالتي نراها في بلاد العالم الإسلامي.«

لقد عقدت هيئت الأمم المتحدة عام 1992مؤتمر في مدينة ريوديجانيرو في البرازيل سمي»مؤتمر الأرض» كان هدفه دراسة المشكلات والمخاطر البيئية فخرج بعدة اتفاقيات كان هدفها ضرورة ايجاد تعاون دولي وذلك بسبب عجز أي دولة عن تحقيق ذلك بمفردها للوصول الى التوازن المنشود في إشباع الحاجات الأساسية وتحسين مستوى المعيشة للمجتمعات، وفي عام 1947 قام البنك الدولي برفع شعار «نعمل من أجل عالم خال من الفقر»، ومنذ ذلك الحين مازال الشعار مرفوعا والفقر في ازدياد.

مشكلة الدراسة

إن انحسار نظام الزكاة والصدقات وبقاءه أمراً محلياً بتحجيم حركته على أرض الواقع كما هو الحال مع المؤسسات المحلية للزكاة والجمعيات الخيرية، ساعد في استفحال مشاكل الفقر والبطالة وغيرها مما أدى الى طلب المساعدة من الغرب الذي تكون غالبا مقرونة بالديون والقروض مما جعل الدول الإسلامية تسقط في فخ التبعية الاقتصادية وعدم استقلالها الاقتصادي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في انها تعالج ظاهرة التبعية الاقتصادية التي وقع فيها الكثير من الدول الاسلامية

- بتفعيل دور الزكاة باعتبارها عبادة مالية تمثل الركن الثالث من أركان الاسلام. وهو الأمر الذي أولته بعض الدول الإسلامية وكذلك بعض المؤسسات المالية ومنها المنظمات المالية الدولية
- ضرورة ترسيخ ودعم فكرة التضامن الإسلامي والتعاون على البر والتقوى بين كافة المؤسسات الإسلامية الساعية الى محاربة الفقر في المجتمعات الاسلامية

هدف الدراسة

سيحقق هذا البحث أهدافه بتوضيح النقاط التالية:

1- معرفة الزكاة وفوائدها الاقتصادية وباعتبارها من أهم الموارد المالية في النظام الاسلامي

2- معرفة مفهوم الاستقلال الاقتصادي ومقوماته

3- بيان العلاقة بين الزكاة والاستقلال الاقتصادي للدول الاسلامية ومدى مساهمتها في مكافحة الفقر، والتغلب على كثير من المشكلات التي يعاني منها المجتمع الاسلامي من بينها التبعية.

---

424 علي محيي الدين القره داغي،» الزكاة تخفيف للتطرف وعون للاجئين، تقرير 2016 https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%B9%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%83%D8%A7%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D9%81%D9%8A%D9%81-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81-%D9%88%D8%B9%D9%88%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1/704416

فرضيات الدراسة

- الزكاة قادرة أن تؤدي دورا بارزا في التخفيف من صور الحاجة والفقر على مستوى العالم الاسلامي
- ان اقامة صندوق عالمي للزكاة سيساهم في توحيد الشؤون المالية للمسلمين والتغلب على مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية، وإخراجهم من التبعية الاقتصادية إلى الاستقلال الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية الزكاة وفوائدها الاقتصادية

لقد شرع الله الزكاة على أموال الأغنياء لحكم كثيرة وفوائد عديدة، ولقد حددت الشريعة بوضوح حكمها الشرعي، ومجال تطبيقها، وأحكامها وشروطها، وكذا مصارفها وأدلة وجوبها

أولا: تعريف الزكاة

-تعريف الزكاة لغة: معناها النمو والزيادة، يقال زكا الزرع إذا نما وزاد، وتطلق أيضا على المدح وعلى الصلاح[425]

كما في قوله تعالى ''فَلاَ تُزَكُّوا أَنفُسَكُمْ[426]، وتنمي أجره'' فهي تطهر مؤديها من الإثم

– تعريف الزكاة شرعا: حق يجب في المال، وقد أطلقها الفقهاء على نفس فعل الإيتاء، أي أداء الحق الواجب في المال، كما أطلقت على الجزء المقدر من المال الذي فرضه الله حقا للفقراء.

وتسمى الزكاة «صدقة» لدلالتها على صدق العبد في العبودية[427]وطاعة الله تعالى وكلمة الزكاة في الاسلام تعني المقادير المالية التي فرضها الله على الأغنياء، كحق للفقراء والمستحقين.

وقد أطلق عليها أيضا صدقة، لأنها تدل على الصدق في الإيمان. ويقال «زكا الشيء إذ زاد وكثر، وسميت صدقة المال زكاة لأنها تعود بالنماء على المال الذي أخرجت منه الزكاة فيحفظه الله من التلف[428]«.

– التعريف الاقتصادي للزكاة

تعرف الزكاة بأنها: «فريضة مالية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من الأشخاص العامة أو الأفراد قسرا، وبصفة نهائية، ودون أن يقابلها نفع معين. تفرضها الدولة طبقا للمقدرة التكليفية للممول، وتستخدمها في تغطية المصارف الثمانية المحددة في القرآن الكريم، والوفاء بمقتضيات السياسة المالية العامة الإسلامية[429].

ثانيا: حكم الزكاة

فهي ركن من أركان الإسلام الخمسة، ومن جحدها فهو كافر.

حكم الزكاة واجبة مشروعةٌ بنص الكتاب والسنة والإجماع. فرضت في المدينة في السنة الثانية من الهجرة، ولأهميتها فقد قارنها المولى سبحانه وتعالى في القرآن الكريم مع الصلاة في اثنين وثمانين موضعاً، مما يدل على كمال الاتصال بينهما

فأمّا دليل وجوبها من الكتاب فقوله تعالى: «وأقيمُوا الصَّلاةَ وآتُوا الزكاة «[430] وكذلك قوله تعالى: «خُذْ مِنْ أَمْوالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لهَمْ، وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»[431] وقوله تعالى: وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌ مَعْلومٌ لِلسَّائِلِ والْمَحْرُوم»[432] ولقوله تعالى أيضاً: وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ»[433]

أما دليل وجوب الزكاة من السنة ما يرويه ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين أرسله إلى اليمن: إنك تأتي قومًا أهل كتابٍ فادعُهم إلى شهادةِ أن لا إله إلا الله وأني رسولُ الله فإن هم أطاعوك لذلك فأَعْلِمْهم أنَّ الله افترض عليهم خمسَ صلواتٍ في كلِّ يومٍ وليلةٍ فإن هم أطاعوك لذلك فأَعْلِمْهم أنَّ الله افترض عليهم صدقةً في أموالهم تُؤخذُ من أغنيائِهم وتردُّ على فقرائهم فإن هم أطاعوك لذلك فإياك وكرائمَ أموالِهم واتَّقِ دعوةَ المظلومِ فإنها ليس بينها وبين الله حجابٌ»[434]وقد أجمعت الأمة الإسلامية على وجوب الزكاة، وحرمة منعها[435].

عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أعطى زكاة ماله مؤتجراً فله أجرها، ومن منعها فإنّا آخذوها وشطر ماله عَزمة

425 مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، المجلد الثاني، دار المعارف، مصر، 1972، ص396

426 سورة النجم، الآية 32

427 وهبة الزجيلي، «الفقه الاسلامي وأدلته»ج8، ط الثانية، 1985، ص107

428 نعمت عبد اللطيف مشهور، الزكاة– الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي–، مرجع سابق، ص27

429 غازي عناية، «الضريبة والزكاة،» منشورات دار الكتب، الجزائر، 1991، ص42

430 البقرة 43

431 التوبة 103

432 المعارج 24

433 الانعام 141

434 رواه أبو داود، في سنن أبي داود، عن عبد الله بن عباس، الصفحة أو الرقم: 1584، صحيح

435 مشروعية الزكاة»، مجلة البحوث الإسلامية، اطّلع عليه بتاريخ 2017/1/27. بتصرّف.

من عزمات ربنا ليس لآل محمد منها شيء[436]

الزكاة تشريع إلهي، ومنهج تربوي، ومدرسة لتطهير النفس وتزكيتها، وصقل للروح وذيبها، وتحرير للنفس من ذل التعلق بالمال والارتباط الشديد به، وفي نفس الآن تدريب على البذل والعطاء والانفاق في سبيل الله، مما يؤدي الى تثبيت معاني المحبة والأخوة بين المسلمين، فالعبرة بالسلوك العملي والانفاق المادي والتضامن الحسي والذي يترجم عمليا من خلال إعطاء الزكاة طاعة الله وشكرا لنعمه .فالإسلام بتشريعه للزكاة يهدف إلى تربية المسلم تربية إسلامية وفق منظور واقعي ينطلق من مراعاة الفطرة البشرية، والحرص على ضبط الغرائز و ذيب السلوكيات وتقويمها بما يتلاءم ومسؤولية الإنسان الاستخلافية، وثقل الأمانة التي حملها بعدما أشفقت السماوات والأرض والجبال من حملها، إقرارا بصعوبتها وتقديرا لأهميتها واعترافا بمكانتها[437].

ثالثا: الفوائد الاقتصادية للزكاة

فوائد الزكاة الاقتصادية للزكاة فوائد عظيمة تسهم في دفع عجلة الاقتصاد الإسلامي وتنميته، وهي على النحو الآتي:[438]

1- إسهامها في نماء مال المزكي
2- منعها في انحصار المال في يد الأغنياء
3- وجود المال في أيدي أكثرمن فئة المجتمع يؤدي لصرفه في شراء ضرورية الحياة
4- تشريع الزكاة سنويا يجعلها أداة دائمة لإعادة توزيع الثروات
5- مساعدتها في علاج التقلبات الاقتصادية

المبحث الثاني: الاستقلال الاقتصادي ومقوماته

أولا: الاستقلال الاقتصادي

1 مفهومه

ظهر مفهوم الاستقلال الاقتصادي والدعوى الى عدم التبعية الاقتصادية في البداية في دراسات بعض باحثي أمريكا اللاتينية كتفسير لظاهرة التخلف الاقتصادي في الدول النامية التي تربطها علاقات تبعية مع الدول المتقدمة [(439)].

وينصرف مفهوم عدم الاستقلال الاقتصادي والتبعية الاقتصادية إلى العلاقة غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية القائمة على الاستغلال والتبادل غير المتكافئ وأسلوب الاستثمارات والمعونات التي تشكل عودة للاستعمار الجديد [(440)].

كما عرف مانتوس، عدم الاستقلال الاقتصادي بأنه «ذلك الوضع الذي يتوقف فيه اقتصاد بلد ما على توسع وتطور اقتصاد بلد اخر يخضع له اقتصاد الاول»[441]

والاستقلال الاقتصادي بصفة عامة هو عدم التبعية والخضوع والتأثر باقتصاد بلد ما وبالتأثيرات والتغيرات للقوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانات السيطرة على الاقتصاد التابع.

ثانيا: مقومات الاستقلال الاقتصادي

وتنقسم الى المقومات المعنوية والمقومات البشرية والمقومات المادية

1-المقومات المعنوية

نقصد بالمقومات المعنوية المبادئ والأسس التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي في المنهج الإسلامي، وهذه المبادئ لا يخلو منها نشاط اقتصادي أياً ما كان اتجاهه الفكري، كما أن تلك المبادئ تحدد التصور الجمعي للمجتمع والأمة نحو النشاط الاقتصادي، ومن ناحية أخرى تمثل نقطة انطلاق النشاط الاقتصادي نحو الواقع امتثالاً لتلك المبادئ، ومن ناحية ثالثة فإن القوانين واللوائح المنظمة لهذا النوع من النشاط تكون انعكاساً لهذه المبادئ التي يؤمن بها المجتمع وتصدر من عقيدته

وتتمثل أسس النشاط الاقتصادي في الإسلام فيما يلي:

436 رواه ابو داود والنسائي عن معاذ، والبيهقي، فقه السنة

437 عبد الرحمن قصدى، «دور الزكاة المنتجة في خدمة المجتمع ونقصان الفقراء وتحسين الاقتصاد الاندونيسي»، ص269

438 عبدالله الغفيلي، كتاب نوازل الزكاة، صفحة 54. بتصرّف

439 . محمد السماك، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولينيكية المحتملة، المستقبل العربي، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 51، سنة التاسعة، سبتمبر 1986، ص62 .

440 . أحمد محمد أبو الرّب، تحديات التنمية في الوطن العربي، طباعة المؤسسة الصحفية الأردنية، ط 1 – 1979، ص 64 .

441 مانتوس، مجلة الاقتصاد،1972،20

أ_ الملكية والمال:

-الملك لله وحده: فالكون بكل ما فيه وبدون أي استثناء مملوك لله تعالى وحده على وجه الحقيقة والخلوص، فلا شريك لأحد معه في ذرة منه (وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) [442]

-الملك المجازي للإنسان: ومع أن الملك الحقيقي هو لله رب العالمين، فقد أذن الله تعالى للإنسان بالانتفاع بالمال والتصرف فيه وإضافته وتسميته مالكاً له (وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلاَدُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللّهَ عِندَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ»[443]

ب- مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي

- تحريم الربا
- تحريم الاكتناز
- تحريم الاحتكار
- تحديد شكل الملكية

ج- الزكاة:

تعد الزكاة مرتكز نظام المال في الإسلام، فهي بمثابة العمود الفقري فيه، إذ إن نظام المال في الإسلام يقوم على أساس -الاعتراف بأن الله هو المالك وبالتالي الاعتراف بأن له وحده حق تنظيم قضية التملك والحقوق فيه ومآله، والزكاة هي التعبير العملي عن هذا كله[444].

ورغم وجود اتفاقات اقتصادية موقعة من جانب بعض الكتل الإسلامية مثل اتفاقية «السوق العربية المشتركة» الموقعة منذ عام 1950م، ومجموعة الدول الثماني الإسلامية عام 1996م، والاتفاقات الثنائية العديدة بين دول العالم الإسلامي، فإن كلاً منها ظل قرارات أكثر منه ميدان عمل، ولا يوجد في العالم الإسلامي مشروع اقتصادي موحد لهذه الإمكانات، بسبب غياب الإرادة السياسية الموحدة، وعدم العمل الفاعل لتحرير إرادة الأمة.

د- صيغ الاستثمار الإسلامية:

قدم الفكر الإسلامي صيغاً جديدة للاستثمار، يراعى فيها مبادئه وتصوراته وغايته، متمثلة في إنشاء المصارف الإسلامية التي انتشرت انتشاراً كبيراً في البلاد الإسلامية وخارجها، كما قدمت هذه البنوك منهجاً جديداً للتعامل الاستثماري –بدلاً من أسلوب تمويل القروض– فتقوم هذه المصارف بتمويل المشروعات عن طريق تمويل عوامل الإنتاج، ولا يزيد الدين بحال عن جحيم الإنتاج أو التجارة، ومن ثم فإن المشروع يحمل ضمانة من داخله، وبذلك فإن يجد التضخم في ظل هذا النظام تراقب البنوك الإسلامية مقترضيها بل وتشاركهم في الإدارة؛ لأنها لا تقف منهم موقف الدائن بل موقف الشريك والمساهم، ومن ثم فإن تعثر أصحاب المشروعات وجدوا من يقفون إلى جانبهم بالتوجيه والتمويل وشد الأزر، وهو ما يسهم بجد في التنمية الوطنية والعالمية، وفي النظام الإسلامي تخصص الموارد وفقاً لمعايير الإنتاج والتجارة وهو أكثر توجهاً نحو التنمية والنمو، ومن ثم فإن القطاع المالي يظل متسقاً ومنسجماً مع الأساسات الاقتصادية.

والبنوك الإسلامية تقوم أساس معاملاتها على نظام المشاركة والمضاربة والاستصناع والإجارة وتمويل التجارة الحقيقية، وهي تسهم جميعها مساهمة حقيقية في الإنتاج، ويتحمل الطرفان معاً نتائج الربح والخسارة؛ ففي حالات الرواج لا يستأثر طرف بجل الربح وحده ويحرم الطرف الآخر، وفي حالة الكساد والخسران يتحمل الطرفان معاً نتائجه وآثاره، ومن ثم لا يتحطم طرف ويلتزم طرف آخر بدفع الدين وتحمل تبعاته وحده[445]

كما قدم الفكر الإسلامي بديلاً لشهادات الاستثمار بأنواعها المختلفة في صورة تعامل جديد للأوراق المالية الإسلامية تسمى «سندات المقارضة» أو «صكوك المقارضة» التي تلتزم بالضوابط الشرعية لمبادئ الفكر الاقتصادي[446]

-المقومات البشرية

يمتلك العالم الإسلامي قوة بشرية هائلة تصل إلى ما يقرب من ملياري نسمة موزعين عبر خارطة العالم على النحو التالي: آسيا حوالي 1.4 مليار نسمة، أفريقيا 581 مليوناً، أوروبا 0.056، بل إن مركز «بيو» للأبحاث الأمريكي توقع أن يكون تعداد المسلمين في عام 2060 حوالي 3 مليارات نسمة بسبب سرعة النمو السكاني المتميز التي ستصل حسب التوقعات إلى 70%.

كما تشير الدراسات إلى أن معدل الأعمار في العالم الإسلامي حوالي (23) عاماً بما يعني أن قاعد الهرم السكاني في العالم الإسلامي يمثلها الشباب[447]، بما يمثلون من قوة كبرى لأي اقتصاد في العالم، وهو ما يجب توظيفه لصالح الاستقلال الاقتصادي للدول الاسلامية.

---

442 المائدة 17

443 الانفال28

444 سعيد حوى: الإسلام، ج1، ص 149

445محمد عبد الكريم زعير: ماذا لو استظل الاقتصاد بظل الأمن في الإسلام (الاقتصاد الإسلامي، 19 أكتوبر 1999)، ص 256.

446 علي أحمد سالوس، «الاقتصاد الاسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة»1998، ط1، ص 254.

447 **قناة فرانس 24** https://www.france24.com/ar/20180904.

2-المقومات المادية

فيما يتعلق بالمقومات المادية، فإن منطقة العالم الإسلامي الكبرى في آسيا وأفريقيا من أغنى المناطق ثروة طبيعية في العالم (كما يذكر خبراء الاقتصاد)؛ فمساحته التي تبلغ 32 مليون كم مربع (وهي مساحة دول منظمة المؤتمر الإسلامي التي تبلغ 57 دولة) تمتلك 66% من القصدير العالمي، و40% من الكروم، و25% من الفوسفات، و24% من المنجنيز، و23% من البوكسايت، كما أن مساحات الأراضي الصالحة فيها للزراعة تبلغ حوالي 21% من مساحتها الإجمالية (غير مستغل منها سوى 5%)، كما تملك حوالي 1392 مليار برميل احتياطي النفط، و69% من الاحتياطي العالمي، و40% من صادرات المواد الخام[18].

ومن ناحية التجارة، يسهم العالم الإسلامي بـ3.4 تريليون دولار سنوياً في التجارة العالمية (878 مليار فقط في التجارة البينية).

3- خطط تطبيق الاستقلال الاقتصادي

وتسعى أغلب الدول إلى بناء اقتصاد مستقل؛ لكن الدول المسيطرة لا تسمح لها بذلك لرغبتها في الهيمنة على دول العالم والشعوب من خلف المنظمات الأممية والسرية.

إن الاستقلال الاقتصادي لأي دولة ليس بالأمر الصعب، ولكنه يحتاج إلى خطط محكمة واعتماد على بعض النقاط الأساسية مثل:[448]

1- تقوية التعليم المحلي والاستفادة من التجارب المتقدمة في بعض المجالات.

2- إصدار العملة المستقلة المربوطة بالذهب أو المادة الخام المنتجة من الدولة نفسها مثل (النفط في دول الخليج العربي).

3- الصناعة التي تضمن للدولة قدرتها على الاكتفاء الذاتي بنسبة تفوق 80% في المجالات (العسكرية والصناعية والصحية وإنتاج الطاقة) الخ..

4- الإنتاج المحلي من الأغذية بالكميات الكافية خصوصًا من القمح ومنتجات الخضار والفواكه. إلخ..

5-تأهيل الكوادر البشرية الوطنية للقيادة في كافة المجالات.

6- الشفافية في الموازنة العامة للدولة قبل بداية السنة الجديدة.

7-الرقابة والمحاسبة الشديدة لكل من يتلاعب بمقدرات الدولة.

-8-تطبيق فريضة الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية

-الزكاة تساهم في التمكين الاقتصادي للفقراء من خلال توفير لهم أدوات الإنتاج واخراجهم من دائرة الفقر والعوز إلى دائرة الكفاية وتحويلهم من مستهلكين الى منتجين، فلما يتحقق الانتاج يتم الاكتفاء عن الاستراد من دول الغرب فيتم بذلك استقلالها الاقتصادي

2-4 تطبيق الزكاة كأداة من ادوات السياسة المالية الاسلامية

إذا تأملنا في فريضة الزكاة في ملامح السياسة المالية في ضوء الاقتصاد الاسلامي لوجدنا أن الزكاة تمثل العمود الفقري للمالية الاسلامية، فهي من أكبر موارد الدولة الاسلامية التي يتم جبايتها وانفاقها ضمن شروط معينة حددت معالمها في ضوء القران الكريم والسنة النبوية.

فتطبيق هذه الشريعة التعبدية يتولد عنها الاثار الاقتصادية على مستوى جملة من المتغيرات الاقتصادية الكلية

أولها: الاستهلاك فتوزيع الزكاة على الطبقة الفقيرة يرفع من مستوى استهلاكها وهذا مما يزيد من تحريك الاقتصاد ومحاربة الركود الاقتصادي

ثانيا: تعمل الزكاة على محاربة الاكتناز وهذا سيؤدي الى دوران وحركة رؤوس الاموال مما سيرفع من وثيرة الاستثمارات التي تكافح جانيا من البطالة بحيث تشغل فئة من اليد العاملة العاطلة

ثالثا: الزكاة وسيلة فعالة لتوزيع الدخل والثرة بين افراد المجتمع على اساس عادل

إن المحصلة النهائية التي تقوم بها الزكاة وتؤهل الاقتصاد للدول الاسلامية واستقلالها عن تبعيتها هي تحريك عجلة الاقتصاد نحو الاستقلال عن الاقتصاد الخارجي والدفع به الى الامام ومحاربة التضخم والركود.

وفي ظل هذه المكانة التي تحتلها هذه الفريضة لجأت بعض الدول الاسلامية إلى اتاء صناديق خاصة ضمن مراسيم حكومية، غير أن الزامية في دفع مستحقات الزكاة يختلف من دولة لأخرى ولكل بلد اليات وأنظمة اعتمدتها في هذه الفريضة مما جعلها لا تعطي أكلها المطلوب ولم يظهر لها أثر ايجابي في العالم اسلامي، بحيث أكبر نسبة الفقر والبطالة موجودة في الدول الاسلامية رغم ما يخرج من الاموال الهائلة للزكاة كل سنة.

مما كان دافعا لهذه الدراسة ان تبحث في نموذج للزكاة يكون أكثر نجاعة وتأثيرا ومحققا للمقصد الأسمى للزكاة.

المبحث الثالث: الزكاة ودورها في الاستقلال الاقتصادي

الصندوق العالمي للزكاة -نموذجاً

إن الوطن العربي بالرغم من كفاحه الطويل مع التبعية الاقتصادية بمختلف صورها سواء كانت تبعية تجارية أو مالية أو غذائية، ما زال متخلفًا اقتصاديا، ولم يستطع تحقيق التقدم الاقتصادي بعد .ويرجع ذلك إلى عدم تمسكه بتعاليم الإسلام من جهة، وقصوره في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وسيطرة الحضارة الغربية على شؤون العالم الإسلامي في شتى المجالات، وعليه تعد الزكاة أحد البدائل الاسلامية ووسيلة علاج لمشكلة التبعية لهذه

448 مازن المعولي، الاستقلال الاقتصادي، مجلة الفلق،2018

الدول وتقوية قدرتها الإنتاجية وتقليل اعتمادها على العالم الخارجي، كونها تحرك الأموال وتحول دون اكتنازها وتدفعها الى مجالات التنمية والاستثمار. ورغم وجود مؤسسات الزكاة في كل من العالم الاسلامي سواء الخيرية منها أو ما تتكلف به الدولة نفسها غير أن هذه الفريضة لم يظهر لها أثر واضح في العالم الاسلامي مما ارتأت الدراسة على أن تسلط البحث على انشاء مؤسسة عالمية للزكاة تشمل جميع المؤسسات والجمعيات الخيرية التي تتكلف بشؤون الزكاة في العالم تحت سقف واحد تهتم بمجالات الفقر والبطالة والمشاكل الاقتصادية في العالم الاسلامي، وذلك عبر جهاز فني يتولى مسؤولية جبايتها و إنفاقها تتوفر فيه الخبرات اللازمة لتحقق الأهداف المنشودة. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتسهم في هذا الدور المطلوب.

مقترح نموذج صندوق عالمي الزكاة

– أهداف المشروع

– التنسيق بين جهات الزكاة في دول العالم الاسلامي هناك قضايا مشتركة في الدول الاسلامية فأكبر عدد اللاجئين في العالم الاسلامي وأكبر نسبة الفقر والبطالة نجدها في البلد المسلمين

– كما يهدف هذا الصندوق العالمي الى الاهتمام بهذه الفريضة وزيادة المعرفة الواسعة لهذه الفريضة على اسس علمية وفقهية

– التعاون مع مؤسسات الزكاة القائمة في الدول الاسلامية على مواجهة مثل هذه المشكلات، فتكون هناك مشروعات مشتركة لهذه المؤسسة تقوم على جمع العاملين في مجال الزكاة بما فيهم الخبراء الماليين والاقتصاديين من أجل التنسيق وتبادل الخبرات والتعريف بالزكاة، والقيام بمشروعات مشتركة، وقد تتطور بعد ذلك لجمع الزكاة بشروط معينة ولكن هدفها الأساسي انها ليست مثل المؤسسات الزكاة الموجودة هدفها جمع الزكاة وتوزيعها فقط بل هي تقوم بعملية تنسيقية وتبادل خبرات والانفاق على المشروعات المشتركة وتكوين لجان دولية كل دولة متخصصة في مجال مساعدات معينة (الايتام اللاجئين، المساعدات الطارئة مثل الحروب والكوارث الطبيعية...الخ)

–المصدر المالي من كل دولة تدفع نسبة معينة من أموال الزكاة لهذه الصندوق فهو عمل تنسيقي ابداعي يضع مشكلة الفقر والبطالة والمشاكل الاقتصادية التي تحدث في الدول الاسلامية على الطاولة.

– مقوماته

– ان إقامة صندوق عالمي للزكاة هو إقامة لأحكام شريعتنا الغراء.

– المساعدة في نقل الزكاة والمعونات وتوجيهها الى المصارف أكثر حاجة في سائر الدول والمجتمعات الاسلامية

–التعاون مع الجهات ذات الاختصاص في اعداد اليات لتصنيف مؤسسات الزكاة وتطوير ادائها

– فريضة الزكاة قادرة على التخفيف من ظاهرة الفقر في العالم الاسلامي

–السعي لتنميط العالم خول مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاعلامية والثقافية، عبر اختراق الحدود التاريخية والجغرافية للشعوب والدول الاسلامية.

– نشوء شبكات اتصال عالمية تربط بين الدول الاسلامية من خلال اندماج منظومات رئيسية

–المنظومة العالمية لسوق مالية موحدة

– المنظومة الاعلامية والاتصالية

– المنظومة المعلوماتية التي تجسد شبه المعلومات العالمية[449]

وهذه المنظومات إذا تم دمجها فهي ستساعد وتشجع على قيام الصندوق العالمي للزكاة لمهمته أحسن من قبل وذلك لسهولة المعلومات وتوسيع شبكة الاتصال.

– معوقاته

رغم وجود اتفاقات اقتصادية موقعة من جانب بعض الكتل الإسلامية مثل اتفاقية «السوق العربية المشتركة» الموقعة منذ عام 1950م، ومجموعة الدول الثماني الإسلامية عام 1996م، والاتفاقات الثنائية العديدة بين دول العالم الإسلامي، فإن كلاً منها ظل قرارات أكثر منه ميدان عمل، ولا يوجد في العالم الإسلامي مشروع اقتصادي موحد لهذه الإمكانات، بسبب غياب الإرادة السياسية الموحدة، وعدم العمل الفاعل لتحرير إرادة الأمة. بالرغم من توافر امكانات هائلة في الكثير من الدول والمجتمعات الاسلامية، ورغبة الشعوب في مد العون للمحتاجين للفقراء والضعفاء والمنكوبين من بلاد المسلمين، ورغم صدق الارادة في المجهودات المبذولة نحو تأسيس صندوق العالمي للزكاة الا أن هناك معوقات جعلت المشروع يجد صعوبة في التطبيق في هذه الآونة، ونطمح الى تطبيقه في زمن اخر حتى تتمكن الشعوب الاسلامية من رفع التحدي المفروض عليها.

449 سهى عبيد، العولمة والاسلام، مركز جنين للدراسات السياسية، ص2

https://alhiwartoday.net/node/13330

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة الى ضرورة تأسيس صندوق عالمي للزكاة يجمع زكاة المسلمين في كافة أنحاء العالم الإسلامي، يوحد بين الدول الاسلامية ويساهم في استقلالها الاقتصادي في الجانب الإنساني والاجتماعي والخيري، ويعمل على رفع مستوى معيشة شعوبها وتقوية مركزها أمام التكتلات الاقتصادية المعاصرة وترك التبعية المستغلة والمستبدة.

وتوصي الدراسة إلى توظيف الزكاة للدفاع عن قضايا الأمة ودعم الأخوة الاسلامية، كما تتطلع الدراسة الى معالجة كثير من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في بلاد المسلمين من خلال توحيد فريضة الزكاة

إن تحرير اقتصاد الأمة الاسلامية يكون عبر الأمور التالية:

- بالتحرر من الارتباطات الاقتصادية الوضعية المحرمة.
- بناء نظام عالمي اقتصادي إسلامي بديل ومواز للاقتصاد الوضعي الربوي المجحف للإنسان والإنسانية.
- وضع خطة للقضاء على الفقر الداخلي –غير المبرر– في العالم الإسلامي.
- وضع خطة لاستثمار القوة البشرية الشابة الهائلة التي يتحقق معها تنمية أخلاقية واجتماعية واسعة في العالم الإسلامي
- ضرورة تكتل الدول العربية اقتصادياً في إطار انشاء السوق المشتركة إذا ما أرادت التحرر من أسر التبعية الاقتصادية للخارج بل أن السوق العربية المشتركة ضرورة لم تحتمل التأجيل في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية والأطماع الخفية والظاهرة المحيطة بالدول العربية.
- توحيد العملة بين دول المسلمة حتى تسهل سهولة نقل الاموال بين البلدان
- العمل على تطبيق نظام الاقتصاد الإسلامي بما فيها فريضة الزكاة إذ أنه الخيار الوحيد لإخراج الأمة المسلمة من الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها، والتخلص من الأنظمة الوضيعة التي جعلتها تسير في طريق التخلف والتبعية الاقتصادية.
- ضرورة انشاء مجلس دولي للزكاة يمثل مرجعا استشاريا لمعايير وأنظمة مؤسسات الزكاة المعاصرة
- انشاء موسوعة علمية متخصصة في علوم الزكاة تشمل تجمع شتات الدراسات العلمية والتطبيقية المختلفة تسمى موسوعة علوم الزكاة

وعليه يتبين لنا أن رغم سمو الأهداف التي تسعى اليها الدراسة من تحقيقها وتطبيق الركن الثالث من أركان الاسلام وتوحيد شؤون الأمة الاسلامية من خلال صندوق عالمي للزكاة، والذي نطمح بتطبيقه نتغلب على مشكلة التبعية الاقتصادية، إلا أنه في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية لا يمكن ان نصل الى هذه المرحلة ولابد من تخطي زمن اخر حتى تتمكن المجتمعات الاسلامية تخطي الصعاب ورفع التحديات المفروضة عليها.

ومن أجل ذلك، تقترح الدراسة أن يتم إنشاء هيئة تنسيقية أولا بين المؤسسات الزكاة في الدول الإسلامية كمرحلة سابقة وصولا الى تطبيق صندوق عالمي للزكاة لاحقا.

المراجع

- القران الكريم
- أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم والبيهقي، فقه السنة
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، المجلد الثاني، دار المعارف، مصر، 1972
- أحمد محمد أبو الرّب، «تحديات التنمية في الوطن العربي»، طباعة المؤسسة الصحفية الأردنية، ط 1، 1979
- وهبة الزحيلي، ''الفقه الاسلامي وأدلته»ج8، ط الثانية، 1985
- محمد السماك، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولينيكية المحتملة، المستقبل العربي، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 51، السنة التاسعة، 1986
- غازي عناية، «الضريبة والزكاة،» منشورات دار الكتب، الجزائر، 1991
- علي أحمد سالوس، «الاقتصاد الاسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة»1998
- أحمد عبد الكريم زعير «ماذا لو استظل الاقتصاد بظل الأمن في الإسلام (الاقتصاد الإسلامي، 1999
- علي محيي الدين القره داغي،» الزكاة تجفيف للتطرف وعون للاجئين، تقرير 2016
- العياشي صادق فداد، «نحو مؤسسة عالمية للزكاة في ظل المستجدات الدولية.» جدة2017

- مجلة البحوث الإسلامية «مشروعية الزكاة»، 2017
- مازن المعولي، الاستقلال الاقتصادي، مجلة الفلق،2018
- عيد أحمد الهادي عثمان، «التبعية الاقتصادية وكيف عالجها الاسلام»2021م
- محمد زيدان، عالمي زهيرة، «تفعيل مؤسسة الزكاة ودورها في النهوض بالتنمية الاقتصادية « –مع الإشارة إلى صندوق الزكاة الجزائري–
- سهى عبيد، العولمة والاسلام، مركز جنين للدراسات السياسية

https://alhiwartoday.net/node/13330

البحث الثالث: الزكاة والوقف وأثرهما في التنمية والاستقلال الاقتصادي للدول الإسلامية

خديجة محمد ناصر سنهوب، طالبة دكتوراه، بجامعة صباح الدين زعيم

المقدمة

إن العامل الاقتصادي اليوم أصبح من أبرز العوامل في نجاح الحكومات أو فشلها، ومن أهم المشكلات التي يواجها العالم اليوم مشكلة توزيع الناتج القومي، وإيجاد التوازن بين أفراد المجتمع، وتعتبر الزكاة حل دوري وفوري ودائم للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وتفعيل دور مؤسسة الزكاة والأوقاف صار مطلبا هاما للخروج من المشاكل الاقتصادية ولمعالجة الأوضاع المتأزمة التي يشهدها العالم. وفي بحثنا هذا سنوضح مدى تأثير مؤسسة الزكاة ومؤسسة الأوقاف في الاقتصاد الإسلامي. ومدى تحقيقهما للاستقلال الاقتصادي للدول.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير مؤسسات الزكاة والوقف في تحقيق التنمية والاستقلال الاقتصادي للدولة الإسلامية؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية

1. ماذا نعني بالزكاة وماحكمها وشروطها ومصارفها الشرعية؟
2. ما مفهوم الوقف وأركانه وأقسامه؟
3. ما دور مؤسسات الزكاة والوقف في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي للدول؟

أهمية البحث

في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية التي يشهدها العالم اليوم من اختلالات، وصراعات، وأزمات متلاحقة، وعجز الموازنات في الدول الإسلامية، وارتفاع حجم المديونات الخارجية، تكمن أهمية البحث في الزكاة والوقف، وإبراز الدور المؤثر والفاعل لهاتين المؤسستين الهامتين لتحقيق التنمية الاقتصادية. وللخروج من هذه الأزمات، وتفعيل دورهما، ومن هذا المنطلق فإن أهمية البحث تتمثل في تناول الأثر العملي المتوقع من تطبيق أحكام الزكاة والوقف على اقتصاد الدول الإسلامية.

أهداف البحث

تحاول الباحثة من خلال هذه الورقة توضيح دور وتأثير مؤسسات الزكاة والوقف في تحقيق التنمية والاستقلال الاقتصادي للدول الإسلامية عن طريق تحقيق الأهداف التالية:

1. تعريف مفهوم الزكاة، وشروطها، ومصارفها الشرعية.
2. تعريف الوقف، وأركانه، وأقسامه.
3. توضيح مدى تأثير مؤسسات الزكاة والوقف في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي للدول الإسلامية.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الوصفي لموضوع البحث بالرجوع إلى الدراسات السابقة، والأبحاث العلمية، والمجلات المحكمة، والمؤتمرات الدولية المتعلقة بهذا البحث، وتحليلها ومناقشتها بما يخدم أهداف البحث.

المطلب الأول: مفهوم الزكاة وحكمها وشروطها ومصارفها الشرعية

1.1. مفهوم الزكاة

الزكاة في اللغة تأتي بمعنى الزيادة والنماء يقال زكى الزرع إذا كثر ريعه، وزكت النفقة إذا بورك فيها، وقد يطلق لفظ الزكاة على معان أخرى منها تطهير النفس والمال لقول الله تعالى (قد أفلح من زكاها)[451] وقوله تعالى (قد أفلح من تزكى)[452] أي طهرها من الذنوب والمعاصي والآثام، وقد تأتي بمعنى يفيد الصلاح لقوله تعالى (فأردنا أن يبدلهما ربهما خيرا منه زكاة وأقرب رحما)[453] والمراد به خير منه صلاحا ودينا وطهارة، وقوله تعالى (ولكن الله يزكي من يشاء)[454] أي يصلح من يشاء

مفهوم الزكاة اصطلاحا: حق واجب مفروض في مال خاص لفئة معينة مخصوصة في وقت مخصوص[455]

450

451 سورة الشمس : الآية رقم 9.

452 سورة الأعلى : الآية رقم 14.

453 سورة الكهف الآية رقم 81.

454 سورة النور الآية رقم: 21.

455 عمورة جمال ومرنيش حمدي، الزكاة ودورها في تحريك عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة المؤتمر الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية

وقيل نصاب مقدر شرعا في مال معين محدد يعطى لطائفة معينة من الناس[456]

2.1. أنواع الزكاة

1. زكاة النفس: قال تعالى (ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها قد أفلح من زكاه)[457]
2. زكاة البدن: وهي صدقة الفطر التي افترضها الله أعلى المسلمين في شهر رمضان المبارك على الصغير والكبير والعبد والحر طهره للصائم من اللغو والرفث.
3. زكاة الأموال: وهي ركن من أركان الإسلام افترضه الله على المسلمين طهارة لأموالهم وبركة لها.

3.1. حكم الزكاة

الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة، وهي فرض واجب على كل مسلم ومسلمة ممن توفرت فيهم الشروط، وقد تضافرت الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع على وجوبها.

أ. من الكتاب فول الله سبحانه وتعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين)[458]، وقوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها)[459] ووجه الدلالة من الآيتين الكريمتين أن الأولى صريحة في الأمر بإيتاء الزكاة مقرونا بإقامة الصلاة ودل ذلك على الوجوب، وأما الثانية فهو الأمر بأخذ الصدقة من الأموال ومعلوم أن صدقة التطوع ليست بفرض فتعين أن المراد بالصدقة هنا هي الزكاة الواجبة[460].

ب. من السنة: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (بني الإسلام على خمس، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان) وهذا الحديث يعتبر صريحا في اعتبار الزكاة ركن من أركان الإسلام فتعتبر واجبة وفريضة إلزامية على كل من تحققت فيها شروط[461].

جـ. من الإجماع: انعقد الإجماع على فرضية الزكاة وقال النووي وجوب الزكاة معلوم من الدين بالضرورة[462].

4.1. شروط الزكاة

الشرط الأول: الإسلام

فلا تأخذ الزكاة من الكافر، ولا تقبل منه أصلا لأن الزكاة ركن من أركان الإسلام، وقد قال الله تعالى (وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله وبرسوله ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ولا ينفقون إلا وهم كارهون)[463] فدل ذلك على أن الزكاة لا تقبل من الكافر وأن الكافر لا يخاطب بأمور الشريعة.

الشرط الثاني: الحرية

فلا تؤخذ الزكاة من الرقيق، وهو العبد المملوك الذي لا يملك شيئا فإن المال الذي بيده يعتبر مال سيده.

الشرط الثالث: أن يبلغ النصاب

وذلك لحديث أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا فيما دون خمس يدون صدقة ولا فيما دون خمس أواق صدقة.[464]ويختلف النصاب باختلاف الأموال التي يملكها المسلم.

الشرط الرابع: أن يكون مالكا للمال

وأن يكون مستقرا عنده لأن الاستقرار المالي هو تمام الملك فإذا كان غير مستقرا عنده فلا تجب فيه الزكاة. ويقصد باستقرار الملك ألا يتعلق به حق غيره[465]. والمثال على ذلك الثمار والحبوب فإنه إذا بدا صلاحها وجبت فيه الزكاة، ولكن لا يستقر هذا الوجوب إلا بالتمكن منها حين يحصدها المزارع ويأويها إلى الجرين فإذا ما أصاب الزرع أو الثمر آفة قبل الحصاد وتلف المحصول من غير أن يفرط فيها صاحبه فلا تجب فيه الزكاة لعدم استقرار

المستدامة 2013، جامع، سعد دحلب بالبليدة، الجزائر نقل بتصرف.

456 محمد بن صالح العثيمين، الشرح الممتع على زاد المستقنع، ط1، (دار ابن الجوزي، 1428)، 17/6.

457 سورة الشمس: الآية رقم 9.

458 سورة البقرة: الآية رقم 43.

459 سورة التوبة: الآية رقم 103.

460 أبو بكر بن العربي المالكي، أحكام القرآن، ط3، (دار الكتب العلمية،2003)981/2.

461 أخرجه البخاري، الجامع الصحيح كتاب الإيمان، باب الإيمان وقول النبي بني الإسلام على خمس 12/1.

462 أبو زكريا محيي الدين النووي، المجموع شرح المهذب، (دار الفكر)231/5.

463 سورة التوبة: الآية رقم 54.

464 محمد بن إسماعيل البخاري، كتاب الجامع المسند الصحيح، ط1، (دار طوق النجاة، 1422) كتاب الزكاة باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة برقم 1484.

465 عبد الرحمن بن محمد بن قاسم من العاصمي، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، ط1، (1397هـ)168/2.

الملك لهذه المحاصيل عنده[466].

الشرط الخامس: أن يحول الحول على المال المستحق للزكاة فيما كان فيه الحول

لقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول[467]، والمعنى أن الزكاة لا تجب في مال حتى يمر عليه اثنا عشر شهرا من حين تملكه لهذا المال.

ويستثنى من ذلك ما ليس تمام الحول فيه شرط:

1. الأموال التي يجب فيها العشر أو نصف العشر وهي الحبوب والثمار لأن زكاتها تكون عند وقت الحصاد وذلك لقوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده)[468].
2. نتاج السائمة أي أولادها لأن حولها يكون حول أمهاتها فكل ما هو تبعا له فيكون حوله حول الأصل
3. ربح التجارة فإن حوله حول رأس المال فلو ملك نصابا من المال في التجارة وربح فإنه يزكي على المال وعلى الربح سواء في آخر العام ولا ينتظر أن يحول الحول عن الربح[469].
4. الركاز وهو ما يوجد من دفن الجاهلية لحديث أبي هريرة وفي الركائز الخمس، فبمجرد وجوده فإنه تجب فيه الزكاة[470].
5. المعدن وهو كلما خرج من الأرض من أنواع المعادن سواء كان حديدا أو عقيقا أو نفط وغيرها، فإن الإنسان إذا وجده وقد بلغ النصاب فيجب أداء زكاته فورا من حيث العثور عليه ولا يعتبر فيه الحول ويشبه في ذلك الثمار فلا تخرج زكاته إلا بعد سبكه وتصفيته والمعدن أشبه بالثمار من غيرها والزكاة فيه ربع العشر[471].

5.1. مصارف الزكاة في الإسلام

المقصود بالمصارف لغة: المصرف مفرد وجمعه مصارف، وصرف المال أنفقه، والصرف أي الدفع. ومفهوم المصارف اصطلاحا: الجهات التي تصرف فيها الأشياء. ومنهم مصارف الزكاة أي المستحقون لها. وقد بين الله سبحانه وتعالى مصرف الزكاة في القرآن الكريم فقال (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم)[472] فهذه الأصناف الثمانية التي خصها الله سبحانه وتعالى بالزكاة فلا يجوز تركها أو صرف الزكاة في غيرها، وقد قال الإمام ابن قدامة رحمه الله: ولا نعلم خلاف بين أهل العلم في أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى غير هذه الأصناف إلا ما روي عن أنس والحسن لقد قال: ما أعطيت في الجسر والطرق فهي صدقة ماضية[473].

والصحيح أن مصارف الزكاة محصورة في الأصناف الثمانية الذين حددهم الله سبحانه وتعالى، ووجه ذلك أن الله تعالى قد قال إنما الصدقات فكانت إنما للحصر فتثبت المذكور في الآية وتنفى ما عاداه وما كان خارجا عن هذه الأصناف، والوجه الثاني تعريف الصدقات بأل دل على استغراقها للأصناف الثمانية[474].

مصارف الزكاة الثمانية:

1. الفقراء: والفقير من لا يملك نصابا ناميا فائضا عن حاجته، والفقير ضد الغني[475]. ومنهم من عرف الفقراء أنهم لا يجدون شيئا من الكفاية مطلقا أو يجدون بعض الكفاية. ومن تفرغ وهو قادر على التكسب لطلب العلم الشرعي لا للعبادة، ولم يتمكن من أن يجمع بين العلم والعمل لانشغاله بالعلم أعطي من الزكاة بقدر حاجته[476].
2. المساكين: وهو جمع مسكين، ويقال سكن المتحرك السكون أي ذهبت حركته، ويتعدى بالتضعيف فيقول سكنته، والمسك والمسكين مأخوذة من هذا لسكونه إلى الناس[477]. مفهوم المساكين اصطلاحا: هم الذين لا يجدون أكثر الكفاية أو نصفها سواء كان من كسب

466 صالح بن فوزان الفوزان، الشرح المختصر على متن زاد المستقنع، 240/2.

467 ابن ماجا أبو عبد الله محمد ابن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، (دار إحياء الكتب العربية،) كتاب الزكاة برقم 1792 صححه الألباني في صحيح ابن ماجه برقم 1461- 1819، 98/2.

468 سورة الأنعام: الآية رقم 141.

469 موفق الدين ابن قدام المقدسي، المقنع وشرح الكبير والإنصاف، ط1، (دار هجر،1993)،352/6.

470 المرجع السابق 314/6.

471 أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد، المغني شرح مختصر الخرقي، ط1(دار إحياء التراث العربي، 1985)،238/4.

472 سورة التوبة: الآية رقم 60.

473 أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد، المغني شرح مختصر الخرقي، 206/7.

474 بدر الدين العيني، البناية شرح الهداية، ط1، (دار الكتب العلمية بيروت، 2000)، 442/3.

475 علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، ط1، (دار الكتب العلمية بيروت، 1683)، 216.

476 سعيد بن علي القحطاني، الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة، ط3، (مركز الدعوة والإرشاد بالقصب،2010)، 240.

477 أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرفاعي، (المكتبة العلمية بيروت)، 283/1.

أو من غيره. ويعتبر المسكين أحسن حالا من الفقير، وذلك لقوله تعالى (أما سفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر)[478] فدل ذلك على أن المساكين لديهم عمل فيه دخل مادي، ولكن الدخل المادي من هذا العمل لا يكفيهم.

3. العاملين عليها: لغة عمل من باب طرب، وأعمله، واستعمله والتعميل تولية العمل يقال عمله على البصرة والعمالة رزق العامل[479]. مفهوم العاملين عليها اصطلاحا: هم السعات الذين يبعثهم الإمام لأخذ الزكاة من أربابها كجبائها وحفاظها وكتابها وتوزيعها بين مستحقيها، ويشترط فيه أن يكون مكلفا مسلما أمينا كافيا قادرا عالما بفرائض الصدقة[480].
4. والمؤلفة قلوبهم: جمع مؤلف وهو السيد المطاع في عشيرته ممن يرجى إسلامه أو كف شره.
5. فك الرقاب: لغة الرقاب الرقبة مؤخرة أصل العنق، وجمعها رقب ورقبات ورقاب، وتحرير رقبة وفكها وهي في الأصل العنق جعلت كناية عن جميع الإنسان تسمية للشيء ببعضه فإذا قال أعتق رقبة فالمراد أعتق عبد أو أمة[481]. ومفهوم فك الرقاب اصطلاحا: هم المكاتبون المسلمون الذين اشتروا أنفسهم من ساداتهم، ويسعون لتحصيل المال ودفعه لتحرير أنفسهم من العبودية فيكونون أحرارا ويدخل فيها الأسير المسلم الذي يفتدي نفسه بمال ليفك أسره فيعطى من الزكاة[482].
6. الغارمون: لغة الغارم من غرما يغرم غرما، والغرم الدين، ورجل غارم أي عليه دين[483]. مفهوم الغارمون اصطلاحا وهم المدينون العاجزون عن وفاء ديونهم[484].
7. في سبيل الله: وسبيل في الأصل الطريق ويذكر ويؤنث، وسبيل عام يقع على كل عمل خالص سلك به طريقا للتقرب إلى الله تعالى بأداء الفرائض والنوافل وأنواع التطوعات[485]. مفهوم في سبيل الله اصطلاحا وهي النفقة في نصرة دين الله طريقه وشريعته التي شرعها الله عباده بقتال أعدائه. وفي سبيل الله هم الغزاة الذين لا حق لهم في الديوان لأن من له رزق راتب يكفيه مستغن بذلك[486]. قال الإمام ابن قدامة رحمه الله الزكاة إنما تصرف إلى أحد الرجلين محتاج إليها كالفقراء والمساكين وفي الرقاب والغارمين للقضاء ديونهم أو من يحتاج إليه المسلمون كالعامل والغازي والمؤلف والغارم لإصلاح ذات البين[487]
8. ابن السبيل: السبيل في الأصل الطريق وابن السبيل هو المسافر كثير السفر سمي ابنا لها لملازمته إياها[488]. ومفهوم ابن السبيل اصطلاحا هو المسافر الغريب المنقطع بسفره عن أهله وماله، وليس له مالا يرجع به إلى بلاده ولو كان غنيا في بلده[489].

فدل ذلك على أن الزكاة لها مصارفها الثمانية وأن المصارف الثمانية لها معاني متنوعة متعددة فبناء على هذه المعاني تعطى الزكاة لتكون لهم عونا ولتتحقق بها الكفاية فلا يبقى فقيرا ولا مسكينا ولا محتاجا وتتحقق بها مصالح الأمة الإسلامية وتتقوى بها شوكتها.

المطلب الثاني: مفهوم الوقف وأركانه وأقسامه

1.2. مفهوم الوقف

الوقف لغة: الحبس والمنع من فعل وقف يقف، يقال وقفة الدابة أي حبستها، ويطلق الوقف ويراد به الموقوف من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول[490].

مفهوم الوقف اصطلاحا: اختلف الفقهاء في تعريفه بحسب الأحكام المتعلقة به. فذهب أبو حنيفة إلى أن معنى الوقف حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة[491]. والمالكية يعرف الوقف على أنه جعل منفعة المملوك ولو بأجرته أو غلته لمستحق بصيغة مدة ما يراه المحبس[492]. وعند الشافعية حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود[493].

478 سورة الكهف: الآية رقم 79.
479 محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، (مكتبة لبنان، 1986)، 191.
480 الإنصاف مع المقنع والشرح الكبير 7.222
481 مجد الدين أبو السعادات المبارك الجزري ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، (المكتبة العلمية، بيروت، 1997)، 249/2.
482 أبو محمد موفق الدين ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، ط1، (دار الكتب العلمية، 1994)، 169/2.
483 محمد بن مكرم ابن علي أبو الفضل، لسان العرب، ط3، (دار صادر، بيروت 1414ه)، باب الميم فصل الغين 436/12
484 الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ط4، (دار القلم، 2009)، 606.
485 النهاية في غريب الحديث والأثر، 338/2.
486 محمد بن مفلح، الفروع وتصحيح الفروع، ط1، (مؤسسة الرسالة،2003)، 345/4.
487 أبو محمد موفق الدين المقدسي، المغني لابن قدامه، (مكتبة القاهرة،1968)، 329/9.
488 النهاية في غريب الحديث والأثر، 383/2.
489 المغني لابن قدامة 230/9.
490 مختار الصحاح، باب و ق ف، 246/1.
491 عبد الله بن محمود الموصلي، الاختيار لتعليل المختار، (دار الكتب العلمية، 1937)، 40/3.
492 الإمام مالك، الشرح الصغير للدردير مع حاشية الصاوي عليه، (دار المعارف) 97/4.
٤٩٣ مغني المحتاج ٣٧٦/٢.

والتعريف الأقرب هو حبس المال أو العين عن الاستهلاك للانتفاع المتكرر بها في وجه من وجوه البر.

2.2. أركان الوقف أربعة

وينقسم أركان الوقف إلى أربعة:

الواقف: وهو مالك العين أو المال أو المنفعة.

الموقوف له: وهو الذي يستحق لصرف المنفعة عليه.

الشيء الموقوف: وهو العين أو المال أو المنفعة التي حبست للانتفاع بها.

الصيغة: ويراد بها الألفاظ التي تقال في حال إرادة الوقف كأن يقول حبست ووقفت وسبلت[494].

3.2. أقسام الوقف ينقسم الوقف إلى قسمين:

الوقف الأهلي أو الخاص، ومعناه الأملاك الموقوفة على أشخاص معينين.

والوقف الخيري أو العام، ويقصد به الأملاك الموقوفة للعموم، أو في مصاريف الخير للانتفاع العام.

المطلب الثالث: دور مؤسسة الزكاة وأثرها في التنمية والاستقلال الاقتصادي للدول الإسلامية

إن الزكاة من أهم الطرق التي تحقق عدالة التوزيع بين المجتمع، وبالتالي تساهم في حل مشكلة التفاوت الكبير بين الدخول ولها أثر بارز في تحقيق التنمية الاقتصادية، وزيادة الاستثمارات، وإيجاد التوازن في المجتمع ومن هذه الآثار نذكر الاتي:

1. الآثار الإنمائية للزكاة: لتوفير كميات كبيرة من رؤوس الأموال، ودفعها إلى مجالات استثمارية لتنمية المجتمع يتوجب الحد من ظاهرة الاكتناز لتحريك العملية الاستثمارية عن طريق إقبال المجتمع على الإنفاق الاستهلاكي المعتدل والإنفاق الاستثماري المتوازن. ونجد أن الزكاة تمارس دورها في محاربة الاكتناز عن طريق معالجة النواحي النفسية والاجتماعية للمكتنزين، ففريضة الزكاة تساعد على إخراج الأموال وعدم اكتنازها، فكلما بلغ النصاب وجب على كل مسلم مالك للنصاب إخراج القدر المستحق من الزكاة. مما يدفع بأصحاب الأموال إلى إخراج أموالهم واستثمارها حتى لا يخرج النصاب من أصل المال، فيسعى إلى استثمارها في الاستثمارات الحقيقة ليتحصل على الأرباح المباحة، فيحقق بذلك ربحا قيما ويخرج زكاته من الأرباح. وهذه العملية تدفع بحركة الإنتاج، وتؤدي النقود وظائفها الحقيقية. والزكاة فرض على رؤوس الأموال المعطلة، وليس على الأموال التي تستثمر في الأصول الثابتة، أو التي توظف في الإنتاج مما يؤدي إلى علاقة ارتباط عكسية بين سعر الزكاة والجهد المبذول وبدوره يشجع على زيادة الاستثمار في كل مجالات الإنتاج الحلال.

2. أثر الزكاة في زيادة الإنفاق: إن الزكاة لم تفرض إلا على الإنسان الغني المقتدر، ولا يخرج زكاته إلا بعد أن يقوم بأداء واجباته من نفقة على نفسه، أو على أهله، أو على من يعول. بما يحتاج إليه من مأكل، أو مشرب، أو ملبس، أو مسكن، أو مركب يركب عليه، أو من كتب علم يتعلمها، فإن العلم عندهم كان يعتبر أساسا وعدم العلم عندهم كان الهلاك [495]، أو من آلات مهنية يشتغل بها. وعلى هذا فإن الزكاة تدفع بالإنفاق الاستهلاكي المعتدل بحيث لا تقتير ولا إسراف كما أن مصارف الزكاة تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي على استهلاك السلع والخدمات بما تمد به عديمي ومحدودي الدخل من الفقراء والمساكين بدخول في صورة مال سائل يستخدمونه للاستهلاك العائلي بشراء ما يحتاجونه من السلع الخدمات، أو في صورة عينية تقديمة السلع والخدمات إليهم مباشرة [496].

3.أثر الزكاة في محاربة البطالة وزيادة التشغيل: إن البطالة مشكلة اقتصادية إنسانية واجتماعية، ذات خطر كبير على الفرد من جميع النواحي، اقتصاديا حيث يفقد دخله، ونفسيا، واجتماعيا، فإنه ينقم على غيره ويكره من حوله ويصيبه الحسد والحقد على من هو أفضل منه حالا، وخطر على الأسرة يفقد العائل شعوره بالقدرة على الإنفاق على أسرته، وتحمل مسؤوليته، وفقد العائلة شعورها بالاطمئنان إلى قدرة العائل ونفقته عليها، ويواجه الجميع حال من القلق والتوتر والخوف. وكذلك خطر على المجتمع بأسره خطر على اقتصادها لما وراءه من تعطيل للطاقات المبدعة القادرة على الإنتاج، وخطر على تماسكه لما قد تسببه من آثار النقمة من العاطلين عن العمل على غيرهم، وشعورهم بالضياع. وهنا يأتي دور الزكاة في تمويل المحتاجين إلى الأعمال من الفقراء والمساكين بتوفير المال اللازم لهم لإغنائهم عن الحاجة والسؤال، فإن كان من أهل الإتجار أعطي من مال الزكاة بما يكفيه لإقامة تجارته، وإن كان من أهل الاحتراف اعطي من المال بما يكفيه لإنشاء حرفته، فليست من وظيفة الزكاة أن تعطى للفقراء والمحتاجين بما يغنيه يوما أو أياما أو أسابيع ثم يرجع بعد ذلك إلى حالته وحاجته، وتظل يده ممدودة إلى غيره يحتاج إليهم وإلى معونتهم. وإنما وظيفتها الصحيحة هو تمكين الفقراء من إغناء أنفسهم بحيث تكون لهم مصادر دخل ثابت يغنيهم ويكفهم عن طلب المساعدة، وهذا لمن كانت بطالته إجبارية وكان قادر عن العمل. ولكن من أجبر على البطالة وكانت بطالته بسبب عجزه وعدم قدرته على العمل فيعطى من أموال الزكاة بما يكفيه[497].

---

494 الشرح الصغير مع حاشية الصاوي 101/4.

495 ابن عابدين محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، (المطبعة الكبرى، مصر،1323ه)، المجلد الثاني، 23.

496 عبد الرزاق معايزية، الآثار الاقتصادية الناتجة عن الزكاة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مؤتمر مقومات تحقيق التنمية المستدامة جامعة قلمه يومي ديسمبر 2012، 12.

497 يوسف القرضاوي، دور الزكاة في معالجة المشكلات الاقتصادية، ط1، (دار الشروق، القاهرة، 2001) نقل بتصرف

4. دور الزكاة في منع الركود الاقتصادي: ويقصد بالركود الاقتصادي انخفاض في الطلب الكلي الفعلي على المنتجات والسلع في الأسواق، مما يؤدي إلى تقليل الإنتاج، ومن ثم تخفيض تدريجي في عدد العمالة في الوحدات الإنتاجية، وتكديس المعروض والمخزون من البضائع، وتفشي ظاهرة عدم الانتظام من التجار في سداد التزاماتهم المالية فتعلن الشركات عن إفلاسها. ويعتبر الركود من أخطر المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي مؤخرا، والزكاة لها دور فعال في التضييق على عناصر الإنتاج المعطلة فقد حث الإسلام على التحرر الناس من العبودية للدراهم والدنانير، وأن ينفقوا أموالهم على الفقراء والمساكين وفي سبيل الله، وإخراج زكاة أموالهم مما يعمل على سرعة دوران رأس المال بين الأغنياء والفقراء، وتحريك عملية الطلب الاستهلاكي والاستثماري، فالفقراء بالأموال التي أعطيت لهم يشترون حاجاتهم من المنتجات والبضائع، وتقوم الشركات والمصانع بالإنتاج وتشغيل الأيدي العاملة مما يساعد على ممارسة العملية الإنتاجية بكل سلالة وتنظيم .

5. إن الزكاة لها دور فاعل في تحريك رأس المال واستثماره وإنفاقه بما ينفع المجتمع، فقد أمر الله الأغنياء بإخراج زكاة أموالهم وتوزيعها على مصارفها وهذا يحرك الأموال من الاكتناز. ويتم توزيعها على أصناف متعددة مما يؤدي إلى دوران رأس المال في عدة نواحي. ويسعى الغني إلى استثمار أمواله حتى يخرج الزكاة من أرباحه. ويأخذ الفقراء والمساكين أموال الزكاة وينفقون على احتياجاتهم وطلباتهم، وكذلك في بقية المصارف مما يؤدي إلى رفع الطلب الكلي على السلع والبضائع في الأسواق، وهذا يساعد على تحريك عملية الإنتاج، وتشغيل الأيدي العاملة، ويتمكن أصحاب الشركات والمصانع من سداد ديونهم والتزاماتهم، وتعتبر الزكاة من أهم الوسائل في إعادة توزيع الأموال بين الأغنياء والفقراء.

6. مصرف الغارمين ويقصد به كما بينا سابقا من كان عليه دينا وعجز عن قضاء ديونه وسدادها، ويشترط في ذلك ألا تكون ديونه في معصية، فكل من عجز عن سداد ديونه بسبب الجائحة أو مصيبة تعرض لها وأدت إلى هلاك إنتاجه كمن غرقت بضاعته أو احترق مصنعه وإصابة الجائحة محصوله وعجز عن تسديد التزاماته فهذا السهم يعوضه عن خسارته، ويساعده على الوقوف مجددا، وتمكن أصحاب الحرف من مزاولة حرفتهم مما يحولها إلى طاقات إنتاجية، وكما أن هذا السهم يعتبر سهم أمان للتجار والعمال وغيرهم.

7. إن الزكاة تساعد في حل مشكلة الفقر والبطالة، وتمثل التكافل الاجتماعي، وتعين على دفع الديات، وإنقاذ المقطوعين من ابن السبيل، ودعم الجهاد في سبيل الله، وتقوية الدولة الإسلامية، وبناء المصانع، ودعم المشاريع المحلية الصغيرة، ودعم الأقليات الإسلامية في الدول الأجنبية، وتساعد على الدعوة في سبيل الله، ونشر الإسلام، ودعم البحث العلمي، وطلب العلم وغيرها.

8. تعتبر الزكاة موردا دائما للتنمية فبتجديد فرض الزكاة كل سنة تضمن بذلك الدولة موردا منظما يتجدد ليس بداية كل سنة وإنما يتجدد خلال السنة الواحدة، وذلك لاختلاف بداية السنة من مزكي إلى آخر، وبالتالي فهي موردا دائما مستمرا ومتجددا طوال العام.

9. إن مقدار الزكاة العشرة أو نصف العشر، ويعتبر هذا المقدار من مواردها ما لا يقل عن 2.5، من كل مال بلغ النصاب في المجتمع، وهذا المورد يتزايد بتزايد الاستثمارات والنمو والتجديد كل سنة، ونتيجة لذلك يحمي الاقتصاد من مخاطر الدورات التجارية، وتصحيح المتغيرات الاقتصادية باستمرار دون الحاجة إلى الانتظار إلى وضع تراكمي يصعب معه العلاج[498].

10. الزكاة فريضة شرعية فرضها الله سبحانه وتعالى على كل مسلم مالك للمال بلغ ماله النصاب، وهو أمر تعبدي كما أنه حق عام، فوجب على الحاكم إلزام الناس بدفع الزكاة، ولقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يرسل عماله لجباية الزكاة وتوزيعها على مستحقيها. ولتفعيل دور الزكاة لابد من إنشاء هيكل تنظيمي خاص بها. كأنشاء وزارة الزكاة لتقوم بإدارة المصارف الزكوية، ويكون من مهامها عقد لجان دورية في مبني الوزارة وفروعها للنظر في توزيع الأنصبة على المصارف بحسب الميزانية المتاحة والتصديق عليها، وإنشاء فرع لإحصاء المساكين والفقراء ومصارف الزكاة ودراسة أوضاعهم واحتسابها وتوزيع الأموال عليهم بما يحقق لهم الكفاية التامة من إنشاء مشاريعهم الخاصة، والنهوض بهم من الفقر والعوز إلى الإنتاج والعطاء، ويكون من مهام الوزارة إحصاء المكلفين بالزكاة، والإشراف على توزيع الأموال، وتشجيع الشباب على العمل، و دعم الطلاب في الأبحاث العلمية ممن لا يتمكنون من إيجاد الأعمال أو الأموال التي تساعدهم على ذلك، وبتعميم دور الزكاة في المجتمع ستتمكن الدولة من الاستقلال اقتصاديا دون الحاجة للمعونات الخارجية أو الديون من صندوق النقد الدولي.

11.الزكاة وتأثيرها في مواجهة الكوارث: إن نقل الزكاة من بلد لم يقع فيها الكارثة إلى بلد آخر وقع فيه الكارثة يساعد على التكافل بين المجتمعات، ومعالجة الأوضاع ما بعد الكارثة، والدليل على جواز نقل الزكاة من بلد إلى آخر حديث قبيصة بن مخارق الهلالي (قال تحملت حمالة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أسأله فيها، فقال أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها، ثم قال يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها أو يمسك، ورجل نصبته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش، ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه لقد أصابت فلانا فاقة فحلت له المسألة)[499]. ويدل هذا الحديث على جواز نقل الزكاة من بلد إلى بلد آخر، ومن نتاج ذلك أنها تعين الشخص على البقاء في وطنه بعد وقوع الكارثة، وعدم مغادرته للدعم المادي الذي يحظى به مما يعينه على إعمار الأرض مرة أخرى، كما أنها تعزز ثقة الإنسان بأخيه المسلم وانه عضد له وسند في وقت الحاجة، وتحصن الأمة والمجتمع من الفقر والذل والمهانة

498 شوشاوي نسيمة وحماد صبيحة، سبل تفعيل دور الزكاة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في المؤتمر العلمي جامعة سعد دحلب 2013، 6.

499 مسلم، صحيح مسلم، الحديث رقم 875.

بضمان اجتماعي إسلامي[500]، وهذا يحقق الاستقرار للدول الإسلامية وإن تعرضت للكوارث.

المطلب الرابع: دور مؤسسة الوقف وأثرها في التنمية والاستقلال الاقتصادي للدول الإسلامية

إن الأوقاف لها دور فاعل في الاقتصاد عبر التاريخ الإسلامي، فقد تم احتباس الثروات لتحقيق العمل الحضاري من اجل خدمة البشرية، ويؤكد الدكتور إبراهيم البيومي غانم أن ذلك النظام أثبت كفاءة عالية جدا إذ في عام 1997 قام أناس خيرون في مصر بتخصيص أموالهم أو جزء منها لتحقيق أهداف في صميم عملية التنمية بأشكالها المختلفة[501]. وتؤكد الموارد التاريخية أن ثروة المؤسسات الوقفية في العهد العثماني بلغت أكثر من نصف العقارات والأملاك الموجودة آنذاك[502].

1.الوقف عملية تجمع بين الاستثمار والادخار، وهذه الثروة الإنتاجية الموقوفة تنتج خدمات ومنافع متنوعة ومتعددة، وهو قائم في كلا أقسام الوقف العام والخاص، فالواقف يقوم بحجز أمواله واستثمارها في الوقت ذاته لتحقيق هدف وقفه. ونقصد بذلك أن الثروة الإنتاجية الموقوفة تنتج خدمات ومنافع، مثلا عندما يقوم الواقف بإيقاف مسجد فإنه ينتج عن ذلك منافع للناس من الصلاة في المسجد وإقامة الدروس العلمية، وعند إيقاف أموال لبناء مدرسة سينتج عن ذلك منافع في التعليم، كما يمكن أن تنتج سلعا وخدمات تباع للمستهلكين في مختلف أنواع الوقف سواء كان هذا الوقف وقفا دائما أو وقفا مؤقتا وسواء كان وقف في الأعيان أو في الحقوق المالية، ونتيجة لذلك يكون الواقف قد ادخر واستثمر في وقت واحد.

2. يمثل الوقف جهد الجماعة المستقل عند السلطة في مصيرها الاقتصادي والعمراني والتنموي، ولا أدل على ذلك من ثبوت الوقف للشخص الواقف من دون الحاجة إلى الإذن من السلطان، فنظام الجماعة مختلف عن نظام الدولة، وهذا الأمر لا يؤدي إلى النزاع بين الجماعة والسلطة، بل إلى تبني نظام مشترك فيما بينهما، ويلاحظ أحد الباحثين أنه كلما وجدت دولة مركزية وسلطة مركزية كلما كان الوقف ناميا [503].

3. عن طريق الأوقاف تحقق التنمية الاقتصادية في البلدان، فلقد أثبتت وثائق الأوقاف في مصر عنه وجد عام 1952 حوالي 15% من إجمالي مساحة الزمام مزرعة في مصر حوالي 700 ألف فدان أوقاف لتمويل مؤسسات خيرية وبعض الأغراض الأهلية[504]. وقد بلغ العائد السنوي للأوقاف في السعودية نحو 700مليون ريال بما يعادل 187 مليون دولار أمريكي، والأوقاف في الكويت قد بلغت 132مليون بما يعادل 40 مليون دولار أمريكي[505]. فهذه عبارة عن بعض الأمثلة لما يدره الوقف من رأس أموال ضخم يساهم في العملية الإنتاجية من خلال استثمار المال، وتوفير الموارد لتمويل إنتاج السلع العامة للخدمات، والرعاية الاجتماعية والصحية والإنفاق للمؤسسات التعليمية، وهذه الثروة الإنتاجية الموقوفة تنتج عنها خدمات لمعالجة المرضى وتعليم الطلاب، والسلع تباع للمستهلكين وهذا وقف لرأس المال نفسه، ووقف المنافع والأعيان المتكرر هو وقف القيمة الرأسمالية لتاريخ المنافع والأعيان المستقبلية. إن انتشار الوقف الإسلامي في الأقطار الإسلامية أشبه ما يكون بمؤسسة اقتصادية تقوم بعمليات استثمارية للمستقبل، وهذا يجعل وقف السهم والوحدات والحصص في الصناديق والودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية شكل مهم من الأشكال الحديثة للوقف. لأن السهم والوحدات والحصص تتضمن معنى الاستثمار الذي يهدف لبناء ثروة إنتاجية تستفيد الأجيال القادمة منها[506].

4. إن طبيعة الوقف الإسلامي ومعظم صوره هي استثمارية متواصلة، فهو ثروة إنتاجية توضع في الاستثمار على سبيل التأبيد، فيمنع بيعه، أو تعطيله، أو استغلاله، ويجب المحافظة عليه، وصيانته، والإبقاء على قدرته في إنتاج السلع والخدمات.

5. الوقف استثمار في المستقبل كما أنه استثمار تراكمي يتزايد يوما بعد يوم مما يؤثر تأثيرا إيجابيا على المجتمع، ويؤدي إلى تطور نوعي للعملية الاقتصادية.

6. لقد ساهمت الأوقاف في النمو الاقتصادي، والمحافظة على النشاط الاقتصادي، وتمويل العمل الخيري بكل أنواعه وحافظ على الهوية الإسلامية. فقد أوقفت الأموال لبناء المدارس، والطرقات، والمستشفيات، والمراكز الدينية، والتعليمية، والأبحاث العلمية، وتعتبر المؤسسة الوقفية شريكا أساسيا للحكومات في العديد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك من أوقاف لتدريب الأفراد، وتأهيلهم لأسواق العمل، ومكافحة الفقر، ونشر التوعية الصحية للأمر.

النتائج والتوصيات

- أن الزكاة فرضية إلزامية على كل مالك للمال ملك تام بلغ النصاب، وأنها أمر تعبدي كما أنها حق عام، فيلزم السلطان أو الحاكم أصحاب الأموال بإخراج الزكاة.

---

500 محمد عبد الجبار الزبن، دور الزكاة في مواجهة الكوارث والأزمات، المؤتمر الدولي السابع، الزكاة والتنمية الشاملة نحو تفعيل الدور الحضاري لفريضة الزكاة مملكة البحرين المنامة 2019م، ص575.

501 إبراهيم البيومي غانم في مجلة المستقبل العربي، 117.

502 المرجع السابق، 118.

503 محمد عفيفي، الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2014)، 28.

504 إبراهيم البيومي غانم، 119.

505 سليم هاني منصور، الوقف دوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، ط1، (مؤسسة الرسالة، لبنان، 2004)، 18.

506 برهان زريق، دور الوقف في التنمية والتجدد الحضاري، ط1، (2016)، 253.

- الزكاة لها مصارفها الثمانية التي حددها الله في القرآن الكريم، ولكل مصرف معناه التوسعي التي يستنبط منه العلماء أوجه الإنفاق فيه بما لا يتعارض مع الأصناف المحددة.

- أن الهدف من الزكاة تحقيق الكفاية الكاملة لمستحقيها ليتحول من الحاجة إلى القدرة والعطاء، فيعطى الفقير والمسكين بما يمكنهم من إنشاء أعمال تغنيهم عن الحاجة، كما أن الغارم يعطى من أموال الزكاة بما يدفع به غرمه فتكون عونا له في استعادة نشاطه الاستثماري والوفاء بالتزاماته.

- إذا طبقت الزكاة على وجهها الصحيح فإنها ستقوم بدورها في تحريك عجلة الإنتاج، وتوزيع الثروة بين أفراد المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومعالجة المشاكل الاقتصادية من فقر وبطالة وركود.

- لتنظيم مؤسسة الزكاة نوصي بإنشاء وزارة خاصة بالزكاة، لها هيكلها ونظامها وقانونها، ويكون أفراد هذه الوزارة على دراية كاملة بأمور الزكاة لتفعيل دورها في المجتمع، ويكون لها الأثر الواضح والبارز على الاقتصاد بما يحقق الاستقلال الاقتصادي للدول الإسلامية، وحتى لا يترك المجال للمتهربين من دفع الزكاة.

- إن الوقف عمل غير ربحي وغير إلزامي، يقوم به الفرد المسلم ابتغاء لمرضاة الله، وتتنوع الأوقاف بتنوع الواقف لها، فقد يكون الوقف خاصا بأهله أو عاما للمجتمع، وقد يكون الوقف ما لا أو عينا، ويتميز الوقف بأنه وقف أبدي ودائم ومتجدد، وقد تميز المجتمع المسلم بالأوقاف التي تصب في مصلحة الإنسان.

- الوقف يساهم مع الحكومة في تنمية المشاريع الاستثمارية، والدفع بعجلة الحضارة العمرانية، وتخفف على الحكومة كثير من الالتزامات للأفراد بإنشاء المدارس، والمستشفيات، والطرقات، وغيرها.

- نوصي بإنشاء مؤسسة خاصة على الأموال الموقوفة فلا تقوم الحكومة بالسيطرة عليها حتى لا ينحرف الهدف منها من بعض الحكام، وينشأ لها مؤسسة الأوقاف، ويقوم عليها ناس ثقات من أهل العلم، والفقه، والدراية لمتابعة شؤونها، وتحقيق أهدافها، وتتم الرقابة عليها من قبل جهات مختصة لضمان سير عملها بوجه صحيح.

- نوصي بأن تعمل مؤسسة الزكاة ومؤسسة الأوقاف جنبا إلى جنب، وسعيها جميعا لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، والنمو، والعدالة الاجتماعية، وتحفيز الإنتاج، والاستثمار، وتوزيع الأموال بين الأفراد، وبعملها جنبا إلى جنب فإنها ستكون العامل المساعد في تحقيق التنمية، والاستقلال الاقتصادي للدول الإسلامية.

قائمة المراجع والبحوث

- إبراهيم البيومي غانم في مجلة المستقبل العربي (مركز دراسات الوحدة العربية،2001)، ج24، ع274.
- أبو بكر بن العربي المالكي، أحكام القرآن، ط3، (دار الكتب العلمية،2003).
- أبو زكريا محيي الدين النووي، المجموع شرح المهذب، (دار الفكر، دون تاريخ نشر).
- أبو محمد موفق الدين ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، ط1، (دار الكتب العلمية، 1994).
- أبو محمد موفق الدين المقدسي، المغني لابن قدامه، (مكتبة القاهرة،1968).
- أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرفاعي، (المكتبة العلمية بيروت).
- الإمام مالك، الشرح الصغير للدردير مع حاشية الصاوي عليه، (دار المعارف).
- الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ط4، (دار القلم، 2009).
- الناجي لمين، الوقف تنميته وخطورة اندثاره عن العمل الخيري، ط2، (2014).
- بدر الدين العيني، البناية شرح الهداية، ط1،(دار الكتب العلمية بيروت، 2000).
- برهان زريق، دور الوقف في التنمية والتجدد الحضاري، ط1، (2016).

- سعيد بن علي القحطاني، الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة، ط3،(مركز الدعوة والإرشاد بالقصب،2010).
- سليم هاني منصور، الوقف دوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، ط1، (مؤسسة الرسالة، لبنان، 2004).
- شوشاوي نسيمة وحماد صبيحة، سبل تفعيل دور الزكاة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في المؤتمر العلمي جامعة سعد دحلب 2013.
- عبد الرزاق معايزية، الآثار الاقتصادية الناتجة عن الزكاة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مؤتمر مقومات تحقيق التنمية المستدامة جامعة قلمه يومي ديسمبر 2012.
- عبد الله بن محمود الموصلي، الاختيار لتعليل المختار، (دار الكتب العلمية، 1937).
- علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، ط1،(دار الكتب العلمية بيروت، 1683).
- كتاب ابن عابدين محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، (المطبعة الكبرى، مصر،1323ه).
- مجد الدين أبو السعادات المبارك الجزري ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، (المكتبة العلمية، بيروت، 1997).
- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، (مكتبة لبنان، 1986).
- محمد بن مفلح، الفروع وتصحيح الفروع، ط1، (مؤسسة الرسالة،2003).
- محمد بن مكرم ابن علي أبو الفضل، لسان العرب، ط3، (دار صادر، بيروت 1414ه).
- محمد عبد الجبار الزبن، دور الزكاة في مواجهة الكوارث والأزمات، المؤتمر الدولي السابع، الزكاة والتنمية الشاملة نحو تفعيل الدور الحضاري لفريضة الزكاة مملكة البحرين المنامة 2019م.
- محمد عفيفي، الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،2014).
- يوسف القرضاوي، دور الزكاة في معالجة المشكلات الاقتصادية، ط1، (دار الشروق، القاهرة، 2001) .

البحث الرابع: دور الوقف في تحقيق التمكين الاقتصادي ومواجهة التبعية الاقتصادية للإحتلال الصهيوني في قطاع غزة

محمد ماهر عوض أبو لطيفة، بلال فوزي جبارة الأغا

المقدمة:

للوقف أهمية كبيرة في الدول الإسلامية، ولا تقتصر هذه الأهمية على المكانة الدينية فحسب، بل له دور اجتماعي وثقافي واقتصادي وسياسي، فبالإضافة إلى وقف المساجد والمقابر هنالك اهتمامات أخرى للوقف مثل دعم التنمية الاقتصادية والمجتمعية، كذلك دور الوقف السياسي في مواجهة السياسات الاقتصادية الخارجية والتي منها التبعية الاقتصادية للدول، ويوجد للوقف أهمية كبيرة في فلسطين، حيث أن أرباح الوقف سابقاً كانت تحفظ صيانة المسجد الأقصى المبارك، وكان في السابق للوقف الفلسطيني دور كبير لخدمة المسجد النبوي في المدينة المنورة والمسجد الحرام بمكة المكرمة، وقسم كان لخدمة الأزهر الشريف، إلا أن الاحتلال الصهيوني قام بمصادرة الكثير من أملاك الوقف، ووضع عراقيل كبيرة لاستغلال الأوقاف المتبقية، وقاموا بتخريب مرافق الوقف، والتضييق على الوظائف الدينية وتوقيف مخصصات الأوقاف وغيرها من سبل محاربة الوقف[507]، ولأن الوقف يعتبر من السبل المهمة التي يمكن اللجوء إليه في بناء الحضارة الإنسانية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية، حيث يعمل الوقف على تشكيل ثروة مالية وموروثاً حضارياً متجدداً لا يمكن الاستهانة به أو تجاهله، ويساهم في تحريك العجلة الاقتصادية والقضاء على الفقر، ويساهم بشكل مباشر في رقي الحياة الاجتماعية لدى المجتمع، المشروعات.

مشكلة البحث:

من المعلوم أن البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة تؤثر على آدائها الكمي والنوعي، ونتيجة الوضع الراهن الذي يعيشه قطاع غزة من حصار مستمر منذ عام 2006، وحروب مستمرة وآخرها حرب (سيف القدس) 2021، واعتداءات متكررة ومتلاحقة، ورغم كل الظروف التي عاشها قطاع غزة تلعب المشاريع الصغيرة دوراً مهماً وإيجابياً في الاقتصاد الوطني، من حيث توفير فرص العمل لجميع الفئات المجتمعية، وتساهم في زيادة الدخل وزيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع الغزي، حيث تعتبر هذه المشاريع مجالاً حيوياً في استغلال الموارد الأولية والمحلية وإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، حيث يوجد داخل قطاع غزة (41836) منشأة فردية، خلافاً عن المنشآت الزراعية وصيد الأسماك التي لم يشملها تقرير الجهاز المركزي للإحصاء من أصل (46825) منشئة عاملة في قطاع غزة أي أن ما نسبته 89.3% من المنشآت العاملة في قطاع غزة تعتبر منشآت فردية، وهذه النسبة تبين كبر حجم المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني الفلسطيني[508]. ولكن تعتمد هذه المشاريع على مواد أولية يتم استيرادها من الخارج ونسبة كبيرة منها يتم استيرادها من المحتل، وعند إغلاق المحتل للمعابر التجارية الخاصة بقطاع غزة أو يمنع المواد الأولية للصنع من تصديرها لقطاع غزة يصبح هنالك ضرر كبير على التصنيع وعلى المشاريع الموجودة داخل قطاع غزة مما يؤدي إلى توقف عملها، ويتحكم المحتل الصهيوني بحركة التجارة كاملة من وإلى قطاع غزة وذلك حسب اتفاقية باريس سنة 1994، ومما سبق يتبين لنا ضرورة إيجاد البدائل وتوفير الدعم لمشاريع تسعى إلى صناعة أو إيجاد المواد الأولية التي يمكن أن تكون بديلة للاستيراد من الخارج وبهذا يقلل من حجم التبعية الاقتصادية للمحتل، ولأن الوقف يعتبر قوة مالية متجددة خصوصاً مع ظهور الوقف النقدي والذي يمكن توجيه ريعه لدعم هذه المشاريع التي تساعد في مواجهة التبعية الاقتصادية للمحتل.

أسئلة البحث:

مما سبق في مشكلة البحث يمكن صياغة أسئلة البحث كما يلي:

1. ما دور الوقف في تحقيق التمكين الاقتصادي؟
2. ما دور الوقف في مواجهة التبعية الاقتصادية؟
3. ما دور الاستقلال الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من أهمية التحرر الاقتصادي من المحتل الصهيوني، وما له أثر على تنمية المجتمع سواء تنمية مجتمعية أو اقتصادية، كذلك أهمية الوقف في مواجهة التبعية الاقتصادية، وما له من آثر كبير في تقديم الدعم والمساندة لأصحاب المشروعات المختلفة في قطاع غزة وخصوصاً المشاريع الصناعية ومشاريع المواد الأولية، والتي يمكن من خلالها ابتكار بدائل جديدة أو إنتاج مواد أولية محلية تغني عن المواد المستوردة أو التي يمنع المحتل تصديرها إلى قطاع غزة، كذلك أهمية البحث لأصحاب القرار في قطاع غزة في إيجاد سبل جديدة يتم من خلالها دعم ومساندة الشباب وأصحاب المشاريع، كذلك أهمية للباحثين لزيادة الاهتمام بالمجال الوقفي وكيف يمكن استخدامه كأداة تمويل تدر النفع للمجتمع وتعالج مشكلات قائمة في بلد الدراسة، أو يمكن استخدامها في بلدان أخرى تواجه نفس المشكلة.

507 الدراويش وشوالي. (2017).» **الوقف الإسلامي في فلسطين وأثره في دعم التعليم الشرعي وتطويره –دراسة تاريخية وصفية** –»، جامعة النجاح الوطنية، مؤتمر التعليم الشرعي.

508 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018).»**التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت** 2017»، النتائج النهائية – تقرير المنشآت. رام الله – فلسطين.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يلي:

1. بيان دور الوقف في تحقيق التمكين الاقتصادي
2. بيان دور الوقف في مواجهة التبعية الاقتصادية
3. بيان دور الاستقلال الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية

حدود البحث:

فلسطين – قطاع غزة.

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال الرجوع إلى الأبحاث والكتب السابقة وتحليل المعلومات للوصول إلى أهداف الدراسة وبيان دور الوقف في تحقيق التمكين الاقتصادي ومواجهة التبعية الاقتصادية للمحتل الصهيوني.

الدراسات السابقة

دراسة (الرميحي، 2021)، بعنوان « التبعية الاقتصادية: بين المستغل والمستغل قراءة تحليلية»

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التبعية العام، ومفهوم التبعية الاقتصادية وأسبابها وآثارها على التابعين، مع التعرف على بعض الجهود سواء فردية أو جماعية للانعتاق منها، وقام الباحث باستعراض وتحليل أدبيات وكتب ذات علاقة بالتبعية الاقتصادية عالمياً من خلال إجراء مكتبي لمنهج الدراسة، وخلصت الدراسة إلى أن التبعية الاقتصادية هي استعمارية تضعف الدول، ولا تسمح بتنمية ونهوض اقتصاديات الدول النامية، وتسعى نحو تخلفها، وأوصت الدراسة بتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات المحلية، وبناء خطط بعيدة المدى للاستفادة من العلاقات الاقتصادية ونقل المعرفة من العلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية لتحقيق اقتصاد مستقل للدولة.

دراسة (Sarif &Hakim، 2021)، بعنوان «The Role of Productive Waqf in Community Economic Empowerment: A Case Study of Muhammadiyah Regional Board of Lumajang, East Java, Indonesia».

هدفت الدراسة إلى فحص دور الوقف المنتج في التمكين الاقتصادي للمجتمع المحلي في منطقة بملوماجانج جاوى الشرقية في إندونيسيا، وذلك من خلال إدارة شركة الأمانة (وحدة أعمال محطات بنزين) لكيانات تجارية لعبت دور مهم في التمكين الاقتصادي للمجتمع المحلي، وتوصلت الدراسة إلى أن المبادرات الإبداعية التي نفذتها المنظمة في تطوير الوقف المنتج على شكل كيانات تجارية ونماذج للتعاون التجاري قادرة على المساهمة بشكل كبير في إتاحة فرص عمل جديدة وزيادة العائد المالي لأفراد المجتمع المحلي، إضافةً إلى المساهمة المالية في استدامة الأنشطة الاجتماعية والدينية، وأوصت الدراسة بالاستفادة من هذه المشاريع وتنفيذها في مجتمعات محلية أخرى.

دراسة (أحمد وآخرون، 2018) بعنوان» أثر العولمة في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية»

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم العولمة ومظاهرها وأثارها، وسلطت الضوء على قضية التبعية وآلياتها وبيان دور المنظمات الدولية في تعزيز التبعية الاقتصادية، كذلك دور الشركات متعددة الجنسيات في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية، واستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر للمنظمات الدولية على تعزيز التبعية الاقتصادية، كذلك وجود أثر للشركات متعددة الجنسيات في تعزيز التبعية الاقتصادية، وأوصت الدراسة بالحد من تدخلات المنظمات الدولية في الشئون الداخلية للدول النامية واستخدام الدبلوماسية، كذلك وضع تشريعات وقوانين تحد من الآثار السلبية من تدخل الشركات متعددة الجنسيات في الدول، والعمل على إيجاد حلول لآثار برامج المنظمات الدولية، واستخدام الاتصالات والتكنلوجيا لتسويق المنتجات المحلية للدولة.

دراسة (شعلان، 2015)، بعنوان:» واقع التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة – دراسة حالة قطاع غزة»

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ومقومات نجاحها، ودور المؤسسات المالية في دعم تلك المشاريع، ودراسة أهم المعوقات والتحديات التي تواجه مصادر التمويل الإسلامي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل البيانات والمعلومات، وتوصلت الدراسة إلى تقتصر المؤسسات المالية في قطاع غزة على صيغة المرابحة والقرض الحسن، وغياب الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي جعل المؤسسات المالية تقتصر على التمويل بالمرابحة فقط، وأوصت الدراسة بضرورة أن تتعامل المؤسسات المالية بالمنتجات المشروعة وتتلاءم مع المشروعات الصغيرة وأن يكون لمؤسسة الوقف والزكاة دور دعم ومساندة للمشاريع الصغيرة.

دراسة (مزغيش،2014)، بعنوان « التعسف في استغلال وضعية التبعية الاقتصادية كممارسة مقيدة للمنافسة»

هدفت الدراسة إلى إبراز حكمة المشرع من خلال حظر التعسف في استغلال التبعية الاقتصادية، والسعي لنشر الوعي الاقتصادي والقانوني بين مختلف شرائح المجتمع، وتطرقت الدراسة إلى أنواع التبعية الاقتصادية، ومعايير التحقق من وجود تبعية اقتصادية، وأثره على السوق المحلي، وتوصلت

الدراسة إلى أن عبئ إثبات وجود استغلال تعسفي يقع على الطرف الذي استشعر بالتعسف من خلال تقديم أدلة إثبات وأوصت الدراسة بسن قانون خاص يحمي المؤسسات من التعسف في استغلال وضعية التبعية الاقتصادية.

أولاً: التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة:

أ. الوقف لغة واصطلاحاً

لقد عرف الناس الوقف منذ القدم فقد كان الوقف قبل الإسلام متداول بينهم على اختلاف أديانهم وأجناسهم وأشكالهم عن طريق المعاملات المالية الطوعية التي لا تخرج في طبيعتها وصورها عن طبيعة الوقف، حيث كان على شكل عقارات تحبس لتكون أماكن للعبادة، أو الانتفاع بها لتكون وقفاً منتفع به، فكان المصريين القدماء وعند الرومان والإغريق وغيرهم، ولكن لم يكن الوقف متعامل به لدى العرب قبل الإسلام، حيث قال الإمام الشافعي لم يحبس أهل الجاهلية فيما علمته داراً ولا أرضاً[509].

الوقف لغة: هو مصطلح إسلامي يعني الحبس أو المنع عن التصرف، وهو مصدر وقف الشيء إذاً حبسته وأوقفته، والحبس: المنع وهو يدل على التأبيد، يقال وقف فلان أرضه وقفاً مؤبداً، إذ جعلها حبيسا لا تباع ولا تورث، ويختلف الوقف عن الصدقة في أن الصدقة ينتهي عطاؤها بإنفاقها أما الوقف فيستمر العين المحبوس في الإنفاق في أوجه الخير حتى بعد الوفاة[510].

الوقف في اصطلاح الفقهاء:

تعريفات الوقف عند الفقهاء كانت تعريفات متشابهة من حيث المقصد من الوقف، إلا أنه تم اختلاف في الأحكام المتعلقة بالوقف مثل حق التصرف واسترجاعه ومدة الوقف وغيره من الأحكام الفقهية.

عند الشافعية:

يشترط عند الشافعية استمرار العين الموقوفة وخروج ملكيتها عن الواقف، وأن الوقف لا ينتقل بالميراث إذا كان الوقف مؤبداً، وأن الوقف لازم بعد انعقاده ولا يمكن الرجوع فيه، ويقطع الوقف حق التصرف في الموقوف ولا يقطع حق الملكية، وعرفه الإمام الشافعي «هو حبس مال، يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود»[511].

عند الحنفية:

«هو حبس العين على حكم مالك الواقف والتصدق بالمنفعة على جهة من جهات البر»[512]، ويفهم من تعريف الحنفية أن الوقف لا يخرج العين الموقوفة من ملك الواقف، ويجوز عند الحنفية أن يتراجع الواقف عما أوقفه بالتصرف فيه[513].

عند المالكية:

يراعى عند المالكية حق التأقيت للواقف ويكون في الأعيان والمنافع، فقد عرفها الشيخ الدردير المالكي «جعل منفعة مملوك ولو بأجرة أو غلته لمستحق بصيغة مدة ما يراه المحبس مندوب»

وعرفها المغربي المالكي «هو حبس العين عن التصرف فيها بالتصرفات الناقلة للملكية كالبيع والهبة والوصية والتبرع بمنفعتها لجهة من جهات الخير تبرعاً لازماً على وجه التوقيت مدة معينة، أو التأبيد مع بقاء العين على ملك الواقف»[514]

عند الحنابلة:

عرفه الإمام ابن قدامة « تحبيس العين وتسبيل المنفعة»[515]

ويفهم من الحنابلة أن الوقف يكون مؤبداً، وأن ملكية الواقف للعين تزول عن الموقوف، وأنه كالعتق يزيل التصرف في المنفعة والرقبة[516].

مناقشة تعريفات الفقهاء:

ومما سبق يتبين لنا أن هنالك توافق في نقاط واختلاف في نقاط بين الفقهاء والتي من أهمها:

- اختلف الفقهاء حول تعريف الوقف لاختلاف وجهات النظر بينهم حول تحديد طبيعة الوقف، وكان الاختلاف على عين الوقف وليس منفعته، حيث إن منفعة العين الموقوفة يكون ملكيتها للموقوف عليهم باتفاق الأئمة.

509 الأسرج، حسين. (2016).» تفعيل دور الوقف الإسلامي في تنمية الموارد البشرية في الدول العربية»، وزارة التجارة والصناعة المصرية، **مجلة MPRA**، صفحة رقم (74122).

510 ابن منظور. (1988).»**لسان العرب**»، دار إحياء التراث العربي، بيروت (106/4).

511 الخطيب، محمد الشربيني. (1958). «**مغني المحتاج**»، ط1، مصر، مطبعة بابي الحلبي وأولاده: ص378.

512 السرخسي، محمد. (1978).» **المبسوط**»، دار المعرفة، بدون طبعة، بيروت: ص27.

513 الزحيلي، وهبة. (1996).» **الوصايا والوقف في الفقه**»، 1 .In Buku (pp. 206)-In ص133.

514Al-Maghribi, Muhamad bin Abdul Rahman. (1978).» **Mawahub al-Jalil**». Dar al-Fikr, Beirut, Lebanon: p18.

515 فارس والدمشقي، خير الدين والزركلي. (2002).»**الأعلام قاموس تراجم** «، ط15، دار العلم للملايين: ص66.

516 الزحيلي، مرجع سابق ذكره.

- اختلف الفقهاء في مسألة تأقيت الوقف، ولزومه بعد عقده أي إمكانية الرجوع عن الوقف.
- اتفق الفقهاء بخلاف الحنفية على أن الوقف يعتبر باب من أبواب التكافل الإسلامي، ويخرج الموقوف من تصرف الواقف.

ومما سبق يتضح للباحث أن الصناديق الاستثمارية الوقفية هي صورة من صور الوقف والمسماة بوقف النقود وهو المعتمد والمجاز عند المالكية والشافعية والحنفية والحنابلة، وهذا ما توصلت إليه دراسة (الكبيسي، 2008)

التمكين الاقتصادي:

عرفه (الراوي والجبوري،2014: 5)[517]بأنه «كل الممارسات والأفعال والأنشطة والإجراءات التي تفضي إلى تنمية قدرات الأفراد بصورها المختلفة وحفزها وخلق الظروف التي تجعلهم قادرين على أن يكونوا ناشطين ومسهمين حقيقيين في عمليات توليد الدخل والثورة في المجتمع».

وعرفها (GENDERNET,2011: 6)[518]«هو تحسين قدرة الأشخاص في عملية المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحمل المسؤولية من خلال زيادة فرصه في الوصول إلى الموارد الاقتصادية، بما في ذلك فرص العمل، الخدمات المالية، الممتلكات والأصول المنتجة الأخرى وتطوير المهارات والمعلومات عن السوق»

ب. التبعية الاقتصادية

عرفها [519] (SANTO,1970: 231) « بأنها حالة تتكون في المجال الاقتصادي بين بلدين يتوقف فيه اقتصاد بلد نام على توسع اقتصاد بلد متقدم ويكون الأول تحت طائلة الخضوع الاقتصادي للثاني».

والتبعية بصفة عامة هي «خضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانات السيطرة على الاقتصاد التابع، بشكل يتيح للاقتصاد المسيطر من جني أكبر نفع ممكن من موارد الاقتصاد التابع دون مراعاة مصلحة الاقتصاد الأخير، بحيث تصبح علاقات التبعية في النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر»[520].

ثانياً: أهمية الوقف والحكمة من مشروعيته:

الوقف نظام كان موجود عند شرائع وديانات مختلفة سابقة للإسلام وجاء الإسلام وأقره ووضح أصله وشروطه ونظم حدوده، فقد كان في تاريخ مصر القديم ما يبين أن مساحات كبيرة من الأرض كانت ترصد على ما زعموه من الآلهة والمعابد والمقابر، ولا يتصرف بها إلا لهم حيث لا تباع ولا تهب ولا يوصى بها، ما نتاجها فتصرف على إصلاحها، وإقامة الشعائر الدينية، والإنفاق على من يقوم بخدمتها[521].

قال تعالى ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ﴾ } آل عمران 3\96{ فقد يذكر بأن الكعبة المشرفة هي من بناها آدم عليه السلام ورفع قواعدها إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، فبهذا يكون بيت الله الكعبة أول وقف ديني عرفته البشرية، أما إذا اعتبر أن إبراهيم عليه السلام هو الذي بنى الكعبة فإنها تكون أول وقف ديني وضع في الإسلام أو هي أول وقف ديني لتوحيد الله سبحانه وتعالى، ومع بداية العهد النبوي في المدينة المنورة بدأ الوقف في العصر الإسلامي، حيث كان مسجد قباء هو أول وقف ديني في الإسلام ثم المسجد النبوي الذي بناه الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة بعد أن استقر به المقام، فقد كان أول وقف خيري على عهد الإسلام عبارة عن سبع بساتين بالمدينة كانت لرجل يهودي عرف باسم مخيريق أوصى بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم حين عزم على القتال مع المسلمين في غزوة أحد، حيث قال في الوصية التي أوصى بها إن أصبت فأموالي لمحمد يضعها حيث أراه الله، فأسلم ثم قتل وحاز النبي صلى الله عليه وسلم تلك البساتين السبعة فتصدق بها أي حبسها، ثم بعد ذلك جاء وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه فعرف بثاني وقف خيري في عهد الإسلام وهو عبارة عن أرض خيبر، ثم جاء بعدها أوقاف مختلفة في البر والخير[522].

أهمية الوقف

توجد أهمية كبيرة للوقف خصوصاً في تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية بمراتبها الثلاث، الضروريات والحاجيات والتحسينات، كذلك تحقيق المقاصد الضرورية لرعاية الكليات الخمس من حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال، وما يكملها من حاجيات وتحسينات[523].

517 الراوي والجبوري، على وخليل. (2014).»التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة ومهمات السياسة الاقتصادية»، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك: ص5.

518 GENDERNET. (2011). **Women's Economic Empowerment Issues paper**, The American Economic Review vol. 60, No. 2 Papers and Proceedings of the Eighty-second Annual Meeting of the American Economic Association (May 1970): p6.

519Santos Theotonio. (1970). "The Structure of Dependence," **in American Economic Review**, Vol. 60, May, pp. 231236-: p231.

520 شقير، محمد. (1958).»**العلاقات الاقتصادية بني البلاد العربية**»، جامعة الدول العربية.

521 الجمل، أحمد. (2007).»**دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة**»، دار السلام للطباعة، والنشر، والتوزيع، والترجمة.

522 عشق، عبد الجليل. (2000).»**كتاب الوقف**»، ط1، دار الآفاق العربية القاهرة.

523 عبدو، محمد. (2015).» **الأهداف التشريعية لنظام الوقف الإسلامي**»، Quds International Journal of Islamic Studies, 3(1) , 101-

وتبرز أهمية الوقف في كونه عمل من أعمال البر والخير والتقرب إلى الله تعالى، ويمكن تلخيصها فيما يلي[524]:

- يعمل الوقف على توسيع أبواب الترابط الاجتماعي بما يرسم داخل المجتمع الإسلامي من خطوط محكمة في الترابط، وعلاقات قوية للتشابك، يغذي بعضها بعضاً، تبعث الروح في خلايا المجتمع حتى يصبح كالجسد الواحد.
- استمرارية الثواب والأجر وتكفير للسيئات والذنوب لأن أجر الوقف دائم لا ينقطع.
- استمرار الانتفاع بالوقف في أوجه الخير، وعدم توقف ذلك بانتقال الملكية.
- توفر مؤسسة الوقف الجو المناسب لنمو النظام المالي العام في الإسلام.
- البقاء والمحافظة على المال الذي يعتمد عليه في الحياة فهو ركن أساسي لا يمكن الاستغناء عنه، مما يوفر أجزاء من المال للتوزيع على الأجيال القادمة.
- الإشراك والمساهمة في مختلف عمليات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية التعليمية وغيرها، مما يخفف الحمل عن الحكومات، ونخص الحكومات التي تواجه عجز في الميزانية المالية، كما يكمل الفراغ الذي تتركه بعض الدول في مجال الرعاية والخدمات.

الحكمة من مشروعية الوقف

لقد تجلت الحكمة من مشروعية الوقف في مظاهر كثيرة منها [525]:

1. لقد شرع الوقف لفتح باب تقرب العبد من ربه، حيث يعد الوقف من الصدقات التي يتقرب بها المسلم إلى الله تعالى، لتحصيل الأجر والثواب.
2. الوقف من صدقات التطوع التي تتميز بأنها مستمرة ودائمة، حيث تتيح الفرصة في بقاء الخير جارياً في حياة المسلم وبعد موته، حين يتوقف عمله وينقطع في الدنيا ولا يبقى إلى ما حبسه ووقفه في سبيل الله.
3. يعمل الوقف على تحيق التكافل والترابط والتعاون بين أفراد المجتمع الإسلامي عن طريق العناية بالفقراء والمحتاجين وتشييد دور الأيتام والملاجئ وغيرها.
4. رفع ودعم قوة الأمة الإسلامية بتقوية مستواها العسكري والجهادي.
5. إثراء وتزويد الحركة العلمية ودعمها عن طريق إنشاء دور العلم والمدارس، والمكتبات، وطبع الكتب، وتوزيعها.
6. زيادة الثقافة حول الدعوة إلى الله تعالى من خلال إقامة المساجد ودور العبادات فأغلب المساجد على مر التاريخ قامت على الأموال الوقفية.
7. توفير موارد مالية ثابتة ومستمرة لا تنقطع لتلبي احتياجات المجتمع الاقتصادية والصحية والغذائية والتربوية والعمل على ترسيخ قيم التضامن والتكافل وتفعيل التعاون بين طبقات المجتمع.

ثالثاً: التبعية الاقتصادية في قطاع غزة

ظهر مفهوم التبعية الاقتصادية في دراسات باحثي أمريكا اللاتينية كتفسير لظاهرة التخلف الاقتصادي في الدول النامية التي تربطها علاقات تبعية مع الدول المتقدمة [526] ففي قطاع غزة تعتبر التبعية الموجودة تبعية كيان محتل يسيطر على جميع مقومات الحياة المعيشية.

أ. طبيعتها وانعكاساتها على قطاع غزة

سعى الاحتلال الصهيوني منذ بدايته إلى استغلال الموارد الاقتصادية الفلسطينية واستخدام منفعتها لصالح الاقتصاد الصهيوني من خلال دمج الاحتلال اقتصادياً قي الشرق الأوسط من جهة، وجعل الاقتصادي الفلسطيني يتبع بشكل كامل إلى الاقتصاد الصهيوني وذلك من خلال سياسات صهيونية وهي كالتالي[527]:

1. فتح أسواق قطاع غزة والضفة الغربية بشكل كامل لمنتجات الاحتلال، والتي صنفت بثالث أكبر الأسواق لمنتجات الاحتلال بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف تسريب منتجات الاحتلال إلى الأسواق العربية.
2. تشجيع عمل الأيدي العاملة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة، حيث يعتبر الاحتلال أن الأراضي الفلسطينية جزء من سوق

---

113. منشور على الموقع الإلكتروني: (http://journal.iainkudus.ac.id/index.php/QIJIS/article/view/1604) آخر زيارة للموقع بتاريخ: (2022-7-2).

524 الدحسان، عبد الله. (2006).» **توجيه مصارف الوقف نحو تلبية احتياجات المجتمع**»، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للأوقاف: الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية».

525 الشافعي، مجموعة من المؤلفين. (1992).» **الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي**»، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط4، دمشق.

526 السماك، محمد. (1986).»قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولينيكية المحتملة، المستقبل العربي»، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، عدد ٥١، السنة التاسعة.

527 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا. (2000). « **تبعية الاقتصاد الفلسطيني وسياسة العقوبات الاقتصادية الإسرائيلية وآثارها**»، منشور على الموقع الإلكتروني: (https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2581)، آخر زيارة للموقع بتاريخ (10-07-2022)

العمل المحلي ومورد للأيدي العاملة، وهذا لا يؤثر على الاقتصاد الفلسطيني كون الأجور التي تحصل عليها الأيدي العاملة يستردها الاحتلال بنسبة مضاعفة بشكل ثمن سلع استهلاكية يتم تصديرها إلى السوق الفلسطينية.

3. ربط الأراضي الفلسطينية بشبكات البنية التحتية للاحتلال من طرق وشبكات كهرباء وغيرها بما يؤثر على عمل التجارة الخارجية والداخلية الفلسطينية، فمن خلالها تم تحويل مسار التجارة الخارجية لفلسطين، وأصبح الاحتلال شريك رئيسي للتجارة الفلسطينية، حيث إنه 91% من الصادرات الفلسطينية تذهب للاحتلال الصهيوني مقارنةً مع 9% لباقي الدول، وأن ما نسبته 60% من الواردات تأتي من الاحتلال الصهيوني، مقارنة ب 40% من باقي دول العالم (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022)[528].
4. تدمير البنى التحتية لقطاع غزة ففي حرب 2014م قام الاحتلال الصهيوني، بتجريف للأراضي الزراعية المحاذية للشريط الحدودي للأراضي المحتلة، وتدمير منشئات اقتصادية صناعية وزراعية، كذلك استهداف لمحطات الطاقة، وقصف الجسور، ومنع إدخال البضاعة من وإلى قطاع غزة، ومنع استيراد المواد الخام التي تدخل في الصناعات الفلسطينية.

ب. آثار التعبية الاقتصادية على قطاع غزة:

يعتبر الاحتلال الصهيوني المسؤول الرئيس عن حركة التجارة من وإلى قطاع غزة وذلك بسيطرته على معابر قطاع غزة الرئيسية للتجارة حسب اتفاقية باريس، ويقوم الاحتلال الصهيوني باستغلال هذه المعابر للضغط على سكان قطاع غزة من ناحية سياسية مما أدى إلى تأثر منطقة الدراسة نتيجة هذه السياسات كما يأتي[529]:

1. تخفيض حجم الواردات: حسب تقرير تطور حركة التجارة السلعية لقطاع غزة النصف سنوي الناتج عن وزارة الاقتصاد الوطني حيث أظهرت النتائج انخفاض الواردات عبر المعابر المختلفة بنسبة 13.2% بسبب إغلاق المعابر في فترة الحرب الأخيرة (2021) على غزة وما تلا تلك الفترة.

شكل (1): إجمالي واردات قطاع غزة في النصف الأول من العامين 2020/ 2021 "شاحنة"

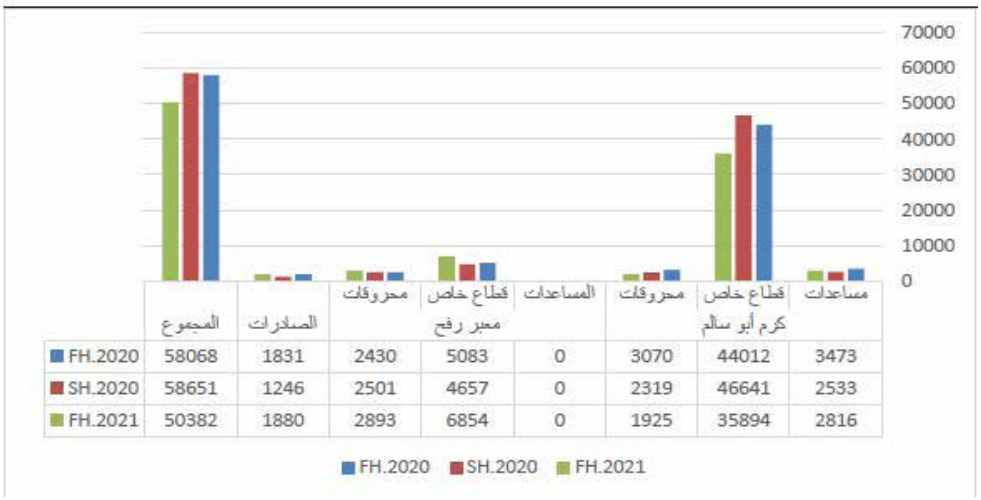

	المجموع	الصادرات	محروقات	قطاع خاص معبر رفح	المساعدات	محروقات	قطاع خاص كرم أبو سالم	مساعدات
FH.2020	58068	1831	2430	5083	0	3070	44012	3473
SH.2020	58651	1246	2501	4657	0	2319	46641	2533
FH.2021	50382	1880	2893	6854	0	1925	35894	2816

وزارة الاقتصاد الوطني: تقرير التجارة الخارجية نصف سنوي 2021

2. تخفيض حجم الصادرات من قطاع غزة إلى الخارج: حيث يتم توجيه الصادرات من قطاع غزة إلى ثلاث اتجاهات كما يلي:

1. الضفة الغربية: يتم تصديرها بصورة تسويق داخلي، فبعد حرب 2021 انخفضت المبيعات الموجهة للضفة الغربية بنسبة 15.1% وذلك بسبب توجيه الاحتلال للبضاعة المصدرة من قطاع غزة إلى المدن المحتلة.
2. العالم الخارجي: يتم بشكل صادرات خارجية حيث انخفضت نسبة الصادرات الخارجية لدول العالم الخارجي بنسبة 71.1% وذلك بسبب تطبيق الاحتلال لسياسته وتوجيه الصادرات للمدن المحتلة.
3. الاحتلال الصهيوني: ارتفعت نسبة الصادرات للاحتلال الصهيوني بنسبة 164.6% وذلك بسبب سياسته الاقتصادية والتحكم في حجم التجارة الخارجية لقطاع غزة، فعندما تكون الحاجة إلى ما يصدره قطاع غزة من سلع ومنتجات يقوم الاحتلال بتوجيه أكبر نسبة منها إلى أسواقهم، ويقلص النسب المصدرة للضفة الغربية والعالم الخارجي.

528 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2022).» **مسح القوى العاملة**»، (كانون ثاني –آذار،2022)، الربيع الأول 2022. التقرير الصحفي مسح القوى العاملة. رام الله–فلسطين.

529 وزارة الاقتصاد الوطني: تقرير التجارة الخارجية نصف سنوي 2021

شكل (2)

إجمالي المبيعات والصادرات في النصف الأول من العامين 2020\2021 "شاحنة"

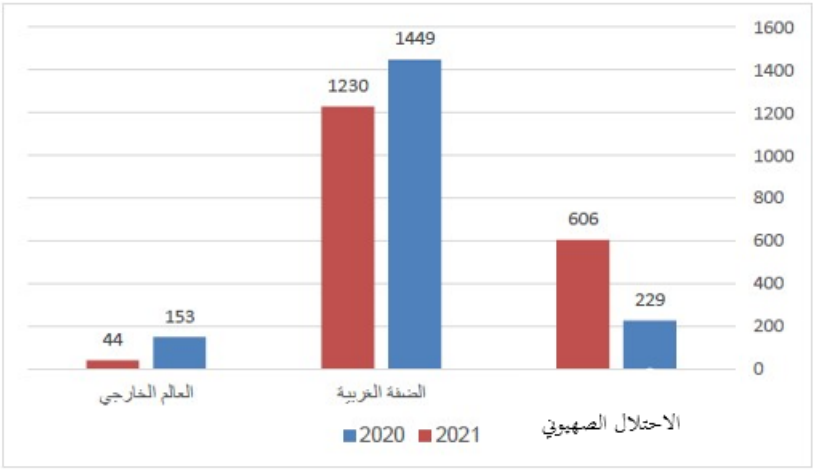

وزارة الاقتصاد الوطني: تقرير التجارة الخارجية نصف سنوي 2021

4. انتشار البطالة في أوساط الشباب والطبقة العاملة: حيث أظهرت الدراسات أن معدل البطالة في قطاع غزة وصلت إلى 46.6% في كانون ثاني– آذار من عام 2022، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022)[530]، والتي بدورها أدى إلى هجرة عدد كبير من الشباب إلى دول أوروبية بسبب البطالة حيث أكدت ما نسبته 83.1% من العينة أن انتشار البطالة أحد أحم الأسباب لهجرة الشباب، كذلك أفادت ما نسبته 91.7% من أفراد العينة أن الاحتلال الإسرائيلي يلعب دورًا بارزًا في تشجيع هجرة الشباب الفلسطيني من خلال فرض الحصار والتهديد المستمر بالحرب على غزة، (مركز الدراسات وقياس الرأي العام، 2021) [531].
5. انتشار التجارة التمويلية المعتمدة على المديونية.
6. انتشار القروض بنسبة عالية لصالح البنوك المرتبطة بالنظام المالي الدولي

رابعاً: التمكين الاقتصادي ودور الوقف في تحقيقه في قطاع غزة

أ. **التمكين الاقتصادي في قطاع غزة:** يعمل التمكين الاقتصادي على تغطية الأمن المعيشي وملكية الأصول الإنتاجية، ويساعد على تنظيم المشاريع ومختلف العلاقات الإنتاجية ويساهم في تنمية قدرات الأفراد وتقديم فرص العمل لهم، عن طريق تنفيذ مشاريع إنتاجية تساهم في زيادة سبل عيش مستدامة[532].

وعلى الرغم من أن التمكين قضية إنسانية اجتماعية إلا أنه يعتبر قضية اقتصادية ترتبط بزيادة تكوين رأس المال وتنظيم قدرات جانبي العرض والطلب وأملاك وثروات وإمكانات مضافة لخلق القيم المضافة وتنظيم الناتج ورفع الطلب، فهو ينتج قدر كبير من القدرات والإمكانات الاقتصادية التي نستطيع عن طريقها رفع وتيرة النمو الاقتصادي وتتفاوت نسبة البطالة والعجز والهدر في الطاقات الإنتاجية فضلاً عن آثارها الإيجابية على المجتمع وعلى الاستقرار والرفاهية الاقتصادية ورفع نسبة الرواج. [533]

تعمل بعض الدول على تبني التمكين من منطلق النقاط الآتية [534]:

1. العمل على جعلها أكثر قدرة على المنافسة في البيئة العالمية المضطربة عن طريق تطبيق أفكار مبتكرة وجديدة.
2. يساعد التمكين الاقتصادي على تحقيق الأهداف المرجوة.
3. شعور الاقتصاد المحلي بالاستقلالية ووجود بيئة خصبة لاستثماراتهم وعملهم، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية لديهم.

530 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2022).» **مسح القوى العاملة**»، (كانون ثاني –آذار،2022)، الربيع الأول 2022. التقرير الصحفي مسح القوى العاملة. رام الله–فلسطين

531 مركز الدراسات وقياس الرأي العام. (2021). منشور على الموقع الإلكتروني: (https://2u.pw/uyrad)، آخر زيارة للموقع بتاريخ (16-07-2022).

532 الجلاد، فلاح. (2018).» **دور برنامج التمكين الاقتصادي ديب في مكافحة الفقر في الضفة الغربية**»، التنمية المستدامة، بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، معهد التنمية المستدامة، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، القدس، فلسطين.

533 الراوي والجبوري، مرجع سابق ذكره.

534 الغسيني، محمد. (2020).»**درجة تطبيق استراتيجية التمكين في تنمية رأس المال الفكري في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان–دراسة وصفية تحليلية–**»، كلية التربية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.

4. يعمل التمكين على تقليل التكاليف التنظيمية والتكاليف التشغيلية.
5. يساعد إيجاد مهارات تسويقية وإدارية جديدة لسوق العمل.
6. يساعد في عدم الخضوع للأنظمة القديمة المتحكمة.

ب. معيقات التمكين الاقتصادي في قطاع غزة [535]:

1. التبعية الاقتصادية للاحتلال الصهيوني، حيث وصفت الحكومة الصهيونية سياستها التي تفرض إغلاقاً محكماً على غزة بأنها شكل من أشكال الحرب الاقتصادية.
2. انعدام الاستقلالية: يهاجم الاحتلال الصهيوني البنية الاقتصادية في قطاع غزة بهدف جعلها عاجزة دائماً، وبهذه العملية تقوم بتحويل السكان من شعب له حقوق وطنية وسياسية واقتصادية إلى مشكلة إنسانية.
3. تحكم المحتل في إدخال ومنع إدخال المواد الأولية للصناعات المحلية في قطاع غزة.
4. شعور أصحاب المشاريع والعاملين بالخوف من المخاطرة في إيجاد البديل للمنتجات الأولية المستوردة.
5. الأنظمة والإجراءات التي لا تشجع على المبادرة والابتكار.
6. ضعف نظام التحفيز والتشجيع من قبل المؤسسات الداعمة أو الحكومية لدعم مشاريع جديدة تستهدف صناعة المواد الأولية داخل قطاع غزة للاستغناء عن استيرادها من الخارج.
7. تبني أسلوب القيادة الإدارية التقليدية.
8. ضعف التدريب والتطوير المهني لأصحاب المشاريع.
9. قلة الثقة الإدارية.
10. تركيز المساعدات الدولية على التمويل الاستهلاكي في الدعم وليس على التمويل التنموي الذي يحقق تنمية اقتصادية حقيقية ودعم للمشاريع الموجودة أو استهداف مشاريع تهتم بإنتاج المواد الأولية.

3. أساليب التمكين الاقتصادي

للتمكين الاقتصادي أساليب ترفع من نسبة تحفيزها وتكييفها حيث تسهم في تفعيل وتنشيط برامج التفعيل وهنا سنذكر أهم الأساليب التي تزيد من درجة التمكين الاقتصادي[536]:

1. ترتيب وتكوين بيئة سياسية واجتماعية وقانونية واقتصادية يتمركز فيها الإقرار الاجتماعي القانوني بتحقيق حقوق الملكية والمدنية والسياسية وخلق التزام سياسي واجتماعي لتحقيق هذه الحقوق والعمل على حمايتها وصيانتها على الدوام ومن أهم هذه الحقوق الملكية للأصول الأساسية.
2. العمل على نشر التعليم وإشاعته بمستوياته الأولية وتسهيل وصول الجميع إليه بيسر وسهولة وخلق فرص ملائمة للتدريب والتأهيل تمكنهم من رفع قدراتهم الذهنية والبدنية لجعلهم قادرين على دخول سوق العمل والإنتاج ومؤهلين للمنافسة مع الأخرين لإعطائهم فرصة مناسبة لزيادة ودعم الدخل والثروة على وتيرة اعتبارات الأهلية وهذا الأمر يتقصى تطبيق برامج الزامية التعليم، والعمل على تشجيع إجراءات التأهيل والتدريب التطبيقي واكتساب الخبرات العلمية لأفراد التدريب وزيادة الإنفاق الحكومي على قطاع المشاريع.
3. تحسين الوضع الاستهلاكي للأفراد بهدف زيادة تمكينهم اقتصادياً، حيث يتم الاهتمام باستهلاك الغذاء ومروراً بالسلع الأساسية الأخرى إلى أن نصل إلى استهلاك المعلومات وإتاحة قدر مناسب من وسائل الإشباع الضرورية لمستوى معين ومقبلو من المعيشة.
4. تحسين وزيادة المستوى الصحي للأفراد والاستثمار في المجالين الوقائي والعلاجي حماية وصيانة للإمكانيات والقدرات الفردية وتطويرا لها ومحافظة عليها من الضياع والاستنزاف وزيادة مستوى مناعتها وصلابتها.
5. العمل على بناء وتطوير قطاع البنى الارتكازية وبالأخص النظام التابع للنقل والمواصلات والخدمات المنتجة الأخرى التابعة له والعاملة على زيادة تمكين الأفراد من فرص الحياة وتتيح له وعي فكري وعملي للانخراط في المجتمع وجعله قادر على اختيار فرص بديلة بشكل سريع، حيث توفير عرض مناسب من خدمات النقل والاتصالات والمعلومات يقدم للناس فرصاً أكبر ليكونوا قادرين على إنجاز أعمالهم بتكاليف وجهد قليلين وبحد ادنى من المعاناة والحرمان ويجعلهم قادرين على اللحاق بالفرص المناسبة لقابليتهم كما يشجعهم في تسويق وتوريد المنتجات والمستلزمات الحياتية بسهولة اكثر.
6. بناء مؤسسات المجتمع المدني والعمل على تفعيل المشاركة السياسية الفاعلة بحيث تخلق المنابر التي تحمي الفقراء وتناصر قضاياهم وتعمل على تبني مشاريعهم وبرامجهم وسياسات النمو الموالي للفقراء وخلق الأسواق التي تعمل على مؤازرة نتاجاتهم.

535 ديفوير، وترتير. (2009). «**تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999–2008**». مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية. غزة

536 الراوي والجبوري، مرجع سابق ذكره.

ب. دور الوقف في تحقيق التمكين الاقتصادي

يعتبر الوقف مورداً اقتصادياً مهماً، حيث يسهم في إعادة ترتيب علاقات المجتمع، فالمضمون الاقتصادي له لا يرمز إلى تجميد رأس المال والثروة الوطنية واحتكارها وعدم الانتفاع بها، بل يعتبر مصدر اقتصادي يرمز إلى توليد مصدر دخل متواصل ومستمر، يوفر حاجات الفئات المستهدفة في الحاضر والمستقبل، ويعد من أهم الأنشطة التي تعمل على تفعيل الدورة الاقتصادية، وتحقيق النمو، ومعالجة المشاكل الاقتصادية، وتحقيق النمو، وتقليص العوائق والانحرافات التي لها تأثير على الاقتصاد، فالباحثين المدققين للحركة الاقتصادية ومسارها على مدى السنين يؤكد بأن للوقف دور فعال في تفعيل الدورة الاقتصادية والعمل على إنعاشها، حيث عمل الوقف على معالجة أحد أهداف التنمية الاقتصادية ألا وهو الفقر، وكذلك ساهم باستخدام الموارد التي وضعها الله تحت يد المجتمع واستخدامها بأفضل طريقة، حيث للوقف أثر بارز في زيادة التمكين الاقتصادي عن طريق أنشطته المتنوعة وآثاره المتعددة في المجال الاقتصادي والتي تبرز فيما يلي[537]:

1. زيادة العملية الإنتاجية:

يقوم الوقف على استثمار المال واستغلال الأصول الوقفية في الأعمال والمشاريع الاستثمارية، حيث يعتبر هذا من الأمور الأساسية التي من الواجب على الوقف القيام بها حتى يستمر ويكبر ويحقق الأهداف التي وضعها، ويعد العمل الاستثماري والإنتاجي والعمراني من أحد الأسس التي تعمل على بقائها واستمرارها، وهذا بسبب الأعباء والمصاريف المتوجبة على المؤسسات الوقفية، حيث لا يمكن رعايتها إذا بقيت أعمالها ضمن المشاريع الخدماتية، فمهما كانت أغراض الوقف الخيري تنبني على الخير والإحسان إلا أنه لابد من إدارته على نظم اقتصادية، وكذلك لابد أن تستثمر أصوله حسب العمل التجاري، حيث أن الوقف يعمل على رفع الطلب الكلي من خلال الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

2. التقليل من مشكلة البطالة والحد من الفقر: تعد البطالة من أهم معوقات التنمية، والدول بمختلف مشاريعها واتجاهاتها تعمل على التقليل منها، وتتجسد آثار البطالة في كثرة المتسولون، وفي الظروف القاسية والمعاناة الكبيرة التي يعيشها العاطلون عن العمل، وفي المشاكل الأمنية والاجتماعية، وفي تحويل السكان من موارد بشرية يجب عليها تأدية دورها في العملية الإنتاجية إلى مجرد أعداد تشكل عائقاً في مسيرة التطور والتقدم وتضفي على المجتمع التخلف والتراجع بشكل كبير.
3. تحقيق توزيع الثروات توزيعاً عادلاً: من الناحية الاجتماعية تعد توزيع الثروات مسألة مهمة في حياة جميع الشعوب، ذلك بأن توزع الثروات توزيعاً عادلاً وعدم حبسها بأيد محدودة لجعلها أكثر تداولاً بين الناس، لأن الوقف عندما يوصي بتقسيم وتوزيع غلة موقوفاته على جهة من الجهات، يدل على توزيع المال، حيث يقلل ذلك من عملية التنافس على الأمور الدنيوية والصراعات البشرية بهدف الاستئثار به.
4. تقليل مشكلة الفوارق بين الطبقات: وذلك عن طريق إسهام الوقف في تقسيم وتوزيع الموارد على طبقات اجتماعية محددة، تعمل على مساعدتهم في سد حاجاتهم وتحولهم إلى طاقات إنتاجية، فالقراء والمساكين عن طريق رعايتهم وتأمين الكثير من متطلباتهم عن طريق الوقف ترتفع مستويات معيشتهم بشكل تدريجي.
5. توفير التمويل الذاتي: إن قيام الوقف بتوفير العديد من الموارد المالية والعمل على تغطية الكثير من النفقات، يدفع الكثير من المصاعب التي تواجه المجتمع، حيث لا يضطر إلى القروض أو التخلي عن سيادتها وكرامتها من خلال المعونات الخارجية، وذلك بسبب ما يصاحب المساعدات الخارجية من شروط وضغوط سياسية واقتصادية التي تعمل على تسلب إرادة الأمة.

رابعاً: الوقف ومواجهة التبعية الاقتصادية من خلال التمكين الاقتصادي:

مما سبق يتضح لنا أهمية الوقف في دعم الاقتصاد المحلي ومواجهة التبعية الاقتصادية للمحتل، وذلك كون الاقتصاد الفلسطيني يحتاج بشكل كبير إلى قدرة مالية تواجه الصعوبات والتحديات التي تعيق النهوض إلى مستوى أعلى يحقق تنمية حقيقية للمجتمع، ولأن الوقف يعتبر موروث حضاري وتجميع للمقدرات المالية والعمل الخيري فهو يقدم الدعم الحقيقي لهذه المشاريع وكذلك إيجاد مشاريع جديدة تواكب متطلبات العصر وتعمل على إيجاد بدائل حقيقية للسلع والخدمات سواء كانت أولية أو منتجات استهلاكية والتي يتحكم بإدخالها أو منعها المحتل الصهيوني، فهذه البدائل تؤدي إلى إيجاد استقرار في صناعة المنتجات وتقليل مخاطر توفير المواد الأولية للصناعة في قطاع غزة، كما ويمكن من خلال الوقف دعم المشاريع دون وجود شروط سياسية تحجم الهدف من المشاريع كما يفعل الاحتلال ويتم تنميتها تنمية اقتصادية حقيقية بمقدرات فلسطينية.

خامساً: النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- يعتبر الوقف أحد أهم السبل التي يمكن اللجوء إليها للحد من التبعية الاقتصادية.
- للوقف دور كبير في التمكين الاقتصادي للمجتمعات والحد من الفقر ودعم التنمية الاقتصادية والمجتمعية.

537 مصبح، معتز. (2013).«**دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية –دراسة تطبيقية لقطاع غزة–**»، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة.

- تعتبر أغلب المشاريع الموجودة داخل قطاع غزة مشاريع صغيرة ومتوسطة وذو طابع استهلاكي ولا تنتج مواد أوليه تغني عن الاستيراد من الخارج.
- يعتبر الاحتلال الصهيوني أحد أكبر المعيقات لعملية التنمية الاقتصادية، واهم عوامل التبعية الاقتصادية بسبب سياساته التي يتخذها ضد قطاع غزة.
- تستهدف المؤسسات الدولية دعم المشاريع في قطاع غزة دون الأخذ بعين الاعتبار التنمية الاقتصادية للمجتمع، ليبقى قطاع غزة محتاج بشكل دائم لها وذو تبعية اقتصادية لتلك المؤسسات.
- لا توجد صناديق استثمارية وقفية داخل قطاع غزة تدعم التنمية الاقتصادية وتحد من التبعية للاحتلال الصهيوني.

التوصيات:

- إنشاء صناديق استثمارية وقفية يستهدف ريعها مشاريع المواد الأولية أو مشاريع السلع البديلة التي يتم استيرادها من الخارج، وتدعم التنمية الاقتصادية وتحد من التبعية الاقتصادية.
- يجب على الحكومة في قطاع غزة إجراء تسهيلات لأصحاب المشاريع الإنتاجية، وتقديم الإعفاءات الضريبية ليمكنهم من المنافسة للمنتجات المستوردة.
- عمل شراكة من قبل الحكومة مع المؤسسات الدولية يتم من خلالها دراسة المشاريع المقترحة وكيفية جعلها تحقق التنمية المستدامة لتلك المشاريع، بما يخدم الخطط الاستراتيجية التي تضعها الحكومة للحد من البطالة أو الفقر.
- عمل ورش عمل ولقاءات توضح أهمية الوقف النقدي وكيف يعالج المشكلات الاقتصادية للمجتمعات وتحفيز المجتمع للمشاركة في الصناديق الوقفية.
- ربط مؤسسة الوقف مع المؤسسات الوقفية الدولية لتمويل مشاريع تنموية وقفية داخل قطاع غزة وتحقق التنمية المستدامة.
- استخدام البحث العلمي في معالجة المشكلات القائمة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

- ابن منظور. (1988).«**لسان العرب**»، دار إحياء التراث العربي، بيروت (4/106).
- أحمد، وصالح، ومحمد، حسب، وآية، وريم وسعاد. (2018).«**أثر العولمة في تعزيز التبعية الاقتصادية في الدول النامية**»، قسم الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- الأسرج، حسين. (2016).» تفعيل دور الوقف الإسلامي في تنمية الموارد البشرية في الدول العربية»، وزارة التجارة والصناعة المصرية، **مجلة MPRA**، صفحة رقم (74122).
- الجلاد، فلاح. (2018).» **دور برنامج التمكين الاقتصادي ديب في مكافحة الفقر في الضفة الغربية**»، التنمية المستدامة، بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، معهد التنمية المستدامة، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، القدس، فلسطين.
- الجمل، أحمد. (2007).«**دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة**»، دار السلام للطباعة، والنشر، والتوزيع، والترجمة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018).«**التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017**»، النتائج النهائية – تقرير المنشآت. رام الله – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2022).» **مسح القوى العاملة**»، (كانون ثاني –آذار،2022)، الربيع الأول 2022. التقرير الصحفي مسح القوى العاملة. رام الله–فلسطين.
- الخطيب، محمد الشربيني. (1958). «**مغني المحتاج**»، ط1، مصر، مطبعة بابي الحلبي وأولاده.

- الدحسان، عبد الله. (2006).» **توجيه مصارف الوقف نحو تلبية احتياجات المجتمع**»، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للأوقاف: الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية».
- الدراويش وشوالي. (2017).» **الوقف الإسلامي في فلسطين وأثره في دعم التعليم الشرعي وتطويره –دراسة تاريخية وصفية –**»، جامعة النجاح الوطنية، مؤتمر التعليم الشرعي.
- ديفوير، وترتير. (2009). «**تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999–2008**». مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية. غزة
- الراوي والجبوري، على وخليل. (2014).»التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة ومهمات السياسة الاقتصادية»، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك.
- الرميحي، عبد الله. (2021).»التبعية الاقتصادية: بين المستَغِل والمستَغَل قراءة تحليلية»، ورقة بحثية، **المجلة العالمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، المجلد التاسع، العدد الأول.
- الزحيلي، وهبة. (1996).» **الوصايا والوقف في الفقه**»، (pp. 1-206) In Buku.
- السرخسي، محمد. (1978).» **المبسوط**»، دار المعرفة، بدون طبعة، بيروت.
- السماك، محمد. (1986).»قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولينيكية المحتملة، المستقبل العربي»، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، عدد ٥١، السنة التاسعة.
- الشافعي، مجموعة من المؤلفين. (1992).» **الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي**»، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط4، دمشق.
- شعلان، عماد. (2015).»**واقع التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة–دراسة حالة–**»، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة.
- شقير، محمد. (1958).»**العلاقات الاقتصادية بني البلاد العربية**»، جامعة الدول العربية.
- عشق، عبد الجليل. (2000).»**كتاب الوقف**»، ط1، دار الآفاق العربية القاهرة.
- الغسيني، محمد. (2020).»**درجة تطبيق استراتيجية التمكين في تنمية رأس المال الفكري في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان– دراسة وصفية تحليلية–**»، كلية التربية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا.
- فارس والدمشقي، خير الدين والزركلي. (2002).»**الأعلام قاموس تراجم** «، ط15، دار العلم للملايين.
- الكبيسي، صبحي فندي. (2008).» **صناديق الوقف الاستثماري دراسة فقهية – اقتصادية–**»، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، بغداد.
- مزغيش، عبير. (2014).»التعسف في استغلال وضعية التبعية الاقتصادية كممارسة مقيدة للمنافسة»، **مجلة المفكر**. العدد الحادي عشر.
- مصبح، معتز. (2013).»**دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية –دراسة تطبيقية لقطاع غزة–**»، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة.
- وزارة الاقتصاد الوطني: تقرير التجارة الخارجية نصف سنوي 2021

المواقع الإلكترونية

- عبدو، محمد. (2015).» **الأهداف التشريعية لنظام الوقف الإسلامي**«، Quds International Journal of Islamic Studies, 101 , (1)3-.113 منشور على الموقع الإلكتروني: (http://journal.iainkudus.ac.id/index.php/QIJIS/article/view/1604) آخر زيارة للموقع بتاريخ: (2022-7-2).
- مركز الدراسات وقياس الرأي العام. (2021). منشور على الموقع الإلكتروني: (https://2u.pw/uyrad)، آخر زيارة للموقع بتاريخ (2022-07-16).
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا. (2000). « تبعية الاقتصاد الفلسطيني وسياسة العقوبات الاقتصادية الإسرائيلية وآثارها»، منشور على الموقع الإلكتروني: (https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2581)، آخر زيارة للموقع بتاريخ (10-07-2022)

المراجع الأجنبية

- Al-Maghribi, Muhamad bin Abdul Rahman. (1978)." **Mawahub al-Jalil**". Dar al-Fikr, Beirut, Lebanon.
- GENDERNET. (2011). **Women's Economic Empowerment Issues paper**, The American Economic Review vol. 60, No. 2 Papers and Proceedings of the Eighty-second Annual Meeting of the American Economic Association (May 1970)
- Hakim & Sarif, Muhammad& Imamul. (2021)."The Role of Productive Waqf in Community Economic Empowerment: A Case Study of Muhammadiyah Regional Board of Lumajang, East Java, Indonesia". **JKAU**: **Islamic Econ**, Vol (34), No. (2), pp: 41-54.
- Santos Theotonio. (1970). "The Structure of Dependence," **in American Economic Review**, Vol. 60, May, pp. 231-236.

البحث الخامس: مؤسسات الوقف ودورها في الاستقلالية الاقتصادية
(تمويل المشروعات الناشئة نموذجاً)

صفيه ناصر محمد الصريمي، باحثة دكتوراه، بجامعة صباح الدين زعيم

تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة:

1. مفهوم الوقف، ودلالاته، ومشروعيته، وتاريخه.
2. مدى مشاركة الوقف في الاستقلال الاقتصادي للدول الاسلامية.
3. الوقف والاثر الاقتصادي على الحياة المعيشية.
4. مدى تطبق دور الوقف على أرض الواقع في الاستقلال الاقتصادي (تمويل المشروعات الناشئة أنموذجاً).
5. التحديات التي توجه الاستقلالية الاقتصادية بالدول الإسلامية.

وقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي حول كل ما كتب في هذا المجال، والمنهج الوصفي لتتبع معنى الوقف ومتى ظهر الوقف وكيف ساهم في الحياة الاقتصادية والمعيشية، ومن ثم المنهج التحليلي لتحليل رؤية دور الوقف الإسلامي في تمويل المؤسسات الناشئة والعمل على تحقيق الاستقلالية الاقتصادية.

وتهدف هذه الدراسة إلى توجيه الاقتصاد نحو تطوير ميدان الصناعة والزراعة والعقار والاستيراد والتجارة، وغير ذلك، لتسليط الضوء على قضايا ومحاور مهمة مثل:

أ. إنقاذ البشرية من مساوئ الأنظمة الوضعية، لتحرير المسلمون من التبعية الاقتصادية.

ب. استغلال الموارد البشرية والمادية استغلالاً يؤدي إلى الرفاهية للمواطنين؛ مما يساعدهم على قيام الصناعات الثقيلة، والانتعاش التجاري، وامتلاك وسائل القوة المادية والمعنوية وفق برامج تنموية متكاملة.

ج. وجود اقتصاد إسلامي يؤدي إلى الوحدة السياسية التي تجمع الجهود والإمكانات اللازمة للنهوض.

د. تحقيق القوة الاقتصادية والسياسية التي ترتقي بأمتها فكراً وحضارةً.

المبحث الاول: مفهوم الوقف، ودلالاته، ومشروعيته، وتاريخه.

المطلب الأول: تعريف الوقف ودلالته ومفهومه الاقتصادي:

أولا: تعريف الوقف:

- **الوقف لغة:**

1. وَيُقَالُ: وَقَفَ فُلَانٌ أَرضه وَقْفًا مؤَبَّداً إِذا جَعَلَهَا حَبِيسًا لَا تُباع وَلَا تُورَثُ[538].
2. ووَقَفْتُه أنا وقْفاً: فَعَلْتُ به ما وَقَفَ، كوَقَّفْتُه وأَوْقَفْتُه، والقِدْرَ: أدامَها وسَكَّنَها، والنَّصْرانِيُّ وِقِّيفَى، كخِلِّيفَى: خَدَمَ البِيعَةَ، وفُلاناً على ذَنْبِهِ: أَطْلَعَهُ، والدَّارَ: حَبَّسَه، كأَوْقَفَه[539].
3. وَ (تَحَبَّسَ) عَلَى كَذَا (حَبَسَ) نَفْسَهُ عَلَيْهِ. وَ (الْحُبْسَةُ) بِالضَّمِّ الِاسْمُ مِنَ الِاحْتِبَاسِ يُقَالُ لِلصَّمْتِ: حُبْسَةٌ. وَ (أَحْبَسَ) فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَيْ وَقَفَ فَهُوَ (مُحْبَسٌ) وَ (حَبِيسٌ) وَ (الْحُبْسُ) بِوَزْنِ الْقُفْلِ مَا وُقِفَ[540].

- **تعريف الوقف اصطلاحا:**

1. الوقف هو منع التصرف في رقبة العين التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها، وجعل المنفعة لجهة من جهات الخير ابتداءً وانتهاءً، وهذا التعريف هو أصدق تعريف مصور جامع لصور الوقف عند الفقهاء الذين قرروه[541].
2. لقد ذكر الفقهاء تعريفات مختلفة للوقف تبعاً لآرائهم في المسائل الجزئية، إلا أن أشمل تعريف للوقف اصطلاحا هو: (تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة) ويؤيده ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أصاب أرضاً بخيبر، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله! أصبت أرضاً بخيبر لم أصب مالاً قط أنفس عندي منه، فما تأمر به؟ قال: (إنَ شئتَ حبستَ أصلها وتصدقتَ بها)[542].

---

538 لسان العرب، لابن منظر، فصل الهمزة، الجزء الثالث، ص 69.

539 القاموس المحيط. فصل الواو، ص 860.

540 مختار الصحاح. الباب حبس، ص 65.

541 الامام محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف، 1391هـ/ 1971م، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، ص 5.

542 رواه البخاري في صحيحه، كتاب الشروط – باب الشروط في الوقف 982/2- رقم 2586، وفي الوصايا، باب الوقف كيف يكتب (1019/2- رقم (2620، ورواه مسلم في الوصية – باب الوقف 1255/3- رقم 1632.

وقوله: (تحبيس) من الحبس بمعنى المنع، ويقصد به إمساك العين ومنع تملكها بأي سبب من أسباب التمليك، وقوله (الأصل) أي العين الموقوفة، أما قوله (تسبيل المنفعة) أي إطلاق العين الموقوفة وعائداتها للجهة المقصودة من الوقف والمعنية به[543].

ثانياً: دلالة تعريف الوقف لغة واصطلاحاً:

يدل التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي دلالة واضحة على أن الوقف هو حبس المنفعة بهدف منفعة من حبست لهم، وإدارة ريعها، ومنع البيع أو الانتفاع لغير من كانت موقوفة عليهم من مشاريع خيرية أو تنموية ولأي فئة من الناس، أو لأي وجه من وجوه الخير والبر والإحسان.

4.2.1 ثالثاً: المفهوم الاقتصادي للوقف:

أن ما ذهب إليه الدكتور منذر قحف من تعريف للمفهوم الاقتصادي للوقف يحمل دلالة قوية على تلخيص التعريف اللغوي والاصطلاحي بشكل جلي وواضح فقد عرف منذر قحف الوقف اقتصادياً، بانه:

«تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية، تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل، جماعياً أو فردياً» فهو إذن عملية تجمع بين الادخار والاستثمار معاً؛ فهي تتألف من اقتطاع أموال –كان يمكن للواقف أن يستهلكها إما مباشرة أو بعد تحويلها إلى سلع استهلاكية– عبر الاستهلاك الآني، وبالوقت نفسه تم تحويلها إلى استثمار يهدف إلى زيادة الثروة الإنتاجية في المجتمع[544].

المطلب الثاني: فقهيات الوقف:

4.2.2 أولاً: متى ظهر الوقف:

عرف الوقف قديماً في الديانات السابقة، وذلك بحبس الأموال على المعابد والكنائس، وكانت حكرا على القساوسة وحواشيهم، وكان ذلك معروفاً عند المصريين، والرومان والإغريق وغيرهم، وقد عرف الوقف في الجاهلية قبل الإسلام حيث أوقفوا أموالاً على الكعبة المشرفة، ولكن لم يعرف الوقف نظاما منضبطا له أطره الشرعية إلا في ظل الإسلام، وكان أول وقف خيري عرف في الإسلام هو وقف سبعة بساتين بالمدينة كانت لرجل يهودي أوصى بها إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم، حين عزم على القتال مع المسلمين في غزوة أحد، وقال في وصيته إن أصبت أي قتلت فأموالي إلى محمد يضعها حيث أراه الله، فقتل، وحاز النبي صلى الله عليه وسلم على تلك البساتين السبعة فتصدق بها أي حبسها، ومضى الصحابة على ما سنه النبي صلى الله عليه وسلم وعملوا بما حث عليه من الإكثار من الصدقة والإنفاق مما يحبون، ومن تلك الأمثلة أيضاً وقف عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقيل هو ثاني وقف في الإسلام، ففي الحديث أن عمر أصاب أرضاً بخيبر فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقال يا رسولا لله أصبت مالاً بخيبر، فبم تأمرني فقال إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها. فتصدق بها عمر على الا تباع، ولا توهب ولا تورث، وتوقف منفعتها للفقراء وذوي الحاجة[545].

4.2.3 ثانياً: شروط الوقف:

يعتبر الوقف من التبرعات المحضة التي يبتغى بها وجه الله ولذلك اشترط فيه شروط منها:

أ. ما تخص الواقف وهي: أن يكون الواقف حرا، بالغا، عاقلا، غير محجورا عليه لسفه أو غفلة أو دين.

ب. ما تخص الموقوف وهي: أن يكون مالا متقوما سواء أكان عقارا أم منقولا متعارفا، معلوما للواقف وقت وقفه بتحديد ما وقفه تحديداً واضحا يخرجه عن الجهالة، وأن يكون مالكا حقيقيا صحيحا غير مغصوب، وألا يتعلق به حق الغير كأجر أو رهن أو غيره.

ج. ما يخص شرط صيغة الوقف: ألا يكون معلقاً على شرط غير موجود، وألا يكون مضافاً إلى ما بعد الموت، وألا تقترن بشرط الخيار والا بطل الوقف، وألا تقترن الصيغة بشرط مؤثر على أصل الوقف، وعدم التأبيد معنى، والصحيح أنه لا خلاف بين الصحابيين في شتراط التأبيد في المعنى[546].

4.2.4 ثالثاً: إدارة الوقف:

لقد كان الاشراف على الوقف وإدارته بادئ الأمر على الواقف نفسه أو من ينيبه الواقف عنه ويكلفه بالإدارة نيابة عنه؛ وحين تطورت الأمور الإدارية واتسع الوقف، وأنشئت الدواوين في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن جاء بعده من الخلفاء أصبح للوقف ديوان تابع لديوان المالية، وفي عهد الدولة الاموية اتسعت الأوقاف وظهرت دواوين جديدة لسد حاجات الدولة الجديدة التي تتوسع باستمرار اكثر مما كانت عليه أيام الخلفاء الراشدين، ثم تطور الامر في عهد الخليفة هشام ابن عبد الملك وصارت للأوقاف ديوان مستقل يتبع القضاء، ومن ذلك الوقت أصبحت الأوقاف تابعة للقضاة لتولي أمورها وحفظ أصولها وإدارة ريعها[547].

---

543 الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية، أيمن محمد العمر، ص5/4.

544 منذر قحف، الوقف الإسلامي، تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، دمشق، 2000م، ص 66.

545 محمد ياسر الخواجة، دور الوقف الإسلامي في عملية التنمية المستدامة، 28 مارس، 2016م، ص 13.

546 عبد الجليل عبد الرحمن عشوب، كتاب الوقف، ط الأولى، القاهرة، ص 22/15.

547 عكرمة سعيد صبري، الوقف الإسلامي، بين النظرية والتطبيق، دار النفائس، 1432هـ/ 2011م/ الطبعة الثانية، ص 20/19.

4.2.5 رابعاً: مجالات الوقف:

لقد اقتصر الوقف قبل الإسلام على جوانب ضيقة تكاد تنحصر في الوقف على دور العبادة مثل كسوة الكعبة المشرفة، أو سقيا الماء، وبحدود ضيقة جدا ولا تكاد تعالج أوجاع وحاجات المجتمع؛ ثم توسعت بعد ظهور الإسلام لتشمل الكثير من المجالات المادية والاجتماعية والثقافية وقد شملت الكثير من ألوان البر والإحسان بل شملت الانسان حياً وميتاً، كما شملت الحيوان، مما احدث أثرا بالغاً في رقي الحضارة الإسلامية وسيادتها في عصورها الزاهرة؛ حيث تشكلت المؤسسات التي اعتنت بالعلم والطب وغيرها من مجالات الحياة التي كان لها ثمرة كبيرة في نهضة الامة الإسلامية ورقيها وتماسكها، ولا يخفى على احد ما وصل اليه الوقف في تاريخ الحضارة الإسلامية والذي كان فيه الوقف يتكون من مصدرين إثنين؛ الأول تنشئه الدولة والثاني ينشئه الافراد، وقد غطت تلك الأوقاف مجالات عديدة مثل: المساجد والمدارس والمستشفيات والمعاهد الطبية وكذلك بناء الخانات والفنادق للمسافرين من المحتاجين والمنقطعين ممن يحتاجون ذلك في سفرهم، كما بنت الأوقاف مساكن لمن لا يستطيع البناء او شراء المساكن، وحفر الابار وإصلاح الطرقات وتحسين أحوال المساجين وغيرها الكثير مما أحدث نهضة ورقي حضاري لم يشهد العالم له مثيلاً بعد أن فقد العالم النظام الإسلامي العادل[548]

خامساً: أهداف الوقف[549]:

أ. الأجر والثواب المستمر للعباد في حياتهم وبعد مماتهم.

ب. تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي بين أفراد الامة، وإيجاد عنصر التوازن بين الأغنياء والفقراء.

ج. بناء المال وحمايته وإدارة الانتفاع به والاستفادة منه والمحافظة عليه.

د. للوقف أهداف اجتماعية واسعة وشاملة، لأنه يوفر سبل التنمية العلمية والعملية.

4.2.6 سادساً: الحكمة من مشروعية الوقف:

اعتنت الشريعة الإسلامية بتحقيق مصالح العباد في دينهم ودنياهم، وذلك على قاعدة أصيلة هي: جلب المصالح للناس ودرء المفاسد عنهم؛ ومبناها وأساسها مصالح العباد في المعاش والمعاد، وكلها عدل ورحمة وحكمة، والمصالح في الشريعة الإسلامية لا تعدو ثلاثة أقسام، هي: ضرورات، (حفظ الكليات الخمس الدين والعقل والنفس والنسل والعرض)، وحاجات وتحسينات؛ وذلك لما يعود على الانسان بالخير والصلاح في حياته ومعاده[550].

5 المبحث الثاني: مدى مشاركة الوقف في الاستقلالية الاقتصادية للدول الإسلامية.

المطلب الأول: الوقف والاستقلالية الاقتصادية (المشروعات الناشئة نموذجاً).

- يزخر العالم الإسلامي بالكثير من الموارد الطبيعية والطاقات البشرية والموارد المالية لدى بعض الدول مما يعتبر رابطاً قوياً بين الدول الإسلامية لتوحيد الصف ولم الشمل وجمع الكلمة، إضافة إلى البعد الديني والذي يعتبر محرك ودافع قوى للتكامل بين الدول الأعضاء، مما دفع الكثير للمطالبة بقيام سوق إسلامية مشتركة تلبي تطلعات شعوب المنطقة، وعليه قامت منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية منذ إنشائهم في البحث عن الآلية والطرق التي يتم من خلالها الوصول للتكامل المنشود، وكانت فكرة السوق الإسلامية المشتركة والتي تعتبر الوسيلة الانسب للوصول لهدف الوحدة الاقتصادية بين دول العالم الإسلامي، والتي لم تتحقق حتى الان، ولمعرفة أسباب الإخفاق من الضروري معرفة متطلبات إنشاء سوق إسلامية مشتركة، فإن نشوء وقيام سوق إسلامية مشتركة لا يمكن أن يفهمه المراقب الاقتصادي إلا ضمن إطار أوسع للعالم الإسلامي برمته؛ أي أن قيام هذه السوق مرتبط بالإطار السياسي والاستراتيجي لدول العالم الإسلامي أجمع، وعليه لزم الأخذ في الاعتبار أن هناك معوقات ودوافع سياسية واستراتيجية لم يتم التطرق إليها في هذه الورقة كذلك فإن جميع المعوقات المطروحة هي تجميع الآراء من مصادر مختلفة للوصول إلى الهدف المنشود والتعرف على المشاكل التي تواجه الرغبة بإيجاد سوق إسلامية مشتركة[551].
- إن التنمية الاقتصادية بمفهومها العام هي التطوير الشامل للمجتمع بكل فعالياته وتكويناته، حتى يحقق اشباع الحاجات الأساسية لأفراده، بل يفوق ذلك ويحقق الرفاهية لهم، ومفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام ينص على استغلال جميع الموارد المسخرة لخدمة الإنسان قال تعالى: (وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعا منه)[552]، فتسخير الله جلا وعلا للإنسان الموارد الكثيرة يدعوه الى العمل وتحرير المجتمع وأفراده من ضنك الحياة وضيق العيش مما يضمن للفرد إشباع حاجاته بما يتلاءم مع مستوى العيش في المجتمع وذلك من خلال ناتج العمل، أو مما توفره له مؤسسات المجتمع إذا لم يكفه دخله ومن ذلك الأوقاف والزكاة، واستغلالهما في رفع المستوى الاقتصادي للدولة والمجتمع والافراد وخاصة الطبقة الفقيرة التي تستفيد من مشروعية الاوقاف والزكاة وفيما يلي ذكر أبرز ما

548 أثر الوقف في التنمية الاقتصادية، محمد بن إبراهيم الخطيب، مؤتمر الأوقاف الأول في المملكة العربية السعودية، تنظيم جامعة أم القرى، ص 261/259.

549 أيمن محمد العمر، الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 24/23.

550 عكرمة سعيد صبري، الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دار النفائس، 1432هـ/2011م. ص 79/78.

551 محمود إبراهيم الخطيب، أثر الوقف في التنمية الاقتصادية، بحث مقدم لمؤتمر الأوقاف في المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1422هـ، ص 256.

552 «سورة الجاثية الآية 13»

ورد في التنمية الاقتصادية للأوقاف: أ/ لقد أثبت التاريخ الإسلامي على مر العصور في الدولة الإسلامية أثر الأوقاف في التنمية الاقتصادية وذلك زيادة الإمكانيات المادية وكانت توزع على مختلف متطلبات الحياة مثل الطعام والسكن ودعم المشاريع المختلفة سواء كانت زراعية، أو عقارية، أو صناعية، أو خدمية...الخ. ب/ رفع مستوى المعيشة برفع مستوى الدخل وتوفر فرص العمل وتحسين التعليم وزيادة الثقافة والقيم الإنسانية، وقد تحقق ذلك على نطاق واسع في أغلب المناطق التي تقع تحت حكم الدولة الإسلامية. ج/ زيادة الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات والمشروعات الاقتصادية على نطاق واسع لتستخدم في رفع المستوى الاجتماعي على مختلف المستويات الفردية والعامة وتحريرها من الاعتماد على الاخرين والقضاء على الفقر والجهل[553].

5.1 المطلب الثاني: مدى مشاركة الوقف في النهوض الحضاري.

- أن دور الوقف في التنمية الاجتماعية والنهوض الحضاري تبرز من خلال العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي ومعالجة المشاكل الاجتماعية من بطالة وأمية وفقر...الخ، وكذلك دور الوقف في الرعاية الاجتماعية ودوره في التنمية وتحقيق النهوض الحضاري، ويبرز دوره أيضاً في المساهمة في توفير الأمن الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي الذي يدعم التنمية الاجتماعية، وللوقف دور في مواجهة العولمة وطفرة الجمعيات الأجنبية. وكذلك للوقف دور في التخفيف من الأعباء الاجتماعية للدولة والتخفيف من عجز الموازنات، ويحتاج الوقف للاستمرار والتطور والمشاركة الفاعلة في التنمية الاجتماعية إلى النهوض به وإنمائه أفقياً ورأسياً من خلال العديد من الأساليب والوسائل التي تعمل على ديمومته واستمراره[554].
- ولقد توسع الوقف توسعاً كبيراً منذ العهد الراشد، تدل على ذلك رواية جابر «حتى لم يبق أهل بيت من الصحابة إلا وقفوا أموالاً لهم . . .» كما يؤكده ما ذكره مالك من كثرة أوقاف الصحابة التي أضحت مهملة في عهده، ولقد نمت الأموال الموقوفة وازدادت وتوسعت الأغراض وتنوعت مع نمو المجتمع الإسلامي واستقراره، ولقد كان الوقف الذري اختراعاً ابتكره الصحابة في العصر الراشد دون أن يكونوا مسبوقين فيه، ولإن الابتكار الإسلامي في الوقف لم يقتصر على أشكاله العامة وإنما تعدى ذلك إلى التنويع الكبير في أغراضه، فضلا عن التفصيل والتفريع في أحكامه الفقهية، ولقد تركز النمو الحقيقي للأوقاف فكرةً وتطبيقاً في المجتمعات الإسلامية وبشكل خاص فيما يعرف اليوم بمنطقة الشرق الأوسط، وقد استمر نمو الأوقاف وانتشارها حتى دخول المنطقة العربية والاسلامية في إطار التوسع للأطماع الاستعمارية الأوربية وبدء الاحتلال العسكري لأجزاء كبيرة من المؤسسات الوقفية، ورغم ذلك لم ينقطع الوقف ولم ينتهي على الرغم من عوامل التخلف التي كانت تفتك بالمجتمع الإسلامي من داخله، حتى إن أراضي الأوقاف بلغت ثلث مجموع الأراضي الزراعية في أكثر من بلد إسلامي، كما دخل في حوزة الأوقاف أعداد كبيرة من المباني السكنية والتجارية بما في ذلك مصر والشام وتركيا وفي الحواضر والعواصم الإسلامية، من فاس ومراكش في أقصى المغرب إلى دلهي ولاهور في المشرق[555].

6 المبحث الثالث: الوقف وأثره على الاستقلال الاقتصادي.

6.1 المطلب الأول: أثر الوقف على الدولة والمجتمع:

- لقد عاش المجتمع الإسلامي في سياق حركته التي نتجت في معظمها عن تفاعل العقيدة المتزنة مع الواقع الاجتماعي والتاريخي المتميز، والتي انتجت جملة من المؤسسات للحفاظ على هذه الغاية ودوام استمرارها ومن هذه المؤسسات كانت مؤسسة الأوقاف؛ فمؤسسة الوقف ترعاها الأمة وتنفق من خلالها على الأنشطة التي تحتاجها في مختلف الميادين، وقد كانت تتمتع باستقلالية ليس للدولة نفوذ مباشر عليها، وقد ارتبطت هذه المؤسسة بعلاقة وثيقة بالأمة حيث مثّل الوقف مصدراً حيوياً للمجتمع وفعاليته المختلفة ووسيلة مناسبة للحفاظ على غايته ومنهجه، ولقد حافظ على الكثير من الأنشطة مستقلة لا ترتبط أو تخضع لسلطان غير سلطان الشريعة الإسلامية وتحت إشراف القضاة للحفاظ على أصول الوقف، وإدارة ريعه، ويعتبر الوقف مصدر قوة لكل من المجتمع والدولة معاً، أما كونه مصدراً لقوة المجتمع، فبما يوفره من مؤسسات وأنشطة أهلية ظهرت بطريقة تلقائية، وقامت بتلبية حاجات محلية عامة وخاصة، وأما كونه مصدراً لقوة الدولة، فبما خفف عنها من أعباء كثيرة للقيام بأداء تلك الخدمات، وبما يحقق الاستقلال الاقتصادي والنهوض الحضاري. ويعين الدولة بتوفير الموارد لإعانتها على القيام بوظائفها الأساسية في حفظ الأمن والقيام بواجب الدفاع، هذا فضلاً عن أن احترام الدولة لنظام الوقف ومشاركة رموزها وممثليها في دعمه والمحافظة عليه، كان من شأنه أن يقوي من شرعية سلطة الدولة نفسها، ويوثق علاقتها ويحفظ مركزها[556].

---

553 محمود إبراهيم الخطيب، أثر الوقف في التنمية الاقتصادية، بحث مقدم لمؤتمر الأوقاف في المملكة العربية السعودية، مصدر سابق، ص 256.

554 سليم هاني منصور، الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأوقاف بالمملكة العربية السعودية، الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، جامعة الإمام الأوزعي، كلية إدارة الأعمال الإسلامية، ص 1.

555 منذر قحف، الدور الاقتصادي لنظام الوقف الإسلامي في تنمية المجتمع المدني، مع نظرة خاصة للدول العربية شرق المتوسط. ص 4/3.

556 سليم هاني منصور، الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأوقاف بالمملكة العربية السعودية، مصدر سابق ص 19/18.

- **أثر الوقف في المجال الاقتصادي** لقد أسهم الوقف في البناء والتعمير واستصلاح الأراضي الزراعية واستثمارها بشتى المشروعات النفعية والخدمية التي توفر للمجتمع حاجاته الحياتية بمختلف الأشياء، وتوجد أوقاف تمتلك كثير من الأموال النقدية وهذه الأموال تخصص لتسليف المحتاجين بدون فوائد ليسدد القرض متى تيسر لهم ذلك، كما أن هذه الأموال ممكن إقراضها لأصحاب المشروعات الناشئة سواء الصغيرة منها أو المتوسطة مثل إقراض المزارعين والحرفيين والصناعية من أصحاب المشروعات المختلفة والتي تسهم في دعم الفقراء لإقامة مشروعات تعولهم وأسرهم ويسهموا في الإنتاج والدخل المجتمعي والدخل الاقتصاد القومي، لأن أموال الوقف تعتبر جزء من ثروة البلد الاقتصادي حيث أن رأس المال للمشروعات الإنتاجية التي تقام بأموال الوقف سواء كانت زراعية أو عقارية أو صناعية والتي توفر فرص العمل للأيدي العاملة وتسهم في الإنتاج السلعي والخدمي الذي يسهم في دعم الدخل القومي عن طريق تمويل المشروعات الناشئة، وهو بذلك ينعش اقتصاد الدولة في مختلف المجالات الاقتصادية وفي جميع المجالات.[557]

6.2 المطلب الثاني: الوقف والاستقلال الاقتصادي:

- يعد البعد التنموي للوقف الإسلامي منطلقاً هاما أحدث في العصر الراهن تطوراً للآليات في زيادة وإنماء القيمة المضافة للأصول الوقفية بشكل تجاوز ما كان عليه في العصور القديمة، بفعل التقدم التكنولوجي والتطور التجاري والإداري، وكذا التزايد السكاني والنمو الاقتصادي والزحف العمراني؛ الأمر الذي حسن الإنتاجية واستثمار الأموال و الأصول الموقوفة بشكل غير مسبوق، والتي أضحت تحتل أجود الأراضي الزراعية واخصبها، وافضل الأماكن السكنية والتجارية في قلب كل مدينة وكل حاضرة من الحواضر الكبرى، وقد ساعد على ارتفاع القيمة الإنتاجية لكثير من الأوقاف المتراكمة، والتطور في تكنولوجيا البناء الذي جعل التوسع العمودي في المباني ممكناً مما زاد في القيمة التبادلية كثيراً للأراضي الموقوفة في كثير من المدن[558].
- الجدير بالذكر أن الوقف من اهم أسباب الاستقلال الاقتصادي، الذي يقدم الخدمات للمجتمع، والدعم اللازم للدولة، وشريان رئيس في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال دعم المشروعات الناشئة في العديد من المجالات الاجتماعية والإنسانية في الحياة اليومية المتنوعة، والتي تؤثر بدورها في اتخاذ القرار الاقتصادي الناجح، وتعمل على إيجاد الاستثمار النافع والمتمكن في مختلف المجالات[559].

7 المبحث الرابع: مدى تطبيق دور الوقف على أرض الواقع في تحقيق الاستقلال (تمويل المشروعات الناشئة نموذجا).

7.1 المطلب الأول: مدى تطبيق دور الوقف على أرض الواقع:

- وينبغي أن نلاحظ أن ثمة عاملاً آخر، برز منذ أوائل القرن العشرين وأدى أيضاً إلى تزايد ملحوظ في القيمة الإنتاجية للتراكم الوقفي الموروث من الماضي، ويرجع هذا العامل إلى التزايد السكاني، والنمو الاقتصادي في البلدان والمجتمعات الإسلامية، معبَّراً عنه بتزايد حجم الإنتاج القومي للبلدان الإسلامية، وذلك لأن معظم الأموال الوقفية الموروثة من الأجيال الماضية متوضَّعة فيما صار اليوم من أفضل وأحسن المناطق السكنية والتجارية بالنسبة لأوقاف المدن، وأخصب الأراضي الزراعية بالنسبة للأوقاف خارج المدن، وسبب ذلك تاريخي بحت لأن هذه الأوقاف أنشئت في عصور كانت فيها المدن أصغر مما هي عليه اليوم، وعدد السكان أقل مما عبيه اليوم أيضاً، والأراضي الزراعية أقل مساحة وأقرب لتلك المدن الصغيرة، وقد ساعد على ارتفاع القيمة الإنتاجية لكثير من الأوقاف المتراكمة، والتطور الكبير في تكنولوجيا البناء الذي جعل التوسع العمودي في المباني ممكنا، مما زاد كثيراً في القيمة التبادلية للأراضي الموقوفة في المدن، بل إن كل ذلك أدى إلى التطلع إلى إعادة تشكيل بعض الأموال الوقفية المباشرة، كالمساجد، والمساكن، بحيث ينقض البناء القديم، ويبنى بدلاً منه بناء متعدد الأدوار، يستعمل واحد منها مسجداً، أو مسكناً للموقوف عليهم، ويستغل الباقي استغلالاً استثمارياً يعود نفعه على غرض الوقف نفسه، وهذا أمر حدث فعلاً في كثير من العواصم الإسلامية؛ مثل مكة المكرمة وبغداد ودمشق وبيروت والقدس وغيرها من المدن في الجول العربية والاسلامية[560].
- الوقف مؤسسة لا يمكن الاستهانة بدورها، ولا التقليل من شأنها، ولا يمكن تجاهلها، بل بالإمكان إعادة الوقف إلى دوره الفاعل كقطاع ثالث متميز في كل ميادين الحياة المختلفة إذا ما نال هذا القطاع حقة من الرعاية والاهتمام، وتمويل المشروعات الناشئة التي توفر الايدي العاملة وتدعم الأسواق المحلية، وتوفر المواد الأولية للصناعات الكبيرة، فقد بلغت الأراضي الزراعية الموقوفة ثلث الأرض في بعض البلدان مثل مصر وتركيا في مطلع القرن التاسع عشر، وبلغت الأوقاف ثلث الثروة القومية في سورية وفلسطين والعراق والجزائر والمغرب والسعودية[561].

---

557 محمود أحمد مهدي، نظام الوقف في التطبيق المعاصر (نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، دولة الكويت، ص18.

558 علي عبد الفتاح، الوقف كمورد اقتصادي وحضاري في التاريخ الإسلامي، طالب دكتوراه في جامعة صباح الدين زعيم، إسطنبول، 2021م، ص 13.

559 محمد بن إبراهيم الخطيب، أثر الوقف في التنمية الاقتصادية، المؤتمر الأول في المملكة العربية السعودية جامعة ام القرى، 1422هـ، ص 22.

560 منذر قحف، الدور الاقتصادي لنظام الوقف الإسلامي في تنمية المجتمع المدني، مع نظرة خاصة للدول العربية شرق المتوسط، مصدر سابق. ص 13.

561 أسامة عبد المجيد العاني. إحياء دور الوقف لتحقيق التنمية، كتاب الامة، سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن مركز البحوث والدراسات –قطر، العدد، 135، المحرم

7.2 المطلب الثاني: الوقف مؤسسة لها دورها المميزة في دعم المشروعات الناشئة.

- أن دور الوقف الإسلامي في تحقيق الاستقلال يعتبر دوراً في غاية الأهمية، وهنا بعد أن عدد الباحث أنواع الوقف ودوره في تحقيق الاستقلال كدعم العلم عبر المشروعات الناشئة مثل مراكز البحوث، وأكاديميات التدريب والتأهيل وتعليم اللغات الأجنبية لتأهيل الشباب ذكوراً وإناثاً، إنه اليوم بحاجة إلى رعاية ودعم من قبل الواقفين مما يحقق النهوض الحضاري ويدعم الاستقلال ولقد استرسل الكاتب في قوله (ومما سبق من نماذج وقفية على دور العلم المختلفة عبر التاريخ الإسلامي يؤكد بشكل قاطع الدور الذي أسهم به الوقف ولا يزال بإمكانه أن يسهم في النهضة العلمية ومنها البحث العلمي الذي يشكل أداة هامة لنهضة الأمم)[562]، ثم استرسل قائلاً: أما الوقف على الجامعات فقد شهد التاريخ الإسلامي كثيرا من النماذج مثل: الجامع الأزهر الذي قدم الدعم لدروس العلم للآلاف من الباحثين وطلاب العلم وكذا كفالة الرواتب للمدرسين من الأوقاف المخصصة لهذه الجامع الكبير الذي تخرجت منه أعدادا كبيرة من العلماء على مر التاريخ، ومن الجامعات الوقفية جامع الزيتونة، والجامع الأموي، ويمكن تطبيق هذا النوع من الوقف على الجامعات وكفالة طلاب العلم، وخصوصا في بعض التخصصات النادرة نسبيا أو للطلبة من ذوي الدخول المحدودة وهنالك نماذج معاصرة مثل صندوق الطالب الفقير في الكثير من الجامعات، وكذلك صناديق القرض الحسن في البنوك الإسلامية الموجهة للتعليم الجامعي، وهنالك نموذج معاصر يتمثل ب (صندوق حياة للتعليم) وهو صندوق وقفي موجه لخدمة الطلبة الجامعيين من غير القادرين على دفع رسوم الجامعة وله إسهاماته وأهدافه وطرق إدارته، وهو: «جمعية خيرية مسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية بموجب قانون الجمعيات رقم 51 لسنة 2008 تحت رقم 1909 بتاريخ 2009/8/24. وهي صندوق وطني لدعم الطلبة غير المقتدرين ماديا لمرحلة ما بعد الثانوية العامة، لإعطائهم فرصة الحصول على التعليم والتدريب المهني في الجامعات والمعاهد الأردنية، لتمكينهم من بناء مستقبل أفضل لأنفسهم ومجتمعهم وأمتهم، وهنالك نماذج للصناديق الوقفية التي احتلت مكانة كبيرة في بعض الدول مثل تجربة (الصندوق الوقفي للتنمية العلمية) الذي أنشأته الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت عام 1995م بهدف دعم العلم ودعم جهود البحث العلمي في المجالات المؤدية إلى مزيد من التنمية العلمية والممارسات التطبيقية[563].
- إن إصلاح الأوقاف يحتاج إلى وضع نموذج إداري تتحقق فيه عوامل الكفاءة والإنجاز من خلال المحافظة على إرادة الواقفين التي يعبر عنها بالإدارة الذَّرية الاقتصادية، وأقصد بهذا النوع من الإدارة أن تتم إدارة كل مال وقفي وحده دون ضم هذه الأموال بعضها إلى بعض، وأن تقوم على كل مال وقفي إدارة ترتبط مصلحتها بالكفاءة في تحقيق أهداف الوقف، وقد يقال بأن التنظيم الذري لإدارة الأوقاف هو النموذج التقليدي الذي استمر في التطبيق قروناً طويلة، وهو نفسه الذي أفرز الانتقادات التي أدت إلى نشوء وزارات الأوقاف والنماذج الحكومية الجماعية (مقابل الذرية) في إدارة الأوقاف، نعم إن النموذج الذري في الإدارة هو نفس النموذج التقليدي لأنه يعبر عن إرادة الواقف، إلا أن فكرة الإصلاح التي كانت وراء تدخل الدولة لم تستطع تحقيق الهدف المرجو منها لأنها استبدلت الحكومة بالناظر، والفساد لم يكن في فكرة الناظر وإنما كان في انعدام الشكل المؤسسي الذي يتخذ الناظر قراراته من خلاله بما يحقق أهداف الوقف[564].
- تدعم الأوقاف المشروعات الناشئة من خلال بعض الطرق التي يمكن من خلالها دعم المشروعات الناشئة مثل: أ/ الإجارة الطويلة ولها صور كثيرة، منها ما يسمى بالإجارة المنتهية بالتمليك حيث تؤجر ارض الوقف للمستثمرين لبناء شركات المشروعات الناشئة على أراضي الأوقاف بحيث يستغلها المستثمر فترة محددة ثم يكون ما بنى على الأرض ملك للوقف وبهذا يحافظ على الوقف كأداة استثمارية اقتصادية دائمة وهذا طبعا يكون في الأرض الخربة. ب/المضاربة وهي المشاركة بين المال والخبرة والعمل، وهو أن يقدم رأس المال من مال الأوقاف الى من يقوم بالخبرة بإنشاء مشروعات ناشئة، سواء أكان صناعيا، أو تجاريا، أو زراعيا، أو شركة، ويكون الربح بالنسبة بينهما على حسب الاتفاق. ج/المشاركة المتناقصة لصالح الوقف بأن تطرح إدارة الوقف مشروعا ناشئا ناجحاً ويقوم بتمويله أحد المستثمرين أو أحد البنوك الإسلامية ويكون بينهما كل بحسب ما قدم ثم يبيع نصيبه لصالح إدارة الوقف. د/ الاستصناع وهو عقد يمكن لإدارة الوقف أن تستفيد منه لبناء مشروعات ضخمة من خلال أراضي الوقف المعطلة بتمويله من المستثمرين أصحاب رؤوس الأموال أو البنوك الإسلامية مثل المصانع ونحوها مما يجعل الأوقاف تملك مصانع ضخمة تدعم الاستثمار

1431هـ، السنة الثلاثون، ص 195/194.

562 إبراهيم عبد الحليم عباده، الوقف على البحث العلمي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، المؤتمر العلمي الدولي الرابع، الأردن، 1437هـ، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، ص 10.

563 إبراهيم عبد الحليم عباده، الوقف على البحث العلمي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، المؤتمر العلمي الدولي الرابع، الأردن، المصدر السابق.

564 منذر قحف، الدور الاقتصادي لنظام الوقف الإسلامي في تنمية المجتمع المدني، مع نظرة خاصة للدول العربية شرق المتوسط، مصدر سابق. ص 27.

العام وتشغل الايدي العاملة وتقضى على البطالة وتزيد دخل الفرد والدولة وتنمي اقتصاد البلد[565].

- **يلعب الوقف دوراً محورياً في الاستقلال الاقتصادي[566]:**

1. إن التأكيد على أهمية الوقف في المجتمعات الإسلامية، وأهمية تمويل المشروعات الناشئة، وبيان أهم أهدافه وغاياته وهو الارتقاء بالإنسان وتحقيق سعادته، وتوفير مطالبه، وطموحاته الروحية، والمادية.
2. إبراز مدى اهتمام الإسلام بالتنمية الثقافية والعلمية، وبيان مدى حرص المسلمين على تحقيق ذلك من خلال النشاطات الوقفية التي تمول المشروعات الناشئة.
3. بيان أن لوقف المساجد دوراً كبيراً في التنمية الثقافية وترشيد سلوك الأفراد، وقد بدى هذا واضحاً في المجتمعات الإسلامية على امتداد قرون عديدة، حيث تأثرت بالحلقات العلمية والإرشادية التي كانت تعقد في المساجد وغيرها.
4. إبراز مدى اهتمام المسلمين بالوقف على التعليم الابتدائي (الأساسي) وذلك من خلال إشادة (الكتاتيب) والتوسع في أعدادها، في كل مدينة وقرية، والإنفاق على المعلمين والطلاب ومستلزمات الدراسة.
5. إبراز أن الوقف على المدارس والمعاهد العليا ومستلزماتها من الأمور التي تميز بها المسلمون عن غيرهم من الأمم والشعوب، وقد كان لهذا النوع من الوقف إسهام بارز في تحقيق النهضة العلمية والفكرية الشاملة، وتهيئة الظروف الملائمة للإبداع والابتكار في شتى المجالات والتخصصات العلمية.
6. إبراز ما للمسلمين من إسهامات جليلة في وقف المكتبات والإنفاق عليها وعلى مستلزماتها، والعناية بتوفير مصادر المعلومات والبحث العلمي في المساجد والمدارس والمعاهد والمستشفيات وغيرها، فضلاً عن وقف المكتبات العامة التي انتشرت في أصقاع العالم الإسلامي، مما كان له إسهام جوهري في تنمية الثقافة وزيادة المعرفة العلمية والإنسانية.
7. أسهم الوقف قديما وحديثا في إتاحة الفرصة لكل راغب في العلم والمعرفة، مهما كان مركزه الاجتماعي وقدراته المالية، وقد أسهم الوقف في ظهور التنافس في صفوف العلماء وطلاب العلم، وبروز أعداد كثيرة من النابغين والنابهين، الذين صاروا فيما بعد قادة المجتمعات في السياسة والفكر والعلم والإبداع، فضلاً عن تفعيل وتنشيط حركة التأليف في كل فن وعلم، مما أثار دهشة وتعجب كثير من المفكرين والباحثين والعلماء المعاصرين.
8. بيان أن الثروة الإسلامية الوقفية لا تزال هائلة إلى وقتنا الحاضر، من خلال دعم الوقف للمشروعات الناشئة مما يتوجب بذل أقصى الجهود المخلصة للانتفاع بها، وكذا الإشارة إلى الطرق والنماذج المعاصرة المناسبة للاستثمار وتنمية الممتلكات الوقفية التي يملكها المسلمون حالياً في دعم المشروعات الناشئة.
9. اقتراح مجالات أخرى معاصرة تنتظر استيفاء حقها من الوقف في الميادين الثقافية والعلمية والمعرفية.

8 المبحث الخامس: التحديات التي تواجه الاستقلال الاقتصادية في الدول الإسلامية.

المطلب الأول: الوقف بين الواقع والطموح:

- إن مما أصاب الوقف الإسلامي بمقتل هو الفهم الخاطئ الذي ساد بين الناس فالثقافة السائدة والشائعة المتوارثة أن «الوقف» وقف على الأثرياء وأصحاب الأموال والاقطاعات الكبيرة، ولذلك أنحصر الوقف على شريحة واحدة هي بعض المجتمع، بينما الصحيح أن يمتد إلى الشرائح الاجتماعية المتعددة؛ لأن مفهوم المال لم يعد اليوم العملة الورقية بمفهومها الضيق، وإنما اصبح المال بمفهومه الواسع يعني أن الخبرة مالاً، والوقت مالاً، والخدمات مالاً، والتصميم مالاً، والاختراع مالاً، والإبداع مالاً، ومؤسسات الإنتاج مالاً، ومع ذلك لم تتطور تلك المفاهيم في المجال الوقفي، الأمر الذي أدى إلى جمود الحركة والافتقار إلى المرونة والامتداد بعطاء الوقف، حيث ما يزال ينتسب إلى حقبة نظام المقايضة، ونحن نعيش في عصر (الفيزا كارت)، والصحيح أنه لابد أن تبتكر أوعية ومجالات جديدة تجعله يستوعب معظم شرائح المجتمع، الغنية والمتوسطة وحتى الفقيرة، بحيث يتاح المجال للجميع وكل يشارك ويساهم حسب قدرته، فالبعض يشارك بالمال والبعض يشارك بالوقت، واخرون يشاركون بالخبرة، والبعض بمرافق خدمية في أوقات معينة، وكل هذه الاسهامات هي أموال في حقيقتها تخدم الوقف وتدعمه، ولرب «**درهم**» **سبق مائة الف درهم**[567].
- وهكذا نجد أن الوقف الإسلامي، في مضمونه وحقيقته الاقتصادية، هو عملية تنموية بحكم تعريفه؛ فهو يتضمن بناء الثروة الإنتاجية من خلال عملية استثمار حاضرة، تنظر بعين الإحسان للأجيال القادمة، وتقوم على التضحية الآنية بفرصة استهلاكية مقابل زيادة الثروة الإنتاجية الاجتماعية وتعظيمها، مما يعود بخيراتها على مستقبل حياة المجتمع، بل إن الحقيقة أن الوقف الإسلامي يتجاوز المحتوى التنموي لعملية الاستثمار إلى التأكيد على الجانب الغيري المجتمعي، لأن الوقف عمل من أعمال البر تتركز أغراضه في الأهداف

565 علي محيي الدين القرة داغي، نظرة تجديدية للوقف واستثماراته، ص 21-24.

566 حسن عبد الغني أبو غدة، الوقف ودوره في التنمية الثقافية والعلمية، مجلة الشريعة والقانون –العدد الثاني والعشرون –ذو القعدة 1435هـ/ يناير 2005م، ص 89/87.

567 عمر عبيد حسنة، مقدمة كتاب الامة، العدد 135، السنة الثلاثون، شهر المحرم، 1431هـ، سلسلة مركز البحوث والدراسات –قطر، ص19/18.

الغيرية التي تنظر بعين التقدير والتثمين للمنافع المقصود تقديمها للآخرين سواء أكانوا من ذرية الواقف أم لا . فالوقف إذن هو استثمار لمصلحة الغير أو لمصلحة المجتمع نفسه لا يحقق فاعله في العادة منفعة لنفسه من هذا الاستثمار، بل يسعى لمنفعة المجتمع والدولة معاً[568].

- إن الوقف اليوم قادر على إقامة المؤسسات الاستثمارية الكبرى، التي بها قوام المجتمع وتحقيق مقاصد الدين، وإتاحة الفرصة للأيدي العاملة العاطلة لتوفير مجال عمل لها؟ لذلك فأين التشريعات والقوانين، التي تحقق للعملية الوقفية انسياباً وسلاسة وشفافية؟ كما إن الوقف اليوم يلعب دوراً محورياً في العالم المتقدم فهو الذي يغطي حاجات الدولة والمجتمع، بل يقوم بوظيفة الدولة في إقامة الجامعات الكبرى ومراكز البحوث والدراسات، والدولة تشجع دائماً على ذلك وتعفي الضرائب وفي مقدمتها ضريبة الدخل؛ وتقيم في الجامعات نصباً تذكارية لهؤلاء الاعلام الكبار ممن يساهمون في دعم الوقف ورعايته[569].

8.1 المطلب الثاني: التحديات والعوائق التي تواجه الدول الاسلامية:

هناك عدة تحديات وعوائق تواجه الوقف في لعب الدور المنوط به في الدول الإسلامية منها مثلاً[570]:

1. **المال مال الله تعالى:** الا ان حب المال وحرص النفس على التمسك بالمال وعدم انفاقه في مواطنه الصحيحة مثل الأوقاف يمثل عائقاً حقيقياً للأوقاف.
2. **عدالة التوزيع:** عدم تحقيق عدالة التوزيع والتصرف الحكيم بالأموال يصيب الوقف في مقتل بسبب عدم معرفة أهمية الوقف وترك المجال لوقف بان يقوم بدوره الخدمي للدولة والمجتمع.
3. **الجمع بين الملكيات في بعض حقب التاريخ:** مثل سيطرت الأنظمة على معظم الموارد والتي لا تعير الوقف أي اهتمام هي في حقيقة الامر تقضي على مؤسسة تحمل الكثير على عاتقها من نهضة المجتمع وتطوره.
4. **مؤشرات أداء الاقتصاد:** في بعض مراحل التاريخ وجد من سيطر على بعض القطاعات مثل الزراعة أو غيرها ليترك الوقف دون موارد أساسية مما يعطل عمل الوقف ويقضي عبيه.

- **التحديات والعوائق التي تواجه العالم الإسلامي[571]:**

1. توقف عملية التنمية في معظم المجالات في الدول العربية والإسلامية.
2. استشراء ظاهرة الفساد الاداري والمالي.
3. انتشار وتفاقم ظاهرة البطالة والفقر.
4. تدمير القطاع الصناعي.
5. تدهور القطاع الزراعي.
6. تعثر انتاج النفط واستخراج المعادن الثمينة بالشكل المطلوب في معظم دول العالم الإسلامي.
7. اتساع نشاطات التهريب في كثير من الدول.
8. الخصخصة.
9. تفاقم ظاهرة التضخم.

8.2 المطلب الثالث: عوائق الاستقلال الاقتصادي في الدول الإسلامية:

- إن أول بادرة حكومية للسيطرة على الأوقاف – في زمن الظاهر بيبرس في القاهرة – والتي قوبلت بالاستنكار الشديد من قبل العلماء والفقهاء، مما أضطر الحاكم إلى التراجع عنها، ولكن الثُّقلة المعجزة، والمؤسفة بآن واحد، قد حصلت في تاريخنا المعاصر، فصرنا نرى الأوقاف – أو غالبيتها على الأقل – بأيدي أجهزة حكومية، تديرها كما تدار مشروعات القطاع العام، بل وبكفاءة إدارية، وفنية، تقل كثيرا عما يتوفر للمشروعات الاستثمارية للقطاع العام، وبذلك صار القطاع الثالث – في بلاد المسلمين – مجرد ظل للقطاع الحكومي، وقد أعلن ذلك ابن خلدون بيافطة عريضة، أن الإدارة الحكومية – بحكم طبيعتها – لا تصلح للمؤسسات الاقتصادية، ومن باب أولى مؤسسات البر والرحمة والإحسان، ولا تخرج الأوقاف بنوعيها المباشر والاستثماري عن كونها مؤسسات اقتصادية ومؤسسات إحسان وبر، ولقد أكدت التجربة التاريخية – في جميع البلدان –المعاناة المأسوية والآلام الكثيرة التي تسببت عن اتخاذ الحكومة على عاتقها مهمة إدارة الاقتصاد والتوزيع، والبر بأنواعه، مما لا يزال ماثلا للعيان في كثير من البلدان العربية

568 منذر قحف، الدور الاقتصادي لنظام الوقف الإسلامي في تنمية المجتمع المدني، مع نظرة خاصة للدول العربية شرق المتوسط، مصدر سابق. ص 12.
569 عمر عبيد حسنة، مقدمة كتاب الامة، العدد 135، السنة الثلاثون، مرجع سابق، ص 20.
570 الزين عبد الله يوسف احمد، التحديات الاقتصادية وإقامة الدين: «السودان أنموذجاً»، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، ص 6/4.
571 حامد عبيد حداد، التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الأمريكي، دراسات دولية، العدد الثاني والخمسون، ص 9/5.

والاسلامية بشكل خاص[572].

- **ومن عوائق الاستقلال الاقتصادي:**

1. إن التحديات التي يواجهها الوقف حاليا هي سليلة المشكلات التي فرضت عليه في القرن الماضي بتدخل الأجانب فيه وإفسادهم لمؤسساته، وإن أغلب الحكومات الإسلامية عندما استلمته من أيدي المستعمرين جعلته من اختصاصاتها وشردت به بعيدا عن وظيفته الحضارية التي كان يؤديها بانسجام كبير وهو في عهده الناصع.
2. إن الانتقال من فكرة الإصلاح إلى فعل الإصلاح أو التطبيق العملي للإصلاح- في معظم الدول الإسلامية وباستثناء نماذج قليلة جدا – يتم بشكل بطيء لا يواكب الشعارات والتوصيات التي تحمل في طياتها وعودا كثيرة.
3. إن المبالغة في الدعوة إلى الاستئناس بما عند الغرب في مجال العمل الخيري قصد الإفادة منه قد يسقط المتحمسين لها في استنساخ تجارب الآخرين، وهو شيء مذموم قد أثبت فشله في قطاعات أخرى طيلة القرن الماضي.
4. إن البحث عن حلول لمشكلات الوقف في العالم الإسلامي هو جزء من البحث عن حلول للمشكلات التي تعاني منها الدول الإسلامية على مستوى سياساتها الداخلية إذ لا يتصور صلاح الأوقاف إلا بصلاح أجهزة الحكم الإسلامية، فالوقف الإسلامي يفترض أن تسخر في صالح المجتمع وفي بنائه قصد السير به إلى الأحسن والأرقى، وهذا الأمر لن يتحقق إلا بشرط أساس هو إخلاص القائمين على شؤون المسلمين (من الحكام والساسة) في مهامهم التنظيمية والتنفيذية في رعاية شعوبهم والحرص على استدامة كرامتهم[573].

الخاتمة:

مما يجب تسليط الضوء عليه أن الوقف الإسلامي ساهم ويساهم في تمويل ودعم المشروعات الناشئة تمويلاً يدعم استمرارها ويديم نموها، ويثمر دعم المجتمع والدولة في آن واحد؛ فالوقف كان وما زال وسيظل رافدا منقطع النظير لا ينافسه أي دعم أو تمويل في مختلف المجالات.

أهم التوصيات:

- محاولة إعادة دور الوقف الإسلامي الذي ينهض بالكثير من المجالات في خدمة المجتمع والدولة.
- نشر ثقافة الوعي التي لا تجعل التبرع للوقف خاصاً بالأغنياء من أصحاب الثروات والاطيان فقط، وإنما التبرع كل حسب خبرته وقدرته، فهناك تبرع بالوقت والخبرة والتدريب والتأهيل، وكل قادر حسب ما هو ميسر له.
- الاهتمام بادراه الوقف وتدريب وتأهيل المتطوعين الراغبين في العمل الخيري لتجهيز الفرق التي تعمل في سبيل النهوض بالوقف ليلعب دوراً محورياً كما هو منتظر منه.
- التوعية بضرورة الاهتمام بالأوقاف ودعمها والحفاظ عليها وتنميتها؛ للقيام بدورها كما كانت في أزهى عصور الرقي الحضاري الإسلامي.

أهم النتائج:

- يعد التمويل الإسلامي من خلال الوقف من أهم روافد الدعم الذي يحقق التنمية الدائمة والمستدامة.
- للوقف الإسلامي ادواراً قوية في تنمية مؤسسات المجتمع ورافدا اساسياً في مشاركة الدولة في رعاية المجتمع وتطويره.
- إن المتابع للأدوار التي لعبها الوقف عبر التاريخ يصل إلى قناعة تامة إلى أن الوقف قادر اليوم على إحياء الكثير من المؤسسات الاجتماعية، والتنموية، والخدمية، والتعليمية وغيرها من الخدمات.
- تعتبر مؤسسات الوقف من أكثر المؤسسات التي مثلت صمام أمان للمجتمع، ورافداً للدولة على مختلف مراحل التاريخ، وهي طوق النجاة اليوم لمستقبل آمن وناجح في كل ما يصبو إليه من استقرار.

قائمة المراجع:

- سورة الجاثية الآية 13.
- أبو زهرة، محمد، **محاضرات في الوقف**، 1391هـ/ 1971م، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي.
- أبو غدة، حسن عبد الغني، **الوقف ودوره في التنمية الثقافية والعلمية**، مجلة الشريعة والقانون –العدد الثاني والعشرون–ذو القعدة 1435هـ/ يناير 2005م.
- ابن منظر، **لسان العرب**، فصل الهمزة، الجزء الثالث، ص 69.
- أحمد، الزين عبد الله يوسف، **التحديات الاقتصادية وإقامة الدين: «السودان أنموذجاً»**، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتنمية

572 منذر قحف، الدور الاقتصادي لنظام الوقف الإسلامي في تنمية المجتمع المدني، مع نظرة خاصة للدول العربية شرق المتوسط، مصدر سابق. ص 26.

573 مهدية أمنوح، الوقف الإسلامي الحديث بين تحديات الواقع وضرورة الإصلاح، جامعة المالك السعدي، تطوان –المغرب، ص 24.

الريفية، جامعة الجزيرة.
- أمنوح، مهدية، **الوقف الإسلامي الحديث بين تحديات الواقع وضرورة الإصلاح**، جامعة المالك السعدي –تطوان –المغرب.
- البخاري، **الصحيح**، كتاب الشروط – باب الشروط في الوقف 982/2- رقم 2586، وفي الوصايا، باب الوقف كيف يكتب 1019/2- رقم (2620).
- حداد، حامد عبيد، **التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الأمريكي**، دراسات دولية، العدد الثاني والخمسون.
- حسنة، عمر عبيد، **مقدمة كتاب الامة**، العدد 135، السنة الثلاثون، شهر المحرم، 1431هـ، سلسلة مركز البحوث والدراسات –قطر.
- الخطيب، محمد بن إبراهيم، **أثر الوقف في التنمية الاقتصادية**، المؤتمر الأول في المملكة العربية السعودية جامعة ام القرى، 1422هـ.
- الخواجة، محمد ياسر، **دور الوقف الإسلامي في عملية التنمية المستدامة**، 28 مارس، 2016م.
- صبري، عكرمة سعيد، **الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، دار النفائس، 1432هـ/2011م.
- العاني، أسامة عبد المجيد، **إحياء دور الوقف لتحقيق التنمية**، كتاب الامة، سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن مركز البحوث والدراسات –قطر، العدد، 135، المحرم 1431هـ، السنة الثلاثون.
- عباده، إبراهيم عبد الحليم، **الوقف على البحث العلمي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**، المؤتمر العلمي الدولي الرابع، الأردن، 1437هـ، كلية الشريعة، جامعة اليرموك.
- عبد الفتاح، علي، **الوقف كمورد اقتصادي وحضاري في التاريخ الإسلامي**، طالب دكتوراه في جامعة صباح الدين زعيم، إسطنبول، 2021م.
- عشوب، عبد الجليل عبد الرحمن، **كتاب الوقف**، ط الأولى، القاهرة.
- العمر، أيمن محمد، **الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية**.
- **القاموس المحيط**. فصل الواو، ص 860.
- قحف، منذر، **الدور الاقتصادي لنظام الوقف الإسلامي في تنمية المجتمع المدني**، مع نظرة خاصة للدول العربية شرق المتوسط.
- قحف، منذر، **الوقف الإسلامي**، تطوره، إدارته، تنميته، دار الفكر، دمشق، 2000م.
- القرة داغي، علي محيي الدين، **نظرة تجديدية للوقف واستثماراته**.
- **مختار الصحاح**. الباب حبس، ص 65.
- **مختار الصحاح**، الباب وقف، ص 344.
- مسلم، **الصحيح**، كتاب الوصية – باب الوقف 1255/3- رقم 1632.
- منصور، سليم هاني، **الوقف ودوره في التنمية الاجتماعية**، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأوقاف بالمملكة العربية السعودية، الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، جامعة الإمام الأوزعي، كلية إدارة الأعمال الإسلامية.
- مهدي، محمود أحمد، **نظام الوقف في التطبيق المعاصر (نماذج مختارة من تجارب الدول والمجتمعات الإسلامية)**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، دولة الكويت.

البحث السادس: الوقف النقدي أداة للاستقلال الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر

منى عثمان، طالبة دكتوراه، إدارة الاعمال، جامعة باريس

مقدمة

تحول المجتمع اللبناني من مجتمع منتج إلى مجتمع استهلاكي غير منتج. اقتصاده يعاني من آثار الحرب الأهلية السابقة والفساد والقرارت الاقتصادية السيئة مما أدى إلى ثورة أكتوبر 2019 وتلاها انهيار النظام المالي. تفاقمت العواقب بسبب كوفيد 19، وكانت الضربة القاضية هي الحرب الروسية الأوكرانية التي أثرت على الاقتصاد العالمي ولكن كان لها تأثير كارثي على الاقتصاد اللبناني الذي كان يعاني مسبقاً من انكماش بنسبة 25٪ خلال عام 2020 وإجمالي دين عام يمثل 238.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي. سجل متوسط معدل التضخم ارتفاعاً بنسبة 154٪ خلال عام 2021، وبلغت نسبة العمالة إلى تعداد السكان 30.6٪ في عام 2022. لمواجهة هذه الظروف الاقتصادية، اعتمدت الكثير من العائلات اللبنانية على التكافل الاجتماعي وعلى التحويلات من المغتربين. تدرس هذه الورقة امكانية استخدام الوقف النقدي، وهو أداة مالية إسلامية، كوسيلة للتغلب على الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية، وكفاءته كأداة لتعزيز الاستقلال الاقتصادي والحد من الفقر. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي على أساس المراجع ذات الصلة بالوقف النقدي. مما أثبت أن الوقف النقدي هو أداة مهمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. حيث إن من الممكن استثمار أموال الوقف النقدي في مشاريع صغيرة، وخاصة في المناطق ذات الدخل المنخفض. ستساعد هذه المشاريع العائلات على التمتع بإيرادات أكثر ثباتًا على فترات ممتدة. تظهر مثل هذه المشاريع الصغيرة وعدًا بالتنمية المستدامة. فهي تساعد في ملء مكانة ضرورية في الاقتصادات النامية، وتطوير أعمال تجارية جديدة، والمساهمة في النمو الاقتصادي. وبالتالي، ستنخفض البطالة وكذلك مستوى الواردات، حتى الصادرات قد تزداد. وستكون النتيجة تحقيق خطوة نحو الاستقلال الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر.

Introduction

When Russian troops invaded Ukraine in late February, a lot of persons did not realize the size of the economic impact of this invasion and how it is going to reshape the global economy due to the disruption of the supply chains, immediate term shortage of different commodities, and the economic consequences of the financial sanctions that has been felt all over the world.

German Foreign Minister Annalena Baerbock said "the war had become a "global crisis", and up to 50 million people, particularly in Africa and the Middle East, would face hunger in the coming months unless ways are found to release Ukrainian grain, which accounts for a sizeable share of the worldwide supply"[574]. The Sri Lankan government announced a "temporary" debt default. The Egyptian economy is also suffering. Already, the Spring 2021 Lebanon Economic Monitor found that Lebanon economic and financial crisis was likely to rank in the top 10, possibly top three, most severe crises episodes globally since the mid- nineteenth century.[575] In fact, Lebanon's GDP plummeted from about US$55 billion in 2018 to a projected US$20.5 billion in 2021, while real GDP per capita fell by 37.1%. Such a brutal contraction is usually associated with conflicts or wars[576]. Monetary and financial turmoil continue to drive crisis conditions, the Ukrainian- Russian war worsen the situation especially with the increase of Oil prices and the shortage in wheat supply. The exchange rate deteriorated more briskly with the US$ banknote rate depreciating by 1,6133% from LBP 1,500/US$ to LPB 25,700/US$[577].

The Russian - Ukrainian war hit a global economy already suffering from the effect of COVID

574 Frank Jordans, G-7 warns war in Ukraine is exacerbating global food crisis, Associated Press, May 14, 2022

575 Lebanon's Economic Update — October 2021, the world Bank Publication.

٥٧٦ Ibid.

577 Banque du Liban – Lebanese central bank. https://www.bdl.gov.lb/

19. The Gross International Product has diminished by 3.59% during 2020.[578] Countless firms and families had suffered from this pandemic economically as well as medically. Different firms declared unexpected enormous losses, even in developed countries. In instance, 347 enterprises declared bankrupt in the United States (Hertz with $25,8 billion of assets)[579] not to mention other firms that terminated their businesses without filing for bankruptcy. Thus, a huge number of families all over the world lost their jobs or suffered from massive salaries reduction, which affected their capacity to fulfill their financial duties, or obliged them to take additional credits to survive both crises. Before the declaration of the war, a huge number of European countries were expected to need 3 years to recover from the economic effect of the COVID 19 pandemic. Mexico and South Africa needed 3 to 5 years.[580] The international economy was expecting a meagre recovery, with poor projections of economic growth. The increase in the Gross World Product was expected to be 4,4%, but with a world revenue less by approximately 3,000 billion of dollars by the end of 2022 than it was predicted before the crise.[581]

On the other side, Islamic finance were flourishing with a growth of 11.4% in 2019 assisted by a dynamic Sukuks market[582]. A successful US$1 billion Sukuk issuance by Dubai Islamic bank in June 2020 has been completed. The issuance was scheduled during the first quarter but had been delayed due to unfavorable market conditions caused by the pandemic, and originally it was intended as a US$750 million issue[583]. Islamic finance instruments are becoming very famous and not restricted anymore to Muslim customers. Several Islamic financial instruments especially the Sukuks are issued not only by Muslim countries or authorities, but by occidental governments and by international institutions such as Chase & Citibank. Moreover, Ali and Markom (2020) mentioned that in 2019, in Indonesia alone, cash waqf collection value was estimated to be approximately US$13 billion per year with the participation of 15 Islamic banks registered as official Islamic Financial Institution Recipients of Cash Waqf (IFI-RCW).[584] Dr Firas Raad, Country Manager for the World Bank Group's Global Knowledge and Research Hub in Malaysia in the round table conducted by the World Bank-INCEIF-ISRA in September 2018 said: "Islamic social finance tools have been instrumental in the alleviation of poverty and socio-economic development for centuries. At the World Bank, we see a role for waqf institutions to promote global efforts to achieve our twin development goals i.e., ending extreme poverty and promoting shared prosperity in every country in a sustainable way".[585]

Consequently, this paper is exploring the possibility of Cash Waqf, an Islamic Financial instrument,

578 World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files.

579Bloomberg. The Covid Bankruptcies: Guitar Center to Youfit, Published: July 9, 2020 | Updated: January 1, 2021, https://www.bloomberg.com/graphics/2020-us-bankruptcies-coronavirus/

580 www.oecd.org/economic-outlook.

581 www.oecd.org/economic-outlook.

582 Mohamed Damak & Dhruv Roy, Samira Mensah, S&P Global Ratings (2020). IslamicFinance2020- 2021: COVID-19 Offers an Opportunity For Transformative Developments.

583 https://www.mordorintelligence.com/industry-reports/global-islamic-finance-market

584 Report of World Bank, INCEIF and ISRA, 2019.

585 World bank-INCEIF-ISRA roundtable on `maximizing social impact through waqf solutions. https://www.inceif.org/news-portal/2018/09/13/world-bank-inceif-isra-hold-roundtable-on-maximising-social-impact-through-waqf-solutions/

as a solution to overcome the harmful effect of economic crises such as the one caused by COVID 19 or the Russian – Ukrainian War, and its efficiency as a tool to foster economic independence and reduce poverty. The paper is organized in six sections. The first section presents an overview of the global economic condition. The second section discusses Islam and its socioeconomic development role and shed a light on the historical role of waqf in general. In the following section, economic dependence is defined and the socio-economic role of cash waqf to achieve economic independence is discussed. Subsequently, a small definition and clarification on the legitimacy of cash waqf was needed. Afterward, the research methodology of this paper is qualitative in nature. Extensive literature survey of relevant references with a focused question about the cash waqf impact on socio economic development was conducted. In the search strategy, 37 papers were reviewed in an attempt to locate all published papers related to countries which survived, or which recently has the same economic situation as Lebanon, countries or cities suffering from economic dependence and facing severe economic problems, but only 19 papers were chosen and discussed in the fifth section. The inclusion and exclusion criteria to limit selection bias were to focus on published papers not older than 10 years with priority to 5 years old papers or less, and these papers should tackle the focus question. The examined papers were reviewed to discuss the cash waqf impact on socio economic development, the pitfalls and their remedies were underlined, and the ways to develop the cash waqf were highlighted. Finally, the last section concludes the paper.

Islam and Socioeconomic development

God Almighty created man for his worship; The Almighty said: "And I did not create the jinn and mankind except that they should worship Me" ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [Al-Dhariyat: 56], and he ordered him to do develop and build this earth; The Almighty said: {He created you from the earth and settled you therein} ﴿ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ [Hud: 61]. This "Emmar" include any act that is useful for the individual and the society. Moreover, Islam has always honored work, encouraged commerce and prohibited hoarding which reflects its care for the social effect of any human activity.[586] A strong believer, the one who works and exerts effort, is better and more beloved by God than a weak believer. (Hadith Abou Hourayra, Sahih Muslim). Thereupon, the Islamic finance purpose is the development of the society. Furthermore, Gueranger (2009), Thiam (2013) and Laramée et al. (2008) all emphasized that Islamic finance is above all an "Ethical Finance". A finance based on three pillars: the prohibition of Riba, the prohibition of Gharar and the prohibition of Maysir. The main reason of the three prohibitions is the social well-being, and the interdiction of "the manipulation of poor" or taking advantage of bad conditions especially economic one.

Moreover, Islam is a religion based on the spirit of community and solidarity, and this is seen in the various verses of the Koran and in the various hadiths of the Prophet. Al Zakat and charity are among the acts most rewarded by gods, Common prayer at the mosque and Friday prayer, visiting the sick and condolences at funerals, all aim at the solidarity and social well-being of the

586ما مِن مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ منه طَيْرٌ، أوْ إنْسانٌ، أوْ بَهِيمَةٌ، إلَّا كانَ له به صَدَقَةٌ. الراوي: أنس بن مالك | المحدث: مسلم | المصدر: صحيح مسلم. الصفحة أو الرقم: 1553 | خلاصة حكم المحدث: [صحيح] |

إنْ قامَتِ الساعةُ وفي يدِ أحدِكمْ فَسِيلةٌ، فإنِ استطاعَ أنْ لا تقومَ حتى يَغرِسَها فلْيغرِسْهَا. الراوي: أنس بن مالك | المحدث: الألباني | المصدر: صحيح الجامع. الصفحة أو الرقم: 1424 | خلاصة حكم المحدث: صحيح |

community. This spirit of community and solidarity also governs Islamic finance, hence the principle of profit and loss sharing which replaced the interest rate in Islamic financial instruments. A principle that allows the investor to enjoy the benefits but at the same time to share the risk of an economic activity. Islamic finance aims to improve the social level of Muslims and to flourish the economy that will lead to the well-being of all citizens of the society Muslim and non-Muslim, decreasing economic dependence and reducing poverty.

Beyond that, few people thought of waqf as an Islamic financial instrument. Financial instruments for most of them represented Mourabaha, Moudaraba and Ijara contracts and others but for sure not Waqf. The word waqf symbolized for them some historical faded - outdated concept, related to historical buildings especially monumental mosque, with no relation to economic development. Few knew the historical influence of Islamic waqf on the western Trust system. For instance, Gaudiosi (1988) found that the Oxford University in its early phases of development may have owed much to the Islamic legal institution of waqf. The incorporation of Merton College, Oxford, in 1274, was considered to mark the foundation of the modern college system. Çizakça (2004) confirmed the finding of Gaudiosi (1988) and emphasized that the Oxford model was then emulated by Peter House of Cambridge and many other colleges in medieval Europe, particularly in France, Spain, and Italy. Even the word college was a distorted form of the Arabic original, "kulliyah" .

Dogarawa (2009) indicated that historically, the waqf had been long used as one of the prominent tools for alleviating poverty among the society. Waqf was considered as an efficient tool for socio economic development. One example was the advice of Prophet S.A.W for his companion to buy a well and turned it into waqf as a solution to a water shortage issue faced by the public. The Prophet S.A.W himself was the first one to practice waqf and he advised all his companion to do waqf.[587] During the Ottoman empire, waqf was the main contributor to the financing of education, health, and welfare of the general public. This was affirmed by the famous quote of Yediyıldız (1991):"thanks to the prodigious development of the waqf institution, a person could be born in a house belonging to a waqf, sleep in a cradle of that waqf and fill up on its food, receive instruction through waqf-owned books, become a teacher in a waqf school, draw a waqf-financed salary, and, at his death, be placed in a waqf provided coffin for burial in a waqf cemetery, in short, it was possible to meet all one's needs through goods and services immobilized as waqf." Also, Suleiman (2016) stated that: "At its creation in 1923, three-quarters of the Arab land in the Republic of Turkey belonged to awqaf. Also, one-eighth of all cultivated soil in

587جاء في الصحيحين وغيرهما عن أبن عمر رضي الله عنهما قال :أصاب عمر بخيبر أرضا فأتى النبي صلى الله عليه وسلم . فقال: أصبت أرضا لم أصب مالا قط أنفس منه فكيف تأمرني به؟ قال: إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها، فتصدق عمر أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث في الفقراء والقربى والرقاب وفي سبيل الله والضيف وابن السبيل لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقا غير متمول فيه | **المصدر** :صحيح البخاري وصحيح مسلم

وقال الحافظ في الفتح: عن عمرو بن سعد بن معاذ قال :سألنا عن أو ل حبس في الإسلام فقال: المهاجرون: صدقة عمر، وقال الأنصار: صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي أراضي مخيريق التي أوصى بها للنبي صلى الله عليه وسلم فوقفها النبي صلى الله عليه وسلم .**المحدث** :ابن رجب | **المصدر** :فتح الباري لابن رجب، وعلى هذا فأول من أوقف في الإسلام هو النبي صلى الله عليه وسلم سنة ثلاث للهجرة بعد غزوة أحد لأن مخيريق رضي الله عنه . استشهد يوم أحد، ثم بعد ذلك سنة سبع من الهجرة بعد فتح خيبر كان وقف عمر رضي الله عنه.

Egypt and one-seventh of that in Iran were known to be waqf property. In the middle of the 19th century, one-half of the agricultural land in Algeria, and in 1883 one-third of that in Tunisia, was owned by awqaf".

Economic Dependence and Socio-Economic Role of Cash Waqf

"Pity the nation that wears a cloth it does not weave and eats bread it does not harvest" wrote Gibran Khalil Gibran in the "Prophet" in 1923

«To an increasing degree, the life of the individual anywhere is affected by events and processes everywhere» (Moore, 1966: 481)[588].

Most of the developing countries are facing a new type of colonization – an economic one, exposed Jouney (2017). He indicated that industrialized economies or oil-producing countries are exercising political, economic, and social pressure on the developing countries turning them to dependent one. Developing countries are exploiting dependent countries, benefitting from their natural and economic resources, applying inequitable trading systems, dumping their markets with industrial and agricultural products, and transforming their communities into non-productive consuming society, and disseminating in their markets the products of the powerful developed countries. This unfair and complex trade system created a new type of international relations called "economic dependence". Economic Dependence is always the result of political subordination and vice versa.

Baldwin (1980) emphasis that "Economic Interdependence" is a more meaningful concept than economic dependence, since it implies mutual relations between countries that would be mutually costly to break, as it could be seen in the case of European countries and the sanctions against Russia. As for Gereffi (1984), countries are mutually dependent (or interdependent) if they rely on each other for goods and services that are relatively vital and cannot easily be produced at home. Interdependence consequences vary from one country to another. Even the developed countries may be affected but to a lesser effect. Lebanon is suffering from a case of economic dependence (rather than interdependence) according to Gereffi (1984), as he specified that in a situation where exchanges vital to one partner are of minor significance for a second, the situation of the former is more appropriately described as one of dependency rather than interdependence, and the opportunity costs of autonomy in this case are high.

In 2020, Lebanon was the number 98 economy in the world in terms of GDP (current US$), the number 119 in total exports (Total products: $4.24B), the number 85 in total imports (Total products: $12.9B), the number 105 economy in terms of GDP per capita (current US$).[589] [590]The Gross Domestic Product (GDP) in Lebanon was worth 33.38 billion US dollars in 2020, according to official data from the World Bank.[591] An Export to import ratio of 33% and Trade to GDP ratio equal to 51.35% along with previous statistics, all the data emphasis the vulnerability of the

588 MOORE, Wilbert E. 1966 "Global sociology: the world as a singular system. " American Journal of Sociology 71, 5 (March): 475-482.

589 https://oec.world/en/profile/country/lbn/

590 The international trade statistics yearbook 2020, UN trade statistics. ISBN (PDF): 9789210012508 DOI: https://doi.org/10.18356/9789210012508.

591 World Bank. https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/economic-update-october-2021

Lebanese economy and its high degree of dependence on the global economy. Therefore, the Lebanese economy needs a serious reform plan. It needs to attract investments, that should be channeled into the productive sectors: the industrial, as well as craft workshop and agricultural sector. Cash waqf is an opportunity to foster economic and social development, especially for low and medium level income families that may find difficulty to access capital or take credit to open a small enterprise, particularly in rural areas. These small projects aimed at developing the productive sectors (industrial - agricultural) would contribute to create national production sufficiency to meet the needs of local consumption as much as possible in terms of quantity, variety, and quality, increasing the competitiveness of the national products. This increase in production will reduce imports and may increase exports. Cash waqf projects increase employment by creating diversified job opportunities. It is also a way to encourage initiatives and entrepreneurship among youth and university graduates. As known, the economic activity is interrelated, the income generated to these families will stimulate the economic cycle by pumping more funds to other economic sectors (trade and services) which may help to achieve sustainable economic growth and improve the standards of living and increase national income.

Cash Waqf Definition and Legitimacy

Nurchami (2012) indicated that the cash waqf consist of issuing different denominations certificates in order to ensure funding of a planned projects. The issued certificates could be purchased by several individuals or institution to finance the planned projects. Each individual waqf activity will be financed with a separate cash waqf. Kahf and Mohomed (2017) also stated that cash collected through Cash Waqf can be invested in low-risk Islamic debt-creating instruments or projects through murabahah, ijarah, salam, etc. Part of the profits generated from these investments should be used to expand the Cash Waqf, and the other part will be used for charity.

Mustapha and Ali (2016) studied the Islamic legitimacy of the cash waqf and focused on its priority over the real estate waqf in the present economic conditions. The cash waqf was not known in the era of the Prophet S.A.W, and its application started since the second Hijri century, during the era of Imam Al-Zihri (124 Hijri). He was the first to issue a fatwa about the legitimacy of the waqf of the dinar and the dirham for the construction of public and educational facilities for Muslims. Mustapha and Ali (2016) and Oubdi and Raghibi (2018) mentioned that classical scholars of Shafi›is and Hanbali went to the inadmissibility of cash waqf. They criticized that in cash waqf the money, the element of the waqf, is consumed and destroyed by the act of spending. As for the Malikis, they permitted cash waqf, but on condition that it be a waqf as loanable fund, so that whoever needed it could borrow it and return it. Ibn Taimiyyah quoted from Ahmad bin Hanbal and said that cash waqf is beneficial through utilizing it.

The debate was put to an end when the Organization of the Islamic Conference in Jeddah suggested that the cash waqf is permissible and should be implemented in our time due to the great need for it and to its huge social benefits. And Al-mujamma' al-fiqhi (Islamic Fiqh Academy), in its fifteenth meeting, issued a statement N°140 that confirms the permissibility of cash Waqf.

Performance and Impact of Cash Waqf on Economic Independence and Poverty Alleviation

The size cash waqf could attain in recent times should not be underestimated. For example, Oubdi and Raghibi (2018) gave an example of Sukuk-waqf launching, an initiative of the International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance - ISRA to launch a social project in New Zealand, jointly with Awqaf New Zealand, and Security Commission of Malaysia. The goal of this initiative is the issuance of the world's first Cash-Waqf-Sukuk worth of $1bn, to be used in establish farming industry in New Zealand and Canada. These farms will provide Qurbani (slaughtering animals) for Muslims particularly in the west. The animals' skins will be used to produce shoes and bags, their waste would be used for producing fertilizers, etc... Revenues generated by this project will be spent on charitable and social purposes all over the world. Another example was implemented in Singapore by the MUIS (Majlis Ugama Islam Singapura) which raised a total of USD60 million in an initiative to develop and finance existing Waqf properties.

On the other hand, Cash Waqf is not known neither fully exploited in Lebanon and the Arab countries, although it has been growing in several Islamic countries. The following part emphasis on the economic usage of cash waqf, beyond the religious one. It clarifies the importance of Waqf as an economic development tool, and it highlights the fact that cash waqf could be used for microfinancing as a tool of poverty alleviating initiatives.

- Cash Waqf Socioeconomic Consequences

Cash Waqf is a kind of charitable Islamic empowerment system which has the capability of providing empowerment to the youth and economic wellbeing to the population through financing the small and medium enterprises using Musharaka and Mudharaba modes, as described by Gwadabe and Ab Rahman (2020). The researchers studied the role of the waqf in facing the negative economic and social effect of the global outbreak of the COVID-19 on the Kano People. The result of the study revealed that waqf can be used to face economic problems during and after the COVID-19 era which will leads to the attainment of financial stability. Waqf institutions has played a vital role in the provision of social and economic welfare, in addition to relief material and various health care facilities. The Awqaf institutions applied various programs to cushion the impact of the COVID-19 pandemic among the citizens. Many people through cash waqf received financial support that will help them in re-setting up their business and support their families towards the economic development of the state and the country. Likewise, Khalil et al. (2020) examined in their paper how the enforcement of Movement Control Order harmed economically the society during the pandemic of COVID 19. The researchers discussed the legitimacy of the application of the Temporary Waqf and its acceptance by several Islamic scholars. They examined how Temporary Waqf could fulfil the public interest by easing the burden faced by the society. It will be beneficial for the community and the government by contributing to the development of the country, restoring the national income, and enhancing the economy progress. Their paper focus on how temporary waqf may broaden the field of waqf on both level properties and the beneficiaries. For Hocine Rahim (2015), the micro cash waqf is a tool to develop the economy, while supporting the solidarity, combating poverty, and achieving social justice. As for Mahat et al. (2015), they discussed the importance of waqf as a voluntary financing instrument which has significantly supported the development of economic and social

order of Muslim community in the past. They found that the micro-waqf project might provide significant impact to the society, especially in the dissemination of awareness and understanding on the concept of waqf, in addition to the offering of feasible and immediate solution to the identified problem or challenges faced by the local community. Regarding Dar (2020), cash waqf provides all possible assistance to the oppressed and marginalized section of the society. It has been of great use in the development of the economic condition of both Muslims and non-Muslims families. Poverty alleviation could be realized through the waqf offering of various opportunities to the unemployed youth of the State. Saiti et al. (2019) agree with the previous researchers on the role of cash waqf in socioeconomic development and poverty alleviation. In addition, the researchers praise the introduction of income-generating activities suitable for the physically challenged people, single mothers and uneducated and inexperienced workers. The researchers stress the autonomy and the empowerment of cash waqf Islamic institutions due to their non-reliance on governmental bodies. Relatedly, Suleiman (2016) discusses the concept of waqf in general and emphasis on the idea that waqf is an Islamic system that appreciates the significance of the non-profit sector in social and economic development. For Suleiman (2016), the importance of waqf lies in its legal and institutional protection that allows it to function isolated from both motives of self-interest and the power of government. Moreover, waqf could achieve a main role in the social and economic life of Muslims as it could be supported with enormous resources. Education, health, social welfare, and environmental welfare and other sectors, all could be developed through waqf within Islamic society. Similarly, Nurrachmi (2012) affirmed the positive economic impact that cash waqf has, the assistance it provides to poor people to take care of themselves, and its benefits for Muslim and Non-Muslim people. Like all previous papers, Kahf and Mohomed (2017) emphasized on the relevance of cash waqf instruments in microfinancing Small and Medium Enterprises especially when the cash is provided by specialized government Islamic banks. On the other hand, Oubdi and Raghibi (2018) stated that economic development should be a significant issue for all the community. They emphasized on the crucial role of cash waqf to solve the current lack of financing towards infrastructure projects that impedes the development of Muslim countries. They proposed the development of a new Islamic financial instrument Sukuk-Waqf. This instrument may help Muslim communities in assuring sustainable financing for the growing needs for infrastructure. For the researchers, Sukuk-Waqf instrument associate religious charitable spending and economic development. Burhan, et al. (2021), affirms that global cash waqf has a crucial role in effectively managing one's country resources to assure independence of external assistance and related manipulations. Their research emphasis on facilitating the fund's mobilization among Muslim countries, to achieve poverty eradication through the full distribution and redistribution of wealth. They adopted a global vision for both the funding and the distribution side of the cash waqf. Global cash waqf institutions are neutral and independent from any authority or political institutions, which will optimize their performance. Zakaria, et al. (2012) (2013) elaborated a new type of cash waqf, the business waqf or the venture philanthropy waqf. And also emphasized on its socioeconomic role in reducing inequities, improving the quality of life, and creating job opportunities. Waqf is a social security tool that will not only help individuals but the whole society by reducing the

financial burden of a country. Finally, as for Malik, et al. (2019) focused on empowering beneficiaries of Cash Waqf by adding the idea of skill and entrepreneurial abilities development in addition to just donating cash in their model. By helping the needy persons starting their own businesses based on their skills, cash waqf can effectively develop their skills and empower them. This will transform the beneficiaries into productive member of the society and cause of economic development in the country.

- Cash Waqf Pitfalls

But unfortunately, the waqf and especially cash waqf is suffering from a lot of pitfalls. Primarily, the absence of awareness. Mahat et al. (2015) highlighted the issue that, recently, waqf institutions are reported to have merely mild contribution in Malaysia due to the low level of understanding among the local Muslim on the concept of waqf. They found that, the micro- waqf projects might provide significant impact to the society, especially in the case of dissemination of awareness and understanding on the concept of waqf. Waqf is characterized by offering a feasible and immediate solution to identified problem or challenges faced by the local community. As for Nurrachmi (2012), in addition to the lack of awareness, one of the weaknesses of waqf is the absence of guarantee that the project based on waqf will be finished on time due to financial problems. Another weakness according to Nurrachmi is unqualified mutawalli that fail to manage properly the waqf. Saiti et al. (2019) similarly stress on the absence of awareness and lack of qualified managers and staffs. Dar (2020) also found that due to the lack of trust, the Waqf in the Union Territory of Jammu and Kashmiris, India was unable to perform on expectations.

- Remedies to pitfalls

To face the previous drawbacks, Nurrachmi (2012) argued that the fear of the accomplishment of the project on time due to financial issue, and the managerial failure due to unqualified mutawalli could be solved through good governance. As for the lack of awareness, cash waqf need more promotion in the society. To establish income-generating projects, the cash waqf fund may recurs to the issuance of waqf certificates. Nurrachmi found that cash waqf institutions are mainly capital distribution foundation and not capital accumulation one, therefore creating secondary projects to generate a regular flow of incomes for insufficient project could be a solution, and Dynamic Cash Waqf model is another solution. For Dynamic Cash Waqf model, Islamic Bank will act as a trustee controlling and monitoring the collection of waqf fund, the investment process, and the distribution of profit to the charity activities. To overcome the cash waqf poor performance, Dar (2020) suggested that the waqf administration should be made autonomous. Moreover, increasing the trust in Waqf Institutions is of great significance, it could be achieved through the digitalization of the Waqf records/properties. This will assure more transparency to avoid mismanagement and avoid the harmful effect of any corruption allegations. Additionally, Dar (2020) recommended the waqf to encourage the educational institutions on providing the scientific, technical, skill-based job oriented and Islamic Education to students. To develop robust cash waqf institutions, Saiti et al. (2019) emphasized on the need of the preparation and the development of well-trained human resource to handle cash waqf. In addition to developing managerial skills and advertising waqf, experts in all the fields involved in cash waqf projects should participates in making sound investment plans.

- The development of cash waqf

For Hocine Rahim (2015) the cash waqf system should be institutionalized, and cash waqf institutions must benefit from independence in its work and be supported by experts to support its effectiveness. Although the waqf is a charitable act, but this does not negate the targeting of the development of the cash waqf nor the collection of rewarding revenues from them, without prejudice to its solidarity nature, and without the dominance of the commercial character, which requires a good balance between charity and profitability. Also, the management of cash waqf demands an appropriate precautionary risk management, periodic review to improve their performance, as well as innovation in attracting new funds and in investment of the waqf resources. Similarly, the conducted research of Khalil et al. (2020) shows that the development of science and technology nowadays can widen the application of cash waqf for a better future.

To exploit all the benefit that could be generated from cash waqf projects Bustami and Hakim (2020) emphasized that cash waqf institutions should apply appropriate modern management techniques. They studied the efficiency of Baitulmaal Munzalan Indonesia – BMI in applying visionary management practices. BMI are making the most of technological sophistication as the use of website and social media. They focused on the benefit of technology and its conveniences in establishing and managing of Cash Waqf for infrastructure projects in the form of waqf-based educational institutions (LPBM). The proper use of information technology, starting from the collection and distribution of cash waqf to audited financial statements, significantly affect the transparency, and strengthen trust in the cash waqf institutions.

As to Kahf and Mohomed (2017), they had a totally different approach, they discussed how Islamic bank may rejuvenate Cash Waqf and immerse it in the bank operations as it presents a potential contemporary instrument of Personal Finance in Islamic Banks. They proposed that Islamic Banks may benefit from cash waqf funds as a competitive advantage in serving their own customers. They examined the conditions that could be applied by the Islamic banks to benefit from Cash Waqf as a Personal Finance instrument, and they discussed the advantages and disadvantages of lending Cash Waqf for Personal Finance, whether under a structure of a Cash Waqf Open-end Fund, or a Cash Waqf Foundation. The Islamic bank could benefit from cash waqf as an attractive marketing tool through its use in individual Personal Finance, which will positively affect their image and reputation. If proper mechanisms are established to prevent abuse, Personal Finance services offered by Cash Waqf Foundation through Islamic banks can be successfully used for all cash loans, debt settlements, interest-free financing for individuals and microfinancing Small and Medium Enterprises. Finally, Abdul Shukor et al. (2017) investigate antecedents and consequences of Muslim attitudes toward participation in cash waqf. They found that religiosity is positively related to an individual's attitude towards cash waqf. Their study confirmed that convenience in contributing (ease of method of contribution) also affect the participation in cash waqf therefore the waqf institutions should take advantage of internet banking facilities and establish an online waqf services. And the last factor affecting the participation in cash waqf was the endower trust in waqf institutions, which means that the endower believes in the information it provides and trusts it for cash waqf collection. Trust also may suggest the endower's confidence in the waqf institution as an institution authorized to collect cash waqf.

Otherwise, they found that individual's knowledge of the concept of waqf and types of waqf, as well as the influence of others - informative influence- are not significantly related to their attitude towards cash waqf. In the same perception, Muthiah at al. (2021) found that cash waqf literacy, or the knowledge about cash waqf, religiosity, attitudes, subjective norms as the advice of colleagues and relatives, and behavioral control significantly affect the contribution in cash waqf.

Conclusion

No one can deny the disastrous economic consequences of the Ukrainian Russian war, particularly its timing after COVID19 pandemic, on low-income families and small and medium-sized businesses. Social solidarity is more necessary than ever. Financial aid and alms can be a temporary solution. However, cash waqf, another unexplored solution nowadays, can help families and medium and small businesses to establish lucrative long-term income-generating projects, which will also contribute to the economic growth of the country. «When a man is hungry, it is better to teach him to fish than to give him a fish» - attributed to Confucius. A lot of Lebanese families has been subsisting on social solidarity and on transfers from expatriates to survive the disastrous economic conditions. Remittances in Lebanon increased to 1042.40 USD Million in the second quarter of 2021 from 976.60 USD Million in the first quarter of 2021. If part of these donations and transfers were channeled into cash waqf, and used in microfinance projects, this will amplify their effect and help in sustainably improving the socioeconomical level of these families.

This paper was written to explore the possibility of cash waqf, an Islamic Financial instrument, as a solution to overcome the harmful effect of economic crises, and its efficiency as a tool to foster economic independence and reduce poverty. The systematic literature review applied in this paper has proven the adequacy of cash waqf as an instrument of socioeconomic development, which will help in fostering economic independence and reducing poverty. Cash waqf has an advantage over other kind of waqf due to the possibility of contribution with small amounts. The waqef has not to a invest a huge amount in the waqf nor does he have to be a titular of a real estate to benefit from Divine reward in the hereafter. As the structure of cash waqf offers a legal and institutional protection that allows it to function isolated from both motives of self-interest and the power of government, it would be a suitable solution for the Lebanese societies where corruption is depriving specific areas and cities from socioeconomic governmental development project.

Cash waqf presents substantial opportunities that need to be exploited. To develop and make the most of cash waqf, the first advice is to increase awareness about cash waqf concept by trustworthy Islamic institutions through marketing campaign and social media. Moreover, in addition to the conventional projects, cash waqf funds should invest in innovative projects such as solar energy stations, Islamic resorts… Cash waqf funds need to be autonomous with proper governance to gain trust. It is advised to institutionalize them, even some researcher advice to transform it to corporate waqf. They have to apply new revolutionary management techniques, utilizing risk management tools, and benefiting from the guidance of financial experts. The adoption of new technologies especially social media, Islamic fintech and e-payment will increase the awareness about cash waqf, the convenience of contribution in these waqf, and increase transparency and

trust. As for the Lebanese cash waqf specifically, it is advised in the current condition to separate their activities from any national Islamic Bank, due to the current situation of the banking sector in Lebanon.

References

1. Abdul Shukor, S., Anwar, I., Aziz, S. & Sabri, H. (2017). Muslim attitude towards participation in cash waqf: Antecedents and consequences. International Journal of Business and Society. 18. 193-204.
2. Ali, N. A. and Markom, R. (2020). Challenges in implementing cash waqf in Malaysia. Journal of Contemporary Islamic Studies. UITM Press.
3. Baldwin, D. A. (1980). Interdependence and power: A conceptual analysis. International Organization 34, 4 (Autumn). 471-506.
4. Burhan, S., Dembele, A. & Bulut, M. (2021). The global cash waqf: A Tool Against Poverty in Muslim Countries. Qualitative Research in Financial Markets. Vol. 13 No. 3, 2021 pp. 277-294 © Emerald Publishing Limited 1755-4179 DOI 10.1108/QRFM-05-2020-0085.
5. Bustami & Hakim, M. L. (2020). Strategy of cash waqf development on Gerakan Wakaf produktif at Baitulmaal Munzalan Indonesia foundations in digital era. Al-Tahrir: Jurnal Pemikiran Islam. 20. 10.21154/altahrir. v20i1.1934.
6. Cizakca, M. (2004). Incorporated cash waqfs and mudaraba, Islamic non-bank financial instruments from the past to the future. International Seminar on Non-bank Financial Institutions, Kuala Lumpur, Jan. 26-28, 2004. MPRA Paper No. 25336, posted 26 Sep 2010 18:02 UTC. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/25336/
7. Dar, Z. A. (2020). Islamic concept of waqf: Challenges and prospects with reference to the Jammu and Kashmir Muslim waqf board. Airlangga International Journal of Islamic Economics and Finance, 3(2), 89. https://doi.org/10.20473/AIJIEF.V3I2.23880
8. Doragawa, A.B. (2010). Poverty alleviation through zakah and waqf institutions: A Case for the Muslim Ummah in Ghana." Munich Personal RePec Archive Paper. Nigeria: Ahmadu Bello University, June 10, 2010.
9. Gaudiosi, M. (1988). Influence of the Islamic law of waqf on the development of the trust in England: The case of Merton college. University of Pennsylvania Law Review, (1988), V.136, P 1231.
10. Gereffi,G. (1984). Interdependent world: A guide to understanding the contemporary global crisis, International Journal of Comparative Sociology XXV, 1-2.
11. Gueranger, F. (2009). La finance islamique, une illustration à la finance éthique. DUNOD
12. Gwadabe, N. A. & Ab Rahman, A. (2020). The role of Islamic finance in mitigating the economic impact of covid-19 towards the attainment of maqasid al shariah: A case study of waqf institutions in Kano State, Nigeria. The Journal of Muamalat and Islamic Finance Research Vol. 17, Special Issues 2020, Pp. 59-70 ISSN: 1823-075X, e-ISSN: 0126-5954
13. Hocine, R. (2015). تطوير مؤسسات الوقف الإسلامي نموذج صندوق الوقف النقدي الأصغر. The 10th Islamic Conference for Economy and Islamic Finance. Doha, Qatar.
14. Jouny, B. (2017). Economic dependence, Ministry of Industry, Republic of Lebanon,

December 2017. http://www.industry.gov.lb › Economic-Dependence
15. Kahf, M. & Mohomed, A.N. (2017). Cash Waqf: An innovative instrument of personal Finance in Islamic Banking. Journal of Islamic Economics, Banking and Finance. 13. 13-29.
16. Khalil, M., Ab Rahman, M. F., Abdullah Thaidi, H. & Ab Rahman, A. (2020). Advantages of temporary waqf in combating covid-19 pandemic in malaysia. INSLA e-Proceedings | Vol. 3, No.1, pp. 167 - 180 | October 2020.
17. Laramée, J.P., Affaki, G., Hassoune, A. – Collectif (2008), La finance islamique à la française : Un moteur pour l'économie une alternative éthique. Secure Finance.
18. Mahat, M. A., Jaaffar, M. Y. & Rasool, M. (2015). Potential of micro-waqf as an inclusive strategy for development of a nation. Procedia Economics and Finance. 31. 294-302. 10.1016/S2212-5671(15)01193-4.
19. Malik, N. , Ahmed, J. & Scholar, S. M. (2019). Cash waqf model for skill development and empowering small businesses. Journal of Education & Humanities Research. ISSN:2415-2366
20. Muthiah, Baga, L. M. & Saptono, I. T. (2021). Cash waqf literacy index and determinants of public intention to pay cash waqf. International Journal of Research and Review Vol.8; Issue: 12; December 2021. DOI: https://doi.org/10.52403/ijrr.20211231
21. Mustapha, M. & Ali M. (2016). مميزات الوقف النقدي وتطبيقاته في الشريعة الإسلامية. Allawh Journal of Arabic and Islamic Studies. Vol.6, No. 1.
22. Nurrachmi, R. (2012). The implication of cash waqf in the society. Al Infaq Islamic Economic Journal. 3. 150-155.
23. Oubdi, L. & Raghibi, A. (2018). Sukuk-Waqf: The Islamic solution for public finance deficits. European Journal of Islamic Finance, 9, 1 –7. https://ssrn.com/abstract=3797530
24. Saiti, B., Salad, A. J. & Bulut, M. (2019). The role of cash waqf in poverty reduction: A multi-country case study. Management of Shari'ah Compliant Businesses, Management for Professionals. Springer Nature Switzerland AG 2019 E. M. Ghazali et al. (eds.). https://doi.org/10.1007/978-3-030-10907-3_3
25. Suleiman, H. (2016). The Islamic trust waqf: A stagnant or reviving legal institution? Electronic Journal of Islamic and Middle Eastern Law (EJIMEL), Vol. 4 (2016), http://www.ejimel.uzh.ch.
26. Thiam, M. (2013) De la religion à la banque : Contribution à l'étude d'un droit bancaire islamique en France. Université de Toulon. Français. <NNT : 2013TOUL0077>. <tel01148414>
27. Yediyıldız, B. (1991). Institution du vaqf au XVIIIè siècle en Turquie : étude socio-historique. The American Historical Review, 96, 219.
28. Zakaria, A.A.M., Samad, R.R.A. & Shafii, Z. (2012). Venture philanthropy - waqf practices and its implementation: Scenario in Malaysia. International Journal of Business, Economics and Law, Vol. 1 ISSN 2289-1552.
29. Zakaria, A.A.M., Samad, R.R.A. & Shafii, Z. (2013). Venture philanthropy - waqf practices and its implementation: Scenario in Malaysia. Jurnal Pengurusan 38(2013) 119 – 125.

المحور الرابع التكامل الاقتصادي والاستقلال الاقتصادي في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية ومقاصد الاقتصاد الإسلامي

البحث الأول: التكامل الاقتصادي بين المؤسسات المالية الإسلامية ودوره في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للدول الإسلامية

دكتور أحمد بن محمد الإدريسي، أستاذ وباحث في المالية والاقتصاد الإسلامي

مقدمة

التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، وقيام السوق المشتركة، ضرورة ملحة من أجل دفع عجلة التنمية الشاملة نحو الأمام ورفع المكانة السياسية والاقتصادية لهذه المجموعة من الدول، ويُعد التكامل الاقتصادي من أفضل الوسائل لإنجاح عملية التنمية الشاملة.

وتبدو الحاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى، إلى أن تعتمد الدول الإسلامية على نفسها، وإنتاج حاجاتها المعاشية بدل استيرادها، وإلى الاستقلال الاقتصادي على جميع المستويات الاقتصادية والمالية والنقدية، وإلى انتقالها من اقتصاد الريع إلى الاقتصاد الهيكلي الذي يلبي حاجات مواطنيها.

ويساعد التكامل الاقتصادي على توفر الإنتاج والزيادة في المنافسة بين المشروعات التي كانت تقام في أسواق تواجه صعوبات كبيرة في تصريف منتجاتها. كما أن اتساع السوق ينمّي روح الإبداع والمبادرة بين المؤسسات المالية الإسلامية ودخول هذه المؤسسات في استثمارات مهمة وكبيرة في مصلحة الجميع.

ومن الأفضل التدرّج في مراحل التكامل الاقتصادي بين مؤسستين أو مجموعة من المؤسسات، ولكن هذا لا يمنع من تطبيق شكل متقدم من أشكال التكامل الاقتصادي دون المرور بتطبيق الشكل الأقل درجة من درجات التكامل.

إن التكامل الاقتصادي بين المؤسسات المالية الإسلامية وسيلة أساسية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي للدول الإسلامية حيث تتم عملية تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسات الاجتماعية وتشريعات العمل والضرائب. فيتيح لها الفرصة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات لتخفيف القيود المعرقلة لتبادل المنتجات فيما بينها، كأن تتفق دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها، كما يساعد التكامل الاقتصادي على اتّساع السوق الإسلامية وإقامة مشروعات إنتاجية كبيرة، ورفع الكفاءة الإنتاجية وخفض التكاليف على الدول والمؤسسات المالية الإسلامية.

ونؤكد هنا على الإرادة السياسية التي قد تؤدي إلى إعاقة التكامل الاقتصادي، كما قد تؤدي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

المحور الأول: التكامل الاقتصادي الإسلامي ومزاياه؛

أولا: مفهوم **التكامل الاقتصادي الإسلامي**،

1- التكامل لغة: من تكاملَ يتكامل، تَكامُلاً، فهو مُتكامِل. وتكاملتِ الأشياءُ: كمَّل بعضُها بعضًا بحيث لم تحتج إلى ما يكملها من خارجها[592].

2- التكامل اصطلاحا: هو تجمع مجموعة من المفردات في كيان واحد، أي تجمع مجموعة من الدول المستقلة تسعى إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها.

والتّكامل في عرف الاقتصاد هو: الجمعُ بين أنشطة مختلفة يكمّل بعضُها بعضًا، وتتعاون في الوصول إلى غرضٍ واحد[593].

3- التكامل الاقتصادي: (بالإنجليزية: Economic Integration)،

هو عملية تهدف إلى تحقيق التقارب الاقتصادي بين بلدين أو أكثر، واندماج الفضاءات الاقتصادية المستقلة لكل منها لتشكل في الأخير فضاء واحدا ممتدا، وذلك من خلال مجموعة من التشريعات والتدابير التنظيمية. وقيل هو: «قيام مجموعة من التكتلات الاقتصادية، تسمح لها بالتصرف كما لو كانت دولة واحدة، في نشاط اقتصادي أو أكثر»[594]. ويختلف الاقتصاديون حول تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي، فاستخدمت مصطلحات عديدة للتعبير عنه فالبعض استعمل مصطلح «الاندماج»، ومنهم من استخدم مصطلح «التكتل» و«التعاون».

وتسعى عملية التكامل أو الاندماج الاقتصادي إلى دمج جميع الأسواق داخل فضاء اقتصادي موحد، (أسواق السلع والخدمات، وأسواق العمل، وأسواق النقد) حتى تصبح امتدادات لبعضها بعضا، من أجل ضمان تنقل حر ومن دون قيود للسلع والعمالة ورأس المال.

ويشمل التكامل الاقتصادي على مجموعة العناصر التالية[595]:

- ينظر إلى التكامل الاقتصادي على أنّه حالة، تؤدي بالبلدان المتكاملة إلى التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، فكلما كانت الدول المتكاملة

592- ابن منظور، لسان العرب، (دار الفكر، الطبعة الثالثة: 1414هـ-1994م). مادة (ك م ل). ج: 11 / ص: 598.

593- د.محمود، عبد الرحمان عبد المنعم، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، (دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير). ج: 3 / ص: 156-157.

594- نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء. (دار القلم-دمشق، والدار الشامية-بيروت، الطبعة الأولى: 1429هـ-2008م). الصفحة: 523.

595- سامي عفيفي حاتم، «التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق»، (دار النشر بالقاهرة، الطبعة الرابعة، 2003م). الصفحة:36.

ذات خصائص مختلفة كلما أدت العملية التكاملية إلى تعميق ظاهرة التخصص الاقتصادي، وبالتالي الاستغلال الأمثل والفعّال للموارد المتاحة، كما تؤدي إلى ذوبان الاقتصاد الوطني في كيان اقتصادي جديد يعرف عادة بمرحلة التكامل الاقتصادي التام، كهدف نهائي تتجه إليه الجهود من أجل تحقيقه؛

– تغذية الدول الأعضاء بالإجراءات والتدابير الضرورية لإحداث التغييرات المطلوبة في السياسة الاقتصادية للدول المتكاملة؛

ويعزو البعض إلى أن فكرة التكتلات هي إحدى النتائج المباشرة لنهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة التي قامت أساسا على فكرة التكتل وتقسيم العالم إلى كتلتين من خلال دوائر توسعية، تبدأ بمنطقة النفوذ المباشر وتشمل الدوائر الجغرافية المتاخمة للعملاقين الأمريكي والسوفيتي، تليها منطقة المجال الحيوي التي تضم دولاً غير مجاورة لأي منهما، لكن تمثل مناطق إستراتيجية بالغة الأهمية، حيث أصبح من المستحيل على دولة ما أن تبقى معزولة عن دول العالم، هذا وقد بلغ عدد التجمعات والتكتلات الاقتصادية حوالي 100 تجمع منها 29 تجمعا ظهرت منذ 1992 فقط[596].

وتتم علاقات التكامل الاقتصادي بين وحدات اقتصادية تسودها أنظمة اقتصادية متجانسة أو ذات إنشاء وطني واحد، كما أنّها تشمل كافة المجالات الاقتصادية، باعتبارها تهدف إلى بلوغ الوحدة الاقتصادية ومنافعها تتميز بالشمولية.

نلاحظ إذن أن التكامل الاقتصادي يتضمن النقاط التالية:[597]

– أنه هو الصيغة المتقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية؛

– أنه عملية تنسيق مستمرة، ومتصلة، تتضمن مجموعة من الإجراءات بهدف إزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج، فيما بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة؛

– يتضمن عملية التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية لهذه الدول بهدف تحقيق معدل نمو مرتفع؛

– وهذه الظاهرة تحتاج إلى عنصر الزمن حتى تتضح أسبابها وتكتمل عناصرها، وبالتالي، فهي عملية تدريجية تتم من خلال العمل الواعي الذي يخضع لقوانين العلم الموضوعي.

وهناك نوعان من التكامل الاقتصادي:

1– التكامل الاقتصادي الوطني الذي يقوم على أساس التقييم الفعلي والتبادل الإنتاجي بين الوحدات الأساسية داخل القطر الواحد.

2– التكامل الاقتصادي بين الدول أو ما يسمى بالتكامل الإقليمي، أو تقسيم العمل والتبادل بين بلدان منطقة جغرافية واحدة، ويجب ألا ينظر إليه كبديل للتنمية الاقتصادية الداخلية، بل استمرار ودرجة أعلى من التنمية الاقتصادية، ويدرج بعض علماء الاقتصاد تحت هذا العنوان صورا مختلفة من التعاون الدولي، «ويرى آخرون إلى أن مجرد قيام علاقات تجارية بين اقتصاديات وطنية مختلفة يدل في حقيقة الأمر على تكامل اقتصادي يربط بينها في السياق العام»[598].

ثانيا: مزايا التكامل الاقتصادي الإسلامي.

تعاني البلدان الإسلامية من عديد المشاكل والصعوبات الاقتصادية، وبالتالي فهي بحاجة ماسة إلى البحث عن طرق وآليات من أجل تحسين مستواها الاقتصادي، والتكامل الاقتصادي واحد منها، على اعتبار أن التكامل الاقتصادي يسمح بتوفير الظروف الملائمة من أجل تطوير الأداء القطاعي لمختلف الاقتصاديات، وتنميتها بالارتقاء بها إلى اقتصاديات ذات قدرة تنافسية على المستوى العالمي، أما بالنسبة للأداء الاقتصادي، فمن الضروري توفر حد أدنى من الأداء يساهم في تفعيل العملية التكاملية.

وهناك دواعي ومبررات كثيرة لقيام هذا الصرح الاقتصادي، والتي يمكن إبرازها في النقاط التالية:

– اختلاف وتباين الموارد الطبيعية، والبشرية التي تمتلكها كل دولة؛

– ضيق حجم السوق الداخلية لكل دولة منفردة، وعدم قدرتها على إقامة مشاريع حديثة وضخمة؛

– ضعف المركز التنافسي والتفاوضي لهذه الدول في علاقاتها الاقتصادية الدولية؛

– الثروات والموارد الاقتصادية والبشرية الضخمة التي تمتلكها هذه البلدان، وضرورة استغلالها أفضل استغلال؛

– التبعية الاقتصادية الكبيرة للخارج، مما يهدد أمنها الغذائي؛

– التكيف مع عولمة الاقتصاد، ومواكبة مختلف التحديات المتعلقة بها؛

– مواجهة التجمعات الاقتصادية المتنافسة على الأسواق الدولية، والتي سيتعاظم تأثيرها؛

– يقوى نفوذها في العالم ويتيح المزيد من الفرص للأسواق المتاحة للدول الإسلامية.

596– حسين عمر، «التكامل الاقتصادي»، (دار الفكر العربي، القاهرة، طبعة: 1998). الصفحة:7.

597– محمد متولي محمد دكروري، «إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية»، (المؤتمر السنوي الثاني عشر، القاهرة: 1-2 ديسمبر 2007) الصفحة: 707.

598– حسين عمر، «التكامل الاقتصادي»، (دار الفكر العربي، القاهرة، طبعة: 1998). الصفحة:7. (بتصرف).

ويحقق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية مزايا متعددة، أهمها:

* تقسيم العمل الإسلامي الدولي: وهذا يعني إقامة المشروعات الإنتاجية الضخمة على أساس التخصص والمزايا النسبية، ما يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وخفض التكاليف، وهذا يحقّق مصلحة المنتج والمستهلك.

* اتّساع السوق وإقامة مشروعات إنتاجية كبيرة: مما يؤدي إلى توفر الإنتاج والزيادة في المنافسة بين المشروعات التي كانت تقوم في أسواق تواجه صعوبات كبيرة في تصريف منتجاتها. كما أن اتساع السوق ينمّي روح الإبداع والمبادرة والاهتمام بموضوع البحث العلمي والدخول في استثمارات مهمة وكبيرة في مصلحة الجميع.

* التمكين من توسيع قاعدتي العرض والطلب للدول الإسلامية، وكذلك تعميق قاعدة التخصص، والاستفادة الكبيرة من المزايا النسبية،

* الإسهام الفعال في ترشيد استخدام الموارد، مع التمكين لقيام مشاريع كبيرة ليس من السهل القيام بها بشكل فردي، ويعمل كذلك على إعادة الهيكلة الإنتاجية وزيادة القيمة المضافة، والاستفادة من الوفرات الخارجية والمالية.

* زيادة إمكانية وحجم الاستثمار في ظلّ التكامل الاقتصادي، الأمر الذي يؤدّي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة الدخول، وبالتالي تزايد المدّخرات التي تساعد على زيادة الاستثمارات.

* حرية انتقال رأس المال والعمال من الدول التي تقلّ فيها الإنتاجية الحدية إلى الدول التي ترتفع فيها هذه الإنتاجية. وبذلك يكون انتقال رأس المال والعمال في مصلحة الدول المرسلة والدول المستقبِلة، ويؤدّي إلى زيادة الدخل الفردي في الدولتين.

* زيادة القدرة التفاوضية للدول الإسلامية في ظلّ التكامل الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين معدل وكفاءة التبادل التجاري مع الدول الخارجية. ويضع حداً لتقلّبات الأسعار الخاصة بصادرات الدول الإسلامية وواردتها، والتي تحدث نتيجة التقلبات الدورية في مستوى التشغيل والإنتاج في الدول الصناعية المتقدمة.

إن إنشاء المشروعات المشتركة وزيادة معدلات التبادل التجاري بين الدول الإسلامية، وتنسيق خطط التنمية الشاملة فيما بينها سيؤدّي إلى تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

المحور الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي بين المؤسسات المالية الإسلامية؛

لقد مرّ التكامل الاقتصادي بين دولتين أو مجموعة من الدول مراحل عديدة، ومن المهم التدرّج في مراحل التكامل الاقتصادي بين مؤسستين أو مجموعة من المؤسسات، ولكن هذا لا يمنع من تطبيق شكل متقدم من أشكال التكامل الاقتصادي دون المرور بتطبيق الشكل الأقل درجة من درجات التكامل.

أولا: المراحل الأساسية للتكامل الاقتصادي بين الدول؛

المرحلة الأولى: التفضيل الجزئي:

ويقصد به مجموعة من الإجراءات التي تتخذها دولتان لتخفيف القيود المعرقلة لتبادل المنتجات فيما بينها، كأن تتفق دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها، مع إبقاء الرسوم الجمركية، أو أن تتفق دول معينة على أن يعطي بعضها بعضاً امتيازات جمركية متبادلة.

ويسمى أيضا التكامل الاقتصادي الجزئي، حيث لا يمس إلاّ جزءا من الاقتصاد الوطني.

المرحلة الثانية: منطقة التجارة الحرة

وهي عبارة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر يتمّ بموجبه تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على المبادلات التجارية فيما بينها، مع احتفاظ كل دولة بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقاتها التجارية مع بقية دول العالم (غير الأعضاء في اتفاق منطقة التجارة الحرة). وتعد منطقة التجارة الحرة أحد صور التكامل الاقتصادي، ومن الأمثلة البارزة لمنطقة التجارة الحرة، منطقة التجارة الحرة الأوروبية.

المرحلة الثالثة: الاتحاد الجمركي:

هو اتفاق يتمّ بين دولتين أو مجموعة من الدول حول إلغاء الرسوم الجمركية على البضائع التي يتمّ مبادلتها بين دول الاتفاق. وهذا يعني أن تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي بتحرير التجارة الخارجية، وإزالة القيود الجمركية على المبادلات التجارية فيما بينها، وتطبيق التعرفة الجمركية الموحّدة والمشتركة على البضائع التي ترد إلى دول الاتحاد من الدول غير الأعضاء في الاتحاد. ومن الأمثلة البارزة للاتحاد الجمركي (السوق الأوروبية المشتركة).

المرحلة الرابعة: السوق المشتركة:

وهي عبارة عن اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول يتمّ من خلالها إلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج، كالعمل ورأس المال، وانتقال المنتجات والبضائع فيما بين دول السوق، وبذلك تكون الدول الأعضاء في الاتفاق سوقاً موحدة يتمّ في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة. وهي تُعد إحدى صور التكامل الاقتصادي. ومن الأمثلة البارزة على السوق المشتركة، (السوق الأوروبية المشتركة).

المرحلة الخامسة: الاتحاد الاقتصادي:

وهو عبارة عن اتفاق بين دولتين أو مجموعة من الدول تتسّع فيها إجراءات التكامل الاقتصادي إلى جانب ميزات السوق المشتركة فيما بين الدول الأعضاء في الاتفاق، لتشمل تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسات الاجتماعية وتشريعات العمل والضرائب. وفي هذه المرحلة من التكامل الاقتصادي توافق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا، وهذا يعني الوصول إلى التكامل الاقتصادي التام.

يعتبر الاندماج الاقتصادي أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، فهو يتضمن توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وجهاز إداري مسئول عن تنفيذ هذه السياسات، إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقيات الاتحاد الاقتصادي والسوق المشتركة.

ثانيا: الطرق الملائمة لتفعيل التكامل الاقتصادي الإسلامي.

نظرا لوجود اختلافات وصعوبات كبيرة تواجهها العملية التكاملية للبلدان الإسلامية، في الوقت الراهن، فإن أنسب الصيغ التكاملية التي توافق هذا الوضع هي؛ «المشاريع المشتركة»، والتي تعد الخطوة الأولى والأساسية في تفعيل العمل الاقتصادي المشترك، ويحقق قيام هذه المشاريع المشتركة عدة مصالح اقتصادية، منها:

- أنها تسمح بتبني مشاريع ضخمة تحتاج إلى أموال كبيرة تعجز الدولة الواحدة عن توفيرها، ومنفعتها تشمل جميع الأطراف.
- أنّها لا تتعارض مع خاصية اختلاف مستويات النمو والتقدم بين الدول.
- سهولة تقدير الأعباء والفوائد التي ستعود من هذه المشاريع، وبالتالي سهولة الاتفاق على توزيعها بين الأعضاء.
- إصلاح بعض الاختلالات الاقتصادية، ومنها الخلل في الهياكل الإنتاجية، وضعف نسب التبادل التجاري بينها، بعيدا عن التمويل الخارجي لأن؛ هدف التمويل الأجنبي الأول والأخير هو مصلحته الخاصة.
- كما أنّها لا تتطلب من الدول التخلي عن الأنظمة الخاصة بها.

ومع تأسيس هذه المشاريع يمكن وضع أسس حقيقية، لإرساء قواعد التكامل الاقتصادي لهذه البلدان من خلال مراحلها المختلفة، من منطقة التجارة الحرة إلى السوق المشتركة وصولا إلى الاندماج الاقتصادي، ونرى أن يتم ذلك بإتباع المراحل التالية:

- القيام بإصلاحات اقتصادية في البلدان المختلفة.
- من الأفضل البدء في تكاملات جزئية حسب المناطق الجغرافية، كمنطقة الشام، ووسط آسيا، وبلدان شمال إفريقيا، وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك بسبب شساعة العالم الإسلامي.
- تفعيل التكتلات الموجودة في الساحة والتي لم تصل إلى النتائج المرجوة، مثل اتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي.
- دمج التكاملات الجهوية السابقة في إطار اندماج اقتصادي موحد، وهذه العملية تحتاج إلى العديد من الإجراءات، التي يجب القيام بها من أجل تلافي العراقيل والعقبات التي تقف عائقا أمام تحقيق هذا الأمل المنشود، كما تحتاج إلى مدة زمنية طويلة. لذلك نؤكد على العامل السياسي والإرادة السياسية التي قد تؤدي إلى إعاقة التكامل الاقتصادي، كما قد تؤدي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

المحور الثالث: دور التكامل الاقتصادي بين المؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للدول الإسلامية.

التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، وقيام السوق المشتركة، ضرورة ملحة من أجل دفع عجلة التنمية الشاملة نحو الأمام ورفع المكانة السياسية والاقتصادية لهذه المجموعة من الدول، ويُعد التكامل الاقتصادي من أفضل الوسائل لإنجاح عملية التنمية الشاملة.، فهو يساعد على اتّساع السوق الإسلامية وإقامة مشروعات إنتاجية كبيرة، ورفع الكفاءة الإنتاجية وخفض التكاليف على الدول والمؤسسات المالية الإسلامية، كما أن الأوضاع الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القوى السياسية في الدول.

أولا: دوافع التكامل الاقتصادي،

يمكن إرجاع دوافع التكامل الاقتصادي إلى عاملين أساسيين هما الدوافع السياسية والدوافع الاقتصادية:

1- الدوافع الاقتصادية: يمكن إرجاع السبب الرئيسي والمباشر لوجود التكتلات الاقتصادية، إلى محاولة التجاوز والتغلب على المشاكل الاقتصادية الداخلية العديدة التي واجهت مختلف الاقتصادات العالمية ذات التعامل المنفرد، ورغبة مختلف البلدان حل هذه المشاكل بصفة جماعية من خلال إمكاناتها الاقتصادية المشتركة لتعجيل تنميتها الاقتصادية[599].

2- الدوافع السياسية: لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار ظاهرة التكامل الاقتصادي ظاهرة قائمة بذاتها، فهي تؤثر وتتأثر بعدة عوامل وجوانب سواء كانت سياسية أو اجتماعية، أو إلى غير ذلك من المؤثرات، والتي من أهمها نجد العامل السياسي للبلاد المعنية، وهذا راجع إلى العلاقة الوثيقة بينهما، حيث إن المصالح السياسية تعتبر من أهم الأسباب التي تعمل على إتمام التكامل الاقتصادي ودوامه، ومن جانب آخر لا يمكننا تصور قيام تكامل اقتصادي إلاّ من خلال موافقة السلطات السياسية العليا في البلاد المعنية والتي بيدها القرار السياسي؛

599- عبد الوهاب حميد رشيد، «التكامل الاقتصادي العربي»، (منشورات وزارة الإعلام، العراق. طبعة: 1977م). الصفحة: 16.

ثانيا: التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

إن التكامل الاقتصادي بين المؤسسات المالية الإسلامية وسيلة أساسية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي للدول الإسلامية حيث تتم عملية تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسات الاجتماعية وتشريعات العمل والضرائب. فيتيح لها الفرصة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات لتخفيف القيود المعرقلة لتبادل المنتجات فيما بينها، كأن تتفق دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها.

ومن أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي انتشرت أنماط تكاملية مختلفة في الدول المتقدمة وغيرها، وهذا الانتشار جعل بعض المفكرين الاقتصاديين، إطلاق تسمية عصر التكتلات الاقتصادية على منتصف القرن العشرين، الشيء الذي أدى إلى نمو أسس نظرية خاصة تعالج هذا الموضوع الشديد الأهمية، ومنه تفرع آراء مختلفة وظهور جدل حولها لم ينته إلى الآن في عصر التكتلات والتجمعات الاقتصادية الكبيرة التي نعيشه اليوم، يتعذر على الكيانات الصغيرة منفردة أن تنجح في تحقيق وحماية الحد الأدنى من مصالحها وحقوقها، وبالتالي تعجز عن تحقيق ما تطمح إليه من تنمية وتقدم. ومن أهم نتائج التكامل الاقتصادي:

– اتساع السوق وتنويع طرق استغلال الموارد المتاحة وتحقيق الاستخدام الأمثل لها مما يؤدي إلى تحسين الأداء،

– إنشاء المشاريع المشتركة ذات الحجم الكبير حاليا بين البلدان الإسلامية، تعد من أنسب الطرق لرفع وتيرة النمو الاقتصادي في هذه البلدان، والحد من التبعية للمؤسسات الأجنبية، خاصة المتعددة الجنسية، غير أن هذا الإجراء يجب أن يصاحبه وضع أسس حقيقية لتكامل اقتصادي، تندمج من خلاله كل الاقتصادات الإسلامية وهو ما يحتاج إلى جهد ووقت كبيرين.

– القضاء على التبعية للاقتصاديات الأجنبية، من خلال إقامة المشاريع المشتركة بين هذه البلدان، وهي من أنسب الصيغ القانونية والمالية الممكنة، والتي يمكن أن تحل محل المؤسسات الأجنبية ذات النشاط الدولي في المنطقة، ويفضل أن يكون تمويل هذه المشاريع برأس مال الدول الإسلامية، نظرا لأن التمويل الأجنبي هدفه الأول والأخير المصلحة الخاصة، مع إعطاء أولوية للقطاع الصناعي الملائم لإنشاء مثل هذه المشاريع، خاصة الصناعات الإنتاجية من أجل تحقيق نمو اقتصادي لا يتجلى إلاّ بعد فترة طويلة نسبيا.

– التأثير على الأداء الاقتصادي من خلال تفعيل العملية التكاملية، فإنّ التكامل الاقتصادي للبلدان الإسلامية يؤثر على الأداء والنمو الاقتصادي للدولة، فالدول ذات الأداء الاقتصادي المتدني إذا لم تتوفر لها شروط معينة، لن تستطيع القيام بهذه العملية أصلا.

– يساعد على توفر الإنتاج والزيادة في المنافسة بين المشروعات التي كانت تقام في أسواق تواجه صعوبات كبيرة في تصريف منتجاتها. كما أن اتساع السوق ينمّي روح الإبداع والمبادرة بين المؤسسات المالية الإسلامية ودخول هذه المؤسسات في استثمارات مهمة وكبيرة في مصلحة الجميع.

ثالثا: نموذج للتكامل الاقتصادي

1– التكامل الاقتصادي في تاريخ الإسلام.

يستمد التكامل الاقتصادي الإسلامي مشروعيته، من تعاليم الإسلام التي تحث على الوحدة على المستوى الفردي والدولي، من خلال نصوص من القرآن والسنة، فمن القرآن، يقول الله تعالى: ﴿إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون﴾ (الأنبياء:92)، ومن السنة النبوية، عن أبي موسى الأشعري، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إنَّ المؤْمِنَ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا. وشَبَّكَ أَصَابِعَهُ.)[600]، وغيرها من النصوص الدالة على وجوب التعاون، والتآزر بين أفراد الأمة الإسلامية، ودولها ومؤسساتها، وفي كافة المجالات فضلا عن المجال الاقتصادي، ومن نماذج التكامل الاقتصادي في السيرة النبوية، والتي يجب الاقتداء بها؛ الطريقة التي آخى به الرسول عليه الصلاة والسلام بين المهاجرين والأنصار عند قدومه المدينة المنورة.

2– التكامل الاقتصادي الزراعي والتنمية المستدامة.

أصبحت ظاهرة التكامل الاقتصادي سمة خاصة بالعصر الحديث لما عرفته من تطور في جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي، وقد تزامن هذا التطور مع تطورات أخرى في مضمون التنمية وأهدافها، إلى أن نشأ لدينا مفهوم التنمية المستدامة، القائمة على منهج يهتم بصورة شاملة بالأهداف الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية، ثم جرى استخدام هذا المفهوم في مختلف مجالات التنمية ومنها المجال الزراعي.

ويعتبر التكامل الاقتصادي الزراعي الوسيلة الأكثر ضمانا لتحقيق مستويات معتبرة من التنمية الزراعية المستدامة، ولقد تفطنت الدول العربية إلى ذلك فسارعت منذ منتصف القرن الماضي إلى التعبير عن رغبتها في التكامل بمداخل عديدة من المدخل التجاري إلى المدخل الاستثماري، ومستويات متفاوتة من الاتفاقيات الجماعية والإقليمية فالمنظمات والشركات الزراعية المشتركة ثم التجمعات الإقليمية، غير أن حصيلة هذه التجارب متواضعة على مختلف الجوانب؛ الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية الزراعية المستدامة، ويبقى على الدول العربية مضاعفة الجهود في العقود القادمة لتحقيق مستويات أعلى من التكامل تحقيقا لغايات وأهداف التنمية الزراعية المستدامة.

600– رواه الإمام البخاري في صحيحه. حديث رقم: 6026.

خاتمة:

- إن التكامل الاقتصادي بين المؤسسات المالية الإسلامية وسيلة أساسية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي للدول الإسلامية حيث تتم عملية تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسات الاجتماعية وتشريعات العمل والضرائب. فيتيح لها الفرصة لاتخاذ مجموعة من الإجراءات لتخفيف القيود المعرقلة لتبادل المنتجات فيما بينها، كما يساعد التكامل الاقتصادي على اتّساع السوق الإسلامية وإقامة مشروعات إنتاجية كبيرة، ورفع الكفاءة الإنتاجية وخفض التكاليف على الدول والمؤسسات المالية الإسلامية.

- وقد أجرى صندوق النقد الدولي في سنة 1995 دراسة تشير إلى تواجد حوالي 45 من أنظمة التكامل الاقتصادي على المستوى العالمي في صورها ومراحلها المختلفة، والتي تشمل 75% من دول العالم، وحوالي 80% من سكان العالم، وتسيطر على 85% من التجارة العالمية.

- ويعتبر التكامل الاقتصادي كأحد أبرز الأشكال التي ظهرت، لتسيير العلاقات الاقتصادية وتقوية اقتصاد الدول المتكاملة، وبناء كتلة اقتصادية لها مكانتها المسموعة على الساحة الدولية مع إمكانية إرساء قواعد متينة ووطيدة للأداء الاقتصادي. فالتكامل الاقتصادي يؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية للبلدان الإسلامية، وذوبان الاقتصادات الوطنية في كيان اقتصادي جديد يعرف عادة بالتكامل الاقتصادي التام.

- ونؤكد على الاندماج الاقتصادي الكامل لأنه؛ أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، ولأنه يتضمن توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وجهاز إداري مسئول عن تنفيذ هذه السياسات، إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقيات الاتحاد الاقتصادي والسوق المشتركة.

- إن تحقيق التكامل يحتاج إلى إرادة قوية، ووعي بالأخطار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه المسلمين، والتي تتزايد في ظل انخفاض حجم التعاون بين الدول الإسلامية، مع فرض نماذج لا تتلاءم وخصوصياتها، لذلك نؤكد على الإرادة السياسية التي قد تؤدي إلى إعاقة التكامل الاقتصادي، كما قد تؤدي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

توصيات:

- إلغاء القيود على تنقل عناصر الإنتاج، كالعمل ورأس المال، وانتقال المنتجات والبضائع فيما بين دول السوق،

- السعي إلى بناء العلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية، وترسيخ هذه الظاهرة في فكرها الاقتصادي وتجسيدها واقعيا.

- بناء كتلة اقتصادية إسلامية لها مكانتها المسموعة على الساحة الدولية مع إمكانية إرساء قواعد متينة ووطيدة للأداء الاقتصادي.

- التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على المبادلات التجارية فيما بينها، مع احتفاظ كل دولة بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقاتها التجارية مع بقية دول العالم.

- العمل على إنشاء سوق موحدة يتمّ في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة، على غرار، «السوق الأوروبية المشتركة».

- التأكيد أن التكامل الاقتصادي، عملية تدريجية، فهو يحتاج إلى عنصر الزمن حتى تتضح أسبابه وتكتمل عناصره

لائحة المصادر والمراجع:

- حسين عمر، «التكامل الاقتصادي»، دار الفكر العربي، القاهرة، طبعة: 1998م.
- سامي عفيفي حاتم، «التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق»، دار النشر بالقاهرة، الطبعة الرابعة، 2003م.
- عبد الوهاب حميد رشيد، «التكامل الاقتصادي العربي»، منشورات وزارة الإعلام، العراق. طبعة: 1977م.
- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ضبط وتوثيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. دار الفكر، طبعة: 1426هـ-2005م.
- محمد متولي محمد دكروري، «إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية»، منشورات المؤتمر السنوي الثاني عشر، القاهرة: 1-2 ديسمبر 2007م.
- د.محمود، عبد الرحمان عبد المنعم، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير.
- ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر، الطبعة الثالثة: 1414هـ-1994م.
- د. نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء. دار القلم-دمشق، والدار الشامية-بيروت، الطبعة الأولى: 1429هـ-2008م.

البحث الثاني: الوحدة والتكامل الاقتصادي المشهود والمنشود بين الأقطار الإسلامية

فراس صفصف، طالب دكتوراه، بجامعة صباح الدين زعيم

مقدمة

لقد حث الإسلام أتباعه على العمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي واعتبره من أهم الواجبات التي ينبغي أن تنهض بها الأمة الإسلامية في كل الأوقات وتتأكد في الوقت الحاضر، فهو أمر حضت عليه الشريعة الغراء ويتفق مع مقاصدها السامية، فقد قال تعالى: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ}[المائدة: 2]؛ ذلك أن التعاون على البر والتقوى يشمل تحقيق التكامل الاقتصادي، وهو من الأمور اللازمة للأمة الإسلامية للاستغناء به عن الحاجة إلى غيرها من الأمم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو من دواعي القوة والمنعة التي أمر المسلمون بالأخذ بها وبأسبابها الموصلة إليها.

وعلى الرغم من أن الدول الإسلامية تتمتع باستقلالها السياسي في الوقت الحاضر، غير أنها لا تزال من الناحية الاقتصادية قابعة تحت الهيمنة الغربية لا سيما من الدول الصناعية التي باتت تتحكم في النظام الاقتصادي العالمي، في حين لم تتمكن الدول الإسلامية من تغيير هياكلها الاقتصادية أو تحسين موقعها الاقتصادي بين دول العالم، بما ينفي تبعيتها للخارج ويحقق لها الاستقلال الاقتصادي أو على الأقل يعزز من موقفها الضعيف والتابع في الاقتصاد الرأسمالي، ولعل هذا ما نتج عنه أن أصبحت سمة العلاقات الاقتصادية الدولية هي التعامل غير المتكافئ أو التبعية بين الدول الرأسمالية المركزية التي تمثلها الدول الصناعية ودول المحيط أو الهامش التي تمثل الدول النامية، ومنها الدول الإسلامية، والذي عرف في الأدبيات الحديثة بالعلاقة بين الشمال والجنوب[601].

لم يتوقف دور الإسلام على دعوة أتباعه وحثهم على ضرورة الاعتماد على الذات والاستقلال بمواردهم وقراراتهم، بل لم يرض لهم أن يكون مستضعفين أو تابعين لغيرهم من الأمم غير الإسلامية، فهو الذي شرفهم وكرمهم وجعل أمتهم خير الأمم، قال تعالى: {كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ} [آل عمران: 110].

ولا يمكن أن يفسر موقف الإسلام هذا على أنه يدعو أتباعه إلى الانغلاق أو الانعزال عن التعامل الاقتصادي الخارجي مع غيرهم من أتباع الأمم الأخرى، بل هو تنظيم لعلاقاتهم مع غيرهم وجعل ولايتهم فقط لله وسوله والمؤمنين مصداقًا لقوله تعالى: {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ} [المائدة: 55].

ذلك أن الاعتماد على غير المسلمين من الأمم الأخرى في المجالات الاقتصادية وتلبية الاحتياجات وأدوات الانتاج يؤدي إلى الربط غير المتكافئ لاقتصاد الدول الإسلامية بالعالم الخارجي، لاسيما الدول المتقدمة، وهو ما ينتج عنه تبعية المسلمين المطلقة لغيرهم في شتى المجالات التجارية والغذائية والمالية مع دفعهم ثمنًا فادحًا جراء ذلك.

هذا ويعتبر التكامل الاقتصادي الإسلامي أحد مظاهر الوحدة الإسلامية التي تمثل أصل من الأصول الأساسية التي قام عليها الإسلام، وقد طبق هذا التكامل بالفعل لمدة تصل إلى حوالي 1100 سنة من تاريخ الأمة الإسلامية الذى يبلغ حتى الآن 1443سنة، فقد نشأت الأمة الإسلامية أمة واحدة في كافة المجالات منذ عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، واستمرت كذلك في عهد الخلافة الراشدة وما تبعها من العصرين الأموي والعباسي، وفي المرحلة التالية لذلك حدث نوع من الانقسامات في الدولة الإسلامية ووجدت العديد من الأقاليم المنفصلة التي كانت بينها علاقات اقتصادية لكن لم تصل إلى درجة الوحدة أو التكامل، ثم بعد ذلك عاد التكامل الاقتصادي بصورة أكبر وذلك في عهد الخلافة العثمانية التي وصلت إلى توحيد العملة النقدية، وفي مرحلة تالية جاء المستعمر الغربي الذي كان هدفه الأول بث الفرقة وتفكيك الأمة الإسلامية عبر اسقاط الدولة العثمانية.

لأجل ما سبق رأيت ضرورة الكتابة في هذا الموضوع والذي أخترت له عنوان: «**الوحدة والتكامل الاقتصادي المشهود والمنشود بين الأقطار الإسلامية**».

إشكالية البحث:

أنه على الرغم مما سارت إليه الأمور في ظل الفرقة والاختلاف الذي وصل إليه حال الأمة الإسلامية بعد سقوط الخلافة الإسلامية، إلا أن الأمل مازال قائمًا في حدوث الوحدة الإسلامية بشكل عام والتكامل الاقتصادي على وجه الخصوص، فهذا هو المطلب الذي نادت به مختلف الحركات الإصلاحية التي انتشرت في العالم الإسلامي، من خلال عقد العديد من المؤتمرات التي سعت إلى إعادة الأمة الإسلامية الواحدة، ومن هذه المؤتمرات: مؤتمر الحج عام1924، والمؤتمر الإسلامي العام للخلافة الذى عقد في مصر 1926، ومؤتمر العالم الإسلامي الذى عقد بمكة المكرمة عام 1926، والمؤتمر الإسلامي العام الذى عقد في القدس عام 1931، والمؤتمر الإسلامي الذى عقد في جنيف عام 1935، ومبادرة الملك فيصل عام 1965[602].

601 ينظر: نادية محمود مصطفى وآخرون، المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،، ١٩٩٦م، ص: 125، مروة فكري، مدخل إلى العلاقات الدولية: أزمة العولمة وآفاق العالمية، مركز الحضارة للدراسات والبحوث – دار الكتاب المصري واللبناني, ٢٠٢٠ م، ص:366.

602 ينظر: عبد الله الأشعل، نظرات في القضايا الدولية المعاصرة، مكتبة المدارس, 1997م، ص: 176، المنظمة الدولية الإسلامية: دراسة تقويمية على ضوء منهج الإسلام

ولم يتوقف الأمر عند عقد هذه المؤتمرات وحسب، فقد شهد الثلث الأخير من القرن العشرين الميلادي اتخاذ خطوات عملية جزئية وكلية في محاولة لترسيخ الوحدة الإسلامية وحصول التكامل الاقتصادي بين أقطار العالم الإسلامي المختلفة، ومن ذلك: ايجاد تكتلات عديدة منها: السوق العربية المشتركة، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، واللجنة الاستشارية الدائمة لدول المغرب العربي، واتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون العربي، وأخيرا منطقة التجارة الحرة التي بدا العمل بها من يناير 2005م، ومنظمة التعاون الإقليمي من أجل التنمية، ومجموعة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، ومنظمة اتفاقية بانكوك، ومنظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي[603].

ومن ثم فقد رأيت أن يكون هذا البحث للتعرف على مدى كفاية هذه المؤتمرات والخطوات العملية في تحقيق التكامل بين بلدان العالم الإسلامي، ثم التعرض لأبرز الخطوات التي من شأنها تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود بين بلدان العالم الإسلامي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث للوصول إلى عددٍ من الأهداف التالية:

1- بيان مدى حث الشريعة الإسلامية للدول الإسلامية على تحقيق الاستقلالية الاقتصادية باعتبارها واجب شرعي.

2- التعرف على أهمية الاستقلال الاقتصادي لدول العالم الإسلامي بكافة مكوناته أفرادًا وكيانات وحكومات ودول.

3- بيان أن الاستقلال الاقتصادي لدول العالم الإسلامي أمر يمكن تحققه نظرًا لتوافر الأسس اللازمة للاستقلال لدى تلك الدول عن غيرها من الدول غير الإسلامية.

4- تقييم خطر التبعية الاقتصادية للدول غير الإسلامية من خلال التعريف بمفهوم التبعية الاقتصادية، وأهم مظاهرها، ثم بيان وسائل علاجها.

5- دراسة أهم مظاهر التكامل الاقتصادي الإسلامي الموجود بالفعل سواء على الصعيد الإقليمي أو على صعيد بلدان العالم الإسلامي ككتلة واحدة.

6- تسليط الضوء على أهم الخطوات التي من شأنها تحقيق التكامل الاقتصادي الإسلامي المنشود في الوقت الحاضر والمستقبل.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك عبر وصف الظاهرة وهي الاستقلال الاقتصادي للدول الإسلامي وكونها واجب شرعي، ومدى أهميته، ثم تحليل أهم مظاهر التكامل الاقتصادي بين بلدان العالم الإسلامي الموجود بالفعل أو المنشود في الوقت الحاضر أو حتى المستقبل.

المبحث الأول: حث الشريعة الإسلامية الدول الإسلامية على تحقيق الاستقلالية الاقتصادية:

المطلب الأول: الاستقلال الاقتصادي واجب شرعي:

لقد دعا الله عز وجل أتباع الأمة الإسلامية إلى التعاون فيما بينهم على البر وفعل الخير في كافة المجالات والتي منها المجال الاقتصادي، وفي هذا يقول الله تعالى: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ} [المائدة: 2]، ذلك أن التعاون بين أتباع هذه الأمة هو النواة التي من شأنها أن تؤسس للوحدة والتكامل الاقتصادي بين أقطابها والذي أكّد عليه النبي صلى الله عليه وسلم حين شبّه الأمة بالجسد الواحد؛ فعَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى»[604].

ومن هنا تبرز أهمية الوحدة بين الدول الإسلامية حيث أنها تؤدّي إلى تقليل اعتمادها على غيرها من الدول غير المسلمة تجاريًا وغذائيًا وماليًا وتكنولوجيًا، كما أنها تقوي موقفها التفاوضي مع دول العالم الخارجي، بحيث تكون علاقاتها مع غيرها من الدول غير المسلمة قائمةً على أساس من الاحترام المتبادل والمتكافئ، وكل هذا يؤدي في النهاية إلى تحقيق الواجب الشرعي المتمثل في استقلال الأمة الإسلامية عن غيرها من الأمم، والتي إن تقاعست عن تحقيق ذلك صارت أمة آثمة كلها[605].

المطلب الثاني: أهمية الاستقلال الاقتصادي:

يعتبر الاستقلال الاقتصادي للدول الإسلامية أداة هامة للوصول إلى التكامل الاقتصادي بين تلك الدول، والتكامل بدوره هو أحد أهم الوسائل الفعالة لخروج الدول الإسلامية من قائمة الدول النامية أو المتخلفة، فضلاً عن اتجاهها للتخلي عن حالة التبعية المذلة لاقتصاديات الدول الكبرى، ولا شك أن هذا كلّه من شأنه أن يحقق للدول الإسلامية المزيد من التقدم وحسن استغلال الطاقات، إضافة إلى مساعدتها في مواجهة التحديات المعاصرة في ظل العولمة التي تعمل على تكريس القوة الاقتصادية لدى الاقتصاديات كبيرة الحجم التي تستفيد أكثر من الاقتصاد العالمي على حساب

في وحدة العالم الإسلامي، محمود السيد حسن داود،
رابطة الجامعات الإسلامية، 2003م، ص: 48 وما بعدها.

603 ينظر: فاطمة الزهراء عادل, وعبد القادر قندوز، الاقتصاد الدولي: تطور فكره واشكال تكتلاته، دار اليازوري, ٢٠٢١، ص: 150، مجدي حنفي، مستقبل التنمية والتعاون الاقتصادي العربي الهيئة المصرية العامة للكتاب,1975، ص: 25.

604 مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ) ، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم (4/ 1999) رقم (2586).

605 أدهم إبراهيم جلال الدين، علم الاستثمار الإسلامي، مركز الكتاب للنشر والتوزيع، ط1، ٢٠١٨م، ص: 341.

الاقتصاديات الصغيرة[606].

هذا والاستقلال الاقتصادي لدول العالم الإسلامي أمر يمكن تحققه؛ إذ تتوفر لديه الأسس اللازمة للاستقلال عن غيره من الدول غير الإسلامية وقيام التكامل الاقتصادي بين أقطاره المختلفة، وتوضيح ذلك في النقاط التالية يتضح من خلال النقاط الآتية:

1- توافر الوحدة الدينية والعقدية للأمة الإسلامية: وهذا الأمر من شأنه أن يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي الذي يعتبر فرعًا عن الأصل العام المتمثل في وحدة الأمة الإسلامية، ذلك أن الدين الإسلامي ليس دين عقيدة وحسب؛ بل هو نظام متكامل يمثل الاقتصاد أهم عناصره، وهو الذي أهتم الإسلام به وعنيت الشريعة به بصفة مباشرة وبتركيز كبير، بحيث باتت أحكام المعاملات تمثل الغالبية العظمى من موضوعات الفقه الإسلامي [607].

2- التجانس الثقافي والاجتماعي: وهذا الأمر موجود بالفعل حيث أن الإسلام الدين الرسمي لجميع الدول العالم الإسلامي، وهو ما ينعكس على الوحدة ولاستقلالية في وضع الرؤية التي تنظم العلاقات الاجتماعية وكافة أمور الحياة في هذا القطر، وهو ما يجعل التفاهم بين سكان العالم الإسلامي أقرب وأسرع وأوثق [608].

3- التقارب الجغرافي بين دول العالم الإسلامي: الرابطة بين دول العالم الإسلامي وإن كانت تعتمد على العقيدة كأصل عام، إلا أنها لا تقتصر على ذلك حيث يلعب التقارب الجغرافي دورًا هامًا في تقوية تلك الرابطة، والسبب في ذلك هو الامتداد الجغرافي لدول العالم الإسلامي في سلسلة جغرافية متصلة من جنوب شرق أسيا وحتى بلاد المغرب العربي على المحيط مما يجعل عملية الاتصال والانتقال سهلة للغاية ويحقق لتلك المنطقة مزيد من الاستقلال والوحدة المكانية [609].

المبحث الثاني: التحذير من خطر التبعية الاقتصادية للدول غير الإسلامية وعلاجها:

المطلب الأول: مفهوم التبعية الاقتصادية ومظاهرها:

أولًا: مفهوم التبعية الاقتصادية:

مفهوم التبعية الاقتصادية من المفاهيم التي ظهرت في بعض الدراسات التي أعدها الباحثون في قارة أمريكا اللاتينية عند تفسيرهم لظاهرة التخلف الاقتصادي التي أصابت الدول النامية التي ربطتها علاقات تبعية مع الدول المتقدمة [610].

ومفهوم التبعية الاقتصادية ينصرف عند إطلاقه إلى العلاقة غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية القائمة على الاستغلال والتبادل غير المتكافئ وأسلوب الاستثمارات والمعونات التي تشكل عودة للاستعمار الجديد [611].

والتبعية بصفة عامة هي الخضوع والتأثر من قبل اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بسبب ما تملكه هذه القوى من إمكانات السيطرة على الاقتصاد التابع، بشكل يتيح للاقتصاد المسيطر من جنيٍ أكبرِ نفعٍ ممكن من موارد الاقتصاد التابع دون مراعاة مصلحة الاقتصاد الأخير [612]، بحيث تصبح علاقات التبعية في النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر.

وقد يقصد بها تخصص الدول النامية في تصدير المواد الأولية تلبية لاحتياجات الاقتصاديات المتقدمة [613]، وقد يشار إليها بأنها التجزئة وربط اقتصاديات الدول كلا على حده بالسوق الرأسمالي العالمي [614].

ويرى فريق من الاقتصاديين أن صور التبعية المنتشرة في اقتصاديات الدول النامية ما هي إلا نتيجة لأثر تبعية سياسية سابقة في الوقت الذي لا زالت فيه العلاقات الاقتصادية الدولية لا تخرج عن كونها مجموعة من العلاقات بين المسيطرين (الدول المتقدمة) والتابعين (الدول النامية) [615].

ثانيًا: مظاهر التبعية الاقتصادية:

تتمثل أهم مظاهر التبعية الاقتصادية فيما يلي:

---

606 سهيل حسين الفتلاوي، جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة: إنشاء الجامعة وأهدافها، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، ٢٠١١ م، ص: 115.

607 فتح الله أكثم تفاحة، نظرية الرجوع في العقود والتصرفات في الفقه الإسلامي، الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، ٢٠١١م، ص: 5.

608 إسماعيل راجي الفاروقي، لوس لمياء الفاروقي، أطلس الحضارة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العبيكان للنشر, 1998م، ص: 235.

609أحمد عرفة أحمد يوسف، أساليب ومقومات التكامل الاقتصادي بين البلاد الاسلامية، دار التعليم الجامعي، ٢٠١٩م، ص: 131.

610 د. محمد السماك، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولينيكية المحتملة، المستقبل العربي، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد ٥١، السنة التاسعة، سبتمبر ١٩٨٦، ص٦٢

611 د. أحمد محمد أبو الرّب، تحديات التنمية في الوطن العربي، طباعة المؤسسة الصحفية الأردنية، ط 1 – 1979، ص 64.

612 د. محمد لبيب شقير، جامعة الدول العربية، العلاقات الاقتصادية بني البلاد العربية. 1958م، ص: 45.

613 د. محمد عبد العزيز عجيمة، د. عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، 1979م، ص: 30.

614 د. عبد الوهاب رشيد، التكامل الاقتصادي العربي، دون ناشر، دون سنة نشر، ص: 41 – 43.

615 د. حمدية زهران، مشكلات التجارة الدولية في البلاد المتخلفة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1979م، ص: 17.

د. عادل أحمد حشيش، مبادئ الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، ص: ٣٤٣.

1- التبعية التجارية:

ويقصد بها: «خضوع التجارة الخارجية في اقتصاديات بلدان العالم الإسلامي مجتمعة ومنفردة لسيطرة اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة بحيث تتأثر بالمتغيرات التي تحدث في اقتصاديات الدول المسيطرة والقرارات التي تصدر عنها»[616].

2- التبعية الغذائية:

وتعرف بأنها: «علاقة اعتماد غير متكافئة في مجال الحصول على الغذاء، بحيث يترتب عليها تنامي العجز الداخلي، وتزايد اعتماد الدولة على المصادر الخارجية للغذاء في معظم المحاصيل التي تشكل الغذاء الأساسي للسكان وخضوعه للتأثيرات الناتجة من ممارسات الدول المحتكرة والمصدرة للغذاء»[617].

3- التبعية المالية:

وتعني: «سيطرة رأس المال الأجنبي بشكل كبير على مراكز إنتاج المواد الأولية والزراعية في البلدان النامية مع توسعها وتنميتها وربطها بالمراكز الرأسمالية المتقدمة ربطًا تبعيًا»[618].

المطلب الثاني: وسائل علاج التبعية الاقتصادية:

لاشك أن التبعية الاقتصادي للدول غير الإسلامية من الأمور التي يجب على بلدان العالم الإسلامي العمل على التخلص منها، وهذا لا يمكن إيجاده إلا بمعالجة هذه الظاهرة عبر عددٍ منالوسائل التالية:

أولًا: تهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لإحداث التنمية الشاملة في البلاد الإسلامية:

تحتاج البلاد الإسلامية في مسيرتها للتغلب على التبعية الاقتصادية للدول غير الإسلامية أن تحدث نوعًا من التنمية الشاملة على مختلف الأصعدة، وهو الأمر الذي يقتضي من القائمين على أمور الأمة وحكامها العمل على تهيئة كافة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تساهم في تحقيق التنمية المستمرة والمستقرة للاقتصاد الإسلامي وتمكنه من على الاستقرار والتقدم في مواجهة في الاقتصاديات الأخرى[619].

ثانيًا: إنشاء المشروعات المشتركة بين الدول الإسلامية:

يقصد بالمشروعات المشتركة: «تلك المشروعات التي يسترك في إقامتها دولتان أو أكثر بحيث تساهم كل منهما في واحد أو أكثر من العناصر الإنتاجية كرأس المال أو عنصر العمل أو الخبرات الفنية أو التنظيم»[620].

ولاشك أن العمل على إنشاء المشروعات المشتركة من شأنه تنمية وزيادة القاعدة الإنتاجية علي النحو الذي يخدم العملية التنموية والمبادلات التجارية بين البلاد الإسلامية، كما يعزز من إمكانيات التخصص وإعادة هيكلة قسمة العمل في تلك البلاد ويزيد من التدفقات المالية فيما بينها[621].

ثالثًا: وضع سياسة مالية تساعد على تيسير الاقتراض بين البلاد الإسلامية:

من الظواهر السلبية التي انتشرت في البلاد الإسلامية في الآونة الأخيرة هي لجؤ الكثير من حكومات هذه البلاد إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية للحصول على قروض بفائدة لاستخدامها في أنشطتها التمويلية، ذلك أن الواجب على هذه البلاد المسلمة هو الاقلاع عن اقتراف الربا المحرم في كافة معاملاتها المصرفية عملًا بقوله تعالي: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ }[البقرة: 278].

ولا شك أن معالجة هذه الظاهرة يتطلب من البلدان الإسلامية أن تعمل على تيسير انتقال رؤوس الأموال فيما بينها وتيسير الاقتراض لدواعي إنتاجية أو استهلاكية ضاغطة، مع الامتناع عن اللجؤ إلى القروض الربوية المحرمة[622].

رابعًا: تيسير انتقال العمالة بين الأقطار الإسلامية:

تحتاج الدول الإسلامية في سبيل خروجها من معضلة التبعية لغيرها من الدول غير الإسلامية أن تكثف التعاون والتكامل فيما بينها لاسيما فيما يخص تبادل العمالة؛ ذلك أن الدول الإسلامية قادرة على امتصاص أعداد البطالة المتزايدة، وذلك عبر التعاون ورفع القيود عن انتقال العمالة فيما بينها، مما يساهم في حرية القوة البشرية وتحركها المنتظم بين الأقطار الإسلامية بما يدفع حركة النشاط الاقتصادي للأمة ويقلل من اعتمادها على غيرها[623].

---

616 د. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986م، ص: 241، محمد إبراهيم أبو شادي، التبعية الاقتصادية ودور البنوك الإسلامية في تحرير العالم الإسلامي منها، الزهراء للإعلام العربي، 1994م، ص: 79.

617 ينظر: د. رواء زكي يونس الطويل، الآثار السياسية والاقتصادية للمياه، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، ٢٠١٠ م، ص: 86- 87.

618عبد الزهرة فيصل يونس، فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، 2016م، ص: 134.

619 د. محمد عبد المنعم عفر، التنمية والتخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1992م، ص: 219.

620 د. محمد العمادي، تجربة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في المشروعات العربية المشتركة، بحث منشور كتاب ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة الصادر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1983م، ص: 468.

621 د. سميح مسعود، المشروعات العربية المشتركة، الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1988م، ص: 21.

622أدهم إبراهيم جلال الدين، التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية، مركز الكتاب للنشر، ط1، 2017م، ص: 73.

623 المرجع السابق، ص: 73.

المبحث الثالث: التكامل الاقتصادي الإسلامي الموجود والمنشود:

المطلب الأول: التكامل الاقتصادي الموجود:

إن واقع البلاد الإسلامية يشهد بوجود نوع من التكامل الاقتصادي والتكتل الفعلي بين أقطاره المختلفة سواء على الصعيد الإقليمي في المنطقة العربية والمناطق التي تقع فيها بلاد إسلامية متجاورة مع بعضها البعض، أو حتى على صعيد بلدان العالم الإسلامي كتلة واحدة، وبيان ذلك في التفصيل التالي:

أولًا: التكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي:

لما كانت الدول الإسلامية متوزعة على عدة قارات وتتلاقى في الديانة والتجانس العرقي والظروف المتشابهة، فقد أدّى هذا إلى أن الكثير منها عمل على تكوين التكتلات الإقليمية التي بلغت حوالي 27 تكتلاً ويمكن بيان أهمها على النحو التالي:

1- على صعيد دول المنطقة العربية؛ أنشئت العديد من التكتلات؛ أهمها: السوق العربية المشتركة، واللجنة الاستشارية الدائمة لدول المغرب العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون العربي، ومنطقة التجارة الحرة التي بدأت العمل في عام 2005م، وأخيرا اتحاد المغرب العربي، إضافة إلى إنشاء مؤسسات تمويلية تكاملية كالصندوق العربي للتنمية والذي يباشر معاملاته بالدينار العربي [624].

2- على صعيد الدول الآسيوية الإسلامية؛ أنشئت مجموعات اقتصادية ومنظمات متعددة، ومنها: مجموعة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، ومنظمة التعاون الإقليمي من أجل التنمية، ومنظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة اتفاقية بانكوك [625].

3- على صعيد الدول الأفريقية الإسلامية؛ أنشئت حوالي 16 منظمة اقتصادية تتألف من الدول الأفريقية الإسلامية مثل: منظمة التجارة التفضيلية لدول شرق جنوب أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، والاتحاد الجمركي الاقتصادي لوسط أفريقيا [626].

ثانيًا: التكامل الاقتصادي على صعيد بلدان العالم الإسلامي ككتلة واحدة:

لقد كان من ثمار الدعوات المتكررة إلى توحيد الأمة الإسلامية أن وجدت بعض المجهودات التكاملية في المجال الاقتصادي التي يبرز أهمها فيما يلي:

1- منظمة المؤتمر الإسلامي:

تتألف منظمة المؤتمر الإسلامي من حوالي سبع وخمسين دولة يمثلون نحو ربع أعضاء منظمة الأمم المتحدة، ويعود السبب الرئيس لتأسيس هذه المنظمة إلى الكارثة التي حلّت بالمسجد الأقصى عام 1969م، والتي تمثلت في الحريق الذي أحدثه الصهاينة بالمسجد والذي دعا المسلمين إلى ضرورة التعاون بينهم بشكل عملي من خلال إنشاء منظمة وتوحد الدول الإسلامية، وقد تقرر هذا في اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي أنعقد بجدة في مارس 1970م، والذي نتج عنه الموافقة على إنشائها بمسمى: «منظمة المؤتمر الإسلامي»[627]، وقد نصت المادة الثانية من ميثاق هذه المنظمة من أهم أغراضها: «دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وفي المجالات الحيوية الأخرى والتشاور بين الدول الأعضاء في المنظمات الدولية»[628]، وقد تشكلت هذه المنظمة من أجهزة رئيسية هي: هيئات المؤتمر الإسلامي، ثم مؤتمر القمة للملوك والرؤساء العرب، ثم مؤتمر وزراء الخارجية، والأمانة العامة للمنظمة[629].

2- رابطة العالم الاسلامي:

وهي من فئة المنظمات العالمية الشعبية، بحيث تمثل الشعوب الإسلامية في كافة أنحاء المعمورة، وقد انبثقت عن المؤتمر الإسلامي في عامه الأول والذي عقد بمكة المكرمة سنة 1962م، كما تم اقرار نظامها وتكوين المجلس التأسيسي لها في المؤتمر التالي عام 1965م [630].

هذا ويعتبر من أهم أهداف تلك الرابطة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية السعي لجمع كلمة المسلمين وتوحيده، والعمل على إزالة العقبات التي تواجه نهضة المجتمع المسلم، ويمكن إيجاز الجهود التي تقوم بها الرابطة فيما يخص الجانب الاقتصادي وثيق الصلة بموضوع التكامل في النقاط التالية [631]:

---

624 جاسم بن محمد القاسمي، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي: إنجازاته وتحدياته، مؤسسة شباب الجامعة،1999م، ص:109 ، محمد الرميحي، مستقبل مجلس التعاون الخليجي، منتدى التنمية بالكويت، 2015م، ص: 16.

625 محمد محمود إمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م، ص:271.

626د. محمد عبد الحليم عمر، الأوضاع الاقتصادية في العالم الإسلامي، بحث مقدم لندوة «الاقتصاد لرجال الشريعة» بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ديسمبر 2002م.

627د. محمود السيد حسن داود، المنظمات الإسلامية، نشر رابطة الجامعات الإسلامية 2003م، أكمل الدين إحسان أوغلو، العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد: منظمة التعاون الإسلامي، دار الشروق، 2013م، ص: 212.

628 المادة الثانية من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي الذي صدر عن الاجتماع الذي أنعقد في جدة في الفترة من 14إلى 18 محرم 1392هـ الموافق 29فبراير 4 مارس 1972م.

629 المادة الثالثة من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي.

630 محمد عوض الهزايمة، حاضر العالم الإسلامي وقضاياه السياسية المعاصرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط2، ٢٠١٢م، ص: 166.

631 د. خلف بن سليمان النمري «إسهامات رابطة العالم الإسلامي في بناء اقتصاد إسلامي بين الدول الإسلامية»، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي

أ– المساهمة في مواجهة المشاكل الاقتصادية التي تتمثل بصفة أساسية في الفقر والبطالة، ووضع الحلول لقضايا الإسكان والصحة والتعليم والتدريب، وكافة القضايا ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عبر وضع برامج الدعم التي توفر الإعانات والمساعدات لجميع أفراد الدول الإسلامية.

ب– العمل على عقد الاجتماعات والمؤتمرات من دراسة أو بحوث تتناول الوحدة الاقتصادية بين العالم الإسلامي وتقديم تصورات عملية لكيفية تحقيقها، إلى جانب ما يصدر من قرارات من المجلس التأسيسي حول الدعوة لهذه الوحدة، وكذا الحضور الفعّال للرابطة في اللقاءات التي تعقدها المنظمات الإسلامية الأخرى وتبنيها للدعوة للوحدة الاقتصادية المنشودة.

ج– باشرت الرابطة وضع تصور عملي لكيفية إقامة السوق الإسلامية المشتركة بدءا من عام 1398هـ، وقد عُرض ذلك على العديد من اجتماعات القمة الإسلامية وكذا اجتماعات وزراء خارجية الدول الإسلامية ووزارات الأوقاف والشئون الإسلامية ووزراء المالية، وجرى التباحث حول هذه السوق مع المنظمات التكاملية الأخرى مثل منظمة المؤتمر الإسلامي.

3– المنظمات والمؤسسات التكاملية الأخرى: كما أنشئت –بالإضافة إلى ما سبق ذكره– عدد من المنظمات والمؤسسات ذات الصلة الوثيقة بالتكامل الاقتصادي من عدة مناحي، ومنها على سبيل المثال: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي أنشئت في بداية التسعينات من القرن العشرين الميلادي بالبحرين، والمجلس الشرعي العام بالهيئة، والمجلس العام للبنوك الإسلامية الذى أنشئ بالبحرين عام 2001م، ومؤسسة الخدمات المالية الإسلامية التي أنشئت في ماليزيا عام 2002، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إلى جانب محكمة العدل الإسلامية الدولية التي أنشئت عام 1987، ووكالة الأنباء الإسلامية عام 1972، ومنظمة إذاعات الدول الإسلامية عام 1975، ومنظمة العواصم الإسلامية 1978، والمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة، والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم عام 1980 بالرباط، والاتحاد الرياضي الإسلامي 1985 ومقرها بمدينة جدة، وغيرها[632].

وعلى الرغم من وجود هذا المظاهر للتكامل الاقتصادي الإسلامي بالفعل إلا أن هذا الأمر لا يمكن أن يُخفي حقيقة أن هذا التكامل لا زال حلمًا جميلًا لم يتحقق بعد، بل هناك من بين خبراء الاقتصاد من يعتبره عزيز المنال، بحيث لا يمكن إدراكه بالتمني، ولكن لا بد من وضع خطة استراتيجية هادفة، والسير في خطوات عملية أكثر فاعلية للوصول للتكامل الاقتصادي بصورة أكبر، ولعل هذا ما سوف يحاول المطلب التالي الوصول إليه.

المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي المنشود:

إن حالة التكامل الاقتصادي المنشود بين دول العالم الإسلامي لا يمكن تحققها بمجرد الدعوات والصلوت ورفع الشعارات والأمنيات، ولا بإشعال المزيد من الثورات، ولا بإهدار الموارد الطبيعية والمدخرات؛ وإنما يتم ذلك بواسطة التنمية والاستثمار، ومواجهة الصعوبات والشدائد، والركوب في ركب النهضة والتكامل، والابحار في سفينة التقدم والحضارة [633].

هذا وعلى الرغم من وجود كل هذه المنظمات والروابط والمؤسسات التي تجمع بلدان العالم الإسلامي، إلا أنَّ الوحدة والتكامل الاقتصادي في الدول الإسلامية لم يصل بعد إلى التكامل المنشود، ذلك أن هذا التكامل الأخير يفترض مزيدًا من إزالة الحواجز لضمان حرية انتقال الموارد والمنتجات ثم تهيئة السبل أمام التعاون الاقتصادي.

وحتى الوصول إلى التكامل المنشود يجب المرور بمراحل خمسة متتابعة تتمثل فيما يلي[634]:

أولًا: إقامة منطقة التجارة الحرة الإسلامية:

وهي عبارة عن اتفاق يتم بين دولتين أو أكثر بموجبه تتحرر التجارة الخارجية وتلغى الرسوم الجمركية المفروضة على التبادل التجاري فيما بينها، غير أنّ كل دولة منها تحتفظ بكامل حريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقاتها التجارية الأخرى مع باقي دول العالم (غير الأعضاء في اتفاق منطقة التجارة الحرة) [635].

وعلى ذلك فإنه يكون باستطاعة كل دولة عضو في إطار منطقة التجارة الحرة أن تبقي على تطبيق معدل التعريفة الجمركية والقيود الاستيرادية الأخرى الخاصة بها في مواجهة الدول غير الأعضاء في المنطقة. وهذا الأمر يفرض على الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة أن تتأكد من أنَّ الواردات التي تم استيرادها إلى المنطقة لم يتم إدخالها من دول خارج المنطقة أو من منطقة تطبق على وارداتها تعريفة مرتفعة بالمقارنة بمنطقة التجارة الحرة ذات التعريفة المنخفضة، ثم تم شحنها إلى دول المنطقة الحرة في محاولة للاحتيال والهروب من التعريفة المرتفعة [636].

المنعقد بجامعة أم القرى– جمادى الأولى1426هـ/ يونية 2005م.

632 أحمد محمد محمود نصار، المدخل العام لدراسة المصارف الإسلامية، دراسة شاملة لأسس ومبادئ المصرفية الإسلامية للمبتدئين، دار الكتب العلمية، ٢٠٢٢م، ص: 57 وما بعدها، أدهم إبراهيم جلال الدين، التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية، ص: 36 وما بعدها.

633 علاء الدين زعتري، التكامل الاقتصادي خيار استراتيجي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد (287)، 1426هـ– 2005 م، ص: 42.

634 رفعت العوضي، إسماعيل بسيوني، الاندماج والتحالفات الاستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص: 40– 41.

635 منال إبراهيم عشري، التكتلات الاقتصادية المعاصرة في العالم الإسلامي، دار التعليم الجامعي، ٢٠٢٠م، ص: 13.

636 حسين عبد المطلب الأسرج، آثار الاتحاد الجمركي العربي على الاقتصاديات العربية، دون ناشر، 2017م، ص: 60.

ثانيًا: الاتحاد الجمركي الإسلامي:

ويشمل هذا الاتفاق على تبادل السلع بين دول الاتحاد الجمركى بحرية وبدون قيود جمركية كما هو الحال في المرحلة السابقة، إضافة إلى تطبيق الدول الأعضاء تعريفة جمركية موحدة في معاملاتها مع دول العالم الأخرى، وعلى ذلك فإن الإتحاد الجمركي يتضمن الاعفاء من الرسوم والضرائب الجمركية على واردات الدول الأعضاء، مع إزالة كافة الحواجز الجمركية والاحتفاظ بتعريفة جمركية موحدة في مواجهة الدول الأخرى [637].

ثالثًا: السوق الإسلامية المشتركة:

تعتبر السوق المشتركة المرحلة الثالثة من مراحل التكامل الاقتصادي والتي تبدأ من حيث أنتهت مرحلتي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي وما تم تحقيقه بالفعل في هاتين المرحلتين، وتتميز هذه المرحلة عن المرحلتين السابقتين بأنها لا تقتصر على حرية انتقال السلع وإلغاء الحواجز الجمركية، بل يتم من خلالها الاتفاق بين دول السوق المشتركة على حرية انتقال الموارد أو عناصر الإنتاج وهى العمل ورأس المال [638].

رابعًا: الإتحاد الاقتصادي الإسلامي:

وهو عبارة عن الاتفاق الذي يتم بين دولتين أو مجموعة من الدول على توسيع إجراءات التكامل الاقتصادي إلى حد أعطاء ميزات أكبر من تلك التي تعطيها السوق المشتركة، إذا يعمل ذلك الإتحاد على تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية والإجراءات المرتبطة بها، بهدف إزالة التمييز والتفاوت الناشيء بين الدول الأعضاء فيه[639].

خامسًا: الوحدة الاقتصادية بين الدول الإسلامية:

مرحلة الوحدة الاقتصادية من المراحل التوسعية للتكامل الاقتصادي التي تضيف له أبعادًا أخرى غير تلك التي تحققها المراحل السابقة، فهذه المرحلة تعمل على توحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية وكذا العملة، إضافة إلى السعي لإنشاء مؤسسات تكاملية كالبنوك المركزية الموحدة لدول التكامل، مع وضع سلطة عليا للوحدة وجهاز إدارى للإشراف على تنفيذ السياسات الاقتصادية التكاملية، وهو الأمر الذي يوجب على الدول الأعضاء فى تلك الوحدة الالتزام بالقرارات التي تصدر من هذه السلطة العليا [640].

النتائج والتوصيات:

أولًا: النتائج:

- أن الاستقلال الاقتصادي واجب شرعي؛ فقد دعا الله عز وجل أتباع الأمة الإسلامية إلى التعاون فيما بينهم على البر وفعل الخير في كافة المجالات، وهذا التعاون هو النواة التي من شأنها أن تؤسس للوحدة والتكامل الاقتصادي بين أقطابها.
- أن الاستقلال الاقتصادي أداة هامة للوصول إلى التكامل الاقتصادي للدول الإسلامية، والتكامل بدوره هو أحد أهم الوسائل الفعالة لخروج الدول الإسلامية من قائمة الدول النامية أو المتخلفة، فضلاً عن اتجاهها للتخلي عن حالة التبعية المذلة لاقتصاديات الدول الكبرى.
- أن التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية تتوفر له العديد من العوامل التي أهمها: الوحدة الدينية والعقدية للأمة الإسلامية، والتجانس الثقافي والاجتماعي، والتقارب الجغرافي بين دول العالم الإسلامي.
- أن التبعية بصفة عامة تعني الخضوع والتأثر من قبل اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بسبب ما تملكه هذه القوى من إمكانات السيطرة على الاقتصاد التابع.
- أن أهم مظاهر التبعية الاقتصادية تتمثل في التبعية التجارية، والتبعية الغذائية، والتبعية المالية.
- أن علاج التبعية الاقتصادية في الدول الإسلامية يتم من خلال عدة وسائل منها: تهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لإحداث التنمية الشاملة في تلك الدول، وإنشاء المشروعات المشتركة بينها، ووضع سياسة مالية تساعد على تيسير الاقتراض بينها، وتيسير انتقال العمالة بين أقطارها.
- أن واقع البلاد الإسلامية يشهد بوجود نوع من التكامل الاقتصادي والتكتل الفعلي سواءً على الصعيد الإقليمي أو على صعيد بلدان العالم الإسلامي ككتلة واحدة.
- أن التكامل الاقتصادي المنشود للدول الإسلامية يجب المرور بمراحل خمسة متتابعة تتمثل في إقامة منطقة التجارة الحرة الإسلامية، والاتحاد

637رويده بنت عبد الرحمن عبد اللطيف البراهيم، تطبيق نظرية الاتحاد الجمركي على دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، 4141 هـ، ص:8.

638 عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، مجموعة النيل العربية، 2003م، ص: 28.

639 حسين عبد المطلب الأسرج، آثار الاتحاد الجمركي العربي على الاقتصاديات العربية، مرجع سابق، ص: 61.

640محمد عبدالله شاهين محمد، تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية للدول العربية وسبل معالجتها، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠٢١م، ص: 308.

الجمركي الإسلامي، والسوق الإسلامية المشتركة، والاتحاد الاقتصادي الإسلامي، والوحدة الاقتصادية بين الدول الإسلامية.

ثانيًا: التوصيات

- ضرورة مواصلة البحث والكتابة في موضوع الوحدة والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية للوصل إلى الأساليب الأكثر عملية التي تحقق هذا الأمر.
- على الدول الإسلامية والقائمين على الحكم فيها العمل على تفعيل كافة صور وأشكال التكامل الاقتصادي بين تلك الدول بما يحقق مصلحة شعوبها ويرتقي باقتصادها.
- ضرورة الاستفادة من تجارب البلاد غير الإسلامية فيما يتعلق بالوحدة وواقع التكامل الاقتصادي فيما بينها، كما هو الحال في تجربة الوحدة والتكامل في القارة الأوروبية الممثلة في الاتحاد الأوروبي.

قائمة المصادر والمراجع:

- أحمد عرفة أحمد يوسف، أساليب ومقومات التكامل الاقتصادي بين البلاد الاسلامية، دار التعليم الجامعي، ٢٠١٩م.
- أحمد محمد أبو الرِّب، تحديات التنمية في الوطن العربي، طباعة المؤسسة الصحفية الأردنية، ط 1 – 1979م.
- أدهم إبراهيم جلال الدين، التكامل الاقتصادي بين البلاد الإسلامية، مركز الكتاب للنشر، ط1، 2017م.
- أدهم إبراهيم جلال الدين، علم الاستثمار الإسلامي، مركز الكتاب للنشر والتوزيع، ط1، ٢٠١٨م.
- إسماعيل راجي الفاروقي، لوس لمياء الفاروقي، أطلس الحضارة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العبيكان للنشر، 1998م.
- أكمل الدين إحسان أوغلو، العالم الإسلامي وتحديات القرن الجديد: منظمة التعاون الإسلامي، دار الشروق، 2013م.
- جاسم بن محمد القاسمي، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي: إنجازاته وتحدياته، مؤسسة شباب الجامعة،1999م.
- حسين عبد المطلب الأسرج، آثار الاتحاد الجمركي العربي على الاقتصاديات العربية، دون ناشر، 2017م.
- حمدية زهران، مشكلات التجارة الدولية في البلاد المتخلفة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1979م.
- خلف بن سليمان النمري «إسهامات رابطة العالم الإسلامي في بناء اقتصاد إسلامي بين الدول الإسلامية»، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي المنعقد بجامعة أم القرى– جمادى الأولى1426هـ/ يونيه 2005م.
- رفعت العوضي، إسماعيل بسيوني، الاندماج والتحالفات الاستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986م.
- رواء زكي يونس الطويل، الآثار السياسية والاقتصادية للمياه، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، ٢٠١٠ م.
- رويده بنت عبد الرحمن عبد اللطيف البراهيم، تطبيق نظرية الاتحاد الجمركي على دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، 4141 هـ.
- سميح مسعود، المشروعات العربية المشتركة، الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1988م.
- سهيل حسين الفتلاوي، جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات العولمة، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠١١.
- عادل أحمد حشيش، مبادئ الاقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2011م.
- عبد الزهرة فيصل يونس، فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، 2016م.
- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، مجموعة النيل العربية, 2003م.
- عبد الوهاب رشيد، التكامل الاقتصادي العربي، دون ناشر، دون سنة نشر.
- علاء الدين زعتري، التكامل الاقتصادي خيار استراتيجي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد (287)، 1426هـ-2005 م.
- فتح الله أكثم تفاحة، نظرية الرجوع في العقود والتصرفات في الفقه الإسلامي، الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1.
- محمد إبراهيم أبو شادي، التبعية الاقتصادية ودور البنوك الإسلامية في تحرير العالم الإسلامي منها، الزهراء للإعلام العربي، 1994م.
- محمد الرميحي، مستقبل مجلس التعاون الخليجي، منتدى التنمية بالكويت، 2015م.
- محمد السماك، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولينيكية المحتملة، المستقبل العربي، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 51، السنة التاسعة، سبتمبر 1986م.

- محمد العمادي، تجربة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في المشروعات العربية المشتركة، بحث منشور كتاب ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة الصادر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 1983م.
- محمد عبد الحليم عمر، الأوضاع الاقتصادية في العالم الإسلامي، بحث مقدم لندوة «الاقتصاد لرجال الشريعة» بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، ديسمبر 2002م.
- محمد عبد المنعم عفر، التنمية والتخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1992م.
- محمد عبد العزيز عجيمة، د. عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، 1979م.
- محمد عبدالله شاهين محمد، تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية للدول العربية وسبل معالجتها، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠٢١م.
- محمد عوض الهزايمة، حاضر العالم الإسلامي وقضاياه السياسية المعاصرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط2، ٢٠١٢م.
- محمد لبيب شقير، جامعة الدول العربية، العلاقات الاقتصادية بني البلاد العربية. 1958م.
- محمد محمود إمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004م.
- محمد محمود نصار، المدخل العام لدراسة المصارف الإسلامية، دراسة شاملة لأسس ومبادئ المصرفية الإسلامية للمبتدئين، دار الكتب العلمية، ٢٠٢٢م.
- محمود السيد حسن داود، المنظمات الإسلامية، نشر رابطة الجامعات الإسلامية 2003م.
- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- منال إبراهيم عشري، التكتلات الاقتصادية المعاصرة في العالم الإسلامي، دار التعليم الجامعي،٢٠٢٠م.

البحث الثالث: الاستقلالية والتبعية .. رؤية قرآنية

أ.د. كمال توفيق حطاب، أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية الأسبق، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك

مقدمة :

لما كان المسلمون اليوم في حالة ضعف شديد، وتبعية كاملة لكثير من الدول الغربية، كانت أهمية البحث في كيفية تحرير الأمة الإسلامية من التبعية الاقتصادية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وذلك من خلال الدعوة إلى تحقيق الاستقلالية والتخلص من التبعية، والاستدلال على ذلك من القرآن الكريم، انطلاقا من قوله تعالى « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة » فالاستقلالية من أسباب زيادة القوة والتمكين للأمة الإسلامية، كما أنها من أسباب المحافظة على الهوية والرسالة، المطلوب من المسلمين تبليغها للعالمين .. « وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس، ويكون الرسول عليكم شهيدا « .

مشكلة البحث :

رغم الأهمية الكبيرة لموضوع الاستقلالية، فإن الجهود المبذولة في هذا المجال لا تزال ضعيفة جدا، بل إن الجهود المبذولة لزيادة التفكك والانقسام والتبعية للآخرين هي الأكبر، ومن هنا تكمن مشكلة البحث في كيفية إيجاد أدوات أو آليات أو أجهزة إنذار مبكر للأمة الإسلامية لكي تصحو من غفلتها وتستعيد دورها الحضاري في تحقيق الاستقلالية والتخلص من التبعية .

وتكمن المشكلة بشكل محدد في مدى إمكانية إيجاد أدوات وآليات لتطبيق ما ورد في القرآن الكريم من تعاليم تحث على الاستقلالية وتنبذ التبعية، فهل يمكن للدول الإسلامية اتباع تعاليم القرآن الكريم لتحقيق الاستقلالية والتخلص من التبعية ؟ وهل يمكن لها أن تكون أمة واحدة ؟ متى يمكن لها إيجاد سوق إسلامية مشتركة ؟ هل يمكن للمنظمات والأجهزة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أن تعمل على زيادة التجارة البينية بين الدول الإسلامية ؟ هل تستطيع الدول الإسلامية القائمة حاليا تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية ؟ هل يمكن لهذه الدول إيجاد عملة نقدية واحدة ؟ أو إعادة إحياء الدينار الإسلامي ؟ هذه هي أهم الأسئلة التي تتطلب الإجابة في هذا البحث أو ربما في بحوث قادمة

أهداف البحث :

- تحديد طبيعة علاقة الدولة الإسلامية بالدول الأخرى .
- تحديد معاني الاستقلالية وخطوات تحقيقها من منظور قرآني .
- تحديد معاني التبعية وخطوات التخلص منها من منظور قرآني .

8.2.6.1.1 المبحث الأول: علاقة الدولة الإسلامية بالدول الأخرى:

مما لا شك فيه أن الدولة أو الخلافة أو ولاية الناس ضرورة دينية ودنيوية، وتظهر الضرورة الدينية نظرا لأن العديد من الفروض والشرائع لا قيام لها الا بقوة السلطان، أما الضرورة الدنيوية فتظهر من خلال ضمان الحقوق وتنظيم المعاملات، وتقسيم العمل والتعاون بين الناس .

يقول ابن تيمية "يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين بل لا قيام للدين والدنيا إلا بها، فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس.. « [641]

ولذلك كان حرصه صلى الله عليه وسلم على إقامة الدولة، ما أن وطئت قدماه أرض المدينة المنورة، حيث جمع القبائل وسكان يثرب من عرب ويهود ومسلمين، ووقع معهم وثيقة عرفت فيما بعد بوثيقة المدينة، يمكن اعتبارها، دستور الدولة الناشئة في المدينة.. ومما جاء فيها[642] « هذا كتابٌ من محمَّد النَّبيِّ «رسول الله» بين المؤمنين، والمسلمين من قريشٍ، «وأهل يثرب»، وَمَنْ تبعهم، فلحق بهم، وجاهد معه. إنَّهم أمَّةٌ واحدةٌ من دون النَّاس... وإن يهود بني عوف أمَّةٌ مع المؤمنين؛ لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم.. "فالمسلمون ومن تعاهدوا معهم في هذه الوثيقة أمة، ينصرون بعضهم بعضا، ويتعاقلون ويفادون بعضهم بعضا.. إلخ وسلمهم سلم وحربهم حرب..

ومع كل ما ورد في هذه الوثيقة من وضوح في تحديد علاقة المسلمين بغيرهم في السلم والحرب، إلا أن هذه المسألة أخذت حيزا كبيرا من الجدل الفقهي قديما وحديثا، بين من يرون الأصل في علاقة الدولة الإسلامية بغيرها الحرب وليس السلم، وبين من يرى أن الأصل هو السلم، وهو الرأي الذي ذهب إليه جمهور الفقهاء، وبعيدا عن هذا الجدل الفقهي الكبير، نورد نصوص بعض الفقهاء المعاصرين، الذين يظهر في آرائهم الاعتدال والمنطق والحكمة، ومن هؤلاء:

---

641 ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، السياسة الشرعية في في إصلاح الراعي والرعية، وزارة الأوقاف، السعودية، 1418، ص 129.

642 الصلابي، علي، وثيقة المدينة دستور الدولة الإسلامية، منتدى العلماء، ونقل عن أكرم ضياء العمري في كتابه السيرة النبوية أن نصوص الوثيقة ترقى إلى مرتبة الأحاديث الصحيحة ..انظر الرابط https://www.msf-online.com/%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84/

في كتابه العلاقات الدولية في الإسلام يقول وهبة الزحيلي[643] « الصحيح والراجح لدى جمهور العلماء أن الأصل في علاقات المسلمين بغيرهم هو السلم، وأن الحرب أمر طارئ على البشرية وعلى المسلمين لدفع الشر والعدوان، وحماية الدعوة.

وقد أورد الزحيلي في كتابه عددا من الأدلة القرآنية على الترجيح الذي ذهب إليه، من أهمها:

1- «وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ» (الأنفال: 61).

2- « حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا " (محمد :4)

3- «لاَ يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ» (الممتحنة: 8).

4- «فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً» (النساء: 90).

وكذلك استشهد بعدد من الأحاديث النبوية كقوله –صلى الله عليه وسلم-: « يا أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو وسلوا الله العافية «[644].وقوله صلى الله عليه وسلم: « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله « [645] وقد نقل الزحيلي أن المراد بالحديث مشركو العرب خاصة بإجماع العلماء .

وهذا ما رجحه معظم الفقهاء المعاصرين، فالأصل في علاقات المسلمين بغيرهم السلم لا الحرب، والباعث على القتال في الإسلام هو رد الاعتداء، وتبليغ الناس [646]، قال تعالى « فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ « (البقرة، 194).

ويرى د/ عبد الكريم زيدان [647]:- أن الدولة الإسلامية تعترف بالدول غير الإسلامية اعترافا واقعيا لا شرعيا، وهذا هو الأساس الذي قامت عليه قواعد القانون الدولي الإسلامي، وعلى أساس الاعتراف الواقعي تعقد الدولة الإسلامية معها المعاهدات وما يترتب عليها من التزامات أو حل مشاكل معلقة أو تنظيم أمور تجارية فيما بينها، وتسمح لرعاياها بالدخول إلى إقليم الدولة الإسلامية بالأمان وما يترتب عليه من أحكام وحقوق وواجبات بالنسبة للمستأمن ولدار الإسلام ..، وفي ظل هذا الاعتراف تعقد الدولة الإسلامية المعاهدات مع غيرها من الدول وبالشروط التي تراها محققه لمصلحتها ويلزمها الوفاء بها لأن الأصل في العقود والشروط الصحة والجواز فلا يحرم منها أو يبطل إلا ما دل على تحريمه وإبطاله دليل في الكتاب أو في السنة أو إجماع صحيح أو قياس معتبر[648] .

وبناء على ما تقدم فإن المعاهدات التي ترتبط بها الدولة الإسلامية تعتبر أحكامها وما جاء فيها جزءا من القانون الدولي الإسلامي ولو كانت شروطها مجحفة، وقبلتها الدولة الإسلامية نزولا عند حكم الضرورة أو تحملا لمفسدة دفعا لمفسدة أعظم منها، يدل على ذلك ما جاء في معاهدة الحديبية، وفيها شرط رد من جاء مسلما إلى النبي –صلى الله عليه وسلم -، يقول صاحب المغني « ولكن لا يجوز هذا الشرط إلا عند شدة الحاجة إليه، وبقيد المصلحة فيه، ومتى شرط لهم ذلك لزم الوفاء به «[649] .

ويرى د/علي الصوا « أن طبيعة علاقات البشر غير مستقرة على أصل واحد من حيث الواقع بل هي متغيرة على الدوام، لأن مبنى العلاقات على حصول المصالح، وهي متغيرة على الدوام، من هنا لا يمكننا أن نتصور اصلا واحدا لهذه العلاقات في الحياة البشرية.. فإذا نظرنا إلى حالة الدولة غير الإسلامية قبل تبليغها الدعوة.. فإن الأصل الذي يحكم العلاقة بينها وبين الدولة الإسلامية هو السلم.. أما بعد تبليغها الدعوة ورفضها ما عرض عليها فإن الأصل الذي يحكم العلاقة هي الحرب لا السلم « [650] ويمكن أن يضاف إلى هذا الكلام، أما في حالة التوقيع على معاهدات أو مواثيق أو اتفاقات دولية فالأصل هو احترام المواثيق والعهود والاتفاقات الدولية.. قال تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ « (المائدة، 1)

إن مما يؤكد على عالمية الإسلام، وعلى أن المسلمين لم يكونوا منعزلين عن غيرهم أو محاربين لمن يخالفهم، ما ورد في كتب التاريخ والتراث والحضارة الإسلامية، من فصول ومباحث توضح أحكام أهل الذمة وأحكام المستأمنين وأحكام التجارة الخارجية في الإسلام والعلاقات التاريخية بين الدولة الإسلامية والغرب المسيحي.

إن هذه العلاقات التاريخية بين الدولة الإسلامية والدول تؤكد على استقلالية الدولة الإسلامية، كما تؤكد على مكانتها وأهميتها ومهابتها بين الأمم الأخرى، فلم تكن الدولة الإسلامية تابعة أو مهينة أو بلا هوية في معظم فترات التاريخ الإسلامي. إن هذه الاستقلالية في الكيان والهوية مستمدة مما جاء به القرآن الكريم من تعاليم تحفظ للأمة الإسلامية هويتها وكيانها وعزتها وكرامتها، وهذا ما سوف يظهر جليا في المبحث التالي.

643 وهبة الزحيلي: العلاقات الدولية في الإسلام، بيروت: مؤسسة الرسالة،1981، ص93-102

644 أخرجه البخاري في باب لا تمنوا لقاء العدو، فتح الباري دار المعرفة، بيروت، 1379، 156/6

645 فتح الباري، 361/3

646 الزحيلي، وهبة، العلاقات الدولية في الإسلام، المرجع السابق، ص93.

647 عبد الكريم زيدان: مجموعة بحوث فقهية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1976، ص 52

648 ابن تيمية: مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، 1404 هـ 32/3

649 ابن قدامة: المغني ويليه الشرح الكبير، دار الكتاب العربي، بيروت، 1972، 411/8

650 علي الصوا « نظام العلاقات الدولية في الإسلام «كتاب نظام الإسلام، مكتبة طارق، عمان، 2004، ص189-190.

المبحث الثاني : الاستقلالية وخطوات تحقيقها في القرآن الكريم:

يرتبط مفهوم الاستقلالية بمفاهيم ومصطلحات عديدة لها علاقة بالأمن والقوة والسيادة والسيطرة .. ومن جهة أخرى يرتبط المفهوم بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية ... ومن زاوية أخرى يمكن النظر إلى الاستقلالية على المستوى الفردي أو الشخصي أو على المستوى القطري أو مستوى الأمة ككل ..

ولعل من أقرب المعاني التي أشار إليها القرآن الكريم للتعبير عن هذا المفهوم، مفهوم القوة والإعداد والوحدة أو الأمة الواحدة .. وكذلك مفهوم الأمن وتحقيقه وحمايته .. ومفهوم البراءة من المشركين .. وكذلك نبذ التبعية وموالاة الأعداء .. وغيرها من المفاهيم التي تضمنت معنى الاستقلالية بشكل مباشر أو غير مباشر .

ويمكن التعرف على هذه المعاني والمفاهيم من خلال القراءة التحليلية لبعض النصوص القرآنية، كما في الآيات التالية :

-قوله تعالى « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ « (الانفال، 60):

يمكن استنباط أولى معاني الاستقلالية في العلاقات الدولية، فلا استقلالية دون قوة تفرض الاحترام المتبادل بين الدول والشعوب .

فمبدأ الإعداد الدائم وتحصيل القوة والتمكين للأمة الإسلامية، يعتبر من أهم الأسس أو القواعد التي يقوم عليها النظام الإسلامي، ولا يقبل التنازل عنها على أي حال .. .. وذلك من أجل أن يقوم التعاون والتعارف والعلاقات التجارية مع الدول الأخرى على مبدأ الندية والمعاملة بالمثل .. ولا تكون الأمة الإسلامية عالة على غيرها من الأمم، وتحت رحمة الأمم الأخرى في أي وقت من الأوقات ..

-قوله تعالى « وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا « (الحجرات، 13):

يمكن استنباط قاعدة مهمة في العلاقات الدولية في الإسلام وهي أن الاستقلالية لا تعني العزلة والانطواء، فحاجة البشرية إلى التعاون والتكامل هي حاجة شرعية معتبرة، لا بد من العمل بها، غير أن هذا التعاون والتعارف والتبادل التجاري في السلع والخدمات لا بد أن يكون على أساس العدل والتقوى، ولذلك كانت تتمة الآية « إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ « (الحجرات، 13) .. فالتعاون البشري ينبغي أن يكون قائما على العدل والرحمة والإنسانية، ولا يقوم على الاستغلال واغتنام الفرص والاحتكار والغش والخداع ..

ولعل هذا التعاون والتكامل هو أمر طبيعي فطري، نظرا لأن الله عز وجل لم يجعل كافة الثروات والموارد في مكان واحد، وإنما وزعها في كافة أنحاء الأرض، وذلك لكي تستمر حاجة الناس إلى بعضهم البعض ويستمر تعاونهم وتكاملهم .. وبالتالي يستمر البناء والإعمار، وزيادة التقدم والرفاه للبشرية جمعاء ..

غير أن استمرارية التعاون بين البشر على أساس العدل والإحسان والكفاءة والمعاملة بالمثل وزيادة الطيبات واجتناب الخبائث .. يتطلب وجود قوة تحمي هذه القيم الأخلاقية وتعمل على المحافظة عليها ..

وقد كانت الشرعية الإسلامية حامية لهذه القيم طيلة أربعة عشر قرنا من التاريخ الذي ساد فيه المسلمون .. فلما تحولت الشرعية الدولية إلى أوروبا وأمريكا والأمم المتحدة رأينا كافة أشكال الانتهاكات الدولية تحدث جهارا نهارا ..

يقول أبو الحسن الندوي في كتابه ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين « أصبح العالم كله – بأممه وشعوبه ومدنياته- قطارا سريعا تسير به قاطرة الجاهلية والمادية إلى غايتها، وأصبح المسلمون كغيرهم من الأمم ركابا لا يملكون من أمرهم شيئا.. «[651]

وفي موضع آخر يقول « والحل الوحيد هو تحول القيادة العالمية، وانتقال دفة الحياة من اليد الأثيمة الخرقاء التي أساءت استعمالها إلى يد أخرى بريئة حاذقة «[652].

-قوله تعالى « وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ « (المؤمنون، 52):

تتأكد أقوى معاني الاستقلالية، ألا وهي الأمة الواحدة، فالأمة بجميع أطيافها والشعوب بجميع أجناسهم يشكلون أمة واحدة ماداموا خاضعين لشريعة الله .

إن العبودية لله هي أساس وحدة الأمة، وأساس عزتها ومكانتها، « ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين « فالعبودية لله عزة وكرامة، أما العبودية لغيره فهي ذل وهوان ..

إن أساس تحرير الناس من الجاهلية هو إخراج الناس من عبودية العباد إلى عبودية رب العباد .. لأن العباد لا يملكون لأنفسهم نفعا ولا ضرا، وأمرهم ليس بأيديهم، وبالتالي فخضوعهم لله هو أساس قوتهم وتطبيقهم لشرع الله هو أساس استقلاليتهم ..

-قوله تعالى «كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ « (آل عمران، 110):

يظهر لنا أن الخيرية مقرونة بحالة الأمة وليست بحالة أقطار متفرقة متجزئة منقسمة .. فالخيرية تكون مع الوحدة ومع القوة ولا تكون مع التفكك والضعف، ولا يعني ذلك أن الكيانات القطرية غير شرعية، ولكنها ليست هي الحالة المثلى التي يمكن أن تحقق للمسلمين قوله تعالى « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ « (الانفال، 60).

651 الندوي، أبو الحسن، ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، مكتبة الإيمان، المنصورة، د ت، ص259

652 نفس المصدر، ص 262

–قوله تعالى « وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ « (المنافقون، 8)، وقال تعالى « وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ « (آل عمران، 139):
.. يظهر لنا أن مفهوم الاستقلال الاقتصادي مرتبط بمفاهيم العزة والكرامة التي جعلها الله للمؤمنين به .

خطوات تحقيق الاستقلالية في بعض الآيات القرآنية:

تضمنت آيات القرآن الكريم عددا من الأوامر الربانية التي يمكن اعتبارها أدوات أو سياسات أو خطوات في طريق تحقيق الاستقلالية، وإعلان الهوية الإسلامية، ويمكن للمسلمين في كل عصر أن يحافظوا على استقلاليتهم وهويتهم، ما داموا ملتزمين بهذه الأوامر الربانية، ومن أمثلة هذه الأوامر:

أولا: الأمر بتحويل القبلة:

قوله تعالى : « قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ۗ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ» (البقرة، 144):

بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة بقي المسلمون في صلاتهم يتجهون إلى القبلة الأولى، وهي بيت المقدس، واستمر هذا الوضع ستة عشر شهرا أو سبعة عشر[653].

وكانت الحكمة الظاهرة هي استمالة وجذب اليهود للدخول في الإسلام، خاصة مع كثرة الآيات التي جاءت مؤكدة ومصدقة لما معهم من التوراة.. غير أن معظم اليهود في ذلك الوقت أصابهم الغرور ورأوا في مشاركة المسلمين لهم في القبلة ميزة خاصة بهم تؤكد أنهم على الحق.. فازدادوا غرورا وإعراضا وصدا عن سبيل الله.. وفي نفس الوقت، كان النبي صلى الله عليه وسلم يتمنى أن تحول القبلة إلى البيت الحرام، حتى يتخلص من العلاقة باليهود نهائيا، فلبى الله أمنية نبيه صلى الله عليه وسلم بأمره بالتوجه إلى المسجد الحرام[654] .

كانت فترة سنة وأربعة شهور كافية لإقناع من يحرص على الحق والهدى واتباع الصراط المستقيم، وكانت فرصة لمن لديه أي شك لزوال هذا الشك، أما وقد أصروا على باطلهم ومحاربتهم للنبي صلى الله عليه وسلم ورسالته، فقد حان الوقت لمفارقتهم وعدم ترك أي رابط يربط المسلمين معهم، ولذلك وردت في كثير من الآثار والأحاديث « خالفوا اليهود .. «

كان تغيير القبلة للمسلمين أشبه بالاستقلال في العبادة، والذي يتبعه كل أشكال الاستقلال، ومنها الاستقلال السياسي والاقتصادي، إن الاتجاه إلى القبلة خمس مرات يوميا في كل صلاة هو مؤشر مهم يمثل هوية المسلمين، وعندما يكون للمسلمين قبلة واحدة لا يشاركهم فيها غيرهم من البشر، فهو دليل على تميزهم وتفردهم بالرسالة وبالصراط المستقيم..

إن المسلمين هم الأمة الوسط الأكثر رشدا وعقلانية، وبالتالي فقد جعلهم الله شهداء على الناس بتبليغ الرسالة، ومن خلال القوامة بالعدل، « يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلاَّ تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ « (المائدة، 8).

وبالتالي يجب أن يقوموا بهذه الرسالة وهذه المهمة، وقد قاموا بها أربعة عشر قرنا من الزمان، كانت القوامة والسيادة للمسلمين على تفاوت في فترات التاريخ بين ضعف وقوة الدولة .

ثانيا : الأمر بالتسابق والتنافس في تقديم الأفضل :

قوله تعالى : «وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ على كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» (البقرة، 148):

تؤكد الآية على أن لكل أمة وجهة أو قبلة أو هدف وغاية، تتناسب مع هذه الوجهة، وهذه الوجهة هي التي تحدد الهوية وتمنح الاستقلالية والتفرد، كما أن في الآية أمر بالتسابق والتنافس في تقديم الأفضل والأمثل من الأعمال الصالحة، في أي مكان ومن أية بقعة على هذه الأرض، فهذه الأعمال الصالحة راجعة إلى الله، وكذلك الناس كلهم راجعون إلى الله حيثما كانوا، وحيثما وجدوا، كما تتضمن الآية أمر بالاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، فاستبقوا الخيرات، الأعمال الصالحة، زيادة الطيبات، والتقليل من الخبائث، زيادة

الفضائل والتقليل من الفواحش، التمسك بالقيم والمبادئ الأصيلة، والابتعاد عن التقليد الأعمى لسلوكيات الأمم الأخرى البعيدة عن القيم والفضيلة.

إن التنافس في الاستخدام الأمثل للموارد يقتضي الكفاءة والإنتاجية والتخصص وتقسيم العمل، بما يؤدي إلى زيادة الاستقلالية وخفض التبعية، فاتباع مبدأ الميزة النسبية معناه الاعتماد على الذات والأخذ بخفض كلفة العمالة المحلية والمواد الأولية المحلية نظرا لانعدام تكلفة النقل والشحن[655] ..

ثالثا: التأكيد على لزوم القبلة:

قوله تعالى «وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ « (البقرة، 149):

في الآية تأكيد على لزوم قبلة المسلمين وما يترتب عليها من تحديد الهوية والمصير، في أي مكان وأي بقعة في هذا العالم الفسيح، فحيثما كنتم وأينما كنتم فإنكم راجعون إلى الله، ثم تأكيد الأمر مرة أخرى على لزوم قبلة المسلمين وهي المسجد الحرام لئلا يكون للناس عليكم حجة إذا لم تلتزموا قبلتكم، ولئلا يكون لليهود عليكم حجة وقد عرفوا في كتابهم أن الله محول نبيه إلى المسجد الحرام، فإذا لم يتحول فسيقولون إن النبي الذي في كتابنا سيحول إلى قبلة إبراهيم ولم تحول أنت، باستثناء المشركين الذين ظلموا أنفسهم بعدم اتباع النبي فسيقولون رجع إلى دين آبائه وأجداده، ولذلك لا

653ابن كثير، تفسير ابن كثير

654 الطبري، تفسير الطبري

655 حطاب، كمال: الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من منظور إسلامي، مجلة أبحاث اليرموك، الأردن، 1997 .

تخشوا قول هؤلاء وهؤلاء، فحجتهم داحضة، ما دمتم متمسكين بقبلتكم ودينكم وهدي نبيكم .

ثالثا: الإذن بقتال المعتدين الظالمين:

قوله تعالى: « أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا ۚ وَإِنَّ اللَّهَ على نَصْرِهِمْ لَقَدِير » (الحج، 39):

بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة، وتأسيس كيان خاص للمسلمين هو أشبه بالدولة في الأدبيات المعاصرة، وتوقيع وثيقة المدينة مع الفئات الأخرى التي تعيش في المدينة وما حولها، والأخذ بكافة أسباب القوة التي يمكن أن تحمي هذا الكيان وهذه الدولة، ونظرا لكثرة المتربصين بهذه الدولة الناشئة من الأعداء والمنافقين واليهود، كانت الخطوة التالية هي الإذن بالقتال، قال تعالى « إذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير.. وذلك لحماية الدولة الناشئة والذود عنها بما يحافظ على هويتها واستقلاليتها ويحسب لها ألف حساب، قبل محاولة التفكير بالاعتداء عليها.

ولذلك كان الأمر بالاستعانة بالصبر والصلاة، وأن الله عز وجل مع الصابرين، فالصبر زاد عظيم يتضمن تجهيز طاقات معنوية كبيرة، وكذلك الصلاة تؤمن الطاقة الروحية العظيمة، ثم تذكير للمسلمين بمقام الشهيد والشهادة، وأنها الوسيلة الوحيدة لاستمرار الحياة، دون موت، فهم أحياء عند ربهم يرزقون. وقبل ذلك تأسيس لمعنى جديد للشهادة والشهيد وهو من يقتل في سبيل الله، وسبيل الله واضح، وهو طريق إعلاء كلمة الله.

ثم إعادة تذكير بفضل الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون.

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٣﴾ وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ ولكن لَّا تَشْعُرُونَ ﴿١٥٤﴾» (البقرة).

كل ذلك من أجل التمهيد للقتال وما ينجم عنه من شهداء وجرحى ومصائب.. وبيان فضل وأجر الصابرين.

رابعا: التأكيد على لزوم القبلة من خلال الحج والعمرة:

قوله تعالى: «إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ» (البقرة، 158):

ثم إعادة التذكير بالتمسك بالقبلة من خلال الحج والعمرة، والطواف بالكعبة والسعي بين الصفا والمروة. وقد جاءت هذه الآية بعد الصبر على المصيبة، لما في الحج والعمرة من تقرب إلى الله ومسح للأحزان وإعادة تجديد للحياة والأمل، حيث يخرج المرء من ذنوبه كيوم ولدته أمه، وقد يكون كذلك بداية لانطلاقة جديدة، ومشروع اقتصادي جديد، « ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله « فالحج مع ما فيه من تطهير وتكفير للذنوب فيه كذلك تجديد وأمل وانطلاق ومنافع دنيوية قد تكون بداية لمرحلة جديدة في الحياة.

خامسا : إعلان البراءة من المشركين وإمهالهم أربعة أشهر :

قوله تعالي : « بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ * فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ» (التوبة، 1):

المقصود بالمشركين هم عرب الجزيرة .. عند معظم المفسرين[656]، وقد تم إمهالهم أربعة أشهر (لتصفية الأعمال والحقوق والديون والعلاقات الزوجية والتجارية والشراكات .. إلخ) . ثم جاء الأمر بقتالهم وإخراجهم من جزيرة العرب .

وهي السورة الوحيدة في القرآن التي لا تبدأ بالبسملة، وفيها إعلان البراءة من المشركين، إعلان تطهير جزيرة العرب من الشرك..

سادسا: الأمر بإخراج المشركين من جزيرة العرب:

جاءت آيات سورة التوبة قوية فاصلة بإعلان البراءة من المشركين، وإعلان الاستقلال الاقتصادي الكامل عن المشركين، وخاصة عرب الجزيرة.. فإعلان الاستقلال الاقتصادي والمالي عن المشركين.. فيه إسقاط لكل أعمالهم وإهدارها بشكل كامل، حتى ولو كانت سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام..

فلا يقبل من المشركين أي عمل مهما كان هذا العمل شريفا أو مقبولا اجتماعيا، فالمعيار للقبول هو الإيمان، ولذلك كان عمل المؤمنين الذين هاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة ومكانة عند الله..

إن عدم قبول أعمال المشركين مهما كانت مخلصة، ومهما كانت نافعة أو نظيفة غير مقبولة عند الله.. ولو أنفقوا ما في الأرض ذهبا لم يتقبل منهم..

إن هذا المبدأ لا يسمح بأي درجة من درجات التنازل في قبول أعمال المشركين فلا مهادنة ولا مرونة ولا قابلية للتفاوض أو المشاركة.. فما داموا كافرين فإن أعمالهم كسراب بقيعة.. فما داموا مشركين فإن أعمالهم كمثل ريح فيها صر أصابت أرض قوم..

«مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ» (آل عمران، 117).

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلاَ يَقْرَبُواْ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَاء إِنَّ اللّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ» (التوبة، 28).

إن استمرارية العلاقة مع المشركين خشية الفقر والعيلة والجوع ليست مبررا مقبولا عند الله، فالله هو الغني الرازق، وهو المغني والمعطي والواهب وخزائنه لا

656 انظر : تفسير الطبري جامع البيان، تفسير السعدي، تفسير ابن كثير ..

تنفد، وبالتالي فليطمئن المؤمنون، وليعلنوا البراءة من المشركين وأعمالهم.. وليثقوا بالله
وقد كانت البراءة خاصة بالمشركين من العرب في البداية ثم جاء الإعلان لتطهير جزيرة العرب من كافة أشكال المشركين ومنهم أهل الكتاب.. فإذا ما رغبوا في البقاء على دينهم في جزيرة العرب، فليدفعوا الجزية وهو صاغرون للقانون الإسلامي الذي يطبق على هذه الأرض.. ثمنا لحمايتهم والدفاع عنهم، حيث لا يطلب منهم الاشتراك في قتال أي عدو يهاجم المسلمين.. وفي المقابل عليهم أن يحترموا القانون والشريعة ولا يجاهروا بأي مخالفة للقانون العام..

المبحث الثالث: التبعية وأدوات التخلص منها في القرآن الكريم:

عبر القرآن الكريم عن التبعية كمفهوم سلبي يصيب الأمم والجماعات .. ويسلبها حرية التفكير واستقلالية القرار، بحيث تتحول هذه الأمم إلى قطعان مسلوبة الإرادة وعديمة الهوية .. ولكن هذه الحالة لا تعفيهم من دخول النار مع الذين سبقوهم وكانوا لهم قدوة سيئة .

قال تعالى : « قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ فِي النَّارِ ۖ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا ۖ حَتَّىٰ إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ رَبَّنَا هَٰؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ النَّارِ ۖ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ» (الأعراف، 38).

وتعبير الأمة في القرآن ليس بالضرورة أن يشمل شعوبا أو أعدادا كبيرة من البشر، وإنما قد يشمل فردا متميزا، كما ورد في إبراهيم عليه السلام .. وقد يشمل يشمل جماعات من الطير « وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ « (الانعام، 38)، أو جماعات التقت على عقيدة واحدة .. وقد يشمل مجتمعا يضم طوائف وأجناس متعددة من المسلمين وغير المسلمين .. كما أشارت وثيقة المدينة التي وضعها النبي صلى الله عليه وسلم كأول دستور للدولة الإسلامية أشارت إلى مجموع المتعاقدين بأنهم أمة دون غيرهم من الناس، فالأمة هنا بالمعنى السياسي الجامع بين المسلم وغير المسلم في الدولة الواحدة[657] ..

ومن جهة أخرى فإن مفهوم التبعية وجد وانتشر في أعقاب رحيل الاستعمار العسكري عن الدول الإسلامية التي استعمرها مخلفا وراءه أمما وجماعات مستقلين في الظاهر .. تابعين في الحقيقة للمستعمر في كل شيء .. ولو دخل المستعمر في جحر ضب لدخل التابعون وراءه ..

ومن أشهر أشكال التبعية، تبعية الآباء والأجداد :

قوله تعالى:

«وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ۚ أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ « (البقرة، 170):

إنها التبعية العمياء المقيتة، تبعية الجاهلية، وتبعية ما وجدنا عليه آباءنا، من معتقدات وعادات وتقاليد بالية، وقد كانت لهم طقوس في تحريم بعض الأنعام مما لم يأذن به الله، ويحلون بعض ما حرم الله.. كما ورد في سورة الأنعام « وَقَالُوا هَٰذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَن نَّشَاءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَامٌ لَّا يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا افْتِرَاءً عَلَيْهِ ۚ سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ (138) وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ ۚ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ (139) قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ ۚ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ « (الأنعام).

ولذلك جاءت الآيات تؤكد على جواز الأكل من كافة الطيبات والمباحات، باستثناء ما ورد تحريمه من أكل الميتة والدم ولحم الخنزير وما ذبح لغير الله .. جاءت الآيات تؤكد على اتباع ما أنزل الله وترك ما ورثوه عن آبائهم من معتقدات بالية أو سمعوه من اليهود من نصوص محرفة، جرى تدوينها وبيعها وقبض ثمنها

خطوات التخلص من التبعية للاقتصاد الربوي:

أولا: الحث على الإنفاق في سبيل الله في أوسع معانيه[658]

إن البديل عن الاقتصاد الربوي الاستغلالي الاستعماري هو الاقتصاد التكافلي التراحمي القائم على الإنفاق في سبيل الله.. وسبيل الله تشمل كافة وجوه الخير.. سواء كانت على شكل معاوضات أو تبرعات.. ولكنها معاوضات مغموسة بالرحمة والتكافل في حالة العجز والتعثر، وهي حالة متبادلة لأن الجميع معرض للعجز والتعثر.. ولذلك كانت النظرة إلى ميسرة، وكانت الصدقة علاج لحالات التعثر المستعصية..

جاءت آيات الحث على الإنفاق في سبيل الله في سورة البقرة (الآيات 261- 275) بشكل خاص، للتخلص من هيمنة الاقتصاد الربوي الذي كان سائدا في المدينة، وكان اليهود هم أسياد هذا الاقتصاد وأباطرته، ولذلك جاءت آيات الحث على الإنفاق في سبيل الله، لتضعف اقتصاديات اليهود الربوية التي كانت تقوم على أنه لا إنفاق ولا إقراض دون ربا.. فكيف يتصور أن يكون إنفاقا في سبيل الله..

ومن خلال التشريعات المتكررة بضرورة الإنفاق في سبيل الله، والتشجيع على القرض الحسن، وجد اليهود في الدين الجديد تهديدا لنفوذهم الاقتصادي ومكانتهم في السوق، وخاصة سيطرتهم على الإقراض الربوي.. الذي يعتبر رئة التنفس في السوق .

وهي مسألة تؤثر على اقتصاد اليهود وتضيق عليهم أساليبهم الاستغلالية في إدارة المال وتداوله، فمسألة الإنفاق في المدينة كانت بأيديهم، وهم المتحكمون بالمال وجمعه وإنفاقه.. ولكن إنفاقهم لم يكن دون مقابل، وإنما كان الإقراض الربوي هو أبرز أشكال الإنفاق عندهم..

657 الأنصاري، محمد جابر، رؤية قرآنية للمتغيرات الدولية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الشروق، 1999، ط2، ص 32.

658 حطاب، كمال، ملامح الإعجاز الاقتصادي في القرآن الكريم، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، 2012.

فجاءت الآيات تحث على الإنفاق على الأهل والأقارب والمحتاجين أو في أي طريق نافع.. الإنفاق الطيب النافع غير المصحوب بالمن والأذى سرا وعلانية ليلا أو نهارا.. مما لا يدع لليهود مجالا لاستغلال الناس وممارسة جشعهم الربوي..

إن للمسلمين اقتصادهم المستقل القائم على التكافل والتراحم والتسامح إضافة إلى المشاركة في الغنم والغرم ومعونة الغارمين وإنظار المعسرين دون فرض أي زيادة ربوية.

إن الاقتصاد الإسلامي اللاربوي هو اقتصاد مستقل قائم بذاته، فلا يسمح بالتعامل الربوي، ولا يسمح بالتعامل بالمحرمات إنتاجا أو استهلاكا أو تداولا..

إن استمرارية تدفق تيار الإنفاق في سبيل الله ليلا ونهارا وبشكل دائم في المجتمع الإسلامي كفيل بسد كافة الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المرابون ومن خلال مؤسساتهم المالية الدولية أو البنوك الكبرى في العالم.. والتي تعمل على تكبيل الأمة الإسلامية بما لا تستطيع سداده من الديون وفوائدها الربوية المتزايدة..

إن استمرارية تدفق تيار الإنفاق في سبيل الله يمثل الحاجز أو السد الذي يمنع طوفان الربا والمرابين من التسلل إلى داخل الجسد المسلم.. فيفتك فيه ويضعفه ويجعله تابعا له دون تفكير أو إرادة.

إن آيات سورة البقرة من قوله تعالى « مثل الذين ينفقون أموالهم.. إلى بداية آيات الربا.. كفيلة في حالة تطبيق ما ورد فيها، بحماية المجتمع وتحقيق استقلاله الاقتصادي الكامل الذي يزيد في قوة المجتمع وتقدمه وازدهاره[659].

ثانيا: تحريم الربا تحريما قاطعا:

إن الربا هو الوسيلة الأولى لاستعباد الشعوب والأمم، وهو الوسيلة الأكثر انتشارا عبر التاريخ، وقد برع اليهود عبر التاريخ في أكل الربا وما يترتب عليه من استغناء واستعلاء واضطهاد للأفراد والشعوب..

ولذلك كان تحريم الربا تحريما قاطعا.. للقضاء على هذا السلاح الفتاك الذي كان يملكه اليهود، الذي يمكن اليهود من السيطرة على الآخرين، وإذلالهم، وابتزازهم، وإفقارهم بما يضمن لهم الاستمرار في السيطرة والتفوق والكسب..

إن الربا هو ذلك الداء الذي تعلقت به عقول وقلوب اليهود عبر الزمن.. وتشربّته نفوسهم حتى أصبحوا مرابين حتى النخاع..

إن الربا جرم عظيم.. لا بد من اقتلاعه من المجتمع.. ولذلك كانت الآيات الأخيرة من سورة البقرة تعالج هذا الأمر..

لقد جاءت آيات تحريم الربا تقضي بشكل نهائي على اقتصاديات اليهود في المدينة والتي كانت تقوم أساسا على الربا.. فلم يعد لهم عملاء يقترضون منهم بالربا.. سوى من بقي على الكفر أو النفاق

وقد كان التهديد والوعيد بتحريم الربا شديدا جدا.. فمنذ البداية كان التشبيه بالذي يتخبطه الشيطان من المس.. ولا شك أن هذه الصورة كانت معروفة لديهم في ذلك الوقت.

« يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ « (البقرة، 276)، فالمرابي غالبا هو شديد الكفر دائم الكفر مصر على الإثم والمعصية. ولذلك كان التهديد بالحرب على آكلي الربا.

ثالثا: مقاطعة الكتب السماوية المحرفة:

تأكيدا على اعتماد المسلمين على كتاب ربهم وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، جاءت النصوص تحث على الأخذ بالقرآن والتمسك بما جاء فيه بقوة، واجتناب كافة الكتب السماوية وغيرها من الكتب السابقة .

فمن الاستقلالية الفكرية والاقتصادية والاجتماعية أن يتم توحيد المصدر والمنبع الذي يستقي منه المسلمون، تعاليم ربهم الاقتصادية والاجتماعية وفي كافة المجالات، وأن لا يتم الالتفات إلى الكتب السابقة وما ورد فيها من تحريفات وأباطيل

ولذلك تضمنت آيات عديدة التحذير من التزوير والتحريف الذي قام به اليهود، قال تعالى « فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ» (البقرة، 79).

وفي مرحلة لاحقة جاءت الآيات تطالبهم بالكشف عما لديهم من علم حول النبي محمد صلى الله عليه وسلم الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراه ..

«وَآمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ ﴿٤١﴾ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴿٤٣﴾» (البقرة).

اعتاد اليهود منذ القدم أن يشتروا بآيات الله ثمنا قليلا.. كما اعتادوا أن يكتبوا الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا.. وقد جاء القرآن يفضحهم في فعلهم الخبيث.. فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون.

659 للمزيد انظر تفسير الآيات من 261 – 275 من سورة البقرة، من كتاب في ظلال القرآن، مرجع سابق .

رابعا : التحذير من مصير المتبوعين :

قوله تعالى : «إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴿١٦٧﴾» (البقرة).

قد تكون التبعية على المستوى الفردي أو الجماعي أو حتى الدولي، تبعية في العقيدة والفكر وهي أشد الأشكال انحرافا وكفرا، وقد تكون تبعية اقتصادية اشتراكية رأسمالية وهي لا تقل خطورة عن الأولى خاصة إذا كانت اشتراكية لا دينية مادية إلحادية، وقد تكون تبعية اجتماعية ثقافية سياسية وهي كذلك خطرة على العقيدة والتراث والتقاليد..

إن المسلمين اليوم يعيشون أشد حالات التبعية ضعفا واستسلاما وتخلفا، تبعية تكنولوجية صناعية غذائية زراعية، تبعية نقدية، فلا يملك المسلمون معيارا للقيم خاصا بهم ولا وسيطا للمبادلة، فالجميع يدورون في فلك الدولار وغيره من العملات العالمية المهيمنة على اقتصاديات العالم.

ولا يملك المسلمون أن يتفقوا على أن يتحرروا اقتصاديا وسياسيا ويكون لهم كيان واحد، كما أراد الله لهم في قوله تعالى « إِنَّ هذه أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون « (الأنبياء، 92) وفي قوله تعالى « وَإِنَّ هذه أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُون « (المؤمنون، 52)

فيوم القيامة يتبرأ الطواغيت وأصحاب النفوذ ممن اتبعوهم في الدنيا وكانوا لهم عبيدا وجنودا، في ظلم الناس وارتكاب أبشع الجرائم، يتبرؤون منهم كما تبرأ إبليس ممن اتبعوه وأطاعوه «كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنكَ إِنِّيَ أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ « (الحشر، 16) وفي آية أخرى « وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِّن سُلْطَانٍ إِلاَّ أَن دَعَوْتُكُمْ فاستجبتم لِي فَلاَ تَلُومُونِي ولوموا أَنفُسَكُمْ « (إبراهيم، 22). وعندئذ لن ينفعهم الندم ولن تنفعهم الحسرات والتأوهات.

خامسا : نبذ المودة والموالاة للأعداء[660] **:**

قوله تعالى : -»يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ» (الممتحنة، 1).

كما ورد في سورة المجادلة « لا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ « (المجادلة، 22).

فالمودة لا تكون لأعداء الله، والولاء لا يكون إلا لله ورسوله والمؤمنين، فلا يقبل من أي مسلم أن يتخذ عدوه وليا، ولو كان ذلك بشكل سري، فالله عز وجل هو أعلم بالسر وأخفى .. فمن مشى على هذا الطريق فهو في طريق الضلال

-»لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِير» (الممتحنة، 3).

حتى لو كان هؤلاء الأعداء من أرحامكم أو أقاربكم فلن تنفعكم موالاتهم أو مودتهم.. وآيات سورة الممتحنة جاءت تقطع الصلات والوشائج العصبية والجاهلية وتستبدلها برابطة العقيدة والإيمان بالله فكل الروابط لا اعتبار لها أمام رابطة العقيدة..

وإن كانت الآيات وردت في بناء ذلك الصف المؤمن وذلك المجتمع المسلم الذي يتكون في مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، إلا أنها عامة تشمل كل مجتمع إسلامي قائم إلى قيام الساعة.

نزلت الآيات في قصة حاطب بن أبي بلتعة كما وردت في البخاري، وفي مسألة العلاقات بين المجتمع المسلم والمجتمع الكافر.. وخاصة في مسألة زواج المسلم بالكافرة والعكس.. وجاءت الأحكام قطعية في ضرورة اعتبار رابطة العقيدة في كل شيء..

وينبني على نبذ المودة والموالاة بشكل طبيعي التخلص من كافة أشكال التبعية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فللمجتمع المسلم هويته وثقافته وقيمه وأخلاقه، وينبغي أن يكون اقتصاده مستقلا لا يتبع لأحد وخاصة إذا كانوا أعداء للمسلمين.

ولا يعني ذلك مقاطعة أو إعلان حرب وإنما يعني الإعداد والبناء بحيث لا نكون خاضعين لغيرنا خاصة في قوتنا أو دوائنا وكافة الأساسيات في حياة أي مجتمع.

-»عَسَى اللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ» (الممتحنة، 7):

وقد تحقق ذلك في حياة المسلمين المهاجرين والأنصار بعد فتح مكة حيث انتهت العداوة ودخل الناس في دين الله أفواجا..

-»لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ» (الممتحنة، 8): وهذه الآية تقرر ما سبق ذكره بأنه ليس المراد قطيعة أو حربا بل إن المطلوب هو البر والتعامل بالعدل والإحسان ما داموا لم يقاتلوكم أو يخرجوكم من دياركم أو يظاهروا على إخراجكم، فالقاعدة في هذه المسألة كما ورد في آية أخرى « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ « (البقرة، 190).

-»يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَآتُوهُم مَّا أَنفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَن تَنكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ وَاسْأَلُوا مَا أَنفَقْتُمْ وَلْيَسْأَلُوا مَا

660 سيد قطب، في ظلال القرآن، 3540/6

أَنفَقُوا ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ» (الممتحنة، 10):

جاءت الآيات بعد صلح الحديبية وقدوم عدد من المهاجرات إلى المدينة واعتناقهن الإسلام، وفي الآية تقرير وتأكيد لوسيلة الامتحان في مسألة الإيمان والعقيدة حتى لا تدخل الخيانة إلى المجتمع المسلم، فإذا نجحن في الامتحان، فسوف يتم قبول المهاجرات في المجتمع المسلم ولا يحل إعادتهن إلى الكفار، ومع ذلك إذا كن متزوجات فيجب إعادة ما عليهن من مهر ونفقة.. فمقاطعة الكفار لا تعني أكل أموالهم بالباطل ولا تعني عدم العدل معهم ما داموا ليسوا في حالة حرب أو اعتداء على المسلمين[661] .

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَئِسُوا مِنَ الْآخِرَةِ كَمَا يَئِسَ الْكُفَّارُ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ « (الممتحنة، 13)

تأكيد في نهاية السورة كما هو في بدايتها على عدم موالاة الكفار المغضوب عليهم، لأنهم لا يؤمنون بالآخرة وبالتالي فلن تنفعكم موالاتكم لهم بل سوف تضركم، فما داموا لا يؤمنون بالآخرة والحساب والجزاء فما الذي يمنعهم عن الظلم والغدر والخيانة وإلحاق كافة أشكال الأذى والضرر بكم.

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة تحليل مفهومي الاستقلالية والتبعية من خلال القراءة المتأنية في بعض آيات القرآن الكريم، وقد وجدت الدراسة أن تحقيق استقلالية الدولة الإسلامية فريضة شرعية، لا تقبل المساومة، فبدون ذلك لا تقوم للشريعة قائمة، ولن تطبق فرائض أو واجبات، ولن تؤدى حقوق.

فاستقلالية الدولة الإسلامية، تمكنها من أداء دورها بحرية كاملة، فالدولة ضرورة دينية ودنيوية ولا وجود لدولة دون استقلالية، ولا قيام للشرائع دون دولة، ولا تتحقق المصالح وتدرأ المفاسد إلا بوجود دولة .. وبناء على ذلك فإن استقلالية الدولة من الثوابت التي لا تقبل التنازل أو الاجتهاد .

وكما أن استقلالية الدولة ضرورة شرعية ودنيوية، فإن التخلص من التبعية للآخرين بكافة أشكالها ضرورة شرعية ودنيوية كذلك، لأن التبعية معناها فقدان الهوية وفقدان القيم والمبادئ والعبودية لله ..

إن التبعية قد تكون سياسية وهذه أخطرها، وقد تكون اقتصادية وهي أيضا في منتهى الخطورة لأن التبعية الاقتصادية معناها أن تكون رقبة المسلمين بأيدي أعدائهم، ويكون طعامهم وشرابهم ودواؤهم بأيدي أعدائهم وهذه أمور لا تقبل الانتظار .. كما أن التبعية قد تكون ثقافية واجتماعية وفكرية وهذه أيضا مجالات خطيرة جدا، ينجم عنها انعدام الهوية والفكر والمبادئ ..

إن الاستقلالية لا يمكن أن تتحقق بشكل كامل إلا في ظل تطبيق قوله تعالى هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ « (الانبياء، 92)، وبالتالي لا بد من العمل على تحقيق مفهوم الأمة الواحدة، من خلال السعي نحو السوق الإسلامية المشتركة، وتعزيز كافة مكوناتها، من تعزيز للتجارة البينية، والسعي إلى إيجاد العملة الإسلامية الواحدة، إضافة إلى تنسيق السياسات النقدية وأسعار الصرف، وتكامل الأسواق المالية، واتحاد المدفوعات أو غرف المقاصة .. إلخ من أشكال التكامل الاقتصادي .. التي يمكن أن تقود إلى إيجاد السوق الواحدة، وتحقق معنى الأمة الواحدة، فيما لو توافرت الإرادة السياسية ووجدت النوايا الصادقة ..

الخلاصة :

- تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن الاقتصاد الربوي من أهم أسباب قوة الدولة وعزتها ومكانتها .. هذا ما حصل في المدينة المنورة بعد إقامة دولة الإسلام .. ويمكن أن يحصل في الوقت الحاضر إذا ما أرادت الدول الإسلامية القوة والمنعة والعزة والكرامة . ولعل التخلص من القروض الربوية لصندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات والبنوك الدولية يكون هو الخطوة الأولى ..
- آيات تحويل القبلة والتأكيد على لزومها بشكل دائم في سورة البقرة، تؤكد استقلالية الأمة الإسلامية، وتعزز هويتها ومكانتها . كان تغيير القبلة للمسلمين أشبه بالاستقلال في العبادة، والذي يتبعه كل أشكال الاستقلال، ومنها الاستقلال السياسي والاقتصادي.
- استباق الخيرات والمنافسة في تقديم الأفضل من خلال الاستخدام الأمثل للموارد يزيد في قوة الأمة ومكانتها واستقلاليتها .
- الإعداد والاستعداد لقتال المعتدين الطامعين في ثروات الأمة يزيد في قوة الأمة وهيبتها واستقلاليتها .
- البراءة من المشركين العرب، وإمهالهم أربعة أشهر، وإخراجهم من جزيرة العرب، تأكيد على أنه لا مكان للشرك والمشركين في دولة الإسلام .. حفاظا على مكانتها واستقلاليتها وهويتها الإسلامية .
- تؤكد آيات الإنفاق في سورة البقرة على أن الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد تكافلي تراحمي مستقل قائم بذاته، لا يتبع أي اقتصاد آخر، ولا مكان للاقتصاد الربوي في اقتصاديات الأمة الإسلامية .
- جاءت آيات تحريم الربا تقضي بشكل نهائي على الاقتصاد الربوي الذي كان يسيطر عليه اليهود في المدينة.. فلم يعد لهم عملاء يقترضون منهم بالربا.. سوى من بقي على الكفر أو النفاق.
- تحريم الرجوع إلى الرسالات أو الصحف السابقة فيه تأكيد على وحدة المصدر والمرجعية، كما أن فيه تأكيد على استقلالية الهوية والفكر والشريعة الإسلامية.
- التحذير من مصير المتبوعين من الأسياد أو الطغاة الظلمة أو من الآباء والأجداد، فيه تأكيد على ضرورة اتباع النبي صلى الله عليه وسلم

661 سيد قطب : في ظلال القرآن، 3545/6

فقط، وعلى استقلالية هذه الأمة ومكانتها وعزتها.

أهم المراجع :

- ابن تيمية: مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، 1404 هـ
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، السياسة الشرعية في في إصلاح الراعي والرعية، وزارة الأوقاف، السعودية، 1418.
- ابن حجر، العسقلاني، فتح الباري، دار المعرفة، بيروت، 1379
- ابن قدامة: المغني ويليه الشرح الكبير، دار الكتاب العربي، بيروت، 1972
- ابن كثير، اسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير) دار طيبة،القاهرة، 1420
- الأنصاري، محمد جابر، رؤية قرآنية للمتغيرات الدولية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الشروق، 1999، ط2
- حطاب، كمال، الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من منظور إسلامي، مجلة أبحاث اليرموك، الأردن، 1997
- حطاب، كمال، ملامح الإعجاز الاقتصادي في القرآن الكريم، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، 2012
- الزحيلي، وهبة، العلاقات الدولية في الإسلام، بيروت: مؤسسة الرسالة،1981، ص93-102
- زيدان، عبد الكريم، مجموعة بحوث فقهية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1976.
- السعدي، عبد الرحمن، تفسير السعدي، دار ابن الجوزي، الرياض، 1422

الصلابي، علي، وثيقة المدينة دستور الدولة الإسلامية، منتدى العلماء، https://www.msf-online.com/

الصوا، علي « نظام العلاقات الدولية في الإسلام «كتاب نظام الإسلام، مكتبة طارق، عمان، 2004،.

- الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار هجر، الرياض،2001
- قطب، سيد، في ظلال القرآن، دار الشروق، القاهرة، بيروت، 1412 هـ
- الندوي، أبو الحسن، ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، مكتبة الإيمان، المنصورة، د ت،

البحث الرابع: الاستقلال الاقتصادي في ضوء القرآن الكريم

صـــــــالحة علام، ريم جامـــــــوس، طالبتي دكتوراة في جامعة صباح الدين زعيم

المقدمة

في ظل الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، وحالات الفقر والجوع والنقص الحاد في الموارد المائية والمنتجات الزراعية والصناعات الغذائية التي أصبحت تواجه شعوب العالم اليوم، أصبح لزاما على الأمة الإسلامية البحث عن مخرج لها من تلك المشكلات تؤمن الحاجات الأساسية لشعوبها، وينفض عنها رِداء الضعف والتبعية الذي ترتديه منذ قرون طويلة، كنتيجة طبيعية لتكاسلها وتباطئها في استغلال مواردها التي أنعم بها الخالق عز وجل عليها، مفضلة على العمل والإنتاج الاعتماد على الخارج بشكل دائم ومستمر في تلبية معظم احتياجاتها الغذائية، الأمر الذي أفقدها مكانتها، واستقلال قرارها، لتصبح تابعة بعد أن كانت متبوعة، مفعول بها بعد أن كانت فاعلة، مقلدة بعد أن كانت مبدعة.

وللخروج من هذه المشكلة، قامت الباحثتان بالغوص في أعماق آيات القرآن الكريم، واستخراج بعض ما يتحدث منها عن كيفية استغلال الثروات والموارد في جميع القطاعات الاقتصادية للوصول إلى الغاية الاسمى وهي تحقيق الإكتفاء الذاتي، الذي يعد الركيزة الأساسية للاستقلال الاقتصادي، الذي بدوره هو نقطة الإنطلاق نحو استقلال القرار السياسي.

وقد توصلتا إلى أن من أولى الخطوات التي يجب البدء بها هو العودة وبأسرع ما يمكن إلى الله والعمل وفق ما شرعه لنا في القرآن الكريم، الذي يجب أن نستلهم منه جميع التوجيهات الربانية التي تشير إلى أهم الموارد الطبيعية التي منحها لنا الله سبحانه وتعالى وتوضح لنا كيفية استغلالها والاستفادة منها لتحقيق الخير والنماء، وسد حاجاتنا الضرورية، إلى جانب السبل والآليات الكفيلة بالمحافظة عليها وقت الرخاء، والاستعداد بمخزون يكفي وقت الشدائد والأزمات.

تعاليم ربانية سعت إلى توجيه الإنسان لما فيه خيره في الدنيا والآخرة، من خلال تعليمه كيفية الإنتاج واستخراج ما في باطن الأرض من ثروات، وأسلوب توظيفها التوظيف الصحيح لرفاهيته وسعادته في الدنيا والآخرة، والطريقة المثلى للحفاظ عليها، والاقتصاد فيها، فالقرآن الكريم كتاب شامل، لم يترك شاردة ولا واردة إلا وتحدث عنها، ووجه الإنسان إلى مافيه الخير له وللإنسانية كلها.

وهو ما بدا واضحا في اشتمال آيات السور القرآنية على الكثير من التوجيهات الاقتصادية الربانية في مختلف القطاعات، من موارد طبيعية وبشرية، وثروات زراعية، ومائية، وحيوانية، وكنوز ومعادن في جوف الأرض، وداخل البحار والمحيطات، بالإضافة إلى التحذير من مخاطر التبعية على الأمة في الدنيا والدين.

1.1. موضوع البحث:

يركز موضوع البحث على رصد القواعد الأساسية الاقتصادية والأخلاقية المذكورة في القرآن الكريم، التي يمكن أن ينطلق منها المسلمون في سعيهم للوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من احتياجاتهم الغذائية والمعيشية، أولى لبنات الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، اللذين يشكلان حجر الأساس في تحقيق الاستقلال السياسي المنشود.

فالاستقلال الاقتصادي لأمتنا العربية والإسلامية هو أحد الركائز الأساسية التي تؤسس لوطن حر مستقل سياسيا، وشعوب تملك قرارها وتحديد مصيرها بعيدا عن التدخلات الأجنبية والإملاءات الغربية.

فالأمة المستقلة اقتصاديا، والمؤمنة لغذائها ودوائها، هي أمة قوية مرفوعة الرأس، لا تخضع لضغوط الآخرين، ولا ترضخ لتدخلاتهم في قراراتها المصيرية.

إن تحقيق الاستقلال الاقتصادي يقتضي أولا ترك الإتكال على عوائد البترول والسياحة، والعمل على تطوير قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة وفق الرؤية القرآنية التي تم تغييبها عن عمد، حتى يظل المسلمون في ذل وخضوع للغرب الذي يستنفذ مواردهم، ويقضي على هويتهم، ويتلاعب بمقدراتهم.

1.2. مشكلة البحث:

تعاني مجتمعاتنا العربية والإسلامية منذ عقود من الكثير من المشاكل الاقتصادية، نتيجة أخذها بالمذاهب والنظم الاقتصادية الغربية، واتباع سبل وطرق غير منطقية في سعيها لحل مشاكلها الاقتصادية، وتحقيق الرخاء الذي يطمح إليه أفرادها، وذلك نتيجة لسببين أولهما أن هذه المذاهب والنظم الغربية لا تصلح أن تكون منهاجا لشعوبنا بميراثها الثقافي والاجتماعي، وثانيهما أن تلك المذاهب والنظم والنظريات الغربية تبتعد تماما عن تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، وما جاء به من حلول منطقية وعقلانية تتوافق والطبيعة الإنسانية التي خلقنا عليها الموالى عز وجل.

لقد كان القرآن الكريم هو قائد حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطور السياسي في مجتمعاتنا الإسلامية باعتباره القاعدة والمنطلق الفكري الوحيد في عصر الوحي وصدر الإسلام، تلك القاعدة التي اعتمد عليها أولي الأمر في معالجة قضايا عصرهم التي واجهتهم، لذلك استطاعوا تخطي تلك الإشكاليات، وتحقيق قفزات من النجاح اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، حتى أصبحوا قادة العالم وسادته.

ولعل ما نعانيه اليوم من تبعية سياسية، واستعمار ثقافي واجتماعي واقتصادي، سببه الأساسي هو تغيير بوصلتنا، التي أبعدتنا عن تعاليم القرآن الكريم، ومنحت الغرب الفرصة والقدرة للحيلولة بيننا وبين القواعد الأساسية للشريعة الإسلامية التي تنظم أمور حياتنا وتُقوم سلوكنا، وتدفعنا إلى العمل

والإنتاج بوصفهما عبادة يتقرب بهما العبد إلى الخالق سبحانه وتعالى.

لقد أصبحنا جزءا تابعا لكل ما هو غربي المنشأ من نظريات فكرية، وابتكارات علمية، حتى وأن كان ذلك لا يتواءم مع إسلامنا وميراثنا الثقافي والاجتماعي، وأصبحنا مجرد سوق لاستهلاك منتجات الغرب، التي يريدنا أن نستهلكها دون اختيار حقيقي منا، أن أية محاولة للاستقلال الاقتصادي لن يكتب لها النجاح إلا بالعودة إلى مرجعنا الوحيد ألا وهو القرآن الكريم، المصدر الأساسي الذي يجب أن نستقي منه الأسس الكفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي فالقرآن هو أول كتاب سماوي يتضمن أفكارا ومعالجات اقتصادية لازالت تشكل ركيزة من ركائز الفكر الاقتصادي الحديث، فالقرآن لم يأت لتعليم الإنسانية التوحيد فقط، لكنه جاء ليعلمها كل ما تحتاج تعلمه من سياسة واقتصاد وأخلاق، كما وضع الأسس والمناهج التي يكمن فيها حل المشكلات والقضايا التي تواجهها في كل عصر وكل زمان لانه بحق كما قال المولى عز وجل «شرعة ومنهاج».

1.3.حدود البحث :

يتناول البحث الآيات القرآنية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالموارد الطبيعية، وطرق الاستفادة المثلى منها، وأسلوب التعامل بها، لتحقيق الإكتفاء الذاتي، والرخاء الذي يسعى إليه الإنسان دوما.

1.4. أهداف البحث:

يسعى البحث إلى التأكيد على أن القرآن الكريم منهج حياة متكامل، وأنه ليس مجرد تعاليم شرعية لحث الإنسان على عبادة الخالق سبحانه وتعالى، والتقرب له بالصلاة والصيام وتلاوة آيات القرآن، لكنه في حقيقته يحمل كل التفاصيل التي تؤمن للإنسانية جمعاء حياة كريمة، يتمتع فيها أفراد المجتمع بالعزة والكرامة والعيش في رخاء وبحبوحة من خلال مجموعة من القواعد والأسس الخاصة بكيفية الاستفادة من الثروات الطبيعية، والأسلوب الأمثل لاستخدامها، بل ووضع أسس التعامل بها، ساعيا لتحقيق العدل بين أفراد المجتمع، وضامنا لحصة كل منهم فيها دون طغيان أو ظلم.

1.5. منهج البحث:

يعتمد البحث على استخدام أكثر من منهج لخدمة فكرته الأساسية؛ كالمنهج الاستقرائي حيث سيتم الاعتماد على النصوص القرآنية، ووضعها مع تفسيراتها، والمنهج التحليلي من أجل تحليل المعلومات وتطبيقها على الوضع المعاصر، المنهج الاستنباطي وذلك لعرض النتائج النهائية التي سيتم التوصل إليها خلال البحث

المبحث الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي وخصائصه

1.1 تعريف علم الاقتصاد:

والاقتصاد في اللغة من القصد، وقصد في الأمر قصدا توسط، ولم يجاوز الحد وهو على قصد أي رُشدٍ. وطريق قصد أي: سهل. وقصدتُ قصده؛ أي نحوه.[662]

ويستعمل الفقهاء كلمة الاقتصاد بمعنى التوسط بين طرفي الإفراط والتفريط، قال ابن القيم:" أما الفرق بين الاقتصاد والشح، أن الاقتصاد: خُلق محمود يتولد من خُلقين عدل وحكمة، فبالعدل يعتدل في المنع والبذل، وبالحكمة يضع كل واحد منهما موضعه الذي يليق به، فيتولد من بينهما الاقتصاد. أما الشح فهو خُلق ذميم يتولد من سوء الظن وضعف النفس، وبمده وعدُ الشيطان حتى يصير هلعا، والهلع شدةُ الحرص على الشئ والشرهُ به، فيتولد عنه المنع لبذله والجزع لفقده[663].

وقبل الخوض في تعريف علم الاقتصاد الإسلامي، يجب أولا تعريف علم الاقتصاد بصورة عامة، إذ تتباين تعريفاته بناءً على الفلسفة المعتنقة والبيئة المحيطة التي تستخدمه.وتدور هذه المصطلحات لدى المجتمعات الغربية حول النظرة المادية الخالصة، التي لا ترى هدفا للعملية الاقتصادية إلا تحقيق أكبر قدر من المنفعة المادية

أما لفظ الإسلامي فهو وصف جاء لتقييد دلالته بإخراجه من عموم معناه إلى خصوص الاقتصاد المنتسب إلى الدين الإسلامي دون غيره من المذاهب الوضعية التي من صنع الجهد البشري القاصر[664]

وهذا يصل بنا إلى مفهوم علم الاقتصاد الإسلامي الذي يمكن تعريفة بأنه: العلم الذي يوفق بين حاجات الأفراد المادية والروحية وما استخلفهم الله تعالي فيه من موارد وفقا لقيم وضوابط الشريعة لتحقيق الرفاة في الدنيا والآخرة[665]

1.2 أحكام الاقتصاد الإسلامي: وتنقسم إلى نوعين:

الأول الثّابت: وهو القواعد أو الأصول التي جاءت في نُصوص القُرآن الكريم أو السُّنة، ولا تتغيّر أو تتبدّل مع تغيّر الزّمان أو المكان؛ كحُرمة الرّبا، وحلّ البيع، لِقوله –تعالى–: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) وغيرها من النُّصوص العامّة التي تُقرّر هذه المبادئ والأُصول، وهي سرّ عظمة الاقتصاد في الإسلام، وتتعلّق بالحاجات الأساسيّة لِكُلّ المجتمعات.

662المصباح المنير – أبي العباس أحمد المقري- ج2 – ص285

663 د. نزيه حماد – معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء – ص72،73

664د. أشرف محمد دوابة – الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهج – ص23

665 الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهج – المرجع السابق – ص25

الثّاني المُتغيّر: ويكون في الأساليب التي تضعها السّلطة الحاكمة؛ لرسم أُصول الإسلام وسياسته في الاقتصاد في المجتمعات، والعمل ضمنها. وعرّف الدُّكتور محمد العربيّ الاقتصاد الإسلاميّ بأنّه: «مجموعة الأُصول العامّة المستخرجة من القُرآن الكريم والسُّنة النّبويّة، وتكون حسب الظُّروف المعيشيّة الذي تُقيم على أساسه تلك الأصول في كُلّ بيئةٍ أو عصر»، فهو يقوم على المبادئ العامّة التي نصّ عليها القُرآن الكريم والسُنة النّبويّة، وهما المرجع الأساسيّ في ذلك، فلا يجوز مُخالفتهما بتحريم ما أحلّا، أو تحليل ما حرّما، كما أنّه يقوم على التّطبيقات والحُلول الاقتصاديّة التي يتوصّلُ إليها المختصّون في تطبيق تلك المبادئ وإعمالها، مع تغيُّرها بحسب الزّمان والمكان، كالاستعانة بمناهج أصول الفقه، والتّرجيح بين المصالح والمفاسد، فالاقتصاد في الإسلام أعمُّ وأشمل من المعاملات الماليّة؛ حيثُ إنّه يتعدّى إلى تدبير شؤون المال والثّروة في المجتمع المسلم، وكيفيّة استثمارها وإنفاقها.[666]

1.3 نشأة علم الاقتصاد الإسلامي:

رغم أن مصطلح الاقتصاد الإسلامي لم يظهر إلا في أواخر القرن الرابع عشر الهجري، أي في منتصف القرن العشرين، إلا أنه وفق تعريف المصطلح يظهر أن جميع مقومات الاقتصاد الإسلامي، وما ارتبط به من تعاليم وقواعد ارتبط ارتباطا وثيقا بظهور الدين الإسلامي، الذي وضع جميع الأسس والقواعد الشرعية لعلم الاقتصاد، والتي ترتبط بدورها بكافة المعاملات اليومية للمسلمين من بيع وشراء وتجارة وديون وغيرها.

وعرف المسلمون الأوائل الممارسات الاقتصادية التي ترتكز على الشريعة الإسلامية منذ العام الهجري الأول؛ فقد أنشأ الرسول صلى الله عليه وسلم سوقا بالمدينة، ووضع الضوابط التي تحكم علاقات المتعاملين في هذا السوق من بائعين ومشترين، بصورة تمنع الربا والغرر والاحتكار والغش والغبن.

وهو النهج الذي سار عليه الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وتلا ذلك عصر التابعين وتابعيهم، والذي انتشرت فيه المعاملات المالية بصورة كبيرة، وتوسع فقهه، وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة الفتوحات واتساع جغرافية الدولة الإسلامية، وفي هذه المرحلة ظهرت العديد من الكتابات القيمة في علم الاقتصاد الإسلامي التي خطها العلماء والفقهاء والمفسرين، إلى جانب ما كتبه فلاسفة علم الاجتماع والسياسة والأخلاق.

كما ظهرت العديد من الكتابات في الاقتصاد الإسلامي لأئمة الفقه وتلاميذهم من خلال تعرضهم للفقه الإسلامي بجوانبه المتعددة، فضلا عن العديد من الكتابات المتفرقة والمتعمقة في الاقتصاد الإسلامي للعديد من العلماء، وفي مقدمتهم الإمام أبو حامد الغزالي (ت 505هـ - 1111م) الذي تناول في كتابه (إحياء علوم الدين) اكتساب الدخل، ومشروعية تكوين الثروة، وصعوبة المقايضة، والنقود والربا، وأبو الفضل جعفر بن على الدمشقي (ت 570هـ - 1174م) الذي تناول في كتابه (الإشارة إلى محاسن التجارة) الحاجات، وتقسيم العمل، وصعوبات المقايضة، والنقود والأسعار، وابن تيمية (728هـ - 1328م) الذي تناول في كتبه «السياسة الشرعية» و «مجموع الفتاوى» و «الحسبة» النقود والأسعار ودور الدولة في الرقابة على الأسواق ورعاية المحتاجين من الناحية الاقتصادية[667].

وفي النصف الأول من القرن الثامن وبدايات القرن التاسع الهجري (732- 808هـ) ظهر ابن خلدون رائد علم الاجتماع ومن ثم علم الاقتصاد – باعتباره جزءا من العلوم الاجتماعية- الذي دون كتابه المقدمة وتعرض فيه للكثير من القضايا الاقتصادية، مستخدما المنهج الموضوعي في رصد الظواهرة الاقتصادية أو المتغير الاقتصادي الذي يحدث فيها وتحليلهما، كما استخدم المنهج المعياري عند توصيف أو إعطاء حكم قيمي للسلوك الاقتصادي سواء كان ذلك للأفراد أو للدولة، وكل ذلك في نطاق النظام الاقتصادي.

كما أن ابن خلدون هو صاحب مصطلح «علم العمران» وهو يشمل ما يتعلق بالسياسة وما يتعلق بالاقتصاد، وغير ذلك من العلوم، حيث تطرق على سبيل المثال للإنتاج من حيث مفهومه، وعناصره، والتخصص، وتقسيم العمل، كما تناول أنواع النشاط الاقتصادي سواء كان طبيعيا من الفلاحة (الزراعة) والصناعة والتجارة، أو نشاطا غير طبيعي ممثلا في أعمال التنجيم والسحر والشعوذة، والكيمياء والدفائن والكنوز، والحكومة والخدمة، كما تناول دور الدولة الاقتصادي من خلال تعرضه للنقود، والجباية، والظلم الاقتصادي، وزواج السلطة بالمال، إضافة إلى تناوله التنمية الاقتصادية، ومؤشراتها من الزيادة السكانية، ومباني الدولة وهياكلها الاقتصادية وكثرة الأعمال وحماية البيئة[668]

ومما سبق يتضح بصورة جلية أن الإسلام اهتم مُنذُ نشأته بجميع جوانب حياة الأفراد، ومنها الجانب الاقتصادي، فوضع الأُصول العامّة للاقتصاد والتي تربطهم بدين الله –تعالى–، ومن تلك القواعد؛ حُرمة الرّبا، وحِلّ البيع، والأمر بالوفاء بالعُقود، والاهتمام بتوثيقها، وتنظيم صرف المال وإنفاقه وإدخاره، وحُرمة أكل مال الغير، قال الله –تعالى–: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ)[669]، ومن ذلك أيضاً قول النبيّ –عليه الصّلاةُ والسّلام–: (إن دِمَاءَكُمْ، وأَمْوَالَكُمْ، وأَعْرَاضَكُمْ، حرام عليكم كحُرْمَةِ يَومِكُمْ هذا، في شَهْرِكُمْ هذا، في بَلَدِكُمْ هذا)[670]، كما جاء في بعض الأحاديث بيانٌ لبعض أحكام العُقود؛ كالسَّلَم، والرّهن، والحوالة، وغيرها، فكانت حياةُ النبيّ –عليه الصّلاةُ والسّلام– تطبيقٌ عمليّ لهذه الأحكام أمام الصّحابة الكِرام، وكانت مُقتصرةً على الرّعي، والزّراعة، والتّجارة وبعد أن بدأ النّاس بالتّوسّع في المجالات الاقتصاديّة؛ وضع العُلماء

666د. عبدالله عبدالمحسن الطريفي- الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف- ص19،20 بتصرف

667 – ص40 أ.د أشرف محمد دوابة – علم الاقتصاد الإسلامي في ضوء مقاصده

668أ.د أشرف محمد دوابة – علم الاقتصاد الإسلامي في ضوء مقاصدة – ص42، د. أشرف دوابة – معالم الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون – ص56

669 سورة البقرة – الآية 282

670رواه مسلم – صحيح مسلم، عن جابر بن عبدالله – رقم 1218

أحكاماً شرعيّة لِما يُستجدُّ لهم من أحكامٍ ومُعاملاتٍ، وكان بدايةُ ذلك في القرن الثّاني الهجريّ، فكانت هذه الأحكام والمسائل موجودةٌ في كُتب الفقه العام، أو قام بعضهم بتأليف كُتب خاصّةً بذلك، «ككتاب الخراج» لأبي يوسف، و»كتاب الأموال» لأبي عُبيد، وفي مُنتصف القرن الرابع الهجريّ مع إغلاق باب الاجتهاد انتشر الفُتور العلميّ في مُعالجة قضايا الاقتصاد المستجدة، سِوى ما نُقل عن ابن تيمية وابن القيّم، ولكن بعد ذلك بدأ المسلمون بالاهتمام بتحكيم الإسلام في شؤونهم الاقتصاديّة.

وتقوم عقيدة الاقتصاد الإسلامي على مبدأين

المبدأ الأول أن المال مال الله والإنسان مستخلَف فيه، وبذلك فالإنسان مسؤول عن هذا المال، كسباً وإنفاقاً، أمام الله في الآخرة، وأمام الناس في الدنيا. فلا يجوز أن يكتسب المال من معصية أو ينفقه في حرام، ولا فيما يضر الناس، بل هو مطالب بضرورة استثماره والانتفاع به بما يحقق له وللمجتمع الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وصولا إلى الاستقلال الاقتصادي الذي يؤمن للدولة استقلال قرارها السياسي، ويمنع خضوعها للإملاءات الخارجية، والتدخلات الأجنبية في شؤونها وشؤون شعبها، الأمر الذي يكفل للمجتمع الرفاهية ويحقق مصالح الأمة الإسلامية.

والمبدأ الثاني أن دور المال، يتمحور في كونه أداة لقياس القيمة ووسيلة للتبادل التجاري، وليس سلعة من السلع. فلا يجوز بيعه وشراؤه (ربا الفضل) ولا تأخيره (ربا النسيئة)، وقد عرف الفقهاء المال أنه كل ما يمكن حيازته والانتفاع به على الوجه المعتاد شرعا، ويلاحظ من هذا التعريف شموليته لكل أصناف الأموال، حيث لا يقتصر مفهوم المال في الإسلام على العملات النقدية فحسب بل يتخطاه إلى كل ما ينتفع به كالأعيان والمنافع[671]

1.4 خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي:

يتميز الاقتصاد الإسلامي بعدة خصائص تميزه عن غيره من المذاهب الاقتصادية الوضعية سواء الرأسمالية أو الاشتراكية، وتضعه في مكانة عالية يصعب على النظم الوضعية مضاهاته فيها، ومنها خاصيّة الربانية فالنّظام الإسلامي هو جزءٌ من الإسلام بشريعته الكاملة ومنهجه الحكيم، وبالتّالي يستمدّ النّظام الاقتصادي أفكاره وتصوّراته وخصائصه من هذا الدّين العظيم، ومن بين هذه الأفكار والمعتقدات الإيمان بأنّ الانسان هو مستخلف في هذا المال، وأنّه مأمورٌ بإصلاح الأرض وتعميرها، كما بُني الاقتصاد الإسلامي على وجود الضّوابط في التّعاملات الماليّة حيث تحريم الخبائث وإباحة جميع الطّيبات، كما حرّم الإسلام كنز المال وتوعّد من يفعل ذلك بالعذاب يوم القيامة. إلى جانب الخاصية العقدية، فالنّظام الاقتصادي الإسلامي مبنيٌّ على عقيدةٍ واضحة وإيمانٍ كبير بأنّ الله تكفّل للإنسان برزقه منذ أن كان جنينًا في بطن أمّه، وبالتّالي لا يدفع الطّمع الإنسان إلى الكسب غير المشروع أو أكل أموال النّاس بالباطل لعلمه بأنّه لن يأتيه إلاّ ما كتبه الله له، كما ينبني الاقتصاد الإسلامي على فكرة أنّ الإنسان هو مالكٌ مؤقّت لهذا المال لأنّ الله تعالى سيرث الأرض ومن عليها، وأن النّاس يتفاوتون في الرّزق فلا ينبغي أن يطمح الإنسان فيما بين يدي أخيه لأنّ الحقيقة تؤكّد على أنّ لكلّ مجتهدٍ نصيبٌ في الحياة.

وخاصيّة الأخلاق، فالنّظام الاقتصادي الإسلامي هو نظامٌ أخلاقي بامتياز أكّد على جملةٍ من الأخلاق في تعامل الإنسان وتجارته وأعماله، فالتّاجر المسلم لا يبيع أخيه، ولا يرابي، ولا يحتكر، ولا يرشي، ولا يأكل أموال النّاس بالباطل، ويبتعد عن التّغرير أو إيقاع النّاس في الغبن، وهو تاجرٌ صادق أمين لا يغشّ في تجارته و لا يدلسّ.

إلى جانب خاصيّة الإنسانيّة والعالميّة، حيث أكّد الإسلام على إباحة التّعامل مع جميع النّاس ومهما اختلفت عقائدهم، لذلك سجّل التّاريخ انتشار الإسلام في الصّين ودول آسيا بفضل تجارة المسلمين مع غيرهم واطّلاعهم على أخلاقهم في التّعامل. إضافة إلى خاصّية الواقعيّة فالنّظام الاقتصادي الإسلامي هو نظامٌ واقعيّ يدرك رغبات الإنسان الخاصّة في التّملك، ويدرك كذلك قدرات البشر فلا يُكلّفُ أحدًا فوق طاقته، كما يُدرك أهميّة اشتراك المجتمع بعموم أفراده في ملكيّة عددٍ من الموارد مثل الماء وكنوز الأرض التي لا يتصوّر وجودها في يدٍ واحدة قد تحتكرها فيتضرّر المجتمع لذلك.

المبحث الثالث: الموارد الطبيعية من المنظور الإسلامي

1.1 الأرض كأهم مورد طبيعي خلقه الله سبحانه وتعالى للإنسان:

اهتم القرآن الكريم بتعريف الموارد الطبيعية وإظهار أهميتها والحث على ضرورة استثمارها بالشكل اللائق الذي يؤدي إلى الاستفادة منها في تطوير حياة الإنسان، وفي تحقيق الاكتفاء الذاتي إذا أُحسن استخدامها وتوجيهها لصالح خطط التنمية، يقول الله تعالى في القرآن العظيم: «مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ» [672]، «وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ»[673].

وقد عبَّر ابن عباس (رضي اللهُ عنهما) عن هذا المعنى من الشمول الذي جاء عليه القرآن الكريم، بالقول: «والله لو سألني أحدكم عن شراك نعله؛ لوجدته في كتاب الله»«[674]

فالقرآن الكريم هو كتاب شامل جامع، وليس كما يحاول البعض ترويجه من أصحاب الهوى والملحدين والمستشرقين، وغيرهم من خصوم هذا الدين، بالادعاء أن القرآن «كتاب قاصر» وفق مدلولات هذا المفهوم القصيرة النظر لديهم

671د. أشرف دوابة – الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهج – ص134

672سورة الإنعام – من الآية 38

673سورة النحل – من الآية 89

674أحمد التلاوي – مقال بموقع البصائر بعنوان « إدارة الموارد في القرآن الكريم» –

وشمولية القرآن الكريم، تأتي من المفاهيم التي تتضمنها آياته، وهي مفاهيم تناولت كافة ما يمكن أن يخطر على قلب بشر من أمور، وحوت الإجابات عنها

ولذلك؛ فإنه ليس من الغريب القول أن القرآن الكريم قد أتى بالأمور الأساسية المتعلقة بالإدارة، بما في ذلك عملية إدارة الموارد بنوعيها الطبيعية، والبشرية ليحقق بذلك صالح الأمة، ويؤمن لها احتياجاتها من الضروريات والحاجيات والتحسينات.

وقد اختص الله سبحانه وتعالي الأرض بصفتها أهم الموارد الطبيعية وأكثرها انتشارا على سطح الكرة الأرضية، وبما تحويه من ثروات وما تضمنه من كنوز، وقد عرف الفقهاء الأرض بأنها:» الكرة الأرضية التي يعيش علي وجهها الإنسان والحيوان والنبات وهي الدنيا كلها»[675]وقد ورد لفظ الأرض في القرآن مرات عديدة وبمعان مختلفة، فجاءت على سبيل المثال بمعنى الجنة، وبمعنى تراب القبر، وبمعنى تيه بني إسرائيل، وبمعنى المقام، وبمعنى أرض الحشر، وبمعنى الأراضي الزراعية[676]، وهو المعنى الذي يُعنى به هذا البحث كأحد وأهم الموارد الطبيعية التي يمكن استغلالها وتوظيفها اقتصاديا لتحقيق أقصى استفادة ممكنة منها، كإشباع الحاجات وكمصدر للدخل.

ولتحقيق تلك الغاية فقد أعد الخالق سبحانه وتعالى الأرض الإعداد التام وذللها بالصورة التي تتلاءم مع الإنسان ومهمته التي خُلق من أجلها، وبالكيفية التي تمكنه من أداء رسالته فيها بكل سهولة ويسر، وهناك الكثير من الآيات القرآنية التي تشير إلى هذا المعنى، فقد جعل الله سبحانه وتعالى الأرض ممتدة منبسطة ممهدة، وجعل فيها السبل والجبال والرواسي، وجعلها فوق كل ذلك مسخرة للبشر، ومن الآيات القرآنية التي تؤكد تلك الحقيقة قوله تعالى:» الذى جَعَلَ لَكُمُ الأرض فراشا والسماء بناء وَأَنزَلَ مِنَ السماء ماء فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ»[677]

وتمهيد الأرض وتسويتها للبشر وإصلاحها وجعلها كمهد الصبي دليل واضح على عناية الله تعالى بالإنسان وتوفير البيئة والأجواء المناسبة له حتى يستطيع أداء المهام المكلف بها من إعمار واستغلال وتوظيف وإصلاح، والارتقاء بحياته وحياة المجتمع الذي يعيش فيه، وتحقيق الرخاء الاقتصادي، والاكتفاء الذاتي.

ولكي يتحقق توازن الأرض وثباتها، وحماية الإنسان من أية عوائق يمكن أن تحول بينه وبين قيامه بمهمته المكلف بها من الخالق عز وعلا، خلق الله الجبال الرواسي لتثبيت الأرض ومنع ميلها أو اهتزازها، وليحقق لها استقرارها ورسوخها، يقول الله تعالى:» خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ ۚ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ»[678]

والرواسي هي تلك الجبال المثبتة للأرض، والتي تحافظ عليها وتحميها من الميل والاضطراب بحيث يتحقق للناس الاستقرار عليها، وفي هذا يقول صاحب الظلال:» فأما هذه الجبال الرواسي فإن العلم الحديث يعلل وجودها، ولكنه لا يذكر وظيفتها التي ذكرها القرآن هنا: يعلل وجودها بنظريات كثيرة متعارضة أهمها أن جوف الأرض الملتهب يبرد وينكمش فتتقلص القشرة الأرضية فوقه وتتجعد فتكون الجبال والمرتفعات والمنخفضات، ولكن القرآن يذكر أنها تحفظ توازن الأرض وهذه الوظيفة لم يتعرض لها العلم الحديث»[679]

2.1 التوظيف الاقتصادي للأرض من منظور القرآن الكريم:

حرص الإسلام حرصا شديدا على توظيف الإنسان للأرض واستغلال ثرواتها الظاهرة والباطنة، والانتفاع بخيراتها بما يعود عليه بالنفع والفائدة، ولذا وضع الكثير من الأسس والقواعد والتشريعات التي تشجع الإنسان على توظيفها في المجالات المختلفة، فحث على عمارتها، والانتفاع منها اقتصاديا سواء في مجال الزراعة أو الصناعة أو التجارة، شريطة أن يعمل الإنسان ويبذل جهدا لتحقيق ذلك الهدف.

فالأرض لا تجود بخيراتها إلا لمن يعمل بها، وقد استودع الله سبحانه وتعالى الأرض الكثير من الكنوز والثروات والخيرات، كما أودع في الإنسان الكثير من المواهب والقدرات التي تؤهله للوصول إلى تلك الثروات، حيث من خلال هذه المعادلة يحقق الخالق جلا وعلا الغاية الكبرى من خلق الإنسان وهو عمارة الأرض التي تعد التكليف الأساسي والغاية الأسمى من خلق البشر

وعمارة الأرض تعني توظيفها في جميع المجالات الاقتصادية التي تحقق الاستفادة المرجوة منها، فعمارة الأرض بالزراعة توظيف اقتصادي، وإحيائها من الموات توظيف اقتصادي، واستخراج ما بداخلها من ثروات ومعادن توظيف اقتصادي، وإقامة المصانع والمشروعات الخدمية توظيف اقتصادي. وكلها وظائف تستهدف تحقيق عدة غايات أو أهداف في وقت واحد، إشباع الضروريات، وتلبية الحاجيات التي تيسر حياة الإنسان، وتحقيق التحسينات التي تمنحه نوعا من الراحة والرفاهية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع الذي يعد البداية الحقيقية للاستقلال الاقتصادي، والبعد عن التبعية الغربية، والاستغناء عن كل ما يعيق قرار الدولة السياسي ويقف حائلا بينها وبين الصعود والخروج من حالة الفقر والعوز إلى آفاق التنمية والرفاهية. ولنفس

675الطاهر بن عاشور- التحرير والتنوير، المجلد الخامس – ج8، ص36:26 -

676الفيروز أبادي – بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، ج2- ص 53

677سورة البقرة – الآية 22

678سورة لقمان- الآية 10 -

679 أ. سيد قطب – في ظلال القرآن – ج4- ص2161،2162 -

الأهداف والغايات قال تعالى:» هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ»[680]
وهذه الآية تدل على ضرورة استثمار الأرض، على اعتبار أن الأرض وما تحتضنه بين أرجائها من ثمار وزروع وما في باطنها من ثروات وكنوز هو في المنظور الإسلامي رأس مال شائع يجب تنميته وتثميره، والمشي في هذه الآية الكريمة يعني في حقيقته الاستثمار والتوظيف، لأن المشي هنا هو عبارة عن الاستثمار، فوفق اللغة العربية فإن الاستثمار يشمل أي تحصيل لتثمر الشئ ونمائه كما أنه يعني في الاصطلاح التوظيف الفعلي الموجه لرأس المال الزائد بشكل مباشر أو غير مباشر في نشاط اقتصادي لا يتعارض مع مبادئ ومقاصد الشرع، وذلك بغية الحصول على عائد منه يستعان به على القيام بمهمة الخلافة وعمارة الأرض وفق منهج اللخ الذي ارتضاه للبشر[681].
ويرى صاحب كتاب الثروة في ظل الإسلام إن هناك مبادئ أساسية لابد من تحقيقها لتحقيق عمارة الأرض على مقتضى مشيئة الله، وهذه المبادئ هي:
1 – مبدأ الصلاحية: ومعنى هذا أن الصلاحية هي القانون الذي يقرر علاقته بالأرض، وعلى قدر ما له من خبرة وقدرة وعلم بتسخير القوى واستخراج المنافع يتسع مجاله وتنبسط هيمنته ويؤول إليه من حصيلتها ما يؤول، وهذه الصلاحية مذكورة في القرآن الكريم:» وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ عَابِدِينَ[682]»
2 – مبدأ الملكية الفردية وحمايتها: والفردية هي أحد عناصر التقويم الروحي الذي أريد لنفس الإنسان ليكون لكل فرد إحساسه الذاتي بالتكليف الذي أُلقي على عموم الناس بعمارة الأرض، وتكون مسؤوليته عن ذلك التكليف. ويتبع إقرار الملكية الفردية حمايتها من السرقة والغصب وأساليب التواطؤ الباطلة والجباية الظالمة فإنه لا قيام للعمران على الفوضى والإهمال.
3 – اقتران الحافز العبادي بالحافز الاقتصادي: فإذا كان عمران الأرض له ثواب وأجر رباني وعطاء إلهي غير محدود، فإن له أيضا أجر اقتصادي، ويبدو ذلك واضحا في قوله صلى الله عليه وسلم:» من أحيا أرضا فهي له».[683]
وهو ما يؤكد أن المسلم في كل عمل يقوم به في عمارة الأرض نوعان من الأجر أجر معنوي من عند الله، وأجر حسي بالملكية الخاصة. ولهذا كان الخليفة عمر بن عبد العزيز يشدد على ضرورة توفير المناخ الملائم لعمارة الأرض وعدم وضع العوائق التي تحول دون ذلك، فيقول: وخل بينهم وبين عمارة الأرض، فإن في ذلك صلاحا لمعاش المسلمين وقوة لهم على عدوهم.[684]

3.1. أهمية ترشيد الموارد التي تستخرج من الأرض:

كما حث القرآن الكريم على ضرورة العمل الدؤوب من أجل الاستفادة من خيرات الأرض، واستثمارها لتحقيق الرخاء الاقتصادي والوفرة، حث كذلك على أهمية الحفاظ على هذه الثروات وحذر من عدم ترشيدها وإهدارها، وهو ما يمكن إيجاده بالتدبر في آيات القرآن الكريم، في المستويين اللذين تميز بهما القرآن الكريم وهما الجزئيات والكليات.
فعلى صعيد الكليات نجد مجموعة من الآيات التي تتكلم عن ترشيد الموارد عموما، وهي أول هدف من أهداف علم الاقتصاد، إذ أن الاقتصاد في مجمله هو علم إدارة الموارد، خاصة تلك التي تتميز بالندرة.
وفي هذا الإطار يقول الله عز وجل:» كُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ». وإذا تم تحليل المصطلحات الواردة في القرآن الكريم سوف يتم رصد أهم هذه الموارد بالنسبة للإنسان، وهي الغذاء والماء، وبتعميم الحديث، يمكن ملاحظة أن هذا الجزء من الآية الكريمة يشمل المحاصيل الزراعية والموارد المائية، وهي الركيزة الأساسية التي اهتم بها علم الاقتصاد إضافة غلى مصادر الطاقة.
وإلى جانب ذلك، اهتم القرآن أيضا بالجانب النقدي، من خلال ما ينفقه الإنسان على احتياجاته من مأكل ومشرب، ومن أكثر الآيات القرآنية التي تشدد على أهمية ترشيد الإنفاق والاستهلاك عموما قوله سبحانه:» وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا (26) إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُواْ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا»
وهنا تجدر الإشارة إلى أن التعميم في القرآن الكريم قائم، فما يتم تطبيقه على مورد نادر؛ يمكن أن يطبق على كل الموارد النادرة، وبالتالي فالآيات التي تحث على الترشيد والادخار وعدم الإسراف، تنطبق بالضرورة على مختلف صور الموارد التي تم اكتشافها بعد نزول القرآن الكريم.
وفي شكل آخر من أشكال إدارة الموارد تلك الآيات التي جاءت في سورة «يوسف» عليه السلام، والتي تضمنها الحوار الذي دار بين ملك مصر وبين قومه بشأن الرؤية التي رآها في منامه حول سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف، وتفسير نبي الله يوسف عليه السلام له.
فيقول الله تعالى على لسان سيدنا يوسف عليه السلام:» قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي

680 سورة الملك – الآية 15 –
681 قطب مصطفي سانو – الاستثمار : أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي – ص38 –
682 سورة الأنبياء – الآية 105 –
683السنن – أبواب الأحكام، ما جاء في إحياء الموات – ج55/3 –
684الماوردي –أدب الدنيا والدين– ص117 –

مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ (49)».[685]
فتحليل الآيات التي قام سيدنا يوسف عليه السلام بتأويل الرؤيا بها، يشير بصورة لا لبس فيها إلى مفاهيم شديدة الأهمية في مجال علم الاقتصاد، وبالتحديد في قطاع الزراعة وكيفية إدارة الموارد الزراعية، وكيفية الحفاظ عليها، وأسلوب إدارة سياسات التقشف في أوقات الشدة والأزمات، وآليات الاستعداد لها في أوقات الرخاء، وهو المبدأ الذي يمكن تطبيقه على أية موارد طبيعية أخرى، وكيفية إدارتها في أوقات الرخاء والأزمات.
وهو نفس المعني الذي يمكن استنتاجه من قوله تعالى:» وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ».[686]

المبحث الرابع: إدارة الموارد البشرية من المنظور القرآني

1.4 الموارد البشرية وعلاقتها بنظرية الاستخلاف:

بعد أن خلق الله سبحانه وتعالى الأرض، وأعدها أحسن إعداد، وملأها بالخيرات الظاهرة والباطنة، ووضع فيها كل ما يلبي حاجة الإنسان، ويعينه على القيام بمهمته الأساسية وأداء رسالته في الحياة الدنيا، خلق الله الإنسان واستخلفه في الأرض، وفي هذا يقول الله سبحانه: «وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً * قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ * قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ». [687]
والخليفة لغة هو الذي يستخلف ممن قبله، والجمع خلائف، والخليفة هو من يخلف غيره في أمر من الأمور.[688]
والمراد من قوله تعالى « إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً» أي خلقا يخلف بعضهم بعضا في هذه الأرض، وإلى هذا ذهب ابن كثير الذي يقول في تفسيره لهذه الآية أي قوما يخلف بعضهم بعضا قرنا بعد قرن وجيلا بعد جيل.
وذهب كثير من المفسرين إلى أن المقصود من هذه الآية: أني جاعل في الأرض خليفة عني، ولهذا شاعت مقولة إن الإنسان خليفة الله في أرضه. وهو تصور خاطئ يتنافى مع التصور الإسلامي الصحيح، وقد نقد شيخ الإسلام ابن تيمية هذا التصور الباطل، ووجه إليه نقدا شديدا، إذ أوضح قائلا:(الخليفة إنما يكون عند عدم المستخلِف بموت أو غيبة، ويكون لحاجة المستخلِف إلى الاستخلاف... وكل هذه المعاني منتفية في حق الله تعالى، وهو منزه عنها فإنه حي قيوم شهيد لا يموت ولا يغيب... ولا يجوز أن يكون أحد خلف عنه، ولا يقوم مقامه لأنه لا سمي له ولا كفء له، فمن جعل له خليفة فهو مشرك به.[689]
إذا المراد بالخلافة ليست خلافة عن الخالق سبحانه وتعالى، بل خلافة من كان قبله من الخلق كما ذهب إلى ذلك جماعة من السلف.[690]
أما عن الغاية من استخلاف الإنسان في الأرض، فهي تتمحور حول تحمله المسؤولية وقيامه بالواجبات الدينية، وفي ذلك يقول المولى عز وجل: «ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِن بَعْدِهِم لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ»[691]
وهذه الآية توضح أن الإنسان في الأرض مسؤول، تم استخلافه ليختبر ويبتلى ويكلف بواجبات عظام، على رأسها إقامة شرع الله في الأرض، وعمارتها بالزرع والبناء واستغلال مواردها وتوظيفها بما ينفع الناس ويفيدهم في حياتهم، ويوفر لهم احتياجاتهم، ويقوي من المجتمع ويعزز مكانته بين الأمم المختلفة.
وحتى يمكن للإنسان أن يقوم بمهامه وما استخلف فيه على الأرض أمده الخالق بإمكانيات وأدوات تتناسب وما استخلفه فيه، ووهبه من القدرات الجسدية والعقلية ما لم يهبه لغيره من المخلوقات.
فوهبه العقل وميزه به عن الكائنات الأخرى ليساعده على تحقيق متطلبات الخلافة، ويحقق ما كلفه الله به، فالعقل هو مناط التكليف، وقد استطاع الإنسان بالعقل أن ينهض بهذا التكليف، فأصلح الأرض حين وجد الماء وزرعها واستخرج من البحار والأنهار الأسماك واللألأ وغيرها من الثروات، وربى الأغنام والحيوانات الأخرى للانتفاع بها في حله وترحاله، وبنى المساكن والقرى والمدن، ومهد الطرق واخترع العدد والأدوات والآلات ووسائل النقل والمواصلات المختلفة التي يستخدمها برا وبحرا وجوا[692].
وجعله ناطقا متكلما عالما، لديه القدرة على التعبير عن الأفكار وهي التي يسميها الله تعالى البيان، ويعتبرها رحمة من رحماته، ونعمه من نعمه التي أنعم بها على الإنسان، يقول تعالى:» الرَّحْمَنُ *علم القرآن* خَلَقَ الإِنسَانَ* عَلَّمَهُ الْبَيَانَ».[693]
كما منحه القدرة على الكتابة واستخدام القلم لتدوين أفكاره التي هي لب العمارة في الأرض، وأساس كل حضارة فيها، قال تعالى: «اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ

685سورة يوسف – الآيات من 47 – 49 -
686سورة الأنعام – الآية 141 -
687سورة البقرة – الآية 30 -
688 ابن منظور – لسان العرب، ج1235/2 -
689مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية- ج45/35 -
690الطبري- جامع البيان –ج1/ 200،199 -
691 سورة يونس – الآية 14
692حمزة الجميعي – عوامل الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي- ص126 -
693 سورة الرحمن – الآية من 4:1 -

الَّذِي خَلَقَ* خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ* اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ* الَذِي عَلَمَ بِالقَلمِ * عَلَمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَم» [694]
ومنحه نعمة البصر بعينيه والبصيرة بقلبه، قادرا على العمل وعلى الإبداع والاكتشاف والاختراع والإحسان، ومنحه من العواطف ما يجعله يحب ويكره ويأمل ويحلم، وينفع نفسه ومجتمعه.
وخلاصة القول أن الله منح بني آدم من العمل والمعرفة ما جعله مؤهلا تأهيلا تاما للخلافة في الأرض وعمارتها على الوجه الأكمل والأمثل، وميزه بالعلم عن جميع الكائنات والمخلوقات بمن فيهم الملائكة.
وبهذه القدرات والطاقات والملكات والمواهب التي وهبها الخالق سبحانه للإنسان، يستطيع الإنسان أن يتعامل مع موارد وثروات الأرض، وأن ينطلق في جميع ميادين الأرض لإصلاحها وإعمارها وزرعها وبنائها حتى يعم الخير والرخاء على المجتمع بكامله، وذلك إذا قام باستثمار عطايا الرحمن له وفق المنهج الإلهي، أما إذا استُهلِكت تلك الطاقات والمواهب والقدرات والملكات وفق هواه ونوازع نفسه، فلا حصاد سوى التخلف والفقر والجوع والضياع، الذي لن يملأ الأرض إلا البغي والفساد وانتشار الشر.
وهنا يجب الانتباه إلى أن الخلافة هي تكليف رباني للإنسان بأن يعمل على نفسه ويستخدم قدراته ليبني لنفسه وجميع بني جلدته حياة طيبة على الأرض، بإصلاحها وتعميرها وبنائها واستغلال جميع مواردها الطبيعية والانتفاع بها في توفير حاجاته وحاجات الحيوانات المكلف برعايتها والاهتمام بها.[695]

ومن منطلق هذه الخلافة استطاع الإنسان أن يحقق المعجزات من خلال استعمال عقله وبذل الجهد والفكر من أجل استخراج خيرات الأرض، وابتكار الكثير من الاختراعات والابتكارات، وما التقدم العلمي الذي تعرفه البشرية اليوم إلا دليل حي على القدرات الخارقة التي منحها الله للإنسان، والتي يمكن للإنسان في مجتمعاتنا الإسلامية من خلالها تحقيق المزيد من المعجزات، والوصول إلى مبتغاه من الاستقلال وعلو الشأن والمكانة، واستعادة العزة والكرامة عبر تحقيق الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات الغذائية والعلاجية والخدمات، تلك الاساسيات التي تُعد اللبنة الأساسية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي يعني ضمن ما يعني استقلال القرار السياسي استقلالا تاما غير منقوص.

2.4 الاستقلال الاقتصادي والضوابط الواجب توافرها:

وضع المنهج الاقتصادي الإسلامي عدة ضوابط يمكن من خلالها الوصول إلى حلول عملية لمشكلة التنمية الاقتصادية، الركيزة الأساسية التي ينطلق منها تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وترتكز هذه الضوابط على عدة عناصر أساسية، أبرزها تلك الضوابط التي ترتبط بالعنصر البشري أي اليد العاملة، وأخرى تتعلق ببقية عناصر العملية الاقتصادية كالإنتاج والإنفاق والتبادل والتوزيع.

1.2.4. الضوابط التي ترتبط بالعنصر البشري

ويعد العنصر البشري هو أهم عناصر عملية الإنتاج، وفي هذا الإطار وضع الاقتصاد الإسلامي عدة شروط لتلك العمالة، والتي من أهمها الكفاءة والخبرة وتدريب العامل وتنميته عقائديا وأخلاقيا وسلوكيا وفنيا وفقا لقاعدتي الكفاءة والأمانة، وهما شرطان أساسيان لابد من توفرهما كي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة والمتطورة باستمرار، وبعبارة أخرى فإن الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة، وغير الكفوء، وغير الماهرة لن تكون مفيدة بل ستشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية، وفي هذا يقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم:» إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه».[696]

وعدم الاتقان في العمل للأسف يظهر لنا بوضوح في كثير من بلداننا الإسلامية التي تفتقد العامل المدرب صاحب الخبرة، الأمر الذي دفع بعضها إلى الاستعانة بالعمالة الأجنبية المدربة الماهرة في كافة قطاعات العمل، خصوصا قطاعي الصناعة والخدمات، إلى جانب أصحاب الكفاءات كالأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات، وكثير منهم من بيئات غير إسلامية، وثقافات تتباين مع الثقافة الإسلامية وتتعارض معها، الأمر الذي يتسبب في الكثير من المشكلات الاجتماعية خاصة لدى النشء.

2.2.4: الضوابط التي ترتبط بالإنتاج والإنفاق:

عرف الإسلام الإنتاج بأنه « توظيف الموارد المادية التي خلقها الله سبحانه وتعالي من أجل الحصول على منافع معتبرة شرعا» وبهذا المفهوم ندرك أن الإسلام يعطي أهمية كبيرة لنوعية الإنتاج المعتبر شرعا، والذي يجب أن يكون من الطيبات التي تفيد الناس وتبيح لهم دينهم ودنياهم.
وفي هذا الإطار يأتي رأس المال المتمثل في وسائل الإنتاج –كما ونوعا- في مقدمتها عناصر الإنتاج المهمة لإتمام العملية الإنتاجية، بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها، فالدول الفقيرة التي تعاني من قلة رؤوس الأموال بها تجد صعوبة بالغة في تطوير اقتصادها وفي تنفيذ خططها للتنمية الاقتصادية.
ومن هذا المنطلق يحض الإسلام على ضرورة الإنفاق بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، على أساس أن الإنفاق هو في حقيقة الأمر الناتج الكلي وبدونه لا يمكن أن يكون هناك أسواق أو إنتاج ولا دورة نشاط اقتصادي من الأصل، فالحض على ضرورة الإنتاج والعمل والكسب يعني تحقيق

694سورة العلق – الآيات 5:1 -
695حمزة الجميعي – عوامل الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي –ص126 -
696أخرجه أبو يعلي والطبراني، وصححه الألباني في الصحيحة نظرا لشواهده –

السبب الرئيسي من خلق الإنسان وهو عبادة الخالق سبحانه وتعالي من خلال العمل والذي ينتج عنه إعمار الأرض.
تلي عنصر رأس المال في الأهمية الثروات الطبيعية –كما ونوعا – والتي تعد من العناصر المساعدة في العملية الإنتاجية، وليست أساسية، فاليابان لا تمتلك الكثير من الثروات الطبيعية لكنها تعد أحد عمالقة الاقتصاد في العالم، بينما معظم الدول العربية لديها كميات هائلة من الثروات الطبيعية إلا أنها لا تزال في طور التنمية.
أما الضوابط التي تتعلق بالسوق، التي أقرها الإسلام والتي تعتمد في الأساس على عنصر المنافسة العادلة، ومنع الغش والاحتكار والجنش والكذب والربا، وفي هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « التاجر الصدوق الأمين المسلم مع الشهداء يوم القيامة».[697]
كما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله: (لا يبيع في سوقنا إلا من تفقه في الدين) وذلك احترازا من الوقوع في الربا أو ارتكاب أحد النواهي التي حذر منها الشرع الإسلامي بجهل ودون قصد.
وتوزيع الإنتاج العادل الذي أقره المنهج الاقتصادي الإسلامي هو الذي يتناسب مع الجهد المبذول خلال عملية الإنتاج، أو مع المخاطر المحيطة بها، أو من خلال مبدأ التكافل الاجتماعي الذي يؤكد عليه الإسلام دائما.
ويأتي ضمن هذه المعايير الأجر المناسب للعامل أو الأجير والذي يجب إعلامه بقدره قبل بدء العمل، وأن يأتي متوافقا مع الجهد المبذول المكلف به، وتوفير الأمان والسكينة، وتأمين الضمان في حال تعرض – لا قدر الله – لحادث مفاجئ خلال تأديته لعمله.
أما ما يختص بالتكافل الاجتماعي فقد حدده الإسلام في صورة الصدقات والزكاة والكفارة والوقف، إذ تعمل كل من الزكاة على إعادة توزيع الدخل بصورة تضمن حق الفقراء في ثروات الأغنياء، مما يساعد على دمجهم في الإنتاج من ناحية وفي زيادة الطلب من خلال زيادة إنفاقهم الاستهلاكي من الناحية الأخرى.
أهم الأسس التي تضمن نجاح واستمرار عملية التنمية في الإسلام:
1 – التأكيد على أن العمل الدؤوب الصالح الذي يساهم في تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا هو من سبل العبادة.
2 – ضرورة أن تكون خطط التنمية الاقتصادية شاملة لكافة عناصر المجتمع من مواطنين ومسئولين.
3 – أهمية الالتزام بأولويات التنمية التي يحتاجها المجتمع، والتي يمكن من خلالها تلبية احتياجات أفراده، ورفع مستوى دخولهم، وهو ما ينعكس على حجم مستوى الدخل القومي.
4 – الأخذ بالأساليب العلمية الحديثة، والتقنية الملائمة لرفع كفاءة العملية الإنتاجية التي تنعكس بصورة إيجابية على مجمل النشاط الاقتصادي.
5 – الحث على ترشيد الاستهلاك، والعمل على توجيه فائض الإنتاج لأغراض اقتصادية كالتصدير وإعادة التصنيع مما يساهم في دفع عجلة التنمية.

3.4 عناصر التنمية والاستقلال الاقتصادي في القرآن الكريم:

من الصعب على الباحث حصر جميع عناصر التنمية والإرشادات الاقتصادية الهادفة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي في القرآن الكريم، لكن نظرة غير معمقة يمكن أن تبرز العديد من هذه العناصر، التي من أهمها رأس المال، والثروات الطبيعية، والعنصر البشري أي الإنسان، والوقت والإدارة والتخطيط والعلم والعمل والتوجيه الصحيح للطاقات، ويمكن تصنيف هذه العناصر بصورة أكثر منهجية، وتقسيمها إلى ثلاث محاور أساسية، هي:
الموارد: التي تشمل رأس المال، والثروات الطبيعية، والوقت
الغيب: ويتمثل في المشيئة الإلهية والقدرة الربانية، وفي شكر نعمه وما وهبه للإنسان من قدرات وملكات
الإنسان: ويشمل كل من اليد العاملة وما يرتبط بها من إدارة وعلم وتخطيط وتوجيه للطاقات والقدرات
ولما كان الإنسان هو العنصر الرئيس في عملية التنمية والمنوط به السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي للوصول إلى الاستقلال الاقتصادي، سيتم التركيز على ما يرتبط به في النص القرآني.
فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد في قصة ذي القرنين التي جاءت في سورة الكهف العديد من عناصر التنمية الأساسية بعدة صيغ متباينة، فيذكر القرآن الكريم أن ذا القرنين لما بلغ (بين السدين)[698]أي بين الجبلين، وجد قوما (لا يكادون يفقهون قولًا)[699] وهو الذي مكن الله تعالى له، وآتاه من كل شيء سببا.
وهنا نلاحظ التقابل بين قوم ينتمون إلى مجتمع غير نام، ورجل عظيم جاء من محيط نام، فالقوم متصفون بصفات الضعف والوهن، والتخلف والجهل، ولم يقدروا على رد يأجوج ومأجوج الذين تسلطوا عليهم وأفسدوا أرضهم. أما ذو القرنين فقد بلغ ذروة التنمية، فمكن الله تعالى له في الأرض، وآتاه من كل شيء سببا، أي سلطانا وطيد الدعائم، ويسر له أسباب الحكم والفتح، وأسباب البناء والعمران، وأسباب السلطان والمتاع... وسائر ما من شأن البشر أن يمكنوا فيه في هذه الحياة.

697صححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة، وصحيح الترغيب والترهيب –
698 سورة الكهف – الآية 93 –
699 سورة الكهف – الآية 93 –

(ثم أتبع سببا)[700] أي سخر ما وهب له من النعم في خدمة غايته وهدفه، ولم يضيع ذلك هباء. ومن المؤكد في علم الإدارة أن توجيه الطاقة وضبط الغاية وتحديد الأهداف هي أهم مراحل التخطيط والتخطيط الاستراتيجي، من أجل تنمية مستدامة وشاملة.

والملفت للنظر أن هؤلاء القوم كانوا يملكون المال، والدليل على ذلك قولهم (فهل نجعل لك خرجا)[701]، وكانوا يملكون اليد العاملة، لذلك أمرهم ذو القرنين بقوله (فأعينوني بقوة)[702]، ثم قال لهم أوان بناء السد (اتوني زبر الحديد) ثم قال (انفخوا)، ثم قال (اتوني أفرغ عليه قطرا) [703]غير أنهم يفتقرون إلى أهم أسباب التنمية على الإطلاق؛ يفتقرون إلى تمكين الله تعالى وإلى العلم والتكنولوجيا والتخطيط وإلى وضوح الغاية والأهداف.

وقراءة أولية لواقع المسلمين اليوم، وتخلفهم عن سلم الحضارة، وواقع الغرب وتمكنه، تجعلنا نفهم هذه الآيات فهما عميقا، ويتجلى لنا المنهج القرآني في بناء تنمية شاملة، أساسها الإنسان الكفء والفعال، حتى وإن كان غير مالك للمادة والوسائل.

وهذا ما نقرؤه في المقارنة التي عقدها ذو القرنين بين رأس المال المعبر عنه بالخرج وبين التمكين، فقال: (ما مكني فيه ربي خير) (الكهف:95). فرغم اختيار بعض المفسرين أن هذا التمكين يقصد به المال واليسار إلا أن الصواب –والله أعلم– في توجيه معنى التمكين هو تقديمه للروح الإيمانية، والقدرة العلمية، وكذا التمكين التكنولوجي[704].

إذن، فالإنسان بكل أبعاده هو محور التنمية في هذه الآيات. وعلى هذا الأساس علينا أن ندرك أن التنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تفهم على أنها تغير كمالي سطحي مرحلي عابر يقتصر على عنصر معين من عناصر التنمية، إنما هي خطة معقدة ومتشابكة تستهدف تغييرا جوهريا في البنيان الاقتصادي، يمتد ليمس كافة العلاقات الاقتصادية، ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح.

وهو ما يمكن استنباطه من قصة سيدنا سليمان عليه السلام، الذي بلغ من التطور الحضاري، والتنمية في جميع المجالات، مبلغا لم يرتق إليه أحد قبله، ولن يرتقي إليه أحد بعده؛ وما ذلك إلا للعلم الذي آتاه الله تعالى، وامتن به عليه، حتى بز أباه، قال تعالى: (ففهمناها سليمان وكلا اتينا حكما وعلما)[705]، وقال: (وورث سليمان داوود وقال يا أيها الناس علمنا منطق الطير واوتينا من كل شيء)[706].

ولقد برز سليمان عليه السلام في مجالات العلم والمعرفة، مثل السرعة، وفهم لغة الطير، والقتال والحرب، وفنون الإدارة، والحوار والجدل، والسياسة، والعفو والصفح، والعدل والحكم... أي في كل ما من شأنه أن يصنع حضارة مثالية شاملة متكاملة الجوانب، تفوق واقع الدول المتطورة اليوم بأشواط؛ ذلك أنها تملك التقنية والآلية، وتفتقر للعدل والروح والشكر والأخلاق، وتعدم القيم الحضارية غير المادية.

فالغرب يبني أسس تنميته على العلم وحده، ويعتقد أن من يملك العلم يملك القرار، هذا هو المستقبل، ومن تنقصه المعرفة تنقصه القدرة على اتخاذ القرار. أما من حيث افتقاد الغرب للأسس القيمية فيقول المفكر مهاتير محمد: وحسب تقييمنا، فإن أية دولة لا تصبح دولة متقدمة إذا كانت غنية، ولديها التكنولوجيا، ولكن تنقصها القيم الأخلاقية. وهناك مجتمعات غربية كثيرة على سبيل المثال متفسخة أخلاقيا.

لكن المؤسف من جهة أخرى، أن الدول الإسلامية تفتقر إلى جميع القيم الحضارية التي تعلي من شأن الإنسان، وهذه الأمم تناقض دينها وتسير في غير هدى؛ فلا هي تمتلك التكنولوجيا والعلم، ولا هي تتحكم في الأبعاد الإيمانية والأخلاقية؛ وسوف لن يغنيها نقل مناهج الغرب في التنمية حرفيا، لكن عليها أن تفرق بين الروح والشكل.

ولعل السؤال المحير بحق هو ما الذي دفع بسليمان عليه السلام إلى أن يسأل الله تعالى ملكا لا ينبغي لأحد من بعده؟ أليس هذا من قبيل حرمان الناس من عطاء الله؟! والحق أن قول سليمان عليه السلام: (رب اغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي إنك أنت الوهاب)[707]، يتجاوز حدوده البشرية، ويأتي ضمن المقاييس العليا؛ يأتي من العزيز الوهاب. ولعل الحكمة من ذلك أن الله تعالى جعل أعلى قمة في التمكن والرقي والملك، هي قمة شاكرة للنعم، غير كافرة بالله تعالى، ولا متنكرة لنعمائه وآلائه؛ حتى لا يقول أحد بعد ذلك: ما دمت أنا الأفضل والأقوى والأغنى... فإني لا أرى مبررا لأن أشكر أحدا أو أعترف بإله. أما وإن سليمان قد بلغ ما بلغ، وهو من الشاكرين، فإن الحجة قد قامت على جميع الناس، دون استثناء.[708]

من هنا نستنتج أن السبب الأقوى من أسباب التنمية الحقة هو الشكر، ولقد قال تعالى عن آل داود: (اعملوا آل داوود شكراً وقليل من عبادي

---

700 سورة الكهف – 85 –

701 سورة الكهف – الآية 94 –

702 سورة الكهف – الآية 95 –

703سورة الكهف – الآية 96 –

704د. واثق علي الموسوي– موسوعة اقتصاديات التنمية – ص 151 –

705سورة الأنتياء – الآية 79 –

706سورة النمل – الآية 16 –

707سورة ص – الآية 35 –

708 د. واثق علي الموسوي – موسوعة اقتصاديات التنمية – ص 155 –

الشكور)[709]،كما كان أبسط موقف في الحياة يدفعه إلى الشكر. وهذا ما حدث في قصة النملة: (حتى إذا أتوا على وادي النمل قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم لآ يحطمنكم سليمان وجنوده وهم لآ يشعرون، فتبسم ضاحكا من قولها وقال رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه)[710].

هذه نماذج من عناصر التنمية في المنهج القرآني، وهي جميعا مؤسسة على محورية الإنسان. والقرآن به المزيد من الأمثلة والنماذج التي تحتاج إلى دراسات كثيرة وتحليلات عميقة؛ ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر أهمية التخطيط للكوارث والأزمات التي تحدثنا عنه قصة يوسف عليه السلام، وأهمية التفاني والإخلاص في العمل كما في قصة موسى عليه السلام، واستثمار الوقت في مراحل السيرة النبوية الطاهرة لنبينا محمد صلى الله عليه وآلة سلم، وهنا أيضا يجب عدم نسيان أن الله سبحانه وتعالى أفرد ضمن سور القرآن الكريم البالغ عددها 114، سورة كاملة للموارد البشرية وحدها، وهي سورة الإنسان.

المبحث الخامس: الثروات الزراعية وأهميتها في تحقيق الاستقلال الاقتصادي

تعد الثروات الزراعية من أهم الركائز والأدوات الاقتصادية التي تحدد وضعية الدول والمجتمعات، ومدى قدرتها على تأمين احتياجاتها وإشباع حاجاتها من السلع الغذائية النباتية كالقمح والأرز والشعير، وبالتالي مكانتها في الترتيب الهرمي للدول الأكثر والأقل اكتفاءا ذاتيا، وهي أمور أشار إليها القرآن الكريم، ونبه إلى أهميتها بل وحذر من خطورة نقصها على أمن وسلامة المجتمع.

إذ توضح الكثير من الآيات القرآنية أهمية الثروة الزراعية، فيقول الله تعالى:» ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب الحصيد»[711]كما يقول سبحانه:»وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىۡءٖ فَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهُ خَضِرٗا نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشۡتَبِهٗا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٍۗ ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَيَنۡعِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمۡ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ»[712]، كما يقول جل شأنه:»وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٖ مَّعۡرُوشَٰتٖ وَغَيۡرَ مَعۡرُوشَٰتٖ وَٱلنَّخۡلَ وَٱلزَّرۡعَ مُخۡتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهٗا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٖۚ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦۖ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ»[713]

ولعل من أهم أسباب عملية زيادة الإنتاج الزراعي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي هو الإيمان القوي، وتقوى الله، وفي هذا يقول الله:»وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوۡاْ لَفَتَحۡنَا عَلَيۡهِم بَرَكَٰتٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذۡنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ».[714]

فتقوى الله، وحسن عبادته، والسعي لنيل رضاه،كلها أمور تزيد من إنتاجية الأرض، كما أن المعاصي، وقلة الإيمان، تؤدي إلى نقص الإنتاج، وأوضح القرآن ذلك بصورة جلية عندما تحدث عن قوم فرعون، وكيف أن معاصيهم وبعدهم عن منهج الله كانت سببا مباشرا في نقص إنتاجية مزروعاتهم، ونقص ثمرهم، قال تعالى:» وَلَقَدۡ أَخَذۡنَآ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ بِٱلسِّنِينَ وَنَقۡصٖ مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ»[715]

فالرزق الوفير – في شتى المجالات – يتحقق نتيجة الإيمان والتقوى، حيث تتفتح عليهم بركات السماء والأرض، فالبلد الطيب لا يخرج إلا الطيب من النبات الذي يعود بالخير والفائدة على أهله الذين يؤمنون بالله ورسوله ويتقون الله في كل أحوالهم، بينما البلد الخبيث فلا يخرج إلا النبات الردئ الذي يكلف الكثير من الجهد والتعب والمال رغم رداءته.[716]

والقرآن الكريم يشدد على ضرورة شكر نعم الثمار والزروع مبينا دور الشكر والعرفان بالنعمة في استمرارية تلك النعم وزيادتها، وأن الكفر بتلك النعم، وعدم الشكر عليها نتيجة إئتلافها يؤدي إلى زوالها، ولعل أبلغ دليل على ذلك ما قصه القرآن عن قوم سبأ، فيقول الله تعالى:» لَقَدۡ كَانَ لِسَبَإٖ فِي مَسۡكَنِهِمۡ ءَايَةٞۖ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٖ وَشِمَالٖۖ كُلُواْ مِن رِّزۡقِ رَبِّكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥۚ بَلۡدَةٞ طَيِّبَةٞ وَرَبٌّ غَفُورٞ*فَأَعۡرَضُواْ فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ سَيۡلَ ٱلۡعَرِمِ وَبَدَّلۡنَٰهُم بِجَنَّتَيۡهِمۡ جَنَّتَيۡنِ ذَوَاتَيۡ أُكُلٍ خَمۡطٖ وَأَثۡلٖ وَشَيۡءٖ مِّن سِدۡرٖ قَلِيلٖ»[717]

وتشير الآية إلى أن أهل سبأ وهم مجتمع زراعي كانت نعم الله المتمثلة في الأرض الزراعية الخصبة الوفيرة الإنتاج اليسيرة المنال، تحت أيديهم دون جهد كبير ولا تعب، فلما جحدوا هذه النعم ولم يشكروا الله على ماوهبهم أصيبت مزروعاتهم وانخفض إنتاجهم، ولم يتبق لهم إلا القليل من أنواع محددة من المنتجات الزراعية، وشيئا فشيئا فقدوا كل شيء، جزاءً عادلا لهم على عدم شكر النعمة.

أما عن أوجه استغلال وتوظيف تلك الموارد والثروات فإنها متنوعة وكثيرة، إذ يمكن للزراعة أن تقوم بدور بارز وعظيم الأهمية في مواجهة التحديات التي تواجهها الأمة الإسلامية الخاصة بتوفير احتياجاتها من الغذاء، وتلبية حاجات شعوبها دون اللجوء إلى الاستيراد من الدول الغربية التي تتدخل في

709 سورة سبأ – الآية 13 –

710سورة النمل – الاية 19، 18 –

711سورة ق – الآية 9 –

712سورة الأنعام – الآية 99 –

713سورة الأنعام – الآية 141 –

714سورة الأعراف – الآية 96 –

715 سورة الأعراق –الآية 131 –

716عبدالسميع المصري – عدالة توزيع الثروة في الإسلام – ص39:40 –

717سورة سبأ – الآية 16 –

شؤونها الداخلية، وتحدد لها قراراتها السياسية استغلالا لحاجاتها المستمرة للغذاء خصوصا المنتجات الزراعية الاستراتيجية كالحنطة والشعير والذرة والأرز. لقد كان للثروة الزراعية دورا مهما على مدى التاريخ، وقصة سيدنا يوسف عليه السلام أوضح مثال على هذا الأمر، إذ كانت المنتجات الزراعية التي تم إدخارها هي طوق النجاة وسبيل خروج مصر والبلدان المجاورة لها من أزمة السنين العجاف التي مرت بها المنطقة، وفي هذا الإطار شرح القرآن الكريم كيف استطاع سيدنا يوسف عليه السلام أن يعمل عقله، ويحدد هدفه ويضع خططه، مما أسفر عن تحقيقه نجاح باهر في إخراج مصر وماجاورها من بلدان وشعوب من هذه الأزمة الطاحنة بكل سهولة ويسر، معتمدا بصورة كلية على الثروات الزراعية في مواجهة تلك التحديات والأزمات. يقول الله تعالى:» وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ ۖ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ* قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ ۖ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالِمِينَ* وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ* يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ* قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ* ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ* ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ».[718] وهكذا توضح الآيات أنه من خلال ما انتجته الثروة الزراعية والغلال والثمار من إنتاج وفير في السنوات الخصبة، استطاع سيدنا يوسف – وفق خطته التي وضعها – أن يدخر منها القدر الذي مكنه من مواجهة التحديات الاقتصادية والأزمات الغذائية خلال السنوات العجاف، ومما يستحق التركيز عليه في قصة سيدنا يوسف، والانتباه له هو أنه نجح بخطته الاقتصادية أن يحقق في السنوات الخصبة إنتاجا وفيرا من المحاصيل الزراعية، غطي احتياجات السوق المحلي، وإدخر ما مكنه من مواجهة السنوات العجاف، وتوفير احتياجات السوق المحلي إلى جانب تلبية احتياجات البلاد المجاورة من الغلال.

لقد احتوت قصة سيدنا يوسف على العديد من الإرشادات الاقتصادية التي يمكن أن تكون نبراسا ينير الطريق لكل من يسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، والاستقلال الاقتصادي، بل والاستفادة من المنتجات الزراعية في تحسين ميزان المدفوعات، وزيادة الدخل القومي، ومن هذه الإرشادات:

1 – أن التخطيط المسبق واستخدام أدوات علم الإدارة، واختيار الشخصيات التي تتمتع بالثقة والأمانة والقدرة على تحمل المسؤولية من أهم أدوات تحسين الأداء الاقتصادي، وتوظيفه لخدمة قضايا الأمة، وتأمين احتياجاتها، وإخراجها من حالة العوز والحاجة والاحتياج الدائم للخارج لتوفير احتياجاتها، إلى حالة الاكتفاء الذاتي مما تنتجه أرضها وتوفره ثرواتها.

2 – أن وضع تصور شامل للمشاكل، والسعي لإيجاد حلول منطقية لها، من خلال الاستعانة بالعلماء والمتخصصين كل في مجاله، من شأنه أن يؤدي إلى القضاء على جميع المعوقات التي تقف في وجه خطط التنمية وتعيق تقدم أمتنا الإسلامية.

3 – الحرص على أن يتحلى من يتولى مسؤولية اية قطاع من القطاعات – سواء كان هذا القطاع إنتاجيا أو خدميا – بالصفات الممتازة من رجاحة العقل والحكمة، والأخلاق الحميدة، والأمانة، لما لذلك من أهمية في إتمام ما يوكل إليه من مهام.

4 – أن الأيام دول بين الناس، وكذلك النعم، فلا شيء يدوم، فكما مر بمصر سبع سنين رخاء، مر عليها سبع سنين عجاف، وهذا درس يجب الانتباه له، والعمل بموجبه، وقد أوضح الله تعالى أن التخطيط ضروري لكل دولة ترغب في تحسين ظروف حياة مواطنيها، وتسهيل أمور معيشتهم.

5 – في القصة القرآنية أرشد الله سبحانه وتعالى سيدنا يوسف إلى الطريقة المثلى لتخزين الفائض من الغلال والحبوب لحفظه من الفساد، وهي الطريقة التي طبقها بالفعل سيدنا يوسف في تخزين الحبوب والمنتجات الزراعية التي استطاع من خلالها ادخارها والمحافظة عليها أثناء أعوام الخصب والرخاء للاستعانة بها والاعتماد عليها في إشباع الحاجات في سنوات الجدب والقحط والجفاف.

6 – أن النمو الزراعي يستلزم بالأساس الزيادة في الإنتاج والاستغلال الأمثل والأفضل للمنتجات الزراعية، ويعد مفهوم تخزين البذور في السنابل – وفق ما ورد في الآية – نظاما أساسيا للحفاظ على الإنتاج في ظروف بيئية قاسية، وهذا ما يجمع بين الزراعة وتقنيات التخزين، والحفاظ على المنتج، كما يعد هذا التخزين نظاما ثقافيا تخوض بواسطته الجماعات البشرية معركة حقيقية من أجل البقاء وهو ما يسمى بتدبير الإنتاج.

إلى جانب هذا تعتبر العديد من المنتجات الزراعية مواد أولية تدخل في الكثير من الصناعات الهامة، وهي تستطيع إذا تم الاهتمام بها القيام بنفس الدور وأكثر في مواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة الإسلامية، والعبور بها إلى شاطئ الأمان والاطمئنان من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي لشعوبها، بل واستخدام فائضها في التصدير إلى الخارج، والحصول على العملات الأجنبية التي تعمل على خفض العجز في ميزان المدفوعات، وزيادة الدخل القومي.

المبحث السادس: الثروات المائية وكيفية توظيفها في تحقيق الاستقلال الاقتصادي

كما اهتم القرآن الكريم بإبراز الأهمية الاقتصادرية للموارد البشرية والطبيعية، من إنتاج زراعي، وثروة حيوانية اهتم أيضا إهتماما بالغا بالحديث عن الثروة المائية وتوضيح أهميتها على كافة القطاعات والمجالات المرتبطة بالحياة اليومية للإنسان، مؤكدا دورها الفعال في الحفاظ على الحياة على الأرض بما تحوية من كائنات ونباتات، مبرزا جوانبها الاقتصادية، وكيفية توظيفها التوظيف الصحيح الذي يحقق للإنسان المنافع التي يرغب فيها.

718سورة يوسف – الآيات 49:43 –

فقد أشار القرآن الكريم إلى وجود المياة وأهميته في سقي الإنسان والحيوان، وري المزروعات المختلفة، وفي ذلك يقول المولى عز وجل:»هُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ* يُنبِتُ لَكُم بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ»[719].وكذلك يقول الله تعالى:»وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ».[720]
وفي هذه الآيات وغيرها من آيات الذكر الحكيم يوضح القرآن الكريم أحد أهم مجالات استخدام المياه، ويشير إلى ضرورة الاستفادة منها، موضحا أنها أفضل شراب للإنسان والحيوان والنبات، والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عنها، أو إيجاد بدائل لها. فبالمياه تستمر دورة الحياة، وبالمياه تدور عجلة الاقتصاد. كما أشار القرآن إلى أهمية دور المياه في استصلاح الأراضي، وفي إحيائها من الموات، وذلك في قوله تعالى:» وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ ۚ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتَىٰ ۚ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»[721]. ولم يقتصر الحديث القرآني على المياه العذبة التي يستخدمها الإنسان في الشرب والطهارة والنظافة الشخصية وإعداد طعامه، وفي سقي الحيوانات، وري المزروعات والنباتات، لكنه نبه أيضا إلى أهمية مياه البحار والمحيطات، وأشار إلى ما تحويه من ثروات ومعادن وكنوز، ودعا إلى اكتشافها واستخراجها والاستفادة منها اقتصاديا، ومن الآيات الواردة في هذا الشأن قوله تعالى:» وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ».[722]، وفي قوله تعالى:» يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ».[723]وألقى القرآن الضوء على كيفية استغلال المياة في الانتقال والنقل والملاح، مشيرا إلى أهمية الأنهار والبحار والمحيطات في هذا الشأن، ومن ذلك الآية الكريمة التي تقول:» اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ».[724]

لقد أوضح القرآن الكريم أهمية المياه ومجالات استخدامها، وبين دورها الاقتصادي كمادة تحافظ على حياة الإنسان والحيوان والنباتات، كما أنها أحد المصادر الاقتصادية الهامة التي لا يمكن استبدالها أو الاستغناء عنها، سواء في الصناعة أو التجارة أو النقل والمواصلات، أو كمصدر للمعادن والثروات.

ولهذا السبب حرص القرآن على أن يكون الماء وكل ما هو ضروري للحياة مملوكا ملكية عامة، وفي هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:(المسلمون شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار)[725]، فالماء الذي منَ الله به على عباده، والذي لا تستقيم حياتهم بدونه، جعله من الأشياء المشتركة بين جميع أفراد المجتمع، لا يحق لأحد أن يستأثر بها، أو يستغلها لصالحه دون صالح سائر أفراد المجتمع. وقد نهى القرآن الكريم عن إفساد الماء وتلويثه، وذلك من خلال نهيه عن الإفساد على وجه العموم، ومن الأحاديث النبوية في هذا الأمر قوله صلى الله عليه وسلم:(لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل به).[726]كما نهي الإسلام عن الإسراف في الماء، إذ يقول رب العزة: «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ».[727] وكذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:(كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة).[728]

ونظرا لهذه الأهمية العظيمة التي يمثلها الماء في الحياة على وجه الأرض، وكثرة استخداماته، وزيادة الطلب عليه نتيجة لزيادة عدد السكان، والتوسع في استخدامه في المجالات الاقتصادية، وحرص كل دولة على أقصى استفادة من مواردها منها، بدأت تظهر مشكلة نقص في كمية الماء العذب، وهو ما ترافق مع ظهور العديد من المشاكل والصراعات بين الدول التي تتشارك في الأنهار، خصوصا مع بدء استخدام الماء المتدفق منها في توليد الكهرباء، لسد العجز الموجود في الطاقة، حيث شرعت دول المصب في بناء السدود وتحويل مجرى الأنهار، والتوسع في مشروعات الري، وتخزين الماء، الأمر الذي أصبح يشكل الآن أحد أسباب اندلا ع الحروب نتيجة التنازع على الماء بين الدول.

ومن هذه المشكلات، نجد تلك المشكلة بين تركيا وكل من سوريا والعراق، نتيجة قيام تركيا ببناء العديد من السدود على نهري دجلة والفرات لاستخدامها في الري، وإقامة محطات لتوليد الكهرباء، وسد حاجة مواطنيها من الطاقة، الأمر الذي تسبب في جفاف مجرى النهرين في الأراضي السورية والعراقية، وأدى إلى انخفاض منسوب الماء لدى الدولتين، وجفاف ألاف الأراضي الزراعية.

وهي نفس المشكلة التي تواجهها كل من مصر والسودان حاليا بسبب قيام أثيوبيا ببناء سد النهضة، الذي أدى إلى انخفاض كمية الماء المتدفق في مجرى نهر النيل بكل من مصر والسودان، وتخطيطها لإنشاء أكثر من عشرين سدا وخزانا على منابع النيل الأزرق وفروعه، من أجل استخدام هذا الماء في الري وتوليد الطاقة الكهربائية، والتصدير للدول التي لديها نقص في كمية الماء العذبة، وفي الطاقة الكهربائية، وهو الأمر الذي يهدد الحياة في

719سورة النحل – الآية 11:10 –
720 سورة الحجر– الآية 22 –
721 سورة فصلت – الآية 39 –
722سورة النحل – الآية 14 –
723 سورة الرحمن – الآية 22 –
724 سورة الجاثية – الآية 12 –
725 سنن أبو داوود – د 3477 –
726 صحيح مسلم بشرح النووي– ج3 /188 -187 –
727سورة الأعراف– الآية 31 –
728البخاري –كتاب اللباس، باب قول الله تعالى :قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده...، ج7 / 182 –

كلا الدولتين، وينذر بكارثة حقيقية سيكون من الصعب عليهما تخطيها مع رفض أثيوبيا الالتزام بالمعاهدات التي سبق توقيعها بين الدول الثلاث، وتحدد حصة كل دولة منهم في ماء النيل.

وكانت الأمم المتحدة قد حذرت من أن احتياطيات الماء في العالم بدأت تنخفض، وأن الزيادة المتزايدة في عدد سكان الكرة الأرضية، وارتفاع درجات الحرارة، والتغييرات المناخية التي يعانيها العالم، إلى جانب ارتفاع نسبة التلوث، كلها عوامل ستؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من الماء بنحو الثلث خلال العشرين عاما القادمة، وشدد التقرير على ضرورة ترشيد استهلاك الماء، والعمل على المحافظة على الثروة المائية في العالم، محذرة من تداعيات الإهمال في هذا الملف على شكل حياة البشر.[729]

وربما يكون هذا هو المعنى الذي أشار إليه رب العزة في كتابه العزيز حينما قال:" قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ".[730]

وفي معنى غورا يقول ابن كثير أي: ذاهبا في الأرض إلى أسفل، فلا ينال بالفؤوس الحداد، ولا السواعد الشداد، والغائر عكس النابع؛ ولهذا قال:» فمن يأتيكم بماء معين»، أي: نابع سائح جار على وجه الأرض، لا يقدر على ذلك إلا الله عز وجل، فمن فضله وكرمه أن أنبع لكم الماء، وأجراها في كافة بقاع الأرض، وفقا لاحتياج عباده منها سواء قلة أو كثرة.[731]

ورغم أن القرآن العظيم نزل منذ أكثر من 1400 عام، إلا أنه وضع الأسس والمبادئ التي يمكن تطبيقها، وتساهم مساهمة فعالة في حل هذه المشكلات، وإنهاء تلك الخلافات، ومن هذه الأسس:

1 – أن الله سبحانه وتعالى أوجد الماء كأحد الموارد الطبيعية الهامة لحياة مخلوقاته، وأنه شدد على أن للجميع الحق في الاستفادة منها واستغلالها بالشكل الذي يلبي حاجته، دون أن يتسبب ذلك في إلحاق أي ضرر بالأخرين، فاستغلال الماء والانتفاع به حق للجميع دون استثناء لأحد.

2 – قال تعالى في القرآن الكريم: «وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ»[732]

وإذا طبقنا هذه الآية الكريمة على الأوضاع الحالية التي يعاني منها العالم من نقص شديد في كمية الماء العذب، فيمكن أن نستنبط منها بعض المبادئ التي يمكن التأسيس عليها في الوصول لحل هذه المشكلة، إذ يفهم منها أنه يجب تخصيص حصة معلومة من الماء العذب لكل دولة من الدولة التي يجري النهر في أراضيها، وعلى الجميع الالتزام بذلك مهما كانت الاسباب، فلا يتم تجاوزها أو السطو عليها بأي شكل من الأشكال، وتحت أي ذريعة من الذرائع.

3 – وفي القرآن الكريم أيضا آية عظيمة يمكن أن تكون مفتاحا للحل، إذ يقول الله عز وجل:» وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ ۖ كُلُّ شِرْبٍ مُّحْتَضَرٌ».

ويمكن أن نطبق هذه الآية على الخلافات والمنازعات التي تنشب بين الدول، فالماء قسمة بين الدول التي يمر بها النهر، أي يتم تقسيم مياهه بينهم، ويجب أن يكون ذلك وفق القواعد والقوانين والمواثيق الدولية التي تحكم علاقات الدول ببعضها البعض، وذلك لحل المشكلات، وإنهاء الخلافات.

المبحث السابع: الثروة الحيوانية وأهميتها في تحقيق الاستقلال الاقتصادي

ويقصد بالثروة الحيوانية، تلك الحيوانات التي لها دور مفيد في حياة الناس، وتسهم بصورة إيجابية في الحياة البشرية وينعكس آثارها على حياة الأفراد والجماعات والأمم، سواء كان ذلك الدور يتم بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، كالأبقار والأغنام والماعز والطيور بكافة أنواعها وأشكالها التي أباحتها الشريعة الإسلامية.

فالثروة الحيوانية هي تلك التي تمنح البلد الذي توجد فيه قوة اقتصادية، وتجعل لديه إكتفاءا ذاتيا من الغذاء، والقدرة التصديرية لمنتجاتها التي يدخل معظمها في الكثير من الصناعات الغذائية والطبية، إلى جانب كونها نفسها مصدرا للغذاء بلحومها وشحومها وألبانها، ولهذا كانت محل اهتمام من القرآن الكريم الذي نبه إلى ضرورة الحفاظ عليها، وأوضح مدى أهميتها الاقتصادية.

اهتم القرآن الكريم بالحيوانات عموما، وبالثروة الحيوانية كأحد الموارد الطبيعية الهامة، التي تلعب دورا حيويا في حياة الناس، ولذلك نجد العديد من السور القرآنية التي سميت باسماء بعض الحيوانات، مثل سورة البقرة أطول سورة في كتاب الله سبحانه وتعالى، وسورة النحل، وسورة الأنعام، وسورة النمل، وسورة الفيل، وسورة العنكبوت. وقد أتى ذكر العديد من الحيوانات ضمن نطاق السور المذكورة أعلاه، وفي سور أخرى من سور الكتاب الكريم، وذلك في مثل قوله تعالى:» أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ»[733]، وفي قوله تعالى:»وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ»[734]، وكذلك في قوله تعالى:» وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ

729النشرة البيئية لمركز الدراسات والبحوث المائية التابع لجامعة أسيوط – الصادر في مايو 2003 – ص3 –

730سورة الملك – الآية 30 –

731 تفسير ابن كثير – ص 202 –

732سورة البقرة – الآية 60 –

733 سورة الغاشية – الآية 17 –

734سورة النحل – الآية 8 –

يَظْلِمُونَ».[735]

وقد حرص الإسلام على إيضاح أن هذه الأنعام والدواب إنما خُلقت من أجل تيسير حياة البشر، ومساعدتهم في حلهم وترحالهم، وأثناء سعيهم لاكتساب الرزق والسعي إليه، من خلال استخدامها في الركوب، والحمل عليها، كما أنها في ذاتها رزق ونوعا من أنواع الأغذية التي يحتاجها جسم الإنسان، إذ تؤكل لحومها وتشرب ألبانها ويستخدم صوفها وشعرها لصنع الملابس والأغطية، وغيرها من الاستخدمات التي توفر الكثير من المشقة على الناس، إلى جانب استخدام منتجاتها في التداوي وعلاج بعض الأمراض. وفي هذا قال الله تعالى:» ٱللَّهُ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلأَنْعَامَ لِتَرْكَبُواْ مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ*وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَلِتَبْلُغُواْ عَلَيْهَا حَاجَةً فِي صُدُورِكُمْ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ»[736].وكذلك قال جل شأنه:»وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ»[737]. وفي قوله تعالى:»ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ».[738]

ولقد حث الإسلام على ضرورة الحفاظ على الثروة الحيوانية، والرفق بها، والسعي لتنميتها لتحقيق الاستفادة بها، وتحقيق الفائدة الاقتصادية المرجوة منها، حيث تساهم الحيوانات في تنمية القطاع الزراعي الذي لا يستطيع الازدهار والتوسع دون هذه الحيوانات وما تقدمه من مساعدة سواء عن طريق العمل في الحقول والمزارع، أو من خلال روثها الذي يستخدم كسماد طبيعي للأرض، وكلما زاد عدد الحيوانات التي يتم تربيتها في الحقول والأراضي الزراعية عموما كلما زادت مساحة الأراضي المزروعة، وارتفعت إنتاجيتها، وزاد محصولها.

كما يتم استخلاص العديد من المواد من أجسام الحيوانات التي تدخل في صناعة الأدوية لمواجهة الأوبئة وعلاجها، وهذا أحد أشكال الاستفادة من الثروة الحيوانية بطريقة اقتصادية، إلى جانب دورها في توفير الغذاء، إذ تعتبر الثروة الحيوانية المصدر الأساسي في توفير البروتين المهم لتحسين الصحة العامة للإنسان، وفي وقايته من الكثير من الأمراض كأمراض فقر الدم والأنيميا والعظام.

والإنتاج الحيواني يسهم بنصيب كبير في الثروة الاقتصادية للعالم، يقدر بما يزيد عن ثلث إنتاج العالم من المحاصيل الزراعية، وتتمثل قيمة الإنتاج الحيواني فيما يمد به العالم من مواد غذائية متنوعة كاللحوم والألبان ومنتجاتها المتنوعة بالإضافة إلى منتجات الثروة الداجنة التي تندرج ضمن الثروة الحيوانية مثلها في ذلك مثل النحل الذي يمد الإنسان بمختلف أنواع العسل، الذي يستخدم بدوره في علاج الكثير من الأمراض خاصة المستعصية[739]. كما جاء في الحديث النبوي الشريف: (عليكم بالشفاءين القرآن والعسل)[740]. وعملا بهذا الحديث قام المسلمون في العصر الذهبي للنهضة الإسلامية باستخدام العسل وجعله عنصرا مشتركا يدخل ضمن الكثير من الأدوية التي استخدمها أطباء المسلمين في علاج الكثير من الأمراض.

الاهتمام بالثروة الحيوانية كمصدر رئيسي من مصادر توفير الغذاء يعد ركيزة أساسية من ركائز النمو الاقتصادي، الذي يؤدى بدورة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من أهم عنصر من عناصر استمرار حياة بني البشر، ومن ثم الاستقلال الاقتصادي، وللتأكيد على تلك الأهمية تقدم سورة هود للإنسان درسا إلهيا في ضرورة الاهتمام بهذه المخلوقات والحفاظ عليها ورعايتها وحمايتها بكافة الطرق والوسائل، إذ يقول الله تعالى: «حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ آمَنَ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ»[741]. فالله سبحانه وتعالى يأمر نبيه نوح عليه السلام أن يحمل معه في السفينة زوجين اثنين من كل نوع من أنواع الحيوانات حتى لا تفنى وتنقرض في الطوفان، رغم أنه سبحانه وتعالى قادر على خلق الكائنات خلقا جديدا إذا ما قضى الطوفان على أيا منها، لكنه جل شأنه أراد بذلك الأمر الألهي أن يتعلم الإنسان ضرورة المحافظة على هذه الكائنات، وتوفير الحماية لها، والحرص على حياتها في جميع الأحوال والظروف. وحذر القرآن الكريم من مغبة إهمالها، وعدم الرفق بها، في قوله تعالي:» وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ».[742]

يقول ابن عاشور:(وفي الآية تنبيه للمسلمين على الرفق بالحيوان فإن الإخبار بأنها أمم أمثلنا تنبيه على المشاركة في المخلوقية وصفات الحيوانية كلها، وفي قوله: (ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ) إلقاء للحذر من الاعتداء عليها بما نهى عنه الشرع من تعذيبها، وإذا كان يقتص لبعضها من بعض وهي غير مكلفة، فالاقتصاص من الإنسان لها أولى بالعدل).[743]

ولتحقيق تلك الغاية أقر الإسلام مجموعة من الأوامر والإجراءات التي تؤمن لهذه المخلوقات الرعاية والاهتمام وحفظ الحياة، منها:

1 – النهي عن صيد اللهو: إذ قامت الشريعة الإسلامية بتنظيم عملية الصيد ولم تتركها لأهواء الإنسان وغريزته، الأمر الذي من شأنه تهديد الموارد الطبيعية وإهدارها دون نفع حقيقي منها، مما قد يؤدي إلى انقراضها، لذا حرمت الشريعة صيد الحيوانات إذا كان ذلك للهو والترف، وأجمع الفقهاء

735 سورة البقرة – الآية 57 –

736سورة غافر – الآيات 80:79 –

737 سورة النحل الآية 80 –

738سورة النحل – الآية 79 –

739د. على على البنا – جغرافية الموارد الاقتصادية – ص 238 –

740سنن ابن ماجه – كتاب الطب – باب العسل، ج126/5– حديث 3452 –

741 سورة هود – الآية 40 –

742سورة الأنعام – الآية 38 –

743ابن عاشور – التحرير والتنوير – المجلد الرابع، ج218/7 –

والعلماء على ذلك، كما جاءت آيات القرآن الكريم لتحرم الصيد وقت الإحرام، إذ يقول الله تعالى:» أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ»[744]. وذلك أيضا في إطار المحافظة على الثروة الحيوانية، ومنع إهدارها أو العبث بها.

2 – كما نهى القرآن الكريم عن الإفساد في الأرض نهى أيضا عن إيذاء الحيوان والتعرض له بأي سوء لأن ذلك من الإفساد المنهي عنه، إن الإفساد ضد الإصلاح ويكون في العقائد والعبادات والأحكام والأخلاق والآداب... كما يكون في الإنسان والحيوان والنبات والمعادن أيضا... ويكون الإفساد في الحيوان بتعطيل منافعه كقطع نسله أو قتله أو إزهاق روحه[745]، وكل ذلك منهي عنه بنص الآية الكريمة التي تقول: «ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها وادعوه خوفا وطمعا إن رحمت الله قريب من المحسنين».[746]

3 – من المعروف أن القرآن الكريم نهى عن الإسراف، ودون شك فإن هذا الإسراف يشمل أيضا الإسراف في الثروة الحيوانية، ومن ثم الحض على ضرورة الاقتصاد فيها، والمحافظة عليها، والعمل على عدم استنزافها فيما لا يحقق غرض المولى سبحانه وتعالى من خلقها وتدجينها لخدمة الإنسان ونفعه، ولذلك فإن الإسراف في صيد الحيوان منهي عنه، والإسراف والهدر في ألبانها منهي عنه، والإسراف في استخدامها وتحميلها ما لا طاقة لها به منهي عنه، والتنقل بها دون مصلحة حقيقية أو غرض إيجابي منهي عنه، وكل هذه النواهي يقصد منها توفير الحماية الكاملة للثروة الحيوانية، ويضمن الحفاظ عليها وعدم استنزافها، أو إهدار خيراتها، وكل ذلك من أجل صالح الإنسان، وتوفير غذائه دون الحاجة إلى الاستعانة بعوامل خارجية لتحقيق ذلك.

للثروة الحيوانية إذا دورا مهما في شتى المجالات الاقتصادية، سواء في الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو النقل أو في مجال الطب وصناعة الدواء إلى جانب مجال التغذية وتحقيق الأمن الغذائي، الأمر الذي يقتضي ضرورة الاهتمام بها ورعايتها والعمل على الاستفادة القصوى مما توفره من منتجات لمختلف المجالات بما ينفع به الأمة ويحقق لها الاكتفاء الغذائي من البروتينات وباقي المنتجات الحيوانية التي تدخل في صناعة الكثير من الأغذية الأخرى، الأمر الذي يحد من عمليات الاستيراد، وإنفاق جزء كبير من ميزانيات الدول الإسلامية لتأمين حاجتها من هذه المواد والمنتجات الغذائية من الخارج، الأمر الذي يضعها دوما رهينة سياسيا واقتصاديا في قبضة الغرب الذي يفرض هيمنته وشروطه عليها لتلبية تلك الحاجات، رغم ما يتم دفعه من أموال مقابلها.

المبحث الثامن: الثروة المعدنية ودورها في تحقيق الاستقلال الاقتصادي

تعريف المعادن: لغة: المعادن من العدن أي الإقامة، يقال عَدَنَ فلان بالمكان عَدَنًا أي أقام فيه إقامة، والمعدن هو مكان الشئ ومركزه أي مكان الإقامة، قال الليث بن سعد : المعدن مكان كل شئ يكون فيه أصله ومبدؤه نحو معدن الذهب والفضة والأشياء، والمعادن : المواضع التي تستخرج منها جواهر الأرض.[747]إلا أن كلمة المعادن يمكن أن تطلق أيضا على موضع أي شئ آخر أو على أصله ومبدئه، وهو ما يظهر في الحديث الشريف:(الناس معادن، كمعادن الفضة والذهب خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا).[748]وقد اشتهر في نطاق اللغة اطلاق كلمة المعدن على المادة المعدنية ذاتها.

تعريف المعدن في الإصطلاح العلمي: يعرف بأنه (مادة صلبة متجانسة تكونت بفعل عوامل طبيعية غير عضوية، لها تركيب كيميائي محدد ليس ثابتا، ولها بناء ذري منتظم)[749]، وعلى هذا يرى بعض العلماء أن المركبات الصناعية ليست معادن لأنها لم تتكون نتيجة عوامل طبيعية، وهذا القول ينطبق على البترول والفحم واللؤلؤ والمرجان، وذلك لكونها تكونت في الطبيعة بفعل عوامل عضوية.

إلا أن موقف هؤلاء العلماء يخالف في حقيقته ما ذهب إليه فقهاء المسلمين، الذين دمجوا هذه المنتجات في دائرة المعادن، وهو ما وافق رؤى الكثير من المتخصصين في هذا المجال العلمي، ومنهم الدكتور سعدالدين النقادي، أستاذ ورئيس قسم الجيولوجيا بجامعة أسيوط في الخمسينيات من القرن الماضي، الذي ذكر في كتابه (أسس الجيولوجيا)، أنه:» غالبا ما تعتبر بعض المواد الطبيعية التركيب كالفحم واللؤلؤ والعنبر والبترول والإسفلت ضمن مجموعة المواد المعدنية[750]. ورغم أن كلمة «المعادن» لم ترد في القرآن الكريم لا بمعناها اللغوي ولا الإصطلاحي، إلا أنه يوجد ذكر لبعض أنواع المعادن بالاسم صراحة في بعض الآيات القرآنية، وهي المعادن ذات الأهمية الاجتماعية والاقتصادية في حياة الناس، كما أن هناك إشارات إلى ما يستخرج من الأرض من معادن في أيات أخرى، ومن ذلك على سبيل المثال، الحديد الذي ذكر عدة مرات، ومنها قوله تعالى:» وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا

744سورة المائدة – الآية 96 –

745أبو بكر الجزائري– أيسر التفاسير لكلام العلي القدير – ص10:8 –

746 سورة الأعراف – الآية 56 –

747ابن منظور – لسان العرب – ج4 /2844 –

748مسند أحمد – ج2 /539 –

749 – أ.د.ممدوح عبد الغفور حسن – مملكة المعادن– ص18

750أ.د سعد الدين النقادي – أسس الجيولوجيا– ص165 –

ۖ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ»[751]، وكذلك في قوله تعالى:»وَلَهُم مَّقَامِعُ مِنْ حَدِيدٍ».[752] وكذلك معدني الذهب والفضة، وذلك في قوله تعالى:»وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ»[753]، وفي قوله تعالى:» زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ»[754].

بالإضافة إلى النحاس الذي ذكر بلفظه في آية واحدة هي في قوله تعالى:''يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنتَصِرَانِ''[755]، كما ذكر بغير لفظه في عدة مواضع أخرى، مثل في قوله تعالى:'' آتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ ۖ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انفُخُوا ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا''[756]. قال ابن جرير القطر هو النحاس[757].

هذا بالإضافة إلى ذكر اللؤلؤ، كما في قوله تعالى: «يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ»[758]، وفي قوله سبحانه:» جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ».[759]

إلى جانب ذكر الملح الذي يعد من المعادن، حيث ينطبق عليه الأوصاف التي حددها العلماء، وسبق ذكرها، وذلك في قوله تعالى:''وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا''[760]. وكذلك في قوله:'' وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ۖ وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ۖ وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ''[761].

ومن ذلك يتضح أن القرآن الكريم أولى المعادن أهمية كبيرة الأمر الذي يوضح أن الثروة المعدنية لا تقل أهمية عن الثروة الزراعية أو المائية أو الحيوانية، فالمعادن عموما لها الكثير من الاستخدامات، التي تساهم في خطط التنمية والتطور وتحديث المجتمعات، والارتقاء بمكانتها بين الأمم، فلولا المعادن عموما ربما لم تشهد البشرية هذا التطور التكنولوجي الهائل الذي تعيشه اليوم.

فالحديد أحدث نقلة نوعية في حياة الإنسان، وأصبح المعدن الأهم في مجالات الصناعات وعمليات البناء وإعمار الأرض، فمنه تصنع وسائل النقل بأنواعها المتعددة، برية وبحرية وجوية، ومنه تتم صناعة الآلات الزراعية، وماكينات التصنيع، كما يتم الاعتماد عليه في إنشاء الكباري والأنفاق، وفي تشييد السدود ومحطات توليد الكهرباء.

ولولا النحاس ما استطاع الإنسان الولوج إلى عصر الكهرباء، التي أصبحت جزءا أساسيا ومهما في حياة الناس لا يمكن الاستغناء عنه. بينما يعد الذهب المعدن الأكثر أهمية لدى الناس منذ القدم، نظرا لندرته لذا يستخدم كمقياس للقيمة، كما تم استخدامه في الماضي كاحتياطي وغطاء للعملات الورقية المتداولة في العالم، وذلك على شكل عملات وسبائك ذهبية يتم حفظها من جانب الدول في خزائن خاصة لدى البنوك المركزية لحمايته والحفاظ عليه، ورغم تراجع هذه الوظيفة للذهب بسبب ربط عملات العالم بالدولار، وتخلي الولايات المتحدة عن غطاء الذهب، إلا أن الخطوة التي اتخذتها روسيا مؤخرا بعد اندلا ع الحرب بينها وبين أوكرانيا، حيث قررت ربط عملتها الروبل بالذهب من أجل دعم سعر صرفه وضمان استقراره بل وصعوده أمام كل من الدولار واليورو وحتى الجنية الاسترليني، أدت إلى عودة المعدن الأصفر لمركز الصدارة مرة أخرى، وهي المكانة المرشحة للأهمية خلال الفترة المقبلة نتيجة الحاجة إلى حفظ الثروات والمدخرات خوفا من حالة الانهيار للعملات المتعارف عليها نتيجة التطورات السياسية التي يشهدها العالم اليوم.

ففي دراسة أجراها صندوق النقد الدولي قبل حوالي 4 أشهر، وذلك قبل اندلا ع الحرب الروسية – الأوكرانية، ورضوخ دول كثيرة لطلب روسيا شراء احتياجاتهم من الطاقة بالروبل؛ كشف في الدراسة التي نشرت تحت عنوان «شبح تآكل هيمنة الدولار» أن الدولار لم يعد العملة الوحيدة في العالم التي تجذب احتياطات البنوك المركزية، التي أصبحت تفضل تنويع محافظها من العملات الأجنبية بعملات أخرى غير تقليدية، خصوصا تلك العملات التي لازالت تحتفظ بغطاء ذهبي للحفاظ على قيمتها، والتي من ضمنها الين الياباني، والليوان الصيني.

صحيح أن الذهب اليوم ليس نقودا، كما أنه لم يعد أساس النظام النقدي، إلا أنه لا يزال يحتفظ بمكانته ودوره في النظام السياسي والاقتصادي العالمي، ويتم البحث عنه واستخراجه بكميات كبيرة، إلى جانب أن ألاف الاطنان منه لا تزال موجودة على شكل مخزون واحتياطي رسمي للكثير من دول العالم، فالذهب شاء من شاء وأبى من أبى، لا يزال في سلوك وعادات ووعي الناس، يحيطونه بميّزات خاصة، يصعب على ما يبدو التخلّي عنها

751سورة سبأ – الآية 10 –
752سورة الحج – الآية 21 –
753سورة التوبة – الآية 34 –
754سورة آل عمران – الآية 14 –
755سورة الرحمن – الآية 35 –
756سورة الكهف – الآية 96 –
757ابن جرير الطبرى – جامع البيان – ج25/16 –
758سورة الرحمن – الآية 22 –
759 سورة فاطر – الآية 33 –
760سورة الفرقان – الآية 53 –
761سورة فاطر – الآية 12 –

بسهولة. وحتى بعد أن توقّف المعدن عن أن يكون نقوداً، من الظاهر أن العادات والتقاليد والخصال ووجهات النظر... جميع هذه الامور إن أخذت بمجملها فهي تشكّل قيمة معدنية فريدة من نوعها، ولهذه الأسباب ما زال الذهب يتميّز بصفاته التي تميّزه عن السلع الأخرى، وخاصة كسلعة نقدية سابقة تظهر في يومنا هذا، في شكلين أساسيين، تركّزه على شكل احتياطيات رسمية لدى الحكومات وادخاره من قبل القطاع الخاص والأفراد.

ويبدو وكأنّ إحدى الأسباب الرئيسية التي ما تزال تدفع البنوك المركزية للاحتفاظ بالذهب، تتلخّص بضرورة التوافق على وضع استراتيجية موحّدة تتعلّق بالسلوك تجاه المعدن النقدي القديم، وهذا بطبيعة الحال يتطلّب وقتاً ليس بالقصير.[762]

وفي كل الأحوال ينبغي على دول العالم الإسلامي ضرورة الانتباه لما يمثله الذهب من قيمة تتعدى استخداماته الحالية كوسيلة للزينة لدى النساء، وعدم التفريط فيما لديها من احتياطيات ومخزون من هذا المعدن الثمين، بل وضرورة السعي لزيادة كمية المخزون منه لدى كل بلد منها، في إطار التحوط لاحتمالات ما تخبئه الأيام المقبلة، فلا يمكن التنبؤ بما يحمله المستقبل من تغيرات جذرية، وتحولات، فقد يكون الذهب هو الوسيلة لتحقيق التفوق المالي والوصول إلى مكانة اقتصادية مرتفعة بما تحوزه كل دولة منه، وبما تستخرجه من أراضيها الأمر الذي يمنحها ميزة عن غيرها من الدول التي لا تملك أو لديها الشئ القليل منه.

ولا شك أن اهتمام القرآن الكريم بهذا المعدن، ووضعه في مكانة عالية، هي رسالة للمسلمين بضرورة عدم التخلي عنه، لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا.

المبحث التاسع: رؤية القرآن الكريم لآليات الحد من التبعية للعالم الخارجي

يقول الله تبارك وتعالى:"وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ"[763] ويقول سبحانه:"وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ الله قيلا[764] ويقول تعالى:" وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا".[765]

تتحدث الآيات السابقة عن حقيقة لا تقبل المناقشة أو الجدال بشأنها، وهي أن العالم الغربي لا يكن للمسلمين سوى الكراهية، ولا يريد لهم خيرا لا في الدنيا ولا الآخرة، ووفق هذه الحقيقية الساطعة سطوع الشمس التي نراها في كل أفعالهم تجاه العالم الإسلامي، يجب أن نكون متأكدين أن ما يقدمونه للبلدان المسلمة الفقيرة من معونات هي في حقيقة الأمر مجرد واجهة تستهدف بصورة خفية استنزاف هذه الدول اقتصاديا، بينما المساعدات في تحسين البنية التحتية في هذه الدولة أو تلك من البلاد الإسلامية، التي يتم الإعلان عنها بصورة شبه يومية من جانب المؤسسات المالية العالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، هي في حقيقتها لا تهدف إلى تحسين هذه البنية لخدمة أبناء تلك الدول، لكنها تسهل وتخدم مشروعات الشركات الأجنبية الكبرى، والشركات متعددة الجنسيات، التي ابتلى بها العالم مؤخرا.

فما بناء الطرق والجسور وتحسين شبكة المواصلات، وتعديل نظم الري، والخدمات الصحية، وأنظمة الطاقة، وغيرها إنما هي لخدمة أصحاب رؤوس الأموال الغربية الراغبين في نهب ثروات تلك الشعوب، والدليل على ذلك أن تلك المساعدات والمعونات لم توجه يوما لبناء المصانع والعمل على تخفيض نسبة البطالة في هذه الدول، ولم يتم العمل على تطوير أنظمة التعليم من أجل تحسين المستوى العلمي والثقافي، كما لم يتم السعي لاستصلاح المزيد من الأراضي الزراعية للتوسع في زراعة المنتجات الزراعية الاستراتيجية التي تساهم في سد حاجات شعوب هذه الدول وتحقق لهم الاكتفاء الذاتي لهم وصولا إلى الاستقلال الاقتصادي، وفي هذا الإطار تشير التقارير الصادرة عن البنك الدولي إلى أن :(غالبية القروض المقدمة للدول النامية والفقيرة تستهدف الخدمات الأساسية مثل الطرق السريعة والسكك الحديدة ومصادر القوي)[766]

وللتدليل على أن هذه المعونات أو القروض تدفع بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول الإسلامية النامية نجد أن المؤسسات المالية الدولية تشترط من أجل منح القرض أن يتم إنفاقه في شراء السلع والخدمات من الدولة التي تقدمه، أو قيام شركات هذه الدولة بتولي مهمة تنفيذ تلك المشروعات التي يتم منح المعونة أو القرض لإجلها، إلى جانب أن هذه القروض غالبا ما تكون بفائدة مرتفعة تثقل كاهل الدولة المقترضة، حتى أن الكثير من هذه الدول تضطر إلى الإقتراض من أجل سداد ديون سابقة، أو للوفاء بخدمة الديون المتراكمة عليها، والتي تعجز عن الوفاء بها.

بينما لا يتم مد دول العالم الثالث بالتقنيات الحديثة المطلوبة للنهوض والمساعدة في تنفيذ خطط التنمية، لأن ذلك يعني خروجهم من التبعية المفروضة عليهم، في حال نجحوا في الخروج من دائرة الاحتياج للخارج والتخلص من مشاكلهم المرتبطة بالأمراض الاقتصادية التي يعانون منها، وهو أمر لن تقبل به هذه الدول. وصدق الحق حينما قال عنهم في كتابه العزيز:» كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ۚ يُرْضُونَكُم بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَىٰ

762موقع الدفاع الوطني اللبناني – اقتصاديات الذهب – العدد 155 –

763سورة البقرة – الآية 120 –

764سورة النساء – الآية 122 –

765 سورة النساء – الآية 87 –

766 مجلة العربي – رجب 1400هـ – ص151 –

قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ* اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّوا عَن سَبِيلِهِ ۚ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ* لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ».[767] وهو ما يمكن رؤيته ولمسه في تعاملات الدول الإسلامية ساسة وشعوبا مع الغرب، الذي يختلق في كل يوم ما يكيدون به للإسلام والمسلمين، ليمنحوا لأنفسهم الحق في الاعتداء على الحرمات، وتحليل الدماء المسلمة التي تسيل هنا وهناك أما المسلمون فهم يختلفون كل الاختلاف خُلقا وفعلا عن هؤلاء، وفي هذا يقول الحق سبحانه وتعالى:» وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أولئك سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيم»[768]. وفي الحديث النبوي الشريف نجده صلى الله عليه وسلم يقول (المسلمون كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضوا تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)[769]، وفي الآية الكريمة والحديث الشريف رؤية مستقبلية تنير للعالم الإسلاميّ معالم طريق الاستقلال الاقتصادي والسياسي، وتوضح كيفية العمل من أجل تحقيق الرخاء والوفرة في متطلبات العيش والحياة بعيدا عن التبعية الغربية والإملاءات الأجنبية والتدخلات التي أفسدت عليهم حياتهم الدنيوية، وأبعدتهم عن دينهم، فالتعاون والمشاركة وتشكيل مجالس تضم العلماء والمتخصصين لبحث أمور المسلمين، وما يعانونه من مشاكل، وإيجاد الحلول المناسبة لها من خلال توظيف ما لدى كل دولة منهم من موارد وإمكانيات سواء بشرية أو طبيعية، ووضع الخطط اللازمة لتطبيق تلك الحلول أصبحت من الضروريات التي يجب التعجيل بها، إذا ما أريد لأمة الإسلام أن تنهض من جديد، وأن تكون لها الكلمة العليا في شؤونها الخاصة، وما يرتبط بدينها ودنياها دون تدخلات ولا إملاءات من أحد.

ولعل السعي لإقامة سوق مالية إسلامية موحده، يمكن من خلالها إصدار وتداول الأوراق المالية الإسلامية فيما بين عالمنا الإسلامي يفتح الطريق أمام مزيد من التعاون والتكامل خصوصا وأن إقامة مثل يمكن أن يحقق هذه السوق من خلاله منافع كثيرة منها على سبيل المثال:

1 – ترسيخ مفاهيم التعاون والتضامن الاقتصادي بين الدول الإسلامية، والخروج من نطاق الفردية إلى استراتيجية العمل الجماعي من أجل المنافسة والبقاء، وذلك توظيفا لعوامل الاتفاق بين الدول الإسلامية التي تفوق بكثير عوامل الاختلاف.

2 – تدعيم الاقتصاديات الإسلامية وتحقيق التكامل والتوازن فيما بينهم، مما يسهم في بناء اقتصاد إسلامي، وبالتالي القضاء على التبعية الاقتصادية وقرينتها التبعية السياسية التي تعاني منها العديد من البلدان الإسلامية في وقتنا الحاضر، ومن ثم المساعدة على تحقيق الاستقرار والاستقلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

3 – استعادة توطين رؤوس الأموال الإسلامية المستثمرة خارج أسواق المال الإسلامية، والتي تقدر بنحو 800 مليار دولار أمريكي إلى 1.3 تريليون دولار أمريكي.

4 – توفير دفعة قوية لفعاليات وأنشطة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في أنحاء مختلفة من العالم مما يساعدها على إدارة سيولتها اليومية، ويؤهلها إلى منافسة متكافئة مع نظرائها من المصارف التقليدية.

إن أقامة سوق مالية إسلامية موحدة يمكن أن يكون نواة للتعامل الجماعي الإسلامي، وبداية عملية لإقامة السوق الإسلامية المشتركة التي أصبحت ضرورة ملحة في مواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية المتلاحقة، وتعاظم أهمية ودور التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة الذي لم يعد فيه مكانا للكيانات الفردية أو الصغيرة[770].

وفي إطار محاولات تحقيق الاستقلال الاقتصادي، والتخلص من التبعية الأجنبية في ظل التطورات التي يشهدها العالم على الساحة السياسية اليوم، يجب أيضا العمل على اتخاذ الخطوات التالية:

1 – وضع برامج تستهدف سد الحاجات الضرورية من غذاء ودواء، وكل ما يرتبط بأمور المسلمين اليومية، من خلال توظيف المواد الخام المتاحة والمتوفرة في كل بلد إسلامي.

2 – إعداد العمالة الكفء القادرة على إدارة المشروعات الاستثمارية، وزيادة الإنتاج، وتحديد آليات تسويقه في الأسواق الإسلامية والخارجية.

3 – بحث السبل الكفيلة بتسهيل الإجراءات والصعوبات وتعديل القوانين التي تعوق عمليات التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية وبعضها البعض.

4 – شجيع الاستثمارات المشتركة، وتسهيل انتقال رؤوس الأموال من دولة إسلامية إلى اخرى دون عوائق بيروقراطية، حتى يمكن السير على خطى تحقيق التكامل الاقتصادي بين العالم الإسلامي.

5 – العمل على توسيع نطاق التبادل التجاري من السلع والمنتجات الزراعية والصناعية، مع تحسين جودة المنتجات حتى يقبل عليها المواطنون، وذلك للحد من عمليات الاستيراد من الغرب التي تلتهم جزءا كبيرا من ميزانيات الدول الإسلامية.

---

767 سورة التوبة – الآيات 10:8 –

768 سورة التوبة – الآية 71 –

769صحيح الجامع – رقم 5849 – أخرجه البخاري 6011 – ومسلم 2586 –

770أ.د. أشرف محمد دوابة – بحث بعنوان « السوق المالية الإسلامية الموحدة – تحديات ومقومات» مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للأكاديمية الأوربية للتمويل والاقتصاد الإسلامي، ص20.19

6 – الاستفادة من العمالة الإسلامية، وتفضيلهم على غيرهم في الدول التي تحتاج إلى عمال ومهندسين وأطباء ومعلمين وغيرهم من التخصصات العلمية والمهنية، وذلك للاستفادة من خبراتهم، والمساهمة في حل مشكلة البطالة في دولهم، إلى جانب الحفاظ على التماسك المجتمعي للدول المستضيفة لهذه العمالة حيث تبتعد بقاعدتها الشعبية بهذه السياسة عن المؤثرات المدمرة للثقافات الغريبة على مجتمعاتنا الإسلامية.

7 – وضع الخطط المستقبلية من أجل استثمار الموارد البشرية والطبيعية وعناصر الإنتاج المتوفرة في الدول الإسلامية، وتحويلها إلى مشروعات اقتصادية عملاقة تخدم الدول الإسلامية، وتضعها على خريطة العالم الصناعية.

النتائج والتوصيات

- يمتلك الإسلام نظاما اقتصاديا مستقلا ومتفردا عن الأنظمة الوضعية، وله خصائص قلما تتواجد في النظم الاقتصادية الأخرى
- النظام الإقتصادي الإسلامي قادر على إدارة وتأهيل الحياة الاقتصادية للأمة الإسلامية وحل جميع مشاكلها بحكمة واقتدار
- يؤكد الله سبحانه وتعالى في آيات القرآن الكريم على ضرورة توظيف الموارد الطبيعية واستغلالها لتحقيق الرفاهية والحياة الكريمة.
- استغلال الموارد الطبيعية والاستفادة منها يتطلب بذل الجهد والعمل من أجل الحصول عليها.
- هيأ الله سبحانه وتعالى الإنسان وأمده بقدرات وملكات ومواهب تؤهله لعمارة الأرض واستغلال مواردها الأستغلال الأمثل.
- يؤكد القرأن الكريم على أهمية الثروة الزراعية وضرورة الاهتمام بها ورعايتها حتى يمكن تحقيق إنتاجا وفيرا يحقق الإكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي.
- الثروات الزراعية لديها القدرة – إذا أحسن استغلالها وتوظيفها – على مواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجه أمتنا لتحقيق الاستقلال الاقتصادي.
- القرأن أبدى اهتماما بالغا بالثروة الحيوانية، وأوضح الكثير من المجالات التي يمكن توظيفها فيها توظيفا اقتصاديا.
- القرأن وجه إلى ضرورة الاهتمام بالثروة المائية، وحفظها من الإهدار والإشراف، وتوظيفها في جميع المجالات الاقتصادية.
- القرآن أكد على أهمية الثروات االطبيعية وطالب بضرورة توظيفها واستغلالها الاستغلال الأمثل للنهوض بمجتمعاتنا الإسلامية
- القرآن يحث المسلمين على العمل والاجتهاد لتحقيق التفوق والتفرد في مختلف المجالات.
- كان القرآن سباقا في كشف أهمية معدني الذهب والفضة كأصلح معدنين لاستخدامهما كنقود، وكمخزن للقيمة.
- القرآن أوضح في الكثير من آياته أن الخير وتحقيق مكانة لائقة بين الأمم يكون باتباع المنهج الرباني، وأن ديمومة النعم مرهون بصلاح الأمة، وبشكرها الخالق سبحانه وتعالى على ماوهبه لها من موارد وثروات.

2.1 – التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

- ضرورة التوسع في مجال دراسات الاقتصاد الإسلامي لتخريج أجيال جديدة على دراية واسعة وعلم صحيح، ويمكنها قيادة الأمة إلى بر السلام من خلال قدرتها على توظيف ما تعلمته وتطبيقه بصورة صحيحة لتحقيق الرخاء والاستقلال الاقتصادي.
- الاستفادة من الرسائل العلمية عند وضع الخطط في جميع المجالات الاقتصادية خصوصا تلك التي تربط ما بين تعاليم الإسلام والاقتصاد.
- القيام بحملة إعلامية ضخمة يتم من خلالها توعية شعوب العالم الإسلامي بالأسلوب الأمثل لتطبيق التوجيهات القرآنية فيما يخص الحفاظ على الثروات الطبيعية، وحفظها وترشيد استهلاكها، لما يحققه ذلك من أهداف تصب في صالح تحسين الوضع الاقتصادي على مستوى الفرد ومن ثم المجتمع ككل.
- ضرورة العمل على إعادة النظر في القوانين الخاصة بالتبادل التجاري بين دول العالم الإسلامي والسعي لتقنينها بما يخدم أهداف التنمية في كل دولة، وبما يسمح بمرونة أكثر في التعامل وتوسيع نطاق التعاون، من خلال السماح بحرية الحركة للعمالة، وحرية انتقال رؤوس الأموال، وتبادل المنتجات الزراعية، والمواد الأولية التي تدخل في الصناعات المهمة.

- العمل على وضع نظام يحقق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، من خلال استغلال الموارد الموجودة في كل دولة بما يخدم مصالح المجتمعات الإسلامية ككل ويحقق الإكتفاء الذاتي لشعوبها.

- تشكيل هيئة علمية اقتصادية موحدة تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي تضم علماء وأساتذة اقتصاد من جميع أنحاء العالم الإسلامي، لتكون مهمتها التخطيط العلمي لتنمية الموارد والثروات التي يمتلكها العالم الإسلامي بما يحقق الأهداف متوسطة وطويلة المدى للوصول إلى الاستقلال الاقتصادي، والابتعاد عن الهيمنة الغربية.

- العمل على تحديد رؤية استراتيجية اقتصادية موحدة للعالم الإسلامي بهدف استعادة الأمة لقوتها وبما يؤهلها لحمل النشرة ع الحضاري الإسلامي

- اتخاذ خطوات عملية جدية تفضي إلى وضع الأسس الكفيلة بتحقيق حلم السوق الإسلامية المشتركة لمواجهة التحديات الاقتصادية الخطيرة التي يواجهها العالم من جوع وفقر وندرة في المواد الغذائية والثروات المائية.

المراجع

- أيسر التفاسير لكلام العلي القدير، أبو بكر الجزائري، ط4، راسم للدعاية والإعلان، السعودية 1992
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور(ت1393هـ)، دار سحموم للطبعة والنشر، تونس، (ب.ت)
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين بن محمد بن يعقوب الفيروز آبادي،(ت 817هـ) المكتبة العلمية، بيروت،
- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي(ت774هـ)، احقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1419هـ
- تفسير الماوردي، أدب الدنيا والدين، للإمام أبي الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردي البصري(ت450هـ)، دار الصفوة، القاهرة 1993
- جامع البيان، أبو جعفر بن جرير الطبري(ت310هـ)، دار الفكر
- في ظلال القرآن، سيد قطب،(ت1387هـ)، ط11، دار الشروق، القاهرة 1985
- التاريخ الكبير، الإمام البخاري(ت256هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986
- سنن أبي داوود، للحافظ المتقن أبو داوود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي(ت 275هـ)، طبعة دار احياء السنة النبوية،
- سنن أبن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني،(273هـ)، ط2، دار الجليل، بيروت،1998
- صحيح البخاري، للإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري،(ت256هـ)، طبعة مطابع الشعب
- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم الحجاج القشيري النيسابوري،(ت261هـ)، طبعة نظارة المعارف
- مجموع الفتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم ابن عبدالسلام تقي الدين ابن تيمية،(ت 661هـ) وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، السعودية، مجمع مطبعة الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 2004/1425
- مسند أحمد، للإمام أحمد بن حنبل،(ت241هـ)، ط2، طبعة المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، 1978

الكتب العلمية والاقتصادية:

- أسس الجيولوجيا،أ.د.سعد الدين النقادي، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، 1959
- إدارة الموارد في القرآن الكريم، أحمد التلاوي، مقال منشور في موقع البصائر بتاريخ 31 مارس 2019
- الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، قطب مصطفى سانو، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع،2000م

- السوق المالية الإسلامية الموحدة، أ.د. أشرف محمد دوابة، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للأكاديمية الأوربية للتمويل والاقتصاد الإسلامي تحت عنوان (الأسواق المالية الإسلامية بين الواقع والواجب) بتاريخ 9،8 نوفمبر 2019 – إسطنبول، تركيا
- الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، د.عبدالله عبدالمحسن الطريقي، ط3، 1414هـ
- الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهج، د. أشرف محمد دوابة، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، 1431هـ/2010م
- النشرة البيئية لمركز الدراسات والبحوث المائية التابع لجامعة أسيوط، مصر، عدد مايو 2003م
- جغرافية الموارد الاقتصادية،د. علي علي البنا، مكتبة الانجلو المصرية،1982م
- عدالة توزيع الثروة في الإسلام، عبدالسميع المصري، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 2014م
- علم الاقتصاد الإسلامي في ضوء مقاصده، أ.د. أشرف محمد دوابة، ط1،وسم للمعرفة والثقافة، اسطنبول، تركيا، 2022
- عوامل الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي، حمزة الجميعي، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 1985م
- مجلة العربي، عدد رجب 1400هـ
- معالم الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون، د. أشرف محمد دوابة، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1441هـ
- معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، د. نزيه حماد، ط1،دار القلم، دمشق1429هـ/2008م
- مملكة المعادن، أ.د. ممدوح عبدالغفور حسن، الشركة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 1997م
- موسوعة اقتصاديات التنمية، د. واثق علي الموسوي، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2018م
- موقع الدفاع الوطني اللبناني، اقتصاديات الذهب، إعداد: د. بسام الحجار، العدد 155، كانون الثاني، 2006م

www.lebarmy.gov.lb/ar/content/إقتصاديات-الذهب

معاجم اللغة

- المصباح المنير، أبي العباس أحمد المقرى،(ت770هـ)، طبعة دار المعارف، القاهرة
- لسان العرب، ابن منظور، طبعة دار المعارف، القاهرة

البحث الخامس: التوجيهات النبوية ودورها في الاستقلالية الاقتصادية الإسلامية

هاجر الشتواني، طالبة دكتوراه، بجامعة صباح الدين زعيم

المقدمة

لقد تعرضت الدول الاسلامية بعد أزمة كورونا التي شهدها العالم في انتشار الغلاء وارتفاع الأسعار، الأمر الذي شكل تحديا للدول الإسلامية، من الاستيراد من الغرب، الشيء الذي بين أن البلدان النامية ظلت تابعة من الناحية الاقتصادية للدول الرأسمالية، نتيجة لعدم الاستقلالية الاقتصادية الإسلامية، التي جعلتها أسيرة للتبعية الاقتصادية التي كان لها مظاهر ونتائج سيئة، على اقتصاديات البلدان الإسلامية، بعدم الاستقلالية بذاتها، وعدم توفير الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية، لأنها لم تتمكن الدول العربية من تغيير هياكلها الاقتصادية أو تحسين موقعها الاقتصادي، في إطار النظام الاقتصادي العالمي، بالشكل الذي يعزز من موقفها الضعيف والتابع للاقتصاد الرأسمالي، ويحقق لها الاستقلال الاقتصادي، وينفي تبعيتها للخارج، ومن ثم أصبحت المحصلة النهائية هي اضطرار العديد من الدول العربية والإسلامية، على سد احتياجاتها بالاستيراد المواد الأساسية من الخارج وفي مقدمتها القمح بدلا من إنتاجه محليا، رغم الخيرات المتوفرة عند بلدان المسلمين، الشيء الذي جعل العلاقات الاقتصادية الدولية بالتبعية للدول الرأسمالية، مما أثر سلبا على الدول الإسلامية بالصعوبات التي تواجهها التجارة الخارجية العربية، من جراء تدهور بيئة التجارة الدولية، والانكماش الواضح في حجم الطلب على السلع الأولية، الأمر الذي جعلها تقع في فخ الديون الخارجية ذات الفوائد الربوية التي تقف حجرة عثرة في التنمية الاقتصادية للدول العربية والإسلامية، وعدم تمتعها بالاستقلال الاقتصادي.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من عدة محاور

أولا: وجود صراعات وسيطرة بعض الدول الكبرى على مصير ومقدرات الدول الصغرى.

ثانيا: استمرار التبعية الاقتصادية للدول النامية للدول المتقدمة، الشيء الذي يقف حجرة عثرة أمام السيادة الاقتصادية.

ثالثا: معرفة دور التوجيهات الاقتصادية النبوية في الخروج من التبعية الاقتصادية إلى استقلال اقتصادي إسلامي حر.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في طرح السؤال الرئيس التالي:

ما هو دور التوجيهات الاقتصادية النبوية في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية للمسلمين؟

أهداف البحث

سيحقق هذا البحث أهدافه بتوضيح النقاط التالية:

1 – معرفة أهمية الاستقلالية الاقتصادية الإسلامية ومزاياها.

2 – معرفة أهم مقومات الاستقلالية الاقتصادية الإسلامية.

3 – معرفة أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق الاستقلالية الاقتصادية للمسلمين.

4 – معرفة القرارات الاقتصادية النبوية التي ساهمت في خروج المسلمين من التبعية الاقتصادية للغير، والحصول على الاستقلال الاقتصادي.

فرضية البحث

تفترض الدراسة وجود علاقة بين القرارات الاقتصادية النبوية، وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية للدول العربية والدول الإسلامية، فكلما تم تطبيق هذه القرارات الاقتصادية النبوية والأخذ بها، كلما تمتعت الدول العربية والإسلامية بالوحدة الاقتصادية الإسلامية.

منهجية البحث

الدراسة ستقوم بتقييم دور القرارات الاقتصادية النبوية، (بناء المسجد، الأخوة بين المهاجرين والأنصار، إنشاء سوق إسلامي الحر، تحرير الماء المملوك)، وذلك باستخدام المنهج الوصفي والاستقرائي بالاطلاع على الأدبيات والدراسات التي كتبت في كتب السيرة النبوية، ثم إخضاع الدراسة للبحث والمناقشة والتحليل، في محاولة لاستكشاف الترابط بين القرارات الاقتصادية النبوية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

المبحث الأول أولا: مفهوم الاستقلالية الاقتصادية

يقصد بالاستقلالية الاقتصادية تنظيم اقتصادي يجمع بين عوامل الانتاج والتنسيق بينها، من أجل إنتاج سلعة، أو خدمة لبيعها في السوق بأقل ربح ممكن.[771]

كما تعرف الاستقلالية الاقتصادية بأنها المكملة للاستقلال السياسي، أي قدرة البلد على التحكم واستغلال موارده وثرواته بما يخدم مصالح شعبه، والتنمية المحلية فيه.

771 https:ontology.birzeit. edu > term –

كما أن الاستقلالية الاقتصادية هي من أكثر الأشياء التي تجعل الدول مستقلة في قراراتها السياسية الداخلية والخارجية.

ويعرف رجال الاقتصاد الاستقلال الاقتصادي بأنه حالة يستطيع بها الشعب من الوقوف على قدميه اقتصاديا من دون مساعدة الآخرين.[772]

وبمعنى آخر الاستقلالية الاقتصادية هي عندما نكون أمام دولة ما اقتصادها مستقل عن سيطرة دولة أخرى، واقتصادها غير خاضع للمتغيرات متأثرات دولة أخرى.

وعلى العموم يمكن تعريف الاستقلالية الاقتصادية بأنها درجة من الكفء تتوخى الاعتماد والتأثير في الدول الأخرى.[773]

ثانيا: أهمية الاستقلالية الاقتصادية للمسلمين

تكمن أهمية الاستقلالية الاقتصادية العربية والإسلامية من أهمية مقاصد الشريعة الإسلامية، لقوله تعالى (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)[774] حيث تعتبر من أهم الواجبات التي ينبغي أن تنهض بها الأمة الإسلامية في كل الأوقات وتتأكد في وقتنا الحاضر، فهي من لوازم الوفاء باحتياجات هذه البلدان التي تستغني بها عن الحاجة إلى غيرها من جهة، ومن جهة أخرى وأهميتها من لوازم القوة والمنعة التي أمر المسلمين بالأخذ بها وبأسبابها الموصلة إليها.

إن أهمية الاستقلالية الاقتصادية لأي دولة يوفر لها القوة والمناعة، ويجعلها ملاذًا آمنًا لشعبها، وذلك لأنها لا تنظر إلى أي قرار خارجي؛ بل إن قرارها يكون بإرادة ذاتية. وهنا يمكن الإشارة إلى أن الدول العربية والإسلامية يجب عليها أن تقوم على اقتصاد إسلامي متين، ولا ترضى بالخضوع لأي قروض دولية، ويجب عليها الاعتماد في إصدار عملتها الوطنية على نفسها، وضبطها بالمادة الخام، وتتجنب التعامل مع البنوك العالمية المسيطر عليها من قبل المنظمات السرية التي تجبر الدول على الدفع غير المبرر من خلال رفع أسعار المواد الخام، وتحميل الشعب دفع الضرائب. إن إجبار الشعوب على دفع الضرائب بهدف تسديد الديون التي لا تنتهي قد يؤدي إلى الضغط على الشعب ماديًا، ومن ثمَّ فقد يوصل ذلك إلى الانفجار الشعبي، الأمر الذي بدوره قد يفجر الوضع داخليا ويؤزم الدولة أكثر فأكثر[775]

ثالثا: مزايا الاستقلالية الاقتصادية

- تحرير ثروات الأمة الاسلامية من النهب الغربي
- تحرير المؤسسات الإسلامية من الهيمنة الغربية والتبعية
- توحيد الدول العربية والإسلامية على نظام اقتصادي إسلامي واحد
- نشر الأمن بكل أنواعه واشاعة روح الوحدة والأخوة والتعاون بين أفراد المجتمع ثم القضاء على جميع أشكال التبعية الاقتصادية الغربية.

المبحث الثاني: مساهمة القرارات النبوية الاقتصادية في الاستقلالية الاقتصادية للمسلمين.

بعد أن هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة هو وأصحابه رضوان الله عليهم، ضايقت قريش المسلمين بالتهديد والوعيد، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع المدينة المنورة، فغيرت القوانين ونكرت الأعراف ونكتت العهود، ومنعت المسلمين من الوصول إلى مكة ظلما وقهرا.

ولم تكتف قريش بذلك كله، بل بدأت في تنفيذ خطوة أخرى، وهي عملية التضييق الاقتصادي على المدينة المنورة، وذلك بالتأثير على القبائل التي حول المدينة المنورة، وبالاتصال باليهود الذين يعيشون في داخلها لمنعهم من التعامل مع المسلمين..[776]

بعد كل الذي حصل مع المسلمين، خطط الرسول صلى الله عليه وسلم، أن بناء الأمة الإسلامية لا يمكن أن تبنى إلا على أكتاف أبنائها، والاقتصاد الإسلامي إذا كان معتمدا على الآخرين، فإنه سيصبح اقتصادا هشا ضعيفا لا قيمة له، والموقف في المدينة المنورة كان صعبا جدا، والمدينة المنورة لم تكن فقيرة فحسب بل أن اقتصادها كان لدرجة كبيرة في يد اليهود، بل الأخطر من ذلك أن الماء كان في يد اليهود، وأهل المدينة يشترون الماء من الآبار التي يمتلكها اليهود.

وبناء عليه قرر الرسول صلى الله وسلم اتخاذ قرارات كان لها الدور الكبير في تمكين المسلمين واستقلاليتهم عن غيرهم.

-1بناء المسجد

فكان أوّل عملٍ بناء المسجد، لإظهار قوة الإسلام وثباته فيه أمر –عليه الصلاة والسلام– بقطع النخيل واستخدامه في بناء المسجد، كما أمر بإصلاح الخَرَب، وقد ثبت ذلك عنه في ما رواه أنس بن مالك –رضي الله عنه– قال: (كانَتْ فيه قُبُورُ المُشْرِكِينَ، وكانَتْ فيه خِرَبٌ، وكانَ فيه نَخْلٌ،

772

2–جعفر الصائغ :الاستقلال الاقتصادي، الوسط، صحيفة يومية سياسية مستقلة، العدد 5342، رجب 1438 هـ موافق 22 أبريل 2017، ص.6 :

3–محمود حميد خليل، التبعية الاقتصادية وأزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية وانعكاساتها على اقتصادياتها مع التركيز على اقتصاديات الدول العربية للمدة 2003\2008 كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، بدون مرجع، ص.76:

4–سورة المائدة، الآية.2 :

773 -

774 -

775 – 5محمد بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى 2006م، ص.87 :

776 – 6ابن كثير، السيرة النبوية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، سنة 1395هـ1976م. ص.260 :

فأمَرَ رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ بقُبُورِ المشْرِكِينَ فَنُبِشَتْ، وبِالخِرَبِ فَسُوِّيَتْ، وبِالنَّخْلِ فَقُطِعَ، قالَ فَصَفُّوا النَّخْلَ قِبْلَةَ المسْجِدِ). وقد بُني المسجد خلال أربعة عشر يوماً، إذ تعاون الجميع في بنائه، حتّى رسول الله –عليه الصلاة والسلام– كان يُساعد في نقل اللّبن والحجارة، وقد روى عروة بن الزبير –رحمه الله–: (وطَفِقَ رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ يَنْقُلُ معهُمُ اللَّبِنَ في بُنْيانِهِ ويقولُ، وهو يَنْقُلُ اللَّبِنَ: هذا الحِمالُ لا حِمالَ خَيْبَرْ، هذا أبَرُّ رَبَّنا وأَطْهَرْ، ويقولُ: اللَّهُمَّ إنَّ الأجْرَ أجْرُ الآخِرَهْ، فارْحَمِ الأنْصارَ والمهاجِرَهْ).[777] عند الانتهاء من بنائه، تمّ بناء الحجرات حوله للنبيّ –صلى الله عليه وسلم– وزوجاته –رضي الله عنهنّ ومن هنا فإن المسجد في الإسلام يحظى باهتمامٍ كبيرٍ، فهو من أعظم مظاهر الدولة الإسلامية، وفيه تُقام الصلوات الخمس، وهو مكانٌ للذِّكر، والتعبّد، والتعلّم، والاجتماع، والتكافل بين المسلمين جميعاً، وقد انتهج المسلمون بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام هذا النّهج.[778]

2– المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار

فقد كان أول عمل قام به النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة بعد بناء المسجد تشريع نظام المؤاخاة، والتي تم إعلانها في دار أنس بن مالك رضي الله، وقد أعطت المؤاخاة للمتآخين الق في التوارث دون أن يكون بينهما صلة من قرابة أو رحم، كما في قوله تعالى (لِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ، وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ)[779]، ثم نسخ الله تعالى العمل بهذا الحكم بعد مدة، وأرجع نظام الإرث لما كان عليه، لقوله تعالى (وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ)[780] وبذلك استمر العمل بقضية التوارث زمنا، حتى يتمكن المهاجرون اقتصاديا.[781]

إنَّ المتمعن في السيرة النبوية يتبين له بأن الرسول صلى الله عليه وسلم عمل على جعل الأخوة صورة عملية بين أفراد المجتمع، وهذا نلمسه من المؤاخاة التي نهجها بين المهاجرين والأنصار أثناء دخوله المدينة، فكان من أهداف المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار إذابة هذه الفوارق، على أنها أمراض وآفات تضعف المجتمع، وتحول بينه وبين القوة والتمكين، إنه من الصعب بل من المستحيل أن تستأنف حياة إسلامية عزيزة قوية إذا لم يحدث التآخي بين أفراد المجتمعات والأمة الإسلامية، ومن ثم كانت المؤاخاة نعمة من نعم الله، ومن أسباب القوة والعزة والثبات أمام الأعداء، قال تعالى: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ).[782]

سبب المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار

اختار النبيّ عليه الصلاة والسلام المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار للعديد من الأسباب التي منها:

- التغلّب على مشاعر الغربة ومفارقة الأهل والديار وترك الأموال والأملاك التي خلّفها المهاجرين في مكّة في سبيل الدعوة
- الوقوف إلى جانب المهاجرين في مواجهة حياةٍ جديدةٍ وواقعاً مادياً ومعيشياً جديداً، إضافةً إلى ظهور الأمراض بينهم كالحمّى وغيرها التي أحدثها السفر المفاجئ إلى بيئةٍ أخرى
- تعويض المهاجرين عمّا افتقدوه في أوطانهم إشعار المهاجرين في مكانتهم وتضحياتهم في سبيل الدعوة، وبأنّهم لن يكونوا عبئاً على إخوانهم الأنصار.[783]

ثم المتأمل في السيرة النبوية لابن كثير يجده ذكر لنا الطريقة التي آخا بها الرسول صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار: « فقال فيما بلغنا.»تآخوا في الله أخوين أخوين ثم أخذ بيد علي بن أبي طالب فقال هذا أخي.

ومما ينبغي الإشارة إليه بأن الرسول صلى الله عليه وسلم عمل على تثبيت مبدأ المؤاخاة بزرع روح العقيدة في نفوس المهاجرين والأنصار، وهذا يفسر النجاح الكبير لهذه الخطوة المحمدية. وبين أن الإيمان لا يكتمل حتى نحب لإخواننا مانحبه لأنفسنا. وفي هذا السياق يؤكد محمد هيكل هذا الأمر بقوله «وحجر أساس هذا الإخاء هو الاخاء الانساني إخاء يجعل المرء لا يكمل ايمانه حتى يحب لأخيه ما يحبه لنفسه وحتى يصل به هذا الإخاء الى غاية البر والرحمة من غير ضعف ولا استكانة.. [784]

777رواه البخاري.

778 – 8 موسى العازمي، اللؤلؤ المكنون في سيرة النبي المأمون، المكتبه العامرية للإعلان والطباعة والنشر سورة الأنفال، الآية شر والتوزيع، ص166\160:

779 سورة النساء، الآية.33 :

780سورة الأنفال، الآية75

781أشرف محمد دوابه، التمويل الاجتماعي الإسلامي، دار المدرس2020 ، ص.39 ،

782 – 9سورة آل عمران، الآية.103 :

783 – 10محمد علي الصالح، الرسول صلى الله عليه وسلم وتنمية الإبداع من خلال المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، مجلة كلية العلوم الإسلامية ،العدد 2/15, 1435هـ،ص.5 :

784 – 11علي محمد الصلابي السيرة النبوية عرض أحداث وتحليل وقائع, دار ابن كثير للطباعة والنشر،1 يناير 2000، ص.446:

مظاهر من مؤاخاة بين المسلمين

إن الناظر للأمن المترتب عن هذه المؤاخاة يتبين له أنها حققت أمن بكل انواعه، والدليل على ذلك شهادة المهاجرين بذلك كما ورد في سيرة ابن كثير ما رواه الإمام أحمد عن أنس بن مالك قال :قال المهاجرون يا رسول الله ما رأينا مثل قوم قدمنا عليهم أحسن مواساة في قليل، ولا أحسن بذلا من كثير، لقد كفونا المؤونة وشاركونا في المهنأ، حتى لقد خشينا أن يذهبوا بالأجر كله « فالحديث إذن يسلط الضوء على أمن نفسي تدل عليه عبارة « أحسن مواساة في قليل» كما أنه يدلنا على أمن غذائي من خلال العبارة التالية «لقد كفونا المؤونة»، بالإضافة الى أمن مكاني يدل عليه اللفظ الذي يدل عليه « وشاركونا في المهنأ.

وفيما يلي بعض الأمثلة لأنواع الأمن المتحقق من خلال هذه الاخوة:

– المؤاخاة وتحقيق الاستقلال الاقتصادي

مما ينبغي الإشارة إليه أنه كان من بين أهم أهداف هذه المؤاخاة: معالجة المشاكل الاقتصادية وسد النقص الحاصل لدى الصحابة في هذا المجال. لأنهم تركوا أموالهم وأعمالهم وكل ممتلكاتهم في مكة.

وجدير بالذكر أن الرسول صلى الله عليه وسلم استطاع أن يحقق لهم أمن اقتصادي عن طريق سياسة تقاسم الأموال والأعمال والثمرات مع المهاجرين، حيث طلبت الأنصار من رسول صلى الله عليه وسلم أن يقسم الأراضي الزراعية بينهم وبين إخوانهم من المهاجرين في الحصاد، وقد أورث صنيعهم هذا مشاعر الإعجاب في نفوس المهاجرين، حتى إنهم قالوا للرسول صلى الله عليه وسلم «يا رسول الله اقسم بيننا وبينهم النخل. قال لا قال: «تكفونا المؤونة وتشركون في الثمر « قالوا سمعنا وأطعنا «[785]. ليس هذا فقط بل نجد أن البعض منهم أصبح يؤثر غيره على نفسه، حيث يعد نموذج المؤاخاة بين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع رضي الله عنهما، نموذجا كتبه التاريخ بأسطر من نور للتمكين الاقتصادي،[786] فعن أنس رضي الله عنه، أنه قال: قدم علينا عبد الرحمن بن عوف وآخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع، وكان كثير المال، فقال سعد: قد علمت الانصار أني من أكثرها مالا، سأقسم مالي بيني وبينك شطرين، ولي امرأتان فانظر أعجبهما إليك فأطلقها، حتى إذا حلت تزوجتها، فقال عبد الرحمن: بارك الله لك في أهلك ومالك دلوني على السوق «، ان هذا السلوك من الانصار أدى الى بث العزيمة في نفوس المهاجرين على الذهاب إلى السوق والبحث عن عمل للزواج من دون أن يتسببوا في أي حرج للأنصار.

كما نجد المؤاخاة بين عمر بن الخطاب وعتبان بن مالك: كان عمر يتناوب مع أخيه عتبان في حضور مجلس محمد ﷺ بحيث يحضر عمر يوما وعتبان يوما وينقل الواحد منهما ما استفاده في غياب أخيه.

المؤاخاة وتحقق الأمن والاستقرار

إن المتأمل في الأمن المترتب عن هذه الأخوة يتبين له أنها: مكنت من حل مشاكل المهاجرين الذين فارقوا الأهل والأحباب والمسكن والأموال «وفي هذا السياق نجد كتاب الادارة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم يؤكد هذا الأمر» وقد أراد الرسول صلى الله عليه وسلم أن يحل بها الأزمة المعيشية التي اجتاحت المهاجرين بعد مغادرتهم مكة و ينظم علاقاتهم مع اخوانهم من الانصار ريثما يستعيد المهاجرون قدرتهم المالية و يتمكنون من بلوغ مستوى الكفاية الاجتماعية ". لأن الانصار كانوا يتقنون التجارة في حين كانت المدينة دار صناعة وزراعة.

تجلى أيضا هذا الأمن الاجتماعي في كون هذه الأخوة، ساعدت في إيواء المهاجرين ومساعدتهم وتقديم الدعم لهم ومواساتهم لأن الأنصار «قلوبهم قبل أبوابهم، وساهموا في حل مشكلة السكن فلم يكتفوا بمجرد ايوائهم بل وهبوا كل فضل في خططهم من أجل إسكان إخوانهم المهاجرين وإشعارهم بالامتلاك والاستقلال». وفتحت لهم الباب لتأسيس أسر بعدما تركوا مساكنهم وأهلهم في مكة. إن المتأمل في كتاب نظام الادارة في الاسلام يتبين له «أنه لفت الانظار الى ان هذه الأخوة «كانت ضرورية لإذهاب الوحشة والغربة عن المهاجرين ليشد بعضهم بعضا ولا سيما أن المهاجرين تركوا كل المقومات الاساسية للحياة في مكة «. وفي نفس السياق نجد السهيلي في كتابه الروض الأنف يؤكد لنا هذا الأمر «آخى الرسول صلى الله عليه وسلم بين أصحابه ليذهب عنهم وحشة الغربة ويؤانسهم من مفارقة الأهل والعشيرة ويشد أزر بعضهم ببعض، لذلك كما أشار محمد الغزالي في كتابه فقه السيرة « وكانت عواطف الإيثار والمواساة والمؤانسة تمتزج في هذه الأخوة وتملأ المجتمع الجديد بأروع الأمثال." [787]

من خلال ما سبق يتبين لنا أن مبدأ المؤاخاة ساهم في نشر الأمن بكل أنواعه واشاعة روح الوحدة والأخوة والتعاون بين أفراد المجتمع ثم القضاء على جميع المشاكل المترتبة عن الهجرة. وأن الرسول صلى الله عليه وسلم عالج الأخوة «ماديا ومعنويا وعاطفيا ونفسيا ومن كل أنحائها وجوانبها المختلفة مما أدى إلى اطمئنان الرسول صلى الله عليه وسلم « إلى وحدة المسلمين بهذه المؤاخاة، هي لا ريب حكمة سياسية تدل على سلامة تقدير وبعد نظر امتاز بها رسولنا الكريم.[788]

---

785 – 12حافظ أحمد عجاج الكرمي، الإدارة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، دار السلام للطباعة والنشر، 1428هـ\ 2007م، ص.123 :

786أشرف دوابه ،مرجع سابق، ص.39 :

- 787 – 13حافظ أحمد عجاج الكرمي، الإدارة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، دار السلام للطباعة والنشر، 1428هـ\ 2007م.123 ،

788 – 14محمد صالح جواد مهدي ،المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار نظامها أهدافها أثارها ،كلية الإمام الأعظم، قسم الدعوة والخطابة والفكر،2021، ص.293:

3 إنشاء سوق المدينة الحر

إن من الدعائم العظيمة التي قامت عليها الدولة والحكومة الإسلامية الاهتمام بالاقتصاد والمال والتجارة، لذلك عندما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وجد أن اليهود لهم اليد العليا على المال والاقتصاد والذي هو عصب الحياة، وكانوا هم المسيطرون على سوق المدينة المنورة، بمعنى آخر اقتصاد المدينة، وكان سوق المدينة يقع في حي بني قينقاع، وكان هذا السوق يسوده الغش والربا وأكل السحت والاستغلال والخداع والاحتكار ودفع الاتاوات والضرائب والرسوم، كل ذلك وزيادة وخاصة عندما بدأ عدد من المسلمين والصحابة رضوان الله عليهم يرتادون السوق بهدف التجارة وبعدما توافد المسلمون على المدينة المنورة بعد الهجرة الشريفة وتزايد عددهم، وكان بينهم العديد من التجار من أمثال أبي بكر الصديق وعثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم وأخذ هؤلاء يتعاملون مع السوق بطريقة أو بأخرى على اعتبار أنه المصدر الوحيد للمال والاقتصاد في المدينة المنورة، وبدأوا يدخلون السوق ويتاجرون ويربحون وعلى الرغم من ذلك بدأوا يشعرون بالحرج، إذ أن الاقتصاد الإسلامي المبني على الفكر والعقيدة الإسلامية يقوم على مبادئ تختلف تمامًا عن مبادئ السوق اليهودي، لذلك رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا بد أن تكون هناك مواجهة في مجال الاقتصاد والمال، وأنه لا بد أن ينشئ النظام الاقتصادي الذي يسير وفق الشريعة الإسلامية، وأن يكون واضحًا جليًا لمن يرغب في الاتجار ودخول السوق. فأدرك عليه الصلاة والسلام أن الدولة الإسلامية لا يمكن لها أن تقوم في المدينة ما دامت تعتمد على سوق بني قينقاع اليهود، لذلك أمر الصحابة من أول يوم أن يبحث عن مكان مناسب في المدينة المنورة، ليصبح سوقا للمسلمين وقانونهم.

اجتهد الصحابة رضي الله عنهم في البحث عن مكان مناسب، فأنشأ صلى الله عليه وسلم سوقًا جديدة قريبة من سوق بني قينقاع، فضربت قبة أي خيمة كبيرة، لتكون رمزًا وعلامة يتجمع حولها المسلمون للبيع والشراء، وقد اغتاظ اليهود من هذه السوق، إذ إنه يبين لجميع العرب ما كان يمارس اليهود في سوقهم من خداع وغش وتدليس، وخافوا من الكساد وذهاب سوقهم، فتجرأ كعب بن الأشرف، العدو اللدود للمسلمين وهدم القبة وقودها وقطع حبالها، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم «لأضربن له سوقًا هو أغيظ له من هذا»، وذهب الرسول الى أن رأى موضعا يصلح من حيث المساحة والموقع، فقال (هذا سوقكم) رواه الطبراني وابن ماجه رحمهما الله، عن أبي أسيد رضي الله عنه قال: بأبي أنت وأمي إني قد رأيت موضعا للسوق أفلا تنظر اليه؟ قال: بلى فقام صلى الله عليه وسلم معه حتى جاء موضع السوق، فلما راه أعجبه وركضه برجله، وقال: نعم، (هذا سوقكم فلا ينتقصن)، أي لا ينتقص من قيمة هذا السوق ولا من أرضه قال: (ولا يضربن عليه خراج).

فالرسول صلى الله عليه وسلم كان كيسا فطنا، فمن أول يوم تنشئ سوقا اسلاميا خالصا وبدأ المسلمون يهجرون سوق بني قينقاع، ويتعامل مع السوق الإسلامي، فكانت مقاطعة محمودة لم تكن سلبية بل كانت ايجابية بإنشاء السوق البديل، ايجابية بإنشاء البضائع الموازية لبضائع اليهود وغيرهم، ولا شك أن السوق الاسلامية في أولها كانت ضعيفة عن السوق اليهودي، لكن مع مرور الوقت قويت شوكة الاقتصاد الإسلامي، ووقف على أقدامه معتمدا على نفسه.[789]

4 – توفير الماء المملوك للدولة الإسلامية

حرص الرسول صلى الله عليه وسلم على توفير الماء المملوك للدولة الاسلامية، فالماء سلعة استراتيجية ولن تقوم دولة بدون ماء، لذلك أدرك الرسول الأمر فقال عليه أفضل الصلاة والسلام للصحابة رضوان الله عليهم، (من يبتاع بئر رومة ويغفر الله له) وفي رواية أخرى (وله الجنة).

كان بئر روما ملكا لليهود، فبتاعها عثمان رضي الله عنه، ثم ذهب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وقال له: يارسول الله ابتعتها بكذا وكذا، فقال صلى الله عليه وسلم،(اجعلها سقاية للمؤمنين وأجرها لك، فقال: اللهم نعم)، ان عثمان بن عفان رضي الله عنه وأرضاه الاقتصادي الإسلامي الكبير، نموذج من نماذج التراث الإسلامي الذين ساهموا في استقلالية المسلمين وعدم التبعية لغيرهم حيث وجه جهده كله لشراء ما ينفع الأمة يغنيها على غيرها، وذلك بتوجيه من الرسول صلى الله عليه وسلم الذي حفزه بما في الآخرة، ولو لم يكن إيمان عثمان بن عفان رضي الله عنه يقينيا لما هان عليه أن يدفع الاف الدراهم دون عائد دنيوي، ولم يكن لهذه المشكلة أن تحل إن لم يكن هناك تطوع من اقتصادي مسلم غني، يرغب في ثواب الآخرة، لأن بيت مال المسلمين لم يكن فيه مال، وبهذه الخطوة الجبارة آمن الرسول صلى الله عليه وسلم الماء لأمته، ومازال هذا البئر موجود إلى يومنا هذا.

المبحث الثالث: مقومات الاستقلالية الاقتصادية ومعوقات تحقيقها

1 – مقومات الاستقلالية الاقتصادية

مقومات معنوية

(أ) تحريم الربا

يحرم الإسلام الربا؛ لأنه صورة من صور الفساد الأخلاقي والاقتصادي، يقول تعالى: (وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا).[790]

هذا المبدأ الأساسي في الإسلام يحول دون تضاعف المال بذاته، كما يقع الآن في النظام الرأسمالي، ويضع قيداً ضخماً في طريق تضخم الثروات على حساب حاجة الأفراد أو الشركات للمال، واضطرارهم استدانته بالربا، ويعطي العمل قيمته في مجال الإنتاج، ويحقق العدالة بين الجهد الحقيقي والجزاء، ويمنع أن ينال القاعدون الكسالى جزاء لا يستحقونه.

789 – 14عبد الملك بن هاشم ،السيرة النبوية، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة الطبعة الثالثة 1410هـ\1990م،ص.223 :

790سورة البقرة، الآية.275 :

تحريم الاكتناز

الاكتناز في الإسلام هو «المال الذي جمع وحبس ومنعت منه حقوقه كالزكاة والصدقة»، لذلك جاء تحريم هذا الاكتناز في كتاب الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّ كَثِيراً مِّنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ، يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَـذَا مَا كَنَزْتُمْ لأَنفُسِكُمْ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ) ، وحكمة الإسلام من هذا التحريم تظهر جلية في كونه عملاً يقوم على تعطيل الأموال وعدم استثمارها وتداولها؛ قصد جلب المنافع، ذلك أن هذا التداول هو الذي يولد الرخاء الاقتصادي بين أفراد المجتمع؛ لأن دوران المال في الأيدي يعود بالنفع على الجميع، خلافاً لكنزه الذي يحجب منفعته عن الآخرين، ولا يستفيد منه الكانز؛ لأنه دفنه في خزائنه فلم يحقق به منفعة، وإنما نال إثماً وارتكب معصية.

(ب) تحريم الاحتكار

الاحتكار في الاقتصاد الوضعي هو «السيطرة على عرض أو طلب للسلعة، بقصد تحقيق أقصى قدر من الربح، أما في الاقتصاد الإسلامي فهو «جمع أو حبس السلعة التي يحتاج إليها الناس لبيعها بثمن مرتفع، أو لخلق نوع من الندرة وعدم الاستقرار»؛ ما يؤدي إلى تحكم المحتكر في ثمن السلعة وفرض السعر الذي يراه؛ لذلك حرمه القرآن الكريم والسُّنة النبوية الشريفة، قال صلى الله عليه وسلم: «من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله عز وجل بجذام أو بإفلاس» ؛ بالاحتكار يمثل وسيلة مهمة من وسائل تحقيق الخلل الاقتصادي في المجتمعات، كما أنه يؤدي إلى تضخم الثروات بطرق سهلة وبسيطة.

(ت) تحديد شكل الملكية

حدد الإسلام ثلاث صور من أشكال الملكية: الملكية الفردية، وملكية الدولة، والملكية العامة، وتشير الأدبيات في الاقتصاد الإسلامي إلى أن هذه الصور الثلاث ليست متنافسة فيما بينها، ولكنها متعاونة لتحقيق الخير العام للمجتمع.

معوقات الاستقلالية الاقتصادية

هناك مواقف تعرقل تطبيق الاستقلالية الاقتصادية الإسلامية تحول دون تحققها وكمالها، وهذه جملة من العوائق التي تقف حجر عثرة في طريق تحقيق الاستقلالية الاقتصادية التي تجمع اقتصاد المسلمين على المستوى العالمي وتقويه وتجعله تحت مظلة واحدة وهي وحدة الاستقلالية الاقتصادية الإسلامية، وهي على النحو التالي:

- غياب الإرادة السياسية الموحدة.
- غياب تطبيق نظام عالمي اقتصادي إسلامي.
- غياب نظام اقتصادي عالمي إسلامي مواز للاقتصاد الوضعي الربوي.
- عدم الأخذ بمبادئ الشريعة الإسلامية في التجديد والاجتهاد الاقتصادي.
- النزاعات بين الدول الإسلامية تحول دون تحقيق الاستقلالية الاقتصادية.

التوصيات والنتائج

توصلت الدراسة إلى أن التوجيهات النبوية التي طبقت في المدينة المنورة تضمنت عددا من القرارات النبوية الاقتصادية التي تساهم من خروج الأمة الإسلامية من ضيق التبعية الاقتصادية إلى الاستقلالية الاقتصادية الحرة.

نوصي بما يلي:

- العمل على تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي، في الدول العربية لأنه هو الخيار الوحيد لإخراج الأمة العربية من الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها، والتخلص من الأنظمة الوضعية التي جعلتها تسير في طريق التخلف والتبعية.
- ضرورة تكتل الدول العربية اقتصاديا في إطار السوق الإسلامية المشتركة إذا أرادت أن تستقل اقتصاديا وتتحرر من أسر التبعية الاقتصادية للخارج.
- تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بشتى الوسائل وإلغاء كافة القيود على السلع العربية.
- تفعيل دور المسجد ليصبح المسجد ليصبح له دور في كل صغيرة وكبيرة
- يتعين على الدول العربية والإسلامية أن تسعى بشكل جماعي تحسين شروط تبادلها التجاري الدولي ومطالبة الدول المتقدمة بتخفيض الحوافز الجمركية التي تمارسها إزاء الصادرات الصناعية العربية.
- إعطاء القطاع الزراعي الأولوية القصوى في الخطط الإنمائية العربية والإسلامية وزيادة نصيبها من إجمالي الاستثمارات الكلية من أجل تحقيق الأمن الغذائي العربي والإسلامي.

- إحياء دور مؤسسة الزكاة وإحياء دورها التمويلي الشبه المفقود في عملية التنمية الاقتصادية الإسلامية.
- إنشاء ودعم البنوك الإسلامية وتوجيهها نحو المشروعات التنموية التي تخدم الاستقلال الاقتصادي.

المراجع

- القرآن الكريم
- صحيح البخاري
- سنن ابن ماجة
- ابن كثير، السيرة النبوية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، سنة 1395هـ1976م.
- أشرف محمد دوابه، التمويل الاجتماعي الإسلامي، دار المدرس، الطبعة الأولى 2020.
- علي محمد الصلابي السيرة النبوية عرض أحداث وتحليل وقائع، دار ابن كثير للطباعة والنشر،1 يناير 2000.
- محمد بن فيحان المرزوقي التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي مكتبة الرشد، الطبعة الأولى 2006م.
- محمود حميد خليل، التبعية الاقتصادية وأزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية وانعكاساتها على اقتصاداتها مع التركيز على اقتصاديات الدول العربية للمدة 2003\2008 كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، بدون تاريخ نشر.
- جعفر الصائغ: الاستقلال الاقتصادي، الوسط، صحيفة يومية سياسية مستقلة، العدد 5342 –،25 رجب 1438 هـ موافق 22 أبريل 2017م
- موسى العازمي، اللؤلؤ المكنون في سيرة النبي المأمون، المكتبة العامرية للإعلان والطباعة والنشر والتوزيع، ص:160\166.
- عبد الملك بن هاشم، السيرة النبوية، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة 1410هـ\1990م.
- محمد علي الصالح، الرسول صلى الله عليه وسلم وتنمية الإبداع من خلال المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، مجلة كلية العلوم الاسلامية، العدد 2/15, 1435هـ.
- حافظ أحمد عجاج الكرمي، الإدارة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، دار السلام للطباعة والنشر، 1428هـ\ 2007م.
- محمد صالح جواد مهدي، المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار نظامها أهدافها أثارها، كلية الإمام الأعظم، قسم الدعوة والخطابة والفكر،2021.
- https:ontology.birzeit. edu > term..14

البحث السادس: دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق مقاصد الاقتصاد الاسلامي (مقصد الاستقلال الاقتصادي)

د. نبيل محمد زهير البابلي – باحث في التخطيط الاستراتيجي القومي

تقديم

إن الحمد لله نستعينه ونستهدية، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يُضلل فلا هاديّ له،ونُصلي ونسلم علي أشرف خلق الله اجمعين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

أما بعد....

فقد أعزّنا اللهُ بهذا الدين الحنيف السمح، والذي خرج منه هذا الاقتصاد الإسلامي العادل، اقتصادٌ لاغرر فيه ولا ضرر، اقتصادٌ يُراعي مصلحة جميع الاطرف في كافة المعاملات الاقتصادية، فضمِن للجميع سلامة العطاء وسلامة الأخذ، وقد تعددت المقاصد الكلية لهذا الاقتصاد في كافة نواحي الحياة، شملت الفرد والمجتع والدولة، مثل مقصد الاستقلال، والتمكين، والحياة الكريمة، وحفظ المال، والتوازن الاجتماعي، والمنعة، والعدل، والتنمية، وهذه المقاصد جميعها تحققت بوجود استراتيجيات طموحة تم تنفيذها في العديد من الدول مثل كوريا الجنوبية، وتركيا، وماليزيا، وسنغافورة، والبرازيل، والصين، وبعد أن كانت هذه الدول تعيش في فقر مُدقع ملموس، وتردّي للأحوال السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، استطاعت هذه الدول، منافسة الدول الكبرى في العديد من المجالات، بل وأصبح بعضها من أكبر الاقتصاديات العالمية الأن مثل الصين، والتي أصبحت أكبر ثاني اقتصاد في العالم، خلال سنوات معدودة، وسوف يتناول البحث أهمية التخطيط الاستراتيجي القومي في تحقيق مقاصد الاقتصاد الإسلامي (مقصد الاستقلال الاقتصادي) في إحدى هذه الدول، وهي دولة ماليزيا، وكيف استطاعت الخروج من دائرة التبعية الدولية، والمضُي قُدماً في طريقها نحو الاستقلال الاقتصادي.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من عدة محاور

أولاً وجود صراعات أقليمية ودولية، لفرض هيمنة وسيطرة بعض الدول الكبرى على مصير ومقدرات الدول الصغرى.

ثانياً استمرار التبعية الاقتصادية للدول النامية لبعض الدول الكبرى، مما يمنعها من كامل السيادة الوطنية في قراراتها السياسية والاقتصادية.

ثالثاً معرفة دور التخطيط الاستراتيجي القومي، واستراتيجيات التنمية في الخروج من التبعية الاقتصادية إلى استقلال اقتصادي حقيقي، إذا توفرت مُتطلبات قيام هذه الاستراتيجيات من قيادة وطنية طموحة، ونخبة بيرواقراطية محترفة تدير هذه الاستراتيجية.

مشكلة البحث

وتكمُن مشكلة البحث في طرح السؤال الرئيس التالي:

ما هو دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق مقاصد الاقتصاد الإسلامي (مقصد الاستقلال الاقتصادي)

أهداف البحث

سيحقق هذا البحث أهدافه بتوضيح النقاط التالية:

1- **معرفة أهمية التخطيط الاستراتيجي (استراتيجيات التنمية)**
2- **بيان مقاصد الاقتصاد الإسلامي (مقصد الاستقلال الاقتصادي)**
3- **استكشاف العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي (استراتيجيات التنمية) ومقصد الاستقلال الاقتصادي.**
4- **معرفة الوسائل المعينة على الخروج من التبعية الدولية والحصول على الاستقلال الاقتصادي.**

فرضية البحث

تفترض الدراسة وجود علاقة بين التخطيط الاستراتيجي، وتحقيق مقاصد الاقتصاد الإسلامي (مقصد الاستقلال الاقتصادي)، وأن هذه العلاقة إيجابية، فكُلما وُجِدْ التخطيط الاستراتيجي الطموح، تحت قيادة وطنية لديها رؤية حقيقية واضحة المعالم، كُلما تم تحقيق مقصد الاستقلال الاقتصادي.

حدود الدراسة

ستتناول الدراسة دولة ماليزيا فقط من بين الدول التي نجحت في تطبيق استراتيجيات التنمية مثل (الصين، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، وسنغافورة، وتركيا، والبرازيل) أثناء تولي مهاتير محمد رئاسة الوزراء ما بعدها.

منهجية البحث

الدراسة ستقوم بتقييم دور التخطيط الاستراتيجي (استراتيجيات التنمية)، في تحقيق مقاصد الاقتصاد الإسلامي (مقصد الاستقلال الاقتصادي)،

وذلك باستخدام المنهج النوعي الوصفي، والاستقرائي، بالاطلاع على ما كُتب في الأدبيات والدراسات التي تخص استراتيجيات التنمية، ثم اخضاع الدراسة للبحث والمناقشة والتحليل، في محاولة لاستكشاف العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي «استراتيجيات التنمية» ومقصد الاستقلال الاقتصادي.

الدراسات السابقة

١- عبد الرحمن بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، (رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، الجزائر، 2013)،

وقد ناقش الباحث تعريف التنمية وخصائصها وتميزها عن المفاهيم المشابهة، ثم تتطرق إلى قياس التنمية الاقتصادية بالمؤشرات المختلفة، وتناول السياق الخطي للانطلاق الاقتصادي، في أهم النظريات التنموية، وبيّن مفهوم الدول النامية، وهاجس الانطلاق الاقتصادي لديها، وجهود الدول النامية في محاولة الانطلاق الاقتصادي، مُبيناً الأسباب والمعوقات، ثم تناول الاقتصاد الصيني في مراحله المختلفة مُبيناً عوامل الانطلاق ورهانات استمرار التنمية فيه.

وقد توصل الباحث الى نتائج مفادها

أن الدول النامية تواجه واقعاً دولياً صعباً، يتميز بفجوة عميقة، وتفاوت صارخ في مستوى التطور بين العالمين المتقدم والنامي، بل ان هذا التفاوت موجود بين مجموعة الدول النامية ذاتها، وداخل الدولة الواحدة منها، لذلك ينبغي أخذ هذه الخصائص بالاعتبار عند رسم معالم نموذج الانطلاق الاقتصادي الملائم لها، وكذلك بيّن أنه لا تزال الدول النامية تعاني من العديد من المعوقات التي تقف حجر عثرة في وجه انطلاقها الاقتصادي، سواءً، منها ما تعلق بالداخل أو بالخارج، وسواء كانت هذه المعوقات اقتصادية، أو تخص مجالات أخرى اجتماعية، ثقافية، سياسية، قانونية، مؤسساتية، علمية، وتكنولوجية، وأخيراً وضّح كيف تُشكّل التجربة الصينية نموذجاً ملائماً لدراسة مختلف الشروط التي تلعب دوراً أساسيا في تحقيق الانطلاق الاقتصادي للدول النامية، بالنظر إلى كونها تجربة تخص دولة نامية تتمتع بنفس الخصائص.

٢- بلال محمد سعيد، «تجربة ماليزيا في التنمية الإقتصادية»، (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، فلسطين، 2016)،

وقد ناقش الباحث، بِنية ماليزيا الاقتصادية والثقافية، ثم تناول التنمية الاقتصادية الماليزية، وسياسات التنمية، وأهم القطاعات في الاقتصاد الماليزي، وكيف تم التعامل مع المشاكل الاقتصادية في ماليزيا.

وقد توصل الباحث الي نتائج مفادها

ساهمت السياسات الحكومية المطبقة في ماليزيا، إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، ونصيب الفرد من الدخل، وتحقيق مستويات جيدة في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، رافقها تحسن واضح في الأجور، ومستويات الصحة، والتعليم، والبحث العلمي، وأيضاً يرى الباحث أن تعظيم دور الدولة التدخلي في السياسات الاقتصادية الماليزية، لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ساهم في انخفاض مستويات الفقر، والبطالة، كما تُعتبر ماليزيا من أبرز الدول التي اهتمت حكوماتها بشكل كبير، في تطوير وتحديث الموارد البشرية، والاهتمام بالعنصر البشري، كما ساهم تمتع ماليزيا بتوفر الموارد الطبيعية لديها، إلى تحقيقها الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي، وارتفاع معدل الناتج المحلي، وبالتالي تعظيم مواردها المحلية، مما انعكس ذلك بالإيجاب على الواقع الاقتصادي، والاجتماعي.

٣- علي أحمد درج، «التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً»، (بحث مشور محكم، مجلة جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، بابل، العدد3، المجلد 23،(2015 :1361-1386).

تناول الباحث، واقع الاقتصاد الماليزي، قبل وبعد عملية التنمية، ثم تناول واقع البرامج التنموية، في عهد الدكتور مهاتير محمد، في الفترة ما بين (1981م-2003م)، حيث انخفض مستوى الفقر من 52.4٪ إلى 5.5٪، خلال ثلاثة عقود (1970م-2000م)، وقد استلهمت ماليزيا في بداية نهضتها، التجربة اليابانية في الصناعات المختلفة، من مرحلة صناعات إحلال الواردات، ومروراً بالصناعات التصديرية، والتصنيع الثقيل، وانتهاء بالصناعات عالية التقنية، ثم تطرق الباحث إلى عوامل نجاح التجربة الماليزية، واختتم بأهم الدروس المستفادة من التجربة، والتي يمكن الاستفادة منها في النهضة الاقتصادية في البلاد العربية.

وقد توصل الباحث إلى نتائج مفادها، يمكن للدول العربية، مواكبة الركب والتطور الماليزي، والاستفادة من تلك التجربة، بتبني الحكومات العربية، لسياسات تحمل في طياتها أساليب دعم التنمية الاقتصادية كما عملت ماليزيا في تجربتها، و القضاء على الفساد بمختلف انواعه، وتصحيح الخلل الكبير في توزيع الثروة الوطنية والقومية، كما عملت ماليزيا في تجربتها التنموية، وكذلك تحول المجتمع العربي من مجتمع مستهلك، إلى مجتمع منتج من خلال العمل بالمشروعات الصغيرة، لأنها لا تحتاج إلى أموال ضخمة للاستثمار، بل تحتاج إلى أيدي عاملة كبيرة بسبب تعدد هذه المشروعات، ثم إصلاح كافة التشريعات، والسياسات، والإجراءات، التي تساهم في التعاون الاقتصادي العربي، واعطاء أهمية قصوى للتنمية البشرية، كما عملت ماليزيا في تجربتها، وأخيراً تنظيم الدور الاجتماعي لرجال الاعمال، وتعميق مفهوم التوازن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، وتوظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد، وربطه بأنشطة البحث العلمي.

٤- ابتسام محمد العمري، «التجربة التنموية في سنغافوره»، (ورقة بحثية منشورة، مجلة بحوث الشرق الاوسط، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد45، (2018،: 271-314).

وقد تناول الباحث الجانب الاقتصادي لعملية التنمية في سنغافورة في مراحلة المختلفة ابتداء من وجودها تحت الحكم البريطاني، ثم الانفصال عن ماليزيا، ثم مرحلة النهضة المتعسرة ثم مرحلة الانطلاق، وكيف قامت بوضع الخطة الاستراتيجية القومية على مرحلتين، الأولى ما بين 1986-1990م، والثانية 1991م الى 2000م، على أساس بناء الاقتصاد المعرفي، الذي يستند إلى عدة مؤشرات، منها التحفيز الاقتصادي، والنظام المؤسسي، والتعليم، والعلوم، والموارد البشرية، وتطور نظم الابتكار والإبداع، وتكنولوجيا المعلومات، ثم تتطرق إلى المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد السنغافوري، مثل معدل الناتج المحلي، ومتوسط نصيب دخل الفرد، وحجم الصادرات، ثم اختتم بتوضيح الإطار المؤسسي لقيادة عملية التنمية، من خلال مجلس التنمية الاقتصادية، ومجلس تنمية التجارة، والمجلس الوطني للإنتاجية.

وقد توصل الباحث إلى نتائج مفادها

جعلت سنغافورة من نفسها نموذجاً عالمياً، يمكن استلهام الدروس والعبر منه، فدولة صغيرة بموارد محدودة، تمكّنت من أن تتحول إلى أعجوبة، يُشار لها بالبنان، بينما هناك دول أكبر حجماً، وأكثر سكاناً، ومورداً، لم تحقق ربع ما وصلت اليه سنغافورة، وتتطرق إلى تمكّن قادة سنغافورة من اكساب الرأسمالية صفة من صفاتها، وهي الصفة الإنسانية، فالشكل المتوحش والذي لا يرحم للرأسمالية، تحول في سنغافورة بفضل تطويع قادتها للرأسمالية، وتكييفها مع ظروف البلاد، إلى رأسمالية تحمل في أحد جوانبها الرحمة، والعدالة، والإنسانية، وهذا ما اعطى للأخيرة وجهاً جديداً، ومغايراً لما ألفناه سابقاً، فهي حسب الطرح السنغافوري قابلة للتعديل والتغيير، حسب ظروف كل بلد، شريطة أن يملك ذلك البلد القدرة على مواءمتها بشكل متوازن ومعقول.

٥- سعيد كامل فخر الدهشان، «التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية دروس مستفادة»، (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة،كلية التجارة، فلسطين، 2017).

وقد تطرق الباحث إلى السمات العامة للتجربة الاقتصادية التنموية في كوريا الجنوبية، ثم تناول اقتصاديات السوق الحر، والدور الحكومي في إثراء التجربة الاقتصادية، ثم تتطرق لدور الموارد البشرية في نجاح التجربة، وكذلك الاستثمار الأجنبي، والمشاريع الصغيرة، والمتوسطة ودورهما في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد توصل الباحث إلى نتائج مفادها

أهمية التركيز على العنصر البشري، والذي يُعتبر ثروة قومية، ومُحرّك رئيسي للتنمية، وتخصيص مؤسسات تدريب مهنية عالية الكفاءة، وربط التعليم والتدريب بالخطة الاستراتيجية للدولة، مع تعزيز فُرص الاستثمار الأجنبي، وتأسيس هيئة حكومية ترعى شؤون المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٦- محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية، ط1،(بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013)

وقد تطرق الباحث، إلى الأُسس الفكرية للنهضة التركية، ثم تتطرق إلى النهضة التعليمية والتربوية، ثم بيّن قواعد النهضة الاقتصادية، وكيف تم بناء التشريعات القانونية الازمة، لبناء النهضة التركية، وكيف عالجت تركيا الملف الاجتماعي، والقضائي، والدستوري، واخيراً تتطرق إلى معوقات التنمية، وكيف كان للدور الدبلوماسي وجوداً حاضراً في حل تلك المعوقات.

وقد توصل الباحث الي نتائج مفادها

تستطيع الدول العربية والإسلامية الاستفادة من التجربة التركية، ببناء نظام مُؤسسي، وفق خطة مدروسة بتمعن، ومعرفة دقيقة بالحاجات والإمكانيات، والقدرات البشرية المنفِذة، فالنهضة لا تقوم على أعمال فردية، ولابد أن يشعر بنتائجها كل مواطن، وكل بيت، وكل قرية، وكل مدينة، وأنها بالفعل قد حسّنت من معاشهم، ودخلهم وأعمالهم، حتى يسير الشعب والقيادة معاً في بناء الدولة.

المبحث الأول التخطيط الاستراتيجي

ظهر مفهوم التخطيط منذ قديم الأزل، وتبلور في التطبيقات العملية منذ عهد النبوة مُروراً بالخلافة الراشدة، وإلى يومنا هذا، وسوق تقوم الدراسة بتعريف التخطيط الاستراتيجي، من حيث المفهوم والمصطلح، ثم المدارس والنماذج العلمية الحديثة في بناء الاستراتيجيات.

المطلب الأول التخطيط عبر التاريخ

التخطيط لغةً واصطلاحاً

التخطيط لغةً

مادة خطّ، لها عدة معاني منها، خطّ الوجه، صار فيه خُطوطاً، وخطّ على الشيء، رسم علامة، ورسم الخطة، اتخذها وأعلم عليها علامة،[791] ويُقال فلان يخط في الأرض، إذا كان يفكر في أمر ويدبر،[792] والخُطة، الأمر والحالة، وجمعها خُطط،[793] وعرف مجمع اللّغة العربية في القاهرة، التخطيط على

791 محمد أبو بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، (بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 1995)، 196

792 المعجم الوسيط، ط4، (القاهرة، مجمع اللغة العربية، 2004) 244

793 المرجع السابق، 244

أنه «وضع خُطة مدروسة للنواحي الاقتصادية، والتعليمية، والإنتاجية وغيرها للدولة.[794]

التخطيط اصطلاحاً

تعددت التعاريف الخاصة بالتخطيط إلى عدة تعريفات طبقاً للمنظور الذي يتناوله كل باحث كما يلي:

(أ) **تعريف تيري** (George Robert Terry) بأنه الاختيارات المرتبطة بالحقائق، مع استخدام الفروض المتعلقة بالمستقبل، عند تصور وتكوين الأنشطة المقترحة، التي يُعتقد بضرورتها لتحقيق النتائج المنشودة.[795]

(ب) **تعريف خليل محمد الشماع**، بأنه هو التفكير والقرار المنظّم بشأن خيارات مقترحة للعمل في المستقبل، وهو يشمل انتقاء مسار محدد للمستقبل من بين بدائل مُمكنة ومختلفة.[796]

(ت) **تعريف ورويك**، (Lyndall Fownes Urwick) بأنه هو استعداد لعمل شيء بطريقة مُنظمة، وأن تعمل على ضوء الحقائق أجدى من التخمين.[797]

(ث) **تعريف حامد ربيع**، أنه تدخل لتغيير وضع معين، ونقله إلى نموذج أكثر مثالية، وأكثر تطويعاً، من ذلك الوضع الحالي.[798]

(ج) **تعريف أحمد ماهر**، بأنه تحديد ما يجب عمله في المستقبل، بتحديد أسلوب التنفيذ، ويستند على عمليات التنبؤ.[799]

(ح) **تعريف عبد الباسط محمد حسن**، بأنه محاولة واعية من جانب الحكومة لتنسيق السياسات العامة، على نحو يكون من شأنه أن يحقق درجة أكبر من السرعة والكمال، وما يُراد أن تبلغه التطورات المستقبلية من أهداف.[800]

(خ) **تعريف فايول** (H. Fayol) بأنه التوقع بما سيكون عليه المستقبل، مع الاستعداد لهذا المستقبل.[801]

(د) **تعريف دياب**، بأنه التوقع بما سيكون في المستقبل حول عناصر العمل اللازمة لتحقيق الهدف المطلوب، والاستعداد لمواجهة معوقات الأداء، والعمل على حلها، والاستفادة من الإيجابيات المتوقعة في المستقبل، في إطار زمني محدد، ومتابعة هذا الأمر وقت التنفيذ.[802]

رأى الدراسة: ترى الدراسة أن التخطيط، هو عملية إدارية وفكرية عميقة، بوضع منهجيات وتصورات جديدة، تنطلق من تحليل الواقع، الداخلي والخارجي، لتحقيق أهداف في المستقبل، ويستند على أفضل الممارسات الحديثة المطبقة.

التخطيط في القرآن الكريم

إن من أقدم التجارب في مجال التخطيط الاقتصادي، هي التي دوّنها لنا القرآن الكريم، في سورة يوسف عليه السلام، فوضع خُطة اقتصادية طويلة الأمد، امتدت إلى سنوات، في أجمل صورة لإدارة الازمات الاقتصادية، وذلك لمجابهة خطر المجاعة الذي حلّ بمصر في وقتها، يذكر فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي، أن القرآن الكريم قص علينا قصة يوسف عليه السلام، وفيها تخطيط اقتصادي تمويني زراعي، لمدة خمس عشرة سنة، قام عليه النبي الكريم يوسف تفكيراً وتنفيذاً، ولا يُضيرنا أن مصدر هذه الخطة من إلهام الله ليوسف، وتعليمه من تأويل الأحاديث والرؤى، فهذا لا تأثير له في الحكم المستنبط من القصة، وهو شرعية التخطيط للمستقبل الذي ذكره القرآن في معرض التمدح والامتنان.»[803]

التخطيط في عهد النبوة بإحياء الأرض الموات

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أحيا أرضاً ميتةً فهي له، وليس لعرق ظالم حق» وقد اختلفت أراء الفقهاء في وجوب اذن الحاكم، في احياء الأراضي سواء القريبة من العمران أم البعيدة، على عدة أقوال، فقد رأى الإمام أبو حنيفة النعمان رضي الله عنه، أن الِملك بإحياء الموات لا يثبُت إلا بإذن الإمام، وكذلك قال المالكية أنه سياسة شرعية للإمام، فلا يجوز إحياؤها إلا بإذنه، إن كان قريباً من العمران. [804]

التخطيط في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه (في تقسيم سواد العراق)

لما اتسعت الفتوحات الإسلامية في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكثرت الأموال المنقولة عنها وغير المنقولة، فشغل هذا الأمر

---

794 المرجع السابق، 244

795 بشير العلاق، الاشراف والقيادة، ط1 (الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009) 16

796 خليل محمد حسن الشماع، مبادئ الإدارة مع التركيز على إدارة الأعمال، ط٥، (الأردن، دار المسيرة، 2007) 93

797 لندال وروبك، عناصر الإدارة، «ترجمة» علي حامد بكر، (دار الفكر العربي، 1965)، 54

798حامد ربيع، الحرب النفسية في المنطقة العربية، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972)، 14

799أحمد ماهر، دليل المديرين إلى التخطيط الاستراتيجي، ط1، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009)، 22

800 عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، (القاهرة، مكتبة وهبة، 1977)، 154

801 عبد العزيز النجار، الإدارة الذكية التخطيط، التنظيم، إدارة الأفراد، اتخاذ القرارات، (الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2008) 86

802 عبد العزيز محمد الحر، التخطيط الاستراتيجي، ط٢، (السعودية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، 2009) 16

803موقع فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي/www.qaradavi.net

804 حميد بن زنجويه بن مخلد الأزدي الخراساني، ضبط وتخريج أبو محمد الأسيوطي، الأموال، ط1، (لبنان، دار الكتب العلمية، 2006)، رقم الحديث 820، والعرق الظالم، أن يغرس الرجل في أرض غيره ليستحقها بذلك

تفكير أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضوان الله عليه، وكبار الصحابة رضوان الله عليهم،[805] ومنها الأرض (سواد) العراق، فقال علي بن أبي طالب كرّم الله وجه «دعهم يكونوا مادة للمسلمين» دخلاً لهم، ووافقه معاذ بن جبل فقال رضي الله تعالى عنه « والله اذن ليكونن ما تكره، لأنك إن قسمتها صار الربيع العظيم في أيدي القوم، ثم يبيدون (يموتون) فيصير ذلك إلى الرجل الواحد أو المرأة، ثم يأتي من بعدهم قوم يسدون من الإسلام مسداً، وهم لا يجدون شيئاً، فانظر أمراً يسعُ أولهم وآخرهم، واستمر النقاش بين عمر الخطاب رضي الله عنه والصحابة المعارضين لمدة يومين أو ثلاثة وكان رأى المعارضين أن هذه الأرض تعتبر فيء ويجب تقسيمها، وكان رأي عمر بن الخطاب عدم تقسيم الأرض وإبقائها في أيدي أهلها، ويُضرب عليها الخراج وعلى أهلها الجزية،[806]حيث قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «وقد رأيت أن أحبس الأرضين بعلوجه،[807] وأضع عليها الخراج وفي رقابهم الجزية يؤدوها، فتكون فيئاً للمسلمين المقاتلة والذرية ولمن يأتي من بعدهم، أرأيتم هذه الثغور لابد لها من رجال يلزموها، أرأيتم هذه المدن العظام كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر، لابد لها من أن تُشحن بالجيوش وإدرار العطاء عليهم، فمن أين يُعطى هؤلاء إذا قسّمت الأرضون والعلوج.[808]

وقد علّل عمر ابن الخطاب رضي الله عنه هذا الحظر، من الاستيلاء على الأرض المفتوحة، بأن الخطة الاقتصادية التي استقراءها تقتضي ذلك، حتى يزيد الإنتاج الزراعي، وكذلك تتمكن الدولة من القيام بالمهام المطلوبة منها، من بناء الجسور، وشق الطرق، وحفر الترع وتهيئ الأمن، والأمان للناس، بإيجاد جيش قوي يحمي هذه البلاد، وبذلك تنمو موارد الدولة المالية.[809]

التخطيط في العصر الحديث

أنواع واشكال التخطيط الحديث

تم تقسيم التخطيط إلى عدة أشكال وأنواع، طبقاً لعدة اعتبارات هي:

التخطيط حسب درجة الشمول: وهو يضم المجالات الاقتصادية في الدولة، حيث يتم فيه تحديد الأهداف، وكذلك يجب على القائمين كتابة وصياغة الخطط التنفيذية، وأن يكونوا على دراية بالظروف الراهنة، والمتوقعة [810] وينقسم إلى

- تخطيط قومي شامل.
- تخطيط جزئي.

التخطيط حسب البعد الزمني: ويهدف هذا النوع من التخطيط إلى اعتبار المدة الزمنية هو مقياس التخطيط كما يلي:

- **التخطيط القصير الأجل** :ويشمل الخطط التشغيلية، التي تتراوح مدتها بين عام وعامين، حسب التوقيت المتبع في كل دولة، وهي جزءً من الخطط متوسطة المدى.
- **التخطيط المتوسط الأجل** :يراها البعض تتراوح بين 3 إلى 5 أعوام، بهدف تتأقلم استراتيجية التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل مع المتغيرات الإقليمية والدولية، وتتم فيه تجزئة الأهداف الطويلة الأجل إلى خطط خمسية.
- **التخطيط الطويل الأجل** :وهذا النوع من التخطيط تتراوح مدته من5 إلى 20 سنة.[811]

التخطيط حسب البعد المكاني وينقسم إلى:

- **التخطيط القومي**: ويستهدف جميع قطاعات الدولة
- **التخطيط الإقليمي** :ويشمل التخطيط للأقاليم، والمحافظات، أو المناطق الساحلية، وغيرها، حسب خصائص كل منطقة[812]

التخطيط من حيث الأسلوب: ويمكن تقسيمه إلى:

- **التخطيط اللامركزي** :حيث تبدأ فيه الخُطة من القاعدة، ثم تصعد بحيث تُراعى كل وحدة إدارية، بدءاً من القرى، ثم المراكز، ثم المحافظات، ثم الخطة الكلية على مستوى الدولة.
- **التخطيط المركزي** :وهو قيام الدولة بكافة عملية التخطيط في المجالات المختلفة، وتُحدث نوع من التغيرات الهيكلية، وهو ما يطلق عليه التخطيط الاستراتيجي.[813]

---

805 البهي الخولي، الثروة في ظل الإسلام، ط4، (الكويت، دار القلم، 1981)، ص 119، 120

806 أبو عبيد القالم القاسم ابن سلام، كتاب الأموال، تحقيق خليل هراس، ط3، (القاهرة، دار الفكر، 1981) 330

807« العلوج: أهل هذه الأرض من الكفار

808 أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج (بيروت، دار المعرفة، 1979) -24 25.

809 أحمد الحصري، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، ط1، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1986)، 461- 462 بتصرف

810 عبد الفتاح قنديل، اقتصاديات التخطيط، (القاهرة، مكتبة غريب، 1976)، 223-229

811 عبد الفتاح قنديل، اقتصاديات التخطيط، (الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٢) ٢٢٣-٢٢٩

812 عبد الفتاح قنديل، «اقتصاديات التخطيط»، مرجع سابق، ٢٢٣-٢٢٩

813صلاح شعير، التخطيط الاستراتيجي في الصين، ط١، (الامارات، مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية،2020) 23

المطلب الثاني التخطيط الاستراتيجي

تعريف التخطيط الاستراتيجي

عرف الناس مفهوم التخطيط الاستراتيجي، في منتصف القرن التاسع عشر بشكله الحديث، واقترن لفظ استرتجي «Strategy» بالجيوش، أو التخطيط العسكري، وهي مشتقة من كلمة استراتيجيوس Strategos التي تعني الجنرال أو القائد العسكري، ويعتمد التخطيط الاستراتيجي على الفِكر الشمولي، وهو ما عُرف اصطلاحاً بمصطلح « الفكر الاستراتيجي»،[814] وهو ذلك الفكر الذي يعتمد على القدرة على بناء المستقبل، عبر التنبؤ بالمستقبل، ولكنه ينطلق من الواقع الحالي، بتوظيف الطاقات والموارد لتحقيق الغايات والأهداف، فالاستراتيجية، تشتمل على تخطيط منطقي، ورشيد، وهي تمثل قمة الرؤى والأطروحات التي تبتغيها الإدارة، وتتناول الأمور الكلية دون التفاصيل، مع أهمية ربط المنظمة بالبيئة المحيطة بها.[815]

ولقد تعددت تعريفات التخطيط الاستراتيجي من حيث المنظور الذي تنطلق منه كما يلي:

(أ) **عرّفه الحملاوي**، بأنه اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد رسالة المؤسسة، وتكوين السياسات وتحديد الأهداف، وتقرير المسار الأساسي الذي يستخدم لتنفيذ أهداف المؤسسة والذي يحدد أسلوبها وشخصيتها، ويميزها عن غيرها من المؤسسات.[816]

(ب) **عرّفه كل من جودستن ونولان وفيفر** Goodstein & Nolan & Pfeiffer، أنه عملية توجيه وتكامل للأنشطة الإدارية والتنفيذية في المنظمة، لرؤية المستقبل وتطوير الإجراءات والعمليات الضرورية لتحقيق ذلك المستقبل، فهو تنمية الفكر الشامل لدى أعضاء المنظمة، من خلال بناء الرؤية المشتركة، لكيفية خلق التكامل بين أهداف الوحدات الفرعية وأهداف المنظمة ككل.[817]

(ت) **ويعرّفه السالم**، أنه عملية ذهنية تحليلية لاختيار الموقع المستقبلي للمنظمة تبعاً للتغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية ومدى تكيّيف المنظمة معها، وهو عملية لا تبدأ من فراغ بل تبدأ بعملية تحديد رسالة المنظمة وتحليل البيئة وتحديد الأهداف ووضع وتطوير الاستراتيجيات ثم تقييمها واختيار الأنسب منها للمنظمة[818]

(ث) **ويعرّفه عباس**، بأنه منهج نظامي يستشرف آفاق المستقبليات التربوية والتعليمية المحتملة والمُمكنة ويستعد لمواجهتها بتشخيص الإمكانات المتاحة والمتوقعة وتقييم الاستراتيجيات البديلة واتخاذ قرارات عقلانية بشأن تنفيذها ومتابعة هذا التنفيذ[819]

(ج) **ويعرّفه كنعان**، بأنه »عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بأهداف المؤسسة، واستخدام الموارد وتطبيق السياسات، من أجل تحقيق هذه الأهداف.[820]

(ح) **كما يعرفه حجي**، بأنه عملية تنبؤ لفترة طويلة الأجل، وتوقُّع ما سيحدث وتخصيص الموارد والإمكانيات الحالية ولكن في نطاق الزمن الذي تحدده الخُطة.[821]

(خ) **عرّفه آخرون**، أنه خطة العمل الشاملة، طويلة المدى، والتي تحدد أسلوبه ومسارة، لبلوغ أهدافه، باستخدام الموارد المتاحة.[822]

فالخطط الاستراتيجية هي مجموعة من الأعمال المتكاملة، اللازمة لتحقيق المهام والأهداف، وتحتوي هذه الخطط على أساليب التنفيذ، والجدول الزمني، والموارد المادية والبشرية، آخذين بعين الاعتبار إمكانية التعديل على الخطط عند تتغير الظروف الداخلية والخارجية. [823]

نماذج التخطيط الاستراتيجي في العصر الحديث

تعددت النماذج الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي الحديث، وسوف تستعرض الدراسة أشهر هذه النماذج وهي:

- نموذج هارفارد 1950م «Harvard »
- نموذج جودستين وآخرون 1993م Goodstein"
- نموذج فورد 1999م « Ford»

---

814 محمد عيسى أحمد آدم، «دور التخطيط الاستراتيجي في حراسة وتأمين المنشآت العامة»، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا والدراسة العلمي، جامعة الرباط الوطني، السودان، 2015) 90

815عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، الإدارة الاستراتيجية بناء منظمات المستقبل، ط1، (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 2002)

816 محمد رشاد الحملاوي، التخطيط الاستراتيجي، (القاهرة، مكتبة عين شمس، 1991) 82

817 Goodstein, Leonard; Timothy, Nolan, and Pfeiffer, J. William. (1993). Applied Strategically Planning: How to Develop a Plan That Really Works. Singapore: McGraw-Hill Companies, Inc. p,29

وكذلك ماجد راضي، التخطيط الاستراتيجي وبناء منظمات متميزة تكنولوجيا، (رسالة دكتورة، منشورة، كلية الدراسات المالية والإدارية، جامعة عمان العربية، 2004) 25

818مؤيد سعيد السالم، نظرية المنظمة، (الأردن، دار وائل للنشر، 2000) 17

819محمود السيد عباس، الخطة الاستراتيجية المدرسية، دليل عملي ارشادي، ط1، (دبي، دار القلم للنشر والتوزيع، 2005) 16

820 نواف كنعان، التخطيط التعليمي واقتصادياته، (القاهرة، عالم الكتب، 1085) 125

821أحمد إسماعيل حجي، إدارة بيئة التعليم والتعلم النظرية والممارسة داخل الفصل والمدرسة (القاهرة، دار الفكر العربي، 2000) 104

822 احمد سيد مصطفى، «التخطيط الأمني الاستراتيجي وإدارة التغيير في مجال مكافحة الإرهاب»، مجلة كلية التدريب والتنمية، مصر، أكاديمية مبارك للأمن، العدد 3 (2000): 234

823أحمد داود سليمان، نظريات الاستراتيجية العسكرية الحديثة، ط1، (بغداد، دار الحرية للطباع، 1988) 47-54

نموذج هارفارد: Harvard Model

يتفق معظم الباحثون على أن أصول الاستراتيجية تعود إلى مدرسة هارفارد، والتي ظهرت في خمسينيات القرن الماضي، وفي هذه المدرسة، يُصبح تحديد الأهداف من صلاحيات صاحب المُنظّمة، أما التطبيق فيكون من طرف المديرين،[824] ويُعتبر هذا النموذج من أول النماذج التي طُرحت في موضوع التخطيط الاستراتيجي، وقد استفادت معظم النماذج من مكوناته المبكرة، ويدعو النموذج كذلك إلى تحديد الموارد المتاحة للمُنظّمة، وتحديد أهدافها، ومن ثم أحداث الموازنة بين عوامل القوة والضعف في بيئتها الخارجية، وعوامل القوة والضعف في بيئتها الداخلية، وطبقاً لهذا النموذج يتم بناء الاستراتيجية على مرحلتين، المرحلة الأولى مرحلة التوجه الاستراتيجي للمؤسسة، والمرحلة الثانية هي التنفيذ.[825]

نموذج فورد Ford

هذا النموذج يُعتبر من النماذج المباشرة التي يتم استخدامها في التخطيط الاستراتيجي، وهذا النموذج يتكون من ست عناصر أساسية هي، الرؤية، والقيم، ثم تحليل الواقع، ثم تحديد الرسالة، ثم تحديد الأهداف الاستراتيجية، واخيراً يتم اختيار الوسائل الاستراتيجية (المبادرات).[826]

شكل رقم (١) يبين نموذج فورد للتخطيط الاستراتيجي

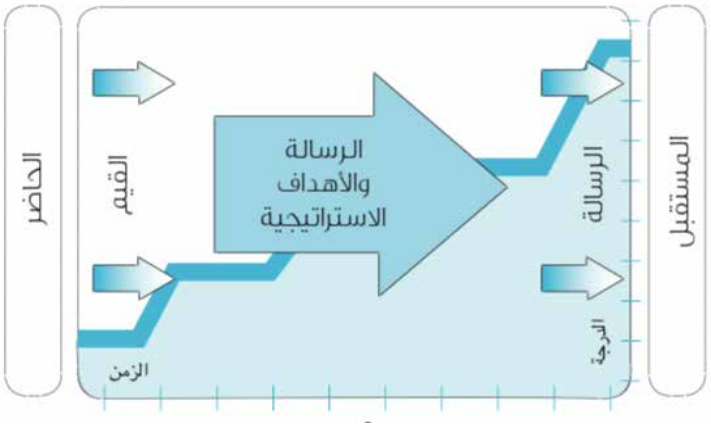

نموذج جودستين وآخرون Goodstein

هذا النموذج من وجهة نظر أصحابه يُعتبر مثالياً بالنسبة للمُنظّمات المتوسطة والصغيرة، وخاصة الحكومية منها، ويختلف هذا النموذج عن غيره، أنه يركز على القابلية للتطبيق والتنفيذ، بالإضافة إلى تركيزه على عنصر القيم، باعتباره الميثاق الأخلاقي الذي تلتزم به المنظمة، وعلى رسم الصورة المستقبلية لها.

ويتكون النموذج من تسع مراحل متتالية، تركز الأولى والثانية على تحليل الأداء وتحليل الفجوات، وهناك عمليتان تستمران بشكل دائم هما مراقبة البيئة واعتبارات التطبيق، حيث تدخلان في جميع مراحل التخطيط الاستراتيجي، من التفكير إلى التنفيذ، وهناك كذلك أربع عمليات استراتيجية يقترحها أصحاب النموذج، وتتمثل في التخطيط للتخطيط كبداية، ثم تحديد القيم، وصياغة الرسالة، ومن ثم بناء النموذج الاستراتيجي بشكل كامل، وينتهي النموذج بإعداد الخطة التنفيذية، وإعداد خطة الطوارئ، ثم التطبيق أو التنفيذ.[827]

824 فضيلة حويو، «إدارة الأعمال الاستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،2005) 9

825 مجيد الكرخي، التخطيط الاستراتيجي عرض نظري وتطبيقي، (الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع،1982

826 عبد العزيز الحر، التخطيط الاستراتيجي، مرجع سابق، ٣٦

827 عبد العزيز الحر، التخطيط الاستراتيجي، مرجع سابق، ص: ٣٧

شكل رقم (٢) يبين نموذج جوستين وآخرون للتخطيط الاستراتيجي

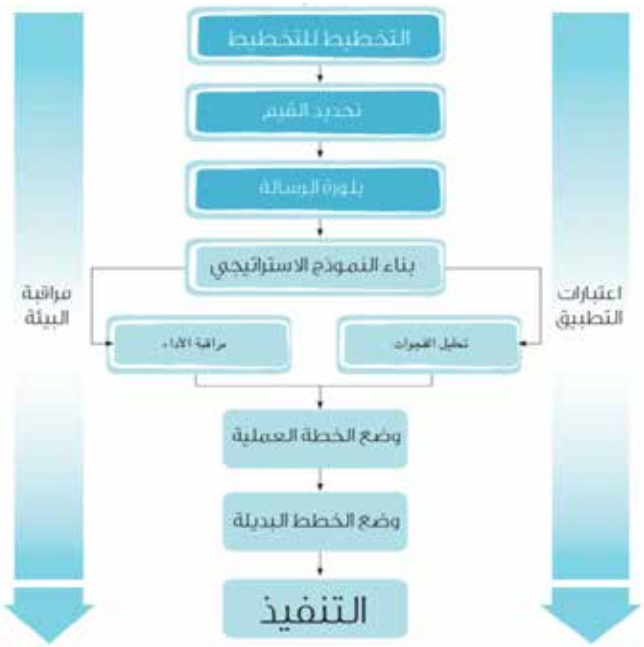

المبحث الثاني مقاصد الاقتصاد الإسلامي

المطلب الأول المقاصد لغةً واصطلاحاً

المقاصد لغةً

جاء في لسان العرب لابن منظور، أصل «ق–ص– د» ومواقعها في كلام العرب، الاعتزام والتوجه، والنهود والنهوض نحو الشيء، على اعتدال كان أو جور، هذا أصله في الحقيقة وإن كان يخُص في بعض المواضع بقصد الاستقامة دون الميل)[828]والقصدُ هو العدلُ والتوسط، في الحديث الشريف: «القصد القصد تبلغوا»[829] أي عليكم بالقصد في الأمور في القول والفعل

المقاصد اصطلاحاً

يُقصد بالمقاصد بأنها بالمعاني التي قصد الشارع إلى تحقيقها من وراء تشريعاته وأحكامه، والتي يستقريها العلماء المجتهدون من النصوص الشرعية،[830] كما بيّن ذلك كثير من فقهاء المقاصد المعاصرين، وقد تتبع فضيلة الشيخ نور الدين الخادمي،[831] أغلب الاستعمالات، والتعبيرات لكلمة المقاصد التي استخدمها العلماء قديماً وحديثاً، ليفهموا مراد الشارع ومقصود الوحي ومصالح الخلق بها، فوجد أنه يعبر عن المقاصد عندهم بالحكمةِ المقصودة بالشريعة، ويُعبر عنها أيضاً بمطلق المصلحة، ويُعبر كذلك عنها بنفي الضرر ورفعه وقطعه، كما يُعبر عنها بدفع المشقة ورفعها، ويُعبر عنها كذلك بالكليات الشرعية الخمس الشهيرة، ويمكن رصد أهم التعريفات الاصطلاحية للمقاصد كما يلي:

(أ) **عرفها الإمام الجويني**، في كلمة موجزة ومعبرة فقال هي (الأغراض الدفعية والنفعية) أي أنها جلب المصالح، ودفع المفاسد، وهو لبّ مقاصد الشريعة.[832]

(ب) **عرفها الأمام أبو حامد الغزالي**، بالمحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة أشياء، وهي أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوّت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة.[833]

828 جمال الدين محمد بن بكر ابن منظور، لسان العرب، ج٣، (بيروت، دار صادر، ١٩٥٥م) ٣٥٣

829محمد ابن إسماعيل، البخاري، صحيح البخاري، حديث رقم ٦٤٦٣، (دار ابن كثير، بيروت، ٢٠٠٢م)

830محمد الطاهر ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق ودراسة محمد الميساوى، ط١(الأردن، دار النفائس، ١٩٩٩) ١٨٣

831 نور الدين، الخادمي، الاجتهاد المقاصدي، حجيته، ضوابطه، مجالاته، كتاب الأمة ٦٥ (قطر، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية ١٩٩٨): ٤٨ – ٤٩–٥٠–٥١

832الإمام الجويني: البرهان في أصول الفقه، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧) ٦٠٤

833 أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المستصفى، (بيروت، دار الكتب العلمية،١٩٩٣) ١٧٤

ويعرفها الإمام الآمدي، بأنها كل جلب مصلحة أو دفع مضرة أو مجموع الأمرين»[834]

(ت) ويعرفها ابن تيمية، بأنها هي الغايات المحمودة في مفعولاته، ومأموراته سبحانه وتعالى، وهي ما تنتهي إليه مفعولاته، ومأموراته من العواقب الحميدة التي تدل على حكمته البالغة، أي هي الحكم التي أرادها الله من أوامره ونواهيه لتحقيق عبوديته وإصلاح العباد في المعاش والمعاد.[835]

(ث) ويعرفها الإمام الشاطبي، بأنها التكاليف الشريعة التي ترجع إلى حفظ مقاصدها في الخلق، وهذه المقاصد لا تعدو عن ثلاثة أقسام أحدها أن تكون ضرورية، والثاني أن تكون حاجية، والثالث أن تكون تحسينية)[836]

(ج) ويعرفها الإمام الطاهر ابن عاشور، بأنها المعاني والحكم الملحوظة في جميع أحوال التشريع أو معظمها بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاصّ من الأحكام الشرعية.[837]

(ح) ويعرفها الإمام العز بن عبد السلام، «فمن تتبع مقاصد الشرع في جلب المصالح ودرء المفاسد، حصل له من مجموع ذلك اعتقاد أو عرفان أن هذه المصلحة لا يجوز إهمالها، وأن هذه المفسدة لا يجوز قربانها، وإن لم يكن فيها نص ولا إجماع ولا قياس خاص.[838]

(خ) ويعرفها علال الفاسي، بأنها الأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها.[839]

(م) ويعرفها الدكتور أحمد الريسوني، بأنها الغايات التي وضعتها الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد.[840]

(ن) ويعرفها الدكتور يوسف القرضاوي، بأنها الغايات التي تهدف إليها النصوص من الأوامر والنواهي والإباحات، وتسعى الأحكام الجزئية إلى تحقيقها في حياة المكلفين، أفراداً وأسراً وجماعات وأمة.[841]

المطلب الثاني مقاصد الاقتصاد الإسلامي (الاستقلال الاقتصادي)

تعريف مقاصد الاقتصاد الإسلامي

رأى الدراسة

علم مقاصد الاقتصاد الإسلامي، هو ذلك العلم الذي يبحث في الحِكم، والغايات، والمآلات، في تطبيقات الاقتصاد الإسلامي، والوسائل والأدوات التي يستخدمها في واقع الحياة، وذلك لجلب المصالح أو لدرء المفاسد، أو كلاهما معاً.

من أهم الادبيات التي تناولت لمقاصد الاقتصاد الإسلامي، هي، كتاب للدكتور أشرف دوابة، بعنوان «الاقتصاد الإسلامي في ضوء مقاصده»، وقد عدّ الدكتور أشرف دوابه المقاصد عنده ست مقاصد هي، الاستخلاف، والتنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والعدل، والتوازن الاجتماعي، وحفظ المال وتنميته، وكذلك كتاب د محمد النوري، بعنوان «مقاصد الاقتصاد الإسلامي»، وهو رسالة الدكتوراه الخاصة به، وقد ذكر أن مقاصد الاقتصاد الإسلامي ست مقاصد هي، مقصد الإعمار (التنمية)، والتمكين، والأمن، والتوازن، والعدل، والاستدامة، وكتاب الدكتور محمود العطية والذي قسم المقاصد إلى ثلاث مقاصد كلية هي، مقاصد تخص الفرد، ومقاصد تخص المجتمع، وقد أضافت الدراسة مقصد الاستقلال الاقتصادي كمقصد جديد للمقاصد السابقة، وهو ما ستتناوله الدراسة بالتفصيل، وعلاقته بالتخطيط الاستراتيجي للتنمية.

تعريف الاستقلال الاقتصادي

تختلف تعريفات الاستقلال طبقاً للمحور والمنطلق الذي تخرج منه، فالاستقلال الاقتصادي تختلف مثلاً عن الاستقلال السياسي، حيث الأول يتعلق الموارد الاقتصادية وكيفية ادارته في الدولة، بينما الثاني يتعلق بالقرار السياسي وكيفية اتخاذه في الدولة، **تُعرف الدراسة الاستقلال الاقتصادي**، على أنه قدرة الدولة على إدارة مواردها الاقتصادية، وتطبيق السياسات الاقتصادية التي تراها مناسبة، لتحقيق رؤيتها الاقتصادية، بكل حرية، ودون خضوع لرؤية وسياسات دول أخرى لها النفوذ والهيمنة الاقتصادية، ويهدف الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي بكل أشكاله، لأنه من مقاصده الكلية المعتبرة.

التبعية الدولية والاستقلال الاقتصادي

التبعية والاستقلال الاقتصادي كلاهما في صراع ضد الآخر، وكل طرف تتبناه مجموعة من الدول، فالدول الكبرى والتي تعوّدت على استعمار الشعوب والدول النامية، تحارب بكل قوة من أجل بقاء سيطرتها على هذه الدول، وعدم خروجها من عباءتها الاقتصادية والسياسية، والدول النامية تجاهد بقدر استطاعتها للخروج من هذه التبعية، والحصول على استقلالها الاقتصادي بعد حصولها على الاستقلال السياسي، وقد ظهر مفهوم التبعية

834 سيف الدين (الإمام) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام عبد الرزاق عفيفي، ط١ (الرياض، دار الصميعي، ٢٠٠٣) ٣٣٩

835 تقي الدين أبو العباس ابن تيمية، منهاج السنة، تحقيق محمد رشاد سامل، ط١(دبي، مؤسسة قرطبة، ١٩٨٥) ٣٧٥

836 إبراهيم ابن موسى ابن محمد الإمام الشاطبي، الموافقات، ط١(القاهرة، دار بن عفان، ١٩٩٧)، ١٦ –١٧

837محمد الطاهر ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية. مرجع سابق، ٣٠٦

838الإمام العز بن عبد السلام: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، نزيه كمال حماد، ٢ (دمشق، دار القلم، ٢٠٠٠) ٣١٤

839 علال الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، ط١، (المغرب، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣) ٢٨

840 احمد الريسونى احمد، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، (الرياض، الدار العالمية للكتب الإسلامي،١٩٩٢) ٣-٦

841 يوسف القرضاوي، دراسة في فقه مقاصد الشريعة بين المقاصد الكلية والنصوص الجزئية، ط٢، (القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٧) ٢٠

الاقتصادية في البداية في دراسات بعض باحثي أمريكا اللاتينية كتفسير لظاهرة التخلف الاقتصادي في الدول النامية التي تربطها علاقات تبعية مع الدول المتقدمة،[842] وللتبعية الاقتصادية عدة تعريفات منها:

(أ) **يعرفها أبو الرِّب**، بأنها «العلاقة غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية القائمة على الاستغلال والتبادل غير المتكافئ وأسلوب الاستثمارات والمعونات التي تشكل عودة للاستعمار الجديد.[843]

(ب) **ويعرفها مالتوس** بأنها «الوضع الذي يتوقف فيه اقتصاد بلد ما على توسع وتطور اقتصاد بلد آخر يخضع له الاقتصاد الأول»[844] وقد تميز هذا الاحتواء باستنزاف الفائض الاقتصادي للبلدان النامية عبر أشكاله المختلفة،

(ت) **ويعرفها الشنقيطي**، بأنها «حالة يرتبط اقتصاد دولة بموجبها بنمو وتوسع اقتصاد آخر، وتأخذ علاقة التشابك بين اقتصاد دولتين أو أكثر شكل التبعية إذا ما استطاعت إحدى الدول المسيطرة أن تتوسع وتنمو ذاتية في حين أن الدول الأخرى لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا كانعكاس لتوسع ونمو الاقتصاد المهيمن»[845]

(ث) **ويعرفها عيسى** بأنها «درجة غير متكافئة للاعتماد والتأثير المتبادل في المجال الاقتصادي بين الطرف الرأسمالي المتقدم المسيطر والطرف المتخلف،»[846] والتبعية بصفة عامة هي خضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بفعل ما تملكه هذه القوى من إمكانات السيطرة على الاقتصاد التابع، بشكل يتيح للاقتصاد المسيطر من جني أكبر نفع ممكن من موارد الاقتصاد التابع دون مراعاة مصلحة الاقتصاد الأخير،[847] بحيث تصبح علاقات التبعية في النهاية لصالح الاقتصاد المسيطر، وقد يقصد بها تخصص الدول النامية في تصدير المواد الأولية تلبية الاحتياجات الاقتصاديات المتقدمة،[848] وقد يُشار إليها بأنها التجزئة وربط اقتصاديات الدول كلا على حده بالسوق الرأسمالي العالمي.[849]

(ج) تعريف الدراسة

التبعية هي عدم قدرة الدولة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية، بشكل مستقل عن دول أخرى تتحكم فيها، مما يجعلها عاجزة عن تحقيق هويتها، ورؤيتها، وأهدافها، واستراتيجياتها.

تجارب ناجحة لكسر التبعية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي

اولاً التكتلات الاقتصادية

أبرز التطورات هي نزعة التكتل التجاري والاقتصادي، ويتميز الوضع العالمي الجديد بظهور مجموعة تكتلات تحاول كسر التبعية الاقتصادية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي ولو بشكل جزئي ومتدرج،[850] وهذه التكتلات هي:

الأولى: – هي الاتحاد الأوربي European Union والتي تظم اثنتي عشرة دولة أوربية وتعد ثمرة لعمليه متواصلة بدأت منذ تكوين السوق الأوربية المشتركة عام 1957 .

الثانية – هي كتلة جنوب شرق آسيا «الأسيان» ASEAN وتضم، (سنغافورة، ماليزيا، أندونسيا، تايلاند، الفلبين)، ١٩٦٧م، ثم انضمت اليهم كل من بروناي، فيتنام، لاوس، بورما، كمبوديا بشكل تتابعي على فترات مختلفة.

الثالثة: – نافتا NAFTA وتشمل كل من الولايات المتحدة، وكندا، والمكسيك

الرابعة: البريكس BRICS، وتضم البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب افريقيا، عام ٢٠٠٩م

ثانياً تسوية المبادلات التجارية باستخدام نظام المدفوعات الثنائية والمتعددة

حيث إن تفعيل هذا النظام يتفق ومصالح تلك الدول مجتمعة، ويحيد من الدولار الأمريكي، ويخفف كثيرا من مخاطر سعر الصرف، ويسهم في توفير السيولة، وتحقيق الاستقرار.

ونظام المدفوعات الثنائية هو نظام ثبت فعاليته لتسوية المبادلات التجارية باستخدام العملات المحلية المبادلات التجارية بالعملات المحلية هو اتفاقية الائتمان والمدفوعات المتبادل، والتي تم توقيعها في أيلول/ سبتمبر 1965، وتم تطبيقها في منتصف 1966، وتعديلها في آب/ أغسطس 1982 والتي عملت على تسهيل المدفوعات التجارية الإقليمية عبر آلية لتعويض المدفوعات بهدف تخفيض مبالغ الدولار الأمريكي المطلوب للتجارة الإقليمية،

842 محمد السماك، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولينيكية المحتملة، المستقبل العربي، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد ٥١، السنة التاسعة سبتمبر ١٩٨٦، ص٦٢.

843أحمد محمد أبو الرَّب، تحديات التنمية في الوطن العربي، طباعة المؤسسة الصحفية الأردنية، ط١، ١٩٧٩، ص 64

844 مانتوس، تورنتودي، تركيب التبعية الاقتصادية في البلدان النامية، مجلة الاقتصاد الراقية، العدد 16، 1972.ص:٢٠

845 الشنقيطي، محمد الأمين، التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مكتب العلوم والحكم، 1978.ص: ١٧

846عيسى، محمد عبد الشفيع، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي، بيروت، دار الطليعة، 1984، ص: ٢٣٨

847 جامعة الدول العربية، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية. إعداد محمد لبيب شقير، ١٩٥٨، ص ٤٥

848 محمد عبد العزيز عجيمة، عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٩، ص ٣٠.

849 محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة١٩٨٣ :، ص ٥٩ – ٦٠.

850محمد سغاري، «الاستقلال السياسي والاقتصادي» الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٩-٦-٢٠١٥م

ومن ثم الحفاظ على الاحتياطيات الأجنبية من العملة الصعبة، فمن خلال هذه الاتفاقية، يتم تسجيل تجارة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء من قبل البنوك المركزية، والتي تعمل كغرف مقاصة للمدفوعات، وفي نهاية كل أربعة أشهر (فترة التعويض)، تتم تسوية الفروق في حسابات في حسابات الدول الأعضاء.

- **تجربة الدول الاسيوية** حيث قامت المصارف المركزية في الدول الآسيوية الأساسية، كالصين، والهند واليابان وكوريا الجنوبية، بتأسيس اتفاقات مبادلات عملات محلية ثنائية أو متعددة الأطراف بين بعضها البعض، أو مع شركاء تجاريين آخرين.
- **تجربة مجموعة البريكس:** (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا) عملت على زيادة التجارة البينية بالعملات المحلية.
- **تجربة الصين وروسيا:** آلية لتسوية تجارتهما البينية بالروبل والليوان
- **تجربة تركيا وروسيا:** نفس المنحى وإن كان بنسب متواضعة.

9 المبحث الثالث التخطيط الاستراتيجي والاستقلال الاقتصادي

10 المطلب الأول نماذج من الدول الناجحة في التخطيط الاستراتيجي (ماليزيا)

استطاعت العديد من الدول التي توفرت لها مُمكّنات النهضة من قيادة طموحة، واستقرار سياسي، ورؤية استراتيجية أن تحقق نهضتها، خلال سنوات معدودة، وبعد أن كانت هذه الدول تعيش في فقر مدقع، وتردّي للأحوال السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، استطاعت هذه الدول، أن تنافس في الأسواق العالمية، مثل الصين، وكوريا الجنوبية، وتركيا، وماليزيا، وسنغافورة، والبرازيل، وجنوب افريقيا، وتايلاند، وتايوان، وهونج كونج، بل وأصبح بعضها من أكبر الاقتصاديات العالمية، مثل الصين والتي أصبحت أكبر ثاني اقتصاد في العالم، خلال السنوات الأخيرة ومازالت حتى هذا العام 2022م، وقد قام البحث باختيار نموذج ناجح من هذه الدول، وهو دولة (ماليزيا) في تنفيذ استراتيجيات النهضة الاقتصادية بشكل خاص، وللتخطيط الاستراتيجي القومي الناجح بشكل عام.

رؤية عامة عن تاريخ نهضة ماليزيا

كانت البدايات الأولى لنهضة الدولة الماليزية، عام 1957م عندما تولى تنكو عبد الرحمن (Tunku Abdul Rahman) رئاسة الحكومة فيها، وحرص على إقامة أسس الدولة الماليزية على أساس الالتزام بتعاليم الإسلام، وكذلك القضاء على الجهل والفقر والمرض، ثم تبعه تون عبد الرزاق حسين(Abdul Razak Hussein) عام 1970م، والذي كان أكثر وضوحاً في تبنيه لشعارات إسلامية، تواكبت مع الصحوة الإسلامية التي عمت العالم الإسلامي في السبعينيات، فقام في عام 1971م، بوضع خطة لمدة عشرين عاماً، سُمّيت «السياسة الاقتصادية الجديدة» من أجل تحقيق توزيع عادل للثروة بين الأعراق المتعددة، وانعاش للاقتصاد الوطني،[851] وكانت المرحلة الثالثة الأكثر صراحةً في تبني المنهج الإسلامي مع بداية الثمانينيات، مع تولي مهاتير محمد (Mahathir Mohamad) رئاسة الحكومة، حيث ركّز في البداية على تحفيز النمو، من خلال تطبيق عدد من الحزم المعيارية لتنشيط نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وحققت ماليزيا خلال حكومته نمواً وازدهاراً فاق كل التوقعات، ومما هو جدير بالذكر أو ماليزيا أسست مجموعة الاسيان ASEAN[852](Association of South East Asian Nations)، لعمل تحالف اقتصادي، وسياسي، واجتماعي، وثقافي، ثم تطورت العلاقات مع دول أخري، فكان هناك علاقات بين الأسيان والاتحاد الأوربي، وبين الأسيان وكوريا الجنوبية، وبين الأسيان واليابان.

مهاتير محمد لرئيس الوزراء

وِلد مهاتير محمد عام 1925م، بولاية كيدا بماليزيا، ثم تلقى دراسته بكلية السلطان عبد الحميد، ودرس الطب بكلية الملايو بسنغافورة، ومن ثم درس الشئون الدولية بجامعة هارفرد بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1967م، وعمل مهاتير محمد بعد تخرجه من كلية الطب في عيادة خاصة له ليعالج الفقراء بالمجان، ثم عمل كطبيب في سلاح الخدمات الطبية، عُرِف عن مهاتير محمد باتجاهاته السياسية وانتمائه الوطني، ثم تدرج في العمل السياسي من عضو مجلس الأعلى لتنظيم الاتحاد، إلى نائب رئيس الوزراء، ثم إلى رئيس الوزراء للدولة الاسلامية الماليزية عام 1981م، يتميز مهاتير محمد بقوة وقيادة وأفكار مبدعة في المجالات التنمية، وخاصة الاقتصادي

التخطيط الاستراتيجي للتنمية

خططت ماليزيا لمجموعة من الاستراتيجيات، كان ثلاث استراتيجيات منها قبل تولي مهاتير محمد رئاسة الوزراء، والباقي بعد تولية رئاسة الوزراء وما بعدها، وسوف يستعرض البحث فترة مهاتير محمد والتي شهدت فيها ماليزيا النهضة الحقيقية للاقتصاد.

أ–الخطة الماليزية الرابعة من 1981م–1985م، وانطوت على أهداف أهمها:[853] توسيع وتنويع القاعدة الصناعية، وتحديث الخدمات المالية للدولة،

---

851 سعد علي حسين، «تجربة التنمية الماليزية، دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية«، (رسالة دكتوراه غير منشورة، العراق، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2004م)، 34

852 مجموعة الأسيان تضم كل من ماليزيا، إندونيسيا، الفلبين، تايلاند، سنغافورة، وتأسست عام 1967م في بانكوك، ثم انضمت لهم بوناي، فيتنام، لاوس، بورما، كمبوديا، موقع ويكي بيديا www.ar.wikipedia.org

853 Fourth Malaysia plan (81-85), available at: www.epu.gov.may

وتعزيز الصناعات الثقيلة، وتعزيز قطاعات الصادرات الدولية.

ب–الخطة المالية الخامسة من 1986م–1990م، ارتكزت على:[854] زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، وزيادة الاستثمار المباشر، وزيادة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، والتركيز على عمليات البحث والتطوير.

ج–الخطة الماليزية السادسة من 1990م–1995م، تضمنت جملة من الأهداف هي:[855] المحافظة على النمو الاقتصادي وضمان استقرار الاقتصاد الكلي، ومواصلة خلق وتوفير مناخ استثمار مناسب، وزيادة القدرة التنافسية لصناعات المحلية.

د–الخطة الماليزية السابعة من 1995م–2000م، ارتكزت على:[856] تسريع الإنتاج على نطاق واسع، وتعزيز الصناعات الرأسمالية، ودعم السلع الوسيطة، وتكثيف اكتساب التكنولوجيا وتسويق التكنولوجيات الجديدة، والتوسع في الصناعات ذات النمو السريع، ووضع خطط مستقبلية، بهدف التحول بحلول 2020م إلى دولة متقدمة تماما.

هـ–الخطة الماليزية الثامنة من 2000م–2005م، قامت على عدة أهداف أهمها[857] مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة، خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(ICT) ، وتعزيز قدرات الصناعية للاقتصاد الماليزي، وتعزيز المرونة الاقتصادية، والتوجه نحو اقتصاد المعرفة، وبدل جهود منسقة لتحسين الإنتاجية الكلية، وإعطاء فرص كبيرة لزيادة عرض وظائف الجودة أمام القوى العاملة، وتعزيز جهود البحث والتطوير، وتسريع تنمية القطاعات المحلية للمساهمة في الدخل الإجمالي القومي.

ن–الخطة الماليزية التاسعة، والعاشرة، والحادية عشر من عام 2006م–2020م، من أجل الاستدامة والمرونة، وتعزيز البنية التحتية لدعم توسع الاقتصاد، وإعادة هندسة النمو الاقتصادي لازدهار أكبر.

جدول رقم (١) يبين دور وأثر التخطيط الاستراتيجي على الاقتصاد الماليزي

مؤشرات التنمية	1965	1985	2005	2020
إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) بالمليون	2,956	31,20	143,534	337,006
إجمالي الادخار (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	12.50	25.63	36.82	23.97
الإنفاق العام على التعليم، إجمالي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	3.12	6.11	5.5	3.92
أسِرَّة المستشفيات (لكل ١٠٠٠ شخص)	1.5	2.56	1.80	2
أطباء (لكل ١٠٠٠ شخص)	0.16	0.32	0.45	0.48
العمر المتوقع عند الميلاد، إجمالي (بالسنوات)	62	69	73	76
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	310	2000	5587	10412
صادرات التكنولوجيا المتقدّمة (٪ من صادرات السلع المصنوعة)	..	22.5	43.12	53.82
صادرات السلع والخدمات (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	44.90	54.91	112.90	61.43
صادرات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) بالمليون	1,327	17,131	162,048	207,035
واردات السلع والخدمات (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	40.42	49.78	90.96	54.99
واردات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) بالمليون	1,194	15,530	130,552	185,324
إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) بالمليون	469	5,677	70,458	107,643
الإنفاق العسكري (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	4.01	3.45	2.17	1.14

المصدر: بيانات البنك الدولي

تعليق على الجدول

يتبين للدراسة أن التخطيط الاستراتيجي كان له دور كبير كما يظهر في العديد من المؤشرات الاقتصادية، على مدار السنوات السابقة.

المطلب الثاني دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الاستقلال الاقتصادي

كان للتخطيط الاستراتيجي دور فعّال في تحقيق الاستقلال الاقتصادي لدولة ماليزيا والعديد من الدول الصاعدة، مثل الصين، وكوريا الجنوبية، وتركيا، وسنغافورة، والبرازيل، وسوف تقوم الدراسة بعرض بعض مؤشرات الاستقلال الاقتصادي لهذه الدول بعد قيامها بالتخطيط الاستراتيجي القومي

854 Fifth Malaysia plan (86-90), available at: www.epu.gov.may
855 Sixth Malaysia plan (19901995-), available at: www.epu.gov.may
856 Seventh Malaysia plan (19952000-), available at: www.epu.gov.may
857 Eighth Malaysia plan (20012005-), available at: www.epu.gov.may

للتنمية.

مؤشرات تحقيق الاستقلال الاقتصادي[858]

من المسلم به أن التجارة الخارجية تعتبر من أهم صور العلاقات الاقتصادية لكافة الدول مع العالم الخارجي، وتزداد أهمية هذه التجارة للدول النامية بشكل خاص، لأنه من خلالها تستطيع هذه الدول التصدير الفائض من منتجاتها السلعية المحدودة العدد واستخدام عوائدها في تمويل مستورداتها الشديدة التنوع اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها،[859] ويمكن في هذا السياق أن نسوق مجموعة من المؤشرات (معايير) الاقتصادية لقياس الاستقلال الاقتصادي وكسر التبعية التجارية ولعل من أبرزها ما يلي:

(أ) **معدل التغطية**: يشير هذا المعيار إلى المركز التجاري للدولة، أو كفاءة التجارة الخارجية لها، ومقدرتها على تغطية نفقات وارداتها الكلية من حصيلة صادراتها، وتشير زيادة قيمته عن 100٪ إلى وجود فائضا في الميزان التجاري للدولة، نظرا لأن قيمة الصادرات تكفي لسد نفقات الاستيراد، وتوفر للدولة النقد الأجنبي لذلك، ويتم تقديره من خلال المعادلة التالية:[860]

معدل التغطية = قيمة الصادرات / قيمة الوارداتx 100

جدول رقم (٢) معدل التغطية الإيجابي لبعض الدول التي نجحت في تنفيذ استراتيجيات التنمية

معدل التغطية	1970	1980	1990	2000	2010	2020
الصين	101.25	90.76	127.74	112.83	115.53	115.53
ماليزيا	110.25	104.55	102.82	119.10	122.41	111.72
كوريا الجنوبية	54.16	76.67	97.04	105.55	106.34	111.22
تركيا	69.60	43.28	76.03	88.47	83.11	88.27
البرازيل	94.36	80.07	117.80	81.82	91.26	104.35
سنغافورة	86.90	96.69	106.01	107.01	115.33	121.14

معدل التغطية = الصادرات/الواردات *١٠٠

المصدر: بينات البنك الدولي

(ب) درجة الانكشاف الاقتصادي: يعبر هذا المؤشر عن مدى أهمية التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، ويسمى أيضاً درجة الانفتاح الاقتصادي؛ تعبيرا عن مدى الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي، ففي حالة ارتفاع هذا المؤشر فان ذلك يدل على تأثر الاقتصاد بدرجة كبيرة بالتجارة الخارجية، ويكون في حالة تبعية للخارج، ويؤكد على ضرورة تجنب الاعتماد شبه الكلي للنشاط الاقتصادي للدولة على التصدير والاستيراد، ويتم حساب درجة الانكشاف الاقتصادي وفقا للمعادلة الاتية:[861]

درجة الانكشاف الاقتصادي = (قيمة الصادرات + قيمة الواردات) / قيمة الناتج المحلي الإجماليx 100

جدول رقم (٣) معدل الانكشاف الاقتصادي الإيجابي لبعض الدول التي نجحت في تنفيذ استراتيجيات التنمية

معامل الانكشاف	1070	1080	1990	2000	2010	2020
الصين	4.95	12.42	22.20	39.41	50.72	34.59
ماليزيا	86.88	112.59	146.89	220.41	157.94	116.43
كوريا الجنوبية	32.56	65.53	50.75	66.10	91.40	69.22
تركيا	10.79	17.09	30.94	42.35	46.69	61.14
البرازيل	14.48	20.16	15.16	22.64	22.77	32.89
سنغافورة	171.06	410.94	344.33	364.36	369.69	331.73

معامل الانكشاف = الصادرات + الواردات / الناتج المحلي الإجمالي *١٠٠

المصدر: بينات البنك الدولي (تكوين الجدول من عمل الدراسة)

858عادل مجيد عيدان العادلي، «تنمية التخلف في بعض البلدان النامية في ظل العولمة الاقتصادية، تجارب لدول مختارة»، (رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، بجامعة بغداد، 2010)31 -33

859 عبد الوهاب حميد رشيد، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط ١، ١٩٨٤م، ص.٢٩

860سرحان احمد سليمان، وآخرون، التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية الغذائية، مؤشرات كفاءتها، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، ج٢٦، ع٣، سبتمبر ٢٠١٦، ٤

861 سرحان احمد سليمان، وآخرون، مرجع سابق، ٤

(ت) متوسط الميل للتصدير: تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدل على مدى مساهمة الصادرات البينية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير لهذه الدولة، وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعة دل ذلك على انخفاض اعتماد الدول على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصاديات الدول أقل تعرّض للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة عدم تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي، ويتم حساب متوسط الميل للتصدير وفقا للمعادلة الاتية،

متوسط الميل للتصدير= قيمة الصادرات / قيمة الناتج المحلي الإجمالي x 100

(ث) متوسط الميل للاستيراد: يوضح هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على وارداتها، وبالتالي معرفة مدى اعتمادها على العالم الخارجي، بمعنى أنه يعكس مدى تبعية الإنتاج القومي للدولة للإنتاج العالمي الذي يزودها بسلع الانتاج، وكلما زادت قيمة متوسط الميل للاستيراد، كلما دل على زيادة اعتماد الدولة على الخارج في سد احتياجاتها. ويتم حساب متوسط الميل للاستيراد وفقا للمعادلة الاتية: **متوسط الميل للاستيراد = (قيمة الواردات / قيمة الناتج المحلي الإجمالي) x 100،**

كما يطلق على عليه أيضاً **بمعدل التبعية الاقتصادية** وتتراوح قيمته ما بين 100 في حالة اعتماد الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالكامل على الواردات، وصفر في حالة العكس.[862]

جدول رقم (٤) متوسط الميل للتصدير والاستيراد الإيجابي لبعض الدول التي نجحت في تنفيذ استراتيجيات التنمية

معدل التغطية	1970	1980	1990	2000	2010	2020
الصين (مؤشر التصدير)	2.49	5.91	12.45	20.89	27.19	18.54
مؤشر الاستيراد (التبعية)	2.46	6.51	9.75	18.52	23.53	16.05
ماليزيا مؤشر التصدير	45.56	57.54	74.47	119.81	86.93	61.43
مؤشر الاستيراد (التبعية)	41.32	55.04	72.42	100.60	71.01	54.99
كوريا الجنوبية مؤشر التصدير	11.44	28.44	24.99	33.94	47.10	36.45
مؤشر الاستيراد (التبعية)	21.12	37.09	25.76	32.16	44.30	32.77
تركيا مؤشر التصدير	4.43	5.16	13.37	19.88	21.19	28.66
مؤشر الاستيراد (التبعية)	6.36	11.93	17.58	22.47	25.50	32.48
البرازيل مؤشر التصدير	7.03	8.96	8.20	10.19	10.87	16.80
مؤشر الاستيراد (التبعية)	7.45	11.19	6.96	12.45	11.91	16.10
سنغافورة مؤشر التصدير	126.03	202.01	177.19	188.35	198.00	181.72
مؤشر الاستيراد (التبعية)	145.03	208.93	167.14	176.01	171.69	150.01
	17.09	42.87	32.57	22.82	42.87	20.65

معدل الميل للتصدير = الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي *١٠٠
معدل الميل للاستيراد = الواردات / الناتج المحلي الإجمالي *١٠٠
المصدر: بينات البنك الدولي (تكوين الجدول من عمل الدراسة)

تعليق على البيانات السابقة

تبين للدراسة أن التخطيط الاستراتيجي القومي كان له الدور البارز في كسر التبعية الدولية، والتحرك نحو الاستقلال الاقتصادي، كما أظهرت البيانات السابقة، والتي تبين وجود تطور إيجابي في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، والتنمية البشرية.

النتائج والتوصيات

- هناك وصاية من بعض الدول الكبرى على الدول النامية لتظل دائما تابعة لها، وهو ما يزيد من استمرار تعثر هذه الدول.
- اقامت الدول الكبرى منظمات وهيئات ومؤسسات تابعة لها، بهدف استمرار تبعية الدول النامية لها، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، فلم يتم حل مشاكل الدول النامية بل ازدادت ديوناً عام بعد آخر.
- قامت الدول الكبرى بعمل العديد من الإجراءات والتكتلات والاتفاقيات مثل الجات وغيرها لاستنزاف خيرات الدول النامية، التي لا تمتلك التقنية الحديثة، مما يجعلها دائما عاجزة عن توفير بضائع منافسة.

862 سرحان احمد سليمان، وآخرون، مرجع سابق، ٤

- توصلت الدراسة إلى أن الدول التي كانت لديها استراتيجيات للتنمية استطاعت بالفعل الخروج من التبعية الدولية ولو بشكل جزئي مثل ماليزيا، وتركيا، والصين، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة وغيرها من الدول.
- توصلت الدراسة إلى أن الدول يمكنها الاستقلال الاقتصادي أذا وجُدت لديها قيادة سياسية طموحة، لديها رؤية حقيقية في التنمية
- توصي الدراسة بالبدء في عمل تكتلات إقليمية ودولية تخفف من عبء توفير النقد الأجنبي في المبادلات التجارية لديها
- توصي الدراسة بالبدء في المشروعات المشتركة التي توفير النقد الأجنبي، وتوفر تبادل الخبرات بين الدول
- توصي الدراسة بالسعي نحو الاستقلال الاقتصادي للدول بتبني مفهوم التخطيط الاستراتيجي القومي الطموح.
- توصي الدراسة بالسعي نحو تنفيذ تسوية المبادلات التجارية باستخدام نظام المدفوعات الثنائية والمتعددة

قائمة المراجع

- إبراهيم ابن موسى ابن محمد الإمام الشاطبي، الموافقات، ط١(القاهرة، دار بن عفان، ١٩٩٧)، ١٦ -١٧
- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المستصفى، (بيروت، دار الكتب العلمية،١٩٩٣) ١٧٤
- أبو عبيد القالم القاسم ابن سلام، كتاب الأموال، تحقيق خليل هراس، ط3، (القاهرة، دار الفكر، 1981) 330
- أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج (بيروت، دار المعرفة، 1979) -24 25.
- أحمد إسماعيل حجي، إدارة بيئة التعليم والتعلم النظرية والممارسة داخل الفصل والمدرسة (القاهرة، دار الفكر العربي، 2000) 104
- أحمد الحصري، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، ط1، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1986)، 461- 462 بتصرف
- احمد الريسونى احمد، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، (الرياض، الدار العالمية للكتب الإسلامي،١٩٩٢) ٣-٦
- أحمد داود سليمان، نظريات الاستراتيجية العسكرية الحديثة، ط1، (بغداد، دار الحرية للطباع، 1988) 47-54
- احمد سيد مصطفى، «التخطيط الأمني الاستراتيجي وإدارة التغيير في مجال مكافحة الإرهاب»، مجلة كلية التدريب والتنمية، مصر، أكاديمية مبارك للأمن، العدد 3 (2000): 234
- أحمد محمد أبو الرَّب، تحديات التنمية في الوطن العربي، طباعة المؤسسة الصحفية الأردنية، ط١، ١٩٧٩، ص 64
- إسماعيل صبري عبدا لله، ''الكوكبة، الرأسمالية العالمية ما بعد الإمبريالية،'' المستقبل العربي السنة التاسعة عشرة، العدد 222 (اغسطس، 1997). ص8
- الإمام الجويني، البرهان في أصول الفقه، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧) ٦٠٤

- الإمام العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، نزيه كمال حماد، ٢ (دمشق، دار القلم، ٢٠٠٠) ٣١٤
- باسم علي خريسان ''العولمة والتحدي الثقافي،'' رسالة ماجستير (غير منشوره)، جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية، 1999. ص19
- بشير العلاق، الاشراف والقيادة، ط1 (الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009) 16
- البهي الخولي، الثروة في ظل الإسلام، ط4، (الكويت، دار القلم، 1981)، ص 119، 120

- تقي الدين أبو العباس ابن تيمية، منهاج السنة، تحقيق محمد رشاد سامل، ط١(دبي، مؤسسة قرطبة، ١٩٨٥) ٣٧٥
- جامعة الدول العربية، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية. إعداد محمد لبيب شقير، ١٩٥٨، ص ٤
- جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، من حملة نابليون إلى جولة الاراغواي 1897-1998,ط1(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ,1999). ص127
- جمال الدين محمد بن بكر ابن منظور، لسان العرب، ج٣، (بيروت، دار صادر، ١٩٥٥م) ٣٥٣

- حامد ربيع، الحرب النفسية في المنطقة العربية، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972)، 14
- حميد بن زنجويه بن مخلد الأزدي الخراساني، ضبط وتخريج أبو محمد الأسيوطي، الأموال، ط1، (لبنان، دار الكتب العلمية، 2006)، رقم الحديث 820، والعرق الظالم، أن يغرس الرجل في أرض غيره ليستحقها بذلك
- خليل محمد حسن الشماع، مبادئ الإدارة مع التركيز على إدارة الأعمال، ط٥، (الأردن، دار المسيرة، 2007) 93

- رعد كامل الحيالي، العولمة وخيارات المواجهة (بغداد: شركة الخنساء،1999) ص9
- سرحان احمد سليمان، وآخرون، التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية الغذائية، مؤشرات كفاءتها، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، ج٢٦، ع٣، سبتمبر ٢٠١٦، ٤

- سعد علي حسين، «تجربة التنمية الماليزية، دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية«، (رسالة دكتوراه غير منشورة، العراق، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2004م)، 34
- السيد يسين،'' في مفهوم العولمة،'' المستقبل العربي، السنة العشرون، العدد 228 (شباط /1998، ص: ١٠-١١
- سيف الدين (الإمام) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام عبد الرزاق عفيفي، ط١ (الرياض، دار الصميعي، ٢٠٠٣) ٣٣٩
- الشنقيطي، محمد الأمين، التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مكتب العلوم والحكم، 1978.ص: ١٧

- صلاح شعير، التخطيط الاستراتيجي في الصين، ط١، (الامارات، مركز الامارات للبحوث الاستراتيجية،2020) 23
- عادل مجيد عيدان العادلي، «تنمية التخلف في بعض البلدان النامية في ظل العولمة الاقتصادية، تجارب لدول مختارة»، (رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، بجامعة بغداد، 2010)31 -33
- عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، (القاهرة، مكتبة وهبة، 1977)، 154
- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، الإدارة الاستراتيجية بناء منظمات المستقبل، ط1، (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، 2002)
- عبد العزيز النجار، الإدارة الذكية التخطيط، التنظيم، إدارة الأفراد، اتخاذ القرارات، (الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2008) 86
- عبد العزيز محمد الحر، التخطيط الاستراتيجي، ط٢، (السعودية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، 2009) 16
- عبد الفتاح قنديل، اقتصاديات التخطيط، (القاهرة، مكتبة غريب، 1976)، 223-229
- عبد الوهاب حميد رشيد، التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط ا، ١٩٨٤م، ص.٢٩

- علال الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، ط١، (المغرب، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣) ٢٨
- عيسى، محمد عبد الشفيع، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي، بيروت، دار الطليعة، 1984، ص: ٢٣٨
- فضيلة حويو، «إدارة الأعمال الاستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة''، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،2005) 9

- لندال ورويك، عناصر الإدارة، «ترجمة» علي حامد بكر، (دار الفكر العربي، 1965)، 54

- مانتوس، تورنتودي، تركيب التبعية الاقتصادية في البلدان النامية، مجلة الاقتصاد الراقية، العدد 16، 1972.ص:٢٠

- مؤيد سعيد السالم، نظرية المنظمة، (الأردن، دار وائل للنشر، 2000) 17
- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تطوير المشروعات المشتركة، ورقة عمل مقدمة لندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة في عام ١٩٨٢. منشور في كتاب ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة الصادر من المعهد العربي للتخطيط في الكويت، ص٢٩
- مجيد الكرخي، التخطيط الاستراتيجي عرض نظري وتطبيقي، (الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 1982)

- محمد ابن إسماعيل، البخاري، صحيح البخاري، حديث رقم ٦٤٦٣، (دار ابن كثير، بيروت، ٢٠٠٢م)
- محمد أبو بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، (بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 1995)، 196
- محمد السماك، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولينيكية المحتملة، المستقبل العربي، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد ٥١، السنة التاسعة سبتمبر ١٩٨٦، ص٦٢.
- محمد الطاهر ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق ودراسة محمد الميساوى، ط١(الأردن، دار النفائس، ١٩٩٩) ١٨٣
- محمد العمادي، تجربة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في المشروعات العربية المشتركة، بحث منشور كتاب ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة الصادر عن المعهد العربي للتخليط بالكويت، ١٩٨٣، ص468

- محمد رشاد الحملاوي، التخطيط الاستراتيجي، (القاهرة، مكتبة عين شمس، 1991) 82
- محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة١٩٨٣ :، ص ٥٩ - ٦٠.

- محمد سغاري، «الاستقلال السياسي والاقتصادي» الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٩-٦-٢٠١٥م

- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ,1997)، ص١٥٥
- محمد عبد العزيز عجيمة، عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٩، ص ٣٠.

- محمد عيسى أحمد آدم، «دور التخطيط الاستراتيجي في حراسة وتأمين المنشآت العامة»، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا والدراسة العلمي، جامعة الرباط الوطني، السودان، 2015) 90
-
- ماجد راضي، التخطيط الاستراتيجي وبناء منظمات متميزة تكنولوجيا، (رسالة دكتورة، منشورة، كلية الدراسات المالية والإدارية، جامعة عمان العربية، 2004) 25
- محمود السيد عباس، الخطة الاستراتيجية المدرسية، دليل عملي ارشادي، ط1، (دبي، دار القلم للنشر والتوزيع، 2005) 16
- المعجم الوسيط، ط4، (القاهرة، مجمع اللغة العربية، 2004) 244
- نواف كنعان، التخطيط التعليمي واقتصادياته، (القاهرة، عالم الكتب، 1085) 125
- نور الدين، الخادمي، الاجتهاد المقاصدي، حجيته، ضوابطه، مجالاته، كتاب الأمة ٦٥ (قطر، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية ١٩٩٨): ٤٨ - ٤٩-٥٠-٥١
- يوسف القرضاوي، دراسة في فقه مقاصد الشريعة بين المقاصد الكلية والنصوص الجزئية، ط٢، (القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٧) ٢٠

1. Goodstein, Leonard; Timothy, Nolan, and Pfeiffer, J. William. (1993). Applied Strategically Planning: How to Develop a Plan That Really Works. Singapore: McGraw-Hill Companies, Inc. p,29

www.ar.wikipedia.org موقع ويكي بيديا

www.qaradavi.net/ موقع فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي

2005), available at: www.epu.gov.may-Eighth Malaysia plan (2001

البحث السابع: الاستقلال الاقتصادي كمقصد من مقاصد الاقتصاد الاسلامي

أحمد سيف الاسلام محمد عبدالرحمن، طالب دكتوراه، بجامعة اسطنبول صباح الدين زعيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. مما لا شك فيه أن الاقتصاد يعتبر أحد أهم العناصر المحركة للشعوب والدول، وخاصة في هذه الحقبة التي نعيش فيها، وأن من أكثر الأشياء التي تجعل الفرد مستقراً في حياته، الاطمئنان على وضعه الاقتصادي وتأمينه، كذلك أكثر ما يجعل الدول مستقلة في قراراتها السياسية الداخلية والخارجية هو اقتصادها الوطني.

أيضا تعمل الكثير من الدول على وضع مجموعة من التعديلات والإصلاحات الاقتصادية، كما تضع خططًا اقتصادية قصيرة وطويلة الأمد؛ غير أن هذه الإصلاحات في أغلب الدول تعتبر شكلية لا أثر لها إذا كانت تتعارض مع الخطط المرسومة من قبل بعض الدول أو الجهات المسيطرة على الاقتصاد العالمي، وتتمثل هذه السيطرة في التحكم في العملة وقيمتها، والموارد وكيفية التصرف فيها، والانتاج وتحديد نوعيته وكميته خاصة السلع الاستراتيجية، وغير ذلك الكثير من القيود التي تفرض على الكثير من الدول الضعيفة.

وقد تسعى بعض الدول إلى بناء اقتصاد مستقل؛ لكن الدول المسيطرة لا تسمح لها بذلك لرغبتها في الهيمنة على دول العالم والشعوب من خلف المنظمات والهيئات التي تتحكم بإرادة الدول، وتديرها من خلف الستار.

وقد اهتم النظام الاسلامي بكل شؤون الحياة كما اهتم بشؤون الدين، فمنذ تأسيس الدولة الاسلامية الأولى في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، تأسس النظام الاقتصادي الاسلامي الذي يحكم المعاملات المالية وحركة البيع والانتاج والاستفادة من الموارد. وبناء على ذلك اهتم علماء المسلمين على مدى العصور السابقة وحتى هذا الحين بعلوم الاقتصاد وفقه الأموال والمعاملات، وقد صنف الامام الغزالي عليه رحمة الله حفظ المال من مقاصد الشريعة الاسلامية، كما توالت الكتابات في مقاصد الاقتصاد الاسلامي، وفي هذا المبحث سنتناول الاستقلال الاقتصادي كمقصد من مقاصد الاقتصاد الاسلامي، ونسأل الله العلي القدير أن يوفقنا لما فيه الخير .

إشكالية البحث:

هل يمكن اعتبار الاستقلال الاقتصادي مقصد من مقاصد الاقتصاد الاسلامي؟

فرضية الدراسة:

«تدعم مقاصد الاقتصاد الإسلامي الاستقلال الاقتصادي من باب حماية الفرد والأسرة والمجتمع والدولة، وتحقيق مقاصد الشريعة».

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان ماهية الاستقلال الاقتصادي، وعلاقته بمقاصد الاقتصاد الإسلامي.

وينبثق من الهدف الرئيسي مجموعة الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على ماهية الاستقلال الاقتصادي، من حيث المفهوم، وإيضاح إشكاليته.
2. التعرف أهمية الاستقلال الاقتصادي وأثره على الأفراد والمجتمعات والدول.
3. تناول بعض المقومات التي تحقق الاستقلال الاقتصادي.
4. الوقوف على موقف الاقتصاد الإسلامي من الاستقلال الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى الوضع الذي وصلت اليه أغلب الدول الاسلامية من التبعية في كل شيء، تبعية اقتصادية، تبعية سياسية، تبعية اجتماعية وثقافية، حتى العادات والتقاليد والسلوكيات أصبحنا نقلد فيها الغرب دون أن ندري أو نبالي بذلك.

لذلك كانت أهمية هذه الدراسة تكمن في النقاط التالية:

1- بيان دور الاقتصاد الاسلامية في انهاء التبعية الاقتصادية .
2- بيان أهمية الاستقلال الاقتصادي واعتباره مقصداً من مقاصد الاقتصاد الاسلامي.
3- بيان الدور الواجب على الأفراد والحكومات للوصول الى الاستقلال الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم الاستقلال الاقتصادي

الاستقلال في اللغة:

اِستِقلال: (اسم)، مصدر اِسْتَقَلَّ.

الِاسْتِقْلالُ بِالرَّأْيِ : الِاسْتِبْدادُ بِهِ وَعَدَمُ مُشارَكَةِ النَّاسِ الآخَرِينَ فِيه [863].

الاستقلالية من (قل) القاف واللام أصلان صحيحان، يدل أحدهما على نزارة الشيء، والآخر على خلاف الاستقرار، وهو الانزعاج فالأول قولهم: قل الشيء يقل قلة فهو قليل، والقل: القلة، وذلك كالذل والذلة[864].

واستقله: عده قليلا، واستقلت السماء: ارتفعت، واستقل القوم: مضوا وارتحلوا[865].

ويرى البعض أن الاستقلالية هي لفظ مشتق من اللغة اليونانية ويعني: «من يسير ذاتيا بواسطة قوانينه الخاصة»[866].

الاستقلال اصطلاحا:

يمكن تعريف الاستقلال المالي ببساطة بأنه انفراد المؤسسة بإدارة مواردها المالية وانفاقها، بحيث تضع المؤسسة النظم الخاصة بها والتي ترى أنها ستساعدها اقتصاديا[867].

ونعرج هنا إلى تعريف الاستقلالية في الاقتصاد، أو بمعنى آخر مفهوم الاستقلال المالي، والذي يعني عدم تبعة الاقتصاد لأي سلطة أخرى تعلوها، فمثلا تمتع البلديات بالاستقلالية المالية في الأموال من حيث التحكم في ارادتها والعمل على زيادتها، واتخاذ قراراتها في تحديد نفقاتها، دون تدخل السلطة المركزية في ذلك[868].

والاستقلال الاقتصادي عكس التبعية الاقتصادية. وقد عرفت التبعية الاقتصادية بأنها درجة غير متكافئة للإعتماد والتأثير في المجال الاقتصادي، بين البلدان والدول الصناعية الثرية، والدول النامية الفقيرة، المتخلفة، فنجد مفهوم التبعية منصرفا إلى العلاقة غير المتكافئة بين الدول المتقدمة، والدول النامية، والتي تقوم على الاستغلال والتبادل الغير متكافيء، وأسلوب المعونات الذي يشكل بدوره عودة إلى الاستعمار ولكن بشكل جديد[869].

ويعرف الباحث الاستقلال الاقتصادي بأنه القدرة على التصرف في الموارد وتوجيه الانتاج بما يحقق المصلحة العامة للأمة.

المطلب الثاني: مفهوم مقاصد الاقتصاد الاسلامي

المقاصد لغة من (قصد) القاف والصاد والدال أصول ثلاثة، يدل أحدها على إتيان شيء وأمه، والآخر على اكتناز في الشيء، فالأصل: قصدته قصدا ومقصدا[870].

القصد استقامة الطريقة، وقصد يقصد قصدا فهو قاصد، والقصد في المعيشة ألا تسرف ولا تقتر[871].

ومنها قول الله تعالى: ﴿وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾ [لقمان: 19]، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «القصد القصد تبلغوا»[872]، والقصد هنا: الوسط؛ أي: لا تفريط ولا إفراط في العمل؛ يعني: التفريط والإفراط مذمومان، وخير الأمور أوساطها[873].

فأول معنى من معاني القصد هنا هو الاستقامة، والعدل، وعدم الجور، واتيان الشيء على حقه، وعدم الاسراف في الأمور بالتوسط في كل شيء، وهذا معنى مهم يستفاد به في التعرف على ماهية المقاصد اصطلاحا، حيث أنه من المعلوم أن المعنى الاصطلاحي لا يخرجه العلماء عن المعنى اللغوي،

---

863 معجم المعاني الجامع، رابط المعجم على الانترنت: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%90%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%84/ .

864 ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (3/5).

865 الجوهري، الصحاح (1904/5).

866 محمود شيهوب، مدى تكيف الإدارة المحلية الجزائرية مع الحقائق الوطنية، مجلة مجلس الأمة – الجزائر، العدد الثالث، 2002م. (ص: 31).

867 بيومي محمد ضحاوي، وغادة عادل علي مبروك، الاستقلال المالي والإداري ببعض جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، بحث منشور في مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، العدد السابع والأربعون، مايو 2020م. (ص: 210).

868 خطاب محمد، ودلود معمر، المالية البلدية بين الاستقلالية والتبعية، مذكرة مقدمة لنيل درة الماجستير في العلوم القانونية والادارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور – الجلفة – الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018م، غير منشور. (ص: 9).

869 عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، الناشر: مكتبة الرشد، وناشرون – الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1427هـ – 2006م. (ص: 11).

870 ابن فارس، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر – دمشق – سوريا، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. (95/5).

871 الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال – بيروت – لبنان، بدون طبعة، وبدون تاريخ. (54/5-55)، الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م. (274/8).

872 متفق عليه: صحيح البخاري، كتاب الرقاق، بلب ما جاء في القصد والمداومة على العمل (6098)، ومسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب: لن يدخل أحد الجنة بعمله (2816).

873 الشيرازي، المؤلف: الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزَّيْدَانيُّ الكوفي الضَّرِيرُ الشِّيرازيُّ الحَنَفيُّ المشهورُ بالمُظْهِري (ت ٧٢٧ هـ)، المفاتيح في شرح المصابيح، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية - وزارة الأوقاف الكويتية – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م. (200/3).

بل هو تطوير للمفهوم وصياغته بحسب كل فن.

ومن معاني القصد: إتيان الشيء، تقول قصدته، وقصدت له، وقصدت إليه بمعنى، وقصدت قصده: نحوت نحوه، وقصدت العود قصدا: كسرته. والقصدة بالكسر القطعة من الشيء إذا انكسر، والجمع قصد، وأقصد السهم، أي أصاب فقتل مكانه[874].

وقال العسكري في بيان الفرق بين القصد والإرادة: أن قصد القاصد مختص بفعله دون فعل غيره والإرادة غير مختصة بأحد الفعلين دون الآخر والقصد أيضا إرادة الفعل في حلا إيجاده فقط وإذا تقدمته بأوقات لم يسم قصدا ألا ترى أنه لا يصح أن تقول قصدت أن أزورك غدا»[875].

ومن أهم المعاني في معنى القصد أنه يعني التوجه[876]، قال تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ﴾ [النحل: 9]، لأن هذا سيتوافق مع التعريف الاصطلاحي للمقاصد، لأنها عبارة عن توجه للنصوص لاستخراج المعاني منها.

تعريف مقاصد الاقتصاد الاسلامي في الاصطلاح : المعاني والحكم والأسرار والغايات التي أرادها الشارع الحكيم في الاقتصاد، لتحقيق مصالح العباد في الدنيا والآخرة.[877]

المطلب الثالث: إشكالية الاستقلال الاقتصادي

بما أن الاقتصاد هو المحرك للشعوب، والدول، وحيث أنه من أكثر الأمور التي تعطي القوة للدول أن تكون ذات اقتصاد قوي، فكذلك أيضا من أهم الأمور التي تعطي للدول الاستقلالية والحرية في اتخاذ قراراتها بما يتوافق مع مصالحها أن تكون ذات استقلالية اقتصادية.

وفي مقابل ذلك يكون من أخطر ما يسلب الدول حريتها أن تكون ذات تبعية اقتصادية لدولة أخرى، فحينها لا تستطيع هذه الدول أن تنهض بشعوبها، ولا أن تمتلك حرية اتخاذ القرارات، حتى الداخلية منها في أغلب الأحيان، لذلك كان على الدول الإسلامية أن تسعى لأن تمتلك الاستقلالية الاقتصادية، حتى لا يتحكم غير المسلمين في مصيرها[878].

والدين الإسلامي الحنيف يحث أتباعه على الاستقلالية في جميع أمورهم، وألا يكونوا مستعفين من غيرهم من الأمم الغير مسلمة، وبالتالي ينتقل ولاءهم تدريجيا إلى غير المسلمين، ويتناسوا ما أراده الله منهم من أن تكون ولايتهم له ولرسوله صلى الله عليه وسلم، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: 55].

قال الزمخشري: «عقب النهى عن موالاة من تجب معاداتهم ذكر من تجب موالاتهم بقوله تعالى إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا ومعنى «إنما» وجوب اختصاصهم بالموالاة. فإن قلت: قد ذكرت جماعة، فهلا قيل إنما أولياؤكم؟ قلت: أصل الكلام: إنما وليكم الله، فجعلت الولاية لله على طريق الأصالة، ثم نظم في سلك إثباتها له إثباتها لرسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنين على سبيل التبع»[879].

وللأسف، فقد نجح الاستعمار السياسي والفكري، في السيطرة على عقول أغلب المهتمين بالفكر الاقتصادي الإسلامي، سواء على المستوى العلمي والفكري، أو على المستوى العملي التطبيقي، لذلك نجد بعض من اقتصادي العالم الإسلامي يقرر بأن المناهج الاقتصادية المطبقة حاليا في الدول الإسلامية هي مناهج غريبة على الإسلام وأهله، وغير طبيعية بالنسبة له، ولا يمكنها أن تحقق له التنمية المطلوبة، ولا أن تدعم نهضته المرجوة، لذلك فهو في حاجة إلى اقتصاد يكفل له كل هذه الأمور، بسهولة دون معوقات أو مضاعفات [880].

ولكن الحث على عدم التبعية لغير المسلمين، لا يمنع التعامل معهم اقتصاديا، فالفرق شاسه بين الأمرين، وقد دلت السنة النبوية المطهرة على جواز ذلك في العديد من الأحاديث الصحيحة، فقد بوب الإمام البخاري في صحيحه باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب، وأورد فيه عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قال: «كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم، ثم جاء رجل مشرك مشعان طويل، بغنم يسوقها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: بيعا أم عطية؟ أو قال: أم هبة؟ قال: لا، بل بيع، فاشترى منه شاة» [881].

قال ابن بطال: « الشراء والبيع من الكفار كلهم جائز، وقال الشافعي: لا يجب مبايعة من أكثر ماله ربا أو كسبه من حرام، وإن بايعه لم أفسخ البيع

---

874 الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت – لبنان، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م . (524/2).

875 العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، الفروق اللغوية، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، بدون طبعة، وبدون تاريخ. (ص: 126).

876 الزبيدي، محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من المختصين، من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، بدون طبعة، أعوام النشر: (١٣٨٥ – ١٤٢٢ هـ) = (١٩٦٥ – ٢٠٠١ م). (544/36).

٨٧٧دوابة، اشرف، علم الاقتصاد الاسلامي في ضوء مقاصده، دار المقاصد، ٢٠١٥م، ص٣٥ .

878 عبد الحميد أحمد الهادي سليمان، التبعية الاقتصادية وكيف عالجها الإسلام، مجلة كلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر، العدد الرابع، جمادى الأولى، 1443هـ – 2021م. (ص: 5).

879 الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (648/1).

880 دكتور محمد إبراهيم، التبعية الإقتصادية (ص: 23).

881 أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب (2216).

لأن هؤلاء قد يملكون حلالاً، ولا يحرم إلا حرامًا بينا، إلا أن يشترى الرجل حراما بينًا يعرفه، والمسلم والذمي والحربي فى هذا سواء»[882].

وفي الصحيح أيضا، عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاما إلى أجل، ورهنه درعه»[883]. قال القاضي: «أجمع العلماء على جواز معاملة أهل الذمة وجواز معاملة المشركين، إلا ما يتقوى به أهل الحرب على محاربة المسلمين كسلاح الحرب وآلاتها وما تصرف فيها، أو ما يستعين به جميعهم على إقامة شريعتهم، وإظهار تصرفهم وما لا يجوز تملكه لهم لحرمته كالمسلم والمصحف. ومنع ابن حبيب بيع الحرير والكتان والبسط والطعام من أهل الحرب، وتأول ذلك إما عند الشدائد فيطمع أن يتمكن منكم بضعف الجوع، فإن ما ذكر من الكتان والحرير والبسط مما يتحملون به فى حروبهم. ورهن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدرع عند اليهودي أنه لم يكن من أهل الحرب، وممن كان بين ظهري الإسلام، وإلا فرهنها ممن يخشى منه التقوى بها كبيعها»[884].

فهذه النصوص وغيرها تدل على جواز التبادل التجاري بين المسلمين، وغير المسلمين سواء أهل الكتاب، أو الكفار، فقد نقل أبو يوسف في كتابه «الخراج»، عن عمرو بن شعيب أن منبج[885] –قوم من أهل الحرب– وراء البحر كتبوا إلى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: «دعنا ندخل أرضك تجارا وتعشرنا»، قال: فشار عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك؛ فأشاروا عليه به، فكانوا أول من عشر من أهل الحرب[886].

فهذه كلها أدلة ثابتة تجيز التعامل الاقتصادي مع غير المشركين، وهذا ما ذهب إليه أهل العلم جميعا، قال ابن تيمية: « لو سافر الرجل إلى دار الحرب ليشتري منها، جاز عندنا، كما دل عليه حديث تجارة أبي بكر –رضي الله عنه– في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أرض الشام، وهي دار حرب»[887].

وبناء على ذلك يعتبر التعامل التجاري مع الدول الأخرى وارتفاع حجمه ليس دليل ضعف أبداً، ولا يعني فشلاً في السياسة الاقتصادية؛ بل يعني ارتفاعاً في النشاط الاقتصادي، ولكن عندما لا تستطيع الدولة توفير وتأمين الاحتياجات الأساسية من سلع وخدمات من خلال الإنتاج المحلي، وليس لها وزن في المعادلات التجارية في العالم، تكون هذه الدولة فاقدةً لأبسط أنواع الاستقلال الاقتصادي، وتعتبر من الدول الضعيفة اقتصادياً ولا حول لها ولا قوة. ويمكن إقصاء مثل هذا البلد ومحاصرته، وأن تُملى عليه شروط وقوانين وسياسات، وإلزامه بتغيير سياساته واستراتيجياته الوطنية ورؤيته المستقبلية التي قد لا تتوافق مع سياسات ورؤية الدول المهيمنة عليه، فيبقى تحت رحمة ونفوذ تلك البلدان، ولا يسمح له بالتحرر من التبعية، حيث ينمو اقتصادياً في فلك تلك الدول المهيمنة. وهذا النمو قد يسمح له بالعيش بهيكل اقتصادي ضعيف، وبحلولٍ مؤقتة لمجمل قضاياه الاستراتيجية، فيبقى تابعاً وليس مستقلاً، فقيراً وتحت نفوذ ورحمة الدولة المهيمنة.

إنه ولتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلال الاقتصادي، ينبغي أولاً أن ينال البلد الاستقلال السياسي الفعلي وليس استقلالاً شكلياً، فيكون له نظام سياسي مستقل وحكومة مستقلة تماماً عن هيمنة أي من الدول الأخرى، كما ينبغي أن تعمل الدولة على تنمية قدراتها الذاتية البشرية والمالية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

عالمنا العربي، وعلى رغم وفرة الموارد الطبيعية والبشرية الهائلة والمساحة الجغرافية الواسعة مقارنةً بكثير من البلدان الصناعية، إلا أنه يفتقر إلى الاستقلال السياسي الذي يمكنه من العيش بدرجة عالية من الاستقلال الاقتصادي. فكثير من الدول العربية لا تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال السياسي، حيث لا يزال البعض منها خاضعاً لهيمنة دول أخرى حتى وإن كانت اقتصادياتها بها رونق ظاهري، فهي هشة من الداخل، والقطاعات الإنتاجية ضعيفة ليس لها قدرات إنتاجية عالية. وهذا قد يكون شكلاً من أشكال الاستعمار الجديد الذي لا يعتمد على الهيمنة السياسية أو العسكرية المباشرة وإنما يقوم على الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية. فمثل هذه الدول تفتقر إلى القدرات الذاتية ولا يمكنها العيش بعيدةً عن البلدان المهيمنة عليها، وغالباً ما تكون مرتبطة باتفاقات ثنائية غير متكافئة، ما يعني أن أية عقوبة اقتصادية أو حصار يفرض عليها أو أزمة اقتصادية غير متوقعة، سيؤدي إلى كارثة اقتصادية سياسية اجتماعية، حيث سينهار الاقتصاد وترتفع البطالة وينتشر الفقر.

الاقتراض من الدول الغير اسلامية:

معروف أن القرض من المعاملات الجائزة بين المسلمين، سواء أفراد، أو مؤسسات، أو دول، وقد جاءت الأدلة الشرعية بذلك، ما رواه مسلم في

882 ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت ٤٤٩هـ)، شرح صحيح البخارى لابن بطال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد – الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م . (338/6).

883 أخرجه البخاري، كتاب الرهن، باب من رهن درعه (2509).

884 القاضي عياض، اكمال المعلم بفوائد مسلم (304/5).

885 ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، الناشر: دار صادر – بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م. (205/5).

886 أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري (المتوفى: ١٨٢هـ)، الخراج، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة – جمهورية مصر العربية، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، سعد حسن محمد، بدون طبعة، وبدون تاريخ. (ص: 149).

887 ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، المحقق: ناصر عبد الكريم العقل، الناشر: دار عالم الكتب – بيروت – لبنان، الطبعة: السابعة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م. (15/2).

صحيحه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة»[888].

وما أخرجه ابن ماجه في سننه، عن ابن مسعود أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: «ما من مسلم يقرض مسلما قرضا مرتين إلا كان كصدقتها مرة»[889].

فإذا كانت الشريعة الإسلامية قد أجازت القرض الحسن بين المسلمين، فما الموقف من اقتراض المسلم من غير المسلمين؟ الواضح صراحة أن الشريعة الإسلامية ليس فيها ما يمنع من الاقتراض من غير المسلمين، بل أجازته، وجاءت الأدلة الشرعية لتؤكد ذلك[890].

ففي صحيح البخاري، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه أخبره: «أن أباه توفي وترك عليه ثلاثين وسقا لرجل من اليهود، فاستنظره جابر فأبى أن ينظره، فكلم جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشفع له إليه، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلم اليهودي ليأخذ ثمر نخله بالذي له فأبى، فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم النخل فمشى فيها، ثم قال لجابر: جد له، فأوف له الذي له، فجده بعدما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأوفاه ثلاثين وسقا، وفضلت له سبعة عشر وسقا، فجاء جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخبره بالذي كان، فوجده يصلي العصر، فلما انصرف أخبره بالفضل، فقال: أخبر ذلك ابن الخطاب، فذهب جابر إلى عمر فأخبره، فقال له عمر: لقد علمت حين مشى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ليباركن فيها»[891].

ووجه الدلالة على الجواز هنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر على جابر رضي الله عنه اقتراض أبيه من اليهودي، بل ساعده في رد هذا القرض[892].

وأيضا ما أخرجه أبو داود عبد الله الهوزني، قال: «لقيت بلالا مؤذن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بحلب، فقلت: يا بلال، حدثني كيف كانت نفقة رسول الله –صلى الله عليه وسلم–؟ قال: ما كان له شيء، كنت أنا الذي ألي ذاك منه منذ بعثه الله إلى أن توفي، وكان إذا أتاه الإنسان مسلما فرآه عاريا يأمرني فأنطلق فأستقرض فأشتري له البردة فأكسوه وأطعمه، حتى اعترضني رجل من المشركين فقال: يا بلال، إن عندي سعة فلا تستقرض من أحد إلا مني، ففعلت»[893].

وعلى الرغم أن هذه كلها أدلة تجيز التعامل التجاري مع المشركين، وكذلك الاقتراض منهم، إلا أن العلماء يرو أن هذا الأمر مقيد بشروط حتى يصح هذا الاقتراض، وهو ألا يترتب عليه أي نوع من الموالاة للكفار، أو حدوث الذلة والهوان في جانب المسلمين، وألا يشتمل على فوائد ربوية محرمة[894].

يضاف إلى ذلك أن الاسلام الذي أباح الاقتراض العام، لم يجعلهم مسوغا سهلا للحكومات في الدول الإسلامية لإشباع شهوتها الإنفاقية، بل نظمه وفقا لضوابط معينة أقرتها الشريعة الإسلامية، سواء كان ذلك في الظروف العادية، أو غير العادية، حيث أن الإسلام لا يقر أساسا للدولة أن تقترض في الظروف العادية، حيث تكون لا حاجة لها في ذلك القرض، أما في الظروف الغير عادية فالأمر مرتبط بالضرورة القصوى، وألا تتوفر دولة إسلامية يمكن لا اقتراض منها، وأن تلتزم هذه الدول الشريعة الإسلامية، وألا تزج بشعبها إلى التبعية الاقتصادية، وأن يستذلوا لغير المسلمين[895].

وبناء عليه يتضح لنا أن الاستقلال الاقتصادي يواجه عدة تحديات يمكن تلخيصها كالتالي:

- وجود الارادة والعزيمة التي تحمل الفرد أو الدولة على تبني الأمر بجدية
- التخطيط السليم، وأخذ خطوات عملية نحو الاستقلال الاقتصادي.
- الأخذ بالأسباب، وتوجيه الانتاج.
- وجود قوى خارجية تعرقل أي خطوة نحو الاستقلال الاقتصادي.

المبحث الثاني: أهمية الاستقلال الاقتصادي وأثره

المطلب الأول: أهمية الاستقلال الاقتصادي

يعتبر الاستقلال الاقتصادي والاستقلال السياسي مقترنان، ويؤدي كل منهما الى الآخر سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ففي كل الأحوال، لا يوجد استقلال اقتصادي بدون قرار سياسي، ولا يوجد استقلال سياسي بدون قوة اقتصادية، وكلاهما يؤدي الى ما يعرف بالسيادة، وهذا ما تنشده جميع الشعوب، لكن لا تسعى البعض الدول (ص: 243).

888 أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر (2699).

889 سنن ابن ماجه، كتاب الصدقات، باب القرض (2430).

890 عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي (ص: 242-243).

891 أخرجه البخاري، كتاب في الاستقراض، باب: إذا قاص أو جازفه في الدين تمرا بتمر أو غيره (2396).

892 ابن بطال، شرح صحيح البخاري (6/519-520).

893 سنن أبي داود، كتاب الخراج، والفيء، والإمارة، باب في الإمام يقبل هدايا المشركين (3055).

894 عبد الله الطريقي، الاستعانة بغير المسلمين في الفقه الإسلامي، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان، طبع بإذن رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1414هـ. (ص: 259-260).

895 عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي (ص: 244-245).

الاقتصادية والاستقلالية في القرار السياسي والاقتصادي يجعل الدولة تابعة، يتحكم فيها أصحاب المصالح من الداخل والخارج، مما يؤثر بشكل كبير على مصلحة الفرد والدولة معاً.

المطلب الثاني: أثر الاستقلالية على الفرد والمجتمع والدولة.

ان الاستقلالية عموما لها آثارها العظيمة على كلا من الفرد، والمجتمع، والدولة، وذلك أن التبعية الاقتصادية للغير من الأمور التي تفقد الشعوب حريتها، فكما يقولون: «من لا يملك قوته لا يملك حريته»، فلو تحكم عامل خارجي في أقوات الشعوب يملك بذلك مصيرهم، ولذلك كانت للاستقلالية أهمية كبيرة في حياة الناس.

1- الاستقلال وعدم التبعية الاقتصادية للغير يجعل المسلمين يقومون بتطبيق شريعتهم السمحة في مجالات الاقتصاد المختلف، وبالتالي يؤدي هذا إلى حل مشكلاتهم الاقتصادية، بل إلى تفوقهم على الغرب الذي سبقهم في جميع المجالات، ونحن كمسلمين لا نستطيع تطبيق شريعتنا بسبب تبعيتنا للغرب، وأن ما حصلنا عليه من استقلال يعد استقلالاً وهمياً.

يقول دكتور نصر فريد واصل: «ان المعاملات المالية، والأنشطة الاقتصادية المختلفة، والمنضبطة بتعاليم الشريعة الإسلامية السمحة باتت مطلبا اقتصاديا، وتنمويا، وحاجة ملحة في مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة، بعد أن اطمأن ملايين المسلمين، وغير المسلمين إلى صدق وموضوعية هذه المعاملات»[896].

2- العودة إلى صياغة حياتنا كمسلمين على أسس إسلامية، والبعد عن الحياة التي صاغها لنا الاستعمار الغربي على أسس غربية بعيدة تماما عن تعاليم ديننا، فقد سيطر الغرب على جميع تفاصيل حياتنا اجتماعيا، وسياسيا، وثقافيا، ووسع الفارق بيننا وبين هويتنا العربية المسلمة، فالمستعمر الغربي رحل عنا بجيوشه، ودباباته، ولكن ترك لنا مخلفاته الفكرية، والاجتماعية[897].

3- تساعد الاستقلالية وعدم التبعة الدول على تنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى في ضوء أنظمتها الداخلية، وحريتها في إدارة شئونها الخارجية، وتحديد علاقاتها بغيرها من الدول وحريتها بالتعاقد معها، وحقها في إعلان الحرب أو التزام الحياد.

والسيادة الخارجية مرادفة للاستقلال السياسي، ومقتضاها عدم خضوع الدولة صاحبة السيادة لأية دولة أجنبية, والمساواة بين جميع الدول أصحاب السيادة، فتنظيم العلاقات الخارجية يكون على أساس من الاستقلال، وهي تعطي الدولة الحق في تمثيل الأمة والدخول باسمها في علاقات مع الأمم الأخرى[898].

4- الدولة التي لديها استقلالية اقتصادية لا تكون عرضة للديون كالتي لها تبعية اقتصادية، وذلك لأن التبعة للغير وخاصة من جهة الاقتصاد تؤدي إلى الاغراق في الديون، فالبنك الدولي هو الذي يداين الدول المتخلفة أو الفقيرة، وعندما يقرضها يضع هو الشروط والقيود اللازمة لهذا القرض، وفي الغالب تكون هذه الشروط تدخل صريح، وصارخ في شئون هذه الدول، فتعجز عن الوفاء بهذه الديون، فتتواصل القروض، وتزيد الفوائد، وتغرق الدول في التبعية، ويترتب على هذه الديون[899].

أ-استنزاف الاحتياجات النقدية.

ب-تدهور القدرة على الاستيراد.

جـ-ضعف الانتاج والاستثمار، مما يؤدي إلى تعثر عملية التنمية.

د-زيادة الارتباط التجاري بالدول الدائنة[900].

5- الاستقلالية تعطي للدولة هيبتها، وكرامتها، ولا تسمح تسمح بالتدخل في سياساتها، ونشاطاتها، ونهب أصولها الإنتاجية، كما تؤدي إلى الاستقرار الداخلي فلا تحدث اضطرابات داخلية، لأن استقلاليتها، وعدم تبعيتها، تجعلها تضع تشريعاتها بما يتناسب مع أحوال شعوبها، وليس بما يتناسب مع سياسات البنك الدولي، أو سياسات دولة كافرة[901].

6- تساعد الاستقلالية الدول الإسلامية على تنظيم استثماراتها، واستقرار التشريعات المنظمة للاستقرار عندها، وهذا يساعدها

---

896 عيد أحمد الهادي، التبعية الاقتصادية وكيف عالجها الإسلام (ص: 3321).

897 محمد إبراهيم أبو شادي، التبعية الاقتصادية ودور البنوك الإسلامية في تحرير العالم الإسلامي منها (ص: 29).

898 وهبة الزحيلي، العلاقات الدولية في الإسلام مقارنة بالقانون الدولي الحديث، الناشر: دار المكتبي – دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، 1420هـ – 2000م. (ص: 117).

899 عمر المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي (ص: 199).

900 عيد أحمد الهادي، التبعية الاقتصادية وكيف عالجها الإسلام (ص: 3337).

901 المصدر السابق (ص: 3338).

على الوفاء بالعقود والاتفاقيات مع المستثمرين، وبالتالي يؤدي إلى جذب المستثمر الخارجي، لأنه يطمئن أنه يتعامل مع دولة ذات سيادة على اقتصادها، فتزداد ثقته فيها[902].

المطلب الثالث: مقومات الاستقلال الاقتصادي

إن الاستقلال الاقتصادي للدول ليس مستحيلا، ولكنه يستند إلى التخطيط الجيد ويعتمد على أمور أساسية منها:

1- إنجاز كل شخص عمله كما ينبغي. قال (صل الله عليه وسلم) في الحديث الذي روته أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها): « إن الله تعالى يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه ».(صحيح الجامع، الألباني، حديث حسن، رقم 1880) فالسعي شرط لإنجاز الأعمال بشكل متقن وكما وضعت أسس هذه الأعمال وليس باجتهادات الآخرين للوصول إلى النتيجة المرجوة.

2- تبني الأفكار الجادة في بيئة العمل وتشجيع الإبداع الابتكار لتحقيق أفضل النتائج. إن إنفاق الدول المال من أجل تطوير البحث العلمي والتقدم به لهو أمر هام لتطوير العمل وتحسين الإنتاج في دولنا النامية وهذا يجعلنا لا ننتظر نتائج التقدم من الدول المتقدمة للتعلم منها، بل علينا أن نحذو حذوهم لرفع مستوى جودة منتجاتنا.

3- تطوير التعليم وجعل المناهج ملائمة لواقعنا المعاصر، والاهتمام بالبحث العلمي، والأخذ بأسباب القوة، والاستفادة من الدول المتقدمة في بعض المجالات.

4- السعي لتقوية العملة والتخطيط لصك عملة مربوطة بالذهب أو ما يشبهه من منتجات ذات قيمة عالمية معروفة كالنفط في الخليج العربي مثلا، والتفكير الجاد والسعي في تحالفات اسلامية.

5- تطوير الصناعات المحلية حتى تحقق للدولة الاكتفاء الذاتي في المجالات (العسكرية والصناعية والغذائية والصحية وإنتاج الطاقة)

6- توجيه الانتاج في الاتجاه الصحيح وزيادة إنتاج الأغذية بكميات وفيرة خاصة القمح ومنتجات الخضر والفواكه.

7- تدريب الكوادر البشرية وتطوير القيادات في كافة المؤسسات في كافة المجالات، ووضع الخطط التنموية للأفراد بما يتناسب مع التطورات العالمية.

8- تحقيق الشفافية في الموازنة العامة للدولة وجعلها جاهزة للمناقشة دائما، للحد من الفساد، ووضع القوانين التي تضع الهيكل الاداري للدولة تحت المحاسبة بشكل دائم، حتى لا يتساهل أحد أياً كان في العبث بمقدرات الدولة.

ويوفر الاستقلال الاقتصادي القوة للدولة أيضا، ويجعل منها موطنًا آمنًا لشعبها، لأنها لا تستند إلى أي قرارات خارج حدود أرضها، وإنما ينبع من داخل الدولة ووفقا لمصالحها واحتياجات شعبها. ويمكننا الإشارة هنا إلى الدول العربية والإسلامية التي يجدر بها أن تقوم على اقتصاد إسلامي متين، ولا ترضى بالخضوع للقروض الدولية، والاعتماد في صك عملتها الوطنية، وضبطها بالمادة الخام، وتجنب التعامل مع البنوك العالمية المسيطر عليها من قبل المنظمات السرية التي تجبر الدول على الدفع غير المبرر من خلال رفع أسعار المواد الخام، وإرهاق الشعوب بدفع الضرائب. إن إغراق الشعوب بالضرائب لتسديد الديون التي لا تنتهي يؤدي إلى الضغط على الشعب ماديًا، وربما قد يصل ذلك إلى الانفجار الشعبي، فتتأزم الدولة أكثر فأكثر.

كذلك يجب أن يكون الإنتاج الزراعي والتعليم من أولويات الدولة وهذا ما سيجعلها لا تحتاج إلى البنوك الدولية أو القروض، لأن القوة التعليمية والأمن الغذائي لا يدفع الدول للاقتراض لسد احتياجاتها.

ونريد أن نؤكد على أن التعاملات الدولية الاقتصادية ماهي إلا وسيلة للسيطرة على الدول، وليس هناك نظام عالمي يضمن حقوق الشعوب؛ سواء كانت السبل الاقتصادية أو قيمة النقد المدفوعة للبنوك الدولية أو الارتباط العالمي. ونهدف إلى تحقيق هذا الأمن الاقتصادي لدولنا للتحرر من الاستعمار الاقتصادي.

المبحث الثالث: الاستقلال الاقتصادي ومقاصد الاقتصاد الاسلامي

المطلب الأول: أبعاد الاستقلال الاقتصادي

- **ابعاد سياسية:**

للاستقلال الاقتصادي تأثير كبير جدا في الجانب السياسي، حيث أن الدولة التي تمتلك غذائها ودوائها وسلاحها تستطيع بشكل كبير أن تمتلك قراراتها السياسية على جميع المستويات، ويكون من الصعب على أي جهة خارجية أن تتحكم في توجهاتها السياسية سواء الداخلية أو الخارجية، فالسيادة نتيجة من نتائج الاستقلال الاقتصادي.

- **أبعاد أمنية:**

لا شك أن امتلاك القوة الاقتصادية المستقلة تجعل الدولة تتحكم بشكل كامل في مواردها ونوعية الانتاج التي تستطيع من خلالها أن يكون

902 عمر المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي (ص: 139).

لها مكانة واجتماعية الدول، فمثلا امتلاك اسلحة نووية لا يحتاج فقط الى قرار سياسي مستقل بل يحتاج الى القدرة الاقتصادية المستقلة.
الاستقلال الاقتصادي يجعل الدولة تتجه لرعاية مصالح الافراد في المجتمع، حيث يكون القرار الاقتصادي متوافق مع مصالح الافراد بالدرجة الأولى بغض النظر عما قد تمليه عليها بعض الجهات الخارجية مثل البنك الدولي، أو الدول الأخرى والتي قد تتعارض مصالحها مع مصالح الافراد.

- **أبعاد دينية:**

تنتج الدول الغير اسلامية العديد من المنتجات أو الحلول التي نستخدمها نحن المسلمين بشكل يومي ومن هذه المنتجات ما قد يفسد على المسلمين دينهم، كأن يكون شيء مخالف لأصول الدين، أو يسبب انحرافا في سلوك المسلمين على المدى الطويل، مثل بعض البرامج أو ما يتعلق بالتكنولوجيا أو بعض الافلام والمنتجات الفنية، ففي حالة الاستقلال الاقتصادي تستطيع الدولة أن تمنع ما يضر بالأفراد وتنتج البدائل المفيدة والنافعة.

المطلب الثاني: مقصد الاستقلال الاقتصادي

من خلال ما تم تناوله في هذه الأبعاد الأربع للاستقلال الاقتصادي، (السياسية والأمنية والاجتماعية والدينية) يتضح مدى ارتباط الاستقلال الاقتصادي بمقاصد الشريعة الاسلامية، حفظ الدين والمال والعقل والنسل والعرض، ومن ثم يؤدي هذا الارتباط الوثيق الى جعل الاستقلال الاقتصادي أحد أهم ركائز الاقتصاد الاسلامي، وأحد الغايات التي أرادها الشارع الحكيم من الاقتصاد، لتحقيق مصالح الانسان والوصول الى الحياة الطيبة والرفاه في الدنيا والجزاء الوفاق في الآخرة.

النتائج:

- يحقق الاستقلال الاقتصادي مقاصد الشريعة الاسلامية (حفظ الدين والنفس والمال والعقل والعرض).
- يحتاج الاستقلال الاقتصادي الى قرار تتبعه عزيمة كبيرة وخطط جادة ووقت وتضحيات.
- الاستقلال الاقتصادي والسياسي متلازمان ويؤدي كل منهما الى الأخر.
- يمكن اعتبار الاستقلال الاقتصادي مقصد من مقاصد الاقتصاد الاسلامي.

التوصيات:

- يجب على الدول الاسلامية وضع الخطط الجادة التي تساعدها في الخروج من التبعية الاقتصادية.
- أقترح عمل تحالفات قوية بين الدول الاسلامية، وتبني بعض المشاريع الاستراتيجية المتفق عليها بين جميع اعضاء التحالف، حتى يستفيد منها الجميع.
- أقترح توجيه التعليم في الدول الاسلامية نحو المجالات التي بها فجوة، والتي تجعلنا نحتاج للخبرات الخارجية.
- يجب توجيه الانتاج وادارة الموارد في الدول الاسلامية بما يلبي احتياجات الشعوب دون النظر للإملاءات الخارجية.

المراجع:

- القرآن الكريم.
- صحيح البخاري.
- صحيح مسلم.
- سنن ابن ماجه.
- سنن أبي داود.
- ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت ٤٤٩هـ)، شرح صحيح البخارى لابن بطال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد – الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م .
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، المحقق: ناصر عبد الكريم العقل، الناشر: دار عالم الكتب – بيروت – لبنان، الطبعة: السابعة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري (المتوفى : ١٨٢هـ)، الخراج، الناشر : المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة – جمهورية مصر العربية.
- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر – دمشق – سوريا، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل.

- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، الفروق اللغوية، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، بدون طبعة، وبدون تاريخ.
- الزبيدي، محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: جماعة من المختصين، من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، (١٩٦٥ – ٢٠٠١ م).
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال – بيروت – لبنان، بدون طبعة، وبدون تاريخ. (5/54-55)، الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- الشيرازي، المؤلف: الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزَّيْدَانيُّ الكوفي الضَّرير الشِّيرازيُّ الحَنَفيُّ المشهورُ بالمظْهِري (ت ٧٢٧ هـ)، المفاتيح في شرح المصابيح، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية – وزارة الأوقاف الكويتية – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت – لبنان، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م .
- بيومي محمد ضحاوي، وغادة عادل علي مبروك، الاستقلال المالي والإداري ببعض جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، بحث منشور في مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، العدد السابع والأربعون، مايو 2020م.
- خطاب محمد، ودلود معمر، المالية البلدية بين الاستقلالية والتبعية، مذكرة مقدمة لنيل درة الماجستير في العلوم القانونية والادارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور – الجلفة – الجزائر، السنة الجامعية 2017-2018م، غير منشور.
- دوابة، اشرف، علم الاقتصاد الاسلامي في ضوء مقاصده، دار المقاصد، 2015م .
- عيد أحمد الهادي، التبعية الاقتصادية وكيف عالجها الإسلام .

- عبد الله الطريقي، الاستعانة بغير المسلمين في الفقه الإسلامي، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان، طبع بإذن رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1414هـ.
- عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي.

- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، الناشر: دار صادر – بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.
- عبد الحميد أحمد الهادي سليمان، التبعية الاقتصادية وكيف عالجها الإسلام، مجلة كلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر، العدد الرابع، جمادى الأولى، 1443هـ – 2021م.
- عمر بن فيحان المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، الناشر: مكتبة الرشد، وناشرون – الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1427هـ – 2006م.
- عمر المرزوقي، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي.

- محمد إبراهيم أبو شادي، التبعية الاقتصادية ودور البنوك الإسلامية في تحرير العالم الإسلامي منها .
- محمود شيهوب، مدى تكيف الإدارة المحلية الجزائرية مع الحقائق الوطنية، مجلة مجلس الأمة – الجزائر، العدد الثالث، 2002م.

معجم المعاني الجامع، رابط المعجم على الانترنت: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%84%D8%A7%D9%82%D9%3%D8%AA%D9%90%D8%B%D8%

وهبة الزحيلي، العلاقات الدولية في الإسلام مقارنة بالقانون الدولي الحديث، الناشر: دار المكتبي – دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، 1420هـ .

تَوْصِيَات اَلْمُؤْتَمَرِ اَلدَّوْلِيِّ اَلرَّابِعِ لِلْأَكَادِيمِيَّةِ اَلْأُورُوبِيَّةِ لِلتَّمْوِيلِ وَالِاقْتِصَادِ اَلْإِسْلَامِيِّ (إيفي)

بِسْمِ اَللَّهِ، وَالْحَمْدِ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اَللَّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ وَالَاهُ، وَبَعْد

إِنَّهُ فِي يَوْمَيْ اَلْسبت والأحد، التاسع والعشرين والثلاثين مِنْ شَهْرِ لْمُحَرَّمِ 1444هـ، الموافق اَلسَّابِعَ وَالْعِشْرِينَ، وَالثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ أُغُسْطُسَ 2022 م، عَقَدَتْ اَلْأَكَادِيمِيَّةُ اَلْأُورُوبِيَّةُ لِلتَّمْوِيلِ وَالِاقْتِصَادِ اَلْإِسْلَامِيِّ (إيفي) مُؤْتَمَرَهَا اَلدَّوْلِيَّ اَلرَّابِعَ **بِعُنْوَانِ: (اَلِاسْتِقْلَالُ اَلِاقْتِصَادِيُّ فِي اَلدُّوَلِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ بَيْنَ اَلْوَاقِعِ وَالْوَاجِبِ)** مُبَاشِرٍ عَبْرَ بَرْنَامَجِ زُومْ، بِرِعَايَةٍ وَمُشَارَكَةٍ عِلْمِيَّةٍ مِنْ جَامِعَات، مَارْدِينْ آرْتَكْلُو بِتُرْكِيَا، وَالزَّيْتُونَةُ بِتُونِس، وَالْجِنَانُ بِلُبْنَان، وَالْجَامِعَةُ اَلْإِسْلَامِيَّةُ اَلْعَالَمِيَّةُ بِمَالِيزْيَا، وَالْأَكَادِيمِيَّةُ اَلْعَالَمِيَّةُ لِلْبُحُوثِ اَلشَّرْعِيَّةِ فِي اَلْمَالِيَّةِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ (إِسْرَا) بِمَالِيزْيَا، وَقَدْ شَارَكَ فِي اَلْمُؤْتَمَرِ نَحْو (40) عَالِمًا وَبَاحِثًا، فِي اَلِاقْتِصَادِ، وَالتَّمْوِيلِ اَلْإِسْلَامِيِّ، مِنْ (17) دولة، وَعُرِضَ فِيهِ (26) بَحْثًا، وَزِّعَتْ عَلَى خَمْسِ جَلَسَاتٍ، إِضَافَةٍ لِلْجَلْسَةِ اَلِافْتِتَاحِيَّةِ **وَفْقًا لِلْمَحَاوِرِ اَلتَّالِيَةِ:**

1- **اَلْمِحْوَرُ اَلْأَوَّلُ**: اَلِاسْتِقْلَالُ اَلِاقْتِصَادِيُّ فِي اَلدُّوَلِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ، بَيْنَ اَلْوَاقِعِ اَلْمَشْهُودِ، وَالْوَاجِبِ اَلْمَنْشُودِ.

2- **اَلْمِحْوَرُ اَلثَّانِي**: اَلِاسْتِقْلَالُ وَالتَّبَعِيَّةُ فِي اَلدُّوَلِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ، بَيْنَ اِعْتِبَارَاتِ اَلسِّيَاسَاتِ اَلنَّقْدِيَّةِ، وَالشَّرِكَاتِ مُتَعَدِّدَةِ اَلْجِنْسِيَّاتِ، وَمُتَطَلَّبَاتِ اَلتَّنْمِيَةِ اَلْمُسْتَدَامَةِ.

3- **اَلْمِحْوَرُ اَلثَّالِثُ**: دَوْرُ اَلْحُكُومَاتِ، وَالْمُؤَسَّسَاتِ اَلْخَاصَّةِ، فِي تَحْقِيقِ اَلِاسْتِقْلَالِيَّةِ اَلِاقْتِصَادِيَّةِ بِالدُّوَلِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ.

4- **اَلْمِحْوَرُ اَلرَّابِعُ**: دَوْرُ مُؤَسَّسَاتِ اَلزَّكَاةِ وَالْوَقْفِ، فِي تَحْقِيقِ اَلِاسْتِقْلَالِيَّةِ اَلِاقْتِصَادِيَّةِ بِالدُّوَلِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ.

5- **اَلْمِحْوَرُ اَلْخَامِسُ**: اَلتَّكَامُلُ اَلِاقْتِصَادِيُّ، وَالِاسْتِقْلَالُ اَلِاقْتِصَادِيُّ، فِي ضَوْءِ اَلْقُرْآنِ اَلْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ اَلنَّبَوِيَّةِ، وَمَقَاصِدُ اَلِاقْتِصَادِ اَلْإِسْلَامِيِّ.

وَقَدْ خَلُصَ اَلْمُشَارِكُونَ بِالْمُؤْتَمَرِ، إِلَى مَجْمُوعَةٍ مِنْ اَلتَّوْصِيَاتِ، تَتَمَثَّلُ فِي الآتي:

1 – اَلِاسْتِقْلَالُ اَلِاقْتِصَادِيُّ لِلدُّوَلِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ لَا يَعْنِي اِنْفِصَامُهَا عَنْ اَلْعَالَمِ، فَالْعَلَاقَاتُ اَلتِّجَارِيَّةُ اَلدَّوْلِيَّةُ أَمْرًا لَا مَفَرَّ مِنْهُ، وَلَكِنْ هَذِهِ اَلْعَلَاقَاتِ يَنْبَغِي أَنْ تَقُومَ عَلَى أُسُسٍ اِقْتِصَادِيَّةٍ سَلِيمَةٍ، وَفْقَ مَصَالِحَ مُتَبَادَلَةٍ وَمُتَوَازِنَةٍ، بَعِيدًا عَنْ اَلتَّبَعِيَّةِ وَالْخُضُوعِ لِلدُّوَلِ اَلْغَرْبِيَّةِ، أَوْ اَلْمُؤَسَّسَاتِ اَلدَّوْلِيَّةِ.

2 – اَلْإِنْسَانُ اَلْمُسْلِمُ هُوَ أَسَاسُ اَلتَّنْمِيَةِ وَتَحْقِيقِ اَلِاسْتِقْلَالِ اَلِاقْتِصَادِيِّ، وَمِنْ هُنَا تَبْدُو حَتْمِيَّةَ اَلْإِصْلَاحِ اَلسِّيَاسِيِّ، وَتَطْبِيقِ سِيَاسَاتِ اَلْحُكْمِ اَلرَّشِيدِ، وَالشَّفَافِيَّةِ، وَالْإِفْصَاحِ، فِي إِطَارِ اَلْحَوْكَمَةِ لِتَحْقِيقِ اَلْإِصْلَاحِ اَلِاقْتِصَادِيِّ، مع التأكيد على أن الِاسْتِقْلَالُ اَلِاقْتِصَادِيُّ لَنْ يَتَحَقَّقَ بِصُورَةٍ مُتَكَامِلَةٍ، إِلَّا مِنْ خِلَالِ إِرَادَةٍ سِيَاسِيَّةٍ مُسْتَقِلَّةٍ، وَوُجُودِ سِيَاسَةٍ اِقْتِصَادِيَّةٍ، وَمَالِيَّةٍ رَشِيدَةٍ، لِإِدَارَةِ اَلثَّرَوَاتِ، وَتَنْمِيَةِ الموارد، بِصُورَةٍ تَحَقَّقَ اَلتَّخْصِيصُ اَلْأَمْثَلُ لَهَا.

3 – إِيلَاءُ اَلسُّلُطَاتِ اَلنَّقْدِيَّةِ فِي اَلْبُلْدَانِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ، مَوْضُوعَ اِسْتِقْلَالِ اَلسِّيَاسَةِ اَلنَّقْدِيَّةِ اِهْتِمَامًا وَعِنَايَةً خَاصَّةً، لَا سِيَّمَا وَأَنَّ اَلتَّحَدِّيَاتِ اَلدَّوْلِيَّةَ، تَفْرِضُ عَلَى اَلسُّلُطَاتِ اَلنَّقْدِيَّةِ فِي اَلْبُلْدَانِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ، اَلتَّنْسِيقَ مِنْ أَجْلِ اَلتَّكَامُلِ، وَالتَّعَاوُنِ فِيمَا بَيْنَهَا، وَالْخُرُوجِ مِنْ عَبَاءَةِ اَلنِّظَامِ اَلنَّقْدِيِّ اَلْعَالَمِيِّ، وَتَأْسِيسِ نِظَامٍ نَقْدِيٍّ عَادِلٍ، بِمَا يَخْدِمُ اِقْتِصَادِيَّاتِ اَلشُّعُوبِ فِي هَذِهِ اَلْبُلْدَانِ.

4 – تَفْعِيلُ دَوْرِ نِظَامِ اَلْمَدْفُوعَاتِ اَلثنائية وَالْمُتَعَدِّدَةِ فِي اَلْمَرَاحِلِ اَلْأُولَى لِلتَّكَامُلِ بَيْنَ اَلدُّوَلِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ، اِنْتِهَاءً بِالْوُصُولِ إِلَى اَلْوَحْدَةِ اَلِاقْتِصَادِيَّةِ اَلْمَنْشُودَةِ.

5 – تَحْقِيقُ اَلتَّكَامُلِ بَيْنَ أَسْوَاقِ رَأْسِ اَلْمَالِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ، وَوَضْعِهَا تَحْتَ مِظَلَّةِ سُوقٍ مَالِيَّةٍ إِسْلَامِيَّةٍ مُوَحَّدَةٍ، بِمَا يُعَزِّزُ اَلتَّكَامُلَ المالي وَالِاسْتِثْمَارِيَّ لِلدُّوَلِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ.

6 – اَلْأُمَّةُ اَلْإِسْلَامِيَّةُ فِي حَاجَةٍ إِلَى اَلِاسْتِقْلَالِ اَلِاقْتِصَادِيِّ، لَيْسَ عَلَى اَلْمُسْتَوَى اَلنَّقْدِيِّ، أَوْ اَلْمَالِيِّ فَحَسْبَ، بَلْ اَلْأَهَمُّ مِنْ ذَلِكَ، هُوَ اِنْتِقَالُهَا مِنْ اَلِاقْتِصَادِ اَلرِّيعِيِّ، إِلَى اَلِاقْتِصَادِ اَلْإِنْتَاجِيِّ اَلْهَيْكَلِيِّ، اَلَّذِي يُلَبِّي حَاجَاتِ أَبْنَائِهَا مِنْ اَلْغِذَاءِ، وَاللِّبَاسِ، وَالدَّوَاءِ، وَالسِّلَاحِ، وَنَحْوِهَا، بِالتَّرْكِيزِ عَلَى اَلْقِطَاعِ الزراعي وَالصِّنَاعِيِّ لَاسِيَّمَا اَلصِّنَاعَاتُ اَلتَّحْوِيلِيَّةُ، وَاسْتِخْدَامِ فِي ذَلِكَ كَافَّةُ اَلْوَسَائِلِ اَلتِّكْنُولُوجِيَّةِ اَلْمَطْلُوبَةِ، مَعَ تَعْزِيزِ دَوْرِ اَلْمَشْرُوعَاتِ مُتَنَاهِيَةِ اَلصِّغَرِ، وَالصَّغِيرَةِ، وَالْمُتَوَسِّطَةِ.

7 – تَعْزِيزُ مَكَانَةِ اَلْمُؤَسَّسَاتِ اَلْمَالِيَّةِ اَلزَّكَوِيَّةِ فِي اَلْبُلْدَانِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ، لِقُدْرَتِهَا عَلَى تَحْقِيقِ اَلِاسْتِقْلَالِ اَلِاقْتِصَادِيِّ اَلْمَنْشُودِ، مِنْ خِلَالِ تَكْوِينِ تَيَّارَاتٍ مَالِيَّةٍ دَاخِلِيَّةٍ، وَإِعَادَةِ تَوْزِيعِهَا فِي مَكَانِ تَكْوِينِهَا، وَمُحَاوَلَةِ اَلتَّقْلِيلِ مِنْ اَلتَّفَاوُتِ فِي تَوْزِيعِ اَلدُّخُولِ بِشَكْلٍ حَقِيقِيٍّ.

8 – تَدْعِيمُ دَوْرِ مُؤَسَّسَةِ اَلزَّكَاةِ، وَمُؤَسَّسَةِ اَلْوَقْفِ، وَالتَّكَامُلِ بَيْنَهُمَا، بِصُورَةٍ تُحَقِّقُ اَلْكَفَاءَةَ اَلِاقْتِصَادِيَّةَ، وَالنُّمُوّ، وَتَحْفِيزَ اَلْإِنْتَاجِ، وَالِاسْتِثْمَارِ، وَالْعَدَالَةَ اَلِاجْتِمَاعِيَّةَ، مَعَ اَلْمُسَاهَمَةِ بِفَعَّالِيَّةٍ فِي قِطَاعَيِ اَلتَّعْلِيمِ، وَالصِّحَّةِ، مِمَّا يُسْهِمُ فِي تَحْقِيقِ اَلتَّنْمِيَةِ، وَالِاسْتِقْلَالُ اَلِاقْتِصَادِيُّ لِلدُّوَلِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ.

9 – ضَرُورَةُ تَأْسِيسِ صُنْدُوقٍ عَالَمِيٍّ لِلزَّكَاةِ، يَجْمَعُ زَكَاةَ اَلْمُسْلِمِينَ فِي كَافَّةِ أَنْحَاءِ اَلْعَالَمِ اَلْإِسْلَامِيِّ، وَيُنْفِقُهَا فِي مَصَارِفِهَا، وَفْقَ اَلضَّوَابِطِ اَلشَّرْعِيَّةِ

اَلْحَاكِمَةِ لِذَلِكَ، مِمَّا يُحَقِّقُ اَلْوَحْدَةَ بَيْنَ اَلدُّوَلِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ، وَيُسْهِمُ فِي اِسْتِقْلَالِهَا اَلِاقْتِصَادِيِّ فِي اَلْجَانِبِ اَلْإِنْسَانِيِّ، وَالِاجْتِمَاعِيِّ، وَالْخَيْرِيِّ، وَيَعْمَلَ عَلَى رَفْعِ مُسْتَوَى مَعِيشَةِ شُعُوبِهَا، وَتَقْوِيَةِ مَرْكَزِهَا أَمَامَ اَلتَّكَتُّلَاتِ اَلِاقْتِصَادِيَّةِ اَلْمُعَاصِرَةِ، وَيُخْرِجُهَا مِنْ اَلتَّبَعِيَّةِ.

10 – أَهَمِّيَّةُ تَوْجِيهِ اَلْقِطَاعِ اَلْخَاصِّ فِي اَلدُّوَلِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ، بِرُؤْيَةٍ تَكَامُلِيَّةٍ مُشْتَرَكَةٍ، لِلْإِحْلَالِ مَحَلَّ اَلْوَارِدَاتِ، وَتَنْمِيَةِ اَلصَّادِرَاتِ، فَضْلاً عَنْ اَلتَّكَامُلِ بَيْنَ مُؤَسَّسَاتِ اَلْقِطَاعِ اَلْخَاصِّ، وَكَذَلِكَ مُنَظَّمَاتُ اَلْعَمَلِ غَيْرُ اَلرِّبْحِيِّ فِي اَلْبُلْدَانِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ، بِصُورَةٍ تُعَزِّزُ اَلِاسْتِقْلَالَ اَلِاقْتِصَادِيَّ.

11 – عَمَل خَرَائِطَ لِجَمِيعِ اَلْأَرَاضِي اَلْمَوَاتِ، وَوَضْعِ خُطَّةٍ لِإِحْيَائِهَا، بِصُورَةٍ تُحَقَّقَ اَلتَّخْصِيصُ اَلْأَمْثَلُ لِلْمَوَارِدِ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ هَيْئَةٍ مُخْتَصَّةٍ بِذَلِكَ، بِمَا يَدْعَمُ مِنْ تَكْوِينِ اَلْأُصُولِ اَلْإِنْتَاجِيَّةِ اَلزِّرَاعِيَّةِ، وَالصِّنَاعِيَّةِ، وَيُسْهِمَ فِي اَلْخُرُوجِ مِنْ نَفَقِ اَلتَّبَعِيَّةِ.

12 – أَهَمِّيَّةُ اَلتَّخْطِيطِ اَلْاِسْتِرَاتِيجِيِّ لِلْأَمْنِ اَلْغِذَائِيِّ، كَإِحْدَى اَلْخُطُوَاتِ اَلرَّئِيسَةِ لِمُوَاجَهَةِ اَلْأَزَمَاتِ اَلْمُتَوَقَّعَةِ وَغَيْرِ اَلْمُتَوَقَّعَةِ، وبِنَاءُ شَرَاكَاتِ اِسْتِرَاتِيجِيَّةٍ تراعي التَفَاوُتِ فِي اَلْقُدُرَاتِ وَالْإِمْكَانَاتِ فِي اَلدُّوَلِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ.

13 – دَعْوَةُ اَلْبَنْكِ اَلْإِسْلَامِيِّ لِلتَّنْمِيَةِ، لِتَعْزِيزِ دَوْرِ اَلْمُؤَسَّسَةِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ اَلدَّوْلِيَّةِ لِتَمْوِيلِ اَلتِّجَارَةِ اَلتَّابِعَةِ لَهُ، لِتَنْمِيَةِ اَلتِّجَارَةِ اَلْبَيْنِيَّةِ بَيْنَ اَلدُّوَلِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ، مَعَ أَهَمِّيَّةِ تَعْزِيزِ اَلِالْتِزَامِ اَلشَّرْعِيِّ لِعَمَلِيَّاتِ اَلْبَنْكِ اَلْإِسْلَامِيِّ لِلتَّنْمِيَةِ.

14 – ضَرُورَةِ اَلِاسْتِفَادَةِ مِنْ تَجَارِبِ اَلْبِلَادِ غَيْرِ الإسلامية فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْوَحْدَةِ، وَوَاقِعِ اَلتَّكَامُلِ اَلِاقْتِصَادِيِّ فِيمَا بَيْنَهَا، كَمَا هُوَ اَلْحَالُ فِي تَجْرِبَةِ اَلْوَحْدَةِ، وَالتَّكَامُلِ فِي اَلْقَارَّةِ اَلْأُورُوبِيَّةِ، اَلْمُمَثِّلَةِ فِي اَلِاتِّحَادِ اَلْأُورُوبِيِّ، لِتَمَلُّكِ اَلْأُمَّةِ غِذَائِهَا، وَمَلْبَسِهَا، وَدَوَائِهَا، وَسِلَاحِهَا.

15 – اَلْعَمَلُ عَلَى تَطْبِيقِ اَلنِّظَامِ اَلِاقْتِصَادِيِّ اَلْإِسْلَامِيِّ فِي اَلدُّوَلِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ، لِأَنَّهُ هُوَ اَلْخِيَارُ اَلْوَحِيدُ لِإِخْرَاجِ اَلْأُمَّةِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ، وَالْعَالَمِ مِنْ اَلْأَزَمَاتِ اَلِاقْتِصَادِيَّةِ، وتحقيق الأمن المادي والنفسي للشعوب، بعيدا عن اَلْأَنْظِمَةِ الاقتصادية اَلْوَضْعِيَّةِ، اَلَّتِي رسخت للمادية، وجَعَلَتْ أمتنا تَسِيرُ فِي طَرِيقِ اَلتَّخَلُّفِ وَالتَّبَعِيَّةِ بِآلِيَّاتِهَا وَأَسَّسَ عَمَلُهَا اَلَّتِي لَا تَتَّفِقُ مَعَ اَلْمَنْهَجِ اَلْإِسْلَامِيِّ، مَعَ اَلِاسْتِفَادَةِ بِصُورَةٍ فَعَّالَةٍ، مِنْ اَلْعُلُومِ اَلْحَدِيثَةِ، فِي إِطَارِ نِظَامِنَا اَلِاقْتِصَادِيِّ اَلْإِسْلَامِيِّ، بِصُورَةٍ تَجْمَعُ بَيْنَ فِقْهِ اَلنَّصِّ وَوَاقِعِ اَلْعَصْرِ.

16 – تَكْوِينُ هَيْئَةٍ عَالَمِيَّةٍ لِلِاقْتِصَادِ اَلْإِسْلَامِيِّ، مِنْ اَلْعُلَمَاءِ، وَالْبَاحِثِينَ، وَالْمُمَارِسِينَ اَلْعَمَلِيِّينَ، فِي اَلدُّوَلِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ،، بِرِعَايَةٍ مِنْ اَلْحُكُومَاتِ، وَالْقِطَاعِ اَلْخَاصِّ، وَالْقِطَاعِ اَلثَّالِثِ، لِوَضْعِ خُطَّةٍ وَاضِحَةِ اَلْمَعَالِمِ، وَمُتَدَرِّجَةٍ اَلْخُطُوَاتِ، لِبِنَاءِ اِتِّحَادٍ اِقْتِصَادِيٍّ إِسْلَامِيٍّ، يُحَقِّقَ اَلِاسْتِقْلَالَ اَلِاقْتِصَادِيَّ لِلدُّوَلِ اَلْإِسْلَامِيَّةِ، وَيُحَرِّرُهَا مِنْ أُسَرِ اَلتَّبَعِيَّةِ اَلِاقْتِصَادِيَّةِ.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اَللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدْ وَعَلَى آلة وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

اَلْأَحَد 30 مِنْ اَلْمُحَرَّمِ 1444هـ، اَلْمُوَافِقُ 28 أُغُسْطُس 2022م.

أبحاث المؤتمر الدولي الرابع
للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي (إيفي)

الاستقلال الاقتصادي للدول الإسلامية
بين الواقع والواجب

Email: info@eaife.org
Tel: +90 552 441 17 18
+44 793 700 48 02

حقوق الطبع والنشر محفوظة للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي